سلسلة

شروح التلخيص

(١)



عروس الأفراح

في شرح تلخيص المفتاح

تأليف

الشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي

المتوفى سنة ٧٧٣ هـ

تحقيق

الدكتور خليل إبراهيم خليل

١ - ٢

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



ا

عروس الأفراح

في شرح تلخيص المفتاح

(١ - ٢)



الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ١١ ـ ٩٤٢٤ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3291-1



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله الذى علم البيان، وأنزل التبيان، وأصلى وأسلم على خير إنسان، محمد صلى الله عليه وعلى آله ومن تبعه إلى يوم القيامة بإحسان.

وبعد، فلما كان كتاب التلخيص فى علوم البلاغة من أجمع وأوجز ما صنف فيها؛ حيث عمد مؤلفه القزوينى إلى تلخيص مفتاح العلوم للإمام السكاكى الذي أودعه خلاصة ما انتهى إليه المتقدمون فى علوم البلاغة وفنونها ومسائلها.

وترجع القيمة العظمى للكتاب إلى ما قام به من لم شعث البلاغة، وجمع ما ندَّ من فروعها وأغصانها فى مكان واحد.

ولا شك أن مهمة الخطيب القزوينى كانت صعبة للغاية، ويزيد من صعوبتها ما اتسم به مفتاح العلوم من الصعوبة والغرابة والإيجاز الشديد، بل الغموض والتعقيد أيضا فى مواضع ليست بالقليلة فى كتابه.

لا جرم أن هذا كله قد انطبع على تلخيص القزوينى بدرجة أشد، لاسيما أنّ الكتاب الأصلى ليس بحاجة إلى الإيجاز والاختصار بقدر ما هو بحاجة إلى الشرح والتحليل وعرض المزيد من الشواهد والنصوص مستوفية حظها من التحليل والدراسة البلاغية التطبيقية التى أعوزت الكتاب فى كثير من المواضع، والتى لم تستطع تلك الشروح التى صنفت على المفتاح القيام بها على كثرتها.

ومع ثبوت هذه الحقيقة، فقد فرضت تلك الشروح التى دونت على التلخيص على الدرس البلاغى، وارتبطت به إلى يومنا هذا.

ولا يزال الدارسون يرجعون إليها طوعًا أو كرها لارتباطها بذلك التراث البلاغى الذى لا يسعنا التنكر له بحال من الأحوال.

ذلك أن الدعوة إلى إصلاح منهج الدرس البلاغى لا تكون برفض هذا القديم والتنكر له، مهما كانت الحالة التى كان عليها من جفاف ومنطقية.... إلخ.

وذلك لأن هذا التراث البلاغى قد أثر فى جوانب التراث الأخرى من تفسير لكتاب الله

العزيز، وشروح للحديث النبوى الكريم، وشروح لدواوين الشعر فى مختلف العصور السابقة لهذه الشروح، فضلا عن التأثير الواضح لذلك التراث البلاغى فى الدراسات النقدية والأدبية بعامة، بل إن تأثير ذلك التراث البلاغي قد تعدى ذلك كله ليؤثر فى جميع العلوم المتعلقة باللسان العربى أو النص العربى من قريب أو بعيد، حيث نرى لذلك التراث البلاغى بصمات واضحة فى علوم اللغة عامة، وفى العلوم المترتبة على المباحث اللغوية أو المنتفعة بها كعلمى أصول الفقه وعلوم القرآن اللذين كان تأثرهما بالدرس البلاغى تأثرا واضحا إلى حد كبير.

كل ذلك يجعل من الرجوع إلى تلك الشروح والإقبال على دراستها ضرورة مُلحّة لفهم التراث البلاغي بجانبيه النظرى والتطبيقى، ولفهم الإشارات البلاغية فى العلوم الأخرى التى انتفعت بالدرس البلاغي سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى.

ولما كان الرجوع إلى تلك الشروح فى صورتها التى هى عليها فى طبعاتها العتيقة من الصعوبة بمكان بحيث يمثل مخاطرة كبيرة للباحث لا يأمن فيها أن يضل فى مسالك تلك الشروح ودروبها بحيث يتعثر سيره فيها، فيخرج من درب إلى درب، حيث قد طبعت تلك الشروح مجتمعة مختلطة فى كتاب واحد يجمع المتن الأصلى (التلخيص) وخمسة شروح له، وأحيانا كثيرة يصعب على القارئ أن يتابع النص فى كتاب من هذه الكتب لأنه قد يختلط بغيره من بقية الكتب الستة رغم وضع الفواصل بين تلك الكتب.

حيث تختلط تلك الشروح فى بعض الأحيان أو تزل فيها عين القارئ مع تقارب ألفاظها فينتقل من شرح إلى آخر دون دراية.

ناهيك عن سوء طباعة الكتاب فى نشرته المتداولة، وعدم العناية بترقيمه بعلامات الترقيم الضرورية اللازمة لفهم كلامه والفصل بين جمله وفقاره.

وبعد أن قامت دار الكتب العلمية بنشر متن الكتاب (التلخيص) وإخراجه إخراجًا جيدًا في طبعة أنيقة[١]، وثنّت بإخراج أصله المفتاح لأبى يعقوب السكاكي[٢]، وثلثت بإخراج الإيضاح للمصنف القزويني كذلك.

---

(١) انظر الكتاب ط. دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٩٧م.

(٢) تم تحقيقه تحقيقا جيدًا وشرح شواهده وتخريجها فى طبعة أنيقة أصدرتها دار الكتب العلمية.

لـمّـا تـمّ نـشـر هـذه الـكـتـب الـثـلاثـة، رأيـت أن أكـمـل الـعـمـل بـإخـراج تـلـك الشروح المتداخلـة على التلخيـص إتماما للنفـع، وبـدأت بأعظمهـا وأنفعهـا وأجلهـا (عـروس الأفراح) للإمام السبكى، وذلك لما اشتمل عليه من شرح واف، ونكات عزيزة، ومسائل نادرة قل أن تجدها منشورة فى كتاب غيره، فضلا عن أنه قد جمع فأوعى، حيـث أفـاد فـى شـرحه هذا من نحو من ثلاثمائة مصنف سابق عليه، وقد ضمنه خلاصة مائة مصنف فى علوم البلاغـة وحدها كما نصّ على ذلك فى مقدمته؛ لذا كان جديرًا أن نبدأ به.

خطة التحقيق

١- ضبط النص وتصحيحه وترقيمه بعلامات الترقيم المناسبة، وقد تم الاستعانة بمخطوطة الكتاب المحفوظة بدار الكتب المصرية فى تصحيح ما أشكل من ألفاظه.

٢- تخريج الشواهد القرآنية.

٣- تخريج الشواهد الحديثية فى كتب الحديث المشهورة مع الحكم على الحديث.

٤- تخريج الشواهد الشعرية فى دواوينها ومصادرها فى كتب الأدب وكتب التراث البلاغى.

٥- شرح معانى الألفاظ الغريبة.

٦- الترجمة لأعلام البلاغة المذكورين فى الكتاب.

٧- الترجمة الوافية لكل من الخطيب القزوينى صاحب الأصل (التلخيص) والسبكى صاحب الشرح (عروس الأفراح).

٨- تصدير الكتاب بمتن التلخيص موضوعًا أمام كل فقرة من فقاره أرقام الصفحات الخاصة بها في الشرح (عروس الأفراح).

٩- الفهارس العلمية الشاملة للموضوعات وللشواهد الشعرية.

تأليف سيدنا وشيخنا الشيخ الإمام العالم العلامة القدوة

المحقق حجة الإسلام مفتي الأنام أوحد الفصحاء أجل البلغاء

المحققين إمام المتكلمين سيف المناظرين حجة

العرب ترجمان الأدب بقية السلف

الصالحين بهاء الملة والدين أبو حامد

أحمد بن سيدنا ومولانا قاضي

القضاة حاكم الحكام

مفتي الأنام بقية

المجتهدين

ولد السلف الصالحين الشيخ تقي الدين السبكي تغمده الله برحمته ومن الله عليه

حسنه آمين

صورة عنوان مخطوط دار الكتب المصرية (٣٨ - بلاغة، ميكرو ١٥٨٢٠)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وصحبه

قال الشيخ الإمام العالم العلامة حجة الإسلام مفتي الأنام أوحد الفصحاء والبلغاء شيخ النحاة والأدباء ملك المحققين وسيف المناظرين بهاء الملة والدين أبو حامد أحمد بن سيدنا ومولانا قاضي القضاة بقية المجتهدين ولسان المتكلمين تقي الدين السبكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته

الحمد لله الذي فتق عن بديع المعاني لسان أهل البيان [illegible] عن تفسير المثاني إلى أن تحلى ببلاغة [illegible] وأسنه دينه القويم [illegible] من جدال اللسان وجلاء البيان وزن الفصاحة المحمدية من الحكمة البالغة ما لم ترق حكم اليونان. نحمده على نعم الإنشاء والإعادة ونشكره شكرا أورد به الخبر المسند [illegible] السعادة وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تشتمل على جناس القلب [illegible] من القصر [illegible] النفي والإثبات [illegible] باب الغفران بعد المعاظلة [illegible] وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب الفصاحة [illegible] المسند إليه الشفاعة إذا التفت الساق بالساق واشتد كرب [illegible] صلى الله عليه وسلم وعلى آل محمد وصحبه [illegible] معاني الصفات [illegible] التشبيه [illegible] استعارة [illegible] جارية على الخطاب [illegible] الصراط المستقيم [illegible] اللسان [illegible] المناسبة [illegible] مقتضى الظاهر [illegible] للبلاغة راية [illegible] الفصاحة أهل مصر [illegible] فإن تلخيص المفتاح في علم البلاغة وتوابعها بإجماع من وقف عليه واتفاق من [illegible] في هذا العلم [illegible] مختصر [illegible] هذا الفن

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

ترجمة جلال الدين القزوينى

صاحب " التلخيص"

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبدالرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبدالكريم بن الحسن بن على ابن إبراهيم بن على بن أحمد بن دلف بن أبى دلف العجلى القزوينى جلال الدين أبوالمعالى بن سعد الدين بن أبى القاسم بن إمام الدين الشافعى العلامة.

ولادته ونشأته:

ولد سنة ست وستين وستمائة ٦٦٦ هـ وسكن الروم مع والده وأخيه واشتغل وتفقه حتى ولى قضاء ناحية بالروم وله دون العشرين، ثم قدم هو وأخوه أيام التتر من بلادهم إلى دمشق.

صفته:

كان فهمًا ذكيًا مفوهًا حسن الإيراد جميل الذات والهيئة والمكارم، وكان جميل المحاضرة حسن الملتقي حلو العبارة حاد الذهن جيد البحث منصفًا، فيه مع الذكاء والذوق فى الأدب حسن الخط.

وكان جوادًا صرف مال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين. وكان مليح الصورة فصيح العبارة كبير الذقن موطأ الأكناف جم الفضيلة يحب الأدب ويحاضر به ويستحضر نكته.

طلبه للعلم ومشايخه:

سمع من العز الفاروتى[1] وطائفة وأخذ عن الأيكى وغيره وخرج له البرزالى جزءًا من حديثه وحدث به وتفقه واشتغل فى الفنون وأتقن الأصول والعربية والمعانى والبيان.

وكان يرغب الناس فى الاشتغال بأصول الفقه وفى المعانى والبيان.

---

(١) كذا فى الدرر الكامنة، وفى بغية الوعاة: الفاروثى، وفى مفتاح السعادة: الفاروقى.

ولى القضاء فى ناحية الروم ثم دمشق ثم مصر ثم دمشق، وخطب بجامع القلعة لما أتى مصر بأمر من السلطان.

قال عنه صاحب كشف الظنون:" المعروف بخطيب دمشق " ولعل هذا سبب شهرته بالخطيب القزوينى، وكان يفتى كثيرًا.

مصنفاته:

قال ابن كثير: "له مصنفات فى المعانى، مصنف مشهور اسمه التلخيص اختصر فيه المفتاح للسكاكى ". وهو من أجل المختصرات فيه كما قال السيوطى. وله: إيضاح التلخيص، والسور المرجانى من شعر الأرجانى.

وفاته:

قال ابن حجر: "قال الذهبى: مات فى منتصف جمادى الأولى سنة ٧٣٩ هـ وشيعه عالم عظيم وكثر التأسف عليه وسيرته تحتمل كراريس وما كل ما يعلم يقال. هذا كلام الذهبى على عادته فى الرمز إلى الحط على من يخشى غائلة التصريح فيه". اهـ كلام ابن حجر.

وقال الحافظ ابن كثير: "دفن بالصوفية.. وكان عمره قريبا من السبعين أو جاوزها"[(١)].

---

(١) راجع ترجمته فى الدرر الكامنة لابن حجر (٣/٤، ٤)، والبداية والنهاية للحافظ بن كثير (١٨٥/١٤)، وبغية الوعاة للسيوطى (١٥٦/١، ١٥٧)، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١٩٤/١) والأعلام (١٩٢/٦)، وكشف الظنون (٤٧٣/١).

ترجمة الشيخ بهاء الدين السبكي أبي حامد

-رحمه الله تعالى-

صاحب الشرح المسمّى: (عروس الأفراح)

اسمه ونسبه ونسبته:

أحمد بن عليّ بن عبدالكافي بن علي بن تمّام بن يوسف بن موسى بن تمّام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مِسْوَار بن سَوَّار بن سُليم السُّبْكي.

هكذا ساق أخوه تاج الدين نسب والده في الطبقات الكبرى[1]، ووقع في بعض المراجع " سوار " مكان " مسوار "؛ قال محققا الطبقات[2]: " وضبطناه بكسر فسكون، وما بعده بفتح فتشديد من الطبقات الوسطى " اهـ. والطبقات الوسطى من تأليف تاج الدين أيضا وفي بعض المراجع تصحيفات أخرى، انظر الدرر (الكرنكوي جـ١ ص ٢١٠).

وأمّا نسبته " السبكي " فهي إلى " سُبْك " الواقعة في المنوفية، وهي موجودة إلى الآن، غير أن اسمها " سُبْك العَبيد " وهي الآن سُبْك الأحد أو سُبْك العويضات، وفي محافظة المنوفية أيضا " سُبك الثلاثاء " وكانت تُعرف قديما بـ " سُبك الضحاك "، أما البيت السُّبكي الذي نترجم لواحد منهم فمنسوب إلى " سُبك العبيد " أو "سُبك الأحد" كما يسمى الآن؛ قال السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، نزيل مصر، في تاج العروس من جواهر القاموس (سبك)[3]: "(وسُبك الضحاك بالضمة بمصر)[4] من أعمال المنوفية، وهي المعروفة الآن بسبك الثلاثاء، وقد دخلتها وبت بها ليلتين".

(وسُبْك العبيد) قرية أخرى بها من المنوفية أيضًا، وقد دخلتها مرارًا عديدة، وهي تعرف

---

(١) ج ١٠ / ص ١٣٩.

(٢) الأستاذ الدكتور / محمود الطناحي والأستاذ الدكتور / عبدالفتاح الحلو رحمهما الله تعالى.

(٣) ج ٧ ص ١٤٠.

(٤) التاء المربوطة يرمز بها إلى القرية.

الآن بسبك الأحد وبسبك العويضات منها شيخنا تقى الدين على بن عبدالكافى بن على بن تمام قاضى القضاة، أبوالحسن السبكى، شافعى الزمان، وحجة الأوان....."[1].

ويُنسب السُّبكية إلى الأنصار، رضى الله عنهم. قال تاج الدين فى (طبقات الشافعية الكبرى)[2]: "نقلتُ من خط الجد -رحمه الله- نسبتنا معاشر السبكية إلى الأنصار رضى الله عنهم".

وقد رأيتُ الحافظ النَّسابة شرف الدين الدِّمياطى -رحمه الله- يكتب بخطه للشيخ الإمام الوالد -رحمه الله-: الأنصارى الخزرجى.

وصورة ما نُقل من خط الجد: حدثنا الصاحب بهاء الدين أبوالفضائل تمّام، الوزير المالكى المذهب، ولدُ يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن على بن مسوار بن سوار بن سُليم بن أسَلم الأنصارى الخزرجى........

وهو عن مُسَوَّدات بخَطِّ الجَدِّ -رحمه الله- وذكر بعده النسبة إلى آدم عليه السلام، ثم قال فى آخره: وقد نقلتُ هذا من خط الفقيه الفاضل الحافظ شرف الدين محمد بن المخلص ابن أسلم السَّنْهُورِىّ، فى سنة اثنتين وخمسين وستمائة.....

ولم يكتب الشيخُ الإمامُ -رحمه الله- بخطه لنفسه: الأنصارىّ، قَطُّ، وإن كان شيخه الدِّمياطى يكتبها له، وإنما كان يترك الشيخُ الإمامُ كتابة ذلك؛ لوفور عقله، ومزيد ورعه، فلا يرى أن يطرقَ نحوه طعنٌ من المنكرين، ولا أن يكتبها مع احتمال عدم الصحة، خشية أن يكون قد دعا نفسَه إلى قوم وليس منهم.

وقد كانت الشعراء يمدحونه، ولا يُخلّون قصائدهم من ذكر نسبته إلى الأنصار، وهو لا ينكر ذلك عليهم، وكان رحمه الله أورع وأتقى من أن يسكت على ما يعرفه باطلا...". اهـ

---

(١) ونسبة السبكى إلى سبك العبيد التى هى سبك الأحد الآن، هو ما حقق صحته الأستاذ/ محمد الصادق حسين فى كتابه القيم " البيت السبكى "، ورد القول بأنها سبك الضحاك أو سبك الثلاثاء، فراجعه إن شئت، والكتاب المذكور فيه فوائد جليلة وإن كنت أرى أيضا فيه بعض التسرع فى الحكم على بهاء الدين السبكى وأيضا على سلاطين المماليك، والحق هو ما كتبه الأستاذ / محمود رزق سليم فى موسوعته القيمة: " عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى " انظر فيه -على سبيل المثال- المجلد الثالث ص ١٦ -٨٦، ثم -على وجه الخصوص- ص ٢١ -٢٥.

(٢) ١٠ / ٩١ - ٩٤.

ثم ذكر تاج الدين أمثلة من الشعر فيها ذكر تلك النسبة، وسكوت الشيخ تقى الدين، وإقراره على ذلك.

وخلاصة الأمر أن تقى الدين السبكى لم يكن ينكر نسبته إلى الأنصار -رضى الله عنهم- وهو أيضا لم يكن يجزم بها جزمًا، وإنما يرى احتمالا لعدم صحتها، وهذا مذهب الذين ترجموا له فى الجملة، وبعضهم جزم بها كالشيخ الأديب صلاح الدين أبى الصفاء خليل بن أيبك الصَّفدى فى كتابه " أعيان العصر "[1].

نسبه من جهة الأم:

الخضر بن الحسن بن على الوزير قاضى القضاة برهان الدين السنجارى.

هذا جده من جهة أمه كما يُفهم فى الطبقات الكبرى[2].

لقبه:

بهاء الدين، ومن السبكيين قريب لهُ يلقب ببهاء الدين أيضا؛ ولكن الكنية مختلفة، وكذلك الاسم؛ فهو أبوالبقاء محمد بن عبدالبر ت ٧٧٧ هـ.

كنيته: أبوحامد: هذا وقد كان أبوه سماه (تَمّامًا) ثم غيَّره إلى أحمد بعد أن بلغ سن التمييز[3].

مولده:

ولد ليلة الأربعاء العشرين من جمادى الآخرة، سنة تسع عشرة وسبعمائة بالقاهرة[4]، قال الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة[5] :

---

(١) عن الطبقات الكبرى ١٠/١٥٧.

(٢) عن دراسة الأستاذ / محمد صادق حسين.

(٣) الدرر الكامنة ١/٢١٠-٢١٦، وإنباء الغمر ١/٢١-٢٣ وابن قاضى شهبة: (سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة).

(٤) المنهل الصافى ج١ ص ٤٠٨ -٤١٣، ووقع تحريف فى الإنباء (سبع عشرة).

(٥) ج١ ص ٢١٠.

"ومولده على ما قرأتُ بخط أبيه: فى آخر تاسع عشر، بل بعد المغرب من ليلة العشرين من جمادى الآخرة سنة ٧١٩ ".

وفى نسخة من كتاب (الوافى بالوفيات): جمادى الأولى، وفى بقية النسخ الآخرة، وهو الموافق لما فى الدرر، فلك أن تجزم به.

" وقد استبشر والده به خيرا، وذلك أنه قد أخذتْ منه مشيخة جامع طولون فى سنة تسع عشرة، وأن والدته -أى جدة بهاء الدين أبى حامد السبكى- واسمها ناصرية، أسفت عليه، وكان ذلك بعد ولادة الأخ أبى حامد، فكان والده يقول لها: يا أم وما أدراك أن هذا الميعاد[1] يعود، ويكون رزق هذا المولود.

فعاد إليه فى سنة سبع وعشرين، واستمر بيده إلى سنة تسع وثلاثين لما ولى قضاء الشام؛ حيث استمر باسم أبى حامد السبكى بعدها "[2].

الأُسر البارزة:

عرف تاريخ الإسلام أُسرًا اشتهر أفرادها بالعلم، كما عرف أسرًا اشتهر أفرادها بالشجاعة، أو الحكمة......، وقال الأستاذ / محمود رزق سليم فى موسوعته (عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى)[3]:

" أشرقت فى أفق هذا العصر أسر عدة من صميم الأمة أنجبت، ونبغ منها رجال خدموا الدولة فى مصر، أو الشام خدمات جليلة، سواء أكان ذلك فى وظائف الجيش أو الإدارة أو القضاء أو الكتابة، أو فى العلم والأدب.

والبحث عن هذه الأسر ونجائبها وذكر مآثرهم بحث طريف، يحتاج إلى عناية مستقلة يبذلها أحد الأدباء ".

ثم ذكر أسرة السبكى ضمن ما ذكر.

آل السبكى:

من المفيد فى ترجمة بهاء الدين أن نذكر جانبا من تراجم أجداده وآل بيته، ليعكس ذلك صورة الثقافة والجو العلمى الذى نشأ فيهما وتربى عليهما.

---

(١) " الميعاد درس وعظ، وكان وظيفة لها مرتب معلوم " من هامش " البيت السبكى ".

(٢) الطبقات الكبرى لأخيه تاج الدين ج١٠ ص ١٨١.

(٣) ج٢ ص ٣٥٧.

الأجداد:

السبكية لهم فروع، والكلام عن أقدمهم ذكرا، ثم عن آخرهم وفاة، تجده فى بحث الأستاذ/ محمد الصادق حسين واضحًا بينًا[1]، وأكتفى هنا بالكلام عن الجد عبدالكافى بن على بن تمام زين الدين أبى محمد، والمتوفى ٧٣٥ هـ.

وقد ترجم له حفيده تاج الدين فى طبقاته الكبرى والوسطى، فقال[2]:

"جدى أقضى القضاة زين الدين أبومحمد مولده فى حدود سنة تسع وخمسين وستمائة أو نحوها وتفقه بالقاهرة.......، وناب فى القضاء ببعض أعمال القاهرة عن شيخ الإسلام ابن دقيق العيد......" إلى أن قال:

"وتولى بالآخرة قضاء المحلة الغربية وأقام بها إلى حين وفاته، وقد حدَّث بالقاهرة، ومكة، والمدينة، وكان فقيها صالحًا دينًا كثيرَ الذكر، توفى سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بالمحلة وحضرتُ دفنه بها "، ولزوجته ناصرية ذكر أيضًا، مما يدل على عموم صفة العلم لهذا البيت[3].

والده[4]:

على بن عبدالكافى: سبق سياق نسبه، أول من ذاع صيته فى العالم الإسلامى من علماء السبكية، ذاع صيته فى مصر والشام والعراق والحجاز، وإن عُرف بالعلم من السبكية قبله من أب وقريب، لكن لم ينتشر ذكر أحد منهم كما انتشر ذكر تقى الدين أبى الحسين شيخ الإسلام.

---

(١) ص ٤٧ – ٤٨ ثم ما بعدها، وانظر الشكل التخطيطى التفصيلى فى قلب كتابه.

(٢) الكبرى ١٠/٨٩-٩٤ ، ١٤٧ وقد نقل محققاه من الوسطى أيضا فى الحاشية.

(٣) انظر الدرر الكامنة ج٤ ص ٣٨٧ والبداية ١٤/١٧٢ مع زوجها حيث ذكر سماعها الحديث وترجمة عبدالكافى تجدها فى البداية والنهاية ١٤/١٧٢ والدرر الكامنة ٢/ ١٠ بالإضافة إلى الطبقات والبيت السبكى، وانظر حاشية الطبقات.

(٤) من مصادر ترجمته: البداية والنهاية ١٤/٢٥٢، البدر الطالع ١/٤٦٧، بغية الوعاة ٢/١٧٦، تذكرة الحفاظ ٤/١٥٠٧، حسن المحاضرة ١/٣٢١ وقبل كل هذا الطبقات الكبرى لابنه تاج الدين ج١٠، وانظر مصادر أخرى فى حاشية الطبقات.

أراد الله به خيرا فى طلب العلم، فقدّر له أبوين صابرين على تعليمه، وقدّر له نفسا صابرة على الطلب، وقد عاش نحو ٧٣ سنة، وكان إلى أن بلغ نحو ٥٦ سنة منقطعا للعلم تحصيلا وتدريسا، وتأليفا، وفتيا، فبلغ الغاية، وطار اسمه فملأ الأقطار، وحلق على الدنيا، ولم يكتف بمصر من الأمصار.

"ولد فى صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وتفقه فى صغره على والده وعلى غيره، وصحب فى التصوف الشيخ تاج الدين بن عطاء، ودرس بالقاهرة، وولى قضاء دمشق ستَّ عشرة سنة، ودرَّس بعدة مدارس.

وقد ذكر له ولده فى (الطبقات الكبرى) ترجمة طنانة. ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر "[1].

وكان أشعريًّا فى الاعتقاد لم يختلف فى ذلك من ترجموا له، بل قطعوا بذلك، وانظر ما حكاه ابنه تاج الدين فى الطبقات الكبرى ج١٠ ص ٢٠٠ - ٢٠١. هذا من حيث علم التوحيد، وأما فى الفقه فكان شافعيًّا.

وجرى بينه وبين شيخ الإسلام بن تيمية بسبب مسألة الطلاق، والكلام عن الزيارة ما جرى، وليس هذا موضع تفصيل ذلك، فلترجع إلى كتب شيخ الإسلام بن تيمية، وكتب تقى الدين السبكى -رحمهما الله تعالى- إنْ شئت.

إخوته:

أخوه محمد بن على – أبوبكر : أكبر أولاد على بن عبدالكافى؛ لكنه مات قبل أن يكون له شأن، ولم أقف على شيء من أخباره سوى ما جاء فى الطبقات، ومن ذلك قول تاج الدين[2]:

" أنشد الشيخ الإمام قصيدة يخاطب بها أخى الأكبر أبابكر محمد -تغمده الله برحمته- وهى طويلة الأبيات..... ".

أخوه الحسين: قال أخوهما: " واجتمعنا ليلة أنا والحافظ تقى الدين أبوالفتح، والأخ المرحوم جمال الدين الحسين..... ".

---

(١) بتصرف من (ابن قاضى شهبة) وفيات سنة ٧٥٦ هـ.

(٢) الطبقات الكبرى ج١٠ ص ١٧٧، وانظر البيت السبكى ص ٦٥ - ٦٦.

أخته سارة: بنت على بن عبدالكافى (٧٣٤-٨٠٥ هـ) ذكرها ابن حجر العسقلانى فى معجمه[١].

أخته ستيتة: بنت على بن عبدالكافى، ت ٧٧٦ هـ بالطاعون[٢].

أخوه عبدالوهاب تاج الدين أبونصر: ولد بالقاهرة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة -على الراجح -[٣]، وتوفى عام ٧٧١ هـ، صاحب طبقات الشافعية، كان يجل أخاه بهاء الدين أباحامد إجلالا، ونقل فى طبقاته كثيرا مما يتعلق بوالده عن أخيه، وبهاء الدين يكبره بنحو عشر سنين.

أشهر مصنفاته:

وتاج الدين هو أشهر رجالات السبكية بعد أبيه تقى الدين، وربما قبله، وذلك ربما رجع إلى شهرة كتابه " طبقات الشافعية الكبرى "، وله أيضا " معيد النعم ومبيد النقم " الذى اهتم به الأستاذ / محمد الصادق حسين، بل كان هو دافعه لكتابة دراسته القيمة: "البيت السبكى"، ولكن تنبه فربما ذكر تاج الدين فى " الطبقات الوسطى " مالم يُذكر فى "الكبرى"، كما وقع فى نسبة جده السبكى، حيث استغرب الأستاذ / محمد الصادق حسين عدم بيانه لسبك، هل هى سبك الضحاك أم سبك العبيد؟ مع أنه ذكر تفصيلات أدق من هذه، هذا وقد ذكر بيانها فى " الوسطى "[٤].

ما وقع له من الحوادث وشيء من سيرته:

حج تاج الدين من الشام هو وأخوه بهاء الدين سنة ٧٤٧ هـ، وفى ربيع الأول سنة ٧٥٦هـ قُلد قضاء الشافعية بدمشق، وكان ذلك فيما يظهر بسعى من أبيه وأخيه، وفى جمادى الآخرة من تلك السنة، استقر تاج الدين فى جهات والده بعد وفاته، وكان بهاء الدين أبوحامد فى مصر فى ذلك الوقت يُدرس بمدارسها على مذهب الشافعي.

---

(١) الضوء اللامع ج ١٢ ص ٥٢، البيت السبكى ص ٦٥.

(٢) شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٤٢، البيت السبكى ص ٦٧.

(٣) قلتُ على الراجح؛ لأن هذا قول الصفدى فى الوافى (٣١٥/١٩)، وقيل سنة ٧٢٧، وقيل سنة تسع وعشرين، وإنما رجحت قول الصفدى؛ لأنه من أقرب الناس إلى هذه الأسرة.

(٤) الطبقات الكبرى ٨٩/١٠ وما بعدها، حيث نقل المحققان العالمان ترجمة الجد من (الوسطى) أيضا فى الحاشية.

فلما كان شعبان سنة ٧٥٩ هـ عُزل تاج الدين، ثم في رمضان رُسم بعوده إلى سنة ٧٦٣ هـ.

فلما كان شعبان سنة ٧٦٣ هـ عُزل تاج الدين وطُلب إلى مصر بحيث يدرّس، ووُلي أخوه القضاء عوضه، فذهب بهاء الدين إلى دمشق قاضيا وهو كاره.

ثم إنه في السنة التالية (٧٦٤ هـ)، في شهر صفر أُعيد تاج الدين إلى قضاء دمشق، وعاد بهاء الدين إلى مصر، واستمر الأمر على ذلك نحو خمس سنين إلى أن كان العزل الأخير وهو أشدها عليه؛ إذ صاحبه اعتقال وإهانة، وذلك أنه في سادس عِشْري جمادى الآخرة سنة ٧٦٩هـ عُزل ومنع الناس من الدخول إليه، وفي سادس شعبان عُقد له مجلس وطُلب أخوه بهاء الدين من القاهرة إلى دمشق، ثم كان يوم الأحد ثاني عشر شعبان أشد يوم جرى على القاضي تاج الدين حيث حُكم بفسقه في اجتماع للقضاة.

أما بهاء الدين فقد طلب إلى القاهرة فعاد مكرما بعدما ودّع أخاه، وكان ذلك في سابع عِشْري رمضان من تلك السنة.

إلا أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يقر عين تاج الدين قبل وفاته، ففي تاسع عِشري شوال من ذلك العام طُلب تاج الدين إلى مصر، فأفرج عنه من الاعتقال؛ فإنه كان قد حُكم عليه بالسجن. وفي رابع ذي القعدة طُلب غُرَماء القاضي تاج الدين إلى مصر، وأُعيد هو إلى الخطابة والتدريس، فوصل دمشق في سنة ٧٧٠ هـ في عز وأبهة، وكان قد قُبض على غريمه جمال الدين بن الرهاوي في اليوم السابق لحضوره[١].

وفاته:

وفي سنة ٧٧١ هـ توفي تاج الدين رحمه الله تعالى.

إجلال أخيه ووالده له:

يذكر أخوه تاج الدين في طبقاته: " نقلتُ من خط أخي شيخنا شيخ الإسلام أبي حامد أحمد، سلمه الله تعالى أن الوالد......" الطبقات ١٨١/١٠.

---

(١) أكثر هذه الحوادث من تاريخ ابن قاضي شهبة، تجدها على السنين، وانظر في محاولة لتفسير عزله وما وقع له ما كتبه الأستاذ / محمد الصادق حسين في دراسته القيمة " البيت السبكي ".

ووصفه بشيخ الإسلام أيضا فيها ١٠/٢٠٩، ٩/١٢٤.

تاج الدين: " كتاب المناقضات للأخ الشيخ الإمام العلامة بهاء الدين أبى حامد أحمد، أمتع الله ببقائه........ " ١٠/١٩٠.

ووصفه بالشيخ الإمام العلامة أيضا فى ١٠/٢١٦.

تاج الدين: " ورأيت الأخ، سيدى الشيخ الإمام أباحامد، سلمه الله، ذكر فى شرح التلخيص فى المعانى والبيان........ ".

الوالد:

يقول تاج الدين عن والده:

" وأنشدنا لنفسه وقد وقف على كتاب المناقضات للأخ الشيخ الإمام العلامة بهاء الدين أبى حامد أحمد، أمتع الله ببقائه:

أبوحامد فى العلم أمثالُ أنجم   وفى النقد كالإبريز أُخْلِصَ بالسَّبْكِ

فأوَّلُهُمْ من إسفرايينَ نشؤه   وثانيهمُ الطُوسيُّ والثالثُ السبكى

وهذه منقبة للأخ، سلمه الله، فأى مرتبة أعلى من تشبيه والده، وهو من هو، علما ودينا وتحرزا فى المقال، له بالغزالى وأبى حامد الإسفراينى.

ولقد كان الوالد -رضى الله عنه- يجل الأخ ويعظمه، سمعته غير مرة يقول: "أحمد والدٌ".....

وكذلك سمعتُ الشيخ الإمام -رحمه الله- يقول فى مرض موته، والأخ غائبٌ فى الحجاز: " غيبة أحمد أشد علىّ مما أنا فيه من المرض ".

وبلغه أن دروس الأخ خير من دروسه فقال:

دروس أحمدَ خيرٌ من دروس على   وذاك عند علىٍّ غايةُ الأمل[1]

(١) الطبقات ١٠ / ١٩٠

أبناؤه:

١ - **تقي الدين أبو حاتم محمد:** ترجم له عمه[١] فقال ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة وتوفى فى طاعون القاهرة سنة أربع وستين وسبعمائة، وله ذكر فى الطبقات الكبرى لعمه تاج الدين[٢].

٢ - **صالحة:** ذكرها الأستاذ / محمد الصادق حسين نقلا عن الضوء اللامع ١٢/٧٠ العدد ٤٢٨.

٣ - **عبدالله - جمال الدين:** ت ٧٧٦ هـ ذكره الأستاذ / محمد الصادق حسين.

٤ - **عبدالعزيز:** ت ٧٧٦ هـ مع أخيه عبدالله بالطاعون، راجع شذرات الذهب ٦/٢٤٢ (نقلا عن البيت السبكى).

شيوخه:

أحضر على أبى العباس الحجار وأسمع على يونس الدبوسى وأبى الحسن على بن عمر الوانى، والبدر بن جماعة، وجماعة، وبدمشق من الجزرى والمزى، وغيرهما.

وأخذ عن أبيه وأبى حيان والرشيدى، والأصبهانى، وسمع على الشيخ تقى الدين بن الصائغ عدة قراءات، وتفقه على المجد الزنكلونى وابن القماح وغيرهما.

هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر[٣] وغيره، وأكثر هذه الأسماء يحتاج إلى ترجمة وتحقيق، فلعل الله ييسر ذلك فى مقام آخر.

تلاميذه:

- الدميرى: كمال الدين محمد بن موسى صاحب كتاب "حياة الحيوان الكبرى" ويقول ابن شهبة: " إن الدميرى قدم على الشيخ بهاء الدين السبكى وأخذ عنه...."[٤].

---

(١) ٩/١٢٤.

(٢) ١٠/٢٠٩

(٣) الدرر الكامنة ج١ ص ٢١٠.

(٤) عن مقدمة (حياة الحيوان الكبرى) ط. دار الشعب، والمقدمة منقولة عن دائرة معارف الشعب مادة حياة الحيوان الكبرى. بقلم د. حسين فرج زين الدين. وكذا وجدت فيما نقلت عنه (ابن شهبة) فإن لم يكن الوهم منى فإن المعروف ابن قاضى شهبة.

وقد نقل ابن حجر فى الدرر كلاما للدميرى يدل على صحبته لبهاء الدين السبكى فراجعه.

وظائفه:

أُذن له بالإفتاء وعمره عشرون سنة[١] ولما توجه والده إلى قضاء القضاة بالشام ولاه السلطان الملك الناصر محمد مناصب والده فى تدريس المنصورية، والسيفية والهكارية[٢] وله عشرون سنة[٣].

وذكر الصفدى توليه مشيخة الحديث بالجامع الطولونى والجامع الظاهرى[٤] ولفظ ابن قاضى شهبة بعد ما ذكر المنصورية والسيفية والهكارية[٥].

"ثم درس بتربة الشافعى، وبجامع الحاكم، ودرّس بالشيخونية أوّل ما فتحت، وخطب بجامع الحاكم، ووُلى إفتاء دار العدل، ثم ولى قضاء الشام فى شعبان سنة ثلاث وستين (أى ٧٦٣ هـ) كارها لذلك[٦]، وتوجه أخوه إلى مصر على وظائفه، ودرس بدمشق بمدارس القضاء، ثم عاد إلى مصر فى صفر سنة أربع وستين على وظائفه، ثم ولى قضاء العسكر[٧]". اهـ.

وثمت وظيفة أخرى تولاها شابا؛ لكن سرعان ما نزعت منه، ذلك ما فهمته من كلام أخيه فى الطبقات الكبرى[٨] وهى قضاء القضاة بالعساكر المنصورة، سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة.

---

(١) الوافى ٧/٢٤٦.

(٢) السابق.

(٣) ابن قاضى شهبة سنة ٧٧٣ هـ.

(٤) الوافى ٧/٢٤٦ وما بعدها.

(٥) هذه أسماء لمدارس نسبت إلى من أنشأها أو قام عليها أو غير ذلك من مكان ونحوه؛ فالكهارية مدرسة بدرب الكهارية بجواره حارة الجودرية، هكذا نقل الأستاذ / محمد صادق حسين من خطط المقريزى ج٢ ص ٤١، ونقلته من كتابه (البيت السبكى)، والأمر مع ذلك يحتاج إلى الرجوع إلى كتب المدارس والحضارات للعلم بدقيق ذلك.

(٦) لأن أخاه عُزل وكان هو عوضه.

(٧) وذلك فى سنة ٧٦٦ هـ.

(٨) ٩/٩٧ ترجمة محمد بن أحمد الكنانى.

وفاته:

توفى البهاء السبكى سنة ٧٧٣ هـ، قال الحافظ بن حجر فى كتابه الدرر الكامنة[١]:

"ومات بهاء الدين مجاورا بمكة ليلة الخميس السابع عشر من شهر رجب سنة ٧٧٣ وله أربع وخمسون سنة وبضع أشهر، ووهم ابن حبيب فقال: عاش ستا وخمسين سنة".

ولم يختلف العلماء فى تأريخ وفاته، إلا ما ذكره العلامة الزركلى -رحمه الله تعالى- فى كتابه القيم (الأعلام)[٢] فجعل وفاته سنة ٧٦٣هـ، وهو وهْم ليس منه غالبا فربما تصحفت السبعين إلى الستين فى أحد المراجع القديمة. وكذلك وقع خطأ مطبعى فى معجم المؤلفين فكتبت سنة الوفاة ٣٧٣ هـ. كما ذكر محقق المقفى الكبير[٣] فى فهارس الكتاب سنة الوفاة فجعلها ٧٦٣ هـ فلعله نقلها من الأعلام، والكمال لله وحده، وما تتبعت الأوهام لسوء نية؛ ولكن لئلا يعتمد عليها أحد، فوجب التنبيه على الخطأ كما تقر بذلك الفطرة السوية، وما أبرئ نفسى.

---

(١) ج١ ص ٢١٦ ترجمة ٥٤٤.

(٢) ١/١٧٦.

(٣) كتاب المقفى الكبير للعلامة المقريزى، فى تاريخ مصر، رتبه على حروف المعجم فهو كتاب تراجم لرجال مصر، وراجع مقدمة الكتاب وفهارسه لتعلم المزيد عنه.

مختصر سيرته

السنة	الحادثة
٧١٩ هـ	مولده
٧٢٤ هـ	سمع صحيح البخارى على الحجار (وله ٥ سنوات)
٧٢٨ هـ	صلى القيام بالقرآن العظيم (وله ٩ سنوات)
٧٣٥ هـ	صنف تناقض الرافعى والنووى ونظمه (وله ١٦ سنة)
٧٤٠ هـ	أذن له بالإفتاء (وله عشرون سنة)
٧٤٢ هـ	ولى قضاء القضاة بالعساكر المنصورة ثم نزع.
٧٤٤ هـ	ورد الشام وليست المرة الأولى.
٧٤٧ هـ	حج من الشام.
٧٦٣ هـ	ولى القضاء وهو كاره لذلك.
٧٦٤ هـ	عاد إلى مصر، على عادته.
٧٦٦ هـ	ولى قضاء العسكر.
٧٦٩ هـ	سافر من القاهرة إلى دمشق بأمر الدولة وبسعى خصومه لِيُحاقق ثم عاد إلى القاهرة.
٧٧٣ هـ	وفاته بمكة.

مصنفاته:

- تناقض كلام الرافعي والشيخ محيي الدين النووى:

قال الصفدى[1]: "ولما كنت بالقاهرة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة أخبرنى عنه تقى الدين ابن رافع أنه صنّف مجلدة ضخمة فيها تناقض كلام الرافعي والشيخ محيى الدين النووى - رحمهما الله تعالى- ولما صنف ذلك كان عمره ست عشرة سنة ".

- ولعله هو كتاب " المناقضات " الذى ذكره أخوه فى الطبقات الكبرى[2]:

"وأنشدنا -يعني والده- لنفسه، وقد وقف على كتاب " المناقضات " للأخ الشيخ الإمام العلامة بهاء الدين أبى حامد أحمد، أمتع الله ببقائه.

- تعليق على الحاوى:

ذكره فى مصنفاته ابن حجر فى الدرر الكامنة ١/١٢٥ ط. دار الكتب العلمية. وذكره أيضا صاحب معجم المؤلفين.

ولقد شرع فى قطعة طويلة و لم يكمله. والحاوى هذا هو الحاوى الصغير فى الفروع للشيخ نجم الدين عبدالغفار بن عبدالكريم القزوينى الشافعى المتوفى سنة خمس وستين وستمائة وهو من الكتب المعتبرة بين الشافعية. كشف الظنون ١/٦٢٥ - ٦٢٦.

- تكملة شرح المنهاج = [قطعة].

- شرح مختصر ابن الحاجب:

وقد وُصف هذا الشرح بأنه مطول، كما فى معجم المؤلفين.

- شرح كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك: ذكره فى معجم المؤلفين .

- شرح التلخيص للقزوينى فى المعانى والبيان، سماه "عروس الأفراح"

---

(١) الوافى ٧/٢٤٦ وما بعدها.

(٢) ١٠/١٩.

= [عروس]

ذكره صاحب معجم المؤلفين وقال أخوه فى الطبقات الكبرى[1]:" ورأيت الأخ، سيدى الشيخ الإمام أباحامد، سلمه الله، ذكر فى شرح التلخيص فى المعانى والبيان.......".

- قطعة على شرح المنهاج:

شرح المنهاج لأبيه. فكأنه أراد أن يكمله لا أن يعلق عليه؛ ولهذا يقال له: تكملة شرح المنهاج. كما فى معجم المؤلفين.

قال ابن حجر فى الدرر الكامنة ١/١٢٥: وعمل قطعة على شرح المنهاج لأبيه.

قال فى كشف الظنون (١/١٨٧٣): "والمنهاج هو منهاج الطالبين فى مختصر المحرر فى فروع الشافعية للإمام محيى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الشافعى وهو كتاب مشهور متداول بينهم، اعتنى بشأنه جماعة من الشافعية، فشرحه الشيخ تقى الدين على بن عبدالكافى السبكى ولم يكمله، بل وصل إلى الطلاق وسماه الابتهاج، وكمله ابنه بهاء الدين أحمد ".

- هدية المسافر فى المدائح النبوية:

وقد ذكره بهاء الدين السبكى ضمن شعراء المديح النبوى فى العصر المملوكى، وذلك فى موسوعة الأستاذ / محمود رزق سليم[2].

---

(١) ٢/١٩٦.

(٢) (عصر سلاطين المماليك) ج ٨ ص ٢٨٤.

مَتن كِتَابِ

التَّلخيصِ في عُلُومِ البَلاغَةِ

وَهو تلخيص كِتَاب

«مُفتَاحِ العُلُومِ» للسَّكَّاكِيّ

تأليف

الإمام جلال الدّين محمّد بن عبد الرّحمن القزويني
المتوفّى سنة ٧٣٩هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الافتتاح

للخطيب القزوينى

(١٦٢/١) الحمدُ لله على ما أنعمْ، وعلَّم من البيان ما لم نعلمْ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمدٍ خيرِ مَنْ نطق بالصوابْ، وأفضل من أُتِى الحِكْمةَ وفَصْلَ الخِطابْ، وعلى آله الأطهارْ..، وصحابتِهِ الأخيارْ.

(١٧٢/١) أما بعد:

فلَّما كان علمُ البلاغةِ وتوابِعِها من أجلِّ العلومِ قدرًا؛ وأدِّقها سرًّا؛ إذْ به تُعْرَفُ دقائقُ العربيةِ وأسرارُهَا، وتُكْشَفُ عن وجوهِ الإعجازِ فى نظمِ القرآن أستارُهَا، وكان القسمُ الثالثُ من "مِفْتاح العلوم" الذى صنَّفه الفاضلُ العلاَّمة أبويعقوبَ يوسفُ السَّكَّاكِى — أعظَمَ ما صُنِّفَ فيه من الكتبِ المشهورة نفعًا؛ لكونِهِ أحسَنَهَا ترتيبًا، وأتمَّها تحريرًا، وأكثَرَها للأصولِ جمعًا، ولكنْ كان غيرَ مصونٍ عن الحَشْوِ والتطويلِ والتعقيدِ؛ قابلاً لِلإختصارِ مفتقِرًا إلى الإيضاحِ والتجريدِ -: أَلَّفْتُ مختَصَرًا يتضمَّنُ ما فيه من القواعدِ، ويَشتمِلُ على ما يُحْتَاجُ إليه من الأمثلةِ والشواهدِ، ولم آلُ جُهْدًا فى تحقيقِهِ وتهذيبِهْ؛ ورتَّبْتُهُ ترتيبًا أقرَبَ تناولاً من ترتيبِهْ، ولم أبالِغْ فى اختصارِ لفظِهِ تقريبًا لتعاطِيهْ؛ وطلبًا لتسهيل فَهْمِهِ على طالبِيهْ، وأضفتُ إلى ذلك فوائدَ عثرتُ فى بعض كتب القومِ عليها؛ وزوائدَ لم أظفَرْ فى كلامِ أحدٍ بالتصريحِ بها ولا الإشارةِ إليها، وسميته: "تَلْخِيصَ الْمِفْتَاحِ".

وأنا أسألُ الله تعالى من فضله أن ينفَعَ به، كما نفَعَ بأصله؛ إنه ولى ذلك، وهو حسبى ونعم الوكيل!

مُقدِّمَةٌ

فِى بَيَانِ مَعْنَى الْفَصَاحَةِ، والبلاغَة

(١/١٨٠) الفصاحةُ: يوصف بها المفرد[(١)]، والكلام، والمتكلّم.

(١/١٨١) والبلاغة: يوصف بها الأخيران فقطْ.

فالفصاحة فى المفرد: خلوُّهُ من تنافرِ الحروفِ، والغرابةِ، ومخالفةِ القياس:

فالتنافرُ[(٢)] نحوُ [من الطويل]:

غَدَائِـرُهُ مُسْتَشْـزِرَاتٌ إِلَـى الْعُـلاَ

(١/١٨٥) والغرابةُ[(٣)]: نحوُ [من الرجز]:

وَفَاحِمًـــا وَمَرْسِـــنًا مُسَـــرَّجَا[(٤)]

أى: كالسيف السُّرَيْجى فى الدقة والاستواء، أو كالسراج فى البريق واللمعان.

(١/١٨٧) والمخالفةُ[(٥)] نحوُ [من الرجز]:

الْحَمْـدُ لِلَــهِ الْعَلِـىِّ الأَجْلَـلِ[(٦)]

---

(١) أى الكلمة المفردة فيقال: كلمة فصيحة، وشرط ذلك أن ينظر إلى الكلمة داخل سياقها، لا كما فعل البلاغيون حيث نظروا إلى الكلمة المفردة معزولة عن سياقها، ثـم وضعـوا لهـا مـا سوف يتلى عليك قريبًا من شروط فصاحتها.

(٢) هو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها.

(٣) هى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، يصعب تخريج معناها.

(٤) أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص١٢٣ وعـزاه للعجـاج، وأسـرار البلاغـة ١/١٢٤ الفاحم: الشعر الأسود كالفحم. والمرسن: الأنف، ومسرج هى موضع الشاهد لعـدم ظهـور معناها. وقبله: "ومقلة وحاجبًا مزججا" وقد اختلفوا فى تخريج كلمة (مسرّجا) هذه، فقيـل: المعنى وصف الأنف بأنه كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء، وسريج اسم حداد تنسـب إليه السيوف، أو كالسراج فى البريق واللمعـان، أو هـو مـن قولهـم: سـرج اللـه وجهـه، أى بهجه وحسنه، وقيل غير ذلك.

(٥) هى أن تكون الكلمة على خلاف قواعد الصرف.

(٦) البيت لأبى النجم الراجز. وبعده: "أنت مليك الناس ربّا فاقبل" والشاهد فيه كلمة (الأجلـل) لأن الموافق لقواعد الصرف هو (الأجلّ) بإدغام اللامين.

(١٨٩/١) قيل[1]: ومن الكراهة فى السمع؛ نحوُ [من المتقارب]:

كَرِيـمُ الْجِرِشَّـى شَـرِيفُ النَّسَـبْ[2]

(١٨٩/١) وفيه نَظَرٌ[3]:

وفى الكلام: خلوصُهُ من ضعفِ التأليف، وتنافرِ الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها:

فالضعفُ[4] نحوُ: ضرَبَ غلامهُ زيدًا.

والتنافرُ[5]: كقوله [من الرجز]:

وَلَيْـسَ قُـرْبَ قَـبْرِ حَـرْبٍ قَـبْرُ[6]

وقوله[7] [من الطويل]:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ والْوَرى مَعِي ... وَإذَا مَـا لُمْتُـهُ لُمْتُـهُ وَحْـدِي

(٢٠٠/١) والتعقيدُ: ألاَّ يكونَ الكلامُ ظاهرَ الدَّلالةِ على المراد؛ لخَلَلٍ:

إمَّا فى النظم: كقول الفرزدق فى خال هشام[8]:

وَمَـا مِثْلُـهُ فِـى النَّـاسِ إلاَّ مُمَلَّكًـا ... أَبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُـهْ

أى: ليس مِثله فى الناس حَيٌّ يقاربُهُ إلا مملَّكًا أبو أُمِّهِ[9] أبوه.

---

(١) أى قيل: فصاحة المفرد خلوص مما سبق ذكره، وأيضًا من الكراهة فى السمع.

(٢) البيت للمتنبى، وهو فى مدح سيف الدولة، والجرشي: النفس. وصدره:

مبارك الاسم أغرّ اللقب

(٣) لأن الكراهة فى السمع هنا من قبيل الغرابة.

(٤) هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور، كالإضمار قبل أن يذكر اللفظ.

(٥) هو أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحًا.

(٦) أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٢٣ بلا عزو. وقبله: "وقبر حرب بمكان قفر" وهو مجهول القائل. القفر: الخالى من الماء والكلأ.

(٧) البيت لأبى تمام أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٢٣ وجاء البيت برواية:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ... جميعًا ومهما لمته لمته وحدى

(٨) خال هشام بن عبدالملك بن مروان أحد ملوك بنى أمية، وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المخزومى.

(٩) مملكا: أى رجل أعطى الملك وهو هشام المذكور، وأبوأمه: أى أبو أم هشام أى أبوالممدوح وهو خال هشام، وحاصله الإخبار بأن الممدوح لا مثل له فى الناس إلا ابن أخته الذى هو المملك.

(١/٢٠٣) ٢- وإمَّا فى الإنتقال[١]: كقولِ الآخَرَ[٢] [من الطويل]:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبوا وَتَسْكُبُ عَيْنَاىَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فإن الانتقال[٣] من جمود العين إلى بُخلِها بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور.

(١/٢٠٥) قيل[٤]: ومِنْ كثرة التّكْرار، وتتابُعِ الإضافات؛ كقوله [من الطويل]:

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ[٥]

وقوله [من الطويل]:

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الْجَنْدلِ اسْجَعِى...

وفيه نظر!

(١/٢١٠) **وفى المتكلّم**[٦] مَلَكَةٌ يَقتدرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ، بلفظٍ فصيح.

(١/٢١١) **والبلاغةُ فى الكلامِ**: مطابقتُهُ لِمُقْتَضَى الحالِ، مع فصاحته.

وهو[٧] مختلف؛ فإنَّ مَقاماتِ الكلامِ متفاوتةٌ:

فَمقامُ كلٍّ من التنكير، والإطلاق، والتقديم والذكر: يباينُ مقامَ خلافهِ.

ومَقامُ الفصل: يباينُ مقامَ الوصل.

ومقامُ الإيجاز: يباينُ مقامَ خلافه.

وكذا: خطابُ الذكى مع خطاب الغبىِّ، ولكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ.

(١/٢١٢) وارتفاعُ شأن الكلام فى الحسنِ والقَبولِ بمطابقتِهِ لِلاِعتبارِ المناسِب[٨]،

---

(١) أى لخلل واقع فى انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلى إلى معنى آخر ملابس للأصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز.

(٢) هو العباس بن الأحنف الشاعر الغزل المشهور. والشاهد فى قوله: لتجمدا.

(٣) أى انتقال الذهن المعهود من جمود العين إلى بخلها بالدموع إنما يكون فى حالة الحزن والبكاء لا فى حالة الفرح والسرور.

(٤) أى فصاحة الكلام ترجع أيضًا إلى خلوصه من كثرة التكرار...... إلخ.

(٥) مثال لكثرة التكرار. والبيت للمتنبى وصدره: وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة، وسبوح أى فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها، كأنها تجرى فى الماء.

(٦) أى الفصاحة الكائنة فى المتكلم.

(٧) أى مقتضى الحال.

(٨) أى للحال والمقام.

وانحطاطُهُ بعدمها، فمقتضَى الحال: هو الاعتبارُ المناسب.

(٢١٢/١) فالبلاغةُ؛ راجعةٌ إلَى اللفظِ باعتبار إفادتهِ المعنى بـالتركيب، وكثيرًا مـا يسـمَّى ذلك فصاحةً -أيضًا- ولها[١] طرفان:

أعلى: وهو حَدُّ الإعجازِ وما يقرُبُ منه.

وأسفَلُ: وهو ما إذا غيِّر الكلامُ عنه إلَى ما دونه، التحَقَ عند البلغاء بأصواتِ الحيوانات.

وبينهما مراتبُ كثيرةٌ، وتَتْبَعُها وجوهٌ أُخرُ تُورثُ الكلامَ حسنًا.

وفى المتكلم: ملكةٌ يَقْتدِرٌ بها على تأليفِ كلامٍ بليغ.

فعُلِم: أنَّ كلَّ بليغٍ فصيحٌ، ولا عكس.

(٢١٣/١) وأنَّ البلاغةَ مَرْجعُها:

١- إلَى الاحترازِ عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد.

٢- وإلَى تمييزِ الفصيحِ من غيره:

(٢١٤/١) والثاني[٢]: منه ما يُبَيَّنُ فى علـمِ متـنِ اللغـة، أو التصريـفِ، أو النحـوِ، أو يُـدْرَكُ بالحسِّ، وهو ما عدا التعقيدِ المعنوىِّ.

(٢١٤/١) وما يُحْتَرَزُ به عن الأوَّل[٣]: علمُ المعانى.

وما يُحْتَرَزُ به عن التعقيدِ المعنوىِّ: علمُ البيان.

وما يُعْرَفُ به وجوهُ التحسين: عِلْمُ البديع.

وكثيرٌ[٤] يسمِّى الجميعَ: علمَ البيان.

وبعضُهم يسمِّى الأولَ: عِلْمَ المعانى، و الأخيريْنِ: عِلْمَ البيان، والثلاثَةَ: عِلْمَ البديعِ.

---

(١) أى بلاغة الكلام.

(٢) أى تمييز الفصيح من غيره.

(٣) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد.

(٤) أى كثير من الناس.

الفَنُّ الأوَّل

عِلْمُ الْمَعَانِي

(٢١٥/١) وهو عِلْمٌ يُعْرَفُ به أحوالُ اللفظِ العربى التى بها يطابقُ مقتضَى الحال.

(٢١٨/١) ويَنحصِرُ فى ثمانيةِ أبواب:

١- أحوالُ الإسنادِ الخبرىِّ.
٢- أحوالُ المسنَدِ إليه.
٣- أحوالُ المسنَدِ.
٤- أحوالُ متعلَّقاتِ الفعل.
٥- القَصْر.
٦- الإنشاء.
٧- الفَصْلُ والوصل.
٨- الإيجازُ والإطناب و المساواة.

لأنَّ الكلامَ إمَّا خبرٌ، وإما إنشاء، لأنه:

إنْ كان لنسبتِهِ خارجٌ تطابقه أو لا تطابقُهُ: فخبَرٌ، وإلا: فإنشاء.

والخَبَرُ: لابُدَّ له من مسندٍ إليه، ومسندٍ، وإسناد.

(٢٢١/١) والمسنَدُ: قد يكونُ له متعلَّقات إذا كان فعلاً أو فى معناه.

وكلٌّ من الإسناد والتعلُّق: إما بقَصْرٍ أو بغيرِ قصر.

وكلُّ جملةٍ قُرِنَتْ بأخرَى: إمَّا معطوفةٌ عليها أو غيرُ معطوفة.

والكلامُ البليغُ: إمَّا زائدٌ على أصل المرادِ لفائدةٍ أو غيرُ زائد.

تنبيه

(٢٢٣/١) صدْقُ الخبر: مطابقتُهُ للواقع، وكَذِبُهُ: عَدمُها.

وقيل: "مطابقتُهُ لاعتقادِ المُخبِرِ ولو خطأً، وعدَمُها"[1]؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[2]:

(٢٢٦/١) ورُدَّ: بأن المعنَى: لَكَاذِبون فى الشهادةِ، أو فى تسميتِها، أو فى المشهودِ به فى زعمهم.

---

(١) أى وكذب الخبر: عدمها.

(٢) المنافقون: ١.

الجاحظُ[1] "مطابقتُهُ مع الاعتقادِ، وعدَمُها معـه[2]، وغيرُهُمـا[3] ليس بصدق ولا كَذِب؛ بدليل: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾[4]؛ لأن المراد بالثـانى غيرُ الكذبِ؛ لأنه قسيمه، وغيرُ الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه":

ورُدَّ: بأنَّ المعنَى: "أمْ لم يَفترِ؟!"؛ فعُبِّرَ عنه بـ"الجنَّة"؛ لأنَّ المجنونَ لا افتراءَ له.

أحوالُ الإسنادِ الخَبَرِيِّ

(١/٢٢٩) لا شك أن قصدَ المخبِرِ بخبره إفادةُ المخاطَبِ: إمَّـا الحُكـمَ، أو كونَه عالِمًا به؛ ويسمَّى الأولُ: فائدة الخبر.

والثانِي: لازمَها.

(١/٢٣٣) وقد يُنَزَّلُ العالمُ بهما منزلة الجاهل؛ لعدمِ جَرْيِهِ على موجَبِ العِلْم؛ فينبغى أن يُقْتَصَرَ من التركيبِ على قَدْرِ الحاجة:

(١/٢٣٥) فإنْ كان خالى الذِّهْنِ من الحكم، والتردُّدِ فيه: استُغْنِيَ عن مؤكِّدات الحُكْم. وإنْ كان متردِّدًا فيه، طالبًا له: حسُنَ تقويتُهُ بمؤكِّد.

وإن كان مُنْكِرًا: وجَبَ توكيدُهُ بحسب الإنكار؛ كما قال الله –تعالى– حكايةً عن رُسـل عيسَى، عليه السلام، إذْ كُذِّبوا فى المَرَّة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾[5]، وفى الثانيـة: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[6].

(١/٢٣٦) ويسمَّى الضَّرْبُ الأَولُ: ابتدائيًّـا، والثـانى: طلبيًّـا، والثـالثُ: إنكاريًّا، وإخراجُ الكلامِ عليها: إخراجًا على مقتضَى الظاهر.

(١/٢٣٧) وكثيرًا ما يُخْرَجُ على خلافه.

---

(١) أى: قال الجاحظ.

(٢) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق.

(٣) أى غير هذين القسمين.

(٤) سبأ: ٨.

(٥) يس: ١٤.

(٦) يس: ١٦.

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضَى الظاهر

فيُجْعَلُ غيرُ السائلِ كالسائل: إذا قدِّم إليـه مـا يلـوِّحُ لـه بـالخبر؛ فيَستَشْـرِفُ لـه استشـرافَ الطالبِ المتردِّد؛ نحوُ: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾[1].

(**٢٣٨/١**) وغيرُ[2] المُنْكِرِ كالمُنْكِرِ: إذا لاح عليه شَـيْءٌ مـن أمـاراتِ الإنكـار؛ نحوُ[3] [من السريع]:

جَـاءَ شَـقِيقٌ عَارِضًـا رُمْحَــهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَـاحْ (**٢٣٨/١**)

(**٢٣٨/١**) والمُنْكِرُ كغَيْرِ المُنْكِرِ[4]: إذا كان معه ما إنْ تأمَّلَهُ ارتدَعَ؛ نحـو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5].

(**٢٤٠/١**) وهكذا اعتباراتُ النَّفْيِ.

ثم الإسنادُ:

(**٢٤٩/١**) ١- منه: حقيقةٌ عقليةٌ، وهي: إسنادُ الفعل - أو معناه- إلى ما هو له عند المتكلِّـم، في الظاهر؛ كقول المُؤْمِنِ: أنبَتَ اللهُ البَقْلَ، وقـولِ الجـاهل: أنبَـتَ الرَّبيـعُ البَقْـلَ، وقولِكَ: جاءَ زيدٌ، وأنت تعلم أنه لم يجيء.

(**٢٥٣/١**) ٢- ومنه: مجازٌ عقليٌّ، وهو: إسنادُهُ إلى مُلابِسٍ له غيرِ ما هو له بتأوُّل.

وله[6] ملابِساتٌ شَتَّى: يُلابِسُ الفاعَلَ، والمفعولَ به، والمصدَرَ، والزمانَ، والمكانَ والسبب:

فإسنادُهُ إلى الفاعلِ أو المفعولِ به - إذا كان مبنيًّا له حقيقةٌ كما مَرَّ.

وإلى غيرِهِما - للملابسة-: مَجَازٌ؛ كقولهم: عِيشةٌ راضيـةٌ، وسَيْلٌ مُفْعَـمٌ، وشِعْرٌ شـاعرٌ، ونهارُهُ صائمٌ، ونهرٌ جارٍ، وبَنَى الأميرُ المدينَةَ.

(١) المؤمنون: ٢٧.
(٢) أى ويجعل غير المنكر كالمنكر.
(٣) البيت لحجل بن نضلة الباهلى، وهو شاعر جاهلى، والبيت فى "دلائل الإعجاز" للجرجانى، ص٣٠٤، ٣١٢، والمصباح لبدر الدين بن مالك، (٦)، و"الإيضاح" للقزوينى (٢٠/١).
(٤) أى: ويجعل المنكر كغير المنكر.
(٥) البقرة: ٢.
(٦) أى للفعل، أو معناه.

(٢٥٧/١) وقولُنا: "بتأوُّل": يُخْرِجُ ما مَرَّ من قول الجاهل؛ ولهذا لم يُحْمَلْ نحوُ قولِه[١] [من المتقارب]:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيـ ـرَ كَـرُّ الْغَـدَاةِ وَمَـرُّ الْعَشِـى

على المجاز؛ ما لم يُعْلَمْ أو يُظَنَّ بأنَّ قائلَهُ لم يُرِدْ ظاهرَهُ؛ كما استُدِلَّ على أنَّ إسناد "مَيَّزَ" فى قولِ أبى النَّجْمِ [من الرجز]:

مَـيَّزَ عَنْـهُ قُنْزُعًـا عَـنْ قُـنْزُعِ جَذْبُ اللَّيَالى أَبْطِئِى أَوْ أَسْرِعِي[٢]

مجازٌ بقوله عَقِيبَهُ [من الرجز]:

أَفْنَـاهُ قِيـلُ اللـهِ لِلشَّـمْسِ اطْلِعِـى

(٢٥٩/١) وأقسامُه أربعةٌ: لأنَّ طَرَفَيْهِ: (٢٥٩/١)

إمَّا حقيقتان: نحوُ: أنبتَ الربيعُ البَقْلَ.

أو مجازان: نحوُ: أحيا الأرضَ شَبَابُ الزَّمَان.

أو مختلفان: نحوُ: أنبتَ البقلَ شبابُ الزمان، وأحيا الأرضَ الربيعُ.

(٢٥٩/١) وهو فى القرآن كثيرٌ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[٣]، ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾[٤]، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾[٥]، ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾[٦]، ﴿وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[٧].

---

(١) البيت للصلتان العبدى أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص١٤٤ بلا عزو، وعبدالقاهر الجرجانى فى أسرار البلاغة ص٢٤٤.

(٢) أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص١٤٥، وفخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٨٢ وعزاه لأبى النجم وميز عنه: أى عن الرأس. القنزع: الشعر المجتمع فى نواحى الرأس. جذب الليالى: أى مضيها واختلافها. أبطئى أو أسرعى: حال من الليالى، على تقدير القول، أى مقولا فيها.

(٣) الأنفال: ٢.

(٤) القصص: ٤.

(٥) الأعراف: ٢٧.

(٦) المزمل: ١٧.

(٧) الزلزلة: ٢.

(٢٦٠/١) وهو غيرُ مختصٍّ بالخبَر، بل يَجْرِى فى الإنشاء؛ نحو ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحًا﴾[1].

(٢٦٢/١) ولا بدَّ له من قرينةٍ:

لفظيَّة: كما مَرَّ.

أو معنويَّة: كاستحالةِ قيامِ المسنَدِ بالمذكورِ:

عقلاً: كقولك: مَحبَّتُكَ جاءَتْ بى إليك.

أو عادَةً: نحوُ: هزَمَ الأميرُ الجُنْدَ.

وكصدورِهِ عن الموحِّدِ فى مثل[من المتقارب]:

أَشَـــابَ الصَّغِـــيرَ...

(٢٦٢/١) ومعرفةُ حقيقتِه:

إمَّا ظاهرةٌ: كما فى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[2] أى: فما رَبِحُوا فى تِجَارَتِهم.

وإمَّا خفيَّةٌ: كما فى قولك: سرَّتْنِى رؤيتُكَ، أى: سرَّنى اللهُ عند رؤيتك، وقولِهِ [من مجزوء الوافر]:

يَزِيـــدُكَ وَجْهُـــهُ حُسْـــنًا ... إِذَا مَـــا زِدْتَـــهُ نَظَـــرَا[3]

أى: يزِيُدكَ اللهُ حُسْنًا فى وجهه.

(٢٦٣/١) وأنكره[4] السكاكيُّ؛ ذاهبًا إلى: (أنَّ ما مَرَّ ونحوَهُ استعارةٌ بالكناية؛ على أنَّ المرادَ بالربيعِ الفاعلُ الحقيقيُّ؛ بقرينةِ نسبةِ الإنباتِ إليه، وعلى هذا القياسِ غيرُهُ):

وفيه نظَرٌ[5]:

أ- لأنه يَسْتلزِمُ أنْ يكونَ المرادُ بـ"عيشَةٍ" فى قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[6]: صاحِبَهَا؛ كما سيأتى.

- ألاَّ تصحَّ الإضافةُ فى نحو: "نَهارُهُ صائمٌ"؛ لبطلان إضافةِ الشيْءِ إلى نفسِهِ.

---

(١) غافر: ٣٦.
(٢) البقرة: ١٦.
(٣) البيت لأبى نواس الشاعر، أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٧٧ بلا عزو.
(٤) أى أنكر السكاكى المجاز العقلى.
(٥) أى: فيما ذهب إليه السكاكى نظر.
(٦) القارعة: ١٦.

- وألاّ يكونَ الأمرُ بالبناءِ لهامان.
- وأنْ يَتوقَّفَ نحوُ: "أنبتَ الربيعَ البقلُ" على السمع.
واللوازمُ كلُّها منتفيةٌ.
ب- ولأنه يَنتقِضُ بنحوِ: "نهارُهُ صائمٌ"؛ لاشتمالِهِ على ذِكْرِ طَرَفَي التشبيهِ.

أحوالُ المُسْنَدِ إليه[1]

أولاً: حذفُ المسند إليه، وذِكْرُهُ.

حذف المسند إليه:

(٢٦٥/١) أما حذفُهُ:

١- لِلاحترازِ عن العَبَث بناءً على الظاهر.

٢- أو تخييلِ العدولِ إلى أقوى الدليلَيْنِ من العقل واللفظ؛ كقوله [من الخفيف]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلُ[2]

٣- أو آختبارِ تنبُّهِ السامعِ عند القرينة.
٤- أو مقدارِ تنبُّهه.
٥- أو إيهام صَوْنه عن لسانِك.
٦- أو عكسِهِ.
٧- أو تأتّي الإنكارِ لدى الحاجةِ.
٨- أو تعيُّنِهِ.
٩- أو ادِّعاءِ التعيُّنِ.
١٠- أو نحوِ ذلك.

ذكر المسند إليه:

(٢٧٠/١) وأمَّا ذِكْرُهُ، فـ:

١-لكونِهِ الأصلَ ولا مُقْتَضِي للعدولِ عنه.

---

(١) المسند اصطلاحًا هو: المتحدث به أو المحمول أو الخبر، والخبر هو: كل ما يصلح أن يخبر به كخبر المبتدأ. والمسند إليه: هو موضوع الكلام أو المتحدث عنه. ويسمى أيضًا: المحكوم عليه ويسمى العمدة والمتحدث عنه.

(٢) عجزه: سهر دائم وحزنٌ طويل. والبيت في دلائل الإعجاز غير منسوب ١٨٤، والمعاهد (١٠٠/١)، والإيضاح (٣٢/١، ٥٦).

٢- أو لِلاِحتياطِ؛ لضعف التعويلِ على القرينة.

٣- أو التنبيهِ على غباوةِ السامع.
٤- أو زيادةِ الإِيضاحِ والتقرير.

٥- أو إظهارِ تعظيمِهِ.
٦- أو إهانتِه.

٧- أو التبرُّك بذكرِه.
٨- أو استلذاذِهِ.

٩- أو بسطِ الكلامِ حيثُ الإصغاءُ مطلوبٌ؛ نحوُ: ﴿هِى عَصَاى﴾[1].

ثانيًا: تعريفُ المسند إليه، وتنكيرُه.

أ- تعريف المسند إليه:

تعريفُ المسنَدِ إليه بالإضمار:

(٢٧٣/١) وأمَّا تعريفه: (٢٧٤/١) فبالإضمار:

١- لأنَّ المقامَ للتكلُّم.
٢- أو الخطاب.

٣- أو الغيبة.

(٢٧٥/١) وأصل الخطاب أن يكون لمعيَّن، وقد يترك إلى غيرِهِ؛ ليَعُمَّ كلَّ مخاطب؛ نحوُ: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[2] أى: تناهت حالُهُمْ فى الظهورِ؛ فلا يختصُّ بها مخاطَبٌ.

تعريفُ المسند إليه بالعَلَمية:

(٢٧٦/١) وبالعَلَمية:

١-لإحضارِهِ بعينه فى ذهن السامعِ ابتداءً باسمٍ مختصٍّ به؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[3].

٢- أو تعظيمٍ.
٣- أو إهانةٍ.

٤- أو كنايةٍ.
٥- أو إيهامِ استلذاذِهِ.

٦- أو التبرُّكِ به.
٧- أو نحوِ ذلك.

---

(١) طه: ١٨.

(٢) السجدة: ١٢.

(٣) الإخلاص:١.

تعريف المسند إليه بالموصليَّة:

(٢٧٩/١) وبالموصوليَّة:

١- لعدمِ عِلْمِ المخاطَبِ بالأحوال المختصَّةِ به سوى الصِّلَة؛ كقولك: الـذى كـان معنـا أمـسِ رجُلٌ عالِمٌ.

٢- أو لاستهجانِ التصريحِ بالإسمِ.

٣- أو زيادةِ التقرير؛ نحوُ: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[١].

٤- أو التفخيمِ؛ نحوُ: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[٢].

(٢٨٠/١) ٥- أو تنبيهِ المخاطَبِ على خطأ؛ نحوُ [من الكامل]:

إنَّ الَّذِيـنَ تَرَوْنَهُـمْ إخْوَانَكُـــمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا[٣]

٦- أو الإيماءِ إلى وجهِ بناءِ الخبَرِ؛ نحوُ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ**﴾[٤].

٧- ثم إنَّه ربَّما جُعِلَ ذريعةً إلى التعريضِ بالتعظيمِ:

لشأنه؛ نحو [من الكامل]:

إنّ الَّذِى سَمَكَ السمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًـا دَعَائِمُـهُ أَعَــزُّ وَأَطْـوَلُ[٥]

أو شأنِ غيرِه نحوُ: ﴿**الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ**﴾[٦].

---

(١) يوسف: ٢٣.

(٢) طه: ٧٨.

(٣) البيت لعبدة بن الطيب، وهو شاعر مخضرم (شعر ٥/ ٤٨)، التبيان (١٥٦/١)، المفضليات (١٤٧) شرح عقود الجمان ص٦٧، معاهد التنصيص (١٠٠/١).

(٤) غافر: ٦.

(٥) البيت للفرزدق، أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص١٦، وهو فى ديوانه ص١٥٥، والإيضاح ص١١٧.

(٦) الأعراف: ٩٢.

تعريف المسند إليه بالإشارة:

(٢٨٢/١) وبالإشارة:

١- لتمييزه أكملَ تمييزٍ؛ نحوُ [من البسيط]:

هَـذَا أَبُـوالصَّقْرِ فَـرْدًا فِـى مَحَاسِنِهِ ... مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّـالِ وَالسَّـلَمِ[1]

٢- أو التعريضِ بغباوةِ السامعِ؛ كقوله [من الطويل]:

أُولَئِكَ آبَـائِى فَجِئْنِى بِمِثْلِهِـمْ ... إِذَا جَمَعَتْنَـا يَـا جَرِيـرُ الْمَجَـامِعُ[2]

٣- أو بيانِ حاله فى القُرْبِ، أو البُعْدِ، أو التوسُّط؛ كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيدٌ.

٤- أو تحقيرِهِ بالقُرْبِ؛ نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِى يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[3]. **(٢٨٣/١)**

٥- أو تعظيمِهِ بالبعد؛ نحو: ﴿**الم ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾[4].

٦- أو تحقيرِهِ؛ كما يقال: ذلك اللعينُ فعَلَ كذا.

٧- أو التنبيهِ عند تعقيبِ المشار إليه بأوصافٍ على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده مِنْ أجلها؛ نحو: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[5]. **(٢٨٤/١)**

تعريف المسند إليه باللام:

(٢٨٥/١) وباللام:

١- للإشارةِ إلى معهودٍ؛ نحوُ: ﴿**وَلَيْـسَ الذَّكَـرُ كَـالأُنْثَى**﴾[6] أى: ليس[7] الذى طَلَبَتْ كالتى وَهَبْتُ لها.

٢- أو إلى نفسِ الحقيقةِ؛ كقولك: الرجلُ خَيْرٌ من المرأة.

---

(١) البيت لابن الرومى، وسقط عجزه في بعض النسخ.

(٢) البيت للفرزدق فى "ديوانه" (٤١٨/١١)، وأساس البلاغة (جمع)، والإشارات والتنبيهات ١٨٤، والإيضاح (١١٩/١)، (والتبيان) للطيبى (١٧٥/١).

(٣) الأنبياء: ٣٦.

(٤) البقرة: ١ - ٢.

(٥) البقرة: ٧.

(٦) آل عمران: ٣٦.

(٧) سقطت (ليس) من ط د/ خفاجى، وأثبتناها من شروح التلخيص، والمقصود (ليس الذكر الذى طلبته امرأة عمران كالأنثى التى وهبت لها).

٣- وقد يأتى لواحدٍ باعتبارِ عَهْدِيَّته فى الذهن؛ كقولك:"ادخُل السوقَ"؛ حيثُ لا عهد، وهذا فى المعنى كالنَّكِرة.

٤- وقد يفيدُ الاستغراقَ[(١)]؛ نحوُ: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[(٢)] **(٢٨٨/١)** وهو ضَرْبان:

- حقيقيٌّ؛ نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[(٣)] أى: كلِّ غَيْبٍ وشهادة.
- وعُرْفيٌّ؛ نحوُ: جمعَ الأميرُ الصَّاغَةَ، أى: صاغةَ بلدِهِ أو مَمْلكتِهِ.

(٣٠٠/١) واستغراقُ المفرَدِ أشمَلُ؛ بدليلِ صحةِ: "لا رجالَ فى الدار": إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان، دون: "لا رَجُلَ". **(٣٠٤/١)** ولا تنافى بين الإستغراقِ وإفرادِ الإسمِ؛ لأنَّ الحرفَ إنما يدخُلُ عليه مجرَّدًا عن معنى الوَحْدة،، ولأنه بمعنَى كلِّ فردٍ لا مجموعِ الأفراد؛ ولهذا امتنَعَ وصفُهُ بنعتِ الجَمْع.

تعريف المسند إليه بالإضافة:

(٣٠٦/١) وبالإضافةِ:

١- لأنها أخصرُ طريق (إلى إحضارِ المسنَدِ إليه)[(٤)]؛ نحو [من الطويل]

هَوَاى مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ[(٥)] ....

٢- أو تَضَمُّنِها تعظيمًا لشأنِ المضافِ إليه، أو المضافِ، أو غيرِهما؛ كقولك: عَبْدِى حَضَرَ، وعبدُ الخليفة رَكِبَ، وعَبْدُ السلطانِ عندى،

٣- أو تحقيرًا؛ نحوُ: وَلَدُ الحَجَّامِ حاضرٌ.

ب- تنكير المسند إليه

(٣٠٨/١) وأمَّا تنكيرُهُ فـ:

١- للإفراد؛ نحوُ: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾[(٦)].

---

(١) أى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة.

(٢) العصر: ٢.

(٣) السجدة: ٦.

(٤) هذه الجملة غير موجودة فى النسخ المطبوعة، بين أيدينا، وأثبتناها من ط د/ خفاجى.

(٥) البيت لجعفر بن علبة، عجزه: (جنيب وجثمانى بمكة موثق). المصعد: المبعد الذاهب فى الأرض. الجنيب: المجنوب المستتبع. الجثمان: الشخص. الموثق: المقيد.

(٦) القصص: ٢٠.

٢- أو النوعيَّةِ؛ نحوُ: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[(١)].

٣- أو التعظيم.

٤- أو التحقير؛ كقوله [من الطويل]:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يشينُهُ ... وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ[(٢)]

٥- أو التكثيرِ؛ كقولهم: إنَّ له لإبلاً، وإنَّ له لَغَنَمًا.

٦- أو التقليلِ؛ نحوُ: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾[(٣)].

٧- وقد جاء للتعظيمِ والتكثيرِ؛ نحوُ: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾[(٤)] أي: ذوو عددٍ كثيرٍ، وآياتٍ عِظَام.

(٣١١/١) ومِنْ تنكيرِ غيرِه:

١- للإفرادِ أو النوعيَّة؛ نحوُ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[(٥)].

٢- وللتعظيم؛ نحوُ: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[(٦)].

٣- وللتحقير؛ نحوُ: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾[(٧)].

ثالثًا: إتباعُ المسند إليه، وعدمُهُ

وصفُ المسنَدِ إليه:

(٣٢٢/١) وأمَّا وصفُهُ، فلكونِهِ:

١- مبيِّنًا له، كاشفًا عن معناه؛ كقولك: الجسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ يَحْتاجُ إلى فراغٍ يَشْغَلُهُ، ونحوُهُ في الكشفِ: قولُهُ [من المنسرح]:

---

(١) البقرة: ٧.

(٢) البيت لأبي السمط حفيد مروان بن أبي حفصة.

(٣) التوبة: ٧٢.

(٤) فاطر: ٤.

(٥) النور: ٤.

(٦) البقرة: ٢٧٩.

(٧) الجاثية: ٣٢.

الأَلْمَعِيُّ الَّـذِى يَظُـنُّ بِـكَ الـظْ ظَنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَـمِعَا[1]

٢- أو مخصِّصًا؛ نحو: زيدٌ التاجرُ عندنا.

٣- أو مَدْحًا أو ذمًّا؛ نحوُ جاءنى زيدٌ العالمُ أو[2] الجاهلُ؛ حيثُ يتعيَّنُ الموصوفُ قبل ذكره.

٤- أو تأكيدًا؛ نحوُ: أَمْسِ الدابرُ كان يومًا عظيمًا.

توكيد المسند إليه:

(٣٢٥/١) وأمَّا توكيدُهُ، فـ:

١- للتقرير.

٢- أو للدفعِ توهُّمِ التجوُّزِ، أو السهوِ، أو عدمِ الشمول.

بيان المسند إليه:

(٣٢٨/١) وأمَّا بيانُهُ، فـ:

- لإيضاحِهِ باسمٍ مختصٍّ به؛ نحوُ: قَدِمَ صديقُكَ خالدٌ.

الإبدال من المسند اليه:

(٣٢٨/١) وأمَّا الإبدالُ منه، فـ:

- لزيادة التقرير، نحوُ: جاءنى أخوك زيدٌ، وجاء القومُ أكثَرُهُمْ، وسُلِبَ عَمْرٌو[3] ثَوْبُهُ.

العطف على المسنَدِ إليه:

(٣٣٠/١) وأمّا العطفُ، فـ:

١- لتفصيلِ المسنَدِ إليه مع اختصارٍ، نحوُ: جاءنى زيدٌ وعمرٌو.

٢- أو المسنَد كذلك؛ نحوُ: جاءنى زيدٌ فعمرٌو، أو ثُمَّ عمرٌو، أو جاءنى القومُ حتى خالدٌ.

٣- أو رَدِّ السامعِ إلى الصواب؛ نحوُ: جاءنى زيدٌ لا عمرٌو.

---

(١) البيت لأوس بن حجر الشاعر الجاهلى فى ديوانه ص٥٣، أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص٢٢، والإيضاح ص١٣٠ والألمعى: الذكى المتوقد، والبيت من قصيدة له فى رثاء فضالة بن كلدة الأسدى.

(٢) سقطت (أو) من ط د/ خفاجى.

(٣) فى طبعة د/ خفاجى (سلب عمر وزيد) هكذا وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، وانظر ط الحلبي/ ص٦٢٧.

٤- أو صَرْفِ الحكمِ إلى آخر؛ نحوُ: جاءنى زيدٌ بل عمرٌو، وما جاءنى عمرٌو بل زيدٌ.

٥- أو الشكِّ أو التشكيكِ للسامعِ[1]؛ نحوُ: جاءنى زيدٌ أو عمرٌو.

فصل[2] المسنَدِ إليه:

(٣٣٢/١) وأما فصلُهُ، فـ:

- لتخصيصِهِ بالمسنَدِ.

---

(١) سقطت من ط د/ خفاجى.

(٢) أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

رابعًا: تقديمُ المسنَدِ إليه، وتأخيرُهُ:

تقديمُ المسنَدِ إليه:

(٣٣٧/١) وأما تقديمُهُ: فلكونِ ذِكْرِهِ أهَمَّ:

١- إمَّا لأنه الأصل ولا مقتضِى للعدولِ عنه.

٢- وإمَّا ليتمكَّنَ الخبرُ فى ذِهْنِ السامعِ؛ لأنَّ فى المبتدأ تشويقًا إليه؛ كقوله[1] [من الخفيف]:

وَالَّـذِى حَـارَتِ الْبَرِيَّـةُ فيـهِ   حَيَـوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِـنْ جَمَـادِ

٣- وإمَّا لتعجيلِ المَسَرَّة أو المَسَاءةِ؛ للتفاؤُل أو التطـيُّر؛ نحـوُ: سَعْدٌ فـى دارك، والسَّفَّاحُ فـى دارِ صديقك.

٤- وإمَّا لإيهامِ:

- أنه لا يزولُ عن الخاطِرِ.
- أو أنه لا يُسْتَلَذُّ إلاَّ به.

(٣٣٨/١) وإمَّا لنحوِ ذلك.

رأى عبدالقاهر:

(٣٤٠/١) قال عبدالقاهر: "وقد يقَّدمُ ليفيدَ تخصيصَهُ بالخبرِ الفعلى إن ولِىَ حرفَ النفـي؛ نحوُ: ما أنا قُلْتُ هذا، أى: لم أَقُلْهُ مع أنـه مَقُـولُ غـيري؛ ولهـذا لـم يصـحَّ: (مـا أنـا قلـتُ ولا غيري)، ولا: (ما أنا رأيتُ أحدًا) ولا: (ما أنا ضَرَبْتُ إلا زيدًا)؛ وإلاَّ فقد يأتى للتخصيص؛ رَدًّا على من زعَمَ انفرادَ غيرِهِ به، أو مشاركَتَهُ فيه؛ نحوُ: (أنا سعَيْتُ فى حاجتك).

ويؤكَّد على الأوَّل بنحو "لا غَيْرِى، وعلى الثانى بنحو: "وَحْدِي". وقد يأتى لتقويـةِ الحكـم؛ نحوُ: (هو يُعْطِى الجزيلَ)، وكذا إذا كان الفعلُ منفيًّا؛ نحـوُ: (أنـتَ لا تَكْـذِبُ)؛ فإنـه أشـدُّ لِنَفـى الكذبِ من: (لا تَكْذِبُ)، وكذا مِنْ: (لا تَكْذِبُ أنت)؛ لأنه لتأكيدِ المحكومِ عليه لا الحُكْمِ.

وإن بُنِىَ الفعلُ على منكَّرٍ، أفاد تخصيصَ الجِنْسِ أو الواحدِ به؛ نحوُ: رجلٌ جاءنى، أى: لا امرأةٌ، ولا رجلان".

---

(١) البيت للمعرّى، فى داليته المشهورة بسقط الزند ١٠٠٤/٢، والإيضاح ص١٣٥، والمصباح ص١٥.

رأى السكاكى:

(٣٤٤/١) ووافقه السَّكَّاكيُّ على ذلك؛ إلا أنه قال: "التقديمُ يفيدُ الاختصاصَ إنْ:

١- جاز تقديرُ كونِهِ[١] فى الأصلِ مؤخرًا على أنه فاعلٌ معنًى فقط؛ نحوُ: (أنا قمت).

٢- وقُدِّر[٢].

وإلاَّ فلا يفيد إلا تقوِّى الحكمِ، سواءٌ جاز كما مر ولم يقدَّرْ، أو لم يجُزْ؛ نحوُ: "زيد قام".

واستثْنَى المنكَّر، بجعْلِه من باب: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٣] أى: على القول بالإبدال من الضمير؛ لئلا ينتفى التخصيصُ إذ لا سبَبَ له سواه؛ بخلاف المُعَرَّفِ.

(٣٤٥/١) ثم قال: "وشرطه ألاَّ يَمنعَ من التخصيصِ مانعٌ؛ كقولنا: "رجلٌ جاءني" على ما مَرَّ، دون قولهم: "شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ":

أمَّا على التقدير الأول[٤]: فلامتناعِ أن يرادَ: المُهِرُّ شرٌّ لا خيرٌ.

وأمَّا على الثاني[٥]: فَلِنُبُوِّهِ عن مَظَانِّ استعماله.

وإذ قد صرَّح الأئمةُ بتخصيصه، حيث تأوَّلوه بـ: (ما أهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ)-: فالوجْهُ تفظيع شأن الشرِّ بتنكيره":

(٣٤٥/١) وفيه نظر:

١- إذِ الفاعلُ اللفظى والمعنوى سواءٌ فى امتناع التقديمِ، ما بَقِيَا على حالهما؛ فتجويزُ تقديمِ المعنوى دون اللفظى تحكُّمٌ.

٢- ثم لا نسلِّم انتفاءَ التخصيصِ لولا تقديرُ التقديم؛ لحصولِهِ بغيره؛ كما ذَكَره.

---

(١) أى المسند إليه.

(٢) السعد: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه (أى المسند إليه) فى الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط (لا لفظا) نحو أنا قمت (فإنه يجوز أن يقدر أن أصله: قمت أنا فاعلاً معنى تأكيدًا لفظًا) وقدر (عطف على جاز يعنى أن إفادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك، أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرًا).

(٣) الأنبياء: ٣.

(٤) يعنى تخصيص الجنس.

(٥) يعنى تخصيص الواحد.

٣- ثم لا نسلّم امتناعَ أن يرادَ: "المُهرُّ شرٌّ لا خيرٌ".

(٣٥١/١) **ثم قال:** "ويقرُبُ مِنْ (هــو قــامَ): (زيـدٌ قـائمٌ) فـى التقـوِّى؛ لتضمُّنـه الضمـيرَ، وشبَّهَهُ[(١)] بالخالى عنه[(٢)]: من جهةِ عدمِ تغيُّرِهِ فى التكلُّمِ والخطابِ والغَيْبةِ؛ ولهذا لم يُحْكَمْ بأنه جملةٌ، ولا عوملَ معاملتَهَا فى البناء".

(٣٥٣/١) وممَّا يُرَى تقديمُهُ كاللازم: لفظُ "مِثْل" و"غَيْر" فى نحو: (مثْلُكَ لا يَبْخَلُ)، و: (غيرُكَ لا يَجُود) بمعنَى: أنتَ لا تبخَلُ، و(أنتَ تجود) من غير إرادةِ تعريضٍ لغير المخاطَب[(٣)]، لكونه أعوَنَ على المرادِ[(٤)] بهما.

(٣٥٥/١) قيل: وقد يقدَّم؛ لأنه دالٌّ على العموم؛ نحوُ: (كلُّ إنسانٍ لم يَقُمْ)؛ بخلافِ مـا لو أُخِّرَ؛ نحوُ: (لم يقُمْ كلُّ إنسان)؛ فإنه يفيدُ نفى الحُكْم عن جملة الأفـراد، لا عـن كـلِّ فـرد؛ وذلك لئلا يلزَمَ ترجيحُ التأكيد على التأسيسِ؛ لأن الموجَبَةَ المُهْمَلَةَ المعدولةَ المحمولِ فى قـوَّة السالبةِ الجزئيَّةِ المستلزِمَةِ نفْى الحكمِ عن الجملة دون كُلِّ فرد، والسالبةَ المهمَلَةَ فى قوةِ السالبةِ الكليَّةِ المقتضيةِ للنفْى عن كلِّ فرد؛ لورودِ موضوعِهَا فى سياق النفى:

(٣٥٧/١) **وفيه نظر:**

١- لأنَّ النفى عن الجملةِ فى الصورةِ الأولى[(٥)]، وعن كلِّ فردٍ فى الثانية[(٦)]: إنمـا أفـاده الإسـنادُ إلى ما أضيفَ إليه "كُلّ"[(٧)]، وقد زال ذلك الإسنادُ؛ فيكون تأسيسًا لا تأكيدًا.

---

(١) أى السكاكى.

(٢) أى عن الضمير.

(٣) لغير المخاطب هكذا فى بعض النسخ، وفى البعض الآخر بغير المخاطب بالباء، والمراد أنـه لا يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفـى البخـل عنه على طريق الكناية.

(٤) أى بهذين التركيبين لأن الغـرض منهمـا إثبـات الحكـم بطريـق الكنايـة التـى هـى أبلـغ مـن التصريح والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك.

(٥) وهى كل إنسان لم يقم.

(٦) وهى لم يقم كل إنسان.

(٧) وهو لفظ إنسان.

٢- ولأنَّ الثانيةَ[١] إذا أفادت النفى عن كل فرد، فقد أفادتِ النفْى عن الجملة، فإذا حُمِلَتْ على الثانى لا يكونُ "كلٌّ"[٢] تأسيسًا، ولأنَّ النكرةَ المنفيَّةَ إذا عمَّتْ، كان قولنا "لم يقمْ إنسانٌ" كليةً لا مُهْمَلَةً.

(٣٥٩/١) وقال عبدالقاهر: "إنْ كانتْ كلمةُ "كُلٌّ" داخلةً فى حيِّز النفى بأنْ أُخِّرَتْ عن أداته؛ نحوُ [من البسيط]":

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ[٣]...

أو معمولةً للفعلِ المنفيِّ؛ نحوُ: "ما جاءنى القومُ كلُّهم"، أو: "ما جاءنى كُلُّ القوم"، أو: "لم آخُذْ كُلَّ الدراهم"، أو: "كُلَّ الدراهمِ لم آخُذْ"-: توجَّه النفْى إلى الشمول خاصَّةً، وأفاد ثبوتَ الفعلِ أو الوصفِ لبعض، أو تعلُّقَهُ به.

وإلاَّ عَمَّ: كقولِ النبى ﷺ لمَّا قال له ذو اليَدَيْنِ[٤]: أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ أَمْ نَسِيتَ؟! -:"كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ"[٥]، وعليه قولُهُ [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَار تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[٦]

تأخيرُ المسنَدِ إليه:

(٣٦٦/١) وأمَّا تأخيرُهُ: فلاقتضاء المَقامِ تقديمَ المسنَد.

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضَى الظاهر:

(٣٦٦/١) هذا كلُّه مقتضَى الظاهِرِ؛ وقد يُخْرَجُ الكلامُ على خلافه:

أ- فيوضَعُ المضمَرُ موضعَ المظهَرِ؛ كقولِهِمْ: (نِعْمَ رجلاً) مكانَ: (نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ) فى

---

(١) وهى لم يقم كل إنسان.

(٢) فى بعض النسخ؛ حذفت "كل".

(٣) عجز البيت للمتنبى، وعجزه:

تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

(٤) أحد الصحابة.

(٥) الحديث أخرجاه فى الصحيحين، البخارى فى الصلاة ٨٨، ومسلم فى المساجد ٩٧، ٩٨ وغيرهما.

(٦) البيت لأبى النجم الراجز المشهور وهو فى المصباح ص١٤٤.

أحد القولَيْن[1]، وقولِهِمْ: (هو أو هى زيدٌ عالمٌ) مكانَ الشأنِ أو القصةِ؛ لِيَتمكَّنَ ما يَعْقُبُهُ فى ذِهْنِ السامعِ؛ لأنه إذا لم يَفْهَمْ منه معنًى، انتظَرَهُ.

(٣٦٧/١) وقد يُعْكَسُ:

أ- فإنْ كان[2] اسمَ إشارةٍ، فـ:

١- لِكَمالِ العنايةِ بتمييزِهِ[3]؛ لاختصاصِهِ بحُكْمٍ بديعٍ؛ كقوله[4] [من البسيط]:

كَمْ عاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا!

هَذَا الَّذِى تَرَكَ الأَوهَامَ حَائِرَةً ... وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا!

٢- أو التهكُّمِ بالسامعِ، كما إذا كان فاقِدَ البصر.

٣- أو النداءِ على كمالِ بلادتِهِ. ٤- أو فطانتِهِ.

٥- أو ادِّعاءِ كمالِ ظهورِهِ[5]؛ وعليه[6] مِنْ غيرِ هذا الباب[7] [من الطويل]:

تَعَالَلْتِ كَىْ أَشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّةٌ ... تُرِيدِينَ قَتْلِى قَدْ ظَفِرْتِ بِذلِكِ[8]

(٣٦٧/١) ب- وإنْ كان غيرَهُ، فـ:

١- لزيادة التمكين، نحوُ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[9]، ونظيرُهُ مِنْ غيره[10]:

---

(١) وهو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، لا على رأى من يجعله مبتدأ، ونعم رجلاً خبر.

(٢) أى المظهر الذى وضع موضع المضمر.

(٣) أى تميز المسند إليه.

(٤) البيتان لابن الراوندى الزنديق أوردهما بدرالدين بن مالك فى المصباح ص٢٩، وقد أورد الإمام الطيبى فى التبيان فى جوابه بيتين لطيفين هما:

كم من أديب فهم قلبُه ... مستكمل العقل مقل عديم

ومن جاهل مكثر ماله ... ذلك تقدير العزيز العليم

انظر التبيان للطيبى (١٥٨/١) ط المكتبة التجارية، مكة.

(٥) أى ظهور المشار إليه.

(٦) أى على وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور.

(٧) أى باب المسند إليه.

(٨) البيت لابن الدمينة، فى ديوانه ص١٦، وأورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص٢٩.

(٩) سورة الإخلاص: ١-٢.

(١٠) أى نظير قوله تعالى "قل هو الله أحد الله الصمد" من غير باب المسند إليه.

﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[1].

٢- أو إدخالِ الرَّوْعِ فى ضمير السامعِ وتربيةِ المهابة.

٣- أو تقويةِ داعى المأمورِ.

مثالُهما: قولُ الخلفاء: أَمِيرُ المؤمنين يَأْمُرُكَ بكذا، وعليه مِنْ غيره[2]: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾[3].

٤- أو الاستعطافِ؛ كقوله[4] [من الوافر]:

إلهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَا ......

(٣٧٣/١) **السكاكىُّ**: هذا غيرُ مختَصٍّ بالمسنَدِ إليه، ولا بهذا القدر، بل كُلٌّ من التكلُّمِ والخطابِ والغَيْبةِ مطلقًا[5]: يُنْقَلُ إلى الآخر، ويسمَّى هذا النقلُ التفاتًا؛ كقوله[6] [من المتقارب]:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ.....

(٣٧٣/١) والمشهور[7]: أنَّ الإلتفاتَ هو التعبيرُ عن معنًى بطريقٍ من الثلاثةِ بعد التعبيرِ عنه بآخَرَ منها، وهذا أخَصُّ:

مثال الالتفات من التكلُّم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِى لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[8].

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٥

(٢) أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور من غير باب المسند إليه.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) ينسب البيت لرابعة العدوية وقيل: لإبراهيم بن أدهم وعجزه: مقرّا بالذنوب وقد دعاكا. أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٥٥، وبدر الدين بن مالك فى المصباح ص٣٠.

(٥) أى وسواء كان فى المسند إليه أو غيره وسواء كان كل منها واردة فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده.

(٦) هو لامرئ القيس فى ديوانه ٣٤٤، والإيضاح ص١٩٥، والمصباح ص٣٥. والأثمد موضع، بفتح الهمزة وضم الميم، وعجزه: ونام الخلى ولم ترقد.

(٧) هذا مذهب الجمهور.

(٨) سورة يس: ٢٢.

وإلى الغَيْبة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[1].

(١/٣٧٤) ومن الخطاب إلى التكلم [من الطويل]:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا ... وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ[2]

وإلى الغيبة: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾[3].

(١/٣٧٥) ومن الغيبة إلى التكلم ﴿وَاللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾[4] وإلى الخطاب: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[5].

(١/٣٧٦) ووجهُه[6]: أنَّ الكلامَ إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ: كان أحسَنَ تطريةً[7] لنشاطِ السامعِ، وأكثَرَ إيقاظًا للإصغاءِ إليه؛ وقد تختَصُّ مواقعُهُ بلطائفَ كما فى الفاتحةِ؛ فإن العبد إذا ذكَرَ الحقيقَ بالحمد عن قلب حاضر، يجدُ من نفسه محرِّكًا للإقبال عليه، وكلما أجرى عليه صفةً من تلك الصفات العظامِ، قَوِىَ ذلك المحرِّكُ إلى أن يئول الأمرُ إلى خاتمتها المفيدة: أنه مالكُ الأمرِ كله فى يومِ الجزاء، فحينئذ: يوجبُ الإقبال عليه، والخطاب بتخصيصِهِ بغاية الخضوع، والاستعانةِ فى المهمَّات.

(١/٣٨٣) ومِنْ خلاف المقتضى: المخاطَبِ بغير ما يَترقَّبُ بحمل كلامِهِ على خلاف مرادِهِ، تَنْبيهًا على أنه هو الأَوْلَى بالقصد؛ كقولِ القَبَعْثَرى للحَجَّاجِ - وقد قال له متوعِّدًا: "لأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الأَدْهَم!"-: "مِثْلُ الأميرِ يَحْمِلُ على الأدهَمِ والأشهَبِ!"[8] أى: مَنْ كان مِثْلَ

(١) سورة الكوثر: ١-٢.

(٢) البيتان لعلقمة بن عبدة فى ديوانه ص٣٣، والمصباح ص٣٢، والإيضاح ص١٥٨، طحا: ذهب وبعد. الولى: القرب.

(٣) يونس: ٢٢.

(٤) فاطر: ٩.

(٥) الفاتحة: ٤ - ٥.

(٦) وجه حسن الالتفات.

(٧) أى تجديدًا وإحداثًا.

(٨) فحمل الأدهم فى كلام الحجاج على الفرس الأدهم - وهو الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه - وضم إليه الأشهب أى الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده، ومراد الحجاج إنما هو القيد، فنبه القبعثرى على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير.

الأميرِ في السلطانِ وبَسْطةِ اليدِ، فجديرٌ بأنْ يُصْفِدَ لا أنْ يَصْفِدَ[1].

(١/٣٨٥) أو السائل بغير ما يتطلَّبُ؛ بتنزيلِ سؤالِهِ مَنْزِلةَ غيره؛ تنبيهًا على أنه الأَوْلَى بحالِهِ، أو المُهِمُّ له؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾[2]، وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[3].

(١/٣٨٦) ومنه: التعبيرُ عن المستقبَلِ بلفظِ الماضِي؛ تنبيهًا على تحقُّقِ وقوعه؛ نحوُ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾[4]، ومِثْلُه: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾[5] ونحوُهُ: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾[6].

(١/٣٨٨) ومنه: القَلْبُ[7]؛ نحوُ: عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْضِ.

وقَبِلَهُ السكاكيُّ مطلقًا.

وردَّه غيره مطلقًا.

(١/٣٨٩) والحق: أنه إنْ تضمَّن اعتبارًا لطيفًا، قُبِلَ؛ كقوله [من الرجز]:

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[8]

أي: لونُها.

وإلا رُدَّ؛ كقوله [من الوافر]:

كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا[9]

---

(١) يصفد كيكرم: بمعنى يعطى، ويصفد كيضرب بمعنى يقيد لكنه فى ط الحلبى: "فجدير بأن يُصْعِدَ لا أن يُصْفِدَ" فليراجع!.

(٢) سورة البقرة: ١٧٩.

(٣) سورة البقرة: ٢١٥.

(٤) سورة الزمر: ٦٨.

(٥) سورة الذاريات: ٦.

(٦) سورة هود: ١٠٣.

(٧) هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه.

(٨) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص٣، والمصباح ص٤٢، والإيضاح ص١٦٥، والإشارات ص٥٩، المهمه: المفازة. مغبرة: مملوءة بالغبرة. أرجاؤه: أطرافه ونواحيه.

(٩) البيت للقطامى الشاعر فى ديوانه ص٤٦، والمصباح ص٤١، والإيضاح ص١٦٦. وصدره: فلما أن جرى سمن عليها. الفدن: القصر، السياع: الطين بالتبن: والمعنى: كما طينت الفدن بالسياع.

أحوالُ المسنَدِ

ترك المسند اليه:

(٣٩٨/١) أما تركُهُ: فلِما مَرَّ[١]؛ كقولِهِ[٢] [من الطويل]:

فَــإنِّى وَقَيَّــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ

وقولِهِ[٣] [من المنسرح]:

نَحن بمَـا عِنْدَنَـا وَأَنْــتَ بِمَـا عِنْـدَكَ رَاضٍ والـرَّأىُ مُخْتَلِـفُ

وقولِك: زيدٌ منطلِقٌ وعمرٌو، وقولِك: خرَجْتُ فإذا زيدٌ.

وقولِهِ[٤] [من المنسرح]:

إنَّ مَحَـــلاً وإنَّ مُرْتحَـــلاَ......

أى: إنَّ لنا فى الدنيا، وإنَّ لنا عنها.

وقولِهِ تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى**﴾[٥].

وقولُهُ تعالى: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾[٦] يحتمل الأمرين، أى: أجمَلُ، أو فأمرى،

(٤٠٦/١) ولابدَّ من قرينةٍ: كوقوعِ الكلام جوابًا لسؤال محقَّق؛ نحوُ: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾[٧]، أو مقدَّر؛ نحوُ [من الطويل]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَـةٍ.......

---

(١) أى فى حذف المسند إليه.

(٢) هو لضابىء بن الحرث البرجمى وصدر البيت: ومن يك أمسى بالمدينة رحله. وقيار: اسم فرس أو جمل للشاعر.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. فى لسان العرب (قعد)، وخزانة الأدب ٢٩٥/١٠.

(٤) شطر بيت للأعشى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٣، وعجزه: "وإن فى السفر إذ مضوا مهلا".

(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

(٦) يوسف: ١٨.

(٧) لقمان: ٢٥.

وفضلُهُ على خلافه[1]: بتكرُّرِ الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً، وبوقوعِ نحوِ "يزيد" غيرَ فضلةٍ، وبكونِ معرفةِ الفاعلِ كحصولِ نِعْمةٍ غيرِ مترقَّبةٍ؛ لأنَّ أوَّل الكلام غيرُ مطمعٍ فى ذكره.

ذكر المسند إليه:

وأما ذِكْرُهُ:

(٤٠٩/١) فلما مرَّ[2]، أو أن يتعَّينَ كونه اسمًا أو فعلاً.

(٤١٠/١) وأما إفرادُهُ:

فلكونِهِ غيرَ سببى مع عدم إفادةِ تقوِّى الحكم، (٤١٢/١) والمراد بالسببى نحوُ: زيدٌ أبوه منطلقٌ.

(٤١٣/١) ص: وأما كونه فعلاً:

فللتقييد بأحدِ الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه، مع إفادة التجدُّد، كقوله [من الكامل]:

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ ... بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ[3]؟!

(٤١٥/١) وأمَّا كونه اسمًا:

فلإفادة[4] عدمهما؛ كقوله [من البسيط]:

لاَ يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا ... لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنطَلِقُ[5]

(٤١٧/١) وأما تقييد الفعل بمفعولٍ ونحوِهِ:

فلتربية الفائدة.

والمقيَّدُ: فى نحو: (كان زيد منطلقًا) هو (منطلقًا)، لا (كان).

---

(١) أى رجحان نحو (ليبك يزيد ضارع مبنيًا للمفعول على خلافه يعنى ليبك يزيد ضارع، مبنيًّا للفاعل ناصبًا ليزيد ورافعًا لضارع).

(٢) أى: وأما ذكر المسند فلما مر فى ذكر المسند إليه.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٥ وهو لطريف بن تميم العنبرى. عريف القوم: رئيسهم أو القيم بأمرهم. يتوسم: يتأمل.

(٤) أى عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك.

(٥) البيت للنضر بن جؤية، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٥.

وأما تركه[1]:

فلمانعٍ منها[2].

(٤١٩/١) وأما تقييده بالشرط:

فلاِعتباراتٍ لا تعرفُ إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بُيِّنَ ذلك فى علم النحو، ولكنْ لابُدَّ من النظر -ههنا- فى: "إنْ"، و"إذا"، و"لَو":

فـ "إنْ" و"إذا": للشرط فى الاستقبال؛ لكنْ أصلُ (إنْ) عدمُ الجزمِ بوقوع الشرط، وأصل (إذا) الجزمُ بوقوعِهِ، ولذلك كان النادرُ مَوْقِعًا لـ"إنْ"، وغلَبَ لفظُ الماضى مع "إذا"؛ نحوُ: **﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَـٰذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾**[3] لأن المراد الحسنة المطلقة؛ ولهذا عُرِّفتْ تعريفَ الجنس، والسيئةُ نادرةٌ بالنسبة إليها؛ ولهذا نُكِّرَتْ.

(٤٢٢/١) وقد تستعمل (إنْ) فى الجزم تجاهلاً، أو لعدم جزمِ المخاطَب؛ كقولك لمن يكذِّبك: "إنْ صَدَقْتُ، فماذا تفعَلُ؟"، أو لتنزيله منزلةَ الجاهلِ؛ لمخالفتِهِ مقتضى العلم، أو التوبيخِ وتصويرِ أنَّ المقامَ -لاشتماله على ما يقلَعُ الشرطَ عن أصلِهِ - لا يصلُحُ إلا لفرضه، كما يُفْرَضُ المحال؛ نحو: **﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾**[4] فيمن قرأَ (إنْ) بالكسر، أو تغليبِ غيرِ المتَّصِفِ به على المتصِفِ به، وقولُهُ تعالى: **﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾**[5] يحتملُها.

(٤٢٥/١) والتغليبُ يجرى فى فنون كثيرة؛ كقولِهِ تعالى: **﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾**[6]، وقولِهِ تعالى: **﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾**[7]، ومنه: أبوان، ونحوُهُ.

(٤٢٨/١) ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الإستقبالِ كان كلٌّ من جملتَى كُلٍّ فعليةً استقباليةً، ولا يخالَفَ ذلك لفظًا إلا لِنكتَة؛ كإبرازِ غيرِ الحاصلِ فى معرض الحاصلِ لقوَّة

---

(١) أى ترك التقييد.

(٢) أى من تربية الفائدة.

(٣) الأعراف: ١٣١.

(٤) الزخرف: ٥.

(٥) البقرة: ٢٣.

(٦) التحريم: ١١.

(٧) النمل: ٥٥.

الأسباب، أو كونِ ما هو للوقوعِ كالواقع، أو التفاؤل، أو إظهارِ الرغبة في وقوعِهِ؛ نحو: "إنْ ظَفِرْتُ بحُسْنِ العاقبةِ فهو المرامُ"؛ فإنَّ الطالبَ إذا عَظُمَتْ رغبته في حصول أمر، يكثُرُ تصوُّرُهُ إياه، فربَّما يخيَّل إليه حاصلاً؛ وعليه: ﴿إنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[1].

السكاكي: أو للتعريضِ؛ نحو: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[2]، ونظيرُهُ في التعريض: ﴿وَمَا لِى لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى﴾[3] أي: وما لكم لا تعبُدُونَ الذى فطَركم؛ بدليل: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، ووجهُ حسنِهِ: إسماعُ المخاطَبين الحقَّ على وَجْهٍ لا يَزِيدُ غضبَهُمْ، وهو تركُ التصريح بِنسْبَتهم إلى الباطل، ويُعِينُ على قَبوله؛ لكونه أدخَلَ في إمحاض النصحِ حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

(١/٤٣٣) و(لو): للشرط في الماضي، مع القطع بانتفاء الشرط؛ فيلزم، عدمُ الثبوتِ والمضي في جملتَيْها؛ فدخولُها على المضارع في نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[4]، لِقَصْدِ استمرارِ الفعلِ فيما مضَى وقتًا فوقتًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[5] وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[6]؛ لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمن لا خلاف في إخباره؛ كما في ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[7]، أو لاستحضارِ الصورةِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[8] استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالَّة على القدرة الباهرة.

(١/٤٥٨) وأما تنكيره:

فلإرادة عدم الحصر والعهد؛ كقولك: زيد كاتبٌ، وعمرو شاعر، أو للتفخيمِ؛ نحوُ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[9]، أو للتحقير[10].

---

(١) النور: ٣٣.
(٢) الزمر: ٦٥.
(٣) يس: ٢٢.
(٤) الحجرات: ٧.
(٥) البقرة: ١٥.
(٦) الأنعام: ٢٧.
(٧) الحجر: ٢.
(٨) الروم: ٤٨.
(٩) البقرة: ٣.
(١٠) نحو: ما زيد شيئًا.

(٤٦٠/١) وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف:
فلكون الفائدةِ أتمَّ؛ كما مر.
وأما تركه:
فظاهرٌ ممَّا سبق.
(٤٦٠/١) وأما تعريفه:
فلإفادة السامع حكمًا على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخَرَ مثلِهِ، أو لازمَ حكمٍ كذلك[١]؛ نحوُ: "زيدٌ أخوك، وعمرٌو المنطلق" باعتبار تعريف العهد أو الجنس، وعكسهما[٢].
والثاني[٣]: قد يفيد قصرَ الجنس على شيء تحقيقًا؛ نحو: زيدٌ الأميرُ، أو مبالغةً لكماله فيه؛ نحوُ: عمرٌو الشجاعُ.
(٤٦٢/١) وقيل: الاسمُ متعيِّنٌ للابتداءِ؛ لدلالته على الذات، والصفةُ للخبريَّة؛ لدلالتها على أمر نسبي:
ورُدَّ بأنَّ المعنى: الشخص الذى له الصفةُ صاحبُ الاسم.
(٤٦٣/١) وأما كونُهُ جملةً:
فللتقوِّى، أو لكونه سَبَبًا، كما مر.
واسميَّتُها وفعليَّتُها وشرطيَّتُها: لما مَرَّ[٤].
وظرفيَّتُها: لاختصار الفعلية؛ إذْ هى مقدَّرةٌ بالفعل؛ على الأصح.
(٤٦٥/١) وأما تأخيره:
فلأنَّ ذكر المسندِ إليه أهمُّ؛ كما مر.
(٤٦٥/١) وأما تقديمه:
فلتخصيصه[٥] بالمسند إليه؛ نحوُ: ﴿**لاَ فِيهَا غَوْلٌ**﴾[٦] أى: بخلاف خمور الدنيا؛ ولهذا لم

---

(١) أى: على أمر معلوم بآخر مثله.
(٢) أى: عكس المثالين المذكورين وهما: أخوك زيد والمنطلق عمرو.
(٣) يعنى: اعتبار تعريف الجنس.
(٤) يعنى: أن كون المسند جملة للسببيّة أو للتقوى، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت. وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه. وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.
(٥) أى: لقصر المسند إليه على المسند.
(٦) الصافات: ٤٧.

يقدَّم الظرفُ فى نحو: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[1]؛ لئلا يفيد ثبوتَ الريب فى سائر كتب الله تعالى.

أو التنبيه من أول الأمر –على أنه خبرٌ لا نعت؛ كقوله [من الطويل][2]:

لَهُ هِمَـمٌ لا مُنْتَهَـى لِكِبَارِهَـا ... وَهِمَّتُهُ الصُّغْـرَى أَجَـلُّ مِـنَ الدَّهْـرِ!

أو التفاؤل؛ أو التشويق إلى ذكر المسند إليه؛ كقوله [من البسيط]:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَـا بِبَهْجَتِهَـا ... شَمْسُ الضُّحَى وأَبُوإسْحَاقَ وَالْقَمَرُ[3]

تنبيه

(٤٦٦/١) كثيرٌ ممَّا ذكره فى هذا الباب[4] –والذى قَبْلَه[5]– غيرُ مختَصٍّ بهما؛ كـالذِّكْرِ والحذفِ وغيرِهما، والفَطِنُ إذا أتقَنَ اعتبارَ ذلكٍ فيهما، لا يَخْفَى عليه اعتبارُهُ فى غيرهما.

أحوالُ متعلِّقاتِ الفعْل

(٤٦٧/١) الفعلُ مع المفعولِ كالفعْلِ مع الفاعل، فى أنَّ الغـرَضَ مـن ذِكْـره معـه[6] إفـادةُ تلبُّسِهِ به، لا إفادةَ وقوعِهِ مطلقًا؛ فإذا لم يُذْكَرْ[7] معه، فالغرضُ إن كان إثباتَهُ لفاعله أو نفيَـهُ عنـه مطلقًا[8]: نُزِّلَ منزلةَ اللازم، ولم يقدَّرْ له مفعولٌ؛ لأن المقدَّر كالمذكور، وهو ضربان؛ لأنه إمـا أن يجعل الفعل مطلقًا كنايةً[9] عنه متعَلقًا بمفعول مخصوص، دلَّتْ عليه قرينةٌ أَوْ لا[10]:

(٤٦٧/١) **الثاني**: كقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[11].

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٧٨. وقيـل: إنـه لحسـان. والصحيـح أنـه لبكر بن النطاح فى أبى دلف.

(٣)أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٧٩. والبيت لمحمد بن وهيـب فـى مـدح المعتصم. والشاهد تقديم ثلاثة وهو المسند.

(٤) يعنى: باب المسند.

(٥) يعنى: باب المسند إليه.

(٦) أى: من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما.

(٧) أى: المفعول به مع الفعل المتعدى.

(٨) أى: من غير اعتبار عموم فى الفعل أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه من وقع عليه.

(٩) أى عن ذلك الفعل.

(١٠) أى أو لا يجعل ذلك.

(١١) الزمر: ٩.

السَّكَّاكِيُّ: ثم إذا كان المقامُ خطَابِيًّا[1] لا استدلاليًّا[2]، أفاد ذلك[3] مع التعميمِ[4]؛ دفعًا للتحكُّم[5]:

والأولُ[6]: كقول البحتريِّ في المعتزِّ بالله [من الخفيف]:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ   أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي[7]

أي: أن يكونَ ذو رؤيةٍ، وذو سمع، فيُدرِكَ محاسنَهُ وأخبارَهُ الظاهرةَ الدالَّةَ على استحقاقه الإمامةَ دون غيرِهِ؛ فلا يَجدُوا إلى منازعتِهِ سبيلاً.

وإلا[8] وجَبَ التقديرُ بِحَسَبِ القرائن.

ثم **الحذفُ:**

(**٤٧٠/١**) إمَّا للبيان بعد الإبهامِ -كما في فِعْلِ المشيئة- ما لم يكنْ تعلقُهُ به غريبًا؛ نحوُ: ﴿**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[9] بخلاف نحو [من الطويل]:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ......

وأما قولُهُ[10] [من الطويل]:

وَلَمْ يُبْقِ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي   فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

فليس منه؛ لأنَّ المرادَ بالأول البكاءُ الحقيقيُّ.

(**٤٧١/١**) وإمَّا لدفعِ توهُّمِ إرادةِ غيرِ المراد ابتداءً؛ كقوله[11] [من الطويل]:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ   وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ!

إذْ لو ذكر اللحم، لربَّما توهّم قبل ذكر ما بعده أن الحزَّ لم ينته إلى العظم.

---

(١) أي يكتفى فيه بمجرد الظن.

(٢) يطلب فيه اليقين البرهاني.

(٣) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا.

(٤) أي في أفراد الفعل.

(٥) اللازم من حمله على فرد دون آخر.

(٦) وهو أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص.

(٧) البيت أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٨١.

(٨) أي وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور.

(٩) الأنعام: ١٤٩.

(١٠) هو للجوهري من شعراء الصاحب بن عباد.

(١١) البيت للبحتري، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٨٢.

(٤٧٢/١) وإما لأنه أريد ذكره ثانيًا على وجه يَتضمَّـنُ إيقـاعَ الفعـلِ على صريـحِ لفظِـهِ؛ إظهارًا لكمال العناية بوقوعه[1] عليه[2]؛ كقوله[3] [من الخفيف]:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِـدْ لَـكَ فِي السُّؤْ ... دُدِ والْمَجْـدِ وَالْمَكَـارِمِ مِثْـلا

ويجوزُ أن يكونَ السببُ تَرْكَ مواجهةِ الممدوحِ بَطَلبِ مِثْلٍ له.

(٤٧٢/١) وإمَّا للتعميمِ مع الإختصارِ؛ كقولك: قد كان منك مـا يُؤْلِـمُ، أي: كـلَّ أحـد؛ وعليه: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾[4].

(٤٧٣/١) وإمَّا لمجرَّدِ الإختصارِ عند قيام قرينةٍ؛ نحوُ: أصغَيْتُ إليـه، أي: أُذنِي؛ وعليـه: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[5] أي: ذاتك.

(٤٧٣/١) وإما للرعايةِ على الفاصلة؛ نحوُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[6].

(٤٧٣/١) وإما لاستهجانِ ذكره؛ كقول عائشةَ رضى الله عنها: (مَا رَأَيْتُ مِنْـهُ؛ وَلا رَأَى مِنِّي)[7] أى: العورة.

(٤٧٤/١) وإما لنكتةٍ أخرى.

(٤٧٤/١) – وتقديمُ مفعولِهِ، ونحوِهِ عليه: لرَدِّ الخطأ فى التعيين؛ كقولك: "زيدا عَرَفْتُ" لمن اعتقدَ أنكَ عَرَفْتَ إنسانًا، وإنه غيرُ زيد، وتقول لتأكيدِهِ لا غـيرَهُ؛ ولذلـك[8] لا يقـال: "مـا زيدًا ضَرَبْتُ ولا غيرَهُ"، ولا: "ما زيدًا ضرَبْتُ، ولكنْ أكرمتُهُ".

---

(١) أى الفعل الثانى.
(٢) أى على المفعول.
(٣) البيت للبحترى التخريج السابق.
(٤) يونس: ٢٥.
(٥) الأعراف: ١٤٣.
(٦) الضحى: ٣.
(٧) أخرجه الطبرانى فى "الصغير" (ص٢٧) ومن طريقه أبونعيم (٢٤٧/٨) والخطيب (٢٢٥/١) وفى سنده "بركة بن محمد الحلبي"، ولا بركة فيه، فإنه كذاب وضاع. وقـد ذكـر الحـافظ بن حجر له هذا الحديث فى "اللسان" (١٣/٢) وقال: تفرد بـه بركـة، وعـدَّه مـن أباطيلـه. وقال ابن عدى فى "مختصر الكامل" ص١٩٤: "وسائر أحاديث بركة منـاكير باطلـة كلهـا، لا يرد بها غيره، وله من الأحاديث البواطل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف كما قال عبدان" راجع آداب الزفاف للشيخ الألبانى ص٣٤.
(٨) فى بعض النسخ"ولهذا".

وأما نحوُ: "زيدًا عرفْتُهُ" فتأكيدٌ إنْ قُدِّرَ المفسِّرُ قبل المنصوبِ؛ وإلا فتخصيصٌ.

وأمَّا نحوُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1]: فلا يفيدُ إلا التخصيصَ؛ وكذلك قولُكَ: "بزيْدٍ مَرَرْتُ".

(٤٧٥/١) والتخصيصُ لازمٌ للتقديمِ غالبًا؛ ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] معناه: نَخُصُّكَ بالعبادةِ والإستعانةِ، وفي: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[3] معناه: إليه لا إلى غيرِهِ.

ويفيدُ في الجميعِ -وراءَ التخصيصِ- اهتمامًا بالمقدَّمِ؛ ولهذا يُقدَّرُ في (باسم اللهِ) مؤخَّرًا.

وأورِدَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[4]:

وأجيب: بأنَّ الأهمَّ فيه القراءةُ، وبأنَّه متعلِّقٌ بـ(اقرأ) الثاني، ومعنى الأول: أَوْجِدِ القراءةَ.

(٤٨٣/١) وتقديمُ بعض معمولاته على بعضٍ لأنَّ أصله التقديمُ، ولا مقتضِيَ للعدول عنه؛ كالفاعلِ في نحوِ: "ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا"، والمفعولِ الأوَّل في نحـو: "أعطَيْـتُ زيـدًا دِرْهمًـا". أو لأنَّ ذكره أَهَمُّ؛ كقولك: "قَتَلَ الخارجيَّ فلانٌ". أو لأنَّ في التأخيرِ إخلالاً ببيان المعنَـى؛ نحـوُ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[5] فإنه لو أُخِّرَ ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾- لَتُوُهِّمَ أنه من صلة (يَكْتُمُ)؛ فلا يُفْهَمُ أنه منهم.

أو بالتناسُبِ؛ كرعايةِ الفاصلة؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[6].

القصر

(٤٨٧/١) القصر[7]: حقيقيٌّ[8]، وغيرُ حقيقيٍّ[9] وكـل منهمـا نوعـان: قصرُ الموصـوفِ

---

(١) فصلت: ١٧.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) آل عمران: ١٥٨.

(٤) العلق: ١.

(٥) غافر: ٢٨.

(٦) طه: ٦٧.

(٧) هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.

(٨) أي: بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بألا يتجاوزه إلى غيره أصلاً.

(٩) أي: بحسب الإضافة إلى شيء آخر بألا يتجاوز إلى ذلـك الشـيء، وإن أمكـن أن يتجـاوزه إلى شيء آخر في الجملة.

على[1] الصفة، وقصر الصفة على الموصوف[2] -والمرادُ[3]: المعنويَّةُ[4]، لا النعت[5]-:

والأوَّلُ[6] **من الحقيقي**: نحوُ: "ما زيدٌ إلا كاتبٌ" إذا أريد أنه لا -يتَّصِفُ بغيرها؛ وهو لا يكادُ يوجد؛ لتعذُّرِ الإحاطة بصفاتِ الشيء.

والثاني: كثير؛ نحوُ: "ما فى الدارِ إلا زَيْدٌ"، وقد يقصد به[7] المبالغةُ؛ لِعَدَمِ الاِعتدادِ بغير المذكور.

(٤٨٨/١) والأول من غير الحقيقي: تخصيصُ أمر بصفة دون أخرى، أو مكانَهَا.

(٤٨٨/١) والثاني: تخصيص صفة بأمرٍ دون آخَرَ، أو مكانَهُ.

فكلٌّ منهما ضربان، والمخاطَبُ بالأول من ضربَى كُلٍّ[8]: مَنْ يعتقدُ الشركة، ويسمى: قصرَ إفرادٍ؛ لقطعِ الشركة.

وبالثاني[9]: من يعتقد العكس، ويسمى: قَصْرَ قَلْبٍ؛ لقلب حكم المخاطب، أو تساويا[10] عنده، ويسمَّى: قصرَ تعيين.

(٤٨٩/١) وشَرْطُ قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: عدم تنافى الوصفَيْن، وقلبًا: تحقُّقُ تنافيهما، وقصرُ التَّعْيينِ أعمُّ.

[طرق القصر]

(٤٩٠/١) وللقصر طرق:

---

(١) وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.

(٢) وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى.

(٣) أى: بالصفة هنا.

(٤) وهى المعنى القائم بالغير.

(٥) وهو التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول.

(٦) أى: قصر الموصوف على الصفة.

(٧) أى بالثانى.

(٨) أى من قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة، ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء.

(٩) أى: والمخاطب بالثانى أعنى التخصيص بشيء من ضربى كل من القصرين.

(١٠) عطف على قوله: يعتقد العكس.

منها: العطف؛ كقولك في قصره إفرادًا: "زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ"، أو: "ما زيدٌ كاتبًا بل شاعرٌ"، وقلبًا: "زيدٌ قائمٌ لا قاعِدٌ"، أو: "ما زيدٌ قاعدًا بل قائمٌ"، وفي قصرها: "زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو"، أو: "ما عمرٌو شاعرًا بل زيدٌ".

(٤٩٣/١) **ومنها: النفي والاستثناء**؛ كقولك في قصره: " ما زيدٌ إلا شاعرٌ"، و:"ما زيدٌ إلا قائمٌ" وفي قصرها: "ما شاعرٌ إلا زيدٌ".

(٤٩٣/١) **ومنها: إنَّما**؛ كقولك في قصره: "إنما زيدٌ كاتبٌ"، و: "إنما زيدٌ قائمٌ"، وفي قصرها: "إنَّما قائمٌ زيدٌ"؛ لتضمُّنه[1] معنى: (ما) و(إلاَّ)؛ لقولِ المفسِّرين ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**﴾[2] بالنصب، معناه: ما حرَّمَ عليكم إلا المَيْتَةَ. وهو المطابق لقراءةِ الرفعِ[3]؛ لما مر[4]، ولقولِ النحاة: (إنَّما) لإثباتِ ما يُذْكَرُ بعده، ونَفْي ما سواه. ولصحةِ انفصالِ الضمير معه؛ قال الفرزدق [من الطويل]:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[5]

(٤٩٧/١) **ومنها: التقديم**؛ كقولك في قصره: "تميمي أنا"، وفي قصرها: "أنا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ".

(٥٠٠/١) وهذه الطرق تختلف من وجوه؛ فدلالة الرابع بالفحوى، والباقية بالوضع.

(٥٠٠/١) والأصلُ في الأول: النَّصُّ على المثبتِ والمنفي -كما مرَّ- فلا يُتْرَكُ إلا كراهةَ الإطناب؛ كما إذا قيل: "زيدٌ يعلَمُ النحوَ، والتصريفَ، والعَروضَ" أو: "زيدٌ يعلمُ النحوَ، وعمرٌو وبكر"فتقولُ فيهما: "زيدٌ يعلَمُ النحوَ لا غَيْرُ" أو نحوَهُ.

وفي الثلاثةِ الباقيةِ: النَّصُّ على المثبَتِ فقطْ.

والنفي لا يجامع الثانيَ؛ لأنَّ شرط المنفي بـ "لا": ألاَّ يكونَ منفيًّا قبلها بغيرها. ويجامع الأخيرين، فيقال: "إنما أنا تميمي لا قيسيٌّ"؛ و: "هو يأتيني لا عمرو"؛ لأنَّ النفي فيهما غير مصرَّح به؛ كما يقال: (امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمرٌو).

---

(١) هذا بيان لسبب إفادة إنما القصر.

(٢) النحل: ١١٥.

(٣) أي: رفع الميتة.

(٤) في تعريف المسند من أن المنطلق زيد وزيد المنطلق يقيد قصر الانطلاق على زيد.

(٥) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٩١ الذمار: العهد.

السكاكي: "شرطُ مجامعته للثالث: ألاَّ يكونَ الوصفُ مختصًّا بالموصوفِ؛ نحو: ﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**﴾(١)".

عبدالقاهر: "لا تحسُنُ في المختصِّ؛ كما تحسُنُ في غيره"؛ وهذا أقرب.

(٥٠١/١) وأصلُ الثاني: أن يكونَ ما استُعْمِلَ له ممَّا يجهله المخاطَب وينكره، بخلاف الثالث؛ كقولك لصاحبك- وقد رأيت شبحًا من بعيد-: "ما هو إلا زيدٌ" إذا اعتقدَهُ غيرَهُ مُصِرًّا.

(٥٠٢/١) وقد ينزَّلُ المعلومُ منزلةَ المجهول لإعتبارٍ مناسب؛ فيستعمل له الثاني إفرادًا؛ نحوُ: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ**﴾(٢) أي: مقصورٌ على الرِّسالة لا يتعداها إلى التبرِّي من الهلاك، نُزِّلَ استعظامُهُمْ هلاكَهُ منزلةَ إنكارهم إياه، أو قلبًا؛ نحوُ: ﴿**إِنْ أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا**﴾(٣) فالمخاطبون -وهم الرسل، عليهم الصلاة والسلام- لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا، ولا منكرين لذلك؛ لكنهم نزِّلوا منزلة المنكرين؛ لاعتقادِ القائلين أنَّ الرسولَ لا يكون بشرًا، مع إصرارِ المخاطَبين على دعوى الرسالة. وقولُهُمْ: ﴿**إِنْ نَحْنُ إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾(٤): من باب مجاراة الخَصْمِ؛ لِيَعْثُرَ؛ حيث يرادُ تبكيتُهُ لا لتسليم انتفاءِ الرسالة، وكقولك: "إنَّما هو أخوكَ" لمن يعلم ذلك، ويقرُّ به، وأنت تريد أن ترقِّقه عليه.

(٥٠٣/١) وقد ينزَّل المجهولُ منزلةَ المعلوم؛ لادعاء ظهوره؛ فيستعمل له الثالث؛ نحوُ: ﴿**إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾(٥)؛ لذلك جاء: ﴿**أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**﴾(٦)؛ للردِّ عليهم مؤكَّدًا بما ترى.

ومزيَّة (إنَّما) على العطف: أنه يُعْقَلُ منها الحكمان معًا، وأحسن مواقعها التعريض؛ نحوُ: ﴿**إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ**﴾(٧)؛ فإنه تعريض بأن الكفَّار -من فرط جهلهم- كالبهائم، فطمَعُ النظرِ منهم كطمعه منها.

(٥٠٣/١) ثم القصرُ كما يقع بين المبتدأ والخبر -على ما مر- يقع ما بين الفعل والفاعل

---

(١) الأنعام: ٣٦.
(٢) آل عمران: ١٤٤.
(٣) إبراهيم: ١٠.
(٤) إبراهيم: ١١.
(٥) البقرة: ١١.
(٦) البقرة: ١٢.
(٧) الرعد: ١٩.

نحو: "ما قامَ إلا زيدٌ" وغيرهما، ففى الاستثناء يؤخَّر المقصورُ عليه مع أداة الاستثناء، وقل تقديمهما بحالهما؛ نحوُ: "ما ضرَبَ إلاَّ عَمْرًا زيدٌ"[1]، و"ما ضرَبَ إلا زيدٌ عمرًا"[2]؛ لاستلزامه قصرَ الصفة قبل تمامها.

(٥٠٧/١) ووجه[3] الجميع: أن النفى فى الاستثناء المفرَّغِ يتوجَّه إلى مقدَّر، وهو مستثنًى منه عامٌّ مناسبٌ للمستثنى فى جنسه وصفته، فإذا أُوجبَ منه المقدَّر شيءٌ بـ (إلا)، جاء القصر، وفى **(٥٠٨/١)** "إنَّما" يؤخَّر المقصورُ عليه؛ تقول: "إنَّما ضرَبَ زيدٌ عمرًا"، ولا يجوز تقديمه على غيره للالتباس و"غَيْرٌ" كـ "إلاَّ" فى إفادة القصريْنِ، وفى امتناعِ مجامعةِ (لا).

الإنشاء[4]

(٥١٠/١) إن كان طلبًا استدعى مطلوبًا غيرَ حاصل وقت الطلب، وأنواعه كثيرةٌ:

(٥١١/١) منها التمنِّي[5]، واللفظ الموضوع له (ليت)، ولا يشترط إمكان المتمنَّي[6]؛ تقول: "ليتَ الشبابَ يعودُ!"، وقد يُتمنى بـ (هل)؛ نحو: "هل لى مِنْ شفيعٍ؟!" حيث يَعْلَمُ أنْ لا شفيعَ له، وبـ (لو)؛ نحو: "لو تأتيني؛ فتحدِّثَني!"؛ بالنصب.

السكاكى: كأنَّ حروفَ التنديمِ والتخصيصِ، وهى: (هَلاَّ)، و(أَلاَّ) بقلب الهاء همزة، و(لَوْلاَ) و(لَوْ مَا): مأخوذةٌ منهما[7] مركبَتَيْنِ مع (لا) و(ما) المزيدتَيْن؛ لتضمُّنِهما معنى التمنِّي؛ ليتولَّد منه فى الماضى التنديمُ؛ نحو: "هلاَّ أكرمْتَ زيدًا!"، وفى المضارع التخصيصُ؛ نحو: "هلا تقوم!. وقد يُتمنَّى بـ (لعل) فيُعْطَى حكمَ (ليت)؛ نحو: "لعلِّى أَحُجُّ؛ فأزورَكَ"؛ بالنصب؛ لبعد المرجُوِّ عن الحصول.

(٥١٤/١) ومنها: الاستفهام؛ وألفاظه الموضوعةُ له: (الهمزة) و(هل) و(ما) و(مَنْ)

---

(١) أى: فى قصر الفاعل على المفعول، وفى بعض النسخ: "ما ضرَبَ عمرًا زيدٌ"، وهو خطأ.
(٢) فى قصر المفعول على الفاعل. وفى بعض النسخ (وما ضرب زيد عمرًا).
(٣) أى السبب فى إفادة النفى والاستثناء فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك.
(٤) هو الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.
(٥) هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة.
(٦) ويشترط ذلك فى الترجى.
(٧) أى: من هل ولو اللتين للتمنى.

و(أَيٌّ) و(كَمْ) و(كَيْفَ) و(أَيْنَ) و(أَنَّى) و(مَتَى) و(أَيَّانَ):

فـ "الهمزةُ": لطلبِ التصديقِ؛ كقولك: "أقام زيد؟"، و"أزيد قائم؟"، أو التصوُّر، كقولك: "أدِبْسٌ في الإناءِ أم عسَلٌ؟"، "أفِي الخابية دبْسُكَ أم في الزِّقِّ؟"؛ ولهذا[1] لم يقبح: أزيدٌ قامَ؟ وأعمرًا عرَفْتَ؟ و المسئولُ عنه بها: هو ما يليها؛ كالفعلِ في: أضرَبْتَ زيدًا؟ والفاعلِ في: أأنتَ ضربْتَ زيدًا؟ والمفعولِ في: أزيدًا ضرَبْتَ؟ **(٥٢١/١)** و"هَلْ": لطلبِ التصديقِ فحسْبُ؛ نحو: هل قام زيد؟ وهلْ عمرٌو قاعدٌ؟ ولهذا امتنع: هل زيدٌ قامَ أم عمرٌو؟ وقَبُحَ: هل زيدًا ضربْتَ؟ لأنَّ التقديمَ يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل دون: "هل زيدًا ضربتَهُ؟"، لجواز تقدير المفسَّر قبل (زيدًا).

وجعَلَ السكاكيُّ قُبْحَ: "هل رجُلٌ عُرِفَ؟" لذلك، ويلزمه ألا يقبح: "هل زيدٌ عُرِفَ؟".

وعلَّل غيره قُبْحَهُما بأنَّ (هل) بمعنى "قَدْ" في الأصل.

وتركُ الهمزة قبلها لكثرةِ وقوعها في الاستفهام.

(٥٢٥/١) وهي تخصصُ المضارعَ بالإستقبال، فلا يصحُّ: "هل تضربُ زيدًا وهو أخوك؟"، **(٥٢٧/١)** ولاختصاص التصديق بها، وتخصيصِها المضارع بالاستقبال: كان لها مزيدُ اختصاص بما كونُهُ زمانيًّا أظهَرُ؛ كالفعل؛ ولهذا كان ﴿**فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ**﴾[2] أدَلَّ على طلب الشكر من: "فهل تشكرون؟"، "فهل أنتم تشكرون؟"؛ لأن إبراز ما سيتجدَّدُ في معرضِ الثابتِ أدَلُّ على كمال العناية بحصوله، ومنْ: "أفأنتم شاكرون؟"؛ وإن كان للثبوت؛ لأن (هل) أدعَى للفعل من "الهمزة"؛ فتركُهُ معها أدَلُّ على ذلك؛ ولهذا لا يحسُنُ: "هل زيدٌ منطلقٌ؟" إلا من البليغ.

(٥٢٩/١) وهي قسمان:

بسيطةٌ: وهي التي يُطْلَبُ بها وجودُ الشيء، كقولنا: "هل الحركةُ موجودةٌ؟".

ومركبة: وهي التي يُطْلَبُ بها وجودُ شيءٍ لشيء؛ كقولنا: "هل الحركة دائمة؟".

(٥٢٩/١) والباقيةُ: لطلبِ التصوُّر فقط:

قيل: فيُطْلَبُ بـ "مَا" شرحُ الاسم؛ كقولنا: ما العنقاء؟ أو ماهيةُ المسمَّى؛ كقولنا: ما الحركة؟ وتقع (هل) البسيطةُ في الترتيب بينهما[3].

(٥٣١/١) وبـ (منِ): العارضُ المشخِّصُ لذى العلم؛ كقولنا: مَنْ في الدار؟

---

(١) أي لمجيء الهمزة لطلب التصور.

(٢) الأنبياء: ٨٠.

(٣) أي بين (ما) التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية.

وقال السكاكى: يسأل بـ (ما) عن الجنس؛ تقولُ: ما عندك؟، أى: أى أجناسِ الأشياء عندك؟ وجوابه: كتابٌ ونحوُهُ، أو عن الوصف؛ تقول: ما زيد؟ وجوابه: الكريمُ ونحوه، وبـ "مَنْ" عن الجنس من ذوى العِلْم؛ تقول: مَنْ جبريلُ؟ أىْ: أبشَرٌ هو أم ملَكٌ أم جنيٌّ؟: وفيه نظر[1].

(٥٣٥/١) وبـ "أيّ" عما يميِّز أحدَ المتشاركَيْن فى أمر يعمُّهما؛ نحو: ﴿أى الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾[2] أى: أنحنُ أم أصحابُ محمَّد (عليه السلام)؟.

(٥٣٦/١) وبـ"كم": عن العدد؛ نحو: ﴿سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[3].

وبـ "كيف": عن الحال.

وبـ "أين": عن المكان.

وبـ "متى": عن الزمان.

(٥٣٨/١) وبـ "أيّان": عن الزمان المستقبل، قيل: وتستعمل فى مواضع التفخيم؛ مثل: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾[4].

(٥٣٨/١) و"أنّى": تستعمل تارةً بمعنى "كيف"؛ نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[5]، وأخرى بمعنى "مِنْ أين"؛ نحو: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[6].

(٥٤٠/١) ثم إن هذه الكلمات كثيرًا ما تستعمل فى غير الاستفهام؛ كالاِستبطاء؛ نحوُ: كم دعوتُكَ؟، والتعجُّبِ؛ نحو: ﴿مَا لِىَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[7]، والتنبيهِ على الضلال؛ نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[8]، والوعيد؛ كقولك لمن يسئ الأدب: "ألم أؤدِّبْ فلانًا؟" إذا عَلِمَ المخاطَبُ ذلك، والتقريرِ بإيلاءِ المقرَّرِ به الهمزةَ؛ كما مر[9]، والإنكار كذلك؛ نحوُ: ﴿أَغَيْرَ

---

(١) إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح فى جواب "من جبريل" أن يقال: ملك، بل يقال: ملك من عند الله ونحوه مما يفى تشخصه.

(٢) مريم: ٧٣.

(٣) البقرة: ٢١١.

(٤) القيامة: ٦.

(٥) البقرة: ٢٢٣.

(٦) آل عمران: ٣٧.

(٧) النمل: ٢٠.

(٨) التكوير: ٢٦.

(٩) فى حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة.

اللَّهِ تَدْعُونَ﴾[1]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[2]، ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[3] أي: اللهُ كافٍ عبده؛ لأنَّ إنكار النفى نفى له، ونفى النفى إثبات؛ وهذا مرادُ من قال: "إنَّ الهمزة فيه للتقريرِ بما دخله النفى لا بالنفي".

(٥٤٤/١) ولإنكارِ الفعلِ صورةٌ أخرى، وهى نحوُ: أزيدًا ضرَبْتَ أم عمرًا؟ لمن يردِّدُ الضربَ بينهما. والإنكارُ: إمَّا للتوبيخ، أىْ: ما كان ينبغى أن يكونَ؛ نحوُ: أعصيْتَ ربَّك؟ أو لا ينبغى أن يكونَ؛ نحوُ: أتعصى ربَّك؟ أو للتكذيبِ، أى: لم يكنْ؛ نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾[4]، أو لا يكون؛ نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[5] والتهكُّم؛ نحو: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[6]، والتحقير؛ نحو: مَنْ هذا؟ والتهويلِ؛ كقراءة ابن عباس -رضى الله عنه-: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾[7] بلفظ الاستفهام، ورفعُ "فِرْعَوْن"؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾، والاستبعادِ؛ نحو: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾[8].

(٥٥١/١) ومنها: الأمر، والأظهرُ: أنَّ صيغته مِنَ المقترنةِ باللام؛ نحو: "لِيَحْضُرْ زيدٌ" وغيرِها؛ نحو: أكرِمْ عمرًا، ورُوَيْدَ[9] بكرًا، موضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادُرِ الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنَى.

(٥٥٢/١) وقد تستعمَلُ لغيره؛ كالإباحة؛ نحو: جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرينَ، والتهديدِ؛ نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[10]، والتعجيزِ؛ نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[11]، والتسخيرِ؛

---

(١) الأنعام: ٤٠.
(٢) الأنعام: ١٤.
(٣) الزمر: ٣٦.
(٤) الإسراء: ٤.
(٥) هود: ٢٨.
(٦) هود: ٨٧.
(٧) الدخان: ٣٠-٣١.
(٨) الدخان: ١٣ - ١٤.
(٩) فالمراد بصيغته: ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسمًا أو فعلاً.
(١٠) فصلت:
(١١) البقرة: ٢٣.

نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[1]، والإهانة؛ نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[2]، والتسوية؛ نحوُ: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾[3]، والتمنّي؛ نحو [من الطويل]:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيـلُ أَلاَ انْجَلِـى[4]

والدعاءِ؛ نحوُ: ربِّ اغفِرْ لى، والاِلتماسِ؛ كقولك لمن يساويك رتبةً: "افعَلْ" بدون الاستعلاء.

(٥٥٧/١) ثم الأمرُ: قال السكاكى: "حقُّه الفَوْرُ؛ لأنه الظاهرُ من الطلب، ولتبادُرِ الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر؛ بخلافه إلى تغييرِ الأمرِ الأولِ، دون الجمع، وإرادة التراخي"؛ وفيه نظر.

(٥٥٨/١) ومنها: النهي[5]، وله حرفٌ واحد، وهو (لا) الجازمةُ فى نحو قولك: "لا تفعَلْ"، وهو كالأمرِ فى الاستعلاء. وقد يستعمل فى غير طلبِ الكَفِّ[6] أو التركِ[7]؛ كالتهديدِ؛ كقولك لعبدٍ لا يمتثلُ أمرك: "لا تمتثِلْ أمري!".

(٥٦٠/١) وهذه الأربعةُ[8] يجوز تقديرُ الشرط بعدها؛ كقولك: "ليت لى مالاً أنفقُه[9]" وأين بيتُكَ أَزرْكَ؟[10] وأكرِمْنى أُكرِمْكَ[11] ولا تَشْتُمْنى يكنْ خيرًا لك[12].

(٥٦١/١) وأما العَرْضُ[13] - كقولك: ألاَ تنْزِلُ تُصِبْ خيرًا -فمولَّدٌ من الاستفهام.

---

(١) البقرة: ٦٥.

(٢) الإسراء: ٥٠.

(٣) الطور: ٥٠.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١١٧، وعزاه لامرئ القيس. وعجزه: بصبح، وما الإصباح منك بأمثل.

(٥) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء.

(٦) أى عن الفعل كما هو مذهب البعض.

(٧) أى أو طلب الترك كما هو مذهب البعض، فإنهم قد اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس ألا تفعل.

(٨) وهى التمنى والاستفهام والأمر والنهى.

(٩) فى ط، د خفاجى، وط الحلبى زيادة: (أى إن أرزقه أنفقه).

(١٠) فى ط. د خفاجى، وط الحلبى زيادة: (أى إن تعرفنيه أزرك).

(١١) فى ط. د خفاجى، وط الحلبى زيادة: (أى إن تكرمنى أكرمك).

(١٢) فى ط. د خفاجى، وط الحلبى زيادة: (أى إلا تشتمنى يكن خيرًا لك).

(١٣) طلب الشيء بلا حث ولا تأكيد.

ويجوزُ[1] فى غيرِها لقرينة؛ نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[2] أى: إنْ أرادوا أولياء بحق.

(**٥٦٢/١**) **ومنها: النداء**، وقد تستعمل صيغته[3]؛ كالإغراء فى قولك لمن أقبَلَ يتظلَّم: يا مظلومُ، والاختصاصِ فى قولهم: أنا أفعَلُ كذا أيها الرجُلُ، أى: متخصِّصًا مِنْ بين الرجال.

(**٥٦٥/١**) ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاءِ: إمَّا للتفاؤل، أو لإظهار الحرصِ فى وقوعه، كما مر، والدعاءُ بصيغة الماضى من البليغ -كقوله: رحمه الله تعالى- يحتملُهما، أو للاحتراز عن صورة الأمر، أو لِحَمْلِ المخاطَبِ على المطلوبِ بأنْ يكونَ ممَّن لا يُحِبُّ أن يكذِّبَ الطالبَ[4].

تنبيه

(**٥٦٦/١**) الإنشاءُ كالخبر فى كثيرٍ ممَّا ذكِرَ فى الأبواب الخمسة السابقة؛ فليعتبِرْهُ الناظر.

---

(١) فى ط. د خفاجى، وط الحلبى زيادة: (تقدير الشرط).

(٢) الشورى: ٩.

(٣) فى ط. د خفاجى، وط الحلبى زيادة: (فى غير معناه).

(٤) أى ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك "تأتينى غدًا؟" مقام ائتنى.

الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

(٥/٢) الوصلُ عطفُ بعضِ الجملِ على بعضٍ، والفصلُ تركُهُ. فإذا أتتْ جملةٌ بعد جملة، فالأولى: إما يكون لها محل من الإعراب، أَوْ لا:

(١٥/٢) وعلى الأول: إنْ قُصِدَ تشريكُ الثانية لها فى حكمه، عُطِفتْ عليها كالمفرد؛ فشرطُ كونِهِ مقبولاً بالواو ونحوه: أن يكون بينهما جهةٌ جامعة؛ نحو: زيد يكتُبُ ويشعُرُ، أو: يُعْطِي ويَمْنَعُ؛ ولهذا عيب على أبى تمام قولُهُ [من الكامل]:

لاَ وَالَّذِى هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى ... صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمُ

(١٧/٢) وإلا: فُصِلَتْ عنها؛ نحو: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾؛ لم يُعْطَفِ ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ**﴾؛ لأنه ليس من مَقُولهم.

(١٨/٢) وعلى الثانى: إنْ قُصِدَ رَبْطُها بها على معنَى عاطفٍ سوى الواو - عُطِفتْ به، نحو: "دخل زيدٌ فخرج عمرٌو"، أو: "ثُمَّ خرج عمرٌو"؛ إذا قُصِدَ التعقيبُ، أو المهلة.

(١٩/٢) وإلاَّ: فإنْ كان للأولى حكمٌ لم يُقْصَدْ إعطاؤه للثانية - فالفصلُ؛ نحو: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ**﴾ الآيَةَ، لم يُعْطَفِ: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على: ﴿**قَالُوا**﴾؛ لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف؛ لِمَا مَرَّ.

وإلاَّ: فإنَ كان بينهما كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ، أو الاتصالِ، أو شِبْهُ أحدِهما - فكذلك. وإلاَّ فالوصلُ متعيِّن:

(٢٠/٢) أمَّا كمالُ الانقطاعِ: فلاختلافهما خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى؛ نحو [من البسيط]:

ومعنًى؛ نحو [من البسيط]:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يجرِى بِمِقْدَارِ

أو معنًى فقط؛ نحو: "مات فلانٌ، رحمه الله!" أو لأنه لا جامع بينهما؛ كما سيأتى،

(٢٣/٢) وأمَّا كمالُ الاتصالِ: فلكون الثانيةِ:

مؤكدةً للأُولَى؛ لدفع توهُّم تجوُّزٍ، أو غلطٍ؛ نحو: ﴿**لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾؛ فإنه لمَّا بولغ فى وصفِهِ ببلوغِهِ الدرجةَ القُصْوَى فى الكَمال؛ بَجَعْلِ المبتدأ "ذلك"، وتعريف الخبر باللام-: جاز

أن يَتوهَّم – السامعُ قبل التأمُّل: انَّه ممَّا يُرْمَى به جُزَافًا؛ فأتبعَـهُ نفيًـا لذلـك التوهُّـم؛ فوزانُـهُ وزانُ "نَفْسُهُ" في: "جاءني زيدٌ نفسُهُ"، ونَحْوُ: ﴿**هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾؛ فإنَّ معناه: أنه في الهداية بالغٌ درجةً لا يُدْرَكُ كُنْهُها حتى كأنَّه هدايةٌ محضة؛ وهذا معنى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾؛ لأنَّ معناه – كما مرَّ–: الكتابُ الكامل، والمراد بكمالِهِ: كمالُهُ في الهدايـة؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوتُ في درجاتِ الكمال؛ فوزانه وزان "زيدٌ" الثاني في: "جاءني زيدٌ زيدٌ".

(**٢٧/٢**) أو بدلاً منها؛ لأنهـا غيرُ وافيـة بتمـامِ المـراد، أو كغير الوافيـة، بخـلاف الثانيـة، والمقامُ يقتضِي اعتناءً بشأنه لنكتة؛ ككونه مطلوبًـا فـي نفسـه، أو فظيعًـا، أو عجيبًـا، أو لَطيفًـا؛ نحو: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾[١] فإنَّ المرادَ التنبيهُ على نعـم الله تعالى، والثاني أوْفَى بتأديتِهِ؛ لدلالتـه عليهـا بـالتفصيل مـن غيرِ إحالـة على عِلْـمِ المخـاطَبينَ المعاندِين؛ فوزانُهُ وزانُ "وَجْهُهُ" في: "أعجبنـي زَيْـدٌ وجهُـهُ" لدخـول الثـاني فـي الأوَّل، ونحـوُ قوله[٢] [من الطويل]:

أَقُولُ لَهَ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإنَّ المراد به إظهارُ كمالِ الكراهة لإقامته، وقولُه: (لا تُقِيمَنَّ عندنـا) أوفَـى بتأديتـه؛ لدلالتـه عليه بالمطابقة مع التأكيد؛ فوزانه وزانُ "حُسْنُها" في: "أَعْجَبَتْنِي الـدارُ حُسْنُها"؛ (**٢٨/٢**) لأنَّ عدمَ الإقامةِ مغايرٌ للارتحال، وغيرُ داخل فيه، مع ما بينهما من الملابسة.

(**٢٩/٢**) أو بيانًا لها؛ لخفائهـا؛ ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى**﴾[٣]؛ فإنَّ وزانه وزانُ "عُمَرٌ" في قوله [من الرجز]:

أَقْسَمَ باللـهِ أَبـو حَفْـصٍ عُمَـرْ[٤]

(**٣٠/٢**) وأما كونها كالمنقطعةِ عنها: فلكونِ عطفها عليها مُوهِمًا لعطفها على غيرِهـا، ويسمَّى الفَصْلُ لذلك قطعًا؛ مثاله [من الكامل]:

---

(١) الشعراء: ١٣٢ – ١٣٤.

(٢) أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص١٢٣ بلا عزو.

(٣) طه: ١٢٠.

(٤) وبعده: ما مسها من نقب ولا دبر.

وَتظُنُّ سَلْمَى أَننى أَبْغِى بِهَا ... بَدَلاً أَرَاهَا فِى الضَّلاَلِ تَهِيمُ[1]

(٢/٣١) ويَحتَمِلُ الاستئنافَ.

(٢/٣٢) وأما كونها كالمتَّصلة بها: فلكونها جوابًا لسؤالٍ اقتضتْهُ الأُولى؛ فتُنزَّلُ منزلتَهُ فتفصَلُ عنها؛ كما يفصَلُ الجوابُ عن السؤال.

(٢/٣٣) **السكاكى**: فينزَّلُ ذلك منزلةَ الواقع لنكتةٍ؛ كإغناءِ السامع عن أن يَسأَلَ، أو مثل ألاَّ يُسْمَعَ منه شيءٌ، ويُسمَّى الفصلُ لذلك استئنافًا، وكذا الثانية، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال:

(٢/٣٥) إمَّا عن سبب الحكم مطلقًا؛ نحو[2] [من الخفيف]:

قَالَ لِى: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلُ ... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أى: ما بالُكَ عليلاً؛ أو: ما سبَبُ علَّتك؟

وإمَّا عن سببٍ خاصٍّ؛ نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِى إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بالسُّوءِ﴾[3]؛ كأنه قيل: هل النفسُ أمَّارةٌ بالسوءِ؟ وهذا الضرب يقتضى تأكيدَ الحكم؛ كما مر[4].

(٢/٣٥) وإما عن غيرهما؛ نحوُ: ﴿قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ﴾[5] أى: فماذا قال؟ وقوله [من الكامل]:

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِى فِى غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِى لاَ تَنْجَلِى[6]

(٢/٣٦) وأيضًا: منه ما يأتى بإعادةِ اسمِ ما استؤنفَ عنه؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسان"، ومنه: ما يبنى على صفته؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ صديقُكَ القديمُ أهلٌ لذلك"؛ وهذا أبلَغُ.

---

(١) البيت لأبى تمام أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٩ والشاهد فصل "أراها" عن "وتظن".

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٥ بلا عزو.

(٣) يوسف: ٥٣.

(٤) أى فى أحوال الإسناد الخبرى.

(٥) هود: ٦٩.

(٦) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٥ بلا عزو، والطيبى فى التبيان ص١٤٢. الغمرة: الشدة.

(٣٦/٢) وقد يُحذف صدرُ الإستئنافِ؛ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[١] وعليه: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" على قولٍ[٢].

وقد يحذف كلُّه: إمَّا مع قيام شيءٍ مقامه؛ نحو قول الحماسيّ: [من الوافر]:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ ... لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلاَفُ[٣]

(٣٧/٢) أو بدون ذلك؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[٤] أى: نحن؛ على قول[٥].

(٣٨/٢) وأما الوصل لدفع الإيهام: فكقولهم: (لا وَأَيَّدَكَ اللهُ).

(٣٩/٢) وأما التوسُّطُ: فإذا اتَّفَقَتَا خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقطْ بجامع؛ كقولِهِ تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[٧] وقولِهِ تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾[٨] وكقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٩] أى: لا تعبُدُوا، وتحسنون، بمعنى: أَحْسِنوا، أو: وأَحْسِنوا.

(٤٥/٢) والجامع بينهما: يجبُ أن يكونَ باعتبارِ المسنَدِ إليهما والمسندَيْنِ جميعًا؛ نحو: يشعُرُ زيد ويكتُبُ، ويعطى ويمنع، وزيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتب، وزيدٌ طويلٌ، وعمرٌو قصيرٌ؛ لمناسبة بينهما؛ بخلاف: زيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتبٌ؛ بدونهما، وزيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ؛ مطلقًا.

(٥١/٢) السكاكى: "الجامعُ بين الشيئَيْن":

(٥١/٢) إمَّا عقليٌّ: بأن يكون بينهما اتحادٌ فى التصوُّر أو تماثُلٌ؛ فإنَّ العقلَ بتجريده

---

(١) النور: ٣٦ - ٣٧.

(٢) أى: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هو زيد، ويجعل الجملة استئنافًا جوابًا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

(٣) البيت لمساور بن هند، من شعراء الحماسة.

(٤) الذاريات: ٤٨

(٥) أى: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هم نحن.

(٦) النساء: ١٤٢.

(٧) الانفطار: ١٣ - ١٤.

(٨) الأعراف: ٣١.

(٩) البقرة: ٨٣.

المِثلَيْنِ عن التشخُّص فى الخارجِ يرفَعُ التعدُّدَ بينهما، أو تضايُفٌ كما بين العلّة والمعلول، أو الأقلِّ والأكثر.

(٥٧/٢) أو وهميٌّ: بأن يكون بين تصوُّرَيْهما شبهُ تماثل؛ كلونَىْ بياضٍ وصفرةٍ؛ فإنَّ الوَهْمَ يُبْرِزهما فى معرض المِثْلَيْن؛ ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله[1] [من البسيط]:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَـا بِبَهْجَتِهَـا ... شَمْسُ الضُّحَى وَأَبو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(٥٧/٢) أو تضادٌّ؛ كالسوادِ والبياض، والكُفْرِ والإيمان، وما يتصفُ بها؛ كالأبيضِ والأسود، والمؤمنِ والكافر؛ **(٥٨/٢)** أو شبهُ تضادٍّ؛ كالسماء والأرض، والأول والثاني؛ فإنه يُنَزِّلُهما منزلةَ التضايف؛ ولذلك تجدُ الضِّدَّ أقربَ خطورًا بالبال مع الضدِّ.

(٥٨/٢) أو خياليٌّ: بأن يكون بين تصوُّرَيْهما تقارُنٌ فى الخيال سابقٌ، وأسبابه مختلفة؛ ولذلك اختلفتِ الصورُ الثابتة فى الخيالاتِ ترتُّبًا ووضوحًا؛ ولصاحب علم المعانى فضْلُ احتياجٍ إلى معرفة الجامع، لا سيَّما الخياليُّ؛ فإنَّ جمعه على مَجْرَى الإلْفِ والعادة.

(٥٩/٢) ومن محسِّنات الوصل: تناسُبُ الجملتَيْنِ فى الاسمية أو الفعلية، والفعليتين فى المضى والمضارعةِ، إلا لمانع.

تذنيب

(٦٨/٢) أصل الحال المنتقلة: أن تكونَ بغير واو؛ لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر، ووَصْفٌ له كالنعت، لكنْ خُولِفَ هذا إذا كانتْ جملةً، فإنها من حيثُ هى جملةٌ مستقلَّةٌ بالإفادةِ؛ فتحتاجُ إلى ما يربطها بصاحبها، وكلٌّ من الضمير والواو صالحٌ للربط، والأصلُ هو الضميرُ؛ بدليل المفردةِ، والخبر، والنعت.

(٧٥/٢) فالجملةُ: إن خلت عن ضمير صاحبها، وجَبَ الواو، وكلُّ جملةٍ خاليةٍ عن ضميرِ ما يجوز أن ينتصِبَ عنه حالٌ: يصحُّ أن تقعَ حالاً عنه بالواو، إلا المصدَّرةَ بالمضارع المثبَتِ؛ نحو: "جاء زيد"، و"يتكلّم عمرو"؛ لما سيأتي[2].

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم، وسبق تخريجه.

(٢) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالواو فقط.

(٧٦/٢) وإلاَّ[١] فإنْ كانت فعليـةً، والفعـلُ مضـارع مثبَـتٌ: امتنـع دخولهـا؛ نحـو: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[٢]؛ لأنَّ الأصلَ المفردةُ، وهى تدل علـى حصـولِ صفـةٍ غـير ثابتـةٍ مقارنـةٍ لمـا جُعِلتْ قيدًا له، وهو كذلك؛ أما الحصولُ: فلكونه فعلاً مثبتًا، وأما المقارَنَةُ: فلكونه مضارعًا.

(٧٩/٢) وأما ما جاء من نحو: "قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ"، وقولِهِ [من المتقارب]:

فَلَمَّـا خَشِـيتُ أَظَـافِيرَهُمْ نَجَـوْتُ وَأَرْهَنُهُـمْ مَالِكَـا[٣]

(٧٩/٢) فقيل: على حذف المبتدأ، أى: وأنا أَصُكُّ، وأنا أرهنهم.

(٧٩/٢) وقيل: الأوّل شاذٌّ والثانى ضرورة.

(٧٩/٢) وقال عبدالقاهر: هى فيهما للعطف، والأصل: و"صككْتُ"، و"رهَنْـتُ"؛ عُـدِلَ عن لفظِ الماضى إلى المضارع؛ حكايةً للحال.

(٨١/٢) وإن كـان منفيًّـا: فـالأمران؛ كقـراءة ابـن ذَكْـوَانَ: ﴿فَاسْـتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَـانِّ﴾[٤] بالتخفيف، ونحو: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[٥]؛ لدلالتـه علـى المقارَنـةِ؛ لكونـه مضارعًـا، دون الحصول؛ لكونه منفيًّا.

(٨٣/٢) وكذا إن كان ماضيًا لفظًا أو معنى؛ كقولِهِ تعالى: ﴿أَنَّـى يَكُـونُ لِـى غُـلاَمٌ وَقَـدْ بَلَغَنِى الْكِبَرُ﴾[٦] وقولِهِ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٧]، وقولِهِ: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِى غُلاَمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾[٨]، وقولِهِ: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِـنَ اللَّـهِ وَفَضْـلٍ لَـمْ يَمْسَسْـهُمْ سُـوءٌ﴾[٩]، وقولِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[١٠]:

---

(١) عطف على قوله "إن خلت" أى وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها.

(٢) المدثر: ٦.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٣٧ وهو لعبدالله بن همام السلولى.

(٤) يونس: ٨٩.

(٥) المائدة: ٨٤.

(٦) آل عمران: ٤٠.

(٧) النساء: ٩٠.

(٨) مريم: ٢٠.

(٩) آل عمران: ١٧٤.

(١٠) البقرة: ٢١٤.

(٨٤/٢) أما المثبَتُ: فلدلالته على الحصول؛ لكونه فعلاً مثبتًا، دون المقارنةِ؛ لكونه ماضيًا؛ ولهذا شُرِطَ أن يكون مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً.

(٨٥/٢) وأَما المنفِيُّ: فلدلالته على المقارنة دون الحصول:

أما الأول: فلأنَّ (لَمَّـا): للاستغراق، وغيرَهَـا[١]: لانتفاء متقدِّم مع أن الأصل استمراره، فيحصُلُ به[٢] الدلالةُ عليها[٣] عند الإطلاق؛ بخلافِ المثبَتِ: فإنَّ وضعَ الفعلِ على إفادةِ التجدد، وتحقيقُهُ: أنَّ استمرار العدم لا يفتقرُ إلى سببٍ، بخلاف استمرارِ الوجود.

وأما الثاني[٤]: فلكونه منفيًّا.

(٨٧/٢) وإن كانتِ اسميةً: فالمشهورُ جوازُ تركها؛ لعكسِ ما مَرَّ في الماضي المثبت؛ نحوُ: كلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ. وأنَّ دخولها أَوْلَى؛ لعدمِ دلالتها على عدمِ الثبوتِ، مع ظهور الاستئنافِ فيها، فحَسُنَ زيادةُ رابط؛ نحوُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٥].

(٨٩/٢) **وقال عبدالقاهر**: إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال، وجَبَتْ، نحو: "جاءني زيدٌ، وهو يُسْرِعُ" أو "وهو مُسْرِعٌ"، وإنْ جُعِلَ نحوُ: "على كتفه سيفٌ" حالاً كثُرَ فيها تركها؛ نحو [من الطويل]:

خَرَجْتُ مَعَ الْبَـازِى عَلَـيَّ سَـوَادُ[٦]

(٩٠/٢) ويحسُنُ الترْكُ: تارةً لدخول حرف على المبتدأ؛ كقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ: عَسَى أَنْ تُبْصِرِينى كَأَنما ... بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الْحَوَارِدُ[٧]

وأخرَى[٨] لوقوع الجملة الاسميةِ بعقب مفرد؛ كقوله[٩] [من السريع]:

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَـا سَـالِمًا ... بُـرْدَاكَ تَبْجِيـلٌ وَتَعْظِيـمُ

---

(١) أى: غير (لما) مثل (لم وما).

(٢) أى: بالنفى المستمر.

(٣) أى: على المقارنة.

(٤) أى: عدم دلالته على الحصول.

(٥) البقرة: ٢٢.

(٦) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٣٦ وعزاه لبشار. وصدر البيت: إذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها.

(٧) البيت للفرزدق. الحوارد: من حرد إذا غضب.

(٨) أى ويحسن الترك تارة أخرى.

(٩) البيت لابن الرومى.

الإيجاز والإطناب والمساواة

(٩٣/٢) **السكاكي:** "أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين[١] لا يتيسَّر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، وبالبناء على أمرٍ عرفيٍّ، وهو متعارفُ الأوساط، أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى، وهو لا يحمدُ فى باب البلاغة ولا يذم فالإيجاز: أداءُ المقصود بأقلَّ من عبارة المتعارَفِ، والإطنابُ: أداؤه بأكثَرَ منها".

(٩٤/٢) **ثم قال:** "الاختصار – لكونه نسبيًّا: يرجع فيه تارة إلى ما سبق، وأخرى إلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذكر"؛ وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبيًّا لا يقتضى تعسُّرَ تحقيق معناه. ثم البناءُ على المتعارَفِ والبسطِ الموصوف: رَدٌّ إلى الجهالة.

(٩٦/٢) والأقربُ أن يقال: المقبولُ من طرق التعبير عن المراد تأديةُ أصلِهِ بلفظٍ مساوٍ له أو ناقصٍ عنه، وافٍ أو زائد عليه، لفائدة:

(٩٧/٢) واحترز بـ "وافٍ" عن الإخلال؛ كقوله [من مجزوء الكامل]:

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِى ظِلاَلِ ... النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا[٢]

أى: الناعم، وفى ظلال العقل.

(٩٧/٢) وبـ "فائدة" عن التطويل؛ نحوُ [من الوافر]:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا[٣]

(٩٨/٢) وعن الحشو المفسدِ كـ "الندى" فى قوله [من الطويل]:

وَلاَ فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى ... وَصَبْرُ الْفَتَى لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوبِ[٤]

وغيرِ المفسد؛ كقوله [من الطويل]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ[٥]

---

(١) أى من الأمور النسبية التى يتوقف تعقلها فى القياس على تعقل شيء آخر.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ وهو للحارث بن حلزة. النوك: الحمق.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ لعدى بن الأبرش. وصدره: وقددت الأديم لراهشيه. قددت قطعت. الراهشان عرقان فى باطن الذراعين. والضمير فى (راهشيه) وفى (ألفى) لجذيمة بن الأبرش وفى (قددت) وفى (قولها) للزباء.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ وهو للمتنبى: شعوب: المنية.

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٤ وهو لزهير من معلقته وعجزه: ولكننى عن علم ما فى غد عمي

(المساواة)

(١٠١/٢) المساواة: نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلا بِأَهْلِهِ﴾[١]، وقوله [من الطويل]:

فَإِنَّكَ كَاللَّيلِ الذِى هُوَ مُدْرِكِى ... وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ[٢]

(الإيجاز)

(١٠٣/٢) والإيجاز ضربان:

إيجاز القصر، وهو: ما ليس بحذف؛ نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[٣]؛ فإنَّ معناه كثير، ولفظه يسير، ولا حذف فيه، وفضلُهُ على ما كان عندهم أوجَزَ كلام فى هذا المعنى، وهو: "القَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ": بقلة حروف ما يناظره منه، والنصِّ على المطلوب[٤]، وما يفيدُهُ تنكيرُ (حياة) من التعظيم؛ لمنعه عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، أو النوعيَّةِ الحاصلةِ للمقتولِ والقاتلِ بالارتداع، واطِّرادِهِ، وخلوِّه عن التكرار، واستغنائِهِ عن تقدير محذوفٍ والمطابقةِ.

(١٠٨/٢) **وإيجاز الحذف**، والمحذوف إمَّا جزء جملة مضافٌ؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٥]، أو موصوفٌ؛ نحو [من الوافر]:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا[٦]

أى أنا ابن رجل جلا، أو صفةٌ؛ نحوُ: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[٧] أى: صحيحة، أو نحوها؛ بدليل ما قبله، أو شرطٌ؛ كما مرَّ[٨]، أو جوابُ شرط: إما لمجرد

---

(١) فاطر: ٤٣.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٦ وهو للنابغة فى النعمان.

(٣) البقرة: ١٧٩.

(٤) وهو الحياة.

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٩ وهو لسحيم الرياحى، وعجزه: متى أضع العمامة تعرفونى.

(٧) الكهف: ٧٩.

(٨) أى فى آخر باب الإنشاء.

الاختصار؛ نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1]، أى: أعرضوا؛ بدليل ما بعده، أو للدَّلالة على أنه شيء لا يحيطُ به الوصف، أو لتذهبَ نفسُ السامع كلَّ مذهب ممكن، مثالُهما: قولُهُ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[2]، أو غير[3] ذلك؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[4] أى: ومَنْ أنفقَ بعده وقاتل؛ بدليل ما بعده.

(١١٢/٢) وإما جملة مسبَّبةٌ عن مذكور؛ نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[5] أى: فَعَلَ ما فعل، أو سببٌ لمذكور؛ نحو: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾[6] إن قدِّر: "فضربه بها"، ويجوز أن يقدَّر: "فإنْ ضَرَبْتَ بها فقد انفجَرَت"، أو غيرُهما[7]؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ على ما مر[8].

(١١٥/٢) وإما أكثرُ من جملة؛ نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾[9] أى: إلى يوسف؛ لأَستَعْبِرَهُ الرؤيا، ففعَلوا وأتاه، فقال له: يا يوسفُ.

والحذفُ على وجهين: ألاَّ يقامَ شيءٌ مقام المحذوف؛ كما مر، وأن يقام؛ نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[10] أى: فلا تحزن واصبر.

(١١٧/٢) وأدلته كثيرة:

منها: أن يدل العقلُ عليه، والمقصودُ الأظهرُ على تعيين المحذوف؛ نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[11].

---

(١) يس: ٤٥.
(٢) الأنعام: ٣٧.
(٣) أى المذكور كالمسند والمسند إليه والمفعول كما فى الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف.
(٤) الفتح: ١٠.
(٥) الأنفال: ٨.
(٦) البقرة: ٦٠.
(٧) أى غير المسبب والسبب.
(٨) أى فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.
(٩) يوسف: ٤٥ - ٤٦.
(١٠) فاطر: ٤.
(١١) المائدة: ٣.

ومنها: أن يدل العقل عليهما؛ نحو: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾[1] أي: أمره أو عذابُهُ[2].

ومنها: أن يدل العقلُ عليه، والعادة على التعيين؛ نحو: ﴿**فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ**﴾[3]، فإنه يحتمل "فى حبه"؛ لقوله تعالى: ﴿**قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا**﴾[4]. "وفى مراودته"؛ لقوله تعالى: ﴿**تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ**﴾[5]،و"فى شأنه" حتى يشملهما، والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة؛ لقهره إياه.

(**٢/١٢٠**) **ومنها:** الشروع فى الفعل؛ نحو: (باسم الله)؛ فيقدَّر ما جعلت التسمية مَبْدَأً له.

ومنها: الاقترانُ؛ كقولهم للمعرِّس: "بالرِّفَاء والبَنِين" أى: أعرَسْتَ.

(الإطَناب)

(**٢/١٢١**) والإطناب: إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ لُيرَى المعنَى فى صورتين مختلفتين، أو لِيتمكَّنَ فى النفسِ فضْلَ تمكُّنٍ، أو لتكمُلَ لذَّةُ العلم به؛ نحو: ﴿**رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى**﴾[6]؛ فإنَّ ﴿**اشْرَحْ لِى**﴾: يفيد طلبَ شرح لشيءٍ مَّا له، و ﴿**صَدْرِى**﴾: يفيد تفسيره، ومنه "باب نِعْمَ" على أحد القولين؛ إذْ لو أريد الاختصار، لكفى: "نِعْمَ زيدٌ".

(**٢/١٢٢**) ووجه حسنه -سوى ما ذكر-: إبرازُ الكلام فى معرض الاعتدال، وإيهامُ الجمع بين المتنافيين.

(**٢/١٢٢**) **ومنه التوشيع**[7]، وهو: أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنًّى مفسَّر باثنين، ثانيهما

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) قوله: "أى: أمرُهُ أو عذابه" فيه نظر، فإن السلف لا يرون هذا التأويل، بل يثبتون لله صفة المجيء بمقتضى ظاهر هذه الآيات، ولا يوجب العقل الصريح هذا التأويل الذى ذكروه، وانظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم -رحمه الله- فقد أجاب عن تأويل الفرق الكلامية لصفة المجيء وغيرها، فى حديثه عن "كسر طاغوت المجاز".

(٣) يوسف: ٣٢.

(٤) يوسف: ٣٠.

(٥) يوسف: ٣٠.

(٦) طه: ٢٥.

(٧) التوشيع فى اللغة: لفّ القطن المندوف، وهو فى الاصطلاح على ما ذكر: "أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى... الخ".

معطوف على الأول؛ نحو: (يَشِيبُ ابْنُ آدمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَان: الْحِرْصُ، وَطُولُ الأَمَلِ)[1].

(١٢٢/٢) وإما بذكر الخاصِّ بعد العامّ؛ للتنبيه على فضله؛ حتى كأنه من جنسه؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات؛ نحو: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى**﴾[2].

(١٢٣/٢) وإما بالتكرير لنكتة؛ كتأكيد الإنذار في: ﴿**كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾[3]، وفي "ثُمَّ" دَلالةً على أن الإنذار الثاني أبلغ.

(١٢٤/٢) وإما بالإيغال؛ فقيل: هو ختم البيتِ بما يفيد نكتةً يَتِمُّ المعنى بدونها؛ كزيادة المبالغة في قولها [من البسيط]:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ[4]

وتحقيق التشبيه في قوله[5] [من الطويل]:

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا ... وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِى لَمْ يُثَقَّبِ

وقيل: لا يختصُّ بالشعر؛ ومثّل بقوله تعالى: ﴿**اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾[6]

(١٢٦/٢) وإما بالتذييل؛ وهو تعقيبُ الجملة بجملة أخرَى تشتمل على معناها للتأكيد، وهو ضربان:

ضَرْبٌ لم يخرَّجْ مخرج المثل؛ نحو: ﴿**ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِى إِلا الْكَفُورَ**﴾[7] على وجه.

وضَرْبٌ أُخرِجَ مخرج المثل؛ نحو: ﴿**وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا**﴾[8]

---

(١) الحديث رواه مسلم والترمذى وابن ماجة عن أنس بلفظ: (ابن آدم... الحديث).

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) التكاثر: ٣ - ٤.

(٤) البيت للخنساء ديوانها ص٨٠ ويروى: أغر أبلج تأتم الهداة به، والمصباح ص٢٣٠.

(٥) البيت لامرئ القيس ديوانه ص٢١٧، والإيضاح ص٣٠٦. والجزع: الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض.

(٦) يس: ٢١.

(٧) سبأ: ١٧.

(٨) الإسراء: ٨١.

وهو -أيضًا- إمَّا لتأكيدِ منطوق؛ كهذه الآية. وإما لتأكيدِ مفهوم؛ كقوله [من الطويل]:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لاَ تَلُمُّهُ عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ[(1)]

(١٢٧/٢) وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس -أيضًا- وهو أن يؤتى في كلامٍ يوهم خلافَ المقصود بما يدفعه؛ كقوله من [الكامل]:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي[(2)]

ونحو: ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾[(3)].

(١٢٨/٢) وإما بالتتميم، وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلافَ المقصودِ بفضلة، لنكتة؛ كالمبالغة؛ نحو: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ**﴾[(4)] في وجه، أي: مع حبه.

(١٢٩/٢) وإما بالاعتراض، وهو أن يؤتى في أثناء كلامٍ أو بين كلامَيْن متصلَيْن [بـ] معنى بجملةٍ أو أكثرَ لا محل لها من الإعراب، لنكتةٍ سوى دفع الإيهام؛ كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**﴾، والدعاءِ في قوله [من السريع]:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ[(5)]

(١٣٠/٢) والتنبيهِ في قوله[(6)] [من الكامل أو السريع]:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وممَّا جاء بين كلامَيْن وهو أكثرُ من جملة: قولُهُ تعالى: ﴿**فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ**﴾[(7)]؛ فإن قوله: ﴿**نِسَاؤُكُمْ**

---

(١) البيت للنابغة ديوانه ص٦٦، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١٦٠ وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه مطلعها:
أتاني -أبيت اللعن- أنك لمتني * وتلك التي أهتم منها وأنصب
الشعث: التفرق وذميم الخصال.

(٢) البيت لطرفة ديوانه ص١٤٦، والإيضاح ص٣١٠، والمصباح ص٢١٠.

(٣) المائدة: ٥٤.

(٤) الإنسان: ٨.

(٥) البيت لعوف بن محلم الشيباني أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١٦٣.

(٦) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١٦٣.

(٧) البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣.

حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿**فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾**.

(١٣٢/٢) وقال قوم: قد تكون النكتة فيه غير ما ذُكِرَ.

ثم جوَّز بعضُهم وقوعَهُ آخِرَ جملة لا تليها جملة متصلة بها؛ فيشمَلُ التذييلَ، وبعضَ صورِ التكميل. و بعضُهم كونَهُ غيرَ جملة؛ فيشمل بعض صور التتميم والتكميل.

(١٣٣/٢) وإما[1] بغير ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾**[2]؛ فإنه لو اختُصِر، لم يُذكَرْ: ﴿**وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾** لأن إيمانهم لا ينكره مَنْ يُثْبتهم، وحسَّن ذِكْرَهُ إظهارُ شرف الإيمان؛ ترغيبًا فيه.

(١٣٣/٢) واعلمْ: أنه قد يوصف الكلامُ بالإيجازِ والإطناب باعتبارِ كثرةِ حروفه وقلَّتِها، بالنسبة إلى كلامٍ آخَرَ مساوٍ له في أصل المعنى؛ كقوله [من الطويل] :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُؤْدَدٌ ... وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ[3]

وقولِهِ [من الطويل]:

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى ... إِذَا كَانَتِ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ[4]

ويقربُ منه قولُهُ تعالى: ﴿**لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾**[5] وقولُ الحَمَاسي [من الطويل]:

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ ... وَلاَ يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ[6]

---

(١) وقوله: "وإما بغير ذلك" عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإبهام" في أول حديث المصنف عن الإطناب.

(٢) غافر: ٧.

(٣) البيت لأبي تمام.

(٤) البيت لأبي سعيد المخزومي.

(٥) الأنبياء: ٢٣.

(٦) البيت للسموأل اليهودي.

الفَنُّ الثاني
عِلْمُ الْبَيَانِ

(١٣٤/٢) وهو عِلْمٌ يُعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ، بطرقٍ مختلفةٍ، فى وضوحِ الدَّلالةِ عليه.

(١٣٨/٢) ودلالة اللفظ: إما على تمامِ ما وُضِع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه. وتسمى الأولى وضعية، وكل من الأخيرتَيْنِ عقليَّة. وتختصُّ[1] الأولى بالمطابَقَة، والثانية بالتضمُّن، والثالثة بالالتزام. وشرطه اللزومِ الذهنى ولو لاعتقادِ المخاطَبِ بعرفٍ عامٍّ أو غيرِهِ.

(١٤٠/٢) والإيرادُ المذكورُ لا يتأَتَّى بالوضعية؛ لأن السامع إذا كان عالمًا بوضع الألفاظ لم يكنْ بعضُها أوضَح؛ وإلا لم يكنْ كل واحد منها دالاًّ عليه. ويتأتى بالعقلية؛ لجواز أن تختلف مراتبُ اللزوم فى الوضوح.

(١٤١/٢) ثم اللفظُ المرادُ به لازمُ ما وَضِعَ له: إن دلَّت[2] قرينة على عدم إرادته، فمجازٌ؛ وإلاَّ فكناية. وقُدِّمَ عليها؛ لأنَّ معناه كجزء معناها، ثم منه ما يُبْنَى على التشبيه، فتعيَّن التعرُّض له، فانحصَرَ المقصودُ فى الثلاثة: التشبيهِ، والمجاز، والكنايةِ.

التَشبيه

(١٤٨/٢) الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى، والمراد -ههنا-[3] ما لم تكن على وجه الاستعارة التحقيقية، والاستعارة بالكناية، والتجريد؛ فدخل نحو: "زيدٌ أسد" وقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[4]

(١٦٠/٢) والنظر -ههنا- فى أركانه -وهى: طرفاه، ووجهه، وأداته- وفى الغرض منه، وفى أقسامه:

أركان التشبيه

(١٦٠/٢) **طرفاه**: إما حسِّيان؛ كالخدِّ والورد، والصوت الضعيف والهمس، والنَّكْهة

---

(١) وفى بعض النسخ (وتقيد).
(٢)وفى بعض النسخ (قامت).
(٣) أى بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان.
(٤) البقرة: ١٨٠.

والعنبر، والرِّيق والخمر، والجلد الناعم والحرير، أو عقليَّان؛ كالعلم والحياة، أو مختلفان؛ كالمنية والسَّبع، والعطر وخُلُقٍ كريم.

(٢/١٦٣) والمراد بالحسي: المدرَكُ هو أو مادَّته -بإحدى الحواسِّ الخمس الظاهرة؛ فدخَلَ فيه الخياليُّ؛ كما فى قوله[١] [من مجزوء الكامل]:

وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـ ... قِ إذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ

أَعْلامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ ... نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

(٢/١٦٦) وبالعقليِّ: ما عدا ذلك؛ فدخَلَ فيه الوهمى، أى: ما هو غيرُ مدرَكٍ بها[٢]، ولو أدرك لكان مدَركًا بها؛ كما فى قوله[٣] [من الطويل]

وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

وما يدرك بالوِجْدان؛ كاللذة والألم.

(٢/١٦٨) ووجهُهُ: ما يشتركان فيه تحقيقًا أو تخييلاً؛ والمرادُ بالتخييلِ: نحوُ ما فى قوله [من الخفيف][٤]:

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا ... سُنَنٌ لاَحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فإنَّ وجهَ الشبهِ فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياءَ مشرقةٍ بيضٍ فى جوانبِ شيءٍ مظلمٍ أسوَدَ، فهى غيرُ موجودة فى المشبَّه به إلا على طريق التخييل، وذلك أنه لما كانت البدعة -وكل ماهو جهل- تجعَلُ صاحبها كمن يمشى فى الظلمة، فلا يهتدى للطريق، ولا يَأْمَنُ أن ينال مكروهًا شُبِّهَتْ بها، ولزم بطريق العكس: أن تشبه السنة- وكل ما هو علم- بالنور، وشاع ذلك حتى تُخُيِّلَ أن الثانى مما له بياض وإشراق؛ نحو: (أَتَيْتُكُمْ بالحَنيفِيَّة البَيْضاءِ)[٥].

---

(١) البيت للصنوبرى، المصباح ص١١٦، أسرار البلاغة ص١٥٨، والطراز ١/٢٧٥.

(٢) أى بإحدى الحواس الخمس الظاهرة المذكورة.

(٣) شطر بيت لامرئ القيس ديوانه ص١٥٠، والإيضاح ص٣٣٦ صدره:

أيقتلنى والمشرفى مضاجعي

(٤) البيت للقاضى التنوخى، المصباح ص١١٠، والإيضاح ص٣٤٣، ونهاية الإيجاز ص١٩٠.

(٥) أخرجه أحمد بنحوه فى المسند ٥/٢٦٦/ ولفظه "إنى لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكننى بعثت بالحنيفية السمحة" وأورد الشيخ الألبانى نحوه فى الصحيحة ح (١٧٨٢).

(١٧٠/٢) والأول على خلاف ذلك؛ كقولك: شاهدْتُ سَوَادَ الكفرِ مِنْ جبين فلان؛ فصار تشبيهُ النجومِ بين الدجى بالسنن بين الابتداع، كتشبيهها ببياض الشَّيْب فى سواد الشباب، أو بالأنوار مؤتلفةً بين النبات الشديد الخضرة؛ (١٧٢/٢) فعُلِمَ فسادُ جعله فى قول القائل: "النَّحْوُ فى الكلامِ كالمِلْحِ فى الطعام" كونَ القليلِ مصلِحًا والكثير مفسِدًا؛ لأن النحو لا يحتمِلُ القِلةَ والكثرة؛ بخلاف المِلْح.

(١٧٣/٢) وهو إما غير خارجٍ عن حقيقتهما؛ كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما، أو جنسهما أو فصلهما. أو خارجٌ صفةٌ؛ إما حقيقيةٌ، وهى إما حسية كالكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر: من الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها، أو بالسمع من الأصوات الضعيفة، و القوية، والتى بين بين، أو بالذَّوْق من الطعوم، أو بالشمِّ من الروائح، أو باللمس من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والمَلاَسة، واللِّين والصلابة، والخفة والثقل، وما يتصل بها، أو عقليةٌ، كالكيفيات النفسانية: من الذكاء والعلم، والغضب والحلم، وسائر الغرائز. وإما إضافية؛ كإزالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس.

(١٧٦/٢) **وأيضًا**[١]: إما واحد، أو بمنزلة الواحد؛ لكونه مركَّبًا من متعدد، وكلٌّ منهما حسى، أو عقلى، وإما متعدد كذلك، أو مختلف:

والحسى طرفاه حسيان لا غير؛ لامتناع أن يُدْرَكَ بالحس من غير الحسى شيء. والعقلى أعم؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شيء؛ ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلى أعم.

فإنْ قيل: "هو مشترك فيه؛ فهو كليٌّ، والحسى ليس بكليٍّ":

قلنا: المرادُ أنَّ أفراده مدركة بالحِسِّ.

(١٧٧/٢) فالواحدُ الحسىُّ: كالحمرةِ، والخفاء، وطِيبِ الرائحة، ولذَّةِ الطَّعْمِ، ولين الملمس فيما مَرَّ.

والعقلىُّ: كالعراءِ عن الفائدة، والجُرْأةِ، والهداية، واستطابةِ النفس فى تشبيه وجود الشيءِ العديمِ النفعِ بعدمِهِ، والرجلِ الشجاع بالأسدِ، والعلمِ بالنورِ، والعطرِ بخُلُقٍ كريم.

(١٧٩/٢) والمركَّب الحسى فيما طرفاه مفردان: كما فى قوله[٢] [من الطويل]:

---

(١) أى وجه التشبيه.

(٢) البيت لأبى قيس بن الأسلت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٨٠.
والملاحية: عنب أبيض. ونور: تفتح.

وَقَدْ لاَحَ فِي الصُّبْحِ الثرَيَّا كَمَا تَرَى   كَعُنْقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرَا

من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغارِ المقادير فى المرأى، على الكيفية المخصوصة، إلى المقدار المخصوص.

(٢/١٨٠) وفيما طرفاه مركَّبان؛ كما فى قولِ بَشَّار[1] [من الطويل]:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا   وَأَسْيَافنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

من الهيئة الحاصلة من هُوِيِّ أجرامٍ مشرقةٍ مستطيلة متناسبةِ المقدارِ متفرِّقةٍ، فى جوانبِ شيءٍ مُظْلِم.

(٢/١٨١) وفيما طرفاه مختلفان؛ كما مَرَّ فى تشبيه الشقيق[2].

(٢/١٨٢) ومِنْ بديعِ المركَّب الحسيِّ: ما يجيء من الهيئات التى تقع عليها الحَرَكَةُ، ويكونُ على وجهين:

أحدهما: أن يُقْرَنَ بالحركةِ غيْرُهَا من أوصاف الجِسْم؛ كالشَّكْل واللون؛ كما فى قوله[3] [من الرجز]:

والشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلّ

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركةِ السريعةِ المتَّصلةِ مع تمُّوج الإشراق، حتى يُرَى الشعاع كأنه يَهِمُّ بأن ينبسطَ حتى يَفِيضَ من جوانب الدائرة، ثم يبدُوَ له، فيرجعَ إلى الانقباض.

والثانى: أن تُجرَّدَ الحركةُ عن غيرها؛ فهناك -أيضًا- لابد من اختلاط حركات إلى جهات مختلفة الحركة له؛ فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها، بخلاف حركة المصحف فى قوله [من المديد]:

وَكَأَنَّ البَرْقَ مُصْحَفُ قَارٍ   فَانْطِبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحَا[4]

---

(١) ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ١٠٦، ويروى (رءوسهم) بدل (رءوسنا).

(٢) وكتشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا بليل القمر.

(٣) من أرجوزة لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخى الشماخ؛ وبعده:

لمّا رأيتها بدت فوق الجبل

. وهو فى الإشارات للجرجانى ص١٨٠ والأسرار ص٢٠٧.

(٤) البيت لابن المعتز.

(١٨٣/٢) وقد يقع التركيبُ فى هيئة السكون؛ كما فى قوله[1] فى صفة كَلْب [من الرجز]:

يُقْعِي جُلُوسَ الْبَدوِيِّ الْمُصْطَلِي

من الهيئة الحاصلة من موقع كلِّ عضو منه فى إقعائه.

(١٨٤/٢) والعقليُّ: كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمُّل التعب فى استصحابه، فى قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا**﴾[2]

(١٨٥/٢) واعلم أنه قد ينتزع من متعدِّد، فيقعُ الخطأُ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر؛ إذا انتزع من الشطر الأول من قوله [من الطويل]:

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ ... فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ[3]

لوجوب انتزاعه من الجميع؛ فإنَّ المرادَ التشبيهُ باتصال ابتداءِ مُطْمِعٍ بانتهاء مؤيس.

والمتعدِّد الحسيُّ: كاللون، والطَّعْم، والرائحةِ، فى تشبيه فاكهةٍ بأخرى.

والعقليُّ: كحِدَّةِ النظر، وكَمال الحَذَر، وإخفاء السِّفَاد، فى تشبيه طائر بالغراب.

والمختلفُ: كحُسْنِ الطَّلْعَةِ، ونَبَاهَةِ الشأن، فى تشبيه إنسان بالشمس.

(١٨٧/٢) واعلم: أنه قد يُنتزَعُ الشبه من نفس التضادِّ؛ لاشتراك الضدَّيْن فيه[4]، ثم ينزَّلُ منزلةَ التناسُب بواسطةِ تلميح، أو تهكُّم؛ فيقال للجبان: ما أشبَهَهُ بالأَسَدِ، وللبخيلِ: هو حاتمٌ.

(١٨٩/٢) **وأداته:** (الكاف)، و(كأنَّ)، و(مِثْل) وما فى معناها. والأصلُ فى نحو (الكاف): أن يليه المشبَّه به؛ وقد يليه غيرُهُ؛ نحوُ: ﴿**وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ**﴾[5]، وقد يذكر فعلٌ ينبئ عنه؛ كما فى: "عَلِمْتُ زيدًا أسدًا" إنْ قَرُب، و: "حَسِبْتُ..." إن بَعُد.

(الغرض من التشبيه)

(١٩٩/٢) **والغرض من التشبيه** -فى الأغلب- أن **يعود إلى المشبَّه**، وهو: بيانُ إمكانه؛

---

(١) البيت للمتنبى، وبعده: بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجْدَلِ

(٢) الجمعة: ٥.

(٣) أورده القزوينى فى الإيضاح ص٣٥٤، والطيبى فى شرحه على مشكاة المصابيح ١/ ١٠٧.

(٤) أى فى التضاد.

(٥) الكهف: ٤٥.

كما فى قوله[1] [من الوافر]:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

أو حالِهِ؛ كما فى تشبيهِ ثوبٍ بآخرَ فى السواد، أو مِقْدارِها؛ كما فى تشبيهه بالغراب فى شِدَّته، أو تقريرِها؛ كما فى تشبيهِ مَنْ لا يحصُلُ من سعيه على طائل بمَنْ يرقُمُ على الماء.

(٢٠١/٢) وهذه الأربعةُ تقتضى أنْ يكونَ وجهُ الشَّبَهِ فى المشبَّه به أتمَّ، وهو به أشهر.

أو تزيِينِهِ؛ كما فى تشبيه وجهٍ أسودَ بِمُقْلَةِ الظبى، أو تشويهِهِ؛ كما فى تشبيه وجه مجدورٍ بسَلْحةٍ جامدةٍ قد نَقَرَتْها الدِّيَكةُ.

أو استطرافِهِ؛ كما فى تشبيه فحمٍ فيه جَمْرٌ موقدٌ، ببحرٍ من المسك مَوْجُهُ الذهب، لإبرازه فى صورة الممتنع عادة.

(٢٠٢/٢) وللاستطرافِ وجهٌ آخر، وهو: أن يكون المشبَّهُ به نادرَ الحضورِ فى الذهن: إما مطلقًا؛ كما مر.

وإما عند حضور المشبه؛ كما فى قوله [من البسيط][2]:

وَلازَوَرْدِيَّةٍ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا ... بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيتِ

كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا ... أَوَائِلُ النَّارِ فِى أَطْرَافِ كِبْرِيتِ

(٢٠٣/٢) وقد يعودُ إلى المشبَّه به، وهو ضربان:

أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه؛ وذلك فى التشبيه المقلوب؛ كقوله[3] [من الكامل]:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ ... وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

والثانى: بيانُ الاهتمام به؛ كتشبيه الجائع وجهًا كالبدرِ فى الإشراق، والاستدارةِ بالرغيف؛ ويسمَّى هذا إظهارَ المطلوب.

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يرثى فيها والد سيف الدولة، ديوانه ١٥١/٣، والإشارات ص١٨٧.

(٢) البيتان لابن المعتز، أوردهما الطيبى فى التبيان ٢٧٣/١، والعلوى فى الطراز ٢٦٧/١. واللازوردية: البنفسجية، نسبة إلى اللازورد، وهو حجر نفيس.

(٣) البيت لمحمد بن وهيب، الإشارات ص١٩١، والطيبى فى شرح المشكاة ١٠٨/١.

(٢٠٦/٢) هذا إذا أريد إلحاقُ الناقص -حقيقةَ أو ادعاءً- بالزائد، فإن أريد الجمع بين شيئين فى أمر: فالأحسنُ ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ احترازًا من ترجيح أحد المتساويين؛ كقوله [من الطويل]:

تَشَابَهَ دَمْعِى إذْ جَرَى وَمُدَامَتِى ... فَمِنْ مِثْلِ مَا فِى الْكَأْسِ عَيْنِى تَسْكُبُ

فَوَاللهِ، مَا أَدْرِى أَبِالْخَمْرِ أَسْبَلَتْ ... جُفُونِى أَمْ مِنْ عَبْرَتِى كُنْتُ أَشْرَبُ(١)

(٢٠٩/٢) ويجوزُ التشبيهُ -أيضًا- كتشبيهِ غُرَّة الفرس بالصبح، وعكسِهِ، متى أريد ظهورُ مُنِيرٍ فى مظلِمٍ أكثرَ منه.

وهو باعتبار طرفَيْه:

(٢٠٩/٢) إمَّا تشبيهُ مفرَدٍ بمفرد، وهما غير مقيَّدَيْنِ؛ كتشبيه الخد بالورد. أو مقيَّدان؛ كقولهم: هو كالراقم على الماء. أو مختلفان؛ كقولهم [من الرجز]:

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِى كَفِّ الأَشَلّ(٢)

وعكسِهِ(٣).

وإمَّا تشبيهُ مركَّب بمركب؛ كما فى بيت بَشَّار(٤).

وإما تشبيهُ مفرَدٍ بمركَّب؛ كما مرَّ فى تشبيه الشقيق.

وإما تشبيه مركَّب بمفرد؛ كقوله [من الكامل]:

يَا صَاحِبَىَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا ... تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تُصَوَّرُ

تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ ... زَهْرُ الرُّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ(٥)

(٢١٥/٢) وأيضًا: إنْ تعدَّد طرفاه:

فإما ملفوفٌ؛ كقوله(٦) [من الطويل]:

---

(١) البيتان لأبى إسحاق الصابى فى الإشارات ص١٩٠، الأسرار ص١٥٦.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) كتشبيه المرآة فى كف الأشلّ بالشمس.

(٤) يعنى قوله: كأن مثار النقع فوق رُءُسِنَا * وأسيافَنَا لَيلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

(٥) البيتان لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ١٩٤/٢، والإشارات ص١٨٣.

(٦) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص٣٨، والإشارات ص١٨٢.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا ... لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

أو مفروقٌ؛ كقوله[1] [من السريع:]

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَا ... نِيرٌ وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ

(٢١٧/٢) وإن تعدَّد طرفه الأول: فتشبيهُ التسوية؛ كقوله [من المجتث]:

صُدْغُ الْحَبِيبِ وَحَالى ... كِلَاهُمَا كَاللَّيَالى

(٢١٧/٢) وإنْ تعدَّد طرفُهُ الثانى: فتشبيه الجمع؛ كقوله[2] [من السريع]:

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ ... مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ

(٢١٨/١) وباعتبار وجهه:

إمّا تمثيلٌ[3]، وهو ما وجهه منتزَعٌ من متعدِّد؛ كما مر[4]، وقيده السكاكى بكونه غير حقيقي؛ كما فى تشبيه مَثَلِ اليهودِ بمثل الحمار.

(٢١٩/٢) وإمَّا غيرُ تمثيلٍ، وهو بخلافه.

وأيضًا: إمَّا مجمل، وهو ما لم يُذْكَرْ وجهه: فمنه: ما هو ظاهرٌ يفهمه كلُّ أحد؛ نحو: "زيد كالأسد"، **ومنه:** خفى لا يدركه إلا الخاصَّةُ؛ كقول بعضهم: "هم كالحَلْقةِ المُفْرَغةِ لا يُدْرَى أين طرفاها؟!" أى: هم متناسبون فى الشرفِ كما أنها متناسبةُ الأجزاء فى الصورة.

(٢٢٠/٢) وأيضًا: منه: ما لم يُذْكَرْ فيه وصف أحد الطرفَيْن، **ومنه:** ما ذُكِرَ فيه وصف المشبَّه به وحده، **ومنه:** ما ذكر فيه وصفهما؛ كقوله[5] [من البسيط]:

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ ... عَنِّى وَعَاوَدَهُ ظَنِّى فَلَمْ يَخِبِ

---

(١) البيت للمرقش الأكبر ربيعة بن سعد بن مالك، والعنم: شجر لين الأغصان. الإشارات ص١٨٢، والأسرار ص١٢٣.

(٢) البيت للبحترى، وفى ديوانه: (كأنما يضحك) بدلاً من (كأنما يبسم)، والبيت من قصيدة يمدح فيها عيسى بن إبراهيم، ديوانه ٤٣٥/١، والإشارات ص١٨٣.

(٣) السيد يعتبر التركيب فى طرفيه أيضًا، والسعد لا يعتبر ذلك، والزمخشرىّ يجعل التمثيل مرادفًا للتشبيه، وعبدالقاهر يقيد التشبيه بالعقلى.

(٤) من تشبيه الثريا، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف، وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل.

(٥) البيت لأبى تمام فى ديوانه ١١٣/١ من قصيدة يمدح فيها الحسن بن سهل، ريّقه: أفضله.

كَـالْغَيْثِ إِنْ جِئْتَـهُ وَافَـاكَ رَيِّقُـهُ   وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِى الطَّلَبِ

(٢٢٢/٢) وإما مفصَّل، وهو ما ذُكِرَ فيه وجهه؛ كقوله [من المجتث]:

وَثَغْـــرُهُ فِـــى صَفَـــاءٍ   وَأَدْمُعِـــى كَـــاللآلِي

(٢٢٢/٢) وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكَانُه؛ كقولهم للكلام الفصيح: "هـو كالعَسَـل فى الحلاوة"؛ فإنَّ الجامع فيه لازمُها، وهو مَيْل الطبع.

(٢٢٣/٢) **وأيضًا: إما** قريبٌ مبتَذلٌ، وهو ما ينتقل من المشبَّه إلى المشبَّه بـه مـن غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه فى بادئ الرأي؛ لكونه أمرًا جُمْلِيًّا؛ فإنَّ الجُمْلة أسبَقُ إلى النفس. أو قليلَ التفصيلِ مع غلبة حضور المشبَّهِ به فى الذهن: إما عنـد حضـور المشبَّه؛ لِقربِ المناسبة؛ كتشبيه الجَرَّة الصغيرة بالكُوز، فى المقدار والشكل. أو مطلقًا؛ لتكرُّره على الحس؛ كالشـمس بالمرآة المجلوَّة فى الإستدارة والإستنارة؛ لمعارضة كُلٍّ من القُرْب والتفصيل.

(٢٢٥/٢) **وإما** بعيدٌ غريب، وهو بخلافِـهِ؛ لعدم الظهـور: إمـا لكـثرةِ التفصيـلِ؛ كقولـه: والشمسُ كالمرآة، أو ندورِ حضور المشبَّه به: إمَّا عند حضور المشبَّه؛ لبعد المناسبة؛ كما مر. وإمّا مطلقًا؛ لكونه وهميًّا، أو مركبًا خياليًّا، أو عقليًّا؛ كما مـر. أو لقلَّـة تكـرُّره[1] علـى الحـس؛ كقوله: والشمسُ كالمِرْآةِ؛ فالغرابةُ فيه من وجهين[2].

(٢٢٦/٢) والمراد بالتفصيل: أن تنظر فى أكثَرَ مِنْ وصف، ويقع على وجوه، أعَرفُهـا: أن تأخذ بعضًا، وتدَعَ بعضًا؛ كما فى قوله[3] [من الطويل]:

حَمَلْـتُ رُدَيْنِيًّـا كَـأَنَّ سِـنَانَهُ   سَنَا لَهَـبٍ لَـمْ يَخْتَلِطْ بِدُخَـانِ

(٢٢٦/٢) وأن تعتبر الجميعَ؛ كما مَرَّ من تشبيه الثريـا. وكلَّمـا كـان التركيبُ مـن أمـور أكثرَ، كان التشبيهُ أبعَدَ. والبليغُ: ما كان مِنْ هذا الضَّرْبِ لغرابته، ولأنَّ نيلَ الشيء بعد طلبه أَلَذُّ.

وقد يتصرف فى القريب بما يجعله غريبًا؛ كقولِهِ[4] [من الكامل]:

---

(١) أى المشبه به.

(٢) أحدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه، والثانى قلة التكرر على الحس.

(٣) البيـت لامـرئ القيـس وليـس فـى ديوانـه، الإشـارات ص١٩٦، ويـروى (يتصـل) بـدلاً مـن (يختلط). الرديني: الرمح منسوب لامرأة تسمى ردينة اشتهرت بصناعة الرماح.

(٤) البيت للمتنبى.

لَمْ تَلْقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا ... إِلاَّ بِوَجْهٍ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ

وقوله[1] [من الكامل]:

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبًا ... لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أُفُولُ

ويسمَّى هذا: التشبيهَ المشروطَ.

(٢/٢٢٩) وباعتبار أداته: إما مؤكَّد، وهو ما حُذِفَتْ أداته؛ مثلُ قولِهِ تعالى: **﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾**[2]، ومنه نحوُ [الكامل]:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ... ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

أو مرسل، وهو بخلافه؛ كما مر.

(٢/٢٣٠) وباعتبارِ الغرض:

إما مقبولٌ، وهو الوافى بإفادته؛ كأنْ يكون المشبَّهُ به أعرفَ شيء بوجه الشبه فى بيان الحال. أو أتمَّ شيء فيه فى إلحاق الناقصِ بالكامل. أو مسلَّمَ الحكمِ فيه معروفَهُ عند المخاطب فى بيان الإمكان.

أو مردودٌ؛ وهو بخلافه.

خاتمة

(٢/٢٣١) أعلى مراتبِ التشبيه فى قوّة المبالغة باعتبارِ ذِكْرِ أركانِهِ أو بعضِها: حذفُ وجهِهِ وأداتِهِ فقطْ، أو مع حذف المشبَّه، ثم حَذْفُ أحدهما كذلك[3]، ولا قُوَّةَ لغيرهما[4].

الحقيقة والمجاز

(٢/٢٣٥) وقد يقيدان باللغويَّيْنِ:

(٢/٢٣٦) الحقيقة: "الكلمةُ المستعملةُ فيما وُضِعَتْ له، فى اصطلاحِ التخاطُب"؛

---

(١) البيت للوطواط، فى الإشارات ص١٩٨، والثواقب: السواطع، والأفول: الغروب.

(٢) النمل: ٨٨.

(٣) أى فقط أو مع حذف المشبه به.

(٤) وهما الاثنان الباقيان، أعنى ذكر الأداة والوجه جميعًا، إما مع ذكر المشبه أو بدونه.

والوضعُ: تعيينُ اللفظ لِلدَّلالةِ على معنى بنَفْسِهِ؛ فخَرَجَ المجاز؛ لأنَّ دلالتهُ بقرينةٍ، دون المشتَرَكِ[1]، والقولُ بدلالة اللفظ لذاته[2] ظاهره فاسدٌ، وقد تأوَّله السكاكي[3].

(٢/٢٤٠) والمجاز: مفرَدٌ، ومركَّب:

أما المفرد: فهو الكلمةُ المستعملةُ فى غير ما وضعت له فى اصطلاحِ التخاطُب، على وجه يَصِحُّ، مع قرينة عدم إرادته، ولابدَّ من العلاقة؛ ليخرج الغلط والكناية. وكلٌّ منهما[4]: لغوىٌّ، وشرعىٌّ، وعرفى خاصٌّ أو عامٌّ؛ كـ "أَسَدٍ" للسَّبُع و الرجلِ الشجاع؛ و"صَلاَةٍ": للعبادةِ المخصوصة والدُّعَاءِ، و"فِعْلٍ" لِلفْظِ والحدث، و"دابَّةٍ" لذى الأربعِ والإنسانِ.

(٢/٢٤٣) والمجازُ: مرسَلٌ إنْ كانتِ العلاقةُ غيرَ المشابَهة؛ وإلاَّ فاستعارةٌ.

(٢/٢٤٣) وكثيرًا ما تطلَقُ الاستعارةُ على استعمالِ اسمِ المشبَّه به فى المشبَّه؛ فهما[5]: مستعارٌ منه، ومستعارٌ له، واللفظُ مستعارٌ.

---

(١) فإنه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحدهما بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك به.

(٢) وهو قول عباد بن سليمان الصيمرى، وأتباعه.

(٣) ذكر الخطيب فى "إيضاحه" تأويل السكاكى لهذا القول، حيث ذكر هناك تفسيرًا له، قال الخطيب -بعد ردِّه لهذا القول من وجوه-: "وتأوَّله السكاكى -رحمه الله- على أنه تنبيه على ما عليه أئمة عِلْمَى الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف فى أنفسها خواصٌّ بها تختلف، كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة والتوسُّط بينها، وغير ذلك؛ مستدعيةً أنَّ العالِمَ بها إذا أخذ فى تعيين شيء منها لمعنًى لا يهمل التناسب بينهما، قضاءً لحق الحكمة، كـ "الفَصْمِ" - بالفاء الذى هو حرف رخو-: لكسر الشيء من غير أن يبين، و"القَصْمِ" بالقاف الذى هو حرف شديد-: لكسر الشيء حتى يَبِينَ" وأنَّ للتركيباتِ -كـ "الفَعَلان" و"الفَعَلي" بالتحريك؛ كالنَّزَوَان والْحَيَدَى، و"فَعُلَ" مثل: شَرُفَ، وغيرِ ذلك-: خواصٌّ أيضًا، فيلزم فيها ما يلزم فى الحروف، وفى ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم فى اختصاصها بالمعاني" أهـ. انظر الإيضاح: (ص٢٤٤).

(٤) أى من الحقيقة والمجاز.

(٥) أى المشبه والمشبه به.

المجاز والمرسل

(٢/٢٤٤) والمُرْسَلُ كـ"اليد": فى النِّعمْة والقدرة، و"الراوية": فى المزادة.

ومنه: تسميةُ الشيء باسم جزئه؛ كالعين فى الربيئة[١]، وعكسُه؛ كالأصابع فى الأنامل.

وتسميته[٢] باسم سببه؛ نحوُ: رعينا الغَيْثَ، أو مسبَّبِهِ؛ نحو: أمطرَتِ السماءُ نباتًا، أو ما كان عليه؛ نحو: ﴿**وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ**﴾[٣]، أو ما يَئُولُ إليه؛ نحوُ: ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾[٤]، أو محلِّهِ؛ نحوُ: ﴿**فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ**﴾[٥]، أو حالِّه؛ نحو: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ**﴾[٦] أى: فى الجنة. أو آلتِهِ؛ نحو: ﴿**وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ**﴾[٧] أى: ذكرًا حسنًا.

الاستعارة

(٢/٢٥٦) والاستعارة قد تقيد بالتحقيقيّة؛ لتحقق معناها[٨] حسًّا أو عقلاً؛ كقوله [من الطويل]:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ[٩]

أى: رجلٍ شجاع، وقولِهِ تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[١٠] أى: الدِّينَ الحَقَّ.

(٢/٢٥٨) ودليلُ أنها مجازٌ لغوىٌّ: كونُها موضوعةً للمشبَّه به، لا للمشبَّه، ولا للأعمِّ منهما.

وقيل: إنها مجازٌ عقلى بمعنى: أن التصرُّف فى أمرٍ عقلىٍّ لا لغوى؛ لأنها لما لم تطلقْ على

---

(١) وهى الشخص الرقيب.
(٢) أى: تسمية الشيء.
(٣) النساء: ٤.
(٤) يوسف: ٣٦.
(٥) العلق: ١٧.
(٦) آل عمران: ١٠٧.
(٧) الشعراء: ٨٤.
(٨) أى المشبه.
(٩) لزهير فى ديوانه ص٢٣، من معلقته المشهورة التى يمتدح فيها الحارث بن عوف، وهرم بن سنان وتمام البيت: له لبد أظفاره لم تقلم وفى المصباح ١٣٧، والطراز ٢٣٢/١.
(١٠) الفاتحة: ٥.

المشبَّه، إلا بعد ادِّعَاءِ دخولِهِ في جنس المشبَّهِ به. كان استعمالُهَا فيما وُضِعِت له؛ ولهـذا صَحَّ التعجُّب في قوله[1] [من الكامل]:

قَـامَتْ تُظَلِّلُنِى مِــنَ الشَّــمْسِ نَفْـسٌ أَعَـزُّ عَلَــىَّ مِــنْ نَفْسِـي
قَـامَتْ تُظَلِّلُنِــى وَمِــنْ عَجَــبٍ شَـمْسٌ تُظَلِّلُنِى مِنَ الشَّــمْسِ

والنهى عنه قوله [من المنسرح]:

لاَ تَعْجَبُـوا مِــنْ بِلَــى غِلاَلَتِـهِ قَـدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَلَــى الْقَمَــرِ[2]

ورُدَّ: بأن الادعاء لا يقتضى كونَها مستعمَلةً فيما وُضِعَتْ له، وأمَّا التعجُّـب، والنهـى عنـه: فللبناء على تناسى التشبيهِ؛ قضاءً لحقِّ المبالغة.

(٢/٢٦٣) والاستعارة: تُفارِقُ الكذبَ: بالبناءِ على التـأويل، و نصـبِ القرينـة على إرادة خلافِ الظاهرِ.

(٢/٢٦٣) ولا تكونُ عَلَمًا؛ لمنافاته الجنسيَّة، إلا إذا تضمَّن نوعَ وصفيَّة؛ كحاتم.

(٢/٢٦٤) وقرينتهـا: إمـا أمرٌ واحـد؛ كمـا فـى قولـك: "رأيـتُ أسـدًا يرمِى"، أو أكـثرُ؛ كقوله[3] [من الرجز]:

فَـإِنْ تَعَـافُوا الْعَــدْلَ وَالإِيمَانَــا فَــــإِنَّ فِـــى أَيْمَانِنَــــا نِيرَانَـــــا

أو معان ملتئمةٌ، كقوله[من الطويل]:

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصْلِهِ تَنْكَفِــى بِهَـا عَلَى أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ[4]

(٢/٢٦٧) وهي[5] باعتبار الطرفَيْنِ قسمان؛ لأنَّ اجتماعَهما فى شيء: إمَّا ممكنٌ؛ نحو:

---

(١) البيتان لابن العميد، نهاية الإيجاز ص٢٥٢، والطراز ٢٠٣/١، والمصباح ص١٢٩.

(٢) البيت لابن طباطبا العلوى، وهو أبوالحسن محمد بن أحمد، الطراز ٢٠٣/٢، نهاية الإيجـاز ص٢٥٣ ،والمصباح ص١٢٩.

(٣) تعافوا: تكرهوا.نيرانا؛ أى سيوفنا تلمع كأنها النيران.

(٤) البيت للبحترى ديوانه ١٧٩/١، الطراز ٢٣١/١/١٣، ورواية الديوان:

وصاعقة من كفه ينكفى بها على أرؤس الأعداء خمس سحائب. ويريـد بخمـس سـحائب: الأنامل.

(٥) أى الاستعارة.

﴿أَحْيَيْنَاهُ﴾ فى قوله: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1] أى: ضالاً فهديناه، ولْتسَمَّ وفاقيَّةً. وإما ممتنعٌ؛ كاستعارة اسم المعدومِ للموجودِ؛ لعدم غَنَائِهِ، ولْتسَمَّ عِناديَّةً، ومنها[2] التهكُّمية والتمليحيَّة، وهما ما استعمل فى ضدِّه أو نقيضِهِ؛ لما مر؛ نحوُ: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3].

(٢٦٨/٢) وباعتبار الجامع قسمان؛ لأنه: إما داخلٌ فى مفهوم الطرفَيْنِ؛ نحو: (كُلَّما سَمِعَ هَيْعةً، طَارَ إِلَيْهَا[4])؛ فإن الجامع بين العَدْوِ والطيران: هو قطعُ المسافة بسرعة[5]، وهو داخلٌ فيهما؛ وإما غيرُ داخلٍ، كما مر[6].

وأيضًا: إمَّا عاميَّة، وهى المبتذلةُ؛ لظهور الجامع فيها؛ نحو: رأيتُ أسدًا يرمى،

أو خاصيَّة، وهى الغريبة، والغرابةُ قد تكونُ فى نفس المشبَّه؛ كقوله[7] [من الكامل]:

وَإِذا احْتَبَى قَرَبُوسَهُ بِعِنَانِهِ ... عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

(٢٦٩/٢) وقد تحصل بتصرف فى العاميَّة؛ كما فى قوله [من الطويل]:

وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الأَبَاطِحُ[8]

إذْ أَسْنَدَ الفعلَ إلى الأباطح دون المَطِى أو أعناقِها، وأَدْخَلَ الأعناقَ فى السير.

(٢٧٠/٢) وباعتبار الثلاثة[9] ستة أقسام؛ لأن الطرفَيْن إنْ كانا حسيَّيْنِ، فالجامع إمَّا حسيٌّ؛ نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً﴾[10]؛ فإنَّ المستعار منه ولَدُ البقرة، والمستعار له الحيوانُ الذى خلقه الله تعالى من حلى القِبْطِ، والجامع لها الشكل؛ والجميع حسيٌّ.

---

(١) الأنعام: ١٢٢.

(٢) أى من العنادية.

(٣) التوبة: ٣٤.

(٤) جزء من حديث أخرجه مسلم فى "صحيحه" "كتاب الإمارة" باب: فضل الجهاد والرباط (٥٥٣/٤)، ط. الشعب، وأوله: "من خير معاش الناس لَهُمْ رجل....".

(٥) سقطت من المطبوع من (متن التلخيص) واستدركناها من شروح التلخيص (٨١/٤) ط دار السرور - بيروت لبنان.

(٦) من استعارة الأسد للرجل الشجاع.

(٧) البيت لمحمد بن يزيد بن مسلمة. فى الإشارات ص٢١٦. القربوس: مقدم السرج. علك: مضغ. الشكيم: الحديدة المعترضة فى فم الفرس.

(٨) البيت لكثير عزة الإشارات ص٢١٧، وصدره: أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا.

(٩) أى المستعار منه والمستعار والجامع.

(١٠) طه: ٨٨.

(٢٧١/٢) وإما عقليٌّ؛ نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[1]؛ فإنَّ المستعار منه كَشْطُ الجلْدِ عن نحو الشاة، والمستعار له كشفُ الضوءِ عن مكان الليل، وهما حِسِّيَّان، والجامعُ ما يعقَلُ من ترتُّب أمر على آخر.

(٢٧٦/٢) وإما مختلف؛ كقولك: "رأيتُ شمسًا" وأنت تريد إنسانًا كالشمس فى حسن الطلعة، ونباهة الشأن.

(٢٧٦/٢) وإلا[2] فهما إمَّا عقليان؛ نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[3]؛ فإنَّ المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدمُ ظهورِ الفعل؛ والجميعُ عقليٌّ.

(٢٧٧/٢) وإمَّا مختلفانِ، والحسى هو المستعارُ منه، نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[4]؛ فإنَّ المستعار منه كسر الزجاجة، وهو حسىٌّ، والمستعار له التبليغُ، والجامع التأثيرُ؛ وهما عقليان، وإمَّا عكسُ ذلك؛ نحوُ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِى الْجَارِيَةِ﴾[5]؛ فإن المستعار له كثرةُ الماءِ؛ وهو حسىٌّ، والمستعار منه التكبُّر، والجامع الاستعلاء المفرط؛ وهما عقليان.

(٢٧٨/٢) **وباعتبار اللفظ قسمان**؛ لأنه إنْ كان اسمَ جنسٍ فأصليَّةٌ؛ كأسدٍ وقَتْلٍ، وإلا فتبعيَّةٌ[6]؛ كالفعل، وما اشتقَّ[7] منه، والحرفِ:

فالتشبيه فى الأولين[8] لمعنى المصدَرِ، وفى الثالثِ[9] لمتعلَّق معناه[10]؛ كالمجرور فى: (زيدٌ فى نِعْمة)؛ فيقدَّر فى: (نَطَقَتِ الحالُ) و: (الحالُ ناطقةٌ بكذا): لِلدَّلالةِ بالنُّطْق، وفى لامِ التعليل؛ نحو:

---

(١) يس: ٣٧.

(٢) أى: وإن لم يكن الطرفان حسيين.

(٣) يس: ٥٢.

(٤) الحجر: ٩٤.

(٥) الحاقة: ١١.

(٦) أى: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية.

(٧) وفى نسخة: (وما يشتق منه)، والمراد به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(٨) أى: الفعل وما يشتق منه.

(٩) أى: الحرف.

(١٠) وهو مثلاً الابتداء فى "من".

﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]: للعدواةِ والحَزَن بعد الالتقاطِ، بعلّته الغائية.

(٢٨٣/٢) ومدارُ قرينتها فى الأولين على الفاعلِ؛ نحو: "نطقَتِ الحالُ بكـذا"، أو المفعولِ؛ نحوُ: [من الرمل]:

قَتَـلَ الْبُخْـلَ وَأَحْيَـا السَّـمَاحَا

ونحوُ[2] [من البسيط]:

نَقْرِيهِـمُ لِهْذِمِيَّـاتٍ نَقُـدُّ بِهَـا

أو المجرور؛ نحوُ: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3].

(٢٨٥/٢) وباعتبار آخر ثلاثةُ أقسام:

مُطْلَقة: وهى ما لم تُقْرَنْ بصفةٍ ولا تفريعٍ، والمراد[4]: المعنوية، لا النعتُ النحوىّ.

ومجرَّدة: وهى ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ له؛ كقوله[5] [من الكامل]:

غَمْرُ الـرِّدَاء إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًـا غَلِقَـتْ لِضِحْكَتِهِ رِقَابُ المـال

ومرشّحة: وهى ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ منه؛ نحوُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[6].

(٢٨٧/٢) وقد يجتمعان فى قولِهِ[7] [من الطويل]:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ لَـهُ لِبَـدٌ أَظْفَـارُهُ لَـمْ تُقَلَّـمِ

(٢٩٠/٢) والترشيحُ أبلَغُ؛ لاشتمالِهِ على تحقيقِ المبالغة، ومبناه على تناسِى التشبيهِ، حتّى

---

(١) القصص: ٨.

(٢) البيت للقطامى. اللهذم: السنان القاطع. القد: القطع.

وعجز البيت:

ما كان خاط عليهم كل زراد. سرد الدرع وزردها: نسجها.

(٣) التوبة: ٣٤.

(٤) أى: المراد بالصفة.

(٥) البيت لكثير.

(٦) البقرة: ١٦.

(٧) تقدم تخريجه.

إنه يبنى على علوِّ القدر ما يبنى على علوِّ المكان؛ كقوله[1] [من المتقارب]:

وَيصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهُولُ ... بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ

(٢٩١/٢) ونحوُهُ: ما مرَّ من التعجُّبِ والنهى عنه؛ وإذا جاز البناءُ على الفرع مع الاعترافِ بالأصلِ- كما فى قوله[2] [من المتقارب]:

هِي الشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِي السَّمَاءِ ... فَعَزِّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلاَ

فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَا ... وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النُّزُولاَ

فمع جَحْدِهِ[3] أولى.

المجاز المركَّب

(٢٩٢/٢) وأما المركَّب: فهو اللفظ المستعَملُ فيما شبِّه بمعناه الأصلِّى تشبيهَ التمثيلِ؛ للمبالغة؛ كما يقال للمتردِّد فى أمر: "إنِّى أراك تقدِّمُ رجْلاً، وتؤخِّرُ أخرَى"، وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمَّى التمثيلَ مطلقًا، ومتى فشا استعمالُهُ كذلك، سمِّى مَثَلاً؛ ولهذا لا تُغَيَّرُ الأمثالُ.

[فصل][4]

(٢٩٣/٢) قد يُضْمَرُ التشبيهُ فى النفس؛ فلا يصرَّح بشيء من أركانه سوى المشبَّه، ويُدَلُّ عليه: بأنْ يُثْبَتَ للمشبَّه أمرٌ يختَصُّ بالمشبَّه به، فيسمَّى التشبيهُ استعارةً بالكناية، أو مكنيًّا عنها، وإثباتُ ذلك الأمر للمشبَّه استعارةً تخييلية؛ كما فى قول الهُذَلِيِّ[5] [من الكامل]:

وإذا المنِيَّةُ أنشَبتْ أَظْفارَها ... أَلْفَيْتَ كلَّ تَمِيمةٍ لا تنفَعُ

(٢٩٦/٢) شبّه المنيّة بالسبُع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقةٍ بين نفّاعٍ

---

(١) البيت لأبى تمام، ديوانه ص٣٢٠، والمصباح ١٣٨، والإشارات ص٢٢٥.

(٢) البيتان لعباس بن الأحنف ديوانه ص٢٢١، والمصباح ١٣٩، وأسرار البلاغة ١٦٨/٢.

(٣) أى المشبه.

(٤) فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية.

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٢٨، والهُذَلِى هو أبوذؤيب، خويلد بن خالد بن محرث شاعر مخضرم، والبيت من قصيدة له يرثى فيها بنيه، وقد هلكوا فى عام واحد، مطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجَّعُ * والدهر ليس بمعتب من يجزعُ

وضرّارٍ، فأثبت لها الأظفارَ التى لا يحمل ذلك فيه بدونها، وكما فى قول الآخر[1]:

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا ... فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

شبَّه الحالَ بإنسانٍ متكلِّم فى الدَّلالةِ على المقصود؛ فأثبَتَ لها اللسانَ الذى به قِوامُها فيه.
وكذا قولُ زُهَيْر[2] [من الطويل]:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ ... وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

أراد أن يبيِّن أنه ترَكَ ما كان يرتكبه زمَنَ المحبَّة من الجهل، وأعرَضَ عن معاودتِهِ فبطَلَتْ آلاته، فشبَّه الصِّبا بجهة من جهات المَسِير؛ كالحَجِّ و التجارة، قضَى منها الوطَرَ؛ فأُهْمِلَتْ آلاتُها، فأثْبَتَ لها الأفراسَ والرواحلَ، فالصِّبا من الصَّبْوة بمعنى الميل إلى الجهلِ والفُتُوَّة؛ ويَحتمِلُ أنه أراد بالأفراسِ والرواحلِ: دواعى النفوسِ، وشهواتِهَا، والقُوَى الحاصلةَ لها فى استيفاء اللذات، أو الأسبابَ التى قلَّما تتآخذ[3] فى اتباع الغى، إلا أوانَ الصِّبا؛ فتكونُ الاستعارة تحقيقيةً.

فصل

(٢٩٧/٢) عرَّف السكاكى الحقيقةَ اللغويةَ بالكلمةِ المستعملةِ فيما وُضِعَتْ له، من غير تأويلٍ فى الوضع؛ واحترَزَ بالقيد الأخير عنْ الاستعارة، على أصح القولين؛ فإنها مستعملة فيما وُضعَتْ له بتأويل.

(٢٩٨/٢) وعرَّف المجازَ اللُّغوى بالكلمةِ المستعملةِ فى غير ما وُضِعَتْ له بالتحقيق، فى اصطلاح به التخاطُبُ، مع قرينةٍ مانعة عن إرادته، وأتى بقيد "التحقيق"؛ لتدخُلَ الاستعارة؛ على ما مَرَّ.

ورُدَّ: بأن الوضع إذا أُطْلِقَ لا يتناول الوضعَ بتأويل، وبأنَّ التقييدَ باصطلاح التخاطُبِ لابُدَّ منه فى تعريف الحقيقة.

(٣٠٠/٢) وقسَّم المجازَ اللغوى إلى الاستعارة وغيرِها. وعرَّف الاستعارة بأنْ تَذْكُرَ أحدَ

---

(١) البيت لمحمد بن عبدالله العتبى، وقيل: لأبى النضر بن عبدالجبار، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٢٨.

(٢) لزهير فى ديوانه ص١٢٤، والطراز ٢٣٣/١، والمصباح ١٣٢.

(٣) فى (متن التلخيص) و(ط) الحلبى: (تأخذ).

طرفَى التشبيه، وتريدَ به الآخَرَ، مدَّعِيًا دخولَ المشبَّهِ فى جنس المشبَّه به. وقسَّمها إلى المصرَّحِ بها، والمكنى عنها.

وعنى بالمصرَّحِ بها: أن يكونَ المذكورُ هو المشبَّهَ به، وجعَلَ منها تحقيقيَّةً، وتخييليَّةً: وفسَّر التحقيقيَّة بما مَرَّ، وعَدَّ التمثيلَ منها:

ورُدَّ: بأنه[1] مستلزِمٌ للتركيبِ المنافي للإفراد.

(٣٠٢/٢) وفسَّر التخييلية بما لا تحقُّق لمعناه حِسًّا ولا عقلاً، بل هو صورةٌ وهميَّةٌ محضةٌ؛ كلفظ "الأظفارِ" فى قول الهُذَلِيِّ[2]؛ فإنه لمَّا شبَّه المنيَّه بالسَّبعِ فى الاِغتيال، أخذ الوهم فى تصويرها بصورتِهِ واختراعِ لوازمِهِ لها، فاخترَعَ لها صورةً مثل الأظفار، ثم أطلَقَ عليها لفظَ الأظفار:

وفيه تعسُّف، ويخالفُ تفسير غيره لها بجعلِ الشيءِ للشيء، ويقتضِى أن يكونَ الترشيحُ تخييليَّة؛ للزومِ مثلِ ما ذَكَرَهُ فيه.

(٣٠٥/٢) وعنى بالمكنِّى عنها: أن يكونَ المذكورُ هو المشبَّهَ، على أن المراد "لمنيّة" السبُعُ؛ بادعّاءِ السَّبعية لها؛ بقرينة إضافة الأظفارِ إليها.

ورُدَّ: بأن لفظ المشبَّه فيها مستعَملٌ فيما وضع له تحقيقًا، والاستعارةُ ليست كذلك، وإضافةُ نحو (الأظفار) قرينةُ التشبيه.

(٣٠٦/٢) واختار رَدَّ التبعيَّةِ إلى المكنّى عنها، بجعل قرينتها مكنيًّا عنها، والتبعيَّةِ قرينَتَهَا، على نحوِ قوله فى المنية وأظفارها.

ورُدَّ: بأنه إنْ قدَّر التبعيةَ حقيقةً، لم تكنْ تخييليةً؛ لأنها مجاز عنده، فلم تكن المكنىُّ عنها مستلزمةً للتخييلية؛ وذلك باطل بالاتفاق؛ وإلاَّ فتكون استعارةً، فلم يكنْ ما ذهب إليه مُغْنِيًا عما ذكرَهُ غيرُهُ.

---

(١) أى التمثيل.

(٢) يشير إلى قول أبى ذؤيب الهذلى فى عَيْنِيَّته المشهورة:

وإذا المنيةُ أنشبَتْ أظفارَهَا * ألفَيْتَ كُلَّ تميمةٍ لا تنفَعُ

فصل

(٣٠٧/٢) حسن كل من التحقيقيَّةِ والتمثيلِ: برعاية جهاتِ حسن التشبيه، وألاَّ يُشَمَّ رائحتُهُ لفظًا؛ ولذلك يوصَّى أن يكون الشبه بين الطرفين جليًّا؛ لئلا يصيرَ إلغازًا؛ كما لو قيل: "رأيتُ أسدًا" وأُريدَ إنسانٌ أبخرُ، و"رَأَيْتُ إبلاً مِائَةً لا تَجدُ فِيهَا رَاحِلَةً"[1]، وأريد الناسُ.

(٣٠٩/٢) و بهذا ظهر: أن التشبيه أعمُّ مَحَلاًّ، ويتصل به أنه إذا قَوِى الشبه بين الطرفَيْنِ حتى اتحدا -كالعِلْمِ والنور، والشُّبْهَة والظلمة- لم يَحسُنِ التشبيهُ، وتعيَّنت الإستعارة.

والمكنى عنها -كالحقيقيةِ، والتخييليةِ- حسنُها بحسب حُسْن المكنى عنها.

فصل

(٣٠٩/٢) وقد يطلق المجازُ على كلمةٍ تغيَّرَ حكمُ إعرابها بحذفِ لفظٍ أو زيادةِ لفظٍ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾[2]، ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[3]، وقولِهِ تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[4] أى: أَمْرُ ربِّك، وأهلَ القريةِ، وليس مثلَهُ شيءٌ.

(الكناية)

(٣١٣/٢) الكنايةُ: لفظٌ أريدَ به لازمُ معناه، مع جواز إرادته معه؛ فظهَرَ أنها تخالف المجازَ من جهة إرادة المعنى الحقيقى لِلَّفْظِ مع إرادةِ لازمه. وفُرِّقَ: بأن الانتقالَ فيها من اللازمِ، وفيه من الملزوم: ورُدَّ: بأنَّ اللازمَ ما لم يكنْ ملزومًا لم يُنْتَقَلْ منه؛ وحينئذ: يكون الإنتقالُ من الملزوم [إلى اللازم][5].

(٣١٦/٢) وهى ثلاثةُ أقسام:

الأولى: المطلوبُ بها غيرُ صفةٍ ولا نِسْبَة:

---

(١) قال ﷺ "إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة" أخرجه البخارى عن ابن عمر، كتاب الرقاق باب رفع الأمانة، ومسلم ك فضائل الصحابة وابن ماجه وأحمد.

(٢) الفجر: ٢٢.

(٣) يوسف: ٨٢.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) من شروح التلخيص.

فمنها: ما هى معنًى واحدٌ؛ كقوله [من الكامل]:

وَالطَّـاعِنِينَ مَجَـامِعَ الأَضْغَـانِ[1]

ومنها: ما هو مجموعُ معانٍ؛ كقولنا -كناية عن الإنسان-: "حَى مستوِى القامـةِ، عريضُ الأظفار".

وشرطهما الاِختصاصُ بالمكنّى عنه.

(٢/٣١٨) والثانية: المطلوبُ بها صفةٌ:

فإنْ لم يكن الاِنتقالُ بواسطةٍ:

فقريبةٌ واضحةٌ؛ كقولهم -كنايةً عن طول القامة: "طويلٌ نجادُهُ، و"طويلُ النجاد"، والأولى ساذَجة، وفى الثانية تصريحٌ مًّا، لتضمُّن الصفة الضمير، أو خفيةٌ؛ كقولهم -كناية عن الأبله-: "عريضُ القفا".

وإن كان بواسطة: فبعيدةٌ؛ كقولهم: "كثير الرماد" كنايةً عن المِضْياف؛ فإنه يُنْتَقَلُ من كثرة الرماد إلى كثرة إحراقِ الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَة، ومنها إلى كثرةِ الضِّيفان، ومنها إلى المقصود.

(٢/٣٢٠) الثالثة: المطلوبُ بها نسبةٌ؛ كقولهم [من الكامل]:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُروءَةَ وَالنَّدَى ... فِى قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ[2]

فإنه أراد أن يثبت اختصاصَ ابن الحشرج بهذه الصفات؛ فترك التصريحَ بأنْ يقول: "إنه مختصٌّ بها، أو نحوَهُ"، إلى الكناية، بأن جعَلَها فى قبة مضروبة عليه، ونحو قولهم: "المجدُ بين ثوبَيْه، والكرمُ بين بردَيْه".

(٢/٣٢١) والموصوفُ فى هَذْين القسمَيْن قد يكونُ غير مذكور؛ كما يقال فى عِرْضِ من يؤذى المسلمين: "الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"[3].

أما **القسم الأول**- وهو ما يكون المطلوبُ بالكنايةِ نفسَ الصفةِ، وتكون النسبةُ مصرحا

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٤٠، وصدره: الضاربين بكل أبيض مخذم.

(٢) البيت لزياد الأعجم. المصباح ص١٥٢، والطراز ص١٧٨، والإيضاح ص٤٦٢.

(٣) حديث صحيح أخرجه الشيخان فى الإيمان وغيرهما.

بها-: فلا يخفى أن الموصوفَ بها[1] يكونُ مذكورًا لا محالةَ، لفظًا أو تقديرًا.

(٣٢٢/٢) قال[2] السكاكيُّ: "الكنايةُ تتفاوَتُ إلى تعريضٍ، وتلويحٍ، ورمزٍ، وإيماءٍ وإشارةٍ، والمناسِبُ للعَرَضية: التعريضُ، ولغيرها -إنْ كثُرَتِ الوسائطُ-: التلويحُ، وإنْ قلَّت- مع خفاء-: الرمزُ، وبلا خفاء: الإيماءُ والإشارة".

ثم قال: "والتعريضُ قد يكونُ مجازًا؛ كقولك: "آذَيْتَني فستعرِفُ" وأنتَ تريدُ إنسانًا مع المخاطَبِ دونه، وإن أردْتَهما جميعًا كان كنايةً، ولابدَّ فيهما من قرينة".

فصل

(٣٢٤/٢) أطبَقَ البلغاءُ على أنَّ المجازَ والكنايةَ أبلغ من الحقيقة والتصريحِ؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشيءِ ببيِّنة، وأنَّ الاستعارةَ أبلغُ من التشبيه؛ لأنها نوعٌ من المجاز.

(١) من (شروح التلخيص) وفى (متنه): (فيها).
(٢) من شروح التلخيص.

الفَنُّ الثالثُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ

(٣٢٨/٢) وهو علم يعرف به وجوهُ تحسينِ الكلامِ، بعد رعايةِ المطابقةِ، ووضوحِ الدَّلالَةِ:

(٣٢٩/٢) وهي[1] ضربان: معنويٌّ، ولفظي:

المحسِّناتُ المعنويَّة

أما المعنويُّ: فمنه:

المطابَقَةُ: وتسمَّى الطباقَ، والتضادَّ أيضًا، وهى الجمع بين متضادَّيْنِ، أى: معنَيَيْنِ متقابلَيْنِ فى الجملة، ويكون بلفظَيْنِ:

من نوعٍ: اسمَيْن؛ نحو: ﴿**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ**﴾[2]، أو فعلَيْنِ؛ نحوُ: ﴿**يُحْيِى وَيُمِيتُ**﴾[3]، أو حرفين؛ نحو: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[4]

أو من نوعَيْنِ؛ نحو: ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾[5].

(٣٣١/٢) وهو ضَرْبان: طباق الإيجاب؛ كما مر.

وطباق السلب: نحو: ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ**﴾[6]، ونحو: ﴿**فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ**﴾[7].

(٣٣٢/٢) ومن الطباق نحو قوله [من الطويل]:

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى ... لَهَا اللَّيْلُ إلاَّ وَهْى مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرِ[8]

---

(١) من (شروح التلخيص) وفى المتن (هو).

(٢) الكهف: ١٨.

(٣) آل عمران: ١٥٦.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) الأنعام: ١٢٢.

(٦) الروم: ٦-٧ ، وتمام الآية السابعة ﴿**يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ**﴾ وبين "لايعلمون" و"يعلمون" طباق سلب بالنفى وعدمه.

(٧) المائدة: ٤٤.

(٨) البيت لأبى تمام.

(٣٣٣/٢) ويلحق به نحوُ: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[(١)]؛ فإن الرحمةَ مسبَّبةٌ عن اللين، ونحوُ قوله [من الكامل]:

لاَ تَعْجَبِى يَا سَلْمُ مِنْ رجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرأْسِهِ فَبَكَى[(٢)]

ويسمى الثانى إيهامَ التضادِّ.

المقابلة

(٣٣٥/٢) ودخَلَ فيه ما يختَصُّ باسم **المقابلة**؛ وهى أن يؤتى بمعنَيَيْنِ متوافقَين أو أكثر، بما يُقَابلُ ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل؛ نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾[(٣)]، ونحو قوله[(٤)] [من البسيط]:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالإِفْلاَسَ بالرَّجُلِ

ونحوُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾[(٥)]، المرادُ باستغنَى: أنه زَهِدَ فيما عند الله تعالى كأنه مستَغْنٍ عنه؛ فلم يَتَّق، أو استغنَى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يَتَّق.

(٣٣٦/٢) وزاد السكاكى: وإذا شُرطَ هنا أمرٌ، شُرطَ ثَمَّةَ ضِدُّهُ؛ كهاتَيْن الآيتين؛ فإنه لما جُعِلَ التيسيرُ مشترَكًا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جُعِلَ ضِدُّهُ مشتركًا بين أضدادها.

مراعاة النظير

(٣٣٧/٢) ومنه: مراعاة النظير، ويسمَّى التناسُبَ والتوفيق، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد؛ نحوُ: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[(٦)]، وقوله [من الخفيف]:

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) البيت لدعبل.

(٣) التوبة: ٨٢.

(٤) البيت لأبى دلامة، وقيل أبولأمة، فى المصباح ص١٩٣، الإيضاح ص٤٨٦، والإشارات ص٦٣.

(٥) الليل: ٥-١٠.

(٦) الرحمن: ٥.

كَالْقِسِيِّ الْمُعَطَّفَاتِ بَلِ الأَسْـ ... هُـمِ مَبْرِيَّـةً بَـلِ الأَوْتَـارِ[1]

(٣٣٧/٢) ومنها[2]: ما يسمِّيه بعضهم: تشابُهَ الأطراف؛ وهو أن يَختِمَ الكلامَ بما يناسب ابتداءه في المعنى؛ نحو: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[3]، ويُلْحَقُ بها نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[4]، ويسمَّى إيهامَ التناسب.

الإرصاد

(٣٣٨/٢) ومنه: **الإرصاد**، ويسمِّيه بعضهم: التَّسْهِيمَ؛ وهو أن يُجْعَلَ قبل العَجُزِ من الفِقْرة أو من البيت ما يدل عليه إذا عُرِفَ الرويّ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[5]، وقولِهِ [الوافر]:

إِذَا لَـمْ تَسْـتَطِعْ شَـيْئًا فَدَعْـهُ ... وَجَاوِزْهُ إِلَى مَـا تَسْـتَطِيعُ[6]

المشاكلة

(٣٣٩/٢) ومنه: **المشاكلة**؛ وهي ذكر الشيء بلفظِ غيرِهِ؛ لوقوعِهِ في صحبته، تحقيقًا أو تقديرًا:
فالأول: نحوُ قوله[7] [من الكامل]:

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ... قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَا

ونحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[8].
(٣٤١/٢) والثاني: نحوُ: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[9]، وهو مصدرٌ مؤكِّد لـ ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ أي:

---

(١) البيت للبحترى.
(٢) أى من مراعاة النظير.
(٣) الأنعام: ١٠٣.
(٤) الرحمن: ٥-٦.
(٥) العنكبوت: ٤٠.
(٦) البيت لعمرو بن معد يكرب.
(٧) البيت لأبى الرقعمق الأنطاكى، المصباح ص١٩٦، والإيضاح ص٤٩٤.
(٨) المائدة: ١١٦.
(٩) البقرة: ١٣٨.

تطهيرَ اللهِ؛ لأنَّ الإيمانَ يطهِّر النفوس، والأصلُ فيه: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمُّونه: (المَعْموديَّة)، ويقولون: إنَّه تطهيرٌ لهم؛ فعبَّر عن الإيمان بالله بـ "صبغةَ اللهِ" للمشاكلة بهذه القرينة.

المزاوجة

(٣٤٢/٢) ومنه: **المزاوجة**؛ وهى أن يُزَاوَجَ بين معنيَيْنِ فى الشرط والجزاء؛ كقوله[1] [من الطويل]:

إِذَا مَا نَهَى النَّاهى فَلَجَّ بِى الْهَوَى ... أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِى فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ

العكس

(٣٤٣/٢) ومنه: **العكس**؛ وهو أن يقدَّمَ جزءٌ فى الكلام على جزء، ثم يؤخَّر، ويقَعُ على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طرفى جُمْلة وما أضيف إليه؛ نحو: عاداتُ السادات ساداتُ العادات.

ومنها: أن يقع بين متعلقى فِعْلَيْنِ فى جملتين؛ نحو: ﴿**يُخْرِجُ الْحَى مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَى**﴾[2].

ومنها: أن يقع بين لفظَيْنِ فى طَرَفَى جملةٍ نحو: ﴿**لاَ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ**﴾[3].

الرجوع

(٣٤٤/٢) ومنه: **الرجوع**؛ وهو العودُ إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة؛ كقوله [من البسيط]:

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِى لم يُعْفِهَا الْقِدَمُ ... بَلَى وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ[4]

---

(١) البيت للبحترى، ديوانه ص ٨٤٤، التبيان للطيبى ٢/ ٤٠٠ ويروى (أصاخ) بدل (أصاخت).

(٢) يونس: ٣١.

(٣) الممتحنة: ١٠.

(٤) البيت لزهير ديوانه ص١٤٥، الجرجانى فى الإشارات ص٢٧١.

التورية

(٣٤٤/٢) ومنه: **التورية**، وتسمَّى الإيهامَ أيضًا؛ وهي أن يطلق لفظ له معنيان، قريبٌ وبعيدٌ، ويرادَ البعيد؛ وهي ضربان:

مجرَّدةٌ: وهي التي لا تُجَامِعُ شيئًا مما يلائم القريب؛ نحو: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[١].

ومرشَّحة؛ نحو: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾[٢].

الاستخدام

(٣٤٦/٢) ومنه: **الاستخدام**؛ وهو أن يراد بلفظٍ له معنيان أحدُهما، ثُمَّ بالآخرِ الآخَرُ، أو يرادَ بأحدِ ضميرَيْنِ أحدُهُما، ثم بالآخرِ الآخَرُ:

فالأوَّل: كقوله[٣] [من الوافر]:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

والثاني: كقوله[٤] [من الكامل]:

فَسَقَى الْغَضَى وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُ ... شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

اللف والنشر

(٣٤٧/٢) ومنه: **اللف والنشر**؛ وهو ذكر متعدِّدٍ على التفصيلِ أو الإجمالِ، ثم ما لِكُلِّ واحد من غير تعيين؛ ثقةً بأن السامع يردُّه إليه.

(٣٤٨/٢) فالأول: ضَرْبان؛ لأن النشر إمَّا على ترتيب اللف؛ نحوُ: ﴿**وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**﴾[٥]. وإما على غير ترتيبه؛ كقوله[٦] [من الخفيف]:

---

(١) طه: ٥.

(٢) الذاريات: ٤٧.

(٣) البيت لجرير أو لمعاوية بن مالك.

(٤) البيت للبحترى.

(٥) القصص: ٧٣.

(٦) البيت لابن حيوس ديوانه ٤٧/٢، والإيضاح ص٥٠٤، والمصباح ص٢٤٧. والحقف: الجملة من الرمل.

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وَغُصْنٌ   وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفا

(٣٤٨/٢) والثانى: كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[١] أى: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا. وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى؛ فَلَفَّ لعدم الالتباس؛ للعلم بتضليل كل فريقٍ صاحبَهُ.

الجمع

(٣٥٢/٢) ومنه: **الجمع**؛ وهو أن يُجْمَعَ بين متعدِّدٍ فى حكم واحد[٢]؛ كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[٣]، ونحو[٤] [من الرجز]:

إِنَّ الشَّبَابَ[٥] وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَهْ   مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أى مَفْسَدَهْ

التفريق

(٣٥٢/٢) ومنه: **التفريق**؛ وهو إيقاعُ تبايُنٍ بين أمرين من نوعٍ، فى المدحِ أو غيره، كقوله[٦] [من الخفيف]:

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ   كَنَوَالِ الأَمِيرِ وَقْتَ سَخَاءِ

فَنَوَالُ الأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ   وَنَوَالُ الْغَمَامِ قطْرَةُ مَاءِ

التقسيم

(٣٥٣/٢) ومنه: **التقسيم**؛ وهو ذِكْرُ متعدِّدٍ، ثم إضافةُ ما لكلٍّ إليه على التَّعْيين؛ كقوله[٧] [من البسيط]:

---

(١) البقرة: ١١١.

(٢) من (شرح التلخيص).

(٣) الكهف: ٤٦.

(٤) البيت لأبى العتاهية، ديوانه ص٤٤٨ من أرجوزته ذات الأمثال، والطراز ١٤٢/٣، والمصباح ٢٤٧.

(٥) تصحفت فى (ط) إلى (الشاب).

(٦) البيتان للوطواط، الإشارات ص٢٧٤، والطراز ١٤١/٣، المصباح ٢٤٧ بلا عزو.

(٧) للمتلمس. عير: حمار.

وَلاَ يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إلاَّ الأَذَلاَّن عَيْرُ الْحَى وَالْوَتَدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِى لَهُ أَحَدُ

الجمع مع التفريق

(٣٥٤/٢) ومنه: **الجمع مع التفريق**؛ وهو أن يدخُلَ شيئان فى معنى، ويُفْرَقَ بين جهتَى الإدخال؛ كقوله[1] [من المتقارب]:

فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِى ضَوْئِهَا وَقَلْبِىَ كَالنَّارِ فِى حَرِّهَا

الجمع مع التقسيم

(٣٥٤/٢) ومنه: **الجمع مع التقسيم**؛ وهو جمع بين متعدِّدٍ تحتَ حكمٍ، ثم تقسيمُهُ، أو العكس:

فالأول: كقوله[2] [من البسيط]:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاض خَرْشَنَةٍ تَشْقَى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبِيَعُ
لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا، وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا

والثاني: كقوله[3] [من البسيط]:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِى أَشْيَاعِهِم نَفَعُوا
سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ إِنَّ الْخَلاَئِقَ -فَاعْلَمْ- شَرُّهَا الْبِدَعُ

الجمع مع التفريق والتقسيم

(٣٥٥/٢) ومنه: **الجمع مع التفريق والتقسيم**؛ كقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِى وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِى النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى**

---

(١) البيت لرشيد الدين الوطواط، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣٧٤.
(٢) البيتان للمتنبى، ديوانه ٢٢٤/٢، والإيضاح ص٥٠٥، والمصباح ٢٤٨، خرشنة: اسم بلد.
(٣) البيتان لحسان بن ثابت فى ديوانه ص٢٣٨، والطراز ١٤٤/٣، والمصباح ص٢٤٩.

﴿الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[1]،

(٣٥٥/٢) وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين:

أحدهما: أن تذْكُرَ أحوال الشيءِ مضافًا إلى كلٍّ ما يليق به؛ كقوله[2] [من الطويل]:

سَأطْلُبُ حقِّى بالقَنا ومشايخٍ   كأنّهمُ من طولِ ما التَثموا مُرْدُ

ثِقَالٌ إِذَا لاقَوْا خِفَافٌ إِذَا دُعُوا   كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا

والثانى: استيفاءُ أقسام الشيء؛ كقوله تعالى: **﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾**[3].

التجريد

(٣٥٦/٢) ومنه: **التجريد**؛ وهو أن يُنْتَزَعَ مِنْ أمرٍ ذى صفة آخَرُ مثلُهُ فيها؛ مبالغةً لكمالها فيه، وهو أقسام:

منها: نحو قولهم: لى من فلانٍ صديقٌ حميم، أى: بلَغَ فلانٌ من الصداقة حَدًّا صَحَّ معه أن يُسْتَخْلَصَ منه آخَرُ مثلُهُ فيها.

ومنها: نحوُ قولهم: لَئِنْ سألْتَ فلانًا، لتسألَنَّ به البَحْرَ.

ومنها: نحو قوله [من الطويل]:

وَشَوْهَاءَ تَغْدُو بِى إِلَى صَارِخِ الْوَغَى   بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرَحَّلِ[4]

ومنها: نحو قوله تعالى: **﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾**[5] أى: فى جهنم، وهى دار الخلد.

ومنها: نحو قوله [من الكامل]:

---

(١) هود: ١٠٥-١٠٨.

(٢) البيتان للمتنبى.

(٣) الشورى: ٤٩-٥٠.

(٤) البيت لأبى لأمة، الإيضاح ص٥/٢، والمصباح ص٢٣٧. الشوهاء: الفرس القبيح المنظر. تعدو: تسرع. صارخ: مستغيث. مستلئم: لابس لأمة؛ وهى الدرع. الفنيق: الفحل المكرم. المرحل: من: رحل البعير: أشخصه عن مكانه وأرسله.

(٥) فصلت: ٢١.

وَلَئِـنْ بَقِيـتُ لأَرْحَلَـنَّ بِغَـزْوَةٍ تَحْوِى الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمُ[1]

وقيل: تقديره: أو يموتَ منى كريمٌ. وفيه نظر.

ومنها: نحو قوله [من المنسرح]:

يَـا خَيْرَ مَـنْ يَرْكَـبُ الْمَطِـىَّ وَلاَ يَشْرَبُ كَأْسًا بِكَفِّ مَنْ بَخِـلا[2]

ومنها: مخاطبةُ الإنسان نفسَهُ؛ كقوله [من البسيط]:

لاَ خَيْلَ عِنْـدَكَ تُهْدِيهَـا وَلاَ مَـالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ[3]

المبالغة

(٣٥٩/٢) ومنـه: **المبالغة المقبولـة**، والمبالغـةُ: أن يُدَّعَى لوصـفٍ بلوغُـهُ فى الشـدَّة أو الضعفِ حَدًّا مستحيلاً أو مستبعدًا؛ لئلا يُظَنَّ أنه غيرُ متناهٍ فيه[4].

(٣٦٠/٢) وتنحصر فى: التبليغ، والإغراق، والغُلُـوِّ؛ لأن المُدَّعَـى: إنْ كـان ممكنًـا عقـلاً وعادةً: فتبليغٌ؛ كقوله[5] [من الطويل]:

فَعَادَى عِدَاءً بَيْـنَ ثَـوْرٍ وَنَعْجَـةٍ دِرَاكًا فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَـلِ

وإن كان ممكنًا عقلاً لا عادةً: فإغراق؛ كقوله[6] [من الوافر]:

وَنُكْـرِمُ جَارَنَـا مَـا دَامَ فِينَـا وَنُتْبِعُـهُ الْكَرَامَـةَ حَيْـثُ مَـالاَ

وهما مقبولان؛ وإلا[7] فغُلُوٌّ؛ كقوله[8] [من الكامل]:

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّـى إِنَّـهُ لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتى لَمْ تُخْلَـقِ

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٧٨ وعزاه للحماسى.

(٢) البيت للأعشى.

(٣) البيت للمتنبى.

(٤) أى فى الشدة أو الضعف.

(٥) البيت لامرئ القيس ديوانه (ا) ص١٥٦، (ب) ص٨٨، والإشارات ص٢٧٨، والمصباح ص٢٢٤.

(٦) البيت لعمرو بن الأيهم التغلبى، الإشارات ص٢٧٩، والمصباح ص٢٢٤.

(٧) بأن كان غير ممكن عقلاً ولا عادة.

(٨) البيت لأبى نواس ديوانه ص٤٥٢، والطراز ٣١٤/٢، والمصباح ص٢٢٩.

والمقبولُ منه أصنافٌ؛ **منها**: ما أدخل عليه ما يقرِّبه إلى الصحة؛ نحو: ﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ**﴾[1].

ومنها: ما تضمَّن نوعًا حسنًا من التخييل؛ كقوله[2] [من الكامل]:

عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا ... لَوْ تَبْتَغِي عَنَقًا عَلَيْهِ لأَمْكَنَا

(٣٦١/٢) وقد اجتمعا فى قوله[3] [من الطويل]:

يُخَيَّلُ لِى أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِى الدُّجَى ... وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِى إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي

ومنها: ما خُرِّجَ مَخْرَجَ الهزل والخلاعة؛ كقوله[4] [من المنسرح]:

أَسْكَرُ بِالأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّـ ... ـرْبِ غَدًا إِنَّ ذَا مِنَ الْعَجَبِ

المذهب الكلامي

(٣٦٣/٢) ومنه: **المذهب الكلامي**؛ وهو إيرادُ حجةٍ للمطلوب على طريق أهل الكلام؛ نحو: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[5]، وقولِهِ[6] [من الطويل]:

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنفْسِكَ رِيبَةً ... وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّى جنايَةً ... لَمُبْلِغُكَ الْوَاشِى أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

وَلَكِنَّنِى كُنْتُ امْرَءًا لِى جَانِبٌ ... مَنَ الأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمذْهَبُ

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إذَا مَا مَدَحْتُهُمْ ... أُحَكَّمُ فِى أَمْوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ

كَفِعلكَ فِى قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ ... فَلَمْ تَرَهُمْ فِى مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا

---

(١) النور: ٣٥.

(٢) البيت للمتنبى فى ديوانه، الإشارات ص٢٧٩ السنابك: حوافر الخيل. العثير: الغبار. العنق: نوع من السير.

(٣) وهو للقاضى الأرجانى، أورده الجرجانى فى الإشارات ص ٢٨٠.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٧٩ بلا عزو.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) الأبيات للنابغة يعتذر إلى النعمان. ديوانه ص٧٢، والمصباح ص٢٠٧، والإيضاح ص٥١٧.

حسن التعليل

(٣٦٤/٢) ومنه: **حسن التعليل**؛ وهو أن يُدَّعَى لوصفٍ علةٌ مناسِبةٌ له باعتبارٍ لطيفٍ غير حقيقى، وهو أربعةُ أضرُب؛ لأنَّ الصفةَ إمَّا ثابتةٌ قصِدَ بيانُ علَّتها، أو غيرُ ثابتةٍ أُريدَ إثباتُها:

(٣٦٥/٢) **والأولى**: إما ألاَّ يَظْهَرَ لها فى العادة علةٌ؛ كقوله(1) [من الكامل]:

لَمْ يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا ... حُمَّتْ بِهِ فَصَبِيبُهَا الرُّحَضَاءُ

أو يَظْهَرَ لها علةٌ غيرُ المذكورة؛ كقوله(2) [من الرمل]:

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ ... يَتَّقِى إِخْلافَ مَا تَرْجُو الذِّئَابُ

فإنَّ قَتْلَ الأعداءِ فى العادةِ لدفعِ مَضَرَّتهم، لا لما ذكره.

(٣٦٥/٢) **والثانية**: إما ممكنة؛ كقوله [من البسيط]:

يَا وَاشِيًا حَسُنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ ... نَجَّى حِذَارُكَ إِنْسَانِى مِنَ الْغَرَقِ(3)

فإنَّ استحسانَ إساءة الواشِي ممكنٌ؛ لكنْ لمَّا خالَفَ الناسَ فيه، عقَّبه بأنَّ حذاره منه نجَّى إنسانَهُ من الغرق فى الدموع.

(٣٦٥/٢) أو غيرُ ممكنةٍ؛ كقوله [من البسيط]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ ... لَمَا رَأَيْت عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقِ

وأُلْحِقَ به ما يُبْنَى على الشك؛ كقوله(4) [من الطويل]:

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبْنَ تَحْتَهَا ... حَبِيبًا فَمَا تَرْقَأُ لَهُنَّ مَدَامِعُ

التفريع

(٣٦٦/٢) ومنه: **التفريع**؛ وهو أن يُثْبَتَ لمتعلَّقِ أمرٍ حُكْمٌ بعد إثباتِهِ لمتعلَّقٍ له آخَرَ؛

---

(١) البيت للمتنى. الرحضاء: عرق الحمى.

(٢) البيت للمتنبى، شرح ديوانه ١٤٤/١، والأسرار ص٣٣٧، والإشارات ص٢٨١.

(٣) البيت لمسلم بن الوليد، ديوانه ص٣٢٨، الطراز ١٤٠/٣، والمصباح ص٢٤١.

(٤) لأبى تمام. ديوانه ص٤٢٥، والإيضاح ص٥٢٣، والمصباح ص٢٤٢.

كقوله[1] [من البسيط]:

أَحْلامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ ... كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

تأكيد المدح بما يشبه الذم

(٣٦٧/٢) ومنه: **تأكيدُ المدح بما يُشْبهُ الذَّمَّ**، وهو ضَرْبان:

أفضلهما: أن يستثنى من صفةِ ذمٍّ منفيةٍ عن الشيء صفةُ مدحٍ بتقديرِ دخولها فيها؛ كقوله [من الطويل]:

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ[2]

أى: إن كان فلولُ السيف عيبًا، فأثبتَ شيئًا منه على تقدير كونِهِ منه، وهو محال، فهو فى المعنى تعليقٌ بالمحال، فالتأكيدُ فيه من جهة أنه كدعوى الشيءِ ببيِّنةٍ، وأنَّ الأصلَ فى الاستثناءِ هو الاتصالُ؛ فِذْكرُ أداته قبل ذِكْرِ ما بعدها يُوهِمُ إخراجَ شيءٍ ممَّا قبلها، فإذاَ وِلَيهَا صفةُ مدحٍ، جاء التأكيد.

(٣٦٨/٢) والثانى: أنْ يَثْبُتَ لشيء صفةُ مدح، ويُعَقَّبَ بأداةِ استثناءِ تليها صفةُ مدحٍ أخرى له؛ نحو: "أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّى مِنْ قُرَيْشٍ"[3] وأصل الاستثناء فيه - أيضًا - أن يكونَ متصلاً كالضَّرْب الأوَّل؛ لكنَّه لم يقدَّرْ متصلاً؛ فلا يفيد التأكيدَ إلا من الوجه الثاني؛ ولهذا كان الأولُ أفضلَ.

(٣٦٨/٢) ومنه **ضَرْبٌ آخر**؛ وهو نحو: **﴿وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إلا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا﴾**[4] والاستدراكُ فى هذا البابِ كالاستثناء؛ كما فى قوله[5] [من الطويل]:

---

(١) البيت للكميت، الإيضاح ص٥٢٣، و الطراز ١٣٥/٣، والمصباح ٢٣٨.

(٢) البيت للنابغة الذبيانى، ديوانه ص٤٤، والإشارات ص١١١، والتبيان للطيبى، والمصباح ص٢٣٩.

(٣) أورده العجلونى بنحوه فى كشف الخفاء وقال: قال فى اللآلىء: معناه صحيح، وانظر كشف الخفاء للعجلونى (٢٠٠/١، ٢٠١).

(٤) الأعراف: ١٢٦.

(٥) البيت لبديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن أحمد الصفار، أمير سجستان وكرمان، وأورده الرازى فى نهاية الإيجاز ص٢٩٣.

هُوَ الْبَدْرُ إِلاَّ أَنَّهُ الْبَحْـرُ زَاخِـرًا   سِوَى أَنَّهُ الضِّرْغَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْـلُ

تأكيد الذم بما يشبه المدح

(٣٦٩/٢) ومنه: **تأكيد الذم بما يشبه المدح**، وهو ضربان:

أحدهما: أن يُستثنى من صفةِ مدحٍ منفيَّةٍ عن الشيء صفةُ ذمٍّ له، بتقديرِ دخولها فيها؛ كقولك: فلانٌ لا خَيْرَ فيه إلا أنه يسيء إلى مَنْ أحسَنَ إليه.

وثانيهما: أن يَثْبُتَ لشيء صفةُ ذمٍّ، ويُعَقَّبَ بأداةِ استثناء تليها صفةُ ذمٍّ أخرَى له؛ كقوله: فلانٌ فاسقٌ إلا أنه جاهلٌ.

وتحقيقُهُما على قياسِ ما مَرَّ.

الاستتباع

(٣٧٠/٢) ومنه: **الاستتباع**؛ وهو المدحُ بشيءٍ على وجهٍ يَستَتْبِعُ المدحَ بشيء آخر؛ كقوله [من الطويل]:

نَهَبْتَ مِنَ الأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ   لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ[1]

مدحه بالنهايةِ فى الشجاعةِ على وجهٍ استتبعَ مدحَهُ بكونه سببًا لصلاحِ الدنيا ونظامِها، وفيه أنه نَهَبَ الأعمارَ دون الأموال، وأنه لم يَكُنْ ظالمًا فى قتلهم.

الإدماج

(٣٧٠/٢) ومنه: **الإدماج**؛ وهو أن يُضَمَّنَ كلامٌ سيق لمعنًى معنًى آخر؛ فهو أَعَمُّ من الاستتباع؛ كقوله [من الوافر]:

أُقَلِّبُ فِيهِ أَجْفَانِى كَأَنِّى   أَعُدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا[2]

فإنه ضمَّن وصفَ الليل بالطُّولِ الشكايةَ من الدهر.

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة، ديوانه ٢٧٧/١، والإشارات ص٢٨٤.

(٢) البيت للمتنبى، ديوانه ١٤٠/١، والإشارات ص٢٨٥.

التوجيه

(٣٧١/٢) ومنه: **التوجيه**؛ وهو إيرادُ الكلامِ محتمِلاً لوجهَيْن مختلفَيــن؛ كقـول مـن قـال لأعور [من مجزوء الرمل]:

لَيْـــتَ عَيْنَيْـــهِ سَـــوَاءْ[1]

السكاكى: ومنه متشابِهَاتُ القرآن باعتبار.

الهزَل يراد به الجد

(٣٧١/٢) ومنه: **الهزل الذى يراد به الجدُّ**؛ كقوله[2] [من الطويل]:

إِذَا مَا تَميمِي أتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ ... عَدِّ عَنْ ذَا، كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ؟!

تجاهل العارف

(٣٧١/٢) ومنه: **تجاهل العارف**؛ وهو -كما سماه السكاكي-: سَـوْقُ المعلـومِ مَسَاقَ غيرِهِ لنكتةٍ:

كالتوبيخ فى قول الخارجيَّة [من الطويل]:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَـالَكَ مُورِقًـا ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ[3]

(٣٧٢/٢) والمبالغةِ فى المدح؛ كقوله[4] [من البسيط]:

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ ... أَمِ ابْتِسَـامَتُهَا بِـالْمَنْظَرِ الضَّــاحِي

أو فى الذم؛ كقوله[5] [من الوافر]:

---

(١) هو لبشار. وصدره:

خَاطَ لِي عَمْرو قَبَاءْ

(٢) البيت لأبى نواس.

(٣) البيت لليلى بنت طريف ترثى أخاها الوليد حين قتله يزيد بـن معاويـة، الإشـارات ص٢٨٦، والمصباح ص٢٥.

(٤) البيت للبحترى، من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان، ديوانه ١/ ٤٤٢.

(٥) البيت لزهير، ديوانه ص٧٣.

وَمَا أَدْرِى وَلَسْتُ إِخَالُ أَدْرِى　　أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟!

والتدلُّهِ فى الحبِّ فى قوله [من البسيط]:

بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا　　لَيْلَاىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِن الْبَشَرِ[1]

القولُ بالموجَبِ

(٣٧٣/٢) ومنه: **القول بالموجَب**؛ وهو ضَرْبان:

أحدهما: أن تقعَ صفةٌ فى كلامِ الغيرِ كنايةً عن شيء أُثْبتَ له حكمٌ، فتثبتها لغيره من غير تعرُّضٍ لثبوتِهِ له أو انتفائِهِ عنه؛ نحو: ﴿**يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ**﴾[2].

(٣٧٤/٢) والثاني: حمل لفظ وقع فى كلامِ الغيرِ على خلافِ مرادِهِ، ممَّا يَحْتَمِلُهُ بذكرِ متعلّقه؛ كقوله[3] [من الخفيف]:

قُلْتُ: ثَقَّلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا　　قَالَ: ثَقَّلْتَ كَاهِلِى بِالأَيَادِي

الاطراد

(٣٧٥/٢) ومنه: **الاطِّرَادُ**؛ وهو أن تأتى بأسماءِ الممدوحِ أو غيرِهِ وأسماءِ آبائه، على ترتيب الولادة، من غير تكلُّفٍ؛ كقوله[4] [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَللتَ عُرُوشَهُمْ　　بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

المحسنات اللفظية

وأما اللفظىُّ:

فمنه:

(٣٧٧/٢) الجِنَاس بين اللفظين، وهو تشابُهُهُمَا فى اللفظ:

---

(١) البيت للحسين بن عبدالله أو العرجى الطراز ٨١/٣، والمصباح ص٨٨.

(٢) المنافقون: ٨.

(٣) البيت للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج، وقيل: لمحمد بن إبراهيم الأسدى. أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٨٧.

(٤) البيت لربيعة بن سعد وقيل: لداود بن ربيعة الأسدى، الإشارات ص٢٨٨.

(٣٧٨/٢) والتامُّ منه: أن يتفقا فى أنواعِ الحروفِ، وفى أعدادها، وفى هيئاتها، وفى ترتيبها: فإنْ كانا من نوعٍ؛ كاسمين، سمى مُمَاثِلاً؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾(١).

وإن كانا من نوعَيْنِ، سمى مستوفًى؛ كقوله [من الكامل]:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِاللهِ(٢)

(٣٧٩/٢) وأيضًا: إنْ كان أحدُ لفظَيْهِ مركَّبًا، سمى جِنَاسَ التركيبِ، فإنِ اتفقا فى الخطِّ، خُصَّ باسم المتشابِهِ؛ كقوله [من المتقارب]:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَهْ فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَهْ(٣)

وإلا خُصَّ باسمِ المفروق؛ كقوله(٤) [من المديد]:

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلاَ جَامَ لَنَا

مَا الَّذِى ضَرَّ مُدِيرَ الْـ جَامِ لَوْ جَامَلَنَا

(٣٨١/٢) **وإن اختلفا فى هَيْئَات(٥) الحروف فقطْ**، يسمَّى محرَّفا، كقولهم: (جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ)، ونحوُهُ: (الجاهلُ إمَّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ)، والحرفُ المشدَّدُ فى حكم المخفَّفِ؛ كقولهم: (البِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْك).

(٣٨٢/٢) **وإن اختلفا فى أعدادِها**، يسمَّى ناقصًا؛ وذلك إمَّا بحرف فى الأول؛ مثل: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾(٦)، أو فى الوَسَط؛ نحو: "جَدِّى جَهْدِي"، أو فى الآخِرِ؛ كقوله [من الطويل]:

---

(١) الروم: ٥٥.

(٢) البيت لأبى تمام، من قصيدة يمدح فهيا يحيى بن عبدالله، ديوانه ٣٤٧/٣، التبيان ص١٦٦، والإشارات ص٢٩٠.

(٣) البيت لأبى الفتح البستي على بن محمد، الطراز ٣٦٠/٢، والإشارات ص٢٩٠.

(٤) البيتان لأبى الفتح البستى، أوردهما محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩١. والجام: الكأس، ومدير الجام: الساقى.

(٥) من (شروح التلخيص) وفى المتن (هيئة).

(٦) القيامة: ٢٩-٣٠.

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْـدٍ عَـوَاصٍ عَوَاصِـمِ[1]

وربَّما سمِّيَ هذا مطرَّفًا.

وإمَّا بأكثر؛ كقولها [من الكامل]:

إِنَّ الْبُكَـــاءَ هُـــوَ الشِّـــفَا ءُ مِنَ الْجَوَى بَيْـنَ الْجَوَانِـحْ[2]

وربَّما سمى هذا مذيَّلاً.

(٣٨٣/٢) وإن **اختلفا في أنواعِها**، فيشترَطُ ألاَّ يقعَ بأكثرَ من حرف:

ثُمَّ الحرفان: إنْ كانا متقاربَيْنِ سمِّي مضارِعًا، وهو إمَّا في الأوَّل؛ نحوُ: "بيني وبَيْنَ كِنِّي[3] ليلٌ دامِسٌ وطريق طامِسٌ"، أو في الوَسَط؛ نحوُ: ﴿**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْـهُ وَيَنْـأَوْنَ عَنْـهُ**﴾[4]، أو في الآخر؛ نحو: "الخَيْلُ معقودٌ بنواصيهَا الخَيْرُ"[5].

وإلا سُمِّي لاَحِقًا، وهو -أيضًا- إمَّا في الأوَّل؛ نحوُ: ﴿**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ**﴾[6]، أو في الوسَطَ؛ نحو: ﴿**ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ**﴾[7]، أو في الآخِرِ؛ نحو: ﴿**وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ**﴾[8].

(٣٨٣/٢) وإن اختلفا في ترتيبها، سمى تجنيسَ القَلْب؛ نحوُ: "حسامُهُ فَتْحٌ لأوليائِهِ حَتْفٌ لأعدائه"، ويسَمَّى قَلْبَ كُلٍّ، ونحوُ: "اللهُمَّ استُرْ عوراتِنَا، وآمِنْ رَوْعَاتِنا"[9]، ويسمى قَلْبَ بعض.

---

(١) لأبي تمام، ديوانه ٢٠٦/١، والطراز ٣٦٢/٢ وعجزه: تصول بأسياف قواض قواضب.

(٢) للخنساء، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٢٩٢.

(٣) الكن: المنزل. وهذا من كلام الحريري، والدامس: الشديد الظلمة.

(٤) الأنعام: ٢٦.

(٥) الحديث متفق عليه رواه البخاري في "الجهاد"، ومسلم في "الإمارة".

(٦) الهمزة: ١.

(٧) غافر: ٧٥.

(٨) النساء: ٨٣.

(٩) صحيح، أخرجه أحمد في "المسند"، وأورده الشيخ الألباني في صحيح أبي داود، وصحيح ابن ماجة.

(٢/٣٨٤) وإذا وقع أحدُهُما[1] في أوّل البيت، والآخَرُ في آخِرِهِ، سـمِّي مقلوبًا مجنّحًا. وإذا ولي أحَدُ المتجانِسَيْنِ[2] الآخرَ، سُمِّيَ مزدوَجًا ومكرَّرًا ومردَّدًا؛ نحوُ: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[3].

(٢/٣٨٥) ويُلْحَقُ بالجناس شيئان:

أحدهما: أن يَجْمَعَ اللفظَيْنِ الاشتقاقُ؛ نحوُ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[4].

والثاني: أن يجمعهما المشابَهَةُ؛ وهي ما يشبه الاِشتقاقَ؛ نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[5].

رد العجز على الصدر

(٢/٣٨٧) ومنه: **رَدُّ العَجُزِ على الصَّدْرِ**:

وهو في النَّثْرِ: أن يُجْعَلَ أحدُ اللفظَيْنِ المكرَّرَينِ أو المتجانسَيْنِ أو المُلْحَقَيْنِ بهما في أوَّل الفقْرةِ، والآخَرُ في آخِرِها؛ نحو: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾[6]، ونحُو: (سائِلُ اللئيمِ يَرْجِعُ ودَمْعُهُ سَائِلٌ)، ونحوُ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾[7]. ونحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾.

(٢/٣٨٧) وفي النَّظْمِ: أن يكون أحدُهُما في آخرِ البيتِ، والآخَرُ في صدرِ المِصْراعِ الأولِ، أو حشوِهِ، أو آخِرِهِ، أو صدرِ المصراع الثاني؛ كقوله [من الطويل]:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ... وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ[8]

وقوله [من الوافر]:

---

(١) أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب.

(٢) أي تجانس كان.

(٣) النمل: ٢٢.

(٤) الروم: ٣٠.

(٥) الشعراء: ١٦٨.

(٦) الأحزاب: ٣٧.

(٧) نوح: ١٠.

(٨) البيت للأقيشر، الإشارات ص٢٣٤، والمصباح ص١٦٥.

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ   فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ[1]

وقوله [من الطويل]:

مَنْ كَانَ بِالبيضِ الْكَواعِبِ مُغرمًا   فَمَا زِلْتُ بِالبِيض الْقَوَاضِبِ مُغْرَما[2]

وقوله [من الطويل]:

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إلاَّ مُعَرَّجَ سَاعَةٍ   قَلِيلاً فَإِنِّى نَافِعٌ لِى قَلِيلهَا[3]

وقوله [من الوافر]:

دَعَانِى مِنْ مَلاَمِكُمَا سِفَاهًا   فَدَاعِى الشَّوْقِ قَبْلَكُمَا دَعَانِي[4]

وقوله [من الكامل]:

وَإِذَا الْبَلاَبِلُ أَفْصَحَتْ بِلُغَاتِهَا   فَانْفِ الْبَلاَبِلَ بِاحْتِسَاءِ بَلاَبِلِ[5]

وقوله [من الوافر]:

فَمَشْغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِى   وَمَفْتُونٌ بِرنَّاتِ الْمَثَانِي[6]

وقوله [من السريع]:

أَمَّلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ   فَلاَحَ لِى أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلاَحْ[7]

---

(١) هو للصمة بن عبدالله القشيرى. والعرار: وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة، الإشارات ص٢٩٦.

(٢) لأبى تمام القواضب: السيوف القاطعة. البيض : السيوف والنساء الجميلات. والبيت من قصيدة يمدح فهيا أباسعيد محمد بن يوسف، ديوانه ٣/٣٣٦، والإشارات ص٢٩٦.

(٣) هو لذى الرمة غيلان بن عقبة، وفى الديوان "إلا تعلل ساعة" ديوانه ٢/٩١٢ط دمشق، والإشارات ص٢٩٦.

(٤) البيت للقاضى الأرجانى.

(٥) هو للثعالبى. البلابل الأولى: الطيور المعروفة. والثانية الهموم. والثالثة: أباريق الخمر. أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٦.

(٦) آيات المثانى: القرآن، ورنات المثانى: المزامير، والبيت للحريرى من مقاماته ص٥٢١، أورده الجرجانى.

(٧) البيت للأرجانى من قصيدة يمدح فيها شمس الملك بن نظام الملك، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٧.

وقولِهِ [من المتقارب]:

ضَرَائِبَ أَبْدَعْتَهَا فِي السَّمَاحِ فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرِيبَا[1]

وقولِهِ [من الطويل]:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَّانِ[2]

وقولِهِ [من البسيط]:

لَوِ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الإِحْسَانِ زُرْتُكُمُ وَالْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلإِفْرَاطِ فِي الْخَصَرِ[3]

وقولِهِ [من الكامل]:

فَدَعِ الْوَعِيدَ فَمَا وعِيدُكَ ضَائِرِي أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ؟![4]

وقولِهِ [من الطويل]:

وَقَدْ كَانَتِ الْبِيضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَغَى بَوَاتِرَ فَهْيَ الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ[5]

السجع

(٢/٣٩١) ومنه: **السجع**؛ قيل: وهو تواطُؤُ الفاصلتَيْنِ من النثر على حرفٍ واحد، وهو معنَى قول السكاكى: هو فى النَّثْرِ كالقافيةِ فى الشعر.

(٢/٣٩١) وهو ثلاثة أَضْرُبٍ:

مطرَّفٌ إن اختلفا فى الوزنِ، نحوُ: **﴿مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾**[6].

---

(١) البيت للسرى الرفاء أخذه من قول البحترى:

بلونا ضرائب من قد نرى * فما أن رأينا لفتح ضريبًا.

ديوانه ١٥١/١، والتبيان ١٧٩.

(٢) لامرئ القيس، ديوانه ص٩٠، والإشارات ص٢٩٧.

(٣) للمعرّى، سر الفصاحة ص٢٦٧، والمصباح ص١١٤.

(٤) هو لابن أبى عيينة، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٧.

(٥) البيت لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها محمد بن حميد الطائى، فى ديوانه ٨٣/٤، والإشارات ص٢٩٨، بواتر: قاطعات. بتر: جمع أبتر، إذا لم يبق من بعده من يستعملها استعماله.

(٦) نوح: ١٣، ١٤.

(٣٩١/٢) وإلاَّ، فإنْ كان ما فى إحدى القرينتَيْن أو أكثرُهُ مِثْلَ ما يقابلُه من الأخرى فى الوزن والتقفية: فترْصيعٌ؛ نحوُ: (فَهُوَ يَطْبَعُ الأسجاعَ بجَوَاهِرِ لَفْظِه، ويقرَعُ الأسماعَ بزواجِرِ وَعْظِه).

وإلاَّ فمتوازٍ؛ نحوُ: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾[1].

(٣٩٢/٢) **وقيل**: وأحسَنُ السجع ما تساوَتْ قرائنُهُ؛ نحوُ: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾[2]، ثُمَّ ما طالت قرينتُه الثانيةُ؛ نحوُ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾[3]، أو الثالثةُ؛ نحوُ: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[4]. ولا يَحْسُنُ أن يُؤْتَى بقرينةٍ أقصرَ منها كثيرًا.

(٣٩٣/٢) والأسجاعُ مبنيَّةٌ على سكونِ الأعجاز؛ كقولهم: ما أبعَدَ ما فاتْ، وما أقربَ ما هو آتْ.

قيل: ولا يقالُ: فى القرآن أسجاعٌ، بل يقال: فواصل.

وقيل: السَّجْعُ غيرُ مختَصٍّ بالنثر، ومثاله فى النَّظمِ قولُهُ [من الطويل]:

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِى وَأَثْرتْ بِهِ يَدِى … وَفَاضَ بِهِ ثِمْدِى وَأَوْرَى بِهِ زَنْدِي[5]

(٣٩٤/٢) ومن السجع على هذا القول ما يسمَّى التشطيرَ؛ وهو جعلُ كلٍّ من شَطْرَى البيت سجعةً مخالفةً لأختها؛ كقوله[من البسيط]:

تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللهِ مُنْتَقِمٍ … لِلهِ مُرْتَغِبٍ فِى اللهِ مُرْتَقِبِ

الموازنة

(٣٩٤/٢) ومنه: **الموازنة**؛ وهى تساوِى الفاصلتَيْنِ فى الوزن دون التقفية؛ نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾[6].

(٣٩٤/٢) وإذا تساوَى الفاصلتان: فإنْ كان ما فى إحدى القرينتين أو أكثرُه مثلَ ما يقابلُهُ

(١) الغاشية: ١٣-١٦.
(٢) الواقعة: ٢٨-٣٠.
(٣) النجم: ١-٢.
(٤) الحاقة: ٣٠-٣١.
(٥) هو لأبى تمام، ديوانه ص١٠٣، الإشارات ص٣٠١، والمصباح ١٦٩.
(٦) الغاشية: ١٥-١٦.

من القرينة الأخرى فى الوزن، خُصَّ باسم المماثلة؛ نحوُ: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[1]، وقوله [من الطويل]:

مَهَا الْوَحْشِ إِلاَّ أَنَّ هَاتَا أَوَانِسٌ ... قَنَا الْخَطِّ إِلاَّ أَنَّ تِلْكَ ذَوَابِلُ[2]

القلب

(٣٩٥/٢) ومنه: **القلب**؛ كقوله[3] [من الوافر]:

مَوَدَّتُـهُ تَـدُومُ لِكُـلِّ هَـوْلٍ ... وَهَـلْ كُـلٌّ مَوَدَّتُـهُ تَـدُومُ

وفى التنزيل: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ﴾[4]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[5].

التشريع

(٣٩٦/٢) ومنه: **التشريع**؛ وهو بناءُ البيتِ على قافيتَيْنِ يَصِحُّ المعنَى عند الوقوف على كُلٍّ منهما؛ كقوله[6] [من الكامل]:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ إِنَّهَا ... شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْدَار

لزوم ما لا يلزم

(٣٩٧/٢) ومنه: **لزومُ ما لا يَلْزَمُ**؛ وهو أن يجئ قبلَ حرفِ الرَّوِىِّ -أو ما فى معناه مِنَ الفاصلةِ - ما ليس بلازم فى السجع؛ نحوُ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾[7] وقوله[8] [من الطويل]:

---

(١) الصافات: ١٧-١٨.

(٢) لأبى تمام، ديوانه ص٢٢٦، التبيان ص١٧١.

(٣) للأرجانى.

(٤) يس: ٤٠.

(٥) المدثر: ٣.

(٦) للحريرى فى مقاماته ص١٩٢، والمصباح ص١٧٦.

(٧) الضحى: ٩-١٠.

(٨) الأبيات أوردها محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣٠٣، وهى لعبدالله بن الزبير الأسدى فى مدح عثمان بن عفان، وينسبان لأبى الأسود الدؤلى فى مدح عمرو بن سعيد ابن العاص.

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي ... أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ
فَتًى غَيْرُ مَحْجُوبِ[1] الْغنى عَنْ صَدِيقِهِ ... وَلاَ مُظْهِرِ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ
رَأَى خلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا ... فَكَانَتْ قَذَى عَيْنَيْهِ حَتَّى تَجَلَّتِ

(٣٩٨/٢) وأصلُ الحسنِ في ذلك كلِّه: أن تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعانِي، دون العكس.

خاتمةٌ: في السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّة، وما يَتَّصِلُ بها، وغيرِ ذلك

(٤١٣/٢) اتفاقُ القائلين إنْ كان في الغَرَضِ على العمومِ -كالوصف بالشجاعةِ، والسخاءِ، ونحو ذلك- فلا يُعَدُّ سرقةً؛ لتقرُّره في العقولِ والعادات. وإنْ كان في وجهِ الدَّلالَةِ؛ كالتشبيه، والمجاز، والكناية، وكذِكْرِ هيئات تدُلُّ على الصفة؛ لاختصاصها بمَنْ هي له- كوصفِ الجَوَادِ بالتهلُّلِ عند ورود العُفَاة، والبخيلِ بالعُبُوسِ مع سعة ذات اليد-: فإنِ اشتَرَكَ الناسُ في معرفتِهِ لاستقرارِهِ فيهما[2]؛ كتشبيه الشجاع بالأسد، والجَوَادِ بالبَحْر، فهو كالأول؛ وإلاَّ جاز أن يُدَّعَى فيه السبقُ والزيادة.

وهو[3] ضَرْبان؛ خَاصِّيٌّ في نفسِهِ غريبٌ، وعامي تُصُرِّفَ فيه بما أخرجَهُ مِنَ الابتذالِ إلى الغرابةِ؛ كما مر.

(٤١٣/٢) فالسرقةُ والأخذُ نوعان: ظاهرٌ، وغيرُ ظاهر.

(٤١٣/٢) **أما الظاهر**: فهو أن يُؤْخَذَ المعنَى كلُّه، إمَّا مع اللفظ كلِّه، أو بعضِهِ، أو وحدَهُ:

فإنْ أُخِذَ اللفظُ كلُّه من غير تغيير لنظمه: فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نَسْخًا وانتحالاً؛ كما حكى عن عبدالله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول مَعْن بن أَوْس[4] [من الطويل]:

---

(١) تصحفت في المتن إلى (محبوب).

(٢) أي في العقول والعادات، وقد تصفحت إلى (فيها).

(٣) يعني النوع الذى لم يشترك الناس في معرفته.

(٤) حكى أن عبدالله بن الزبير دخل معاوية فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدى يا أبابكر، ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى، فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمرك وما أدرى وإنى لأوجل ... على أينا تعدو المنية أول

حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على ابن الزبير وقال: ألم تخبرني أنهما لك فقال: اللفظ له والمعنى لى، وبعد فهو أخى من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

إِذَا أَنْتَ لَـمْ تُنْصِـفْ أَخَـاكَ وَجَدْتَـهُ عَلَى طَرَفِ الْهِجران إِنْ كَـانَ يَعْقِـلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيفِ مِنْ أَنْ تُضِيمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَـلُ

وفى معناه: أن يُبْدَلَ بالكلماتِ كلِّها أو بعضِها ما يرادفُها.

(٤١٤/٢) وإن كان مع تغيير لنظمه أو أَخْذِ بعض اللفظ، سُمِّىَ: إغارةً ومَسْخًا.

(٤١٥/٢) فإن كان الثانى أبلغَ؛ لاختصاصه بفضيلة: فممدوحٌ؛ كقول بشَّار [من البسيط]:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَـاتِ الْفَـاتِكُ اللَّهِـجُ[(١)]

وقول سَلْمٍ [من مخلَّع البسيط]:

مَـنَ رَاقَـبَ النَّـاسَ مَـاتَ غَمًّـا[(٢)] وَفَـازَ بِـاللذة الْجَسُـورُ[(٣)]

(٤١٥/٢) وإن كان دونه: فمذمومٌ، كقول أبى تَمَّام [من الكامل]:

هَيْهَاتَ لاَ يَـأْتِي الزَّمَـانُ بِمِثْلِـهِ إِنَّ الزَّمَـانَ بِمِثْلِـهِ لَبَخِيـلُ[(٤)]

وقول أبى الطيب [من الكامل]:

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِـهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَـان بَخِيـلاَ[(٥)]

(٤١٦/٢) وإن كان مثلَهُ: فأبعَدُ عن الذمِّ، والفضلُ للأوَّل؛ كقول أبي تمام [من الكامل]:

لَـوْ حَـارَ مُرْتَـادُ الْمَنِيَّـةِ لَـمْ يَجِـدْ إِلاَّ الْفِـرَاقَ عَلَـى النُّفُـوسِ دَلِيـلاَ

وقول أبى الطيب [من البسيط]:

لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَـدَتْ لَهَـا الْمَنَايَـا إِلَـى أَرْوَاحِنَـا سُـبُلاَ

(٤١٦/٢) وإن أخذ المعنى وحده سمى: إلمامًا وسَلْخًا، وهو ثلاثة أقسامٍ كذلك:

أولها: كقول أبى تمام [من الطويل]:

هُوَ الصُّنْعُ إِنْ يَعْجَلْ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرِثْ فَلَلرَّيْثُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَـعُ

---

(١) لبشار فى ديوانه ص٦٠، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣٠٩.

(٢) فى المتن (هَمًّا).

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣٠٩ وعزاه لسلم الخاسر.

(٤) البيت لأبى تمام فى مدح محمد بن حميد، ديوانه ص٢٢٦، والإشارات ص٣٠٩

(٥) البيت للمتنبى فى مدح بدر بن عمار، ديوانه ٣٣٦/٣.

وقولِ أبى الطيب [من الخفيف]:

وَمِنَ الْخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عَنِّى   أَسْرَعُ السُّحْبِ فِى الْمَسِيرِ الْجَهَامُ

(٤١٧/٢) وثانيها: كقول البحترى [من الكامل]:

وَإِذَا تَأَلَّقَ فِى النَّدِىِّ كَلاَمُهُ الْـ   مَصْقُولُ خِلْتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ(١)

وقولِ أبى الطيب [من البسيط]:

كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِى النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ   عَلَى رِمَاحِهِمُ فِى الطَّعْنِ خُرْصَانَا(٢)

(٤١٧/٢) وثالثها: كقول الأعرابي(٣) [من الوافر]:

وَلَمْ يَكُ أَكْثَرَ الْفِتْيَانِ مَالاً   وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعَا

وقولِ أَشْجَعَ [من المتقارب]:

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِى الْغِنَى   وَلَكِن مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ(٤)

(٤١٨/٢) **وأما غيرُ الظاهر:** فمنه أن يتشابَهَ المعنيان؛ كقول جرير [من الوافر]:

فَلاَ يَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ لِحَاهُمْ   سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارُ

وقولِ أبى الطيب [من الوافر]:

وَمَنْ فِى كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ   كَمَنْ فِى كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ(٥)

(٤١٨/٢) ومنه: **النقل**؛ وهو: أن يُنْقَلَ المعنَى إلى معنًى آخر؛ كقول البحترى [من الكامل]

سُلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمُ   مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا(٦)

وقولِ أبى الطيب [من الكامل]:

---

(١) العضب: السيف القاطع.

(٢) جمع خرص بالضم والكسر، وهو السنان.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٢، وفيه الشطر الأول: وما إن كان أكثرهم سَواما.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٢.

(٥) القناة: الرمح.

(٦) البيت للبحترى، ديوانه ٧٦/١، والإشارات ص٣١٧.

يَبِسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهْوَ مُجَرَّدٌ ... مِنْ غِمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ[(١)]

(٢/٤١٨) ومنه: أن يكون الثانى أشمَلَ؛ كقول جرير [من الوافر]:

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ ... وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا[(٢)]

وقول أبى نُوَاس[من السريع]:

وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِى وَاحِدِ[(٣)]

(٢/٤١٩) ومنه: القلب؛ وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأوَّل؛ كقول أبى الشِّيص [من الكامل]:

أَجِدُ الْمَلاَمَةَ فِى هَوَاكِ لَذِيذَةً ... حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِى اللُّوَّمُ[(٤)]

وقول أبى الطيب[من الكامل]:

أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلاَمَةً ... إِنَّ الْمَلاَمَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ[(٥)]

(٢/٤٢٠) ومنه: أن يُؤْخَذَ بعضُ المعنَى، ويضافَ إليه ما يحسِّنه؛ كقول الأَفْوَهِ [من الرمل]:

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا ... رَأْىَ عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتُمَارُ[(٦)]

وقول أبى تمام[(٧)] [من الطويل]:

وَقَدْ ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أَعْلاَمِهِ ضُحًى ... بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِى الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ

أَقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَأَنَّهَا ... مِنَ الْجَيْشِ إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلِ

فإنَّ أبا تَمَّام لم يُلِمَّ بشيء من معنَى قولِ الأفوه: "رَأْىَ عَيْن"، وقولِهِ: "ثقةً أنْ سَتُمَارُ"،

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يمدح فيها شجاع بن محمد الطائى، ديوانه ٣٣٧/١، والإشارات ص٣١٣. والنجيع: الدم.

(٢) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعى النميرى، ديوانه ص٧٨، والإشارات ص٣١٣، وفى المتن (على) بدلاً من (عليك).

(٣) البيت لأبى نواس من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع، ديوانه ص١٤٦ والإشارات ص٣١٤.

(٤) أبوالشيص: هو محمد بن رزين الخزاعي، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣١٤.

(٥) لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ١/١، الإشارات ص٣١٤.

(٦) الأفوه: هو صلاءة بن عمرو، فى ديوانه ص١٣٠، الإشارات ص٣١٤. وستمار: ستطعم.

(٧) البيتان لأبى تمام فى قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ٨٢/٣، والإشارات ص٣١٤.

ولكنْ زاد عليه بقوله: "إلا أنها لم تقاتل"، وبقوله: "فى الدماءِ نواهِلِ"، وبإقامتها مع الراياتِ حتى كأنها مِنَ الجيش، وبها يَتِمُّ حُسْنُ الأول.

وأَكثرُ هذه الأنواعِ ونحوها مقبولةٌ، بل منها ما يُخْرِجُهُ حُسْنُ التصرُّفِ من قبيلِ الاتِّباعِ إلى حيِّز الابتداع، وكلَّما كان أَشَدَّ خفَاءً كان أقربَ إلى القَبُول.

(٤٢٠/٢) هذا كلُّه **إذا عُلِمَ** أن الثانى أَخَذَ من الأوَّل؛ لجوازِ أن يكون الاتفاقُ من قبيل تواردِ الخواطر، أى: مجيئه على سبيلِ الإتفاقِ من غير قَصْدٍ للأخذ.

فإذا لم يُعْلَمْ، قيل: قال فلانٌ كذا، وسبَقَهُ إليه فلان، فقال كذا.

(٤٢١/٢) وما يتصل بهذا: القول فى الاقتباسِ، والتضمينِ، والعَقْدِ، والحَلِّ، والتلميحِ:

الاقتباس

(٤٢١/٢) أما الاقتباس: فهو أن يُضمَّنَ الكلامُ شيئًا من القرآن أو الحديثِ، لا على أنه منه؛ كقول الحريرىِّ: "فلم يكنْ إلاَّ (كلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَب)[1]، حتى أنشدَ فأغرَب"، وقولِ الآخر [من السريع]:

إنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ عَلَى هَجْرِنَا ... مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلْ[2]

وَإنْ تَبَدَّلْتِ بِنَا غَيْرَنَا ... فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلْ[3]

وقولِ الحريرىِّ: "قلنا شاهَتِ الوجُوه"[4] وقُبِّحَ الُّلكَعُ ومَن يرجوه"، وقولِ ابن عباد[5] [من مجزوء الرمل]:

قَالَ لِى: إنَّ رَقِيبِى ... سَيِّئُ الْخُلْقِ فَدَارِهْ

قُلْتُ: دَعْنِى وَجْهُكَ الْجَنَّةُ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهْ[6]

---

(١) اقتباس من النحل: ٧٧.

(٢) اقتباس من يوسف: ١٨.

(٣) اقتباس من آل عمران: ١٧٣.

(٤) هذا من قول النبى ﷺ للمشركين يوم حنين، وهو حديث طويل رواه مسلم فى صحيحه كتاب الجهاد باب ٨١ (غزوة حنين). وأخرجه أحمد وغيره.

(٥) أوردهما الطيبى فى التبيان ٢/ ٤٥٥، وعزاهما للصاحب.

(٦) جزء من حديث صحيح رواه البخارى فى الفتن باب ٢، والأحكام ٤٣، ومسلم فى الإمارة ٣٤، ٤١، ٤٢ وغيرهما.

(٤٢٢/٢) وهو ضَرْبان؛ ما يُنْقَلُ فيه المقتبَسُ عن معناه الأصلى كما تقدَّم، وخلافُهُ كقوله[1] [من الهزج]:

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِى مَدْحِيـ ـكَ مَا أَخْطَأْتَ فِى مَنْعِي

لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعِ

(٤٢٢/٢) ولا بَأسَ بتغيير يسير للوزن أو غيرِهِ؛ كقوله[2] [من مخلَّع البسيط]:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إنَّا إِلَى اللهِ رَاجِعُونَا

التضمين

(٤٢٣/٢) **وأمَّا التضمين:** فهو أَنْ يضمَّنَ الشِّعْرُ شيئًا من شعر الغير، مع التنبيه عليه إن لم يكنْ مشهورًا عند البلغاء؛ كقوله [من الوافر]:

عَلَى أَنِّى سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِى أَضَاعُونِى وَأَىَّ فَتًى أَضَاعُوا؟[3]

(٤٢٣/٢) وأحسَنُهُ ما زاد على الأصلِ بنكتةٍ؛ كالتورية والتشبيه فى قوله[4] [من الطويل]:

إذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِى لَمَاهَا وثَغْرَهَا تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ

وَيُذْكِرُنِى مِنْ قَدِّهَا وَمَدَامِعِى مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوَابِقِ

(٤٢٤/٢) ولا يَضُرُّ التغييرُ اليسير. وربَّما سمى تضمينُ البيتِ فما زادَ: استعانةً، وتضمينُ المِصْراعِ فما دونه: إيداعًا ورَفْوًا.

---

(١) أوردهما الجرجانى فى الإشارات ص٣١٦، وهما لابن الرومى. وقوله: "بواد غير ذى زرع" اقتباس من سورة إبراهيم آية ٣٧.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٦، وعزاه لبعض المغاربة، وفيه اقتباس من سورة البقرة ١٥٦ .

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٨، والبيت للحريرى، وعجزه للعرجى.

(٤) هو صاحب التحبير، والعجز الأخير للمتنبى. وصاحب التحبير هو ابن أبى الإصبع المصرى، ولماها: سمرة شفتيها، ومجر عوالينا: جر الرماح، الإشارات ص٣١٨.

العَقْد

(٤٢٤/٢) **وأما العَقْد**: فهو أن يُنْظَمَ نَثْرٌ لا على طريقِ الاقتباس؛ كقوله (أبى العتاهية):

مَـا بَـالُ مَـنْ أَوَّلُـهُ نُطْفَـةٌ   وَجِيفَـةٌ آخِـرُهُ يَفْخَـرُ؟

عقَدَ قولَ على -رضى الله عنه-: (وما لابْنِ آدَمَ والفخر، وإنَّما أوَّلُهُ نُطْفَةٌ، وآخِرُهُ جيفةٌ).

الحَلّ

(٤٢٥/٢) **وأما الحَلُّ**: فهو أن يُنْثَرَ نظم؛ كقول بعض المغاربة: (فإنَّه لمَّا قَبُحَتْ فَعَلاتُهُ، وحَنْظَلَتْ نَخلاتُه، لم يَزَلْ سُوءُ الظنِّ يقتادُه، ويُصَدِّقُ توهُّمهُ الذى يَعتَادُه)؛ حَلَّ قولَ أبى الطيب [من الطويل]:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ   وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

التلميح

(٤٢٥/٢) **وأما التلميح**: فهُوَ أن يشارَ إلى قصةٍ أو شعرٍ من غير ذكره؛ كقوله (أبى تمام)[١] [من الطويل]:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِى أَأَحْلامُ نَائِمٍ   أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِى الرَّكْبِ يُوشَعُ؟!

أشار: إلى قصةِ يُوشَعَ -عليه السلام- واستيقافِهِ الشمس[٢]، وكقوله [من الطويل]:

لَعَمْرٌو مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّار تَلْتَظِى   أَرَقُّ وأحْفَى مِنْكَ فِى سَاعَةِ الْكَرْبِ

أشار إلى البيت المشهور [من البسيط]:

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ   كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

---

(١) البيت لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى.

(٢) يشير إلى حديث أبى هريرة الذى أخرجه البخارى فى ك: (فرض الخمس)، ومسلم فى ك (الجهاد)، وفيه "غزا نبى من الأنبياء.... إلى قوله، فقال للشمس: أنت مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها على شيئًا فحبست عليه حتى فتح الله عليه..."

فصلٌ

(٤٢٧/٢) ينبغي للمتكلّم أن يتأنّقَ فى ثلاثةِ مواضعَ من كلامه؛ حتى يكونَ أعذَبَ لفظًا، وأحسنَ سَبْكًا، وأصحَّ معنًى:

أحدها: الابتداء؛ كقوله[1] [من الطويل]:

قِفَا نَبْكِ مَنْ ذِكرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وكقولِهِ (أشجع)[2] [من الكامل]:

قَصْــرٌ عَلَيْــهِ تَحِيَّــةٌ وَسَــلاَمُ خَلَعَــتْ عَلَيْــهِ جَمَالَهَــا الأَيَّــامُ

(٤٢٧/٢) وينبغى أن يُجْتَنَبَ فى المديح ما يُتطَيَّرُ به؛ كقوله[3] [من الرجز]:

مَوْعِــدُ أَحْبَــابِكَ بِالفُرْقَــةِ غَــدُ

(٤٢٨/٢) وأحسَنُهُ ما يناسب المقصود، ويسمى: براعة الاستهلال؛ كقوله فـى التهنئة[4] [من البسيط]:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجزَ الإقْبَـالُ مَـا وَعَـدَا

وقولِهِ فى المرثيَّة (الساوى) [من الوافر]:

هِـيَ الدُّنْيـا تَقُـولُ بِمِـلْءِ فِيهَــا حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشى وَفَتْكِي

(٤٢٨/٢) وثانيها: التخلُّص ممَّا شِيبَ الكلامُ به مِنْ نسيب أو غيره إلى المقصود، مع رعايةِ الملاءمة بينهما؛ كقوله (أبى تمام)[5] [من البسيط]:

تَقُولُ فِي قُومسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ مِنَّا السُّرَى وَخُطَا المَهْرِيَّةِ القُودِ

أَمَطْلِعَ الشَّمْسِ تَبْغِى أَنْ تَؤُمَّ بِنَا فَقُلْتُ كَلاَّ وَلَكِنْ مَطْلَعَ الْجُودِ

---

(١) هو لامرئ القيس، مطلع معلقته، ديوانه ص٨، والإشارات ص٣٠٢.
(٢) البيت من قصيدة له يمدح فيها هارون الرشيد، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣٢٢.
(٣) أنشده ابن مقاتل لمحمد بن زيد الحسينى الداعى العلوى صاحب طبرستان فقال له الداعى: بل موعد أحبابك ولك المثل السوء.
(٤) هو لأبى محمد الخازن.
(٥) البيتان لأبى تمام، ديوانه (أ) ص١٢٠، (ب) ١٣٢/٢، والمصباح ص٢٧٢، وقومس: بلد بالقرب من أصفهان.

(٤٢٨/٢) وقد ينتقل منه إلى مـا لا يلائمُـهُ، ويسمَّى: الاقتضـاب، وهـو مذهَـبُ العـرب الجاهلية[1] ومن يليهم من المُخضْرَمين؛ كقوله (أبى تمام) [من الخفيف]:

لَوْ رَأَى اللهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا جَاورَتْهُ الأَبْرارُ فِي الْخُلْدِ شِيبَا

كُلَّ يَـوْمٍ تُبْـدِى صُـرُوفُ اللَّيَـالِي خلُقًـا مِـنْ أَبِـى سَـعِيدٍ غَرِيبَـا

ومنه: ما يقرُب من التخلُّص؛ كقولك بعد حمد الله: "أمَّا بَعْدُ" قيل: وهو فصـل الخطـاب، وكقولِهِ تعالى: ﴿**هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ**﴾[2] أى: الأمرُ هذا، أو هذا كمـا ذُكِـرَ. وقولِـهِ: ﴿**هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ**﴾[3] ومنه قول الكاتب: (هذا بابٌ).

(٤٢٩/٢) وثالثهما: الانتهاء؛ كقوله (أبى نواس) [من الطويل]:

وَإِنِّـى جَدِيـرٌ إِذْ بَلَغْتُـكَ بِـالْمُنَى وَأَنْـتَ بِمَـا أَمَّلْـتُ مِنْـكَ جَدِيـرُ

فإِنْ تُولِنى مِنْـكَ الجَمِيـلَ فَأَهْلُـهُ وَإِلاَّ فـإِنِّى عَـاذِرٌ وَشَـكُورُ

(٤٣٠/٢) وأحسَنُه مأ آذَنَ بانتهاء الكلام؛ كقوله (المعرى) [من الطويل]:

بَقِيتَ بَقَاء الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وهَـذا دُعَـاءٌ لِلْبَرِيَّـةِ شَـامِلُ

(٤٣٠/٢) وجميعُ فواتحِ السُّوَر وخَوَاتِمِها، واردةٌ علـى أحسَنِ الوجـوه وأَكْمَلِهَـا؛ يظهَـرُ ذلك بالتأمُّلِ، مع التذكُّر لما تقدَّم.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبهِ وسلَّم، اللهُمَّ اغفِرْ لى بفضلك ولمن دعـا لِـى بخير، واغفِرْ لوالدى ولكلِّ المسلمين. آمين، وصلِّ وسلِّمْ على جميعِ الأنبياء والمرسلين، وعلى آلِهِمْ وأصحابِهِمْ والتابعين، خصوصًا النبى المصطفَى، والحبيبَ المجتبَى، وآلَهُ وأصحابَهُ. آمين.

انتهى كتابُ
متن التلخيص للقزويني
بحمد الله وعونه وتوفيقه
وما توفيقى إلا بالله

---

(١) فى نسخة الدكتور خفاجى: "الأولى" و المثبت من شروح التلخيص.
(٢) ص: ٥٥.
(٣) ص: ٤٩.





تأليف

الشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي
المتوفى سنة ٧٧٣ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المصنف لعروس الأفراح

قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، حجة الإسلام، مفتى الأنام أوحد الفصحاء والبلغاء، شيخ النحاة والأدباء، كنز المحققين وسيف المناظرين بهاء الملة والدين: أبوحامد أحمد بن سيدنا ومولانا قاضى القضاة بقية المجتهدين ولسان المتكلمين تقى الدين السبكى، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته:

الحمد لله الذى فتق عن بديع المعانى لسان أهل البيان، ورتق الأفواه عن تفسير المثانى إلى أن فتحتها بلاغة آل عدنان، ومحق ببراعة كتابه العربى، وأسنة دينه القوى ما خالفهما من جدال اللسان، وجلاد السنان، ورزق الفصاحة المحمدية من الحكمة البالغة ما مزق حكم اليونان.

نحمده على نعمتى الإنشاء والإعادة، ونشكره شكرًا ورد به الخبر المسند فنصدر عن مبتداه بمنتهى السعادة، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تشتمل على جناح القلب فتسكن بمد النصر لها يرمى بشرر كالقصر، وتنكس حصون الشرك بملائكة السبع الطباق لما شيد لها النفى والإثبات من القصر، وتفتح عند موازنة الأعمال باب الغفران بعد المعاضلة، وتتحف بالجبر[1] إذا بدت من كتاب السيئات تخاريج المقابلة، ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، صاحب الفصل والوصل فى الواقعة إذا وقف الصف يوم الحشر، والمسند إليه الشفاعة إذا التفت الساق بالساق، واشتد كرب ذلك اللف والنشر ﷺ وعلى آل محمد وصحبه، الذين اغتدوا باستخدامه لهم ملوكا يستعبدون معالى الصفات، وارتدوا ملابس التقوى بتجريد قلوب لم يكن لها إلى غيره التفات، واقتدوا به فهم فى التشبيه كالنجوم، لأن محاسن الأمة منهم استعارة، وإليهم إضافات صلاة جارية على الخطاب المنصف والأسلوب الحكيم، حاوية لتمام الاتصال بالصراط المستقيم، وسلم تسليما يعلن به اللسان الطاهر، ويبطن القلب من اعتباره المناسب ما يساعده مقتضى الظاهر، ما خفقت للبلاغة راية مجد فى بنى غالب بن فهر، وتعلقت بأزمة الفصاحة أهل مصر، لما لهم من نسب وصهر.

---

(١) كذا بالأصل المخطوط بدار الكتب المصرية ٣٨ بلاغة.

(أما بعد) فإن تلخيص المفتاح[1] فى علم البلاغة وتوابعها بإجماع من وقف عليه، واتفاق من صرف العناية إليه أنفع كتاب فى هذا العلم صنف، وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه ألف، ولم أزل مشغوفا بهذا الفن وله محبا، مشغول الخاطر بالعزم على التجرد إليه وإن كنت على غيره من العلوم مكبا، منذ أبرزتنى الإرادة إلى الوجود إبراز الهلال، وبشرتنى حال المولد بالبلوغ لهذا العلم براعة الاستهلال، وآذنتنى الفراسة أن حسن التخلص حينئذ إنما كان كناية عن مقتضى الحال، وتعريضا بحقيقة ما سيكون من إدراك الآمال.

أتانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادَفَ قلبًا خَاليًا فَتَمَكَّنَا[2]

إلى أن أعربت عن حال التمييز، وبلغت ما تنازع إليه النفس من الاشتغال بمصنفاته ما بين مطنب ووجيز، فلم أطلع للمتأخرين فيه على تصنيف محكم تقر بتهذيبه العين، ولا وقفت لهم فيه على تأليف مجمل أو مفصل أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أثرًا بعد عين، أما أهل بلادنا فهم مستغنون عن ذلك بما طبعهم الله تعالى عليه من الذوق السليم، والفهم المستقيم، والأذهان التى هى أرق من النسيم، وألطف من ماء الحياة فى المحيا الوسيم، أكسبهم النيل تلك الحلاوة، وأشار إليهم بأصبعه فظهرت عليهم هذه الطلاوة، فهم يدركون بطباعهم ما أفنت فيه العلماء فضلا عن الأغمار الأعمار، ويرون فى مرآة قلوبهم الصقيلة ما احتجب من الأسرار خلف الأستار.

والسيفُ ما لَمْ يُلْفَ فِيهِ صَيْقَلٌ[3] مِنْ طَبْعِهِ لم يَنْتَفِعْ بصِقَال[4]

فيا لها غنيمة لم يوجف عليها من خيل ولا ركاب، ولم يزحف إليها بعَدْوِ عَدِيَّةٍ ولا بلحاق لاحق وانسكاب سكاب، فلذلك صرفوا هممهم إلى العلوم التى هى نتيجة أو مادة لعلم البيان، كاللغة، والنحو، والفقه، والحديث، وتفسير القرآن. وأما أهل بلاد المشرق، الذين لهم اليد الطولى فى العلوم، ولا سيما العلوم العقلية والمنطق، فاستوفوا هممهم الشامخة فى تحصيله، واستولوا بجدهم على جملته وتفصيله، ووردوا مناهل هذا العلم فصدروا من عندها[5]

(١) طبع الكتاب فى طبعة أنيقة فى مكتبة دار الكتب العلمية. بيروت.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى مفتاح العلوم ص٩١ ط المطبعة الأدبية، والتبيان للطيبى (١/ ١٤٣) ط المكتبة التجارية بمكة. وهو لقيس ليلى العامرية فى روح المعانى للآلوسى (٣٩/١).
(٣) الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها.
(٤) الصقل: الجلاء، والاسم: الصِّقال.
(٥) فى الأصل: عنها.

بملء مسجلهم، وكيف لا وقد أجلبوا عليه بخيلهم ورجلهم، فلذلـك عمـروا منـه كـل دارس، وعبروا من حصونه المشيدة ما رقد عنه الحارس، وبلغوا عنان السماء فى طلبه "ولو كان الديـن بالثريا لناله رجال من فارس"[1]، إلى أن خرج عنهم المفتاح فكأن الباب أغلق دونهـم، وظهـر من مشكاة بـلاد المغرب المصبـاح، فكأنمـا حيـل بينـه وبينهـم وأدارت المنـون علـى قطبهـم الدوائر، فتعطلت بوفاته من علومه أفواه المحابر، وبطون الدفاتر، وانقطعت زهراتهم الطيبـة عـن المقتطف، وتسلط على العضد لسان من يعرف كيف تؤكـل الكتـف، فلـم نظفـر بعـد هـؤلاء الأئمة –رحمهم الله تعالى– من أهل تلك البلاد بمن مخض هذا العلـم فـألقى للطـالب زبدتـه، ومخض النصح فنشر على أعطاف العارى بردته، ولا حملت قبول القبول إلينا عنهم بطاقة، ولا حصلـت للمتطلعيـن لهـذا العلـم علـى تلـك الأبـواب طاقـة، ولا رأينـا بعـد أن انطمسـت تلـك الشموس المشرقة، واندرست طبقة تحرى الفرقة، ولم يبق إلا رسوم هى من فضائلهم مسترقة، من أطلع غصن قلمه من روض الأذهان زهرة على ورقـه، ولا مـن علـق شـنه بطبقتهـم فيقـال: وافق شن طبقة[2]، بل ركدت بينهم فى هذا الزمان ريحه، وخبـت مصابيحـه، ونـاداهم الأدب سواكم أعنى، ورب كلمة تقول دعنى.

وَمَـا بَعْـضُ الإقَامَـةِ فِـى دِيـار ... يُهَـانُ بهَـا الفَتَـى إلاَّ بَـلاءُ[3]

فعند ذلك أزمع هذا العلم الترحل، وآذن بالتحول:

وَإذَا الكريـمُ رَأَى الخمُـولَ نَزيلَـهُ ... فِى مَـنْزل فـالرَّأْىُ أَنْ يَتحَـوَّلاَ

وفزع إلى مصر فألقى بها عصا التسيار، وأنشد من ناداهم من تلك الديار:

أَقَمْتُ بـأَرْض مِصْـرَ فَـلا وَرَائِـى ... تَخُبُّ بىَ الرِّكَـابُ وَلا أَمَـامِى[4]

---

(١) لفظ حديث أخرجه مسلم بنحوه فى " فضائل الصحابة "، باب: فضـل فـارس، (ح٢٥٤٦)، واتفقـا على صحته بلفظ آخر.

(٢) وَافَقَ شَنٌّ طَبَقَهُ: هذه عبارة تضرب مثلا، وتفسيرها فى بعض الروايـات: أن شـن قبيلـة كـانت تكثـر الغارات فوافقهم طبق من الناس فأباروهم وأبادوهم، عن اللسان.

(٣) البيت من الوافر، وهو لقيس بن الخطيم فى ديوانه ص ١٥٣، ولسان العرب (نـوك)، وتـاج العـروس (نوك) وخزانة الأدب ٣٦/٧.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه (٢٤٧/٢) ط. دار الكتب العلمية.

والخَبَب ضرب من المشى، الركاب: الإبل، يعنى أنه مكث فى مصر ولم يبرح على غير عادتـه فـى السفر الدائم. اهـ من هامش الديوان.

ولقد وصل إلينا من تلك البلاد على التلخيص شروح رحم الله مصنفيها؛ فإنهم ماتوا وهم أخيار وبيض وجوههم فى الآخرة كما سودهم بالمعالى فى هذه الدار، لا تنشرح لبعضها الصدور الضيقة، ولا تنفتح عندها مغلقة، ولا ينقدح فيها زناد الفكر عن مسألة محققة. يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة، ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه، لا يخالف المتأخر منهم المتقدم إلا بتغيير العبارة، ولا يجد له على حل ما أشكل على غيره أو استشكال ما اتضح جسارة. ولا يطمع أن يذوق ما فى الاستدراك من اللذة، ولا تطمح نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبزّه[1]، بل يسرى خلف من تقدمه حتى فى الكلمة الفذة، ويسير أثره حذو القذة بالقذة، قصارى أحدهم أن يعزو أبياتا من الشواهد لقائليها، ويوسع الدائرة بما لا يقام له وزن من تكميل ناقصها وإنشاد ما قبلها وما يليها، وينشر للراغب مفردات الألفاظ من واضح كلام العرب، ويذكر ما لا حرج على مخالفه من اصطلاحات لبعض أهل الأدب، ولا يزيد فى شرح عبارة المصنف على الإيضاح زينا وجد فيه أم شينا، فلو نطق التلخيص لتلا ما جئتم به هذه بضاعتنا ردت إلينا، هذا والشرح يطول، والوقت ينفق ولم يكتب لطالب البيان وصول، قد استفرغوا فى ذلك قوى أفكارهم واستوعبوا مدى أعمارهم فليت شعرى وقد انقضى العمر متى يسبحون فى اللجة، ويجنحون إلى بياض المحجة. أبعد أن يشيب الغراب ويرجع الشباب الحائل. أم يصيرون إلى أن تعود إلى الدنيا القرون الأوائل؟

وَحَتَّى يَئُوبَ القَارِظَان كِلاهُمَا ... وَيُنْشَرَ فِي القَتْلَى كُلَيْبٌ لِوَائِلِ[2][3]

وفى أية مدة يصلون إلى تلك اللطائف، ويحصلون على تلك الحقائق التى طاف بأركان بيتها ممن له حجر سليم ومقام كريم كل طائف.

لَوْلا العُقُولُ لكَانَ أَدْنَى ضَيْغَم ... أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الإنْسَان

---

(١) يقال: بزّ فلان أقرانه، إذا فاقهم وتقدمهم.

(٢) القارظ: الذى يجمع القرظ ويجتنيه، ومن أمثالهم: لا يكون ذلك حتى يئوب القارظان، وهما رجلان: أحدهما من عنزة، والآخر عامر بن تميم بن يقدم بن عنزة خرجا ينتحيان القرظ ويجتنيانه فلم يرجعا فضرب بهما المثل، عن اللسان.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ١٤٧، ولسان العرب (قرظ)، وتاج العروس (قرظ)، وتهذيب اللغة ٩/٦٨.

فكم من معضلة فى الكتاب يمرون عليها وهم عن حلاوة حلها معرضون، ومشكلة يصححون ألفاظها وهم للمعانى ممرضون، وكم أوردوا أسئلة وصارخ من التوفيق يناديهم: لو قبل ما هكذا تورد يا سعد الإبل[(١)]. وكم هتف بطائرهم هاتف من العقل بصوت شجى: هيهات ما هذا بعشك فادرجى، وكم عاود النظر فى شىء من هذه الشروح على سبيل التنزل مُطالع، ثم ثنى طرفه وهو يقول يا خيبة المطامع، ويحلف صادقا أنها لم تكن تكتب إلا بأطراف الأصابع، هنالك يعلم الطالب أنه أملى له فيما أملى عليه، وأنه فى مَهْمَهٍ مهمل لا يجاب داعيه ولا يلتفت إليه.

فَلَوْ أَنْشَدَتْ نَعْشًا هُنَاكَ بَنَاتُهُ ... لَمَاتَ وَلَمْ يُسْمَعْ لَهَا صَوْتُ مُنْشِدِ

وإنما أحلت ذلك كله على سوء تصرف من لسان الناقل أو يد الناسخ وأحلت أن يصدر شىء منه عن المصنفين فإنهم أرباب قدم فى العلم راسخ. ولله القائل:

أَخَا العِلْم لا تَعْجَلْ بعَيْبِ مُصَنِّفٍ ... وَلَمْ تَتَيَقَّنْ زَلَّةً مِنْهُ تُعْرَفُ

فَكَمْ أَفْسَدَ الرَّاوى كَلامًا بعَقْلِهِ ... وَكَمْ حَرَّفَ المَنْقُولَ قَوْمٌ وَصَحَّفُوا

وَكَمْ نَاسِخ أَضْحَى لمَعْنًى مُغَيِّرًا ... وَجَاءَ بشىء لَمْ يُرِدْهُ المُصَنِّفُ

فحدانى ذلك على أن أشد جياد الحزم، وأمد ركاب العزم، إلى شرح للتلخيص يحيى من هذا العلم الرفات، ويدرك منه ما فات، ويمتطى من معاليه أقصاها، ولا يغادر صغيرة ولا كبيرة من أعمال مصنفيه إلا أحصاها، ويجمع من شتاته ما تفرق شغر بغر[(٢)]، ويضم من شذوره الذهبية ما ذهب أيدى سبا وتمزق شذر مذر[(٣)]، ويقتض من أبكاره ما مضت عليه القرون، ويفتض من ختامه ما انطوى على كل در مكنون، وينسج على منوال التفهيم تفاصيل محرره،

(١) هذا قريب من عجز بيت من الرجز وتمام البيت:

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

وهو للنوار زوجة مالك بن زيد مناة فى اللسان (خنطل)، ولمالك بن زيد مناة فى جمهرة الأمثال ٩٣/١ ولعلى بن أبى طالب -رضى الله عنه- فى مجمع الأمثال ٤٠٦/١، وتاج العروس (سعد).

(٢) شغر بغر: يقال تفرقت الإبل وذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ، وذهب القوم شَغَرَ مَغَرَ، وَشِغَر بِغَر، أى: متفرقين فى كل وجه، اللسان.

(٣) شذر مذر: يقال ذهب القوم شذر مذر، أى: متفرقين، وتفرقت إبله شذر مذر إذا تفرقت فى كل وجه، ويتمذر: يتفرق، ويتشذر القوم: تفرقوا، عن اللسان.

ويحوى من القصب ما أحرز المدى وأطرب، وسكرت عن تبعه أبصار قوم لم يذوقوا حل ألوانه المكررة، ويقدم للطلاب معمولا على نمط ما قلاه من المتحلين باستعمال الأدب عام ولا خاص، محشوا بتأليف حبات من القلوب تصلح مسيرا طبقا عن طبق لدست[١] الخواص، مختصا بصواب من مختار القول لأنه معمول ومقدم وتقديم المعمول مفيد للاختصاص. ويكون واسطة بين مفتاح المشرق ومصباح المغرب، خليا من العصبية حريا بالنسبة إلى مصر فإنها بقعة من عند الله مباركة طيبة لا شرقية ولا غربية فسبحان فالق إصباحها عن اعتدال يكون بين الحق والباطل فيصلا.

وَجَاعِلُ الشَّمْس مِصْرًا لا خَفَاءَ بِهِ   بَيْنَ النَّهَار وَبَيْنَ اللَّيْل قَدْ فَصَلا[٢]

وكيف لا يدرك الفسطاط من هذا العلم المدى ويسلك فى إبراز حقائقه طرائق قددا، ويستخرج من ركابه أفلاذ الأكباد، ويضم من جياده ماسرح فى البلاد بداد، وهو قد اقتلع من تخوم خوارزم أساس البلاغة وأخذ زهرة أصفهان وأخلى ابن داود منها باعه وزفت إليه من ثم الخريدة بالأغانى وكفل لنيسابور اليتيمة فكان كما دل عليه الخبر خير المغانى، واقتطع من جيد المغرب عقده، ورشق مصنفاته بسهام النقد فما أغنت عن ابن رشيق العمدة[٣]. ونشر قلائد عقيانه، ونثر زهر آدابه عن أفنانه. واستولى على الذخيرة. واستوفى محاسن أهل الجزيرة، فلذلك رجوت أن تخرج طينته فى هذا العلم كتابا يملى على المغترين من العلم فيملأ صدورهم ملاءة، وأن يرد ما أخذه عباءة ملاءة. ثم أحجمت عن سلوك هذا المسرى فصرت أقدم رجلا وأؤخر أخرى لعلمى أن الباع قصير والمتاع يسير، والبضاعة مزجاة، والصناعة لا تسعف الآمل كل وقت بما رجاه. هذا موضع ضيق الوقت بأعداء ندرأ بالله فى نحورهم.

---

(١) طبقا عن طبق لدست الخواص: أى حالا بعد حال لدست الخواص أى: مجلس الخواص وكلمة دست: معربة عن المعجمة واستعملها المتأخرون بمعنى الديوان ومجلس الوزارة والرئاسة، انظر تاج العروس (٥٤٣/١).

(٢) البيت من البسيط، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص ١٥٩، ولسان العرب (مصر)، وأساس البلاغة (مصر)، والتنبيه والإيضاح (٢٠٦/٢)، ولأمية بن أبى الصلت فى تاج العروس (مصر)، والمخصص ١٦٤/١٣.

ويروى: وجعل الشمس.........

والمِصْر: الحاجز والحدّ بين الشيئين، أى جعل الشمس حدًّا وعلامة بين الليل والنهار. اللسان (مصر).

(٣) لنا تحقيق على كتاب العمدة لابن رشيق، ط. المكتبة العصرية – بيروت.

ونعوذ به من شرورهم: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾[1]. ويمكرون ويصدفون عما انتهى إليهم منا فنتلو: ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُونَ﴾[2].

إنْ يَسْمَعُوا ريبةً طَارُوا بهَا فَرَحًا ... منِّى وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِح دَفَنُوا

مِثْلُ العصافير أحلامًا وَمَقْدِرَةً ... لَوْ يُوزَنُونَ بزَفٍّ[3] الرِّيش مَا وَزَنُوا

صُمٌّ إذا سمعُوا خيرًا ذُكِرْتُ بِهِ ... وَإنْ ذُكِرْتُ بسُوء عندهمْ أَذِنُوا[4]

يتناهبون من العمر الأيام والليالى، ويحولون لو قدروا بين القلب وما يحاوله من العلوم والمعالى، لا تصدع المواعظ قلوبهم فتردعهم، ولا يسمعهم المذكر بأيام الله ولو أسمعهم، ولم يرد الله نفعهم فما نفعهم، هذا مع غشيان الفتنة لهم فى كل عام، وإتيان دائرة السوء عليهم بما ينحرهم كالأنعام، وأن أحدًا منهم لا يصل إلى ما يتمناه. فإنا حول مائدة الكرم نستبشر بقوله تعالى ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾[5].

وَأَيَّامُنَا مشْهُورةٌ فِى عَدُوِّنَا ... لَهَا غُرَرٌ[6] مَعْرُوفَةٌ وَحُجُولُ

وَأَسْيَافُنَا أَلْطَافُ رَبٍّ دِفاعُهُ ... مَنيعٌ يَرُدُّ الطَّرْفَ[7] وَهْوَ كَلِيلُ

مُعَوَّدَةً نَصْرًا مِنَ اللهِ غَالِبًا ... يَعِزُّ عَلَى مَنْ كَادَهُ وَيَطُولُ

---

(١) سورة النحل: ٨٣.

(٢) سورة يوسف: ٣٨.

(٣) الزَّف: صغير الريش، وخصّ بعضهم به ريش النعام. اللسان (زفف).

(٤) الأبيات من البسيط، وهى لقعنب ابن أم صاحب فى لسان العرب (شور)، (همع)، (أذن) والأول فى سمط الآلى ص ٣٦٢، والثالث فى تاج العروس (أذن) ويروى الأول: (إن يسمعوا سبة)، (وما يسمعوا).

(٥) سورة المائدة: ٦٤.

(٦) الغرة: البياض فى جبهة الفرس، والتحجيل: بياض فى أقدام الفرس حتى موضع القيد، يعنى أن وقائعهم بين الأيام، كالأفراس الغر المحجلة بين الخيل.

(٧) الطرف: النظر والعين أيضا، أى يرد طرف الناظر وهو حسير، عن هامش الحماسة.

هُـوَ الصَّمَدُ الفَرْدُ الَّذِى مُسْتَجِيرُهُ عَـزِيزٌ وجَـار المُعْتَدِينَ ذَلِيـلُ
سَلِى إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَـوَاءً عَالِـمٌ وَجَهُـولُ
فَإِنَّ رَسُـــولَ اللهِ قُطْبُ رَحَائِنَا تَدُورُ رَحَـانَا حَـوْلَهُ وَتَجُـولُ[1]

ألهم الله كلا منا ومنهم توبة تضع من الأوزار عن الظهـور كـلا. وكفانـا وإياهـم حصـائد الألسنة "وهل يكب الناس فى النار على وجوههم إلا"[2]. وحساد على نعـم اللـه تعـالى لا فـى اثنتين، ولا يتربصون بنا إلا إحدى الحسنيين، لا أقول حان حينهـم، بـل كفينـا عينهـم ومينهـم، وحال الله بين مناهم وبينهـم، يريـدون إطفـاء العلـم بـأفواههم، فـلا يحصلـون إلا علـى إتعـاب شفاههم وتسويد جباههم.

وَفِى تَعَبٍ مَنْ يَحْسُدُ الشَّمْسَ نُورَهَـا وَيَجْهَـدُ أَنْ يَـأْتِى لَهَـا بضَرِيـبِ

نسأل الله أن يجعلنا من قوم عرفوا نعمته فحمدوا.

مُحَسَّـدِينَ عَلَـى مَـا كَـانَ مِـنْ نِعَـم لا يَنْزِعُ اللهُ مِنْهُمْ مَا لَهُ حُسِـدُوا[3]

إلى ما انضم إلى ذلك من فراق لذلك الوالد استولى على الجسد فهد قـواه، ورمـى القلـب بسهام الوجد فأصماه، وشارفه باستيفاء أقسام الحزن عاملا على مباشرة سهمى رقيبـه ومعـلاه. فانصرفت آمال النفس عن الأمانى وانحرفت عما كان يعز عليها من معالى المعانى.

قَدْ كُنْتُ أُشْفِقُ مِنْ دَمْعِى عَلَى بَصَـرى فَـالْيَوْمَ كُـلُّ عَزِيـز بَعْدَهُـمْ هَانَـا

---

(١) الأبيات من الطويل، وهى مـن قصيـدة طويلة، فى الحماسـة البصريـة ص ١٤٦-١٤٩. منسوبة للسـموأل بـن عاديـا (جاهلى)، وتروى لعبد الملك بن عبدالرحيم الحارثى من شعراء الدولـة العباسية والأبيـات هنـا مختلفـة فـى الترتيب والألفاظ عما فى الحماسة البصرية بل ركبت فيها صدور لأعجاز أبيات أخر. فألفاظها هنـا إسـلامية وألفاظهـا فـى الحماسة البصرية محتملة وهى أقرب لأن تكون جاهلية.

وانظر أيضا ديوان السموأل ص ٩٠-٩٢، وخزانة الأدب ٣٣١/١٠.

(٢) جزء من حديث معاذ بن جبل، أخرجـه أحمـد والـترمذى وابـن ماجـه، والحـاكم وغـيرهم، وأورده الشيخ الألبانى فى صحيح الجامع (ح ٥١٣٦)،وقال: " صحيح ".

(٣) البيت لزهير فى العمدة لابن رشيق (١٠٥/٢) وروايته:

محسدون............

إلى استغراق الزمان بذكر الدروس التى هى لغير هذا العلم موضوعة، والأخذ فى تصانيف فى الفقه وأصوله نرجو إكمالها إن شاء الله تعالى وتكميل ما شرع فيه من الخير سنة مشروعة، فليت شعرى هل تفضل من العمر عن هذه الشواغل بقية، وهل دون هذه السهام القواتل من تقية، غير أنه قد أسعفت الألطاف الإلهية، وأسعدت العناية المحمدية[1] حتى وضعت لهذا الكتاب شرحا ليس غائب الرسم فأعرفه بالحد، ولا مجانب الوسم فأصفه بما يوجب القبول أو الرد، بل هو بادى الصفحة، مدرك باللمحة، وها أنا قد أخرجته عن يدى وجعلته موقوفا فى سوق الاعتراض، مصروفا لمن يستحق منافعه وهو المبرأ من أمراض الأغراض، فمن نظر بعين الإنصاف، واعتبر وهو مصاف، وله بصحة الذهن اتصاف، علم أهو جدير بأن ينبذ بالعراء ويهجر هجر واصل للراء، أم هو حقيق بأن تضرب له أيدى النجباء آباط النجائب، وتعقد الخناصر على ما فيه من عجائب المحاسن ومحاسن العجائب، فإن تصفح الناظر فيه الغلط فليصفح ولا يكن من أناس بالأغاليط يفرحون، وليصلح ما يجده فاسدا فإن الله تعالى ذم رهطا قال فيهم: ﴿**يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلاَ يُصْلِحُونَ**﴾[2]، وإن رآه أمثل مما فرح الطلاب بجمعه من كلام كثيرين فليعوذه بقوله تعالى: ﴿**قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**﴾[3]. وكأنى بمن لا يعرف من التحقيق قبيلا من دبير، ولا هو من التدقيق فى العير ولا فى النفير، ولا تملك يده من هذا العلم قطميرا، وإن بسط ذراعيه بوصيد كهف العلم كأنه قطمير، يجد فى كتابى هذا قواعد مخترعة، ومعاقد هى فى بادئ الرأى هاذمة لقواعد المتقدمين وإنما هى عند التأمل والتحقيق من كلامهم منتزعة، وركوب لجة ما ركبها السابحون، وسلوك محجة ما طرقها الشارحون، ولاسلكها الغادون والرائحون، أو ينظر أول كلامى دون آخره، ويقصر عن درك دقائقه حتى تمضى ساعاته حول ظواهره، فيظن أنه قد وجد تمرة الغراب، أو أنه قد سبق الهجين العراب.

عَذَرْتُ البزْلِ إنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي ... فَمَا بَالِي وَبَالُ بَنِي لَبُونِ

هيهات لا يدرك شأوى الضليع هذا الضالع، ولا يملك ما طمع فيه وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع، فليعلم هذا القصير الباع المبطن من مكيدته ما استطاع، أنه لم يبق وجهه بل

---

(١) هذا مما تسلل إلى الشيخ من عقيدة المتصوفة التى كانت سائدة فى ذلك العصر.

(٢) سورة النمل: ٤٨.

(٣) سورة يونس: ٥٨.

فضح نفسه وصنفه، ولأمر ما جدع قصير أنفه، وأنه لا يزال يتقلب من كمده على الجمر، ويأمر من اجتناب هذا الكتاب بالفحشاء ولا يطاع لقصير أمر:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحًا وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ
وَلَكِنْ تَأْخُذُ الآذانُ مِنْهُ عَلَى قَدْرِ القَرَائِحِ وَالعُلُومِ[1]

أيحسب أن ما فقده من كلام الشارحين صار الكتاب منه غفلا؟! أم يظن أن التقصير أغلق على خزائنهم دونى قفلا؟! ولايدرى أننى وردت حياضهم فرشفت صفوًا وقذفت ثفلا، وجبت أنجادهم وأغوارهم فتخيرت منها ما يصلح علوا وسفلا. أولى له فأولى إن لم يعط القوس باريها، لقد كان الأحرى به والأولى أن ينظر آخر الكلام أو يرجع من كتب المتقدمين ما فيها، فالاستيعاب لأطراف الكلام الموطأ يرشده ويوقظه من سنة الكرى، والاستذكار لما أسسه السلف من تمهيد القواعد ينشده:

أَطْرِقْ كَرَا، أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ فِى القُرَى[2]

كأنما ضرب بينه وبين العلم بسور من الشدائد، وجعل عليه دون هذا الكتاب سدًّا من حديد فهو يضرب فيه بذهنه الكليل الشارد، وقيل ارجع وراءك فالتمس نورا فإنما أنت تضرب فى حديد بارد، حتى يرجع بخفى حنين[3]، ويمسى بحسده أشغل من ذات النحيين[4]، ولو أوتى رشده لأنف أن يسخر منه الساخر، واغترف من هذا البحر الزاخر، واعترف بأنه الذى يلتقط منه جواهر المفاخر، وترى الفلك فيه بشراع العلم مواخر، ويقول من تقرع أسماعه كم

---

(١) البيتان من الوافر، والأول منهما بلا نسبة فى تاج العروس (كفر).

(٢) هذا قول للعرب لكنه مرجوز، وهو فى اللسان (كرا) وتاج العروس (كرا)، والكامل - ط دار الكتب العلمية.

(٣) حتى يرجع بخفى حنين: هذه عبارة تضرب مثلا لمن رد عن حاجته ورجع بالخيبة، وتفسيرها فى بعض الروايات: أن حنينا كان رجلا شريفا ادَّعى إلى أسد بن هاشم بن عبد مناف فأتى إلى عبدالمطلب وعليه خفان أحمران، فقال: يا عم، أنا ابن أسد بن هاشم فقال له عبدالمطلب: لا وثياب هاشم، ما أعرف شمائل هاشم فيك فارجع راشدًا، فانصرف خائبًا، عن اللسان.

(٤) أشغل من ذات النحيين: هذه عبارة تضرب مثلا، وتفسيرها أن ذات النحيين امرأة من تميم كانت تبيع السمن فى الجاهلية، فأتى خوَّات بن جبير الأنصارى يبتاع منها سمنا فساومها، فحلت نحيا - زقا من سمن- مملوءا، فقال: أمسكيه حتى أنظر غيره ثم حل آخر وقال لها: أمسكيه، فلما شغل يديها ساورها حتى قضى ما أراد وهرب، عن اللسان.

ترك الأول للآخر، وهب أنه ظفر بزلات معدودة، وعثر على هفوات ليست أمثالها عن جهابذة هـذا الفـن مـردودة، ألـم يعلـم أن السـعيد مـن عـدت غلطاتـه، وردت إلـى استقصاء الإحصـاء سقطاته؟!

فَمَـنْ ذَا الَّـذِى تُرْضَـى سَـجَايَاهُ كُلُّهَـا ... كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُـهْ[1]

ولكن لأمر ما يسود من يسود، وعسى أن يكره الإنسان من ذم الحاسد ما تسفر عقباه عن محمود السعود:

وَإِذَا أَرَادَ اللــهُ نَشْــرَ فَضِيلَــةٍ ... طُويَــتْ أَتَــاحَ لَهَــا لِسَــانَ حَسُــودِ

لَوْلا اشتِعَالُ النارِ فيمَـا جَـاوَرَتْ ... مَا كَانَ يُعْـرَفُ طِيـبُ عَـرْفِ العُـودِ[2]

أعاذنا الله تعالى من هوى يرمي بالخرس لسان الاعتراف، ويعمى أبصار البصائر عن جميل الأوصاف، ويصمى[3] القلوب فلا يصل إليها نور الإنصـاف، ولمـا أوصلتنـى السرى منـه إلـى صباح قَدَرٍ صَدَتُهُ فلاح، وأسفر صبحه فأجاب من سمع من مناديه حى علـى الفـلاح، وشـرح طائره الميمون ببطاقة بالحتم مبشرة بالقدوم يخفق بها جناح النجاح، ووصلت فيـه إلـى اجتنـاء غروس ثمارها على أفنان الفنون مرتصة، وحصلت منه على اجتـلاء عـروس فـى حلـى الأفـراح على منصة حمدت الله تعالى على إتمام نعمتى الإتمام والافتتاح، وسميته: (**عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح**) ولقد احتوى هذا الشرح بحمد الله تعالى من المباحث التـى هـى مـن بنات فكرى فلم أسبق إليها، ومن هبات ذكرى فما عثر أحد فيمـا علمـت مـن أهـل هـذا الفـن عليها، على جملة لا أعقد لها عددا حتى أفرغ من عدّ النجوم، ولا أعهد لها مـددا سـوى إلهـام الحى القيوم، وكأين فيه من شاهد يردّ على هذا العلم ما يدعيه عن حق ضائع، ويثبـت لـه عرفـا يحفظ طيب الثناء بعرف ضائع، ويأمن من الإسقاط فإنى استخرجته بالفكرة، وعدلتـه بتزكيتى العقل والنقل عند قاض من التأمل ليست عنده فترة، وأجلسته فى مجالس العلماء فـأثبتوا فخـره، وأطلت البحث عنه ولم أجده فى كتاب ولم أسمعه من ذى فطرة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن محمد المهلبى فى تاج العروس (حبر). وروايته (ومن....).

(٢) البيتان من الكامل، وهما لأبى تمام فى ديوانه ص ٨٥ ط. دار الكتب العلمية، وأسرار البلاغة ص ٩٢ ط. رشيد رضا، والمصباح ص ١١٣، ١١٤، والإيضاح ص ٢٠٤. والعمدة لابن رشيق (١٨٩/٢).

(٣) الوَصَم: المرض، عن اللسان.

واعلم أنى مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعربية، وجعلت نفع هذا الشرح مقسوما بين طالبى العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسوية، وأضفت إليه من إعراب الآيات الواقعة فيه ما هو محرر وإن كان رقيق الحاشية، ومن ضبط ألفاظ أحاديثه النبوية ما كانت خباياه من الجامع الأزهر الصحيح فى زاوية، وضمنته شيئا من القواعد المنطقية والمقاعد الكلامية والحكمة الرياضية أو الطبيعية، وأتحفته من فوائد الوالد[1] وتحقيقه، ومن فوائد علمه الطارف والتالد وتدقيقه، ما هو تاج على هام الكواكب، وسراج إذا ادلهمت الغياهب، وطراز على حلة الطالب، وغرة فى جبهة العلوم ترفع عن عين اليقين الحاجب، وهو الذى تلقفت عنه علم البيان، وتكيفت منه بكل ما منحنى الله من المواهب الحسان، وأنا أسأل الله تعالى وأتضرع إليه، وأتوسل[2] إليه بمحمد ﷺ فإنه أكرم خلقه عليه أن يسكنه وإياى وسائر ذريته فى الجنة مكانا مرفوعا، وأن يجعل المحمول على ظهورنا من مقدمات سوء المنطق وغيره من أشكال للأعمال المنتجة للأصغر والأكبر من الأوزار موضوعا.

واعلم أننى لم أضع هذا الشرح، حتى استعنت عليه بنحو من ثلاثمائة تصنيف، وأنه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف فى هذا العلم، منها ما وقفت عليه، ومنها ما وقفت على كلام من وقف عليه، وقال إنه جمع بين طرفيه وإنى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفا فى علم البلاغة وقفت عليها، لم أترك منها إلا ما هو خارج عن هذا العلم، أو قليل الجدوى فيه، أو هو فى غاية الوضوح، أو شواهد لا حاجة لها لكثرتها، أو ما زاغ البصر عنه، أو ما إن تأملته علمت أنه فاسد لا ترتضيه فمن ذلك: دلائل الإعجاز للشيخ عبدالقاهر الجرجانى[3]، والبديع لابن المعتز[4]

---

(١) سبق التعريف به فى ترجمة المصنف.

(٢) هذا ونحوه مما تسرب إلى الشيخ من عقيدة المتصوفة، وقد سبق التنبيه على مثله.

(٣) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى النحوى أبوبكر صنف أبدع كتابين فى علوم البلاغة وهما: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، المغنى فى شرح الإيضاح فى النحو، المقتصد فى شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، الجمل، العوامل المائة، العمدة فى التصريف، عن بغية الوعاة ٢/١٠٦.

(٤) عبدالله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسى أبوالعباس الشاعر المبدع خليفة يوم وليلة صنف: الزهر الرياض، البديع، الآداب، أشعار الملوك، طبقات الشعراء، عن الأعلام ٤/١١٨.

وإعجاز القرآن للرمانى[(١)]، والواسطة لعلى بن عبدالعزيز الجرجانى[(٢)]، والبديع لابن المنقذ[(٣)]، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى[(٤)]، والعمدة لابن رشيق القيروانى[(٥)]، والعدة فى اختصار العمدة للصقلى[(٦)]، وكنايات البلغاء لأحمد بن محمد الجرجانى[(٧)]، والنصف من حلية المحاضرة للحاتمى[(٨)]، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم[(٩)]، والصناعتان للعسكرى[(١٠)]، ونهاية الإنجاز[(١١)] فى الإعجاز للإمام فخر الدين الرازى[(١٢)]، والمعيار للزنجانى[(١٣)]، وقوانين البلاغة لعبداللطيف

---

(١) على بن عيسى بن على بن عبدالله أبوالحسن الرمانى، كان إمامًا فى العربية صنف: التفسير، شرح سيبويه، شرح مختصر الجَرْمىّ، عن بغية الوعاة ٢/١٨٠، ١٨١.

(٢) على بن عبدالعزيز بن الحسن الجرجانى أبوالحسن، قاض، من العلماء بالأدب، من كتبه الوساطة بين المتنبى وخصومه، وتفسير القرآن، وديوان شعر، عن الأعلام ٤/٣٠٠.

(٣) أسامة بن مرشد بن على بن مقلد بن نصر بن منقذ الكنانى أبوالمظفر مؤيد الدولة، أمير له تصانيف فى الأدب، والتاريخ منها: لباب الألباب، والبديع فى نقد الشعر، والنوم والأحلام. الأعلام ١/٢٩١.

(٤) عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان أبومحمد الخفاجى الحلبى، شاعر أخذ الأدب عن أبى العلاء المعرى وغيره. له ديوان شعر، وسر الفصاحة. الأعلام ٤/١٢٢.

(٥) الحسن بن رشيق -بفتح الراء وكسر الشين المعجمة- القيروانىّ، كان شاعرًا نحويًّا لغويًّا أديبًا حاذقًا عروضيًّا، له العمدة فى صناعة الشعر، والأنموذج فى شعراء القيروان. بغية الوعاة ١/٥٠٤.

(٦) مصعب بن محمد بن أبى الفرات القرشى العبدرى الصقلى أبوالعرب شاعر عالم بالأدب من أهل صقلية الأعلام ٧/٢٤٩.

(٧) أحمد بن محمد بن أحمد أبوالعباس الجرجانى قاضى البصرة وشيخ الشافعية بها فى عصره وكان عارفا بالأدب له نظم مليح، وصنف المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء. الأعلام ١/٢١٤.

(٨) محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمى أبوعلى البغدادى أحد الأعلام المشاهير له مع أبى الطيب المتنبى مخاطبة أقذعه فيها. وله من التصانيف: حلية المحاضرة فى صناعة الشعر، وتقريع الهلباجة فى صناعة الشعر. بغية الوعاة ١/٨٧.

(٩) حازم بن محمد بن حسن الأنصارى القرطبى النحوى أبوالحسن، شيخ البلاغة والأدب. صنف: سراج البلغاء فى البلاغة، كتابًا فى القوافى، قصيدة فى النحو على حرف الميم. بغية الوعاة ١/٤٩١.

(١٠) الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبوهلال العسكرى له من التصانيف: كتاب صناعتى النظم والنثر، شرح الحماسة، جمهرة الأمثال. بغية الوعاة ١/٥٠٦.

(١١) تصحفت فى المطبوع إلى الإعجاز، وما أثبتناه من كشف الظنون (٢/١٩٨٦).

(١٢) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمى البكرى، أبوعبدالله فخر الدين الرازى الإمام المفسر، له: مفاتيح الغيب، الأربعون فى أصول الدين، وشرح سقط الزند للمعرى. الأعلام ٦/٣١٣.

(١٣) عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبدالوهاب بن أبى المعالى الخزرجى الزنجانى، يقال له العزى عز الدين، له: تصريف العزى فى الصرف، ومعيار النظار فى علوم الأشعار. بغية الوعاة ٢/١٢٢ والأعلام ٤/١٧٩.

البغدادى[1]، والمفتاح للسكاكى[2]، وشرحه للإمام قطب الدين الشيرازى[3]، وشرحه للشيخ ناصر الدين الترمذى[4]، وشرحه للشيخ شمس الدين الخطيبى الخلخالى[5]، وشرحه أيضاً للشيخ عماد الدين الكاشى[6]، وشرحه أيضاً للقاضى حسام الدين[7] قاضى الروم، وتنقيح المفتاح للشيخ تاج الدين التبريزى[8]، وروض الأذهان للشيخ بدر الدين بن مالك[9]، والمصباح أيضاً له، وضوء المصباح مختصر المصباح لابن النحوية[10]، وشرحه له، والأقصى القريب للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن محمد ابن عمرو التنوخى[11]، والمثل السائر للصاحب ضياء الدين

---

(١) عبداللطيف بن يوسف بن محمد بن على البغدادى موفق الدين، من كتبه: قوانين البلاغة، ذيل الفصيح، وغريب الحديث، وتهذيب كلام أفلاطون. الأعلام ٦١/٤.

(٢) يوسف السكاكى أبويعقوب العلامة كان علامة بارعًا فى فنون شتى خصوصًا المعانى والبيان وله كتاب مفتاح العلوم فيه اثنا عشر علما من علوم العربية. بغية الوعاة ٣٦٤/٢.

(٣) محمود بن مسعود بن مصلح الفارسى قطب الدين الشيرازى الشافعى العلامة، له شرح المختصر لابن الحاجب، وشرح المفتاح، وغرة التاج فى الحكمة. بغية الوعاة ٢٨٢/٢.

(٤) لم أقف على ترجمته، لكن له ذكر فى كشف الظنون (٢/ ١٧٦٣) فيمن شرح مفتاح العلوم وقال عنه صاحب كشف الظنون:" وكان معاصرًا للقطب الشيرازى ".

(٥) محمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى شمس الدين له التصانيف المشهورة كشرح المصابيح وشرح المختصر وشرح المفتاح وشرح التلخيص. بغية الوعاة ٢٤٦/١.

(٦) يحيى بن أحمد الكاشى (أو الكاشانى) فاضل له علم بالحساب والأدب والحديث، من كتبه "لباب الحساب" و" شرح مفتاح العلوم للسكاكى ". الأعلام ١٣٥/٨، ١٣٦.

(٧) لم أقف على ترجمته، لكن ذكره صاحب كشف الظنون (١٧٦٤/٢) فيمن شرح مفتاح العلوم.

(٨) لم أقف على ترجمته، لكن ذكره صاحب كشف الظنون (١٧٦٧/٢) فى كلامه على مفتاح العلوم.

(٩) محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائى. له من التصانيف: شرح ألفية والده، المصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى وروض الأذهان فيه. بغية الوعاة ٢٢٥/١.

(١٠) محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقى الإمام بدر الدين المعروف بابن النحوية له يد طولى فى الأدب، اختصر المصباح لبدر الدين بن مالك فى المعانى فسماه بضوء المصباح وشرحه. بغية الوعاة ٢٧٢/١.

(١١) محمد بن محمد بن محمد بن عمرو أبوعبدالله زين الدين التنوخى أديب دمشقى استقر فى بغداد. له كتب منها " الأقصى القريب فى علم البيان ". الأعلام ٣٥/٧.

نصر الله بن الأثير[1]، والجامع الكبير لأخيه[2]، ومختصر المثل السائر لابن العسال، والنصف الأول من كنز البلاغة[3] لعماد الدين إسماعيل بن الأثير[4]، ومختصر كنز البلاغة المذكور لولد مصنفه[5]، وروضة الفصاحة لزين الدين الرازى الحنفى[6]، والفلك الدائر على المثل السائر لعز الدين بن أبى الحديد[7]، وقطع الدابر عن الفلك الدائر لعبدالعزيز بن عيسى[8]، وتحرير التحبير لابن أبى الإصبع[9]، وموارد[10] البيان لأبى الحسن على بن خلف بن على بن عبدالوهاب الكاتب[11]، وبديع القرآن والتبيان لابن الزملكانى[12]، والبرهان له، والتبيان للشيخ شرف

---

(١) نصر الله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الوزير الفاضل ضياء الدين أبوالفتح الشيبانى الخزرجىّ المعروف بابن الأثير، له من المصنفات: كتاب المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر، والوشى المرقوم فى حل المنظوم. بغية الوعاة ٢/٣١٥.

(٢) على بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيبانى أبوالحسن عز الدين بن الأثير من العلماء بالنسب والأدب، من تصانيفه: الكامل، وأسد الغابة فى معرفة الصحابة، والجامع الكبير فى البلاغة. الأعلام ٤/٣٣١.

(٣) كذا ذكره فى كشف الظنون (٢/١٥١٤) وذكره فى الأعلام باسم " كنز البراعة ".

(٤) إسماعيل بن أحمد بن سعيد عماد الدين بن تاج الدين بن الأثير، كاتب من العلماء بالأدب شافعى له كنز البراعة – كما قال الزركلى– وإحكام الأحكام فى شرح أحاديث سيد الأنام. الأعلام ١/٣٠٩.

(٥) أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن سعيد نجم الدين بن الأثير له جوهر الكنز اختصر به كتاب كنز البراعة لأبيه، وله المختصر المختار من وفيات الأعيان. الأعلام ١/٩٧.

(٦) ابن السراج زين الدين بن محمد بن أبى بكر بن عبدالقادر الحنفى الرازى. كشف الظنون ١/٩٢٩.

(٧) عبدالحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبى الحديد أبوحامد عز الدين عالم بالأدب من أعيان المعتزلة، له شرح نهج البلاغة، والفلك الدائر على المثل السائر، والعبقرى الحسان. الأعلام ٣/٢٨٩.

(٨) لم أقف على ترجمته، لكن ذكره صاحب كشف الظنون (٢/ ١٥٨٦) فى كلامه على المثل السائر.

(٩) عبدالعظيم بن عبدالواحد بن ظافر بن أبى الإصبع العدوانى شاعر من العلماء بالأدب له تصانيف منها: بديع القرآن، وتحرير التحبير، وغيرها. الأعلام ٤/٣٠.

(١٠) وقع فى المطبوع: مواد البيان، وما أثبته من كشف الظنون.

(١١) لم أقف على ترجمته، لكن ذكره وذكر كتابه حاجى خليفة فى كشف الظنون (٢/ ١٨٨٨).

(١٢) عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصارى الزملكانى أبوالمكارم كمال الدين ويقال له: ابن خطيب زملكا، أديب من القضاة له شعر حسن، له التبيان فى علم البيان المطلع على إعجاز القرآن. الأعلام ٤/١٧٦.

الدين الطيبي[1]، وشرحه له، والإيضاح للمصنف[2]، وحواشي الإيضاح للجزرى[3] شيخ والدى في علم الكلام، وشرح التلخيص للإمام الزاهد ولى الله شمس الدين القونوى[4]، وشرحه أيضًا للخطيب، وشرحه للشيرازى[5]، وشرحه للزوزنى[6]، وشرح البديعية للصفى بن سرايا الحلى[7]، والطريق إلى الفصاحة للشيخ الرئيس علاء الدين بن النفيس شيخ والدى في الطب[8]، والمقدمة في علم البيان لشيخنا شمس الدين الأصبهاني[9] الموضوعة في أول

(١) الراجح أن اسمه الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي خلافا لمن سماه بالحسن أو الحسين بن محمد الطيبي أو غير ذلك. وانظر ترجمة وافية له في مقدمة تحقيق كتابيه التبيان في المعاني والبيان، ولطائف التبيان في المعاني والبيان المكتبة التجارية بمكة المكرمة .

(٢) أى القزويني.

(٣) ذكر صاحب كشف الظنون (١ / ٢١١) في كلامه على الإيضاح: " من الحواشي حاشية الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزرى، المتوفى سنة ٨٣٣ " ولعله الإمام الجزرى شيخ الإقراء في زمانه محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف أبوالخير شمس الدين الجزرى صاحب " النشر " و"المقدمة الجزرية ".

(٤) محمد بن يوسف بن إلياس الشيخ شمس الدين القونوى الحنفيّ صنف كتبا مفيدة منها "درر البحار" فقه، و "شرح تلخيص المفتاح ". بغية الوعاة (١ / ٢٨٧، ٢٨٨) والأعلام (٤/ ١٥٣).

(٥) حبيب الله المشتهر بملا ميرزاجان الباغنوى الشيرازى الأشعرى الشافعي، له حواش في المنطق والمعاني والبيْان منها حاشية على التلخيص وهي مفيدة تامة لكنها قليلة الوجود. كشف الظنون (٤٧٥/١) والأعلام (١٦٧/٢).

(٦) هو شرح الفاضل شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد الزوزني المتوفى سنة ٧٩٢. كشف الظنون (٤٧٤/٢).

(٧) عبدالعزيز بن سرايا بن على بن أبي القاسم السنبسي الطائي الحلى صفى الدين، شاعر عصره، تعانى الأدب فمهر في فنون الشعر كلها وتعلم المعاني والبيان، له العاطل الحالي والبديعية وشرحها. الدرر الكامنة (٢٢٥/٢)، والأعلام (١٧/٤، ١٨) وكشف الظنون (٢٣٣/١).

(٨) على بن أبي الحزم القَرْشي، علاء الدين الملقب بابن النفيس: أعلم أهل عصره بالطب أصله من بلدة قرش ومولده في دمشق ووفاته بمصر له كتب كثيرة منها: المهذب ، الشامل، .. ، عن الأعلام ٢٧٠/٨، ٢٧١.

(٩) شمس الدين أبو الفخر مسعود بن .. الشهير بفخرى الأصبهاني الأديب الشاعر المتوفى سنة ٩٢٥ من تصانيفه البدائع في الصنائع... كذا في كشف الظنون ٤٣٠/٦، وقد نسخت في المطبوع (الأصفهاني) ، وكلاهما صحيح.

تفسيره، والمقدمة فى البيان والبديع الموضوعة فى أول تفسير ابن النقيب[1][2]، والنظم فى علم البديع لابن معطٍ[3]، والفوائد الغياثية للشيخ عضد الدين[4]. وإذا أردت أن تعلم مقدار ما زادته القريحة من المباحث والفوائد، فراجع هذه الكتب فإنك تعلم أن غالب ما عندك عنها رائد وبالله تعالى أستعين، وهو حسبى، ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وأفوض أمرى إلى الله، إن الله بصير بالعباد، وحسبى الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم، وما شاء الله لا قوة إلا بالله لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم.

---

(١) مقدمة تفسير ابن النقيب طبعت مرارًا وترجم عنوانها خطأ بالفوائد المشوق لابن قيم الجوزية، وهذا خطأ فى العنوان والنسبة أثبتها الناشر على سبيل الظن والتخمين، وقد أثبت زميلنا العزيز د/ زكريا سعيد أن الكتاب لا تصح نسبته لابن القيم بل هو مقدمة ابن النقيب لتفسيره وقد أخرجه فى طبعة متقنة نشرتها مكتبة الخانجى بالقاهرة محققة تحقيقا جيدًا بهذا الاسم الصحيح؛ فجزاه الله خير الجزاء.

(٢) محمد بن سليمان بن الحسن البلخى، المقدسى، أبو عبدالله، جمال الدين ابن النقيب : مفسر، من فقهاء الحنفية، أصله من بلخ، ومولده فى القدس، انتقل إلى القاهرة وأقرأ فى بعض مدارسها، وعاد إلى القدس فتوفى بها، له تفسير كبير حافل، سماه "التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير" قال المقريزى فى سبعين مجلدة ، عن الأعلام ٦/ ١٥٠.

(٣) يحيى بن عبدالمعطى بن عبدالنور الزواوى، أبو الحسين ، زين الدين: عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة فى المغرب والمشرق نسبته إلى قبيلة زواوة (بظاهر بجاية فى إفريقية) سكن دمشق زمنا.. ودرس الأدب فى مصر وتوفى فيها، أشهر كتبه "الدرة الألفية فى علم العربية" فى النحو و"المثلث" فى اللغة، و"العقود والقوانين" فى النحو، و"الفصول الخمسون" فى النحو و"ديوان خطب" و"ديوان شعر" و"أرجوزة فى القراءات السبع" و"نظم ألفاظ الجمهرة" و"البديع فى صناعة الشعر" عن الأعلام ٨/١٥٥.

(٤) عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجى، عالم بالأصول والمعانى والعربية، من أهل إيج (بفارس) ولى القضاء توفى سنة ٧٥٦هـ من تصانيفه: "المواقف" فى علم الكلام و"العقائد العضدية" و"الرسالة العضدية" فى علم الوضع و"جواهر الكلام" مختصر المواقف و"شرح مختصر ابن الحاجب" فى أصول الفقه، و"الفوائد الغياثية" فى المعانى والبيان، و"أشرف التواريخ"، و"المدخل فى علم المعانى والبيان والبديع"، عن الأعلام ٣/٢٩٥.

شرح مقدمة صاحب التلخيص

ص: قال المصنف رحمه الله: (الحمد لله على ما أنعم).

(ش): الحمد هو الثناء بالقول على جميل الصفات والأفعال. وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه، فإن الشكر يكون على الأفعال فقط: بالقول، أو الفعل، أو الاعتقاد، وعبارة الزمخشرى: وهو بالقلب، واللسان، والجوارح. يريد التنويع، لا أن الشكر لا يكون إلا بمجموع الثلاثة. ثم استدل على ذلك بقوله:

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّى ثَلاثَةً ... يَدِى وَلِسَانِى وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا[1]

وفيه نظر؛ لأن البيت لا تعرض فيه بأن شيئا من ذلك يسمى شكرا، فضلا عن كل واحد، نعم يدل على إطلاق الشكر على أعمال الجوارح والقلوب، قوله ﷺ -وقد رآه بلال يصلى ويبكى، كيف تبكى وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ -: "أفلا أكون عبدا شكورا"[2] وقوله تعالى ﴿**اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا**﴾[3] وأما المدح، فاختلف النحاة فى أنه مقلوب الحمد أو لا، ويعزى الأول لابن الأنبارى، وأما المعنى فقال الزمخشرى: الحمد والمدح أخوان لا يريد أنهما متشابهان غير مترادفين كما توهمه الطيبى؛ بل يريد ترادفهما؛ لأنه صرح بذلك فى الفائق، فقال: الحمد هو المدح، وإليه أشار أيضا فى تفسير قوله تعالى ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِى قُلُوبِكُمْ**﴾[4] وبه صرح الشيخ عز الدين بن عبدالسلام، ولا يقدح فيه أن السكاكى فى خطبة المفتاح عطف أحدهما على الآخر، وفصل بين المحامد والممادح، فقال:" حمد الله ومدحه بما له من الممادح أزلا وأبدا وبما انخرط فى سلكها من المحامد متجددا "؛ لأنه فى مقام إطناب يناسبه عطف الشىء على نفسه بلفظين مختلفين، وإنما جعل ما سماه متجددا منخرطا فى سلك ما سماه أبديا وغاير بين اللفظين؛ لأنه جعل معنى المحامد منخرطا فى معنى الممادح فيكون بينهما تباين، أو عموم وخصوص، وقد فرق السهيلى بينهما بأن الحمد يشترط صدوره عن علم لا ظن، وأن تكون الصفات

---

(١) البيت بلا نسبة فى الكشاف للزمخشرى (١/٧) وتفسير ابن كثير (١/٢٣)، والدر المصون ١/٦٣.

(٢) أخرجه البخارى فى " التفسير "، (ح ٤٨٣٦، ٤٨٣٧)، لكن من حديث المغيرة وعائشة، ومسلم (ح ٢٨١٩).

(٣) سورة سبأ: ١٣.

(٤) سورة الحجرات: ١٧.

المحمودة صفات كمال، والمدح قد يكون عن ظن وبصفة مستحسنة وإن كان فيها نقص ما، وقال لهذين الشرطين: لا يوجد الحمد لغير الله تعالى، وهو المستحق له على الإطلاق وقد يرد عليه قول عائشة رضى الله عنها فى قصة الإفك "لا أحمد إلا الله"[1] وقولها: "أحمد الله لا أحمدك" وقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾[2] قال ابن عباس رضى الله عنهما: يحمده فيه أهل السموات والأرض. ولا أدرى كيف استخرج السهيلى من الشرطين اللذين ذكرهما كون الحمد لا يستعمل لغير الله؟ فإن صفات النبى ﷺ صفات كمال يصدر كثير من ذكرها[3] عن علم لا ظن، ثم لا نسلم له امتناع إطلاق الحمد لغير أهل الكمال، فقد يحمد غير الإنسان، كقول العرب: عند الصباح يحمد القوم السرى ومن أسمائه تعالى: الحميد. وقد قال الإمام فخر الدين فى تفسيره فى أواخر البقرة وفى كتابه اللوامع: إن حميدا يصح أن يكون بمعنى حامد، أى: يحمد الأفعال الحسنة وبمعنى حامد[4]، وقال الشاعر:

وَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا، يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْـرَهُ ... وَمَنْ يَغْوَ، لا يَعْدَمْ عَلَى الغَـيِّ لائِمَـا[5]

ولا يقدح فى الاستدلال به أن البيت للمرقش الأكبر، والكلام إنما هو فى الجواز الشرعى، بل فى موضوع الكلمة لغة؛ لما يعلمه من وقف على كلامه، وقد يحمد من فعل خيرا كائنا ما كان. كقول تلك المرأة بالحديبية:

يا أَيُّها المــادِحُ دَلْــوِى، دُونَكَــا ... إِنِّــى رَأَيْــتُ النَّــاسَ يَحْمَدُونَكَــا[6]

---

(١) حديث الإفك، أخرجه البخارى فى " التفسير " (٣٠٦/٨)، (ح ٤٧٥٠)، وفى غير موضع من صحيحه، ومسلم (ح ٢٧٧٠).

(٢) سورة الإسراء: ٧٩.

(٣) كذا بالأصل.

(٤) كذا بالأصل والصواب "محمود" ليغاير ما قبله.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمرقش الأصغر فى ديوانه ص ٥٦٥،وللمرقش دون تحديد أهو الأكبر أم الأصغر فى لسان العرب (غوى)، وتاج العروس (غوى)، وشرح اختيارات المفضل ص ١١٠٤.

(٦) الرجز لجارية من بنى مازن فى الدرر ٣٠١/٥، وشرح التصريح ٢٠٠/٢، والمقاصد النحوية ٣١١/٤، وبلا نسبة فى لسان العرب (ميح)، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ - ٢٠١ - ٢٠٧، وهو لجارية من الأنصار فى السيرة لابن هشام (٢٣١/٣- ٢٣٢)، وتاريخ الطبرى (١١٨/٢) والبداية والنهاية (١٦٥/٤). ولم أجده فى ديوان رؤبة لوليم بن الورد.

وهذا البيت ذكره ابن إسحاق فى السيرة، وظاهر كلامه أنه من شعر هذه المرأة. لكن قال ابن الشجرى فى أماليه إنه لرؤبة، وأنه فى مال لا فى ماء، فذكرالدلو حينئذ استعارة. وعلى هذا فيحمل كلام ابن إسحاق على أن المرأة فى الحديبية أنشدته من كلام غيرها، وقد يستأنس بأن الحمد لا يكون لغير الله تعالى، بما ورد فى الكتاب والسنة من أنه تعالى له الحمد، وهذه صيغة اختصاص، وبالاستغراق الذى هو ظاهر الألف واللام فى قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[1] فأما قول الزمخشرى: إن الاستغراق الذى يتوهمه كثير من الناس فى الحمد وهم، فقيل: إنها نزعة اعتزال؛ لأنهم يرون أن أفعال العباد مخلوقة لهم، وأنهم يحمدون عليها -تعالى الله عما يقولون علواًّ كبيرا- وكأن قائل هذا القول لم يطرق سمعه قوله تعالى:﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[2] ، وقوله ﷺ عند الصباح:"اللهم ما أصبح بى من نعمة فمنك وحدك لا شريك لك"[3] وقيل إن أراد أن الألف واللام ليست للاستغراق إذا دخلت على اسم الجنس، وليس كذلك؛ بل هى للاستغراق عنده، وعند الأكثرين وقيل إن أراد أن التقدير: أحمد الله حمدا، لأنه مفسر بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[4] ، فكان المقصود به حمدا خاصا، فلا تكون للاستغراق، وإن أراد ذلك ففيه نظر.

وقال عبداللطيف البغدادى فى شرح الخطب النباتية: معناهما متقارب، إلا أن فى الحمد تعظيما وفخامة ليست فى المدح والشكر، وهو أخص بالعقلاء والعظماء منهما، فلذلك إطلاقه على الله تعالى أكثر، وقد يطلق عليه المدح. قال ﷺ : (إن الله يحب المدح؛ ولذلك مدح نفسه) ويقال: مدح الإنسان نفسه، ولا يقال: حمدها، إلا إذا طلب منها فضيلة فطاوعته. قلت: ولفظ الحديث: "لا أحد أحب إليه المدح من الله؛ ولذلك مدح نفسه"[5]. ومراد عبداللطيف بقوله: قد يطلق المدح على الله تعالى أنك تقول: مدحت الله، وما ذكره هو ما

---

(١) سورة الفاتحة: ٢.

(٢) سورة النحل: ٥٣.

(٣) أخرجه أبوداود فى " الأدب "، باب: ما يقول إذا أصبح، وابن حبان من حديث عبدالله بن غنم البياضى وفى سنده عبدالله بن عنبسة لم يوثقه غير ابن حبان، ومع ذلك فقد حسنه الحافظ فى "أمالى الأذكار "، وقال الشيخ الألبانى فى تعليقه على " الكلم الطيب "، (ح ٢٦): " إسناده ضعيف".

(٤) سورة الفاتحة: ٥.

(٥) أخرجه البخارى فى " التفسير "، (١٤٦/٨)، (ح ٤٦٣٤)، وفى مواضع أخر من صحيحه. ومسلم (ح ٢٧٦٠).

فهمه النووى، وليس صريحا، لاحتمال أن يكون المراد أن الله تعالى يحب أن يمدحه غيره، ولذلك مدح نفسه، لا أن المراد يحب أن يمدحه غيره. وقيل: المدح أعم من الحمد؛ لأن المدح يحصل للعاقل وغيره، والحمد لا يحصل إلا للفاعل المختار. قاله الإمام فخر الدين الرازى، ويرد عليه بما سبق. وقال الراغب: المدح أعم، لأن الحمد يكون على الصفات الاختيارية والمدح على أعم من الاختيارية والخلقية.

وقال سيبويه، فى باب ما ينتصب على المدح: إن الحمد لا يطلق تعظيما لغير الله تعالى، وذكر فى باب آخر، أنه يقال: حمدته: إذا جزيته على حقه. وهذا الكلام هو التحقيق فتلخص أن الحمد إن أريد به التعظيم، اختص به الله سبحانه وتعالى، وإن أريد به المجاز، لا يكون خاصا، ولا يرد شيء مما سبق على هذا القول؛ فإن الحمد فيه على المعنى الجائز وهو المجاز، والثناء جنس للجميع؛ بل لأعم، فإنه يكون فى الشر. وفى الحديث مر بجنازة، "فأثنى عليها شرا"[1] بل ربما يأتى الشكر فى الشر، كما ذكره الشيخ عز الدين بن عبدالسلام فى بعض كلامه.

وقوله **(على ما أنعم)** أى لأجله إن كانت "على" للتعليل، وهو مذهب كوفى، وإن أبقيناها على معناها من الاستعلاء، فلعله لاحظ فيه من البلاغة الإشارة إلى تفخيم الحمد، قلت: وفيه نظر من وجهين:أحدهما أن الحمد من جملة النعم، والثانى أن إرادة الاستعلاء على النعمة مخل بالبلاغة فى هذا المحل، ولهذا كانت النعمة فى الغالب إذا ذكرت مع الحمد فى القرآن لم تقترن بعلى ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ**﴾[2]، ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾[3] وحيث أشير إلى ذكر النعمة أتى بعلى كقوله ﷺ إذا رأى ما يكره "الحمد لله على كل حال"[4] إشارة إلى ستر النقمة، واستعلاء الحمد عليها، ولذلك جاء الحمد لله على ما أولانا؛ لأن منه النقمة والنعمة فأريد التغطية لأجل النقمة، وهو كالحمد لله على كل حال.وقد ذكرنا أن البلاغة تقتضى ذكر المحمود عليه بلفظ "على" فى جانب النقمة، واجتنابها فى جانب النعمة، فليتنبه لهذه الدقيقة. لا يقال ينتقض بقوله تعالى:﴿ **وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**﴾[5] فإن المقصود فى ذلك المحل استعلاء التكبير برفع الصوت، والأولى أن

---

(١) أخرجه البخارى فى " الجنائز "، (٣/٢٧٠)، (ح ١٣٦٧)، وكذا مسلم (ح ٩٤٩) من حديث أنس.

(٢) سورة الأنعام: ١.

(٣) سورة فاطر: ١.

(٤) " حسن " أخرجه ابن ماجه وابن السنى والحاكم، وانظر الصحيحة (ح ٢٦٥).

(٥) سورة البقرة: ١٨٥.

يجعل الحمد لله جملة، وعلى ما أنعم يتعلق بمحذوف، التقدير نحمده على ما أنعم إذ لا يصح تعلقه بالحمد المذكور، إذا جعلنا الحمد لله جملة، ولا بحمد مقدر، ويجوز أن يكون خبرًا.

وقوله (ما) هى مصدرية، أى على إنعامه إما على حقيقته، أو بمعنى المنعم به إن جوزنا انحلال الأداة والفعل بمصدر مجازى، وهو أحد قولين وهو أولى من الموصولة، لأمرين:

أحدهما: أن الجملة التى بعدها خالية من العائد فيلزم أن يكون العائد محذوفا، فيحتاج قوله: مالم يعلم إلى تقدير ما يعمل فيه: أو يكون استغنى عن العائد بقوله: مالم يعلم، كقولهم: أبوسعيد الذى رويت عن الخدرى، وهو ضعيف، أو ممتنع.

والثانى: ما يلزم عليه من استعمال غير الأكثر من تعدى أنعم إلى المنعم به بنفسه فإن الغالب تعديته بالباء، كقولك أنعم عليه بكذا، وإنما لزم ذلك؛ لأنا نقدر العائد مجرورا لامتناع حذفه حينئذ إلا بتكلف وعلى هذه اللغة التى حكاها ابن سيده قوله تعالى:﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ**﴾[1]. وقوله تعالى:﴿**اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ**﴾[2]. لا كما قاله أبوالبقاء وغيره، من أنه توسع فيه بحذف الحرف فحذف العائد بعده منصوبا، ويحتمل أن يعود الضمير على المصدر، كقوله تعالى:﴿**لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ**﴾[3].

ص: (وعلم) من البيان مالم نعلم.

(ش): "علم" معطوف على "أنعم" لا على "الحمد لله"، فرارا من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية؛ ولأن المعنى عليه أمكن، فحينئذ هذه السجعة جارية على آخر كلمة من السجعة قبلها، وهى أنعم طارحة لما قبلها، وهو غير الأحسن فى صناعة البديع، إذ الأحسن ملاحظة الثانية للأولى حتى يكونا كفرسى رهان.وعطف (علم) على (أنعم) من عطف الأخص على الأعم إن كانت "ما" مصدرية، ومن عطف الخاص على العام، إن كانت

(١) سورة الأنفال: ٥٣.

(٢) سورة البقرة: ٤٧.

(٣) سورة المائدة: ١١٥.

موصولة، فإن ما الموصولة عامة، وكلاهما خارج عن الأصل والغالب، لاستدعاء الأول عطف الشيء على نفسه. واستدعاء الثانى عطف بعض الشيء عليه، أو أحد أفراد الكلية عليها المستدعيين أيضاً لعطف الشيء على نفسه، غير أن كلا منهما بليغ مستحسن، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

وليتنبه لدقيقة، وهى أن الأصولى يؤول ما يرد من ذلك، حيث قدر على إرادة ما عدا الخاص بالعام، فرارا من التأكيد، حتى ذهب بعضهم إلى التزام ذلك، وجعله من المخصصات. أما هنا: فنحن لا نفر من التأكيد، بل نحافظ عليه؛ لما فيه من البلاغة، ولا سيما فى المقامات الخطابيات، ثم نحافظ على إدخال نعمة تعلم البيان فى قوله (ما أنعم)؛ لتحصل براعة الاستهلال بذكر ما يناسب المقصود، كقوله:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا[(١)]

بل قد يقال: إنها فقط هى المرادة، ويكون من العام المراد به الخصوص؛ لما ذكرناه، ويكون الأول على جهة الطرح، كقولك: أعجبنى علم زيد وفقهه.

والبيان يطلق على معان لا نطيل بذكرها والمراد هنا منها: الفصاحة، أو هذه العلوم التى ستأتى فى هذا المختصر؛ فإن الثلاثة تسمى علم البيان. وقوله (مالم نعلم) هو نفى غير متصل بالحال بقرينة أنه إنما قصد الحمد على العلم الموجود حال هذا الكلام، فهو كقوله تعالى: ﴿**عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**﴾[(٢)]. ولو قال: ما لم نكن نعلم، كقوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ**﴾[(٣)]. لكان أوضح فى هذا المراد؛ لإشعار كان غالبا بالانقطاع، وقد نص النحاة على أن (لم) يجوز انفصال نفيها عن الحال. هذا حظ النحوى والأصولى يجعل ذلك مجازا من مجاز التخصيص، وما ستراه فى آخر باب الفصل والوصل من كلام البيانيين، وابن

---

(١) صدر البيت من البسيط، وعجزه:

وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا

وهو لأبى محمد الخازن فى الإيضاح ص:٣٧١ والتبيان للطيبى ٢/٤٨٤.

أنجز: قضى ووفى. الإقبال: قدوم الدنيا بخيرها. كوكب المجد: استعارة للمولود. الأفق: الناحية من نواحي الفلك وإثباته للعلا تخيل، واسم الخازن عبدالله بن محمد.

(٢) سورة العلق: ٥.

(٣) سورة النساء: ١١٣.

الحاجب، مما يوهم أن ذلك حقيقة لا تعويل عليه، لما قررنا ثَمَّ. وقد عجبت من ابن مالك وابنه حين مثلا ذلك بقوله:

وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلَهِي وَحْدَكَا لَمْ يَكُ شَيءٌ يَا إلَهِي قَبْلَكَا[(١)]

فإن كون الشيء لم يكن قبله نفى متصل، وقد اعترض عليهما شيخنا أبوحيان، وقد عجبت من ابن مالك، ومن شيخنا أبى حيان فى تمثيلهما لانقطاع نفى (لم) بقوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا**﴾[(٢)] فإن الحال هنا مقيدة بالحين، التقدير:لم يكن فيه شيئًا مذكورا، ولم ينقطع ذلك أصلا، كقولك: لم يقم زيد أمس. والتحقيق أن النفى الذى نتكلم فى انقطاعه هو نفى الحدث المحكوم بنفيه، وإذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق النفى الظرف، كقولك لم يقم زيد أمس. فهذا نفى متصل، ولو قلت:لم يقم زيد أمس، تريد: أنه لم يقم فى بكرته، لكان ذلك مجازا، وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض فى اللفظ إليه بنفى ولا إثبات، بخلاف النفى الذى لا يتقيد بظرف، فإنه يستغرق الأوقات التى لا غاية لها إلا زمن النطق. والعجب من شيخنا أكثر، فإنه اعترض على ابن مالك فى المثال الأول فيما يعترض به عليه هنا فى المعنى. فإن قلت: هلا استدللت على عدم اتصال النفى بقوله (علم)؛ لأن أحدهما أثبت ما نفاه الآخر؟ قلت: لأن (علم) قد ينازع فى اقتضائه لحصول العلم؛ فإن العلماء اختلفوا فى أن (علم) هل يستدعى مطاوعة أو لا؟ ويشهد للأول قوله تعالى: ﴿**مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ**﴾[(٣)]. فأخبر عن كل من هداه بأنه مهتد، وأما قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾[(٤)]. فليس منه؛ لأن الهدى فى تلك الآية بمعنى الدعوة؛ بدليل ﴿**فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى**﴾[(٥)]. وقد

---

(١) الرجز لعبدالله بن عبدالأعلى القرشى فى الدرر ٥/٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩، والكتاب ٢/٢١٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/١١٢.

(٢) سورة الإنسان: ١.

(٣) سورة الكهف: ١٧.

(٤) سورة فصلت: ١٧.

(٥) فصلت: ١٧.

يشهد لوجود الفعل دون مطاوعة قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلا تَخْوِيفًا﴾[1]. وقوله: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾[2]؛ لأن التخويف حصل، ولم يحصل للكفار خوف نافع يصرفهم إلى الإيمان، فإنه المطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة. وعلى الأول، تكون الفاء فى قولك: أخرجته فخرج للتعقيب فى الرتبة، لا فى الزمان ولا يصح أخرجته فما خرج، إلا مجازا. وعلى الثانى: تكون الفاء للتعقيب فى الزمان، ويكون (أخرجته فما خرج) حقيقة. ورأيت بخط الوالد ما نصه: يقال: علمته فما تعلم، ولا يقال: كسرته فما انكسر؛ والفرق أن العلم فى القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم، ومن المعلم فكان (علمته) موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط؛ لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم، ولابد بخلاف الكسر، فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار. اهـ

وقد بسطت القول فى هذه المسألة فى شرح مختصر ابن الحاجب، ومن الغريب أن (لم) استعملت للنفى المنقطع، والمتصل استعمالا واحدا. وقد استنبطت ذلك من قوله تعالى: ﴿وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ﴾[3]. فنفى العلم عنهم منقطع، وعن آبائهم متصل، والفائدة حينئذ فى ذكر المفعول، وهو قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا﴾ [وإن كان الإنسان لا يُعَلَّمُ إلا ما لم يعلم][4] التصريح بذكر حالة الجهل التى انتقلوا عنها، فإنه أوضح فى الامتنان خلافا للسهيلى، إذ يرى: أن نحو (ما قام زيد ولا عمرو) من عطف الجمل، ولابن مالك حيث ادعى فى نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[5]، أنه من عطف الجمل، فنظيره أن يكون التقدير هنا: ولم يعلم آباؤكم والذى ذهب إليه سيبويه وغيره أن الفعل الأول هو العامل،وإن لم يصلح:"تعلموا واسكن" لمباشرة "آباؤكم وزوجك". كما تقول: تقوم هند وزيد، وإن كان زيد لا يصلح لمباشرة "تقوم" فإنه من عطف المفردات كما صرح به ابن الحاجب وغيره.

---

(١) سورة الإسراء: ٥٩.

(٢) سورة الإسراء: ٦٠.

(٣) سورة الأنعام: ٩١.

(٤) ما بين المعكوفين جملة اعتراضية، وما بعدها خبر المبتدأ (الفائدة ....).

(٥) سورة البقرة: ٣٥.

وأما تصريح السهيلي في قوله تعالى: ﴿لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ﴾[1]: أنه من عطف الجمل، فليس ذلك لاختلاف المتعاطفين بالتذكير والتأنيث بل لتكرار (لا) كما هو معروف عنه، والأولى في هذه أن تكون موصولة، لاقتضاء المقام ذلك.

ص: (والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب).

(ش): الصلاة من الله الرحمة، ولها معان يطول ذكرها، قد أَوْعَبْنَا الكلام عليها في شرح المختصر، والصلاة هذه إما من الله فتكون بمعنى الرحمة، أو من العبد فتكون معناها: صلاة العبد على النبي ﷺ وهي قوله: اللهم صل عليه، وهي على التقديرين إنشاء، وكذلك الحمد، وقوله (سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله سبحانه وتعالى وقد روى نحوه عن ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم، ويشهد له قوله ﷺ: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"[2]، "إن ابني هذا سيد"[3]، "قوموا إلى سيدكم"[4]، وقوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾[6]، وفي المسألة ثلاثة أقوال، حكاها ابن المنير في المصفى أحدها: أن السيد يطلق على الله وعلى غيره، والثاني: أنه لا يطلق على الله تعالى، وعزاه لمالك، والثالث: أنه لا يطلق إلا على الله بدليل ما روى أنه ﷺ قيل له يا سيدنا فقال: "إنما السيد الله"[7] ولا أدري كيف غفل هذا القائل عما تقدم من الآيات والسنة، ونقل في الأذكار عن النحاس أنه جوز إطلاقه على غير الله تعالى إلا أن يكون بالألف واللام. قال النووي: والأظهر جوازه بالألف واللام لغير الله تعالى.

وقوله: (خير من نطق) ماش على مذهب أهل الحق من تفضيله ﷺ على الملائكة، ولما كان النطق من خواص الألفاظ التي تنزه الباري عز وجل عنها، تم عموم هذا الكلام،

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢) " صحيح " أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد، وانظر صحيح الجامع (ح١٤٢٨).

(٣) أخرجه البخاري في " الصلح "، (٥/٣٦١)، وفي غير موضع من صحيحه.

(٤) أخرجه مسلم في " الجهاد والسير "، (ح ١٧٦٨).

(٥) سورة آل عمران: ٣٩.

(٦) سورة يوسف: ٢٥.

(٧) " صحيح" أخرجه أحمد وأبو دواد عن عبدالله بن الشخير، وانظر صحيح الجامع (ح٣٧٠٠).

وأخرجت من الموصولة قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾[1]، وأيضاً فهو نطق مجازى.

والحكمة:علم الشرائع، وفصل الخطاب: الكلام البين فهو فصل بمعنى مفصول بعضه من بعض، أو بمعنى فاصل؛ لأنه فاصل بين الخطأ والصواب، وفيه تلميح لإشارته إلى أن فصل الخطاب هو المقصود من هذا العلم. وقيل: هو قول: أما بعد، ففى ذلك توطئة لذكرها بعد ذلك.

ص: (وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار).

(ش): آل النبى ﷺ هم بنو هاشم، وبنو المطلب، وقيل جميع الأمة، وقيل أولاد فاطمة رضى الله عنها. وكان الأحسن إضافتها إلى ظاهر؛ لأن الصلاة على الآل رويناها من طرق كثيرة ليس فيها الإضافة إلى مضمر، ولأن الكسائى، والنحاس، والزبيدى منعوا إضافة الآل إلى المضمر، لكن يرد عليهم قوله:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ[2]

وقوله (الأطهار) جمع طاهر -ذكره ابن سيده- وهو نادر كجاهل وأجهال، والمراد الطهارة من الأدناس والنقائص. والصحابة الأكثر فيها فتح الصاد، ويجوز كسرها على لغة، وهم كل من رآه النبى ﷺ مسلما، وقيل غير ذلك مما يطول ذكره. والأخيار جمع خيِّر كميِّت وأموات. وبين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه؛ لأن التابعى الذى هو من بنى هاشم وبنى المطلب من الآل وليس من الصحابة، وسلمان الفارسى مثلا بالعكس فلذلك حسن عطفهم عليهم.

---

(١) سورة الجاثية: ٢٩.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم فى الأشباه والنظائر ٢٠٧/٢، والدرر ٣١/٥، وتاج العروس (أهل).

مقدمة
في أهمية علم البلاغة

ص: (أما بعد)

(ش): هى كلمة فصيحة. قيل إنها فصل الخطاب الذى أوتيه داود عليه السلام، وقد كان النبى - ﷺ - يذكرها فى خطبه، وكذلك العرب قال سحبان:

لَقَـدْ عَلِـمَ الحَـيُّ اليَمَـانُونَ أَنَّنِـي ... إذَا قُلْتُ: أَمَّا بَعْدُ. أَنِّي خَطِيبُهَـا[1]

وسيأتى ذلك فى آخر الكتاب، والمعنى: أما بعد الحمد والصلاة.

ص: (فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدرا، وأدقها سرا).

(ش): علم البلاغة تارة يطلق على العلوم الثلاثة التى تضمنها هذا المختصر، وتارة يطلق على علم المعانى والبيان، وعلم البديع حينئذ تابع. والمصنف جعل علم البلاغة مجموع العلمين، وجعل علم البديع من توابع البلاغة، والتابع والمتبوع علما واحدا.

وقوله: (من أجل العلوم قدرا) يقع مثله فى الكلام كثيرا، أعنى دخول من على أفعل التفضيل، وإنما يكون ذلك فى أحد موضعين:

الأول: أن تكون الأفراد مستوية الرتبة فى تميزها على غيرها، فيقال عن كل منها إنه الأفضل؛ لأنه بعضه فيصح ما ذكره المصنف، إن كانت علوما مستوية الرتبة. وهيهات أن يعلم ذلك، أما إذا كانت العلوم متفاوتة، فلا يصح أن يقال عن أعلاها: إنه من خيرها بل هو خيرها ولا يقال عما يليه: إنه من خيرها؛ لأنه ليس شيئا منه، تقول: زيد أفضل الناس، ولا يقال: من أفضلهم إلا إذا كان له مساو.

الثانى: أن يكون بعض أنواع الحقيقة أفضل أنواعها، فيقال حينئذ عن ذلك النوع: إنه خيرها فيلزم عنه أن يقال عن كل فرد من أفراده إنه من خيرها، أى من النوع الذى هو خيرها، ومن هذا القسم قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ**﴾[2] على قراءة فتح الفاء أى من النوع الأنفس، ولا يكون من النوع الأول؛ لأنه ليس له من يساويه فى النفاسة، فلو أراد ذلك المعنى لقال: أنفسكم دون "من" فليتنبه لهذه الدقيقة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسحبان وائل فى خزانة الأدب ١٠/٣٦٩، ٣٧٢، وبلا نسبة فى لسان العرب (سحب).

(٢) سورة التوبة: ١٢٨.

وعبارة السكاكى: أن هذا أعظم العلوم، وكأن المصنف أتى بمن خلافا له، وقد يوجه كلام السكاكى بأنه إذا كانت وجوه الإعجاز لا تدرك إلا بهذا العلم -كما ادعوه - صدق أنه أعظم العلوم؛ لتأديته إلى علم الأصول الشرعية، وقوله: (وأدقها سرا) سيأتى بيانه، وأتى المصنف بالطباق لمضادة الأجل للأدق، ثم شرع فى تعليل ذلك فقال:

ص: **(إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها، ويكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أستارها).**

(ش): اعلم أن علم العربية على ما قال الزمخشرى، يرتقى إلى اثنى عشر علما، غير أن أصولها أربعة: اثنان يتعلقان بالمفردات هما: اللغة، والتصريف، ويليهما الثالث وهو: علم النحو، فإن المركبات هى المقصود منه، وهى كالنتيجة لهما، ثم يليها علم المعانى، ولعلك تقول: أى فائدة لعلم المعانى فإن المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة، وعلم المعانى غالبه من علم النحو؟ كلا إن غاية النحوى أن ينزل المفردات على ما وضعت له، ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعانى، والنحوى وإن ذكرها فهو على وجه إجمالى يتصرف فيه البيانى تصرفا خاصا لا يصل إليه النحوى وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة، والنحو، والحديث، وإن كان مستقلا بنفسه.

واعلم أن علمى أصول الفقه والمعانى فى غاية التداخل؛ فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعانى، هما موضوع غالب الأصول، وإن كل ما يتكلم عليه الأصولى من كون الأمر للوجوب، والنهى للتحريم، ومسائل الأخبار، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، والتراجيح، كلها ترجع إلى موضوع علم المعانى. وليس فى أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره، إلا الحكم الشرعى، والقياس، وأشياء يسيرة.

وقوله: (تكشف) فيه ترصيع مع قوله (تعرف) وفيه ترشيحان لاستعارة الوجوه: ترشيح سابق، وهو تكشف، ولاحق وهو أستارها، فهى استعارة مرشحة؛ لاقترانها بما يلائم المستعار منه، وهذه تدخل فى عبارة المصنف، حيث قال فى الاستعارة: إنها تسمى مرشحة إذا اقترنت. والسكاكى إنما قال: إذا عقبت بما يلائم المستعار منه، فلا يدخل فيه ترشيحها قبلها، إلا بتأويل كلام السكاكى -كما ستراه- وإنما يكون ذلك استعارة ذات ترشيحين، إن كان

الوجوه استعارة. ويحتمل أن يراد بوجوه الإعجاز ضروبه وأنواعه، وقدم قوله (به) ليفيد الاهتمام. فإن قلت: أين كان هذا العلم فى زمن الصحابة الذين يعرفون أسرار العربية، وانكشف لهم أوجه الإعجاز؟ قلت: كان مركوزا فى طبائعهم.

وقوله: (أسرارها وأستارها) فيه جناس لاحق؛ لاختلاف الكلمتين بحرف واحد، والنظم: ترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعانى فى النفس كما ذكره عبدالقاهر.

ص: **(وكان القسم الثالث... إلخ).**

(ش): لا شك أن المفتاح جدير بما ذكره، والمراد بالترتيب: أن يجعل للشيء المتعدد هيئة، بحيث يعتبر بعضها بالنسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والأصول قواعد هذا العلم، والحشو: ذكر ما لا حاجة لذكره، وهو قريب من التطويل، وسنتكلم عليه فى بابه. والتعقيد: ما يحصل من عدم تهذيب العبارة. وقوله: (مفتقرا إلى الإيضاح) أى ليزول ما نسبه إليه من التعقيد، وتبعد إرادة كتابه الإيضاح؛ لأنه إنما صنفه، وسماه بالإيضاح بعد هذا المختصر، وأيضاً هو يريد ذكر الحامل على التلخيص، فلو أراد أن المفتاح محتاج لكتاب الإيضاح، لما ناسب قوله مختصرا. ووصف التلخيص بكونه مختصرا لا ينفى أن يحصل به الإيضاح فقد يحصل من تقصير العبارة وضوح لا يحصل بتطويلها. وقوله: (والتجريد يعود إلى الحشو)، وقوله: (الاختصار يعود إلى التطويل) ففيه لف، ونشر غير مرتب.

ص: **(ألفت مختصرا يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة، والشواهد).**

(ش): يشير إلى هذا المختصر، وقوله: (ما فيه) أى ما فى المفتاح، ويحتاج إن كان مبنيا للفاعل، فالضمير يعود على هذا المختصر، أو على المفتاح والشواهد ما كان من كلام من يستدل بقوله، من كتاب، وسنة، وقول العرب، والأمثلة أعم من ذلك، وأتى بالتضمن فى القواعد والاشتمال فى الأمثلة والشواهد؛ لأن ما هو فى ضمن الشيء كالحقير بالنسبة إليه، فقصد أن يجعل أعظم ما فى المفتاح -وهو قواعده- فى ضمن كتابه، وجعل ما يزيده من أمثلة وشواهد مشتملا عليه؛ تفخيما له أيضًا فإن المضمن جزء من المتضمن، فقصد أن القواعد متضمنته؛ لأنها أجزاء الكتاب، والأمثلة لما لم تكن ركنا من موضوع الكتاب، جعل مشتملا عليها، فإن الشيء قد يشتمل على ما هو زائد على أجزائه الأصلية.

ص: **(ولم آل جهدا فى تحقيقه، وتهذيبه، ورتبته ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه).**

(ش): لم آل له استعمالان: أحدهما:لم أقصر، والثانى:لم أمنع نفسى جهدا. ومنه

قوله عز وجل: ﴿لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾[1] وعلى الأول لا يكون جهدا مفعولا، والضمير فى قوله: من ترتيبه يعود على المفتاح، وفيما قبله يحتمل عوده عليه، وعلى هذا الكتاب وهو أقرب.

ص: (ولم أبالغ فى اختصار لفظه، تقريبا لتعاطيه، وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه).

(ش): يعنى بذلك أن الكلام إذا بولغ فى اختصاره صعب دركه، واستغلقت ألفاظه، فلذلك لم يبالغ فى اختصاره، بل جعله وسطا. بقى فى كلام المصنف بحث، وهو أن قوله تقريبا وطلبا لا يستقيم أن يكون معمولا لـ (أُبَالِغْ) مجردا عن النفى؛ لعدم ملاءمته له. فهو كقولك: لم أضرب زيدا إكراما له، فهو مفعول له بعد تقدير دخول النفى عليه، والمشهور فى مثل ذلك خلافه كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾[2]. ولو جاء على ما ذكره المصنف لقال صيانة وحفظا وكذلك ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ﴾[3]. فالقياس أن يقول على هذا: لم أبالغ فى اختصاره؛ إبعادا له على أن الأسلوب الذى استعمله يستعمله الناس كثيرا، وهو أحسن من جهة أن فيه نفى ذلك بكل تقدير، بخلاف اعتبار الفعل مقطوعا عن النفى فإنه يقتضى النفى بقيد وهذا البحث لم يزل يدور فى خلدى، ثم رأيت ابن الحاجب ذكره فى أماليه، فقال فى قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[4]: إذا قلت: ما ضربته للتأديب، فإن أردت نفى ضرب معلل فاللام متعلقة بضربت! ولم تنف إلا ضربا مخصوصا وإن أردت نفى الضرب مطلقا؛ فاللام متعلقة بالنفى، والمعنى أن انتفاء الضرب كان من التأديب؛ لأن بعض الناس قد يؤدب بترك الضرب، ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذى فيه معنى النفى؛ لجواز قولهم: ما أكرمته لتأديبه وما أهنته للإحسان إليه، وإنما يتعلق بما فى الحرف من معنى النفى، وقوله تعالى ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ لو علق به، لكان المراد نفى جنون من نعمة الله، وهو غير مستقيم؛ لأن الجنون ليس من نعمة الله، ولأنه إنما أريد نفى الجنون مطلقا، فتحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله، وعلى هذا يحكم فى التعلق، فإن صح تعلقه بالفعل، وإلا علق بالحرف.

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾[5] معناه: فى أن

---

(١) سورة آل عمران: ١١٨.

(٢) سورة النساء: ٦.

(٣) سورة الإسراء: ٣١.

(٤) سورة القلم: ٢.

(٥) سورة البقرة: ١٩٨.

تبتغوا، فهى متعلقة بجناح، المعنى: أن الجناح فى ابتغاء التجارة منتف وتعلقه بليس بعيد؛ لأنه لم يرد نفى الجناح مطلقا، ويجعل ابتغاء التجارة ظرفا للنفى، فبهذا يبعد أن يكون متعلقا، انتهى. وحاصله ما قلناه، وأن الأصل التعلق بالفعل من غير نظر إلى النفى، وقول ابن الحاجب: (التعلق بليس بعيد) لعله يريد التعلق المعنوى، وإلا فالراجح أن ليس لا يتعلق بها الجار والمجرور لفظا. وقال ابن الحاجب أيضاً فى شرح خطبة المفصل فى قول الزمخشرى: لا يعدون منابذة وزيغا: هو نصب على المفعول لأجله، لما تضمنه معنى: لا يعدون. كأنه قيل: يقربون منهم لأجل المنابذة، أو انتفى بعدهم لأجل المنابذة لا يبعدون؛ لأنه يفسد المعنى ثم رأيت للوالد فى بعض التعاليق نحو كلامه الأول، وقال: الذى تقتضيه صناعة العربية التعليق بالفعل الصريح، ثم ذكر الاحتمال الآخر، وذكر له مأخذين:

أحدهما: ما ذكره ابن الحاجب من تعلقه بفعل دل عليه حرف النفى، قال: كما يفعله بعض النحاة، والزمخشرى فى بعض المواضع.

والثانى: أنه قد يؤخذ الفعل بقيد كونه منتفيا.

قلت: والذى تلخص فى ذلك على التحقيق، أنه إذا ورد شىء من تعليقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النفى، فالأصل تعلقه بالفعل المنفى، لا بالنفى إلا أن يقوم دليل على تعلقه بالنفى، فيتعلق به على أحد المأخذين السابقين، والذى يترجح المأخذ الثانى الذى ذكره الوالد، لا ما ذكره ابن الحاجب؛ لأن عمل معانى الحروف لا يساعد عليه أكثر النحاة، ثم ليتنبه إلى أن هذين الاحتمالين يأتيان فى كثير من تعلقات الفعل، فيأتى ذلك فى المفعول له تقول: ما ضربته إهانة إذا أردت التعليق بالفعل الصريح، وتقييد النفى، وتقول: ما ضربته إكرامًا، إذا أردت تعليل انتفاء الضرب مطلقا. وتقول: ما ضربته لأكرمه، وما ضربته لأهينه، وتقول فى الحال: ما ضربته مصلوبا، إذا أردت وقوع الضرب فى غير حال الصلب، وما ضربته مكرها إذا أردت ترك الضرب، وتقول فى الغاية: لا أضربه حتى يموت، إذا أردت أنك تضربه ضربا لا يموت منه. فالضرب حتى يموت منتف، لا مطلق الضرب، وتقول: لا أضربه حتى يسىء فانتفاء الضرب مطلقا قبل الإساءة حاصل وكذلك إلى أن يموت وإلى أن يسىء وتقول فى الاستثناء: لا يقوم القوم إلا زيدا، والمعنى: أن قيام القوم غير زيد منتف، إما بقيام الجمع أو بقيامه، ولا يقوم القوم إلا زيدا بمعنى قيامه، أى انتفى قيام غير زيد، وتقول ما ضربته حقا، إذا أردت تأكيد عدم الضرب، وما ضربته حقا إذا أردت نفى الضرب المؤكد، وتقول فى الظرف: لا أحب زيدا اليوم، والمعنى: أن انتفاء المحبة المستمرة وقع اليوم، ولا أحبه اليوم، بمعنى أن محبتك له فى هذا اليوم هى

المنتفية وتقول فى المفعول معه: ما سرت والنيل إذا أردت انتفاء مصاحبة النيل. وتقول: ما سرت والكسل، إذا أردت انتفاء السير مطلقا بمصاحبة الكسل: وتقول فى الجار والمجرور: ما ضربت زيدا عن بغضه أو كراهته، إذا أردت التعليق بالصريح، وإن ترده قلت: ما ضربت زيدا عن محبته، أو من محبته. وقد ظفرت من القرآن العظيم بأمثلة لذلك، مع بعضها ما تصرفه قطعا إلى الفعل، ومع بعضها ما تصرفه إلى الانتفاء. قال تعالى:﴿**لاَ ظُلْمَ الْيَوْمَ**﴾[1] فاليوم ظرف للظلم، وليس المعنى: أن ذلك اليوم وقع فيه الحكم بانتفاء كل ظلم ذلك اليوم وغيره، وعكسه قوله تعالى:﴿**لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ**﴾[2] ليس معناه نفى تثريب ذلك اليوم فقط، بل إنه وقع فى ذلك اليوم انتفاء كل تثريب، وقال تعالى: ﴿**فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ**﴾[3] فلا شك أن الحل منتف من الطلاق إلى النكاح والمعنى أن انتفاء الحل إلى النكاح حاصل وليس المراد انتفاء الحل المغيا[4] فيلزم الحل بعد الطلاق، لا إلى تلك الغاية وكذلك ﴿**حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ**﴾[5] وكذلك ﴿**وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ**﴾[6] وكذلك ﴿**حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**﴾[7]، ﴿**حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ**﴾[8]، "نهى عن الصلاة بعد الصبح، حتى تطلع الشمس"[9]، وقد كثر فى حتى دون غيرها.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا**﴾[10] أى انتفى قتله يقينا. هذا أحسن ما قيل فيه، وأما الوارد على الأصل فكثير قال تعالى:﴿**وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي**﴾[11] (فعن أمرى) يتعلق بفعلته، لا بالانتفاء؛ لأن الواقع أنه فعله، وقال تعالى:﴿**لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا**﴾[12]،وقال تعالى:

---

(١) سورة غافر: ١٧.

(٢) سورة يوسف: ٩٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٤) المغيا: أي ما ضربت له غاية.

(٥) سورة آل عمران: ١٧٩.

(٦) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٧) سورة النساء: ٤٣.

(٨) سورة البقرة: ١٩٦.

(٩) أخرجاه فى الصحيحين من حديث عمر رضى الله عنه.

(١٠) سورة النساء: ١٥٧.

(١١) سورة الكهف: ٨٢.

(١٢) سورة البقرة: ٢٧٣.

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾[2] فإن قلت: تجويز الأمرين يوقع فى إلباس؟ قلت: سبق أن الأصل أحدهما فلا إلباس، على أنه يجوز أن تقول: زيد لا يقوم ويقعد مريدًا العطف على يقوم تارة، وعلى لا يقوم أخرى، وهما معنيان متنافيان. قال تعالى:﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾[3] بعطف نكون على لا نكذب، وهذه القاعدة ربما تخرج من كلام المصنف فى باب الاستفهام، حيث يقول فى نحو (ألم تعلم) أنه استفهام تقرير رعاية للمنفى، وإنكار رعاية للنفى، وقد وجدت الغالب التعلق بالفعل لا بالنفى إلا فى (حتى) فإنى لا أستحضر فى القرآن استعمال حتى بعد نفى أو نهى إلا والمقصود النفى مطلقا. نعم فى السنة قوله ﷺ فى الضيف:"حتى تحرجه"[4]، وقوله ﷺ : "لا تصف المرأة جارتها لزوجها، حتى كأنه ينظر إليها"[5] ولا فرق فى حتى فيما نحن فيه بين أن تكون جارة أو غيرها؛ لأن المقصود التعلق المعنوى، وإنما أطلت فى ذلك؛ لأنه قاعدة مهمة يحتاج إليها فى جميع العلوم، ولم أر تحقيقها فى كتاب ولله الحمد والمنة.

ص: **(وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت فى بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر فى كلام أحد بالتصريح بها، ولا الإشارة إليها).**

(ش): هذا الكلام ربما يخالف ما بعده.

ص: **(وسميته تلخيص المفتاح).**

(ش): هذا الاسم إن كان علما قصدت مناسبته، أو وصفا ففى هذه التسمية نظر من وجوه.

منها: أنه ليس تلخيصا للمفتاح، بل للقسم الثالث منه، وكأنه أحاله على ما سبق من التصريح بذلك.

ومنها: أن التلخيص يؤذن بالاقتصار والموافقة، وهو قد خالفه كثيرا، وزاد عليه كما سبق وعده به.

ومنها: أنه جعله فيما سبق مختصرا، والاختصار والتلخيص متنافيان، فالاختصار تقليل

---

(١) سورة الأنفال: ٢٥.

(٢) سورة الأنفال: ٢٠.

(٣) سورة الأنعام: ٢٧.

(٤) أخرجه البخارى فى " الأدب "، (٥٤٨/١٠)، (ح ٦١٣٥).

(٥) أخرجه بنحوه البخارى فى " النكاح "، (٢٥٠/٩)، (ح ٥٢٤١).

اللفظ، وتكثير المعنى مأخوذ من الخصر، وهو المجتمع فوق الوركين، ومنه الخنصر. فإن الجوهرى ذكره فى مادة خصر فيكون وزنه: فنعل، لكن ابن سيده ذكره فى المحكم فى الرباعى، فيكون وزنه: فعلل كزبرج، والمبسوط هو المختصر منه، والاختصار حاصل فى كل منهما، ويتعدى الفعل إلى واحد منهما أيهما كان بنفسه، وإلى الآخر بحرف مختلف، فتقول: اختصرت المبسوط فى اللطيف، واختصرت اللطيف من المبسوط، وعند الإطلاق لا يقع إلا على المبسوط، فتقول: اختصرت المبسوط، واسم المفعول وهو المختصر حقيقة فى كل منهما بقيد، وعند الإطلاق اشتهر على اللطيف ومنه تسمية المصنف هذا مختصرا، باعتبار اختصاره من المفتاح، غير أنه قد زاد ونقص، وليس ذلك شأن الاختصار. وأما التلخيص فهو الشرح كما قال الجوهرى، فهو عكس الاختصار ومادته كلها ترجع إلى البسط، فلذلك لا يجتمع مع الاختصار، إلا أن يقال إنه لم يرد اختصاره من المفتاح، بل إنه مختصر فى نفسه، وكأنه أراد ما سبق من إزالة التطويل والحشو، ثم لا يخفى أن فى إطلاق التلخيص على المختصر استعمال المصدر بمعنى المفعول مجازًا.

مقدمة فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة.

ص: (مقدمة).

(ش): المقدمة مأخوذة من التقديم، وفيها الفتح وهو الأشهر، بمعنى أن الإنسان يقدمها، ومنه مقدمة الرحل، والكسر بمعنى أنها تقدم الإنسان لمقصوده، ومنه مقدمة الجيش؛ لأنها تقدمه أى تجسره على القدم، أو من قدم بمعنى تقدم، قال تعالى:﴿**لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾[1]، ومقدمة الشيء تارة تكون منه فالإضافة فيها على معنى من، ومنه مقدمة الجيش، ومقدمة الرحل، ومقدمة البرهان التى هى أحد أجزائه. وتارة تكون خارجة عنه كالذريعة، فالإضافة فيها على معنى اللام، وأما قول المصنف (مقدمة) فإن أراد أنها مقدمة الكتاب فهى جزء منه، وإن أراد أنها مقدمة العلوم فهى ذريعة إليها، بدليل أنه سيذكر هذه العلوم مستقلة، ويجوز أن تكون جزءا لكل من الثلاثة، فلذلك قدمها عليها، فالراجح أنها جزء على التقديرين خلافا لقول الخطيبى:إنها ذريعة.

---

(١) سورة الحجرات: ١.

ما يوصف بالفصاحة:

ص: (الفصاحة يوصف بها المفرد).

(ش): اعلم أن الفصاحة هى صفة اللبن الذى تؤخذ عنه الرغوة، ومنه الفصيح، وهو هذا اللبن، وفصح إذا أخذت عنه الرغوة، قال الشاعر:

وَتَحْتَ الرَّغْوَةِ اللَّبَنُ الفَصِيحُ[1]

كذا قال الجوهرى، وفى الاستشهاد نظر، فإن كلامه يقتضى أن فصاحة اللبن أخذ الرغوة عنه وأنه إنما سمى فصيحا عند ذلك. والبيت يدل على أنه فصيح قبل نزع الرغوة، بل ظاهره أن بقاء الرغوة شرط حتى لا يسمى فصيحا بعد أخذها؛ لأنه ليس حينئذ تحت الرغوة إلا أن يقال أراد بقوله: أخذت عنه الرغوة أنها استعملت عليه بعد أن كانت منبثة فى أجزائه لكن يبعده عبارة ابن سيده فإنه قال: إذا ذهبت عنه الرغوة، وعبارة الراغب، فإنه قال: إذا تعرى من الرغوة فأفصح اللبن إذا زال عنه اللبأ، وأفصح العجمى إذا خلص من اللكنة، وفصح الرجل جادت لغته، وأفصح تكلم بالعربية، وقيل بالعكس قال الراغب: والأول أصح. وقيل: الفصيح الذى ينطق وأنكر النضر أفصح، كما نقله ابن عباد فى المحيط، وفى التنزيل ﴿**وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا**﴾[2] وهو دليل على أنه من الثلاثى، وأفصح الصبح إذا طلع، وأفصح النصرانى جاء فى فصحه، وفى الاصطلاح اختلف فيها عباراتهم. والمصنف عدل عن حد الفصاحة باعتبار الحقيقة الصادقة على أعم من فصاحة المفرد والكلام والمتكلم، وأفرد فصاحة المفرد عن فصاحة الكلام برسم، وقد تقدمه لذلك الخفاجى فى كتاب سر الفصاحة.

وقوله (المفرد) إما يعنى به اللفظ بكلمة واحدة، كما يقتضيه ما فسر به فصاحة المفرد بعد ذلك فيخرج عنه نحو: عبدالله علما كان أم لم يكن، وذلك يوصف بالفصاحة لا محالة، أو يعنى: ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه، فيخرج عنه أيضاً.

الثانى: أو يعنى: ما يقابل الجملة فيخرج عنه الجملة الموصول بها، كقولك: رأيت الذى ضربته فإنها ليست بكلام فلا تدخل حينئذ فى المفرد، ولا فى الكلام، وكذلك كل واحدة من

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فَلَمْ يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عَلَيْهِمْ

وهو لنضلة السلمى فى لسان العرب (فصح)،ومجمل اللغة (فصح) وتاج العروس (فصح). وبلا نسبة فى شرح عقود الجمان ٨/١.

(٢) سورة القصص: ٣٤.

جملتى الشرط، وجوابه وهذه الأمور إذا خرجت عن المفرد ولم تدخل فى الكلام؛ لأنها ليست بكلام ففى أين يشرح فصاحتها؟ ولو قال المفرد والمركب لكان أحسن وقوله (والمتكلم) سيأتى ما عليه إن شاء الله تعالى.

ما يوصف بالبلاغة:

ص: (والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط).

(ش): اعلم أن البلاغة فى اللغة من قولهم: بلغ بالضم إذا انتهى، ولا يوصف بها الكلمة إنما يوصف بها الكلام والمتكلم، وسيأتى ما على ذلك إن شاء الله تعالى. وقدم الفصاحة؛ لأنها أكثر مجالا من البلاغة، ولكون الفصاحة كالشرط للبلاغة على ما ستراه. وقال بعض الشارحين: لكونها أعم من البلاغة، وليس بجيد لما سيأتى، وقال الخطيبى الشارح: فلا يقال: كلمة بليغة فكل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة من غير عكس، وهذا بحسب الاصطلاح الذى ذكره ابن الأثير، وتابعه المؤلف وبعضهم يقول: الفصاحة والبلاغة مترادفان. فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً. ا هـ

قلت: قوله: كل ما يوصف بالبلاغة، يوصف بالفصاحة صحيح؛ لأن شرط البليغ أن يكون فصيحا كما سيأتى، وقوله (وغيره يقول مترادفان) هو ما صرح به الجوهرى حيث قال: البلاغة الفصاحة والظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون فى الكلمة، كما تكون فى الكلام وذلك لا يوجب ترادفا؛ بل يوجب أن كل محل صلح للفصاحة صلح للبلاغة، وإن اختلف معناهما. وقد صرح جماعة بأن بين البلاغة والفصاحة تغايرًا و أن كل ما صلح لإحداهما من كلام ومتكلم وكلمة، صلح للأخرى وقوله بعد ذلك (فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً) أى سواء كان كلمة أم كلاما أم متكلما. ثم قال بعضهم البلاغة لا توجد فى الكلمة، فكانت أخص من الفصاحة فبذا قدمت الفصاحة عليها؛ لتقدم العام على الخاص؛ لأن الخاص عام مع شىء آخر.

قلت: فيه نظر، وليس بين حقيقتى الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص؛ بل هما كل وجزء، فالبلاغة كل ذو أجزاء مترتبة، والفصاحة جزء غير محمول كما ستراه. وعبارة الخطيبى التى قدمناها قريبة من هذا الكلام، وقال ابن الأثير: البلاغة شاملة للألفاظ والمعانى فهى أخص من الفصاحة كالإنسان مع الحيوان، فلذلك تقول كل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغا.

قلت: هذا الكلام أيضاً ظاهر الفساد، وليست الفصاحة أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء البلاغة، وإنما هو سمى المركب تركيبا غير حملى أخص، والمفرد أعم، وجعل

الفصاحة عامة والبلاغة خاصة، لاشتمالها على الأمرين ثم عبر عن ذلك بالعام والخاص، وإنما هو كل وجزء، فليس ذلك اصطلاح القوم، ثم دخول الفصاحة فى الكلام سترى ما فيه، وقال حازم فى منهاج البلغاء: الفصاحة أخص من البلاغة.

(تنبيه) مما يوصف به الكلام والكلمة أيضا: البراعة، وأهملها الجمهور، وقد ذكرها القاضى أبوبكر فى الانتصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها بما يقرب من حد البلاغة.

الفصاحة فى المفرد.

ص: (فالفصاحة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة ومخالفة القياس).

(ش): كان الأحسن اجتناب لفظ الخلوص؛ لغلبة استعماله فى الانفكاك عن الشىء بعد الكون فيه، وليس المراد هنا كذلك، ولهذا عيب على من حد المبتدأ بأنه المتجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة؛ فإن المبتدأ لم يكن له عامل يجرد عنه، وكذلك قولهم: ما عرى من عامل لفظى. ثم يرد عليه أن الخلوص من هذه الأمور عبارة عن عدمها فهو تعريف بالأمور العدمية وإنما يكون التعريف بالذاتيات، أو الخواص الوجودية فكان ينبغى أن يقول: الفصاحة التئام الحروف، وكثرة الاستعمال وموافقة القياس إلا أن هذا عدم مضاف فالأمر فيه سهل والمراد بالاستعمال: استعمال العرب، وبالقياس: قياس التصريف.

(تنبيه) اعلم أن مقصود المصنف خلوص المفرد من كل واحد من الثلاثة المذكورة، لا من مجموعها، وعبارته لا تدل على ذلك فإنك إذا قلت: خلصت من زيد وعمرو وبكر كان معناه أنك خلصت من مجموع الثلاثة، وذلك صادق بخلوصك من أحدهم بخلاف قولك: خلصت من زيد ومن عمرو ومن بكر، فإن تكرار حرف الجر مثله يؤذن بذلك، كما أن قولك: مررت بزيد وعمرو يقتضى مرورا واحدا، وبزيد وبعمرو يقتضى مرورين، وإنما جاءنا هذا فى مادة الخلوص؛ لأنها فى معنى النفى فإن المعنى: أن لا يكون مشتملا على الأمور الثلاثة، وأنت لو قلت: الفصيح ما لم يشتمل على الثلاثة لما اقتضى زوال كل منها فليتأمل. ونظير ما يقتضيه تكرر حرف الجر فى مررت بزيد وبعمرو فيما سبق من تكرر الفعل ما يقتضيه تكرر الحرف هنا، من تعدد المفعول الذى حصل الخلوص منه.

ص: (فالتنافر نحو:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلَى)

(ش): قسَّم فى الإيضاح التنافر إلى:ما تكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل، وعسر النطق

بها، كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته، فقال: تركتها ترعى الهعخع. وروى عن الخليل أنه قال: سمعنا كلمة شنعاء وهى: الهعخع ما ذكرنا تأليفها نقله الخفاجى والهاء والعين لا يكاد واحد منهما يأتلف مع الآخر من غير فصل، وشذ من ذلك قولهم هع يهع إذا قاء والظاهر أنه الخعخع، وهو نبت. قال الصغانى فى العباب ابن دريد: الخعخع مثال هدهد ضرب من النبت، وقال ابن شميل: الخعخع شجرة، وقال أبوالدقيش: هى كلمة مُعَايَاة لا أصل لها، وقال ابن سيده: الخعخع: ضرب من النبت حكاه أبوزيد، وليس بثبت، وقال عبداللطيف البغدادى فى قوانين البلاغة: وشذ قولهم الهعخع، وقيل إنما هو الخعخع. اهـ

وقال الصغانى فى كتابه المسمى الصحاح على ما نقل عنه: إنه العهعخ بضم العينين المهملتين حكاه عن الليث قال: قال: وسألنا الثقات فأنكروا أن يكون هذا الاسم فى كلام العرب، وقال الفذ منهم: هى شجرة يتداوى بها وبورقها، وقال ابن الأعرابى: إنما هو الخعخع بخاءين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين. قال الليث: هذا موافق لقياس العربية والتأليف، وفى نهاية الإيجاز للإمام فخر الدين أيضا: ترعى العهعخ فتخلص فى هذه الكلمة حينئذ أربعة أقوال:

أحدها: أنه الخعخع.

والثانى: الهعخع وهو فيهما بضم الهاء والخاء كما رأيته مضبوطا بخط عبداللطيف.

والثالث: أنه لا أصل لها.

والرابع: أنه العهعخ وهذا فيه الغرابة أيضاً.

ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزرات، واستغنى المصنف بذكره هنا عن الأول؛ لأنه يدل عليه بطريق أولى، ولم يفعل ذلك فى الغرابة كما سيأتى، وإنما كان الثقل فى مستشزرات، لتوسط الشين، وهى مهموسة رخوة بين التاء، وهى مهموسة شديدة، والزاى وهى مجهورة، وقد استعمل ذلك فى قول عثمان لسعد وعمار: ميعادكما يوم كذا حتى أتشزن، أى: أستعد وذكره فى الفائق. وقول سليمان بن صرد -رضى الله عنه-: بلغنى عن أمير المؤمنين قول تشزن لى به، والإشارة بقوله: غدائره إلى قول امرئ القيس:

وَفَرْعٍ يَزِينُ المَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ ... أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلَى ... تَضِلُّ المَدَارَى فِي مُثَنًّى وَمُرْسَلِ [(١)]

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لامرئ القيس فى ديوانه ص ١١٥، ولسان العرب (شزر)، (عقص)، (أثث)، (وعثكل)، وشرح المعلقات السبع ص ١٧، وشرح المعلقات العشر ص ٦٣.
والثانى له فى التبيان للطيبى (٤٩٦/٢)، والإيضاح ص ٣، وشرح عقود الجمان (١٠/١).

الفرع: الشعر، والأثيث الكثير، والقنو: العنقود، والمتعثكل: المتراكم، والغدائر: الذوائب، والمستشزرات روى بفتح الزاى: أى مرفوعات، وبكسرها أى: مرتفعات ويقال استشزر الشعر واستشزره صاحبه لازما ومتعديا حكاهما ابن سيده وغيره، ويروى العقاص: جمع عقصة أو عقيصة، وفيه زحاف بالقبض، وتضل العقاص: أى تخفى تحت الشعر، وفى البيتين شاهد للوصف بالجملة قبل الوصف بالمفرد، كقوله تعالى:﴿**وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ**﴾[1] ولا يحتمل القطع فى البيت كما يحتمل فى الآية؛ لأن الصفات فى البيت غير مرفوعة إنما يحتملان معا أن تكون المتقدمة حالا.

(تنبيه) قالوا: التنافر يكون إما لتباعد الحروف جدا، أو لتقاربها، فإنها كالطفرة، والمشى فى القيد، ونقله الخفاجى عن الخليل بن أحمد، ورأى أنه لا تنافر فى القرب وإن أفرط، ويشهد له أن لنا ألفاظا متقاربة حسنة، كلفظ الشجر والجيش والفم، ومتباعدة قبيحة مثل: ملع إذا أسرع، ويرد على من جعل القرب والبعد موجبين للتنافر، أن نحو الفم حسن مع تقارب حروفه، وقد يوجد البعد ولا تنافر مثل: (علم)، ومثل: (البعد)، فإن الباء من الشفتين والعين من الحلق، وهو حسن، وَأَوْ غير متنافرة مع أن الواو بعيدة من الهمزة، وكذلك (ألم) متباعدة، وكذلك (أمر) ولا تنافر، والحق فى الجواب عن ذلك أن المدعى إنما هو الغلبة -كما هو شأن العلامات- لا اللزوم، ويشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها فى تحصيل التنافر استواء المثلين اللذين هما فى غاية الوفاق والضدين اللذين هما فى غاية الخلاف فى كون كل من الضدين والمثلين لا يجتمع مع الآخر فلا يجتمع المثلان؛ لشدة تقاربهما، وكما يقال العداوة فى الأقارب، ولا الضدان لشدة تباعدهما، وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة، فالمتباعدة أخف حتى جعل جماعة تباعد مخارج الحروف من صفات الحسن، ونقله ابن الأثير فى كنز البلاغة عن علماء البيان، وقال الخفاجى: إنه شرط للفصاحة ورد عليه فى المثل السائر بأنا نعلم الفصاحة قبل العلم بالمخارج وهو ضعيف؛ لأنه لم يجعل العلة العلم بتباعد المخارج، بل نفس التباعد، وذلك مدرك لكل سامع، ثم قالوا: إن كلام العرب ثلاثة أقسام: أغلبه ما تركب من الحروف المتباعدة، ويليه تضعيف الحرف نفسه، وأقله المركب من الحروف المتجاورة فهو بين مهمل وقليل جدا، وإنما كان أقل من المتماثلين، وإن كان فيهما ما فى المتقاربين وزيادة؛ لأن المتماثلين يخفان بالإدغام. قال ابن جنى فى آخر سر الصناعة: التأليف ثلاثة أضرب: أحدها: تأليف الحروف المتباعدة، وهو الأحسن، الثانى:

---

(١) سورة الأنعام: ٩٢.

تضعيف الحرف نفسه، وهو يلى الأول فى الحسن، وتليهما الحروف المتقاربة فإما رفض وإما قل استعماله، ولذلك لما أرادت بنو تميم إسكان عين معهم، كرهوا ذلك فأبدلوا الحرفين حاءين، فقالوا: محم؛ فرأوا ذلك أسهل من الحرفين المتقاربين. ثم قال: والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة والاعتلال بأواخر الحروف أولى منها بأوله.

(قوله: والغرابة) ينبغى أن يحمل على الغرابة بالنسبة إلى العرب العرباء، لا بالنسبة إلى استعمال الناس، ولو أراد الثانى لكان جميع ما فى كتب الغريب غير فصيح، والقطع بخلافه، والمراد قلة استعمالها لذلك المعنى لا لغيره، ومثل المصنف الغرابة بقوله:

(وَفَاحِمًا وَمَرْسَنًا مُسَرَّجَا)

مشيرا إلى قول العجاج:

أَيَّامَ أَبْدَتْ وَاضِحًا مُفَلَّجَا[1] أَغَرَّ بَرَّاقًا، وَطَرْفًا أَبْرَجَا

وَمُقْلَةً وَحَاجِبًا مُزَجَّجَا وَفَاحِمًا، وَمَرْسَنًا مُسَرَّجَا[2][3]

(قوله: أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء، أو كالسراج فى البريق) يشير إلى أنه لم يعلم ما أراد بقوله: مسرجا حتى اختلف فى تخريجه فقيل من قولهم للسيوف سريجية، أى منسوبة إلى قين يقال له سريج، يريد أنه فى الاستواء والدقة كالسيف السريجى، قاله ابن دريد، غير أنه يوهم أن البيت فى مذكر، وإنما هو فى مؤنث بدليل أيام أبدت، وقيل من

---

(١) فى المطبوع / ملفجا، وما أثبتناه من شرح عقود الجمان ١/١١.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج فى شرح عقود الجمان ١/١١، والثانى للعجاج فى ديوانه ٢/٣٤، ولسان العرب (سرج) ، (رسن)، وتاج العروس (سرج)، (رسن)، وعجز الثانى للعجاج فى الإيضاح ص ٤، ٢٥٢، والمصباح ص ١٢٣.

(٣) مفلجا: من الفلج وله معان عدة منها فلج كل شيء نصفه فلعلها أظهرت نصف وجهها، ومن معانيه الظهور أفلج الله حجته أى أظهرها فلعلها أظهرت وجهها وأسفرت عنه.

أبرجا: البرج: سعة العين فى شدة بياض صاحبها وقيل: سعة بياض العين وعظم المقلة وحسن الحدقة.

مزججا: الزجج: رقة محط الحاجبين ودقتهما وطولهما وسبوغهما واستقواسهما، وزججت المرأة حاجبها بالمزج: دفقته وطولته.

الفاحم: الشعر الأسود، الفحم، والمرسن: الأنف، وأصله موضع الرسن من الدابة. ومسرج هى موضع الشاهد لعدم ظهور معناها.

السراج يريد فى البريق، من قولهم: سرج الله وجهه أى حسنه قاله ابن سيده. فإن قلت: لا يصح أنه كالسراج فى البريق، لأن اسم الذات لا نشتق منه أسماء الفاعلين أو المفعولين، ثم البيت ليس فيه أداة تشبيه.قلت: أما جعله تشبيها من غير أداة التشبيه، فالمراد تشبيه فى المعنى، أو تشبيه محذوف الأداة، كما ستراه منقولا عن جماعة فى قوله:

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ نَرْجس،وَسَقَتْ وَرْدًا،وَعَضَّتْ عَلَى العُنّابِ بـالْبَرَدِ(1)

إلا أن المصنف لا يراه فيصح له الجواب الأول، فلعله أطلق المسرج، وهو للسيف على المرسن لمشابهته له، ولا مانع من تسمية السيف السريجى مسرجا من التسريج، وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج. فقوله: كالسراج فى البريق، تفسير معنى ألا ترى إلى قوله فى الإيضاح: وهذا يقرب من قولهم: سرج وجهه، وسرج الله وجهه وفيما قاله نظر؛ لأنه تقدير ثالث من غير مراعاة السراج، إلا أن يقال إنه يقرب منه من حيث المعنى وعبارة المحكم أى كالسراج، وقولهم سرج الله وجهه.

والمرسن (بفتح الميم مع فتح السين وكسرها) حكاهما ابن سيده، وقال الجوهرى: إنه بكسر الميم وهو وهم. واعلم أن السكاكى ذكر المرسن فى باب المجاز، وذكر ما لا يوافق عليه، وسيأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى. واعلم أن المصنف فسر الغرابة فى الإيضاح بما ذكره وفيه نظر؛ لأن هذا غرابة معنى لا غرابة كلمة، وفسرها أيضاً بكون الكلمة لا يعرف معناها إلا بالبحث فى كتب اللغة المبسوطة، وهذا النوع من الغرابة أخف من الذى قبله، فكان ينبغى للمصنف أن يذكره ليستدل به على أشد منه، كما فعل فى التنافر، وقد مثل فى الإيضاح هذا بما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حمار، فاجتمع الناس عليه، فقال ما لكم تكأكأتم علىَّ تكأ كؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى؛ فإن تكأكأتم بمعنى اجتمعتم، وافرنقعوا بمعنى تفرقوا لا يكاد يطلع عليه من غير بحث. قلت: وكذلك حكاها الجوهرى، وقد حكاها الزمخشرى عن أبى علقمة عند قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ**﴾(2) وكذلك حكاها عنه الخفاجى، وقال إن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة أمران: ضعف التأليف فى تتكأكئون، ونقله بصيغة المضارع، والغرابة فى افرنقعوا، ويعنى بقوله (ضعف

---

(1) البيت من البسيط، للوأواء الدمشقى فى دلائل الإعجاز ص ٤٤٦، وعزاه الشيخ محمود شاكر إلى ديوانه، وشرح عقود الجمان، ٢/٢٥، والمصباح ص ١٢٠، ١٢١.

(2) سورة سبأ: ٢٣.

التأليف) تنافر الحروف وقال الزمخشرى: افرنقعوا مأخوذ من حروف الفرقة مع زيادة العين، وفيه نظر؛ لأن العين ليست من حروف الزيادة، وجعله الجوهرى مشتقا من فرقعة الأصابع فوزنه على هذا افعنللوا، وعلى الأول افعنلعوا، وحكى ابن الجوزى فى كتاب الحمقى هذه عن أبي عبيدة، وقال ما لكم تكأكئون ثم قال: فقال الناس: تكلم بالعبرانية فعصروا حلقه إلى أن استغاث، وآلى أن لا ينحو على الجهل، وقد اعترض على المصنف فى تفسير الغرابة بما ذكر، إنما الغرابة قلة الاستعمال كما يقتضيه كلام المفتاح وغيره، وكون الكلمة ثقيلة نوع آخر مما يخل بالفصاحة ولو سمى هذا باسم التعقيد لكان حسنا.

وقوله: (والمخالفة نحو الحمد لله العلى الأجلل)

يشير إلى قول أبى النجم:

الحَمْـدُ للـهِ العَلِـيِّ الأَجْلَـلِ   أَعْطَى، فَلَمْ يَبْخَـلْ،وَلَـمْ يُبَخَّـلِ[1]

لأن قياس التصريف الأجل لاجتماع المثلين، وتحرك الثانى وذلك يوجب الإدغام وأمثال ذلك كثيرة جدا، وأنشد سيبويه:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي   أَنِّـى أَجُـودُ لأَقْـوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُـوا[2]

وقد يرد على المصنف ما خالف القياس، وكثر استعماله فورد فى القرآن، فإنه فصيح مثل: استحوذ. قال الخطيبى: أما إذا كانت مختلفة الاستعمال لدليل فلا تخرج عن كونه فصيحا، كما فى سرر يريد أن قياس سرير أن يجمع على أفعلة وفعلان، مثل أرغفة ورغفان. قلت: إن عنى بالدليل ورود السماع فذلك شرط؛ لجواز الاستعمال اللغوى لا للفصاحة، وإن عنى دليلا يصيره فصيحا وإن كان مخالفا للقياس فلا دليل فى سرر على الفصاحة إلا وروده فى القرآن فينبغى حينئذ أن يقال: إن مخالفة القياس إنما تخل بالفصاحة حيث لم تقع فى القرآن الكريم، ولقائل أن يقول حينئذ: لا يسلم أن مخالفة القياس تخل بالفصاحة، ويسند هذا المنع بكثرة ما ورد منه فى القرآن، بل مخالفة القياس مع قلة الاستعمال مجموعهما هو المخل، وإن أراد الخطيبى أن سررا خالف القياس، لعدم الإدغام فليس بصحيح، فإنه ليس قياس الإدغام وليس

---

(١) الرجز لأبى النجم فى خزانة الأدب ٣٩٠/٢، ولسان العرب (جلل)، وتاج العروس (جزل)، (جلل)، (خول)، والإيضاح ص ٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو لقعنب ابن أم صاحب الخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٣١٨/١، والكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ولسان العرب (ظلل)، (ضنن).

كل مثلين يدغم أحدهما فى الآخر. ثم اعلم أن ما ذكره المصنف ظاهره يقضى بأن كل ضرورة ارتكبها شاعر فقد أخرج الكلمة عن الفصاحة. قال حازم فى المنهاج: الضرائر السائغة منها المستقبح وغيره، وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس فى البعض، كالأسماء المعدولة، وأشد ما تستوحشه النفس تنوين أفعل من وما لا يستقبح قصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور، ويستقبح منه ما أدى إلى التباس جمع بجمع مثل: رد مطاعم إلى مطاعيم، أو رد مطاعيم إلى مطاعم، فإنه يؤدى إلى التباس مطعم بمطعام، وأقبح ضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلا فى كلامهم كقوله:

مِنْ حَوْثُمَا نَظَرُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[1]

أى أنظر، أو الزيادة المؤدية لما يقل فى الكلام، كقول امرئ القيس فى بعض الروايات:

طَأْطَأْتُ شِيمَالِى[2]

أراد شمالى، وكذلك يستقبح النقص المجحف، كقول لبيد:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ[3]

أراد المنازل، وكذلك العدول عن صيغة لأخرى، كقول الحطيئة:

فِيهَا الرِّجَاجُ وَفِيهَا كُلُّ سَابِغَةٍ جَدْلاءُ مُحْكَمَةٌ من نَسْجِ سَلاَّمِ[4]

أراد سليمان عليه السلام.

---

(١) البيت ثانى اثنين فى الإنصاف (١/٢٤)، بلا نسبة ولفظه:

وَأَنَّنِى حَيْثُمَا يَثْنِى الْهَوَى بَصَرِى مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

وعزاهما فى الإنصاف إلى اللسان (شرى) والخزانة (٢/٥٨ بولاق).

(٢) رواية لبعض بيت من الطويل ونصه:

كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ دَفُوقٍ مِنَ الْعِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِمْلالِى

وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢٩ ط دار الكتب العلمية، ولسان العرب (دفق)، (شمل)، وتاج العروس (دفق).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فَتَقَادَمَتْ بِالْحِبْسِ فَالسُّوبَانِ

وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ١٣٨، والدرر ٦/٢٠٨، ولسان العرب (تلع)، (أبن).

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيئة فى ديوانه ص ٧٥، ولسان العرب (جدل)، (سلم)، وتاج العروس (جدل)، والأغانى (١٢/١٦٤).

وروايته: فيه الرماح وفيه.........

قلت: وما ذكره تفصيل حسن ينبغى اعتباره، إلا أن الضرائر المتعلقة بحركة إعراب الكلمة لا ينبغى أن ينظر إليها المتكلم فى فصاحة الكلمة؛ لأن الحركة زائدة على وضع الكلمة تحدث عند التركيب، وقد قسم النحاة الضرائر إلى المستقبح وغيره، وإنما ذكرت كلام حازم لما فيه من الزيادة، وأطلق الخفاجى أن صرف المنصرف وعكسه فى الضرورة مخل بالفصاحة فتلخص فى ذلك قولان، وصرح الخفاجى أيضاً بأن فصاحة الكلمة يعتبر فيها إعراب الكلمة، ورد على من عساه يمنع ذلك، وفيه نظر كما سبق. نعم اعتبار حركة الإعراب فى فصاحة الكلام، سأذكره فى موضعه إن شاء الله تعالى.

(قوله: قيل: ومن الكراهة فى السمع نحو كريم الجرشى شريف النسب).

يشير إلى قول المتنبى:

مُبَــارَكُ الاسْــمِ أَغَــرُّ اللَّقَــبْ كَرِيـمُ الجِرَشَّى شَـرِيفُ النَّسَـبْ[1]

فإن السمع يمج الجرشى، والمراد بها النفس، وربما مج السامع الكلمة، وتبرأ منها كما يتبرأ من سماع الصوت المنكر، وربما استلذ بسماع بعض الألفاظ.

(**قوله: وفيه نظر**) يريد أن الكراهة من جهة الصوت لا تعلق لها بالفصاحة، لأن السمع قد يستلذ بغير الفصيح بحسن الصوت وبالعكس، فإن كان كراهة الجرشى لاستغرابه، فقد دخل فيما سبق. قال الخطيبى هذا على ما بناه من أن الكراهة فى السمع راجعة إلى النغم. ويجوز أن تكون راجعة إلى اشتمال اللفظ على تركيب ينفر الطبع عنه فتكون الكراهة فى السمع حينئذ راجعة إلى نفس اللفظ. قلت: هذا القسم الذى فرضه، لا يوجد إلا فى الكلام، فإن نفرة الطبع عن تركيب الكلمة إنما تكون لتنافر حروفها، وقد تقدم الاحتراز عنه، وهو إنما يتكلم الآن فى فصاحة المفرد على أنا نمنع الكراهة فى لفظ الجرشى، وقد ذكر حازم كراهة لفظ الجرشى، وعلله بتتابع الكسرات، وتماثل الحروف، وكونها حوشية.

(**تنبيه**) قد ذكر العلماء أمورا، بعضها يمكن أن يقال إن الخلوص منه شرط لفصاحة المفرد، وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه؛ لوروده فى القرآن الكريم، وما قاله الزوزنى فى شروح التلخيص من أن الكلمة غير الفصيحة، قد تقع فى القرآن الكريم زلة قدم، وكذلك ما وقع فى كلام الطيبى فى سورة الأنعام وفى كلام ابن عصفور مما يوهم ذلك، منها أن تكون

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للمتنبى فى ديوانه ١٩٨/٢، ط. دار الكتب العلمية، وشرح عقود الجمان ١١/١، والإيضاح ص ٤.

متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها، والمتوسطة ثلاثة أحرف فإن كانت الكلمة على حرف واحد، مثل: قه -فعل أمر فى الوصل- قبحت، وإن كانت على حرفين، لم تقبح إلا بأن يليها مثلها، ذكره حازم. قال حازم: المفرط فى القصر ما كان على مقطع مقصور، والذى لم يفرط ما كان على سبب. والمتوسط ما كان على وتد أو على سبب ومقطع مقصور أو على سببين، والذى لم يفرط فى الطول ما كان على وتد وسبب. والمفرط فى الطول ما كان على وتدين، أو على وتد وسببين. اهـ

وفيه مخالفة لكلام غيره، وقال حازم أيضاً: إن الطول تارة يكون بأصل الوضع، وتارة تكون الكلمة متوسطة فتبطلها الصلة وغيرها، كقول المتنبى:

خَلَتِ البلادُ فِى الغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللهُ كَىْ لا تَحْزَنَا[1]

وقول أبى تمام:

وَرَفَعْتُ لِلْمُسْتَنْشِدِينَ لِوَائِى[2]

اهـ ، فإن قلت: زيادة الحروف لزيادة المعنى، كما فى اخشوشن بمعنى خشن، واقتدر فى قوله تعالى: ﴿**فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ**﴾[3]. وقوله تعالى:﴿**فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ**﴾[4]. وغير ذلك فكيف جعلتم كثرة الحروف مخلا بالفصاحة مع كثرة المعنى فيه؟ قلت: لا مانع من أن تكون إحدى الكلمتين أقل معنى من الأخرى، وهى أفصح منها. إذ الأمور الثلاثة التى يشترط الخلوص عنها لا تعلق لها بالمعنى، ثم كون زيادة الحروف دائما لزيادة المعنى المراد به أن يكونا لمعنى واحد ومادة واحدة. فخرج بالأول نحو علم واستعلم وكسر وانكسر وبالثانى المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما.

ومن الغريب أن التنوخى نقل عن بعض الناس أن صيغة فاعل أبلغ من فعيل لكثرة استعمالها، وذكره ابن الأثير فى المثل السائر، وأخوه فى الجامع، وقال: لأن اسم الفاعل لا يكون إلا بمعنى الفاعل، والفاعل قوى، وفعيل يكون بمعنى الفاعل والمفعول، فهو دائر بين

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبى فى ديوانه ١/١٩٨.

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وإلى محمد ابتعثت قصائدى

وهو لأبى تمام فى ديوانه ص ١٦.

(٣) سورة القمر: ٤٢.

(٤) سورة الشعراء: ٩٤.

قوى وضعيف، وما يختص بقوى أبلغ مما دار بين قوى وضعيف، ولأن فاعل أشـمل لشـموله المتعدى والقاصر. ورده التنوخى بأن المفاضلة إنما تكون بيـن كلمتيـن ومـادة واحـدة، لا بيـن الأوزان، ثم قد يرد على هذه القاعدة أمور منها:

أن ياء التصغير تنقص المعنى وتحقره غالباً، ويمكـن الجـواب عنـه بأنـه إنمـا يكـثر المعنـى بزيادة حـرف لا لمعنـى، أمـا الحـرف المـراد لمعنـى، فإنـه لا يتجـاوز معنـاه، كمـا أن حـرف المضارعة لا يزيد المعنى فى يضرب على ضرب بل يغير الزمان فقط. أو يقـال إن يـاء التصغير زادت المعنى؛ لأن مدلول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة، وبعده الحقيقـة بقيـد الحقـارة، أو التحبيب ونحو ذلك من أسباب التصغير. وبعد أن ذكـرت ذلـك بحثـا رأيـت عـلاء الديـن بـن النفيس، قد سبقنى إليه فى كتابه طريق الفصاحة، فقال: التصغير وإن دل على الاحتقار والنقـص فذلك لا محالة زيادة فى المعنى. ا هـ ولكن فيه نظر لما سيأتى.

ومنها قولهم لمن مات: ميْت بالإسكان، ولمـن قـارب المـوت: مـائت، وإن كـان مـائت يطلق أيضاً على من مـات. فـإن قيـل: إنهمـا لمعنييـن مختلفيـن، فجوابـه أن المعنـى الـذى فـى المقارب للموت بعينه موجود فى الميت حقيقة وزيادة عليه.

ومنها أن جموع القلة أقلها حروفا أفعل وفعلة، وهما أكثر حروفـا مـن أشـياء مـن جمـوع الكثرة مثل فعل وفعل وفعل بل غالب جموع الكثرة لا يتجاوز خمسة أحرف، وكذلك أفعـال وأفعلة وهما جمعا قلة، وجموع السلامة كلها للقلة، وأقلها خمسـة أحـرف. فنحـن نجـد فـى كثير من المواد جمع قلة حروفه أكثر من نظيره من تلك المادة، وهو جمع كثرة.

ومنها أن اسم الفاعل من الثلاثى على أربعة (ف ا ع ل)، فإذا أردت المبالغة، ساغ لك أن تحوله إلى مثله عددا، وهو فعيل أو أقل وهو فَعِل، وقد يجاب عن فعيل بأنَّا لَمْ ندع أن العلامـة مطردة منعكسة، ولا قلنا إن عدم زيادة الحروف يدل على عدم زيادة المعنى. ويجاب عن فعل بأنه حصل فيـه معـارض، وهـو أنـه على وزن أفعـال السـجايا، فكـان أبلـغ مـن جهـة أخرى، والجواب السابق أيضاً: فإن فاعل لم تزد حروفه على فعل، حتى يـلزم أن يكـون أبلـغ بـل فعـل نقصت حروفه عن فاعل، فإن فاعلا هو الأصل، والمدعى أن اللفظ إذا حول إلى أكـثر حروفـا منه كان أبلغ. وأما إذا حول إلى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى، بل قد يقترن بما يجعله أبلغ. ونقل الزمخشرى هذه القاعدة بعد أن قال: قيل رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيـا. قـال ابـن

المنير: حاصله أن الرحمة المستفادة من رحمن، أعم من الرحمة المستفادة من رحيم، والدلالة للعموم على قصور المبالغة أولى كما أن ضاربا أعم من ضراب، وضراب أبلغ منه بخصوصه، واستحسنه صاحب الإنصاف. قلت: فيه نظر من وجوه:

الأول: أنهما بنيا على أن مراد الزمخشرى برحمن الدنيا والآخرة، أنه يراد به ما هو أعم من كل منهما، وهو ممنوع لجواز أن يريد أن الرحمن، يراد به مجموع الرحمتين، فيكون مدلول الرحيم بعض مدلول الرحمن، ولا يكونان أعم وأخص، بل كل وجزء، فيتم ما قاله حينئذ.

الثاني: أن قوله: والدلالة بالعموم على قصور المبالغة أولى فيه نظر. لأنا نقول: سلمنا أن الأخص أكثر معنى من الأعم، لأنه يدل على الأعم وزيادة ولكن الزمخشرى: لا يعنى بزيادة المعنى هنا ذلك، بل المبالغة فى المعنى فى غير انضمام معنى إليه زائد، ولا منافاة بين كون الأخص أزيد معنى، والأعم أبلغ منه فى الدلالة على أصل المعنى، فإن معنى الإنسان أكثر من معنى الحيوان. والظاهر أن دلالة الحيوان على معناه، أبلغ من دلالة الإنسان على الحيوان، لأن الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن. وإذا صح لنا هذا فى ذلك فلننقله إلى مقصودنا، وهو أعم وأخص من مادة واحدة.

الثالث: أن ضرابا وضاربا ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر؛ لأن ضرابا لا يتميز عنه بوصف ذاتى، بل ضراب عبارة عن ذى ضروب كثيرة، أو ذى ضرب يوصف بالقوة، وذلك لا يوجب له حقيقة الأخص لما تقرر فى علم المنطق، وليس عندى فى الجواب عن ذلك كله إلا أن هذه علامات لا يشترط اطرادها. فإن قلت: قد اشتمل القرآن على كثير من الرباعى والخماسى، فليكن فصيحا. قلت:لم يدعوا أن غير الثلاثى غير فصيح بل الثلاثى أفصح، ومع هذا فمن شرط ذلك أن تكون كلمتان لمعنى واحد إحداهما ثلاثية والأخرى رباعية، ولا يكون ثم مرجح لإحداهما على الأخرى- فيكون العدول إلى الرباعية عدولا عن الأفصح، وأين يوجد هذا فى القرآن.

ومما يجب ضبطه لينتفع به فى هذا الكتاب كله أنه ليس لكل معنى كلمتان فصيحة وغيرها فربما لا يكون للمعنى إلا كلمة فصيحة أو غير فصيحة، ويضطر إلى استعمالها.

ومنها: أن تجتنب الحركة الثقيلة على بعض الحروف كالضمة على الجيم، وأن تجتنب الأسباب الخفيفة المتوالية، كقولهم: القتل أنفى للقتل، ويرد عليه وروده فى القرآن.

قال تعالى: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[1] . وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[2] . وقد يقال إن هذا كله يتعلق بفصاحة الكلام، لأن الأسباب لم تجتمع فى كلمة واحدة.

ومنها أن لا تجتمع الأفعال المتوالية، كقول المتنبى:

عِشْ ابْقَ اسْمُ سُدْ قُدْ جُدْ مُر انْهَ رفِ اسْرُ نَلْ
غِظِ ارْمِ صِبِ احْمِ اغْزُ اسْبِ رُعْ زَعْ دِ لِ اثْنِ نَلْ[3]

وقال حازم: إن بيت المتنبى إنما قبح لقصر كلماته المتوالية التى على حرفين، وينبغى أن يذكر هذا فى شروط فصاحة الكلام.

ومنها: أن لا تكون الكلمة مبتذلة، إما لتغيير العامة لها إلى غير أصل الواضع كاللقالق ولهذا عدل فى التنزيل إلى قوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ﴾[4]؛ لسخافة لفظ الطوب، وما رادفه كما قال الطيبى، ولاستثقال جمع الأرض لم تجمع فى القرآن، وجمعت السماء، وحيث أريد جمعها قال: ﴿الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[5] وقد قسم حازم فى المنهاج الابتذال والغرابة فقال ما ملخصه الكلمة على أقسام:

الأول: ما استعملته العرب دون المحدثين، وكان استعمال العرب له كثير فى الأشعار، وغيرها فهذا حسن فصيح.

الثاني: ما استعملته العرب قليلا، ولم يحسن تأليفه ولا صيغته فهذا لا يحسن إيراده.

الثالث: ما استعملته العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم فهذا حسن جدًا لأنه خلص من حوشية العرب وابتذال العامة.

الرابع: ما كثر فى كلام العرب وخاصة المحدثين وعامتهم ولم يكثر فى ألسنة العامة فلا بأس به.

الخامس: ما كان كذلك، ولكنه كثر فى ألسنة العامة، وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا، فهذا يقبح استعماله لابتذاله.

---

(١) سورة المدثر: ٦.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ٩٢/٢، والعمدة لأبى رشيق ٢٥/٢، والمصباح ص ١٨٠.
وروايته فى كل مصدر مختلفة بعض الشىء عن روايته التى ذكرها المصنف.

(٤) سورة القصص: ٣٨.

(٥) سورة الطلاق: ١٢.

السادس: أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة، وليس له اسم آخر، وليست العامة أحوج لذكره من الخاصة، ولم يكن من الأشياء التى هى أنسب بأهل المهن فهذا لا يقبح، وليس يعد مبتذلا، مثل لفظ: الرأس والعين.

السابع: أن يكون كما ذكرناه إلا أن حاجة العامة له أكثر، فهو كثير الدوران بينهم، كالصنائع، فهذا مبتذل.

الثامن: أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى، وقد استعملها بعض العرب نادرًا لمعنى آخر، ويجب أن يجتنب هذا أيضًا.

التاسع: أن يكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة، وكان استعمال العوام لها من غير تغيير، فاستعمالها على ما نطقت به العرب ليس مبتذلا، وعلى التغيير قبيح مبتذل ا هـ ثم اعلم أن الابتذال فى الألفاظ وما يدل عليه ليس وصفا ذاتيا، ولا عرضا لازما؛ بل لاحقا من اللواحق المتعلقة بالاستعمال فى زمان دون زمان، وصقع دون صقع، ومن أسباب الفصاحة أيضاً أن لا تكون مشتركة بين معنيين: أحدهما مكروه كقولك: لقيت فلانا فعزرته، إلا بقرينة، كقوله تعالى: ﴿**فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ**﴾[1]. ولك أن تقول: القرينة لابد منها لكل إطلاق لفظ مشترك، فإن لم تكن قرينة، لم يجز ذلك إلا لغرض الإبهام، وإن وجدت القرينة فهو فصيح لوروده فى القرآن الكريم، وقد يقال: هذا يتعلق بفصاحة الكلام لا الكلمة، وأن تكون الحروف لذيذة عذبة، وقد يقال: إن غالب ذلك راجع إلى التنافر فدخل فى كلام المصنف، وجعل من الإخلال بالفصاحة أيضاً أن يجمع بين ثلاث حركات متوالية، وليس بصحيح لوروده فى القرآن، ولو صح فهو من التنافر، وأيضاً فهو فى الكلمة الواحدة أما الكلمات فقد تجتمع فيها الحركات المتوالية، وتصل إلى ثمانية، قال تعالى:﴿**إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾[2] وجعل حازم فى المنهاج من المستقبح تتابع الكسرات، وحروف العلة نحو الكيماء.

(تنبيه) ليس من شرط الكلمة أن تكون قابلة هذه الأمور الثلاثة، فقد لا تقبلها كالكلمة التى على حرف واحد فلا تنافر فيها، بل الحروف كلها ليس فيها تنافر حروف.

(تنبيه) قال فى الإيضاح: ثم علامة كون الكلمة فصيحة، أن يكون استعمال العرب

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٢) سورة يوسف: ٤.

الموثوق بعربيتهم لهـا كثيرا، أو أكثر من استعمالهم مـا بمعناهـا. قلـت: قولـه: أو أكثر من استعمالهم مـا بمعناهـا فيـه نظـر؛ لاستلزامه أن مراتـب الفصاحـة لا تتفـاوت، لأنــه إذا كـان استعمالهم لها أكثر من غيرها وجعلناه دليل الفصاحة فـلا يكـون غـير فصيـح بحـال، لا يقـال: قوله كثيرا يرفع هذا الوهم؛ لأنه إنما يقصد بقوله: أن يكون استعمالهم لها كثـيرا كـون الكلمـة ليس لها مرادف؛ فكثرة استعمالها دليل فصاحتها. أما إذا كان كلمتان مترادفتان، فقد شرط فى فصاحة إحداهما الأكثرية، ولا شك أن رتب الفصاحـة متفاوتـة، ولـو كـان مـراده الكـثرة مـن كلمة لها مرادف لما قال: أو أكثر؛ لأن الأكثر كثير.

(تنبيه) قال ابن النفيس فى كتاب الطريق إلى الفصاحة: قد تنقل الكلمة من صيغة لأخـرى، أو من وزن لآخر، أو من مضى لاستقبال وبالعكس، فتحسن بعد أن كانت قبيحـة، وبـالعكس فمن ذلك خود بمعنى أسرع قبيحة فإذا جعلت اسما خودا، وهـى المـرأة الناعمـة قـل قبحهـا، وكذلك ودع يقبح بصيغة الماضى؛ لأنه لا يستعمل ودع إلا قليلا، ويحسن فعـل أمـر أو فعـلا مضارعا، ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مفـردا، ولا يقبـح مجموعـا، كقولـه تعـالى: ﴿**لِأُولِي الْأَلْبَابِ**﴾[1] قال، ولم يرد لفظ اللب مفردا إلا مضافًا كقوله صلى الله عليـه وسـلم "مـا رأيـت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الحازم من إحداكن"[2] أو مضافا إليها، كقول جرير:

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لا حِرَاكَ بِهِ   وَهُـنَّ أَضْعَـفُ خَلْـقِ اللـهِ أَرْكَانَـا[3]

وكذلك الأرجاء تحسن مجموعة كقوله تعالى: ﴿**وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا**﴾[4] ولا تحسـن مفردة إلا مضافة، كقولنا: رجا البئر، وكذلـك الأصـواف تحسـن مجموعـة نحـو قولـه تعـالى ﴿**وَمِنْ أَصْوَافِهَا**﴾[5] ولا تحسن مفردة، كقول أبى تمام:

فَكَأَنَّمَا لَبِسَ الزَّمَانُ الصُّوفَا[6]

---

(١) سورة آل عمران: ١٩٠.

(٢) أخرجه البخارى فى " الحيض "، باب: ترك الحـائض الصـوم، (٤٨٣/١)، (ح ٣٠٤)، فـى مواضـع أخر من صحيحه.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير فى الأغانى ٣٢٥/٧.

(٤) سورة الحاقة: ١٧.

(٥) سورة النحل: ٨٠.

(٦) عجز بيت من الكامل، وهو لأبى تمام فى ديوانه صـ ١٩٤. وصدره:

كانوا برود زمانهم فتصدعوا

ومما يحسن مفردا ويقبح مجموعًا المصادر كلها، وكذلك طيف وطيوف وبقعة وبقاع، وإنما يحسن جمعها مضافا مثل بقاع الأرض.

(تنبيه) رتب الفصاحة متقاربة، وإن الكلمة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قربا أو بعدا، فإن كانت الكلمة ثلاثية فتراكيبها اثنا عشر:

الأول: الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو ع د ب.

الثاني: الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ع م د.

الثالث: من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى نحو ع م هـ.

الرابع: من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو ع ل هـ.

الخامس: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو م ل ع.

السادس: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ب ع د.

السابع: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل نحو ف ع م.

الثامن: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م.

التاسع: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م.

العاشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع.

الحادى عشر: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ن ع ل.

الثاني عشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ن م ل.

إذا تقرر هذا فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل، ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى فهما سيان فى الاستعمال، وإن كان القياس يقتضى أن يكون أرجحهما ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى، وأقل الجميع استعمالا ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقلت عنه، فإن رجعت فإن كان الانتقال من الحرف الأول إلى الثانى فى انحدار من غير طفرة، والطفرة الانتقال من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه -كان التركيب أخف وأكثر، وإن فقدا بأن يكون النقل من الأول فى ارتفاع مع طفرة- كان أثقل، وأقل استعمالا، وأحسن التراكيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى، أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط، ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طفرة.

وأما الرباعى والخماسى فعلى نحو ما سبق فى الثلاثى، ويختص ما فوق الثلاثة بكثرة

اشتماله على حروف الذلاقة لتجبر خفتها ما فيه من الثقل، وأكثر ما تقع الحروف الثقيلة فيما فوق الثلاثى مفصولا بينهما بحرف خفيف، وأكثر ما تقع أولا وآخرًا وربما قصد بها تشنيع الكلمة لذم أو غيره.

الفصاحة في الكلام.

ص: (وفى الكلام خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد مع فصاحتها).

(ش): أى الفصاحة فى الكلام: خلوصه من ذلك مع فصاحة الكلمات وعليه من السؤال ما تقدم فى فصاحة الكلمة من اقتضاء كلامه الخلوص من المجموع فقط، وغير ذلك ثم قوله تنافر الكلمات فيه نظر؛ لأن الكلام قد يكون كلمتين فقط، ويعنى بقوله تنافر الكلمات منافرة كل واحدة للأخرى، لا تنافر أجزاء كلمة واحدة، فإن ذلك من فصاحة الكلمة. قوله (فالضعف نحو ضرب غلامه زيدا) فإن فيه رجوع الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة، وقد اختلف فى جواز ذلك، فالجمهور على منعه، وجوزه أبوالحسن، والطوال، وابن جنى، وابن مالك مستدلين بقوله:

جَزَى رَبُّـه عَنِّى عَدِيَّ بْنَ حَاتِم   جَزَاءَ الكِلابِ العَاويَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[1]

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى، وكذلك قوله:

جَزَى بَنُوه أَبَا الغَيْلان عَنْ كِبَر   وَحُسْن فِعْل كَمَا يُجْزَى سِنمَّارُ[2]

وأجيب عنه بجواز أن يكون الضمير لمتقدم فى بيت سابق.

واعلم أن المصنف والشراح قالوا: إنما كان ضعيفا؛ لأن ذلك ممتنع عند الجمهور، ولا يجتمع القول بضعفه، وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه. فإن أرادوا أنه جائز، ولكنه ضعيف؛ لأن الأكثر على امتناعه فلا يلزم من القول بجواز ما منعه الجمهور الاعتراف بضعفه، فربما ذهب ذاهب إلى جواز شىء وفصاحته مع ذهاب غيره إلى امتناعه، فليتنبه لذلك. وقد وقع فى

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ١٦٦/١، والخصائص ٢٩٤/١. وبلا نسبة فى الإيضاح صـ ٥ ط. مؤسسة المختار.

(٢) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد فى الأغانى ١١٩/٢، وخزانة الأدب ٢٩٣/١، ٢٩٤. وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة صـ ٣٦٤ وخزانة الأدب ٢٨٠/١، وشرح عقود الجمان (١٣/١).

عبارة الخفاجى أن التصرف الفاسد يخل بالفصاحة، فإن أراد ما ليس بكلام ففيه نظر؛ لأن الفصاحة من صفات الكلمة والكلام فما ليس بكلام لا يسمى غير فصيح، إذ لا تسلب الصفة عن غير القابل، ولو خلينا وعبارة التلخيص، لأخذنا منها جواز ذلك، كما اختاره ابن مالك. وعليه اعتراض ثان، وهو أن هذا على تقدير جوازه وضعفه ليس مثالا صحيحا، لأن هذا ليس ضعفا فى الكلام فإن الكلام هنا هو الفعل وفاعله الضعف، إنما جاء هنا من إضافة الغلام، أو من تأخر المفعول بعد تقدم ضميره، وذلك أمر دائر بين الفاعل وما أضيف إليه، أو بين المفعول وغيره لا من الكلام، أو نقول الضعف فى استعمال هذا الضمير مخل بفصاحة الكلمة لا الكلام، وهذا بعض ما قدمت الوعد به، وبه تبين أن مراده بالكلام ما زاد على كلمة من الجملة، وما يتعلق أو يتصل بها، ثم ذلك الضعف ربما كان فى النثر دون الشعر؛ لأن ضرورة الشعر كما تجيز ما ليس بجائز، فقد تقوى ما هو ضعيف فعلى البيانى أن يعتبر ذلك، فربما كان الشىء فصيحا فى الشعر غير فصيح فى النثر، ولذلك جوز جماعة: ضرب غلامه زيدا فى الشعر فقط، وابن مالك المجوز لهذا فى النثر، لا ندرى هل يوافق على ضعفه فى الشعر أو لا؟ فإن قلت: الضعف فى ضرب غلامه زيدا إنما حصل من الحركة الإعرابية، لا من مادة الكلمة، وقد قدمتم أن ضعف حركة الإعراب لضرورة أو غيرها، لا يقدح فى الفصاحة. قلت: ذلك بالنسبة إلى فصاحة الكلمة المفردة فضعف حركة إعرابها لا يخل بفصاحتها، لكنه قد يخل بفصاحة مجموع الكلام الذى فيه تلك الكلمة إذا أوجب تعقيدا، كما نحن فيه، وقد لا يخل بفصاحة الكلام، إذا لم تتعلق تلك الضرورة بالمعنى، كصرف المنصرف، وعكسه. فإن الإفادة التى هى مقصودة من الكلام، لا تختل بذلك فليتأمل. وقد تلخص من ذلك أن ضرورة حركة الإعراب، لا تخل بفصاحة الكلمة أبدا، وتخل بفصاحة الكلام تارة دون أخرى.

(قوله: والتنافر كقوله: وليس)

يشير إلى قول الشاعر:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ ... وَلَيْسَ (قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ)[1]

---

(١) الرجز أنشده الجاحظ كما فى دلائل الإعجاز ص ٥٧، والإيضاح ص ٢٦ ونهاية الإيجاز لفخر الدين الرازى ص ١٢٣. من الرجز مجهول القائل: ويدعى بعض الناسبين أنه لجنى رثى به حرب أمية جد معاوية بعد أن هتف به فمات.

والقفر: الخالى من الماء والكلأ.

وبخط عبداللطيف البغدادى:

وَمَا بقُرْبِ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

قال الكرمانى: ذكروا أنه من شعر الجن، وأنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرار فلا يتتعتع اهـ. وفيه إقواء، لأن البيت مصرع أو هما بيتان من مشطور الرجز، وحركة الأول الخفض والثانى الرفع، ولا يمكن أن يكون مصرعا، ويكون بيتا واحدا. فإن قوله (بمكان قفر) لا يصلح أن يكون عروضا إنما هو ضرب لما تقرر فى علم العروض، فلابد من جعله بيتا مشطورا، أو نصفا مصرعا فإن التصريع يلحق العروض بالضرب، وجعل بعض الشراح ذلك من تنافر الحروف، وليس كذلك؛ لأن كل كلمة على انفرادها لا تنافر فيها، وكل ما حصل فيه تكرار الحروف، فإن فيه هذا التنافر، ولا يرد قوله تعالى: ﴿**وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ**﴾[1] لأن فى مخرجى الميم والنون -وهما طرف اللسان والشفة وذلاقتهما، وتوسطهما بين الضعف والقوة- ما أزال ثقل التكرار، وجعل الخفاجى ثقل هذا البيت؛ لتقارب الحروف المتماثلة وتكررها أيضاً، ومن التكرار القبيح على ما ذكره ابن الأثير فى الجامع:

وَازْوَرَّ مَنْ كَانَ لَهُ زَائِرٌ   وَعَفَّ عَافِي العُرْفِ عِرْفَانَهُ[2]

(**وكقوله: كريم متى أمدحه**) قد جعل فى الإيضاح التنافر منقسما إلى أعلى وهو ما سبق، ودونه وهو قول أبى تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ، أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى   مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ، لُمْتُهُ وَحْدِي[3]

قال فى الإيضاح لأن فى قوله (أمدحه) ثقلا؛ لما بين الحاء والهاء من التنافر، فإنهما حرفان متنافران لتقاربهما، فإن التقارب قد يكون سببا للتنافر؛ ولذلك حكم على الكلمات التى تكررت فيها الحروف المتماثلة بالثقل كما تقدم، ثم فيما قاله من ثقل (أمدحه) نظر؛ فإن

---

(١) سورة هود: ٤٨.

(٢) البيت من السريع، وهو فى مقامات الحريرى من المقامة التفليسية كما فى المثل السائر (٣٠٩/١).
وازور: مال وأعرض، وعاف: استقذر، والعافى: طالب العطاء (هامش المثل السائر).

(٣) البيت من الطويل، أودره فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص (١٢٣) وعزاه لأبى تمام، وهو كذلك فى الإيضاح ص (٦)، وتلخيص مفتاح العلوم ص (٧)، والتبيان للطيبى ٤٩٦/٢ وشرح عقود الجمان (١٤/١).

اجتماع الحاء والهاء فصيح؛ لوروده في القرآن قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ﴾[1] وإنما جاء الثقل هنا من تكرار أمدحه، وسيأتي في التكرار والتصريح من كلام حازم في المنهاج بأن ما لعله يعزى لهذا البيت من الثقل إنما هو من التكرار في (أمدحه)، وفي (لمته) وبه جزم الخفاجي في سر الفصاحة، وقيل إنما حصل الثقل من اجتماع الحاء والهاء بعد الفتحة، وليس ذلك في الآية الكريمة، وقيل الثقل من الهاء والحاء والهمزة. واعترض أيضاً بأن الكلام إنما هو في تنافر الكلمات، وهذا من تنافر الحروف. قلت: ليس كذلك بل التنافر على هذا التقدير بين الكلمات لأن الهاء كلمة وحدها نعم يرد على المصنف في هذا وفي الذي قبله أن التنافر فيهما ليس في الكلام بل فيه مع متعلقاته إلا أن يراد بالكلام جزءا الإسناد، وما يتعلق بهما كما سبق وكما سيأتي في الإيجاز، وذكر الخطيبي أنواعا من ذلك لا حاجة لذكرها؛ إذ هي داخلة في كلام المصنف.

(فائدة) بيت أبي تمام المذكور معناه واضح، غير أن فيه نقدا، وهو الإتيان في المدح (بمتى) وفي اللوم (إذا)، والمعنى على العكس، فإن (إذا) دالة على ما تحقق أو رجح وجوده و(متى) لا تدل على ذلك، غير أن الذي دعاه إلى (متى) احتياجه لجزم الفعل بعدها، وأما (إذا) فكان مستغنيا بأن يقول: (ومتى ما لمته) وكان أولى لموافقة الأول لفظا ومعنى، وعدم اقتضائه ما لا يليق من نسبة توقع اللوم إلى نفسه، وقد اعترض بأن المدح لا يقابله اللوم بل الذم، قلت: الإتيان باللوم أحسن؛ لأنه ينفي الذم من باب أولى على أنه روى (ذمته ذمته وحدى) يقال: ذامه يذيمه، أي عابه على أن الحبيب سلفا في مقابلة المدح باللوم، قال:

وَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْـرَهُ ... وَمَنْ يَغْوَ لا يَعْدَمْ عَلَى الغَيِّ لائِمَا[2]

قوله: (التعقيد أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل إما في النظم).

يعني في اللفظ، وهو أن يختل على السمع نظم الكلام فلا يدرى كيف يصل إلى معناه، كقول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، خال هشام بن عبدالملك بن مروان. هذا هو الصواب وفي المهذب للشيخ أبي إسحاق يمدح هشام بن إبراهيم بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة، فوضع هشاما موضع إبراهيم، ووضع إبراهيم موضع هشام؛ فإن

---

(١) سورة ق: ٤٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرقش في ديوانه ص ٥٦٥، ولسان العرب (غوى)، وتاج العروس (غوى)، وشرح اختيارات المفضل ص (١١٠٤).

الممدوح إبراهيم بن هشام لا هشام بن إبراهيم. واعلم أن الشيخ محيى الدين النووى توهم أن الشيخ وهم بأن جعل الممدوح هشاما، وإنما هو ولده إبراهيم وليس كذلك؛ بل الشيخ علم الممدوح وأباه ولكن وهم فى تسمية كل منهما باسم الآخر، فقد اشتبه عليه الاسم لا المسمى، ثم أوجب هذا الوهم للشيخ محيى الدين أنه أبقى إبراهيم قبل هشام، كما هو فى عبارة الشيخ أبى إسحاق؛ لتوهمه أن إبراهيم الذى ذكر الشيخ أنه ولد هشام غير إبراهيم الذى هو ابنه، فقال: إن الممدوح إبراهيم بن هشام بن إبراهيم، وإنما هو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل، ثم إن الشيخ محيى الدين لما جعل إبراهيم والد هشام، أسقط ذكر أبيه إسماعيل، ثم إنه جعل جد هشام هو المغيرة، وإنما المغيرة هو جد جده، فإنه هشام بن إسماعيل بن هشام ابن الوليد بن المغيرة، وقد حررت نسبته كذلك من أنساب القرشيين للشيخ شرف الدين الدمياطى بخطه، ومن مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر اختصار الذهبى بخطه، ثم اجتمع الشيخ أبوإسحاق والنووى على إسقاط هشام والد إسماعيل، فحاصله أن الشيخ أباإسحاق وهم فى أمرين، والشيخ محيى الدين وهم فى أربعة أمور، اشتركا منها فى وهم واحد، فاجتمع فى كلاميهما خمسة أوهام. إذا تحرر ذلك فبيت الفرزدق المذكور:

وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاس إلا مُمَلَّكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ[1]

يريد وما مثل إبراهيم الممدوح فى الناس حى يقاربه إلا مملكا، وهو هشام أبوأمه، والضمير فى (أمه) للمملك، وهو هشام وفى (أبوه) للممدوح ففصل بين (أبو أمه) وهو مبتدأ و(أبوه) وهو خبر بحى الأجنبى، وفصل بين المبتدأ والخبر، وهما مثله وحى بقوله (فى الناس إلا مملكا أبوأمه) وفصل بين (حى) وهو موصوف بـ (يقاربه) (بأبوه) وهو أجنبى، وقدم المستثنى على المستثنى منه فلذلك كان ضعيفا ذا تعقيد، فالخالى من التعقيد ما لا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك، إلا بقرينة ظاهرة لفظا أو معنى مع نكتة. وهذا البيت أنشده سيبويه فى الكتاب، ونسبه إلى الفرزدق قال الصغانى: ولم أره فى شعره، وأنا أيضا نظرت كثيرا من شعره فلم أجده، واعترض الخطيبى بأن التعقيد كما فى

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى دلائل الإعجاز ص ٨٣، وشرح عقود الجمان (١٤/١)، ولسان العرب (ملك)، ومعاهد التنصيص (٤٣/١) والإيضاح ص (٦). وهو فى مدح خال هشام بن عبدالملك بن مروان: أحد ملوك بنى أمية وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى.

(ضرب غلامه زيدا) لأنه يوهم عوده على غير زيد، وقد لا يؤدى لذلك، والتعقيد قد يكون لا عن ضعف تأليف فبينهما عموم وخصوص من وجه، وفى البيت أعاريب منها: أن مملكا بدل من حى قدم فانتصب، وقيل مثله اسم ما، ولا يصح؛ لأنه يلزم نصب الخبر ثم الفرزدق تميمى لا يعمل ما ولو أعملها هنا لأعمل مع انتقاض النفى، إلا أن يكون تبع لغة غيره كما أعملها فى قوله:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ(1)

وأحسن من ذلك كله، أن يجعل (مثله فى الناس) مبتدأ وخبراً، وإلا مملكا فى موضعه، وحى خبر ثان، وهذا البيت فيه اعتراض؛ لأن المماثلة والمقاربة لا يجتمعان، ولا يعترض على ذلك بأنك إذا قلت: (زيد مثل عمرو) فالمشبه دون المشبه به فقد اجتمعت المماثلة والمقاربة لما سيأتى؛ ولأن المقاربة حينئذ أمر اقتضاه التشبيه ليس مقصودا للمتكلم، أما قصد الإخبار بالمثلية وبالمقاربة فلا يجتمعان، والمعنى على أن (حى) مبتدأ، و(مثله) هو الخبر، ويسهل ذلك وصف حى وعدم تمحض إضافة مثله، وأعرب المغربى (يقاربه) صفة ثانية لمملكا فسلم من الفصل بين الصفة والموصوف، إلا أن يقال: إن (حى) لما فصل بين أجزاء الصفة الاسمية فقد فصل بين الصفة والموصوف، وفيه نقض معنوى لتصريحه بمقاربة هشام بن الملك له المقتضى لعدم المماثلة، وذلك ذم لهشام وهو غير مقصوده، وهذا السؤال وإن تقدم إيراده على كل تقدير فهو هنا أصرح وأقوى، وأنشد ابن الطراوة أبياتا فى التعقيد فى باب ما يحتمل الشعر من الكلام على أبيات سيبويه منها قوله:

لَهَا مُقْلَتَا عَيْنَاءَ كُلِّ خَمِيلَةٍ   مِنَ الوَحْشِ مَا تَنْفَكُّ تَرْعَى عِرَارَهَا(2)

أى لها مقلتا عيناء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها، ومثلة قوله القلاخ:

فَمَا مِنْ فَتًى كُنَّا مِنَ النَّاسِ وَاحِدًا   نَبْتَغِى مِنْهُمْ عَدِيلاً نُبَادِلُهْ

---

(1) البيت من البسيط، وهو للفرزدق فى ديوانه ١/١٨٥ والأشباه والنظائر ٢/٢٠٩، والكتاب ١/٦٠ والمقتضب ٤/١٩١، وخزانة الأدب ٤/١٣٣، ١٣٨.

(2) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى كتاب العين ١/٨٦. وصدره فيه:

لها مقلتا أدماء طلَّ خميلُها

وقوله الآخر:

وَمَا كُنْتُ أَخْشَى الدَّهْرَ إِحْلاسَ مُسْلِمٍ مِنَ النَّاسِ ذَنْبًا جَاءَهُ وَهْوَ مُسْلِمَا[1]

أي: ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلما من الناس ذنبا جاءه وهو أي جاءاه معا، وأنشد السكاكي لأبي تمام:

كَاثْنَيْنِ فِي كَبِدِ السَّمَاءِ وَلَمْ يَكُنْ كَاثْنَيْنِ ثَانٍ، إِذْ هُمَا فِي الغَارِ[2]

قال ابن النفيس في كتاب الطريق إلى الفصاحة: ومنه قول الفرزدق:

إِلى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوه، وَلا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ[3]

معناه: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب، أي ما أمه منهم.

(قوله: وإما في الانتقال) يعني أن يكون التعقيد راجعا إلى خلل معنوي، وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذي هو ظاهر إلى المراد ظاهرا. فإن قلت هذا والذي قبله، يرجعان إلى المعنى فلم جعل الأول لفظيا والثاني معنويا؟ قلت: لأن الأول أوقع في الجهل البسيط وهو عدم الفهم، والثاني أوقع في الجهل المركب، وهو فهم الشيء على غير ما هو عليه، ومثله بقول العباس بن الأحنف:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا[4]

المعنى: أن من عادة الدهر معاكسة المقاصد. قال في الإيضاح: كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن، وأصاب؛ لأن البكاء يكنى به، كقول الحماسي:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب (حلس).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي تمام في ديوانه ص (١٤٥)، ودلائل الإعجاز ص (٨٤)، ومفتاح العلوم (المطبعة الأدبية بسوق الخضار) ص ٢٢١، والمصباح لابن الناظم ص ١٦٠ والموازنة ص ٢٩ وأسرار البلاغة ص ١٣ ط رشيد رضا ولم أجد في أي هذه المصادر رواية صدره: كاثنين ورواية الديوان: ثانية في كبد السماء ولم يكن...لاثنين ثان إذ هما في الغار.

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ١/٢٥٠ والخصائص ٢/٣٩٤، والدرر ٢/٧٠.

(٤) البيت من الطويل: وهو للعباس بن الأحنف في الإيضاح ص ٧، وشرح عقود الجمان ١/١٥، والبيت في ديوانه أيضا ص ١٠٦ ط دار الكتب، ودلائل الإعجاز ص ٢٦٨ والإشارات والتنبيهات ص ١٢، وبلا نسبة في التلخيص للقزويني ص ٨.

أَبْكَانِيَ الدَّهْرُ، وَيَا رُبَّمَا أَضْحَكَنِى الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِى[1]

قلت: لا حاجة إلى الكناية بالبكاء، وجاز أن يكون أراد حقيقته، والمراد أنه انتقل عن المعنى الظاهر وهو جمود العين إلى السرور بالاجتماع. قال: وأراد أن يكنى عما يوجبه التلاقى من السرور بجمود العين لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شىء آخر وأخطأ؛ إذ الجمود خلو العين من البكاء حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة، بل كناية عن البخل، كقول الشاعر - وهو أبوعطاء -يرثى ابن هبيرة:

أَلا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيكَ بِجَارِى جَمْعُهَا لَجَمُودُ[2]

ويمتنع أن يراد بالجمود هنا عدم البكاء مع عظم الحزن؛ لأنه يتحد معناه مع قوله: (لم تجد) فكأنه قال: إن عينا لم تجد لم تجد، وأيضا المعنى على أنه يريد أن كل أحد حزين وبعض العيون بخلت، فهو أمدح من قوله: إن من الناس من لم يحزن، ولو كان الجمود عدم البكاء مطلقا لجاز أن يدعى به، فيقال: لا زالت عينك جامدة، كما يقال لا أبكى الله عينك، وهو باطل.

قلت: وفيه لطيفة؛ لأن الجمود بالحقيقة إنما يكون للمائع، ووصف العين بالجمود، إما على إرادة دمعها، أو إرادتها على سبيل الاستعارة عن الدمع، فلابد أن يتخيل أن الدمع موجود فى العين، ولكن حصل له جمود منعه من الانسكاب، وذلك لا يتأتى فى حال السرور؛ لأن المعدوم لا يوصف بالجمود.

واعلم أن هذا الاعتراض فيه نظر؛ لأن استعمال الجمود فى هذا البخل إن لم يكن جائزا فليس هذا كلاما غير فصيح، بل هو غير عربى، وإن كان يستعمل فمن أين جاء التعقيد؟ ثم عليه من الاعتراض من كون الإخلال بالفصاحة هنا ليس فى الكلام ما سبق. واعلم أن المبرد فى الكامل فسر هذا البيت بغير هذا، فقال: هذا رجل فقير يبعد عن أهله ويسافر؛ ليحصل ما يوجب لهم القرب، وتسكب عيناه الدموع فى بعده عنهم لتجمد عند وصوله لهم، وأنشد:

---

(١) البيت من السريع، وقوله: كقول الحماسى " نسبة إلى الحماسة وهى مختارات لأبى تمام من شعر السابقين وصاحب هذا البيت هو حطان بن المعلى الشاعر الإسلامى، والبيت فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١٥٢/١، ودلائل الإعجاز ٢٦٩، وشرح عقود الجمان ١٥/١ والإيضاح ص٧.

(٢) البيت من البسيط وهو لأبى عطاء السندى فى رثاء ابن هبيرة، وهو فى الإيضاح ص ٨، وشرح الحماسة للتبريزى ١٥١/٢، ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩، والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

تَقُولُ سُلَيْمَى لَـوْ أَقَمْـتَ بأَرْضِنَـا   وَلَـمْ تَـدْرِ أَنِّـى لِلْمُقَـامِ أُطَـوِّفُ[1]

(تنبيه) يجوز فى قوله (وتسكب) النصب عطفا على بعد من باب:

لَلُبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَـرَّ عَيْنِـى أَحَـبُّ[2]

ويؤيده أمور:

أحدها: تصريح جماعة كالخطيبى فى مغنى اللبيب، بأنه أراد طلب سكب الدموع.

الثانى: أنه المطابق للنصف الأول.

الثالث: أنه لا يحسن أن يقول ستسكب عيناى الدموع، والفرض أنهما ساكبة كما أن الدار بعيدة، وإنما تجدد طلبه لهما. بقى هنا فائدة: وهو أن هذا البيت على كثرة المستحسنين له، قد يقال فاسد المعنى؛ لأنه إذا كان الدهر يناكده فكيف يخلص من ذلك بأن يطلب بعد الدار ليقرب، والطلب هنا هو النفسى. فإن كان مستمرا على طلب القرب لم يقرب أبدا، ولا يمكن حينئذ جعل طلب البعد وسيلة له؟ وجوابه: أنه الآن يقول: سأطلبها؛ لتقربوا، وهو حال طلب البعد لا يطلبه للقرب، فقوله: لتقربوا علة لقوله: سأطلب لا لأطلب، أو يجعل متعلقا ببعد، والمعنى ما سبق، ثم نقول: من أين لنا أنه لم يرد حقيقة الجمود؟

شروط فصاحة الكلام.

ص: (قيل: ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات).

(ش): أى من الناس من شرط فى فصاحة الكلام أن يكون خاليا من كثرة التكرار، وتتابع الإضافات، وأنشد على الأول قول أبى الطيب:

وَتُسْعِدُنِى فِـى غَمْـرَةٍ بَعْـدَ غَمْـرَةٍ   (سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَـوَاهِدُ)[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد فى الكامل ١/١٥٥ ط. المكتبة العصرية، وشرح عقود الجمان بلا نسبة ١/١٦.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه: أحب إلى من لبس الشفوف " وهو لميسون بنت بحدل فى خزانة الأدب ٨/٥٠٣، ٥٠٤، والدرر ٤/٩٠ وشرح شذور الذهب ص ٤٥ ولسان العرب (مسن).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه (٢/٧٠)، والإيضاح ص ٨، وشرح التبيان ١/١٨٧، والإشارات والتنبيهات ص ١٣، وشرح عقود الجمان ١/١٦، والتبيان للطيبى ٢/٥٢٦، وبلا نسبة فى التلخيص للقزوينى ص ٨.

وفى التمثيل بهذا البيت نظر سيأتى، وعلى الثانى قول ابن بابك:

حَمَامَةُ جَرْعَا حَوْمَةِ الجَنْـدَلِ اسْجَعِي   فَأَنْتِ بِمَرْأَى مِنْ سُعَادٍ وَمَسْمَعِ[1]

قال فى الإيضاح: (**وفيه نظر**)؛ لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل فى اللسان، فقد حصل الاحتراز عنه، وإلا فلا يخل بالفصاحة. وقال عبدالقاهر: لاشك فى ثقل ذلك فى الأكثر، إنما هو قد يحسن إذا سلم من الاستكراه. قال: ومما حسن فيه قول ابن المعتز:

فَظَلَّتْ تُدِيـرُ الـرَّاحَ أَيْـدِى جَـآذِرٍ   عِتَـاقٌ دَنَـانِيرُ الوُجُـوهِ مِـلاحُ[2]

قلت: وأين الإضافات هنا فضلا عن تتابعها، وإنما هنا إضافتان.

وقد اعترض على المصنف فى قوله (إن أدى إلى الثقل على اللسان) فقد احترز عنه بأنه إنما تقدم ما يحترز به عن تنافر الكلمات، وهذا ليس كذلك. قلت: والحق التفصيل، فالتنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه؛ لأن الكلمات المتماثلة متنافرة. ألا ترى أن التنافر فى وقبر حرب البيت إنما هو تكرار المتماثلات، والتنافر الحاصل من الإضافات لم يتقدم ما يحترز به عنه، وادعى بعضهم التعقيد فى تكرار هذه الضمائر، وفيه نظر؛ لأن رجوعها إلى شىء واحد واضح. فإن فرض ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى، كان عدم الفصاحة للتعقيد، لا للتكرار، ثم قال فى الإيضاح: وقد قال النبى ﷺ : "الكريم بن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم"[3] وهذا الحديث رواه ابن حبان فى صحيحه فى النوع الرابع من القسم الثالث، وليس كما ذكره المصنف؛ بل فيه ذكر الكريم أربع مرات، ونصه "الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم" قلت: هذا لا تعلق له بالإضافات، فإن قصد أن يستشهد به لعدم كراهية التكرار، ففيه نظر؛ لأن كل اسم لمعنى غير الآخر، بخلاف الضمائر فى بيت المتنبى، فإنها ترجع لشىء واحد. ثم نقل عن الصاحب بن عباد، أنه كره الإضافات

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن بابك أبوالقاسم عبدالصمد بن بابك فى الإيضاح ص ٩، والإشارات والتنبيهات ص ١٣، والتبيان للطيبى ٥٢٨/٢، وشرح عقود الجمان ١٦/١، وبلا نسبة فى التلخيص للقزوينى ص ٨ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن المعتز فى ديوانه (باب الشراب)، والإيضاح ص ١٠، ودلائل الإعجاز ص ١٠٤، وشرح عقود الجمان ١٦/١.

(٣) أخرجه البخارى فى " أحاديث الأنبياء "، (٤٨٠/٦)، (ح ٣٣٨٢)، وفى مواضع أخر من صحيحه، بذكر لفظ " الكريم " أربع مرات.

المتداخلة، وأنها لا تستعمل إلا فى الهجاء، كقوله:

يَا عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عِمَارَهْ ... أَنْتَ واللهِ ثَلْجَةٌ فِى خِيَارَهْ[(١)]

قلت: وقد جعل المصنف نحو هذا البيت من أنواع البديع كما ستراه، وسماه بالاطراد. ولعل الجمع بين كلاميه أنه نوعان، ثم نقل المصنف، أن عبدالقاهر قال: لاشك فى ثقله فى الأكثر إلا إذا لطف. قلت: فيما قالوه نظر. وأين تتابع الإضافات هنا؟ وأحسن ما يستدل به على فصاحة تتابع الإضافات قوله تعالى ﴿**ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا**﴾[(٢)] وقد ينازع فيه فيقال: إن الإضافات هاهنا ترجع إلى إضافتين، أو إضافة فإن ذكر الرحمة رحمة، ورحمة الله صفته، ويؤيد ذلك قول النحاة: إنه يراد الحال من المضاف له، إذا كان المضاف جزأه، أو كجزئه؛ لأنه يصير وجود الإضافة كعدمها، ثم المضاف إليه ضمير. ومثله أيضا فى تتابع الإضافات قوله تعالى: ﴿**فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَى نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً**﴾[(٣)] وقوله تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى**﴾[(٤)] وقوله تعالى: ﴿**أَوْ يَأْتِى بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ**﴾[(٥)] وقوله تعالى: ﴿**مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ**﴾[(٦)] وقوله تعالى: ﴿**كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ**﴾[(٧)] إن جعلنا الكاف اسما، وقوله تعالى: ﴿**فَبِأَى آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾[(٨)] والحديث "قاب قوس أحدكم وموضع سوط أحدكم فى الجنة خير من الدنيا وما فيها"[(٩)] وإذا اعتبرنا الإضافة المعنوية، كان فى (يوم يأتى) خمس إضافات؛ لأن تقديره: يوم إتيان بعض آيات ربك، وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه: "**أنا عند ظن عبدى بى**"[(١٠)] وقد

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة فى الإيضاح ص ٩، ودلائل الإعجاز ص ١٠٤، وشرح عقود الجمان ١٦/١.

(٢) سورة مريم: ٢.

(٣) سورة المجادلة: ١٢.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٥) سورة الأنعام: ١٥٨.

(٦) سورة غافر: ٣١.

(٧) سورة آل عمران: ١١.

(٨) سورة الرحمن: ١٣.

(٩) أخرجه البخارى بنحوه فى "الجهاد والسير"، (١٠٠/٦)، (ح ٢٨٩٢) من حديث سهل بن سعد رضى الله عنه.

(١٠) أخرجه البخارى فى " التوحيد "، (٣٩٥/٣)، (ح ٧٤٠٥)، ومسلم فى " التوبة "، (ح٢٦٧٥).

يستشهد لتتابع التكرار بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾[2] ويمكن الجواب بأن ذلك في جملة، والآيتان في جمل. لكن يرد حينئذ نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾[3] وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ﴾[4] الآية، وقوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾[5] إلى آخره.

(تنبيه): قوله: (تتابع الإضافات) لم يتبين مقصوده فيه، وذكره لبيت ابن المعتز، دليل أنه يكتفى في ذلك بإضافتين وفيه نظر، لأن في القرآن والسنة ما لا يكاد يحصى من ذلك. وإذا أردت تحرير العبارة، قلت: قد يكره تتابع الإضافات بشروط: أن تكون ثلاثا فأكثر، وأن لا يكون واحد منها جزءا أو كالجزء، وأن لا يكون المضاف إليه الأخير ضميراً، وأن لا يكون فيها إضافة في علم، كقول أبي سفيان: "لقد أمر أمر ابن أبي كبشة"[6] فليس في مثل ذلك استكراه، وإذا اعتبرت هذه الشروط حصل الجواب عن الآيات السابقة.

(تنبيه) إذا تأملت ما ذكره المصنف، علمت أن كل هذه الأمور غير مخلة بالفصاحة في الكلام بل في الكلمات المتعددة التي لا إسناد بينها وبه تبين أن مراده بالكلام ما زاد عن الكلمة.

(تنبيه) ذكر غير المصنف أمورا تعتبر في فصاحة الكلام منها:

عدم تتابع الأفعال، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ﴾[7] لتوسط الواو وتعلق كل بمفعول مع زيادات في الابتداء والانتهاء.

ومنها: تتابع الصفات المترادفة.

---

(١) سورة آل عمران: ١٩٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٣) سورة النحل: ٨٠.

(٤) سورة التوبة: ٢٤.

(٥) سورة التوبة: ١١٢.

(٦) كلمة أبي سفيان هذه أخرجها البخاري في " بدء الوحي "، ضمن حديث أبي سفيان مع هرقل عظيم الروم.

(٧) سورة التوبة: ٥.

ومنها: كثرة الألفاظ المصغرة، وكثرة التجنيس، أو الطباق، كما ذكره الخفاجي والتنوخي، وإن كان القليل من كل هذه الأمور حسنا.

بقي على المصنف أسئلة:

الأول: أن قوله: (**الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الإضافات**) موضوعه الخلوص منهما معا، ومقصوده من كل منهما كما سبق.

الثاني: أن التكرار أقل ما يصدق عليه الاسم منه ذكر الشيء مرتين، فكثرة التكرار لا تصدق بذكره ثالثا فلا كثرة تكرار في نحو: لها منها عليها، وقد يمنع ذلك، فإن الزائد عن الأقل وهو ثلاثة يصدق عليه اسم الكثرة.

الثالث: أن المصنف ذكر في باب القصر أن التكرار من عيوب الكلام، وكلام السكاكي أيضاً يشعر به، وذكر المصنف في الإيضاح هنا أنه ليس بعيب، وكذلك في باب الإطناب؛ بل جعله حسنا فإنه أحد أنواع الإطناب، وجعله في باب الإيجاز عيبا، والجمع بين الجميع أن منه الحسن، ومنه القبيح. ونقل حازم عن جماعة، أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء. ويرد بأن هذه المواضع وغيرها سواء في اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال، وذكر من قول أبي تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي[(١)]

قال: فإنه لا سبيل إلى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار. وقال: وكذلك كل ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فهو حسن. قال: فهذا بيت تكررت فيه حروف الحلق، وتكررت فيه ألفاظ، وهو يحسن. قلت: ومنه يعلم أن ما لعله يتخيل فيه من الثقل، إنما هو للتكرار، لا لاجتماع الحاء والهاء كما سبق، ألا ترى إلى قوله (تكررت فيه حروف الحلق) ولم يقل: تعددت. قال: ومما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فحسن، وإن خالف فيه بعضهم قول المتنبي:

وَحَمْدانُ حَمْدُونٌ وحَمْدونُ حَارِثٌ وحَارِثُ لُقْمانٌ، ولُقْمَانُ رَاشِدُ[(٢)]

فلعل ممدوحه كان له قصد في ذكره الأسماء على هذا الترتيب. اهـ وقال الخفاجي أيضاً في سر الصناعة: إنه حسن؛ لأنه لا يتم ذكر أجداد الممدوح إلا به. وبالغ ابن رشيق في ذمه،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من الطويل وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٧٢/٢، وشرح عقود الجمان ١٧/١.

وقد وقع فى هذا البيت فائدة سأذكرها فى باب الاطراد من البديع، وشرط الخفاجى أيضاً فى قبح التكرار عدم فصل كلمة بينهما، كقولك (له به عناية) فلو قلت: له عناية به، لم يقبح. ونقل عن قدامة أنه أنكر قبح تكرار الرباطات -يعنى الضمائر- مثل:

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ[1]

الفصاحة في المتكلم.

ص: (**وفى المتكلم**).

(**ش**): أى الفصاحة فى المتكلم (ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) وإنما قال ملكة ليشير إلى أنها صفة راسخة فيه فلهذا لم يقل: صفة، فإن الملكة كيفية نفسانية راسخة، وقال: (يقتدر بها) ولم يقل: يعبر؛ لأنه لا يشترط النطق بالفعل، وقوله (بلفظ فصيح) يشمل المفرد والمركب، وقد اعترض على المصنف، بأنه يلزم أن لا يكون المتكلم هو الفصيح، وبأنه يلزم أن لا يسمى فصيحا حقيقة لا حال النطق!! وجوابهما أن الملكة من فعل المتكلم، وهو كالفاعل لها، نطق أم سكت، فإن قلت: يلزم عدم إطلاق الفصيح على من تكلم بكلام فصيح، ولا ملكة عنده، قلت: والأمر كذلك، فإن قلت: كل محل قام به معنى وجب أن يشتق له منه اسم، قلت: المعنى هو الملكة ولم يقم، واعترض بأن ذكر فصاحتى الكلام والكلمة يغنى عن ذكر فصاحة المتكلم إغناء حد العلم عن حد العالم وليس كذلك، فإنا لم نجد الفصيح، بل حددنا فصاحته، وفصاحته غير فصاحة كلامه وكلمته. نعم قد يورد على المصنف أمور:

أحدها: أنه ذكر لفظ الفصيح فى حد فصاحة المتكلم، والحد لا يذكر فيه شيء مشتق من المحدود، ولعل جوابه: أن فصيحا المذكور فى حد فصاحة المتكلم، مشتق من فصاحة الكلام التى عرفت، لا من فصاحة المتكلم التى هو يحدها.

والثانى: أنه يحد فصاحة المتكلم، والملكة لا تتوقف على التكلم بل هو يقصد حدها، سواء أنطق أم لا كما سبق.

والثالث: أنه يلزم أن من له ملكة على التكلم بالكلمة المفردة الفصيحة -ولا ملكة له على الكلام الفصيح- لا يسمى فصيحا، وهذا إن فرض وجوده قد يلتزمه. فإن قلت: التعبير عن المقصود لا يكون إلا بالمركب لفظا، أو تقديرا، فلا يمكن بكلمة، قلت: بل يمكن إذا كان المقصود التصور، كقولك فى حد الإنسان: ناطق.

---

(١) سبق تخريجه.

(تنبيه) اعلم أن أكثر الناس ذكر الفصاحة حيث كانت حدا واحدا، وذكروا حدودا كثيرة ترجع إلى ما ذكره المصنف فى فصاحة المتكلم لم أر التطويل بذكرها.

البلاغة في الكلام.

ص: (والبلاغة فى الكلام، مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته... إلخ).

(ش): هو غنى عن الشرح، وللمتقدمين فى البلاغة رسوم واهية، قيل: لمحة دالة، وقيل: معرفة الوصل من الفصل. نقلوه عن ابن جنى، ونقله فى موارد البيان عن الفارسى، وقيل: الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خطل، وقيل: اختيار الكلام، وتصحيح الأقسام. وقيل: قليل يفهم، وكثير لا يسأم. وقيل: الإشارة إلى المعنى بلمحة تدل عليه. وقيل: الإيجاز مع الإفهام والتصرف من غير إضجار. وقيل: إدراك الطالب، وإقناع السامع[1] وقيل: تصحيح الأقسام، واختيار الكلام. وقيل: وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة، وحسن الإشارة، نقل أكثر ذلك فى موارد البيان. وقال محمد بن الحنفية: قول تضطر العقول إلى فهمه بأيسر العبارة، وقال بعض أهل الهند: هى النظر بالحجة، والمعرفة بمواقع الفرصة، وقيل: إجاعة اللفظ بإشباع المعنى، وقيل: معان كثيرة فى ألفاظ قليلة، وهى: إصابة المعنى وحسن الإيجاز، وقال الخليل: كلمة تكشف عن البغية، وقيل: إبلاغ المتكلم حاجته بحسن إفهام السامع، وقيل: أن تفهم المخاطب بقدر فهمه من غير تعب عليك، وقيل: حسن العبارة مع صحة الدلالة، وقيل: دلالة أول الكلام على آخره، وارتباط آخره بأوله، وقيل: القوة على البيان مع حسن النظام. وعن الخليل أيضاً: البلاغة ما قرب طرفاه وبعد منتهاه، وقال أرسطاليس: البلاغة حسن الاستعارة، وقال خالد بن صفوان: البلاغة إصابة المعنى، وقصد الحجة، وقال إبراهيم الإمام: هى الجزالة والإطالة. وقيل: تقصير الطويل، وتطويل القصير. وقال ابن المعتز: هى بلوغ المعنى، ولما يطل سفر الكلام. وقال ابن الأعرابى: التقرب من البغية، ودلالة قليل على كثير. وقيل: إهداء المعنى إلى القلب فى أحسن صورة من اللفظ، وقيل: ما صعب على التعاطى، وسهل على الفطنة، وقيل: سد الكلام ومعانيه، وإن قصر، وحسن التأليف، وإن طال. والظاهر أن أكثر هذه العبارات إنما قصدوا بها ذكر أوصاف للبلاغة، ولم يقصدوا حقيقة الحد ولا الرسم؛ وإنما أفرد قوله ومقام وما بعده لزيادة الاعتناء بذكر ذلك، لكونه أهم من غيره، والكلام فيه أكثر، ومثال

---

(١) قوله: (وقيل تصحيح) إلخ هو مكرر مع ما قبله بسطر كتبه مصححه.

مقام التنكير والتعريف قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[1] ومثال مقامى الإطلاق، والتقييد: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ وَيَهْدِى مَنْ يَشَاءُ﴾[2] لعموم الدعوة وخصوص الهداية على بحث فيه يذكر فى غير هذا الموضع، والتقديم: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾[3].

(قوله: وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب).

يعنى:

كما إذا كان المقام يستدعى تأكيدا أو تأكيدين أو أكثر ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب، ومقتضى الحال واحد، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمل.

رجوع البلاغة إلى اللفظ.

ص: (فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب).

(ش): قد اختلف الناس فى البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ أو المعنى، وهل هما مترادفان أو لا على ما سبق؟ قال حازم نقلا عن أفلاطون: الفصاحة لا تكون إلا لموجود، والبلاغة تكون لموجود ومفرد. ونقل فى الإيضاح عن عبدالقاهر، كلاما فى ذلك مختلف الظاهر وأن حاصل مجموع كلامه: أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب. ومال الإمام فخر الدين إلى أن الفصاحة راجعة إلى الألفاظ والمعانى، واستدل عليه بما يطول ذكره. قال الشيخ تقى الدين القشيرى: إن خصت الفصاحة بالألفاظ وردت أسئلة الإمام فخر الدين أو لألزم تسمية المعنى فصيحا، وهو غير مألوف، والذى أراه أن الفصيح: لفظ حسن مألوف له معنى حسن صحيح، وبهذا القيد تندفع أسئلة الإمام، وللناس فى ذلك كلام يطول ذكره.

(قلت) وأنت إذا تأملت عبارة المصنف فى حدود الفصاحة، علمت أن فصاحة المفرد كلها لفظية لا تعلق لها بالمعنى ألبتة، والغرابة لفظية فإنها تتعلق بسماع اللفظ، وفصاحة الكلام تنقسم إلى: معنوى، وهو الخلوص من التعقيد والضعف، ولفظى: وهو الخلوص من التنافر والتعقيد اللفظى. وفصاحة المتكلم معنوية، وما أحسن عبارة عبداللطيف البغدادى، حيث قال

(١) سورة المزمل: ١٥ - ١٦.

(٢) سورة يونس: ٢٥.

(٣) سورة الصافات: ٤٧.

فى قوانين البلاغة: البلاغة شيء يبتدئ من المعنى، وينتهى إلى اللفظ، والفصاحة: شيء يبتدئ من اللفظ، وينتهى إلى المعنى؛ فإن فيها جمعا بين ما افترق من كلام الناس، وهى الحق إن شاء الله تعالى. فإن قلت: إذا كانت الفصاحة أو البلاغة راجعة إلى اللفظ، فكلام الله تعالى ليس بلفظ، وهو محتو على أعظمها. قلت: المراد اللفظ الدال على ذلك الكلام القديم النفسانى .

طرفا بلاغة الكلام

ص: (ولها طرفان: أعلى وهو حد الإعجاز، وما يقرب منه).

(ش): ظاهره أن حد الإعجاز لا يتفاوت، وليس كذلك، بل هو لا نهاية له. وما وقع فى كلام بعض شراح المفتاح مما يوهم خلاف ذلك، لا عبرة به، ثم يرد عليه أن ما يقرب من حد الإعجاز ليس أعلى؛ لنقصانه عن حد الإعجاز.

قوله: (وأسفل وهو ما لو غير عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات) يعنى البهائم.

قوله: (وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا) قد يقال على أحد القولين السابقين أن هذه الوجوه من البلاغة، فلا حاجة لذكرها. فإن قلت: هذا يقتضى أن كل كلام بليغ؛ لأنه ليس شيء من الكلام ملتحقا بأصوات البهائم. قلت: إنما يريدها ما لو غير لما دونه التحق بأصوات البهائم مع كونه كلاما، والتحاقه بها ليس فى كونه غير مفيد، بل فى عرائه عن الحسن.

ملكة المتكلم.

ص: (وفى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ).

(ش): عليه من الإيراد ما على حد فصاحة المتكلم.

قوله: (فعلم أن كل بليغ فصيح ولا عكس) يعنى سواء كان كلاما أم متكلما؛ لأن البلاغة لابد فيها من فصاحة الكلام والكلمات، قال الخطيبى: معناه أن البلاغة أخص من الفصاحة؛ لأن الفصاحة مأخوذة فى حد البلاغة كالفصل، فكانت كالحيوان للإنسان. قلت: إذا تأملت ما سبق علمت أن ليس بينهما عموم وخصوص، وليست كالفصل، بل البلاغة كل ذو أجزاء مترتبة، والفصاحة جزء.

قوله: (وأن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد) هو واضح مما سبق؛ لأنه إذا كانت البلاغة المطابقة فالذى يحترز عنه الخطأ.

وقوله: (فى تأدية المعنى المراد) جوز فيه أن يكون المعنى الخطأ الواقع فى تأدية المعنى، وأن يكون حالا عنه - أى عن الخطأ حال وقوعه فى تأدية المعنى. قلت: لا يصحان؛ لأن

الخطأ الآن ليس فى تأدية المعنى، بل فى عدمها، والذى يظهر أنه متعلق بالاحتراز.

ص: (وإلى تمييز الفصيح من غيره... إلخ).

(ش): هو واضح لا يقال: ينبغى أن يقول: وإلى الاحتراز عن غير الفصيح؛ لأن السامع ليس عنده غير التمييز، والمتكلم لا يسعه ترك[1] غير الفصيح فهو يفعل ما يقتضيه المقام والحال.

قوله: (والثانى منه ما يبين فى علم متن اللغة أو التصريف أو النحو) الثانى مبتدأ ومنه ما يبين جملة خبرية، ويجوز أن يكون (منه) خبرا عن الثانى، وما يبين فاعله، كقوله سبحانه: ﴿**أُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا**﴾[2] وقوله: متن اللغة أى العلم الذى يعلم به معانى المفردات يحترز بقوله (متن) عن النحو والتصريف، فإنهما من اللغة، وليس موضعهما متنها، والمراد (بالثانى) هو تمييز الفصيح من غيره.

قوله: (إن يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوى) أى من تنافر الحروف والتآمها[3] وضعف التأليف وقوته لا يقال: ضعف التأليف إنما يعلم من النحو؛ لأنا نقول المعنى يتعقد بعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، إلا أنه يرد عليه حينئذ أن ذلك من النحو، وأنه ليس بحسى لفظى؛ لأن المدعى أن ضرب غلامه زيدا تعقيد لفظى؛ لا معنوى ففيه نظر.

وقوله: (وما يحترز به عن الأول) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد علم المعانى، **(وما يتحرز به عن التعقيد المعنوى علم البيان، وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع)** مناسبة هذه الاصطلاحات واضحة إلا أن فى إطلاق لفظ البديع على غير الله تعالى نظرًا؛ لأن الراغب قال فى كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة: إن لفظ الإبداع لا يستعمل لغير الله تعالى لا حقيقة ولا مجازا، وقد يخدش فيه قوله تعالى: ﴿**وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**﴾[4] **(ومنهم من يسمى الجميع: علم البيان)** لما فى كل من معناه اللغوى، وهو الظهور، **(ومنهم من يسمى الأخيرين علم البيان)** وهذا يقع كثيرا فى كلام الزمخشرى فى الكشاف. **(والثلاثة علم البديع)** وعلى ذلك قول الزمخشرى عند قوله تعالى ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى**﴾[5] أنه من الصنعة البديعية.

---

(١) ترك غير الفصيح كذا فى النسخة ولعل لفظة "غير" من زيادة الناسخ أو أسقط لفظ "إلا" قبل "ترك".

(٢) سورة سبأ: ٣٧.

(٣) قوله: وضعف التأليف... إلخ هذه العبارة لا تخلو من خلل فتأمل وحرر. كتبه مصححه.

(٤) سورة الحديد: ٢٧.

(٥) سورة البقرة: ١٦.

الفن الأول: علم المعاني.

ص: (الفن الأول علم المعاني وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال).

(ش): إنما قدم هذا على علم البيان والبديع؛ لأنه منهما كالأصل للفرع. قال الخطيبى: علم المعانى يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ، وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك المعنى فى أفضل الطرق دلالة عقلية. فنسبة علم المعانى إلى علم البيان نسبة المفرد إلى المركب، ولذلك قدم عليه. قلت: فيه نظر لجواز أن يكون العلم اسما لذلك الجزء وتطبيق الكلام شرط له، وسيأتى تحقيق هذا الموضع، وما عليه أول علم البيان. وقوله **(علم)** جنس وليس المراد منه هنا الصفة الموجبة لتميز لا يحتمل النقيض؛ بل المراد منه أمور اصطلاحية وأوضاع يتوصل بها إلى معرفة غيرها، ويشهد له قوله فيما بعده: وينحصر فى ثمانية أبواب فإن المنحصر المعلوم لا العلم. وقوله: **(يعرف به أحوال اللفظ)** أى: كلها، وإنما قال: يعرف، ولم يقل: يعلم؛ لأن الأحوال التى ينسب العرفان هنا إليها جزئية، والعرفان تختص به الجزئيات؛ لكونها تشبه البسيط، والعلم يشمل الكليات لشبهها بالمركبات، والعلم يتعلق بالنسب، والمعرفة تتعلق بالذوات، وقد وافق المصنف ابن سينا فى حده للطب: بأنه علم يعرف به إلخ.

واشتهر أن المعرفة تستدعى تقدم جهل فلا يوصف بها البارئ عز وجل، بخلاف العلم. وصرح القاضى أبوبكر فى التقريب والإرشاد، بأن المعرفة تستدعى تقدم جهل، وقيل المعرفة تستدعى تدقيقا وتأملا دون العلم. فيقال: عرف فلان الله، ولا يقال علمه ويقال: علم الله، ولا يقال: عرف نقله الرافعى فى التذنيب، وذكر الآمدى فى أبكار الأفكار نحوه، وقال الراغب أيضاً: فالمعرفة تتعلق بالبسيط، والعلم بالمركب؛ ولذلك يقال: عرفت الله لا علمته ا هـ.

وهذه العبارة توهم إطلاق اسم البسيط عليه - عز وجل - وليس كذلك، فكان من حقه أن يقول: العلم يتعلق بالمركب والمعرفة بغيره، بسيطا كان أم غيره، وقوله: يعرف به أحوال اللفظ أخرج به ما يعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط وغيره، واللفظ نفسه لا يقال: علم المعانى يعرف به أيضاً أحوال المعنى كالإسناد فإنه معنى؛ لأن المرجع فى ذلك إنما هو إلى اللفظ. وقوله: **(العربى)**؛ ليخرج غيره فإنه إنما يتكلم فى قواعد اللغة العربية، وإن كانت هذه المعانى يمكن تنزيلها فى كل لغة على قواعد تلك اللغة، ولم يذكر هذا القيد فى علم البيان، وفى كتاب أقصى القرب للقاضى التنوخى ما يقتضى أن الفصاحة لا تكون إلا فى كلام

العرب، والبلاغة تكون فى جميع اللغات، كما سبق. وفيه نظر؛ لأن كل لغة فيها تنافر الحروف والغرابة ومخالفة قياسها، فإذا أخلصت الكلمة الأعجمية من ذلك، صدق عليها حد فصاحة الكلمة. وقوله **(التى بها يطابق مقتضى الحال)** قال الخطيبى: يخرج علم البيان، والبديع قال: وفيه نظر؛ لأن المصنف فسر مقتضى الحال بالاعتبار المناسب، ولاشك أن العلوم الثلاثة داخلة فى ذلك.

(قلت) يخرجهما قوله (يطابق) فإنه قدم المعمول، فأفاده الاختصاص، والأحوال التى لا يطابق مقتضى الحال إلا بها هى التى فى علم المعانى، وما فى العلمين بعده يحصل المطابقة به، وبدونه. ثم أقول: يحترز بقوله: التى بها يطابق عن علم التصريف والنحو غيرهما، وقيل إن المنطق خرج بقوله: اللفظ؛ لأن المنطق وإن بحث فيه عن اللفظ، لكن معظم النظر فيه فى المعنى، وقيل: أنه لا يخرج، وإليه يشير كلام الشيرازى فى شرح المفتاح.

واعلم أن المصنف عدل عن حد المفتاح، وهو قوله: تتبع خواص تراكيب الكلام فى الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره، وأورد عليه أن التتبع ليس بعلم، وأنه قال: أعنى بالتراكيب تراكيب البلغاء، ومعرفة البليغ متوقفة على معرفة البلاغة، وقد حدها بقوله: هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، فإن أراد بالتراكيب فى هذا لَحَدَّ تراكيب البلغاء، فقد جاء الدور، فإنا لا نعرف حد المعانى حتى نعرف تراكيب البلغاء ولا نعرف تراكيب البلغاء حتى نعرف البلاغة، وإذا علمنا البلاغة فقد وصلنا إلى حد تعرف به توفية خواص التراكيب حقها، وإن لم يكن أرادها فالحد غير مفيد قلت: أما قوله: التتبع ليس بعلم فصحيح. فإن العلم من مقولة الانفعال؛ لأنه انفعال النفس والتتبع من مقولة الفعل فهما متغايران ضرورة. إنما التتبع من غير واضع العلم ثمرة العلم. وأجيب عنه: بأنه أراد بالتتبع العلم. فإطلاقه عليه من إطلاق المسبب على السبب، ويشهد له قول السكاكى فى آخر علم البيان: وإذ قد تحققت أن المعانى والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام؛ لكن ليس هذا جيدا؛ لأنه استعمال مجاز فى الحد لم تقم عليه قرينة واضحة، ولذلك أخذ ابن مالك فى روض الأذهان هذا الحد، وأبدل لفظ المعرفة بالتتبع. قال بعضهم: المراد بالتتبع انتقال الذهن فيكون حدا للعلم، وفيه نظر؛ فإن الانتقال أيضاً ليس علما، وسؤال الدور لا يرد فلو ورد لورد مثله على المصنف فى حد الفصاحة والبلاغة؛ بل الجواب عن هذا الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق، وهو أن بلاغة الكلام، غير بلاغة المتكلم. فلا يتوقف العلم بالبليغ المتكلم، على العلم ببلاغة الكلام،

والتحديد إنما هو واقع فى بلاغة الكلام فلا يمتنع أخذ البليغ فى الحد. ثم هذا السؤال إنما يرد على هذا الحد، وإن كان حد الفصاحة لا البلاغة؛ لأن الفصاحة جزء من البلاغة فلا يذكر فى حدها كلمة مشتقة من البلاغة التى هى مركبة من الفصاحة وغيرها، وإنما يجيء الإيراد على السكاكي والمصنف من جهة اشتمال الحد على لفظ مشترك، أو مجاز، وذلك نقص فى الحدود كما تقرر فى علم المنطق إلا أن يجاب عن هذا الحد وعن الذى قبله: أن هذا ليس بحد حقيقي، أو يقال يجوز استعمال المشترك والمجاز فى الحد، إذا دل على معناهما دليل كما ذكره الغزالى فى المستصفى، وغيره، وأورد عليه أيضا: أن قوله وغيره مبهم فلا يجوز استعماله فى الحد، وجوابه أن مبهم اللفظ علم بقرينة ذكر الاستحسان أن المراد الاستهجان، ثم عليه أن غيره محمول على الخواص المستهجنة، وهى لا تلحق بتراكيب البلغاء والحد دال على أنها تلحقها، وأجيب عنه بأن الاستهجان قد يلحق تراكيب البلغاء، وأنه أمر نفسى فقد يكون التركيب[1] مستحسنا مستهجنا باعتبارين، وبأن الاستهجان، وإن لم يلحق البليغ فبواسطة الاستحسان يعرف مقابله، وهو الاستهجان. لا يقال: أن لفظ البلغاء لم يصرح به فلا دور؛ لأنه مطوى كالمنطوق به. وقوله (يطابق) يصح أن يقرأ بكسر الباء والضمير للفظ، وفى بها للأحوال، ويجوز أن يقرأ الباء بالفتح. أى يطابق بها. بقى على المصنف سؤال، رأيته بخط الوالد، وهو أن التعريف: إما بذكر جنس المعرف وفصله، أو بذكر فصله، أو بخاصته مع الجنس، أو دونه، أو بشرح اسمه، ويقصد بشرح الاسم معرفة المذكور، وبغيره تصور الحقيقة. والتعريف الذى ذكره ليس فيه تعريف الحقيقة، ولا مدلول الاسم لكن ما ينشأ عن تلك الحقيقة مع بقاء الحقيقة على جهالتها، فالعلم فى كلامه مجهول، ولو كان المعرفة به معلوما. فإن ذلك لا ينفى جهالته فإن أراد أن العلم: المعرفة، كان خلاف مذهب القوم. وإن أراد أنه علم بمعلوم يحصل به المعرفة، لم يحصل تعريف ذلك المعلوم الكلى. ومثل هذا السؤال وارد على ابن الحاجب فى حده التصريف بقوله (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم) وقول ابن سينا قبله (الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان) وكذلك قول ابن عصفور: (النحو علم مستخرج) فإنه لم يعرف العلم المستخرج، بل ذكر ما هو مستخرج منه وما هو مستخرج، وإذا أردنا تصحييح كلامهم لم نجعل ذلك تعريفا، بل إخبارا بما يحصل بهذا العلم من النفع من معرفة تلك الأشياء.

(تنبيه) قال بعضهم: قد يعرف الشيء بإحدى العلل الأربع: إما بالعلة المادية، كما يقال:

---

(١) فى الأصل: "التراكيب" بصيغة الجمع، والصواب ما أثبتناه، وهو ظاهر.

الكوز إناء خزفى. أو الصورية: كقولنا: الكوز إناء شكله كذا: أو الفاعلية، كقولنا: إنـاء يصنعـه الخزاف، أو الغائية كقولنا: إناء يشرب فيه الماء، والأحسن فـى ذلـك مـا أشير فيهـا إلـى علله الأربع، وحد السكاكى للمعانى مشتمل على الأربع؛ لأن التتبع وهو المعرفة إشارة إلى الفاعليـة أعنى العارف. وخواص تراكيب الكلام إشارة إلى المادية. وفـى الإفـادة إشـارة إلـى الصوريـة، وليحترز إشارة إلى الغائية. ونظيره تعريف علم البيان بأنه: معرفة إيراد المعنى الواحـد فـى طـرق مختلفة ونظيره حد النظر بأنه تركيب أمور حاصلـة فـى الذهـن يتوصـل إلـى تحصيـل مـا ليـس حاصلا، فأشير بالأمور للعلة المادية، وبالترتيب إلى الصوريـة، وبـالمرتب المدلـول عليـه بلفـظ الترتيب إلى الفاعلية، وبالتوصل إلى الغائية، ونظيره تعريف الطب: بأنـه علـم يعـرف بـه أحـوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول عنها؛ لتحفظ الصحة، ويسترد زائله، فيعرف إشارة إلى الفاعلية وهى العارف، وأحوال إشارة إلـى الماديـة، ومـن جهـة هـى الصوريـة، ولتحفـظ هـذه الغائية. (قلت) ولا شك أن التعريف بالعلة الماديـة واضـح؛ لأنـه تعريـف بالذاتيـات وأمـا بالعلـة الغائية والفاعلية والصوريـة فكيـف يمكـن؟ إلا إذا فـرض أن ذلـك الفـاعلٍ وتلـك الغايـة وتلـك الصورة خاصة، لازمة، غـير موجـودة بغير المحـدود؛ فيكـون ذلـك تعريفـًا رسـميًا واعلـم أن الترمذى قال: إن علم العرب إنما خرج بقولـه: (ليحـترز بهـا.... إلـخ)، لأن علمهـم بطبعهـم، وكل ما يكون كذلك لا يكون لغرض؛ لأن الأغراض إنما تكون فى الأفعال الاختيارية؛ لا فى الأفعال التى بسبب الطبيعة. وفيه نظر؛ لأن الأفعال التى لا لغرض هى أفعـال الطبيعـة المذكـورة فى علم الحكمة، وهى مبدأ الأفعال الذاتية للأجساد، من غير شعور؛ كالقوة للحجـر. والمـراد بالطبيعة هنا: هى الفطرة التى جبلت العرب عليها؛ من التمكن من الكلام، من غير احتيـاج إلـى تفكر وتدقيق نظر وتعلم.

أبواب علم المعانى.

ص: (وينحصر... إلخ).

(ش): عبارة الإيضـاح (وينحصـر المقصـود منـه) وهمـا متقاربتـان فـى المعنـى، وهـذا العلـم ينحصر فى ثمانية أبواب. قالوا: ودليل الحصر أن الكلام إمـا خـبر أو إنشـاء، لمـا سـيأتى، والخـبر لابد له من إسناد، ومسند، ومسند إليه؛ فهذه ثلاثة أبواب. والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا مثل (ضرب)، أو ما فى معناه؛ كاسم الفاعل، كقولك (أضارب زيد) وهذا الباب الرابع.

ثم كل من التعلق والإسناد إما بقصر أو بغـير قصـر؛ وهـذا الخـامس. والإنشـاء هـو البـاب السادس. ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولـى، أو غـير معطوفـة، وهمـا

الفصل والوصل فهذا الباب السابع. ثم لفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو لا ويدخل قوله (أو لا) قسمان: الناقص والمساوى، وهذا الثامن. فانحصر فى ثمانية أبواب على ما سبق، وقوله (**ينحصر**) عائد إلى العلم، وانحصاره فى ذلك لا يصح الاستدلال عليه بغير الاستقراء، وإنما ذكرت التقسيم السابق جريا على عادتهم، ثم يحتمل أن يكون من حصر الكل فى أجزائه بأن يكون علم[1] البيان عبارة عن مجموع هذه الأبواب، واحتمل أن يكون من حصر الكلى فى جزئياته بأن يكون من علم بابًا منها صدق عليه أنه علم المعانى؛ والظاهر الأول. بقى هناك إشكال؛ وهو أن حصر الكل فى أجزائه لا يمكن؛ لأن الحصر جعل الشىء فى محل محيط به؛ فالمحيط حاصر، والمحاط محصور مظروف، وشأن الكل مع أجزائه على العكس؛ لأن الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى، فالأجزاء منحصرة فى الكل، فكيف يجعل الكل محصورا فيها؟ وهذا بخلاف التقسيم؛ فإن الكل يقسم إلى أجزائه كما يقسم الكلى إلى جزئياته، وقد قررنا هذا البحث فى أول شرح المختصر. وقد أورد على الحصر أنه يخرج عنه الاعتبارات الراجعة إلى الخبر نفسه، من حيث هو هو؛ فإن المجموع المركب مغاير لكل من الإسناد والمسند والمسند إليه، وأجيب بأن الاعتبارات الراجعة إليه هى الراجعة إلى الإسناد؛ لأنه جزء خبر يستدعى جميع الأجزاء، وفيه نظر؛ لجواز أن يختص المجموع بحال لا تكون لشىء من أجزائه. ثم لو اعتبرنا ذلك لكان ذكر أحوال الإسناد مغنيا عن ذكر أحوال طرفيه، ثم من أحوال الخبر استعماله بمعنى الإنشاء، وليس ذلك شيئا من الأبواب الثلاثة وقوله: (**أحوال الإسناد... إلخ**) لا يصح أن يقرأ بالجر بدلا مما قبله، ولا بالرفع على القطع بتقدير هى؛ لأن هذه المذكورات ليست الأبواب؛ لأن أحوال الإسناد -مثلا- ليست بابًا كما أن قولنا: الطهارة والصلاة والزكاة معان فى أنفسها، ليست باب الطهارة والصلاة والزكاة، فلا يصح أن يقال: الباب أحوال الإسناد، فتعين حينئذ أن يقال: أن يقدر مضاف محذوف، أو يقدر له ما يناسبه، والأحسن أن يقدر: تراجمها، إلا أن يقال: إن أبواب العلم قطع متفرقة منه، فيكون أحوال الإسناد مثلا بابًا. وقدم المسند إليه على المسند تقديما للموضوع على المحمول. وقوله: (**والإسناد الخبرى**) يحترز عن الإنشائى، فإنه مذكور فى باب الإنشاء؛ لأنه إنما تكلم هاهنا فى الإسناد الدائر بين المبتدأ والخبر، مثل (أنت طالق). (قلت) هما نسبتان فليتأمل، إحداهما دائرة بين المبتدأ والخبر، والأخرى نسبة معنوية مدلول عليها بقوله -مثلا- (طالق)، وحمل طالق على أنت غير مدلول طالق؛ فإن قلت: فقد ذكر فى أحوال الإسناد

---

(١) قوله: البيان، هكذا فى الأصل، والمناسب: المعانى كما هو ظاهر. كتبه مصححه.

الخبرى الإنشاء؛ كقوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾[1] وكذلك السكاكى، قلت: على سبيل الاستطراد وليس مقصودا له.

قوله: (**وأحوال المسند إليه**) إنما لم يقيد المسند إليه، ولا المسند بكونه خبريًا؛ لأن أحوال كل منهما فى الإنشاء كأحوالهما فى الخبر غالبا، بخلاف الإسناد نفسه، فإن أحواله إذا كان خبريا تغلب فيها المخالفة لأحواله إذا كان إنشائيا.

ثم ليعلم أن المراد بأحوال المسند إليه وأحوال المسند أحوالهما من حيث كونهما مسندًا إليه ومسندًا وإلا فكل ما سيأتى من علم البيان -من استعارة وكناية وغيرهما- من أحوال المسند إليه والمسند ولكنها ليست من أحواله، من حيث كونهما كذلك، وإنما كرر لفظ الأحوال فى الثلاثة؛ لأنه لو قال والمسند إليه فإما أن يكون من غير تقدير (أحوال) مضافة محذوفة، أو لا؛ فإن كان من غير تقديرها لزم أن يكون الباب فى نفس المسند إليه لا فى أحواله، وذلك وظيفة النحوى، ثم لو أراد ذلك لقال الإسناد ولم يقل أحوال الإسناد، وإن كان مع تقدير المضاف المحذوف أوهم العطف على الإسناد، ولا يصح؛ لأنه يلزم أن تكون أحوال الإسناد والمسند إليه واحدة.

وقوله القصر هو وما بعده معطوف على أحوال فى رفعه أو جره ولا يصح عطفه بالجر على إسناد، ولا على متعلقات، ولا على الفعل؛ لأن المصنف عند ذكره يقول: القصر ويقول: الإنشاء ولا يقول: أحوال القصر، كما سيفعل فى أحوال الإسناد. ويدل عليه أيضاً ذكره الأحوال فى الثلاثة دون ما بعدها، ولو أراد هذا لكررها فى الجميع، أو تركها فى غير الأول، وأيضاً القصر نفسه حال من أحوال اللفظ، فلم يحتج أن يقول حال القصر وكذلك ما بعده.

وقوله: (**وأحوال متعلقات الفعل**) هى بكسر اللام؛ لأن المفعول متعلق بالفعل لا متعلقه، وهذا من جهة اللفظ والتركيب، أما من جهة التعقل فالفعل متعلق بمفعوله، والمفعول متعلقه، لا أعنى من حيث المعلولية؛ بل من حيث الذات، فمن هذه الحيثية يصح أن يقرأ (متعلقات) بالفتح، ويعنى الفعل وما فى معناه، كما ذكره بعد، وفى الإيضاح إذا كان فعلا أو متصلا به أو ما فى معناه فقوله (أو ما فى معناه) يريد كاسم الفاعل، كما سبق، وقوله (أو متصلا بالفعل) لا أدرى ما يريد به؛ إلا أن يريد عمل المصدر، وسماه متصلا بالفعل؛ لأنه أشد تعلقا به؛ لأنه جزؤه، فلينظر، إلا أن الزمخشرى فى المفصل سمى اسم الفاعل مثلا بالفعل، فعلى هذا يحتمل أن يراد بما هو فى معنى الفعل المصدر العامل لمشاركة الفعل له فى معناه، الذى هو الحدث،

(١) سورة غافر: ٣٦

ويكون اسم الفاعل متصلا لكونه فرع الفعل، بخلاف المصدر، فإنه أصلـه. لكـن الصحيـح أن كلا من الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر.

قوله: (والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو فى معناه) ظاهره أن الفعل لا يلزم أن يكون له متعلقات، وليس كذلك؛ فإن لكل فعل وما أشبهه متعلقـات من المفعـول بـه إن كان متعديا، ومن مفعوله المطلق وظرفه؛ إلا أنها تارة تذكر، وتارة تحذف، كما ينبئ عنه قوله فى الكلام على متعلقات الفعل، أما حذف المفعول به، وأما ذكره فالفعل المتعـدى لـه مفعـول به يتعلق به حُذف أم ذُكر، وكل فعل فله مصدر، وظرف زمان، ومكـان، يذكـر تـارة، ويـترك أخرى، وإن كنا نسمى ترك المفعول بـه حذفـا، ولا نسـمى تـرك المصـدر والظـرف -مثـلا- حذفا، على بحث سنذكره فى باب الإيجاز -إن شاء الله تعالى- ثـم قـول المصنـف (أحـوال متعلقات الفعل) يقتضى أن لكل فعل متعلقات؛ فإن قلت: إنما دل كلامه على أن المسـند قـد يكون له متعلقات، وقد لا يكون، فالحالة التى يكون له فيها متعلقات هى إذا كان فعلا، أو فـى معناه، والحالة التى لا يكون له فيها متعلقات إذا كان اسما نحو (زيد أخوك) ! قلت: لا يصـح ذلـك؛ لأنـك إن جعلـت (إذا) شـرطية فتقديـره: إذا كـان فعـلا فقـد يكـون لـه متعلقـات؛ لأن الجواب طبق مفسره السابق، ولا يصـح أن يـراد المتعلقـات المذكـورة، وقـد لا يكـون للفعـل متعلقات مذكورة؛ لأنه إنما يتكلم على المتعلقات مطلقا؛ لأنه سيقول أمـا حذفـه وأمـا ذكـره، وإن جعلتها ظرفية ولفظ يكون عاملا فيها - فمعناه قد يكون له فى هذا الوقت متعلقات، وقـد لا يكون، فصار كقولك (قد يقدم زيد غدا) فلا يصح ذلك إلا بتقديـر عـامل فـى (إذا) التقديـر ذلك إذا كان فعلا، أو فى معناه. وقوله: (والكلام البليغ) إما زائـد علـى أصـل المـراد لفـائدة أو غير زائد) دخل فى غير الزائد الناقص والمساوى، والمراد: أو غير زائد لفائدة؛ وإنما قدم الخبر لأنه أكثر بحثا؛ ولأن كثيرا من الإنشاء فرع عن الخبر، كالجملة التى يدخل عليها ليت، ولعل، والاستفهام، فذكر المصنف الإسناد والمسند إليه والمسند ثم المتعلقات ثـم القصـر الـذى يعـم الإسناد والتعلق ثم ذكر الإنشاء وكان ينبغى تأخير القصر عنه؛ لأن القصـر يدخـل فـى الإنشـاء كما يدخل فى الخبر.

ثم ذكر الفصل والوصل؛ لأن اعتبار العطف بعد تكميل أجزاء الجملة، ثـم ذكـر الإيجـاز، والإطناب، والمساواة؛ لأنها تشمل جميع ما سبق، وذكـر المصنـف حصـر الكـلام فـى الخـبر والإنشاء، وهو كذلك؛ إلا أن منهم من يخص الإنشاء بما لا طلب فيـه، ويقسـمه إلـى: خـبر، وطلب، وإنشاء، ومنهم من يجعله ثلاثة أقسام: (خبر) و(إنشاء) وهو ما دل على الطلـب دلالـة

أولية، **(وتنبيه)**، ويدخل فيه الاستفهام، والتمنى، والترجى، والقسم، والنداء، وهو اصطلاح الإمام فخر الدين.

(قلت) ومنهم من يجعل الكلام خبرًا وطلبا، وهو ابن مالك فى الكافية، ومنهم من يربع الأقسام فيقول: خبر واستخبار وطلب وإنشاء. واستدل المصنف على الحصر بأن الكلام إما يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون له خارج، فالأول والثانى: الخبر، والثالث: الإنشاء وقد يقال يرد على ظاهر عبارتهم الإخبار عن المستقبلات نحو (سيقوم زيد)؛ فإنه عند النطق به ليس له خارج يطابقه، أو لا يطابقه، فلا يمكن وصفه بذلك، ولا بصدق، ولا بكذب، وعند وجود المخبر به ليس الخبر موجودا حتى نصفه بصدق، ولا شك أن الإخبار عن المستقبلات يوصف بالصدق والكذب، قال تعالى ﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾[1] فلهذا ينبغى أن يقال إن كان محكوما فيه بنسبة خارجية فهو الخبر، كما فعل ابن الحاجب، ولا فرق فى ورود ذلك عليهم، بين أن يكون المخبر به محقق الوقوع، مثل (ستطلع الشمس غدا)، أولا، فليؤول كلامهم على أن مورد التقسيم ما له خارج بالقوة، أو الفعل، وقيل الكلام لا يخلو: إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم، مثل (زيد منطلق)؛ فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل إلا بالاستفادة من المتكلم نحو (اضرب أولا تضرب فالأول الخبر، والثانى الإنشاء، وهو فاسد؛ لأن الكلام ليس هو الذى يقال فيه يمكن حصوله، أولا؛ بل النسبة التى تضمنها الكلام هى المنقسمة لذلك. وأيضاً يرد عليه نحو (أردت القيام) فإنها لا تعلم إلا من المتكلم فإن قلت يرد على عبارة المصنف أيضاً؛ فإنه ليس له خارج، قلت: المعنى بالخارج ما كان خارجا عن كلام النفس، كما ذكره ابن الحاجب وغيره، ويمكن الجواب بأن المراد الإمكان العقلى، ونحو أردت القيام يمكن عقلا أن يطلع عليه من غير استفادته من المتكلم، ويمكن عادة بالقرائن، وخلق العلم الضرورى، وغير ذلك؛ بخلاف (اضرب زيدا). والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل فى الوجود بالكلام، أو بغيره، فالأول الإنشاء، والثانى الخبر، وقد خرج من تقسيم المصنف حد الإنشاء، والخبر على رأيه فالإنشاء ما لم يكن لنسبته خارج تطابقه، والخبر ما لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه. وقد اختلف الناس فى حد الخبر؛ فقيل لا يحد لعسره، وقيل لأنه ضرورى؛ لأن قولنا (زيد موجود) -مثلا- ضرورى؛ وإذا كان الأخص ضروريا فالأعم كذلك؛ لأن الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورة، وأجيب بأن الحصول غير التصور، ولنا

---

(١) سورة الأنعام: ٢٨.

فى هذين الوجهين مباحث ذكرناها فى شرح المختصر، وذهب الأكثرون إلى أنه يحد؛ فقال القاضى أبوبكر، والمعتزلة: الخبر الكلام الذى يدخله الصدق والكذب، فأورد عليه أن يستلزم اجتماعهما فى كل خبر، وخبر الله تعالى لا يكون إلا صادقا، وأن كل خبر لا يجتمع عليه الصدق والكذب، وأجاب عنه القاضى بأنه صح دخوله لغة، وأورد عليه أنه دور؛ لأن الصدق هو الموافق للخبر، والكذب نقيضه، فتعريفه به دور، وقيل الذى يدخله التصديق أو التكذيب، فورد عليه سؤال الدور، واستعمال أو فى الحدود. وجواب الثانى أن الترديد فى أقسام الحدود لا فى الحد، وقال السكاكى إن صاحب هذا الحد ما زاد على أن وسع الدائرة، قلت: بل زاد، لأنه سلم عن السؤال الأول، وقال أبوالحسين البصرى: كلام يفيد بنفسه نسبة، وقال بنفسه ليخرج نحو قائم؛ فإن الكلمة عنده كلام، وهى تفيد نسبة مع الموضوع، وأورد عليه نحو قم فإنه يدخل فى الحد؛ لأن القيام منسوب؛ والطلب منسوب، وقيل الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور، نفيا أو إثباتا، بعد أن قال هذا القائل إن الكلام المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة، فورد عليه نحو قولنا (غلام زيد) فإنه كلام عنده، وهو يقتضى إضافة أمر إلى أمر، وهذا القريب من حد أبى الحسين. وقيل: القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى أو الإثبات، وأورد عليه السكاكى نحو قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت، ولا ينفى، فإنه يلزم أن لا يكون خبرا، قلت وجوابه أن غير المعلوم بوجه من الوجوه معلوم ببعض الوجوه، وهو ما وقع به جعله محكوما عليه فى هذه القضية، وأورد عليه أيضاً ما ورد على الأول، فيلزم أن يكون خبرا وليس كذلك.

ص: (تنبيه صدق الخبر إلى آخره)

(ش): اعترض الخطيبى عليه بأن التنبيه فى الاصطلاح: ما اشتمل على حكم يكفى فى إثباته تجريد المسند والمسند إليه من اللواحق، أو النظر فيما سبقه من الكلام، وهنا لم يسبقه شىء يكون النظر فيه كافيا فى إثبات الأحكام التى ذكرها، وليس جميع ما ذكر يكفى فى إثباته تجريد المسندين فيحتمل أن يشير بالتنبيه إلى معناه اللغوى (قلت) وقوله إن التنبيه فى الاصطلاح ذلك إن أراد به اصطلاح أهل المعانى فممنوع، وإن أراد غيرهم فلا علينا إذا لم نسلكه، ثم الذى اصطلح على ذلك -كما قال الإمام فخر الدين- هو ابن سينا فى الإشارات، ولعل الخطيبى إنما أخذ هذا من كلامه.

وقوله: صدق الخبر مطابقته للواقع؛ أى فى الخارج، وكذبه عدمها؛ أى عدم مطابقته للواقع فى الخارج، فعلم بذلك أن الخبر ينحصر فى الصادق والكاذب، ولا واسطة بينهما، وهذا

مذهب الجمهور، وفى المسألة أقوال:

أحدها: أنه لا واسطة بينهما أيضاً، ولكن صدق الخبر مطابقته للخارج، مع اعتقاد المخبر ذلك، فإن لم تكن فكاذب، فدخل فى الكذب ما كان غير مطابق، والمتكلم يعتقد عدم المطابقة، أو غير مطابق، وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق وهو لا يعتقد شيئا، أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة، أو مطابقًا وهو لا يعتقد لشك، أو غيره، وهذا القول هو الذى أراد ابن الحاجب بقوله. وقيل إن كان معتقدا فصدق، وإلا فكذب، على ما فهم الشراح كلهم، وإن كان ظاهر عبارته فيه لا يقتضى اشتراط المطابقة.

الثاني: أن الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر، ولو كان خطأ، أى ولو كان غير مطابق لما فى الخارج، وكذبه عدمها ولو صوابا، وهذه العبارة ظاهرة فى أنه لا واسطة بينهما أيضاً؛ لأنه يدخل فى قوله: عدمها الخبر الذى لا اعتقاد معه، أو معه اعتقاد العدم. وكلام المصنف فى الإيضاح أظهر فى عدم الواسطة على هذا القول، وعلى هذا الخبر الشاك كذب، ولم أر من صرح بهذا القول غير المصنف، وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب؛ غير أن الشراح حملوه على غيرها كما سبق.

الثالث: -وهو الذى نسبه المصنف للجاحظ- وقوله: الجاحظ أى قال الجاحظ: إن صدق الخبر مطابقته؛ أى للخارج، مع اعتقاد مطابقته وعدمها، أى: وكذبه عدم مطابقته، مع اعتقاد المخبر عدم مطابقته، وعبارة المصنف لا تعطى ذلك، بل تخالفه؛ لأنه قال وعدمها معه، وظاهره أنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، وليس هذا المراد؛ بل المراد مع اعتقاد ذلك، وهو عدم المطابقة.

قال: وغيرهما ليس صدقا ولا كذبا، فدخل فيه ما إذا كان مطابقا وهو غير معتقد لشىء أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة، أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة، أو غير مطابق ولا يعتقد شيئاً، فالأربعة لا صدق ولا كذب.

الرابع: أن الصدق المطابقة للخارج والاعتقاد معا، فإن فقدا لم يكن صدقا فقط؛ بل قد لا يكون صدقا، وقد يوصف بالصدق والكذب بنظرين مختلفين، إذا كان مطابقا للخارج غير مطابق للاعتقاد، مثل قول الكفار: ﴿**نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾[1] قاله الراغب.

الخامس: وهو الذى قدمه المصنف -وهو الصحيح وعليه الجمهور- أن الصدق المطابقة للخارج، سواء كان معتقدا أم لا، والكذب عدمها، وقد علم من هذه الأقوال أن قولنا:

---

(١) سورة المنافقون: ١.

الخبر إما صدق أو كذب منفصلة حقيقة على قول، ومانعة الخلو فقط على قول، ومانعة الجمع فقط على قول، وقد أهمل المصنف دليل المختار لكثرة أدلته؛ فمنها الإجماع على أن من قال محمد ليس بنبى كاذب، ومن قال الإسلام حق صادق، وبقول النبى ﷺ لأبى سفيان "كذب سعد"[1] حين قال سعد لأبى سفيان: اليوم تستحل الكعبة، وقول ابن عباس "كذب نوف"[2] حين قال نوف البكالى: ليس صاحب الخضر موسى بنى إسرائيل.

(قلت) وفيه رد على من جعل الصدق تابعا للاعتقاد فقط أولهما، وبقول بينهما واسطة، ولا رد فيه على من جعله تابعا لهما معا، ويدل له أيضاً قوله ﷺ : "من كذب علىَّ متعمدا"[3] لدلالته على انقسام الكذب إلى متعمد وغيره، وقد استنبطت من القرآن الكريم دليلا أصرح من الجميع، وهو قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾[4] وقد ذكر المصنف شبهة القائل بأن العبرة بالاعتقاد فقط، ولا نظر إلى المطابقة الخارجية، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[5] فلو كانت العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين؛ لأنهم يشهدون أنه رسول الله.

قال ورد بثلاثة أمور:

أحدها: أن المعنى: لكاذبون فى الشهادة؛ لأنها تتضمن التصديق بالقلب، فهى إخبار عن اعتقادهم، وهو غير موجود، فهو تكذيب لقولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[6] بالنسبة إلى ما تضمنه الاعتقاد القلبى، وعلم من من تصديرهم بالجملة الاسمية، ومن تصديرها بلفظ الشهادة، ومن التأكيد بأن واللام.

الثانى: أنه عائد إلى تسمية ذلك شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن ذلك حقيقة، وهذا الجواب مخالف للأول فى الصورة لا فى المعنى؛ لأنه يرجع إلى التكذيب فى ادعاء مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بنشهد، والأول يرجع إلى مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بالجملة الاسمية وإن واللام. فإن قلت إذا كان ذلك بالنسبة إلى التسمية فقد تجوزوا بقولهم نشهد، والمجاز ليس بكذب ! قلت: إنما يكون مجازا

---

(١) أخرجه البخارى فى " المغازى "، (٥٩٧/٧-٥٩٨)، (ح ٤٢٨٠).

(٢) أخرجه البخارى فى " التفسير "، (٢٦٣/٨-٢٦٤)، (ح ٤٧٢٦)، ومسلم (ح ٢٣٨٠).

(٣) أخرجه البخارى فى " أحاديث الأنبياء "، (٥٧٢/٦)، (ح ٣٤٦١).

(٤) سورة النحل: ٣٩.

(٥) سورة المنافقون: ١.

(٦) سورة المنافقون: ١.

حيث قصد إطلاق الشهادة على القول، وهم لم يطلقوا ذلك؛ إنما أرادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب.

الثالث: أن الكذب بالنسبة إلى زعمهم -أى هذا الخبر- وإن كان صادقا لكنه عندهم كاذب، ويخدش فى هذا أمران: أحدهما: أن فيه تجوزا لا يخفى. والثانى: أن المنافقين كانوا يعلمون نبوة النبى ﷺ إنما ينكرونها بألسنتهم، وهذا وارد على الأوجه الثلاثة.

وإذا علم أن هذه الشبهة تصلح أن تكون من هذا القول، كما فعل المصنف، وأن تكون من القائل أن الصدق راجع إلى الاعتقاد والمطابقة معا، ولا واسطة بينهما، كما فعل ابن الحاجب، على ما نسبه إليه الشراح؛ وإن كان ظاهر عبارته وعبارة المصنف واحدا، ولا أدرى من أين للشارحين حمله على ما حملوه عليه.

وقوله (فى زعمهم) أى اعتقادهم الفاسد، والزعم فى الغالب قول قام الدليل على بطلانه، أو لم يقم الدليل عليه، وسيأتى تحقيق معناه فى باب الفصل والوصل.

وذكر المصنف شبهة الجاحظ وهى قوله تعالى ﴿**أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ**﴾[1] فإنهم حصروا دعوى النبى ﷺ الرسالة فى الافتراء والإخبار حال الجنون، بمعنى أنه لا يخلو الحال عن أحدهما، وليس الإخبار حال الجنون كذبا؛ لأنه جعل قسيمه، ولا صدقا؛ لأنهم لا يعتقدونه، فثبت الواسطة، قلت: وهذا لا يدل لهذا القول فقط، بل يدل لأن المطابقة ليست هى معيار الصدق، ووراء هذا أمران: إما اشتراط الأمرين وثبوت الواسطة كما ذكر، أو اشتراط الاعتقاد فقط فى كل من الطرفين، ليكون خبر غير المعتقد واسطة؛ لكن هذا القول لم يثبت عن أحد؛ إنما هو احتمال ذكره الخطيبى فى كلام المصنف.

وأجاب المصنف بأن المعنى: أفترى أم لم يفتر، وعبر عن الثانى بالجنة؛ لأن المجنون لا افتراء له، وحاصله أن الافتراء ليس مطلق الكذب؛ بل الكذب عن عمد، ويكون خبر المجنون كذبا لا عمد فيه، أو لا يكون صدقا ولا كذبا، لا باعتبار أن ثم واسطة، بل باعتبار أن ما ينطق به ليس مقصودا، فليس بكلام. وهذان جوابان ذكرهما ابن الحاجب فى المختصر، ولك فيهما طريقان: أحدهما: أن يكون الجنون أريد به لازمه مجازا، والثانى: أن يكون أريد معناه كناية،

---

(١) سورة سبأ: ٨.

فهذه أربعة أجوبة. واستدل للجاحظ أيضاً بقول عائشة -رضى الله عنها- "ما كذب ولكنه وهم"[١] وأجاب بتأويل ما كذب عمدا، وهو مجاز تخصيص.

واعلم أن قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٢] قد يرد على الجاحظ؛ فإنه تعالى سمى قولهم كذبا، مع أنه لم تحصل عدم المطابقة، بل عدم الاعتقاد؛ لكن لا يرد عليه على الجواب السابق؛ لأنهم أخبروا أنهم معتقدون لذلك، وإخبارهم غير مطابق، ولا هم معتقدون.

(تنبيه) قد يطلق الكذب على عدم المطابقة والصدق فى المطابقة فى غير الخبر، كقوله ﷺ: "وكذب بطن أخيك"[٣]، وقول الأنصار: "إما لصدق عند اللقاء"، وقوله تعالى ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾[٤]، وقال تعالى ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾[٥]، وقال تعالى ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾[٦]، قال الراغب: يعبر عن كل فعل فاضل ظاهرا كانً أم باطنا بالصدق اهـ. ومنه صدق الظن، وربما وقع الكذب فى عدم المطابقة في الإنشاء، وذلك فى قوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ﴾ إلى قوله ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[٧] أى فى قولهم: ﴿وَلاَ نُكَذِّبَ﴾، وذلك يجوز أن يكون إنشاء؛ لأنه يجوز أن يكون معطوفا على خبر (ليت) كما قاله الزمخشرى، وأجاب عن دخول الكذب فى التمنى: بأنه تضمن معنى العدة، وظاهر عبارته أنه مع ذلك باق على الإنشاء، وسنذكر ذلك فى باب التمنى -إن شاء الله- وقد قيل فى الآية غير ذلك، مما يطول ذكره، وأنشد فى دخول التكذيب فى التمنى:

وَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنَّهَا ... لِمَا مَنَّتْكَ تَغْرِيرًا قَطَام

ومن وقوع التكذيب فى الإنشاء لفظا لكنه خبر فى المعنى قوله تعالى ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ إلى ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[٨].

---

(١) أخرجه بنحوه مسلم فى " صلاة المسافرين "،(٢/٤٨٤) ط. الشعب.
(٢) سورة المنافقون: ١.
(٣) أخرجه البخارى فى " الطب "، (١٠/١٧٨)، (ح ٥٧١٦)، ومسلم (ح ٢٢١٧).
(٤) سورة الفتح: ٢٧.
(٥) سورة القمر: ٥٥.
(٦) سورة يونس: ٢.
(٧) سورة الأنعام: ٢٧ - ٢٨.
(٨) سورة العنكبوت: ١٢.

ص: (أحوال الإسناد الخبرى)

(ش): استغنى بقوله فيما سبق أنها ثمانية أبواب عن أن يسمى هذا بابا، وإنما ذكرنا فى هذا الباب ما هو إسناد إنشائى، وهو قوله تعالى ﴿**يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا**﴾[1]؛ لأنه قد نبه على أن ذلك إنشاء، وذكره على سبيل الاستطراد والإلحاق. فإن قيل ما باله ذكر الإسناد الخبرى وما يتعلق بالمسند والمسند إليه؛ ولم يذكر الإسناد الإنشائى؛ بل اقتصر على قوله فى آخر باب الإنشاء أن الإنشاء كالخبر فى كثير مما فى الأبواب الخمسة؟ قلت: قد ذكر الخطيبى ما لا طائل تحته، والذى عندى فى ذلك أن حقيقة الإسناد فى الإنشاء كالفرع للإسناد فى الخبر؛ بل الإسناد فى الإنشاء لا يتحقق إلا بتوسع، وذلك لأن الإسناد نسبة دائرة بين المنتسبين، وهى تنقسم إلى طلب وغيره، فالطلب مثل: اضرب، المسند فيه هو الضرب، والمسند إليه المخاطب، والمتحقق الآن هو طلب هذا المسند، أما إسناد الضرب حقيقة فلم يوجد. فالمتحقق إنما هو طلب المسند، وكلامنا إنما هو فى الإسناد المعنوى، أما الإسناد الذى اصطلح عليه النحاة فهو تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فهو منطبق على ما نحن فيه، وأما غير الطلب فالترجى والتمنى كقولك (لعل زيدًا قائم)، (ليت زيدا قائم)، المسند فيه هو قائم، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، والاستفهام كذلك. وأما نحو (أقسمت) و(أنادى) المقدرين مع و(الله) و(يازيد) و(طلقت) مثلا، فالإسناد فيها وقع من المتكلم، ومن شرط الإسناد تقدم المنتسبين، والطلاق أو القسم أو النداء المسند -مثلا- لم يكن له تحقق قبل نطقك به، وإنما صح إسناده لتقدم طرفى الإسناد فى العقل، والإسناد الحقيقى لابد له من خارجى حقيقى يستعقب الإسناد. وفى ذلك ما يشرح صدرك لتخلص الكلام فى الإسناد الخبرى، فطرح التبويب للإسناد الإنشائى، والذى يحتاج إليه فى الإسناد الإنشائى يعلم من أصله وهو الإسناد الخبرى؛ فلذلك قال المصنف: إن كثيرا من الإسناد الخبرى، ومن أبوابه يجرى فى الإنشاء. فإن قلت: هلا قدم الكلام على المسند والمسند إليه على الإسناد وهما متقدمان ! قلت: طرفا الإسناد من حيث هما طرفاه لا يتصور تقدمهما عليه، ولا تأخرهما عنه، فلما كانا معه فى زمن واحد كان الإسناد أجدر بالتقديم؛ لأنه محل الفائدة، ولأن مدار الصدق والكذب المتقدمين عليه، ولأنهما مشتقان عليه من الإسناد. وقولهم: النسبة تستدعى تقدم منتسبيها صحيح باعتبار تقدم ذاتيهما، لا أنهما يتقدمان من حيث النسبة، فإن حقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم عن الضرب، ولا تتأخر عنه، وبهذا يعلم أن نحو قوله ﷺ "من قتل

---

(١) سورة غافر: ٣٦.

قتيلا"[1] حقيقة، وأن ما ذكره من لا أحصيه عددا من الأئمة أنه يسمى قتيلا باعتبار مشارفة القتل - لا تحقيق له، وأن معنى قولهم: اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة فى الحال إنما يعنون به حال التلبس بالحدث. لا حال النطق فليتأمل والله أعلم.

ص: (لا شك أن قصد المخبر بخبره إلخ).

(ش): تقدم على شرح كلام المصنف قواعد:

إحداهن: أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعانى، فإنه إنما وضع للإفهام وليس الغرض من وضع الألفاظ المفردة إفادة معانيها، بل ولا يجوز؛ لأنها تكون حينئذ معلومة فيلزم الدور. هذا ما ذكره فى المحصول، وخالفه غيره محتجا بأنه لا يلزم من حصول أمر تصوره، وفيه نظر؛ لأن الحصول دون التصور ليس كافيا فى توجه القصد إلى الوضع للمعنى، ولا يرد الدور الذى قاله الإمام فى المركبات؛ لأن الوضع لها إن كانت موضوعة لا يتوقف على العلم بها.

الثانية: مدلول الخبر الحكم بالنسبة لاثبوتها. قال الإمام فخر الدين: وعلل ذلك بقوله: وإلا لم يكن الكذب خبرا، واعترض عليه بأنه يوهم أن يكون الكذب متحققا، ولا نصفه بالخبرية، والواقع على هذا التقدير انتفاء الكذب، وتوهم جماعة أن هذا انقلب على الإمام وغيره فى التحصيل فقال: وإن لم يكن الخبر كذبا، وهى أيضاً عبارة فاسدة، لما توهم من أن كل خبر كذب، والصواب فى العبارة أن تقول: وإلا لم يكن شىء من الخبر كذبا. هذا ما ذكره الإمام؛ وفيما قاله نظر؛ أما الدليل الذى ذكره فقد قال: لا يلزم لأن اللفظ دليل على وجود النسبة، وقد لا تكون موجودة؛ لأن الخبر دليل بمعنى المعرف، وقد تتأخر المعرفة عن المعرف لأمر ما ثم ما قاله قد يعكس، فيقال: لو كان مدلول النسبة الحكم لم يكن خبر كذبا؛ لأن كل من قال (قام زيد) فقد حكم بقيامه فيكون خبره مطابقا، سواء كان فى الخارج أم لا، ولاسيما والإمام قائل: إن الألفاظ وضعت بإزاء المعانى الذهنية، ثم نقول لو كان المدلول الحكم بالنسبة لكان الخبر إنشاء، ولما لم يكن له خارج يطابقه، والمسألة متجاذبة وللنظر فيها مجال.

الثالثة: مورد الصدق أو الكذب المحكوم به على ما ذكره أهل هذا العلم هو النسبة التى تضمنها الخبر، فإذا قلت (زيد بن عمرو قائم) فالصدق والكذب راجعان إلى القيام، لا إلى بنوة زيد. وإليه أشار فى المفتاح.

(١) أخرجه البخارى فى " المغازى"، (٧/٦٣٠)، (ح ٤٣٢١)، ومسلم (ح ١٧٥١).

قلت ويرد عليهم ما جاء فى البخارى مرفوعا إلى النبى ﷺ: "يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح بن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد"[1]. وسنتكلم على هذه الآية فى باب الحال، آخر باب الفصل والوصل. وكذلك استدل على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى ﴿**وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ**﴾[2]، ﴿**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ**﴾[3] والحق أن الدلالة على نسبة المحمول للموضوع بالمطابقة، وعلى غيره بالالتزام وينبغى أن يستثنى من ذلك ما كانت صفة المسند إليه فيه مقصودة بالحكم، بأن يكون المحكوم عليه فى المعنى الهيئة الحاصلة من المسند إليه وصفته، كقوله ﷺ: "الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم"[4] فإنه لا يخفى عن الذوق السليم أن المراد أن الذى جمع كرم نفسه وآبائه هو يوسف، وليس المراد الإخبار عن الكريم الذى اتفق له صفة الكرم، كما فى قولك (زيد العالم قائم). وكذلك الصفات الواقعة فى الحدود، كقولك الإنسان حيوان ناطق؛ فإن المقصود الصفة والموصوف معًا، ولو قصدت الإخبار بالموصوف فقط لفسد الحد. ومن هنا يتنبه لقاعدة كلية، وهى أن الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثواني؛ بل يتعين إعرابها صفة، لما يلزم على الأول من استقلال كل خبر بالحد، ومن هنا منع جماعة أن يكون (حلو حامض) خبرين وأوجب الأخفش أن يعرب (حامض) صفة، والجمهور القائلون أن كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الإنسان حيوان ناطق؛ لأن (حلو حامض) ضدان، فالعقل يصرف عن توهم أن يكونا مقصودين بالذات، وأن يكون كل منهما قصد معناه، فلا يوقع فى الغلط، بخلاف الإنسان حيوان ناطق، ليس فى اللفظ، ولا العقل إذا كان خبرين ما يصرف كلا منهما عن الاستقلال. ولأمر آخر. وهو أن الجزء الأول من حلو حامض كالجزء الثانى؛ ليس له حكم بالكلية، حتى نقل عن الفارسى أنه لا يتحمل ضميرًا وما شأنه ذلك لا يدخل فى الحدود؛ لأن كل واحد من حيوان وناطق مثلا مقصود وحده. ألا ترى أنك تقول دخل بالجنس كذا، ثم خرج بالفصل الأول كذا، ثم بالفصل الثانى كذا، فقد جعلت لكل معنى مستقلا، وليس ذلك شأن (حلو حامض) فلم

---

(١) أخرجه البخارى فى " التوحيد "، (١٣/٤٣١)، (ح ٧٤٣٩)، ومسلم (ح ١٨٣).

(٢) سورة القصص: ٩.

(٣) سورة التحريم: ١١.

(٤) الحديث سبق تخريجه.

يبق إلا أن يكونا خبرين مستقلين؛ فيفسد الحد، أو يكون الثانى صفة وهو المدعى فليتأمل. ثم لا ينبغى أن يؤخذ هذا على إطلاقه بل يقال مضمون الخبر هو النسبة بما لها من قيود الحكم؛ فإن قولك (زيد ضرب عمراً) لم يحكم فيه بالضرب فقط، بل بضرب على عمرو، حتى لو كان إنما ضرب بكرا كان الخبر كذبا، وإن كان الخبر وهو ضرب زيد صدقا، وكذلك الحال فى نحو (جاء زيد راكبا) وسيأتى الكلام عليه فى كونه خبرا مقيدا، لا خبرين، وذلك لا ينافى ما قلناه.

وكذلك الظرف والمفعول من أجله، فقولك (ضربته تأديبا) فى معنى خبرين، قال الزمخشرى. فى قوله تعالى ﴿**وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ**﴾[1] إذا لم تجعل اللام زائدة الأمر بالإخلاص والأمر به لكذا شيئان، وإذا اختلفت جهة الشىء وصفاته ينزل منزلة شيئين، فعلم بهذا القاعدة أن ما ذكروه إنما يأتى فى نحو الصفات، فى نحو (زيد ابن عمرو جاء) ونحو (زيد العالم جاء) وسيأتى تحقيق ذلك عند الكلام على الحال فى آخر باب الفصل والوصل.

الرابعة: الإسناد هو الحكم، وهو نسبة أمر إلى أمر بالإثبات أو النفى والمسند إليه المحكوم عليه وهو المسمى عند النحويين مبتدأ، وعند المنطقيين موضوعا وأصغر والمسند المحكوم به وهو المسمى عند النحاة خبر أو عند المنطقيين محمولا وأكبر. إذا تقررت هذه القواعد عدنا إلى كلام المصنف فقال لا شك أن قصد المخبر بخبره أحد أمرين إما الحكم، ويعنى به النسبة المحكوم بها من إطلاق المصدر على المفعول مجازا، بدليل قوله، أو كونه عالما به ولتمثيله بعد ذلك فى لازم الخبر، ولو أراد حقيقة حكم المتكلم لاستحال انقسامه إلى ما المخاطب عالم به، أو جاهلٍ. وهذا الذى ذكرناه من أن المراد بالحكم المحكوم به هو مقتضى عبارة الإيضاح أيضاً، ومقتضى عبارة السكاكى هنا؛ لكنه قال عند الكلام على الحالة التى تقتضى تعريف المسند إليه ما يقتضى إرادة نفس الحكم حيث قال: فائدة الخبر هو الحكم أو لازمه كما عرفت، وعلم المتكلم ليس هو لازم النسبة المحكوم بها، بل لازم الحكم الذى هو المصدر. وفى شرح الخطيبى هنا، وفى الكلام على المفتاح كلام غير محرر فليتأمل. ثم ما ذكره المصنف غير ماش على ما ذكره الإمام من أن مدلول الخبر الحكم بالنسبة؛ لأنه جعل فائدة الخبر هو ثبوت النسبة، وقد يمكن تأويله عليه بأن يقال إن الفائدة غير المدلول فمدلول الخبر الحكم بالنسبة،

---

(١) سورة الزمر: ١٢.

وفائدة ذلك اعتقاد ثبوتها، فالمتكلم يقصد بحكمه أن يعتقد وجدان النسبة التى حكم بها، وقال المصنف إن هذا يسمى فائدة الخبر، كقولك لمن لا يعلم قيام زيد (زيد قام) ففائدة الخبر تحصيل العلم للمخاطب بقيامه، ومن هنا يعلم أن المراد بالحكم المستفاد هو ما تضمنه المحمول، لا ما يستفاد من تعلقات الموضوع وتعلقات المحمول كما تقدم.

والأمر الثانى: هو ما يسمى لازم فائدة الخبر، وهو ما يستفاد منه كون المخبر عالما بالحكم، كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك (زيد عندك) وسمى لازما لأنه يلزم من استفادة الجاهل الحكم من الخبر أن يستفيد علم المخبر به. قال السكاكى والأولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع. وبيانه أن العلم بالحكم من الخبر يلزم منه العلم بعلم المخبر به، فمن وجد الملزوم -وهو استفادة الحكم من الخبر- وجد اللازم وهو استفادة علم المخبر به؛ لأنه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ومتى وجد اللازم وهو علم المخاطب بعلم المخبر لا يلزم وجود الملزوم، وهو استفادة المخاطب الحكم، كما إذا كان المخاطب عالما به.

واعلم أن التلازم إنما هو بين العلم بالحكم والعلم بعلم المخبر، أما الحكم وعلم المخبر أعنى به مجرد الاعتقاد فلا تلازم بينهما وهو اضح وكذلك قصد إفادة الحكم وقصد العلم بعلم المخبر فلا تلازم بينهما، بل لمانع أن يمنع ويقول لا يلزم من استفادة العلم بالحكم استحضار علم المتكلم به، وإن كان لازما فى نفس الأمر وإنما علم المتكلم لازم بإخباره لا لعلم المخاطب بذلك، بل لقائل أن يقول قد يخبر الإنسان بالشئ خبرا محصلا للعلم ولا يكون معتقدا صحة ما أخبر به بأن ينصب معه دليلا يقتضى صحة ما أخبر به، وهو لا يعتقد صحته. فإن قلت هذا التقسيم إنما هو للخبر الصادق، قلت بل والكاذب، لأن قصد الإعلام موجود فيه -سنتكلم عليه- فإن قلت إنما يقصد فى الكاذب اعتقاد الحكم على غير ما هو عليه، وذلك جهل! قلت: السؤال صحيح، ولكنهم سموه علما على ما يتوقعه المتكلم من اعتقاد المخاطب، ثم الظاهر أن مرادهم بالعلم ما هو أعم من الظن؛ وإلا ورد عليه أن غالب الأخبار إنما يقصد بها الظن. وفى الإيضاح تعقيد فى هذا المحل لا حاجة إليه، وهو كلام صحيح فى نفسه.

ولا يرد على السكاكى ما قال من أنه لا يلزم امتناع حصول شىء قبل شىء كون الممتنع حصوله قبل لازما، ولا يلزم من امتناع حصول الثانى قبل الأول أن يكون لازما؛ لأنه لم يتمسك بذلك فقط، وإنما جاءه هذا من خصوص هذه المادة، لا أن الثانى إذا امتنع أن يحصل قبل،

والخبر كاف فى حصول الثانى فلا تتخلف استفادته عنه، ويلزم من ذلك أن لا تتخلف استفادة الثانى عن استفادة الأول، وأورد أنه هلا اكتفى بلازم الفائدة عنها؟ وجوابه: أنه نظر إلى قصد المتكلم، وقد يقصد الفائدة ولا يقصد اللازم وإن كان يلزم من وجود الفائدة وجود لازمها، ولكن لا يلزم من قصدها قصد فائدتها، وقد يورد عليه أنه ينبغى أن يقول: أو قصدهما! وجوابه: أن قصد كل واحد منهما أعم من قصد الآخر، فيدخل قصدهما فى عموم الصورتين.

(تنبيه) قول المصنف: قصد المخبر، المصدر فيه بمعنى المفعول، وقوله (أو كون المتكلم) على حذف مضاف تقديره أو إفادة كون المتكلم؛ إذ لا يريد أن المتكلم يقصد إفادة أيهما كان، وقوله (إفادة) خبر أن؛ أى لا شك أن مقصود المتكلم إفادة المخاطب، والحكم مفعول إفادة، وقوله (ويسمى الأول) المراد بالأول هو إفادة المخاطب، وذكره لأن المعنى المقصود الأول، ويوجد فى بعض النسخ الأولى، وهو أحسن لعوده على مؤنث، ورجحه ابن الحاجب، والثانى لازمها: أى ويسمى الثانى وهو إفادة علم المخبرلازم فائدة الخبر، وقوله (المخاطب) فيه نظر، وينبغى أن يقول السامع لأنه أعم.

ص: (وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم).

(ش): قد يرد الخبر كثيرا، إلا لواحدة من هاتين، فأراد أن يعتذر عنه فقال قد ينزل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، وهو العمل به، فتقول لمن يعلم أن زيدًا أبوه وأنت تعلم ذلك (زيد أبوك فأحسن إليه) معناه: أنك تعامله معاملة من يجهل أبوته، فالفائدة هنا ترجع إلى استفادة الحكم، وقد علم من قوله العالم بهما أن ينزل العالم بأحدهما أيضاً، كذلك، فيقول السلطان لمن أهان أباه وهو لا يعلم أن السلطان يعلم أنه أبوه (فلان أبوك) يقصد بذلك إظهار إعلامه بذلك، تنزيلا له منزلة الجاهل به، ويحصل بذلك إعلامه أن السلطان يعلم ذلك ولا يتصور العكس لما تقدم من اللازم.

(تنبيه) قال السكاكى وإن شئت فعليك بكلام رب العزة سبحانه وتعالى ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾[1] كيف نجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى، وآخره ينفيه عنهم، حيث لم يعملوا بعلمهم. ونظيره فى النفى والإثبات ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ**﴾[2] وقوله ﴿**وَإِنْ**

---

(١) سورة البقرة: ١٠٢.

(٢) سورة الأنفال: ١٧.

﴿نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ﴾[1].

قال في الإيضاح: وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما، وليست منها، بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به. (قلت) ويمكن جوابه بأن يقال هذا تمثيل تنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقا؛ لتعديه إلى ما نحن فيه، لأن ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك، وإذا نزل العالم بالشيء منزلة الجاهل به صح تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل، ومما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ وليس فيه إلا تنزيل الموجود منزلة المعدوم، ويمكن أن يقال هو مثال لما نحن فيه لأن قوله تعالى ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ﴾ خبر لم يقصد به إعلام الكفار بمضمونه، ولا علمهم أن الله تعالى عالم به؛ لأنهم يعلمون الأمرين، أما الأول فلقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾، وأما الثاني فواضح. وإنما نزلوا منزلة الجاهل ورشح هذا التنزيل بقوله ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ لكن يرد عليه أن الخطاب مع النبي ﷺ وقد يكون إنما علم علمهم من هذه الآية، فإن المخبر به في (لمن اشتراه) هو أيضا علمهم لأن (علموا) معلقة عن الجملة؛ إلا أن يقال لما كان الكلام يتعلق بهم فكان الخطاب معهم، وعلى هذا التأويل الأخير يجب اجتناب لفظ الجاهل تأدبا، كما فعل السكاكي في علم البديع.

(تنبيه) تمثيلهم بقوله تعالى ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ فيه نظر؛ لأن المذكور من تعلقات فعل الشرط، لا يكون مخبرا بوقوعه، كالمذكور في حيز النفي، فإذا قلت (لا يفي زيد بأيمانه) لا يكون فيه إخبار بأن له أيمانا؛ لأنها سالبة محصلة، وكذلك إذا قلت (إن نكثوا أيمانهم) ليس فيه إثبات أيمان لهم؛ لأن الفعل بعد إن غير محقق الوقوع، فتعلقاته كذلك، وكذلك المذكور في حيز الجواب فإن مدلول الجملة الشرطية إنما هو الارتباط، فليتأمل.

(تنبيه) قد يخرج عن هاتين الفائدتين أمور منها الخبر الكاذب -كما سبق- لا يقال إن قصد إفادة العلم بالحكم فيه موجود، لأن الموجود فيه إنما هو قصد الاعتقاد الفاسد، لا قصد العلم، إلا أن يقال الكاذب أفاد اعتقاد السامع علم المتكلم؛ إلا أنه اعتقاد فاسد، ومنها كلام العباد مع الله تعالى لا يقبل شيئا منهما لأنه عالم بجميع الكائنات، وجوابه أنه ليس من شرط الإفادة أن تكون لمن الخطاب معه، بل تكون لغيره كذا، قيل: وله جواب تحقيقي يضيق المجال عن ذكره. ومن ذلك قوله تعالى ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾[2]، وقوله تعالى ﴿وَإِنِّي

---

(1) سورة التوبة: ١٢.

(2) سورة آل عمران: ٣٦.

سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[1] وقوله تعالى حكاية عن موسى -صلى الله عليه وسلم- **﴿إِنِّى لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾**[2] وقد يجاب بأن فيه قصد الإنشاء ففى (إنى وضعتها أنثى) معنى تقبلها منى، وكذلك الجميع، وقيل غير ذلك. ومنها أن الشخص قد يقصد إغاظة السامع بذلك الخبر، وجوابه أنه يرجع إلى لازم الفائدة.

ص: (فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم).

(ش): يعنى إذا كان قصد المتكلم المخبر أحد هذين الأمرين فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان المخاطب خالى الذهن عن الحكم بأحد طرفى الخبر على الآخر، والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك (زيد قائم) لمن هو خالى الذهن عن ذلك، ليتمكن من ذهنه بمصادفته خاليا، وذلك لأن خلو الذهن عن الشىء يوجب استقراره فيه، وأنشدوا فى هذا:

أَتَانِى هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى ... فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا[3]

وفيه نظر؛ لأن موقع البيت أنه كان خالى الذهن من هواها وهوى غيرها؛ لأن المراد بالهوى الثانى الجنس، لا الأول على ما يظهر، وإن كانا معرفتين وستأتى هذه القاعدة قريبا -إن شاء الله تعالى- فنظيره مما نحن فيه أن يكون المخاطب خالى الذهن من مطلق القيام بالنسبة إلى زيد، وغيره، فتقول له زيد قائم، وليس هو المقصود هنا، بل المقصود أن يكون خالى الذهن من قيام زيد، سواء كان مستحضرا لقيام غيره، أم لا، ويرد على المصنف أنه ينبغى أن يقول (من الحكم ومن التردد) لأن هذه العبارة هى المعطية لمقصوده من خلو الذهن من كل منهما، لا من مجموعهما فليتأمل.

ص: (وإن كان مترددا... إلخ).

(ش): أى إذا كان المخاطب مترددا فى المخبر به حسن أن يقوى بمؤكد واحد، كقولك (لزيد قائم) أو (إنه قائم)، وإن كان منكرًا وجب تأكيده بحسب الإنكار فتقول لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ (إنى صادق) كذا فى الإيضاح، فإن قلت وإنى صادق ليس فيها إلا مؤكد واحد، وقد مثل به الخطاب المتردد فيلزم استواؤهما، قلت: لكن المؤكد الواحد فى

---

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) سورة القصص: ٢٤.

(٣) سبق تخريجه.

الصورة الأولى حسن، وفى الثانية واجب، إلا أنه يلزم استواء الابتدائى والطلبى، حيث ترك أسلوب الحسن، وعلى هذا الموضع سؤال وله بقية تحقيق يذكر فى باب الوصل والفصل.

قال وتقول لمن يبالغ فى الإنكار إنى لصادق، ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى -عليه الصلاة والسلام- حين أرسلهم إلى أهل أنطاكية إذ كذبوا فى المرة الأولى ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُرْسَلُونَ﴾[1] وفى الثانية لما تكرر منهم الإنكار ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[2] ونقل المصنف هذا الترتيب عن المبرد. ويسمى الأول من الخبر ابتدائيا، لكونه وقع ابتداء، والثانى طلبيا، والثالث إنكاريا.

وفى عبارة المصنف تسامح، حيث قال عن الرسل إنهم كذبوا فى المرة الأولى، وإنما كذب فيها اثنان، ولعله يريد أن القائلين ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُرْسَلُونَ﴾ ثلاثة، فالتكذيب الذى واجهوا به اثنين فى الأول تكذيب فى المعنى للثالث، فكأن الثلاثة كذبوا ﴿فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُرْسَلُونَ﴾ والتكذيب الثانى كان أبلغ، لكونه تكذيبا لثلاثة بالصريح، ولكونه تكذيبا ثانيا، ولكونه تكذيبا بعد إقامة الدليل؛ لكونه وقع بعد تكرار الإنذار، وكان ينبغى أن يقول المصنف أن فى (ربنا يعلم) تأكيدا أيضاً؛ لأنه فى معنى القسم كقوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

فعلم الله أجدر بذلك. ونص عليه سيبويه، مع تأكيد أن واللام، ففيها حينئذ ثلاث تأكيدات، قال الزمخشرى إن الأول ابتداء خبر، ولذلك لم يؤكد إلا بإن، وقد يعترض عليه فيه فيقال إن التكذيب وقع صريحا، لقوله تعالى (كذبوهما) ويمكن جوابه بأمرين:

أحدهما: أن يقال تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك، وإنما وقع تكذيب اثنين.

الثانى: أن يقال أنه لم يعن أن الخطاب ابتدائى، بل يريد أنه خبر أول؛ فلذلك لم يحتج لكثرة التأكيد، ولاشك أنه أول خبر صدر من الثلاثة.

ص: (وإخراج الكلام عليها إخراجا على مقتضى الظاهر).

(ش): أى ويسمى إخراجا على مقتضى الظاهر، ويعنى بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام، وهو أخص من مقتضى الحال؛ لأن الحال قد يقتضى الإخراج على خلاف الظاهر، كذا قيل، وفيه نظر؛ فإن الظاهر أن بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عموما وخصوصا من وجه، ثم إن مقتضى الظاهر قد يكون باعتبار أحد هذه

(١) سورة يس: ١٤.

(٢) سورة يس: ١٦.

الأساليب، وقد يكون باعتبار غيرها من اعتبارات المعانى.

ص: (وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه إلخ).

(ش): يعنى خلاف الظاهر (فيجعل غير السائل) يعنى خالى الذهن (كالسائل إذا قدم له ما يلوح بالخبر فيستشرف له) أى يتطلع له، مأخوذ من المستشرف وهو الواقف بالشرف، وهو المكان العالى، وقوله: ينزل غير السائل يقتضى أن الخبر الطلبى من شرطه السؤال، وليس كذلك، إلا أن يراد بالسؤال السؤال المعنوى الملازم فى المعنى للتردد والذى يلوح بالخبر هو كقوله تعالى ﴿**وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[1] فإنه يلوح بإهلاكهم، وفى عبارته تسامح؛ فإنه يلوح بأعم من الخبر، وحاصله أنه لما حصل التلويح بقوله تعالى ﴿**وَلاَ تُخَاطِبْنِي**﴾ صار الخطاب بقوله ﴿**إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**﴾ طلبيا، فأكد، فإن قلت التلويح هو تقديم ما يدل على الشىء والأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- لا يترددون فى خبر الله تعالى المدلول عليه بالتلويح! قلت: أجيب عنه بأن التلويح ليس دليلا، ولا بديل يفهم أنه قد يكون المراد ذلك، وفيه بعد؛ لأن هذا تلويح قوى يقارب الصراحة، ولا يحسن الجواب بأن التردد فى أن ذلك مما يدعى بزواله فيزول، أو لا لأنا إذا جعلناه خبرا بهلاكهم فخبر الله لا يخلف -وعيدا كان أم غيره- على رأى جمهور أهل السنة، ومن عفى عنه من العصاة لم يدخل فى عموم الوعيد، ولا يحسن الجواب بأنه جوز أنهم يسلمون كذلك أيضاً، فتعين أن يقال (ولا تخاطبنى) دل على مطلق الإهلاك، فحصل التردد فى كيفيته، من إهلاك وغيره، فجاء الخطاب طلبيا. ومن ذلك ﴿**وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**﴾[2] وقول الشاعر:

فَغَنِّهَا وَهْيَ لَكَ الفِدَاءُ ... إِنَّ غِنَاءَ الإبِلِ الحُدَاءُ[3]

ومنه بيت بشار:

بَكِّرَا صَاحِبَيَّ قَبْلَ الهَجِير ... إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِير[4]

---

(١) سورة هود: ٣٧.

(٢) سورة يوسف: ٥٣.

(٣) الرجز بلا نسبة فى الإيضاح ص٢٢، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٣، ٣١٦، وجمهرة اللغة ص٩٦٤، ١٠٤٧، والإشارات للجرجانى ص٣١، والطراز ٢/٢٠٣.

(٤) البيت من الخفيف، لبشار فى ديوانه ٣/٢٠٣، ودلائل الإعجاز ص٢٧٢، ٣١٦، ٣٢٣، والإشارات والتنبيهات للجرجانى ص٣١، والأغانى ٣/١٨٥، والإيضاح ص٢٣.

وقد قال له خلف الأحمر: لو قلت بكرا فالنجاح فى التبكير ثم رجع إليه وذلك بمحضر من أبى عمرو بن العلاء.

ص: (وغير المنكر كالمنكر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار).

(ش): يعنى إن فعل ما جرت العادة أنه إنما يصدر مع الإنكار، ينزل منزلة الإنكار كقوله:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ ... إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحْ[1]

يعنى بقوله عارضا مظهرا، أو حامله على كتفه، من قوله ﷺ "ولو أن تعرضوا عليه عودا"[2] يعنى أن هذه حالة من يدعى الشجاعة، وأن خصمه ليس عنده ما يقابل به رمحه، وأنه غير ملتفت له، وقوله فيهم رماح، الذى ذكروه أنه جمع رمح، ولو قيل أنه مصدر استعارة من رمح الدابة برجلها لكان أليق بقوله فيهم من الجمع، (قلت) وفيما قاله المصنف نظر، لأن هذا الخبر ليس فيه إلا مؤكد واحد، فمن أين لنا أنه إنكارى؟ جاز أن يكون طلبيا، ويكون من القسم السابق، ويكون هذا التأكيد الواحد فيه استحسانيا لا واجبا.

ص: (والمنكر كغير المنكر... الخ).

(ش): إشارة إلى أن هذا الذى أنكره واضح الأدلة، لا يحتاج إلى تأكيد، كقوله تعالى ﴿**لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾[3] وفى المثل نظر؛ لأن هذا نفى، وسنفرده بالكلام، بل ينبغى أن يمثل بقول الإنسان الإسلام حق، لمن ينكره، كما مثل فى الإيضاح، ثم قال: وعليه قوله تعالى ﴿**لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾ وعلى هذين الاعتبارين قوله تعالى ﴿**ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ**﴾[4] أكد تأكيدين، وإن لم ينكره أحد، لتنزيل المخاطبين لتماديهم فى الغفلة تنزيل من ينكر الموت، وأكد إثبات البعث تأكيدا واحدا، وإن كان أكثر؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر ويتردد فيه، فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه حثا لهم على النظر فى أدلته الواضحة.

(تنبيه) اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة، وقد حاول الكاتبى والخطيبى فى شرح المفتاح تعدادها فذكراها على وجه قاصر وها أنا أذكرها على التحرير -إن شاء الله تعالى- فأقول:

---

(١) البيت من السريع، وهو لحجل بن نضلة الباهلى، فى شرح عقود الجمان ٣٩/١، وبلا نسبة فى الطراز ٢٠٣/٢، والمصباح ص١١، والإيضاح ص٢٤، والتلخيص ص١١.

(٢) أخرجه البخارى فى " الأشربة "، (٧٢/١٠)، (ح ٥٦٠٥، ٥٦٠٦)،ومسلم (ح ٢٠١١)، ويعنى: "اللبن".

(٣) سورة البقرة: ٢.

(٤) سورة المؤمنون: ١٥.

المخاطب إما عالم بفائدة الخبر ولازمها معا، أو خال منهما، أو طالب لهما، أو منكر لهما، أو عالم بالفائدة خال من اللازم، أو عالم بالفائدة طالب للازم، أو عالم بالفائدة منكر للازم أو عالم باللازم خال من الفائدة، أو عالم به طالب للفائدة، أو عالم به منكر للفائدة أو خال من اللازم طالب للفائدة أو خال من اللازم منكر للفائدة أو خال من الفائدة طالب للازم، أو خال منهما منكر للازم أو طالب للفائدة منكر للازم، أو منكر للفائدة طالب للازم. يبطل منها عالم باللازم خال من الفائدة، أو خال من الفائدة منكر للازم، أو خال من الفائدة طالب للازم؛ فالثلاثة مستحيلة، ومنها ثلاثة ممكنة إن حملنا اللازم على الاعتقاد، مطابقا كان أو لم يكن، وهو: عالم باللازم متردد فى الفائدة، أو عالم به منكر للفائدة، أو منكر للفائدة طالب للازم. وإن حملنا للازم على الاعتقاد المطابق للخارج سقط الثلاثة أيضاً، فعلى الأول تبقى الأقسام الممكنة ثلاثة عشر، كل منها إما أن تأخذه على كل واحد من الأوجه العشرة السابقة ولا تأخذه على كل شىء من الستة التى قلنا إن ثلاثة منها مستحيلة قطعا، وثلاثة مستحيلة على أحد الاحتمالين؛ لأن الستة هنا مستحيلة على الاحتمالين معا، فتضرب ثلاثة عشر فى عشرة تبلغ مائة وثلاثين، يسقط منها ثلاثة عشر؛ وهو كل مخاطب من هؤلاء الثلاثة عشر فرضناه عالما بالفائدة واللازم، فإنا لا نخاطبه، لا يقال قد تكرر الإخبار تأكيدا، فيكون الخبر الثانى واقعا بعد العلم بالفائدة ولازمها؛ لأنا نقول لا نؤكده حتى ننزله بالإخبار الثانى، كأنه لم يعلم بالخبر الأول شيئا، فالباقى من الأقسام مائة وسبعة عشر، وإن شئت سرد الأقسام فهى هذه: الأول -عالم بهما، أخذناه خاليا منهما، أو طالبا لهما، أو منكرا لهما، أو عالما بالفائدة خاليا من اللازم، أو عالما بالفائدة طالبًا للازم، أو عالما بالفائدة منكرًا للازم، أو خاليا من اللازم طالبا للفائدة، أو خاليا من اللازم منكرا للفائدة، أو طالبا للفائدة منكرًا اللازم، فهذه تسعة ثم نأخذ العاشر خاليا منهما فى التسعة، كذلك صارت ثمانية عشر، ثم نأخذ طالبا لهما فى تسعة كذلك، صارت سبعة وعشرين، ثم نأخذ المنكر لهما كذلك، ثم العالم بالفائدة الخالى من اللازم كذلك، ثم العالم بها الطالب للازمها كذلك، ثم العالم بها المنكر للازمها كذلك، ثم الخالى من اللازم الطالب للفائدة كذلك، ثم الخالى من اللازم المنكر للفائدة كذلك، ثم الطالب للفائدة المنكر للازم كذلك، ثم العالم باللازم الطالب للفائدة كذلك، ثم العالم باللازم المنكر للفائدة كذلك، ثم المنكر للفائدة الطالب للازمها كذلك، صارت مائة وسبعة عشر قسما.

(تنبيه) تمثيل المصنف بقوله تعالى ﴿**إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**﴾[1] وهو مثال أخص من الممثل،

---

(١) سورة هود: ٣٧.

والمثال الذى ذكره لتنزيل خالى الذهن منزلة المنكر من بيت شقيق يصلح أن يكون مثالا له، وللقسم الذى سيأتي -إن شاء الله تعالى- ومن تنزيل السائل منزلة خالى الذهن قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا﴾[1] كذا قيل، وقد يعترض عليه بأن توكيد الطلبى غير لازم، فلا حاجة إلى التنزيل! ويجاب بأنه مستحسن، فالعدول عنه إنما يكون للتنزيل، وذلك كثير، وتنزيل السائل منزلة المنكر لبعد المسؤول عنه عن الإفهام كقوله ﷺ : "إنكم لترون ربكم"[2] فى جواب هل نرى ربنا؟ تنزيل المنكر منزلة خالى الذهن مثل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[3]، وتنزيل المنكر منزلة السائل المتردد نحو ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾[4].

وقد يقال إن ما تقدم من أدلة البعث يقتضى جعل المنكر كالمعترف لا كالمتردد، وقوله جعل كالمتردد حثا له على النظر فى الأدلة يأتى بعينه فى (**لا ريب فيه**).

ص: (وهكذا اعتبارات النفى... إلخ).

(**ش**): يعنى أنه يكون كالإثبات فى التأكيد وعدمه، لا أن ينزل على غيره، كما سبق ففى الابتدائى تقول (ما زيد قائم) أو (قائما) (وليس زيد قائما) أو (ما ينطلق زيد) وفى الطلبى والإنكارى تأتى بمؤكد استحسانا فى الأول، ووجوبا فى الثانى، فتقول (ما زيد بقائم) أو (ليس بقائم) و(لا رجلَ فى الدار) بالبناء، فهو آكد من (لا رجلٌ) بالرفع، أو (والله ليس زيد منطلقا)، أو (ما إن ينطلق)، أو (ما كان زيد ينطلق)؛ لأن (كان) تعطى تأكيدًا، ولنفى المستقبل (والله لن ينطلق زيد) و(لا ينطلق زيد) إن قلنا لا لنفى المستقبل فقط ، كما هو مذهب سيبويه، وتقول لمن يبالغ فى الإنكار (والله ما زيد بمنطلق) أو (ما إن ينطلق زيد) أو (ما هو بمنطلق) و(ما كان زيد لينطلق) إن لم تجعل المراد مريدا لينطلق، فإن جعلنا المراد ذلك فهذا معنى آخر. على أن فيها أيضاً تأكيدًا لأن نفى إرادة الفعل أبلغ من نفيه.

(فوائد):

إحداهن: اعلم أن المراد بالتأكيد هنا تأكيد لمضمون الخبر، وهو الحكم بالنسبة، أو ثبوتها على ما سبق، لا تأكيد المسند وحده، ولا المسند إليه، فلو قلت (زيد هو القائم)، أو

---

(١) سورة طه: ١٠٥.

(٢) صحيح أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن أبى عاصم فى " السنة "، وقال الشيخ الألبانى فى تعليقه عليه (ح ٤٤٣)، "إسناد صحيح ".

(٣) سورة البقرة: ٢.

(٤) سورة المؤمنون: ١٦.

(زيد ضروب)، أو (زيد نفسه قائم)، فليس مما نحن فيه فى شيء؛ لأنه لا يلزم من تـأكيد واحد من طرفي الإسناد تأكيد النسبة، وكذلك لو أتيت بما يفيد الاختصاص، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾[1] وبهذه الفائدة يتبين لك الحكمة فى عدم تعرضهم للتأكيد (بأن) المفتوحة. فإن لقائل أن يقول يأتى فيها الخطاب ابتدائيا وطلبيا وإنكاريا، تقول فى الابتدائى (علمت زيدا قائما) وفى الطلبى (علمت أن زيدا قائم) وفى الإنكارى (علمت أن زيدا قائم والله) فجوابه أن (أن) المفتوحة تنحل مع ما بعدها لمفرد، فالتأكيد لذلك المصدر المنحل، لا للنسبة، والكلام الآن إنما هو فى تأكيد الإسناد، لا فى تأكيد أحد طرفيه. على أن التنوخى فى أقصى القرب لما ذكر ألفاظ التأكيد ذكر أن المفتوحة والمكسورة، والتحقيق ما قلناه. وإذا ثبت ذلك اتجه لك منع فى حصول التأكيد لمضمون الجملة فى كثير مما سبق من صيغ النفى، فإن التأكيد فى (لا رجل) بالبناء إنما هو للمحكوم عليه، وتقوية العموم، والتأكيد فى (ما زيد بمنطلق) الظاهر إنه للانطلاق المنفى، لا لمضمون الجملة، ومما ذكرناه يعلم أنه ليس من هذا الباب الحال المؤكدة، ولا المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره، فإنهما إنما يؤكدان الفعل.

الثانية: ذكر النحاة من ألفاظ التأكيد (لكن) وينبغى أن يلحق بما نحن فيه، فيكون الخطاب بها طلبيا، أو إنكاريا، وكذلك عدها أيضاً التنوخى، لكنه يحتاج إلى زيادة تحقيق؛ لأن من قال من النحاة إنها للتأكيد مع الاستدراك إنما أراد تأكيد الجملة قبلها، فينبغى أن يقال (لكن) حرف تأكيد، يكون الخطاب بما قبلها طلبيا، أو إنكاريا، لا الخطاب بما دخلت عليه، أو يقال هى تأكيد للجملة التى بعدها؛ لاستلزامها حكم ما قبلها؛ لأن الغالب أن ما بعدها ضد ما قبلها، فتأكيد وجودها تأكيد لعدم ما قبلها؛ لأن الضدين لا يجتمعان، فهو تأكيد لما بعدها فى الصورة ، وتأكيد لما قبلها فى المعنى. نعم إذا قلنا إنها مركبة من (لكن) و (أن) -كما هو قول الفراء- أو إنها مركبة من (لا) و(لن) -كما هو رأى الكوفيين- أو إنها مركبة من (لا) و(كاف) التشبيه و(إن) فالتأكيد فيها إن ثبت للجملتين معا؛ لأن (لا) أكدت ما قبلها؛ وإن أكدت ما بعدها.

ومن ألفاظ التأكيد (كان) كما عدها التنوخى، وهو صحيح؛ لأنها إن كانت بسيطة فهى لتأكيد النسبة، وإن كانت مركبة فهى متضمنة (لأن)، فالخطاب بها طلبى، كما سبق، وسيأتى تحقيق معناها فى علم البيان.

(١) سورة المؤمنون: ١٦.

ومن ألفاظ التأكيد كما ذكره التنوخى (ليت) و(لعل) ومن ألفاظ التأكيد (لعن) لكن تأكيدها للمفرد لأنها لغة تميم وهم يبدلون همزة أن المفتوحة عينا، فحكمها حكم أن المفتوحة كما سبق.

الثالثة: الذى يظهر ولا ينازع فيه منصف أن تأكيد الجملة يكون لأغراض كثيرة، من جملتها الإنكار وغيره، فربما كان الشخص خالى الذهن وأكد له بأن واللام، وربما كان منكرا ولم يؤكد له، لغرض ما، أو أكد له لغير ذلك. فإن كان ما ذكروه من التأكيد للطالب والمنكر بأن واللام على سبيل المثال فحسن، وإن كانوا يحصرون التأكيد فى خطابهما ويحصرون خطابهما فى صيغة التأكيد فهو فى غاية البعد، ويحتاج إلى تأويل غالب الاستعمالات، ولا ينتهض له دليل، ولا أعتقد أن المبرد أراد ذلك أصلا، فإنه تحجير واسع.

الرابعة: هذه التأكيدات التى ذكروها إنما هى للجملة الاسمية، وأعرضوا عن تأكيد الجملة الفعلية، وعن ذكر التفاوت بين الخطاب بالاسمية والفعلية، وكان ينبغى ذكر كل منهما، ثم جعلوا الخطاب بنحو (زيد قائم) خاليا عن التأكيد، وكان يمكن أن يقال إنه يتضمن التأكيد؛ لتضمنه الدلالة على الثبوت والاستقرار، ولم يزل ذلك فى نفسى إلى أن وقفت على كلام التنوخى فوجدته قال فى أقصى القرب: إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية، فإن أكدوا فبالاسمية، ثم (بإن)، ثم (بها وباللام) وقد تأكد الفعلية (بقد) وإن احتيج لأكثر أتى بالقسم مع كل من الجملتين؛ وقد تؤكد الاسمية باللام فقط نحو (لزيد قائم) وقد تجىء (قد) مع الفعلية مضمرة بعد اللام، قال امرؤ القيس:

لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِى(1)

ومقتضاه أن الخطاب على درجات (قام زيد)، ثم (لقد قام) ثم (والله لقد قام)، فإنه جعل الفعلية كلها دون الاسمية، ثم قال إنها تؤكد (بالقسم) و(بقد)، فعلمنا أنها بجميع درجاتها دون الفعلية(2) ثم (إن زيدا قائم) و(لزيد قائم). ولم يتبين من كلامه أيهما آكد؟ ويظهر أن التأكيد (بإن) أقوى لوضعها لذلك، ثم (إن زيدا لقائم) ثم (والله لزيد قائم) (والله إن زيدا قائم)، ثم (والله إن زيدًا لقائم). وقد يقال عليه إن قوله إذا أرادوا مجرد

---

(1) عجز بيت من الطويل، وصدره: حلفتُ لها بالله حلفة فاجر، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص٣٢، والأزهية ص٥٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩ والدر ٢/ ١٠٦.

(2) دون الفعلية كذا فى الأصل ولعل الصواب: دون الاسمية كما هو ظاهر كلامه سابقا، ولاحقا، فتأمل. كتبه مصححه.

الخبر أتوا بالجملة فيه نظر؛ لأن الفعلية يقصد بها التجديد، وتعيين الزمان، لا مجرد الخبر؛ إلا أن يريد مجرد الإخبار بالنسبة المتجددة فى وقتها من غير قصد زيادة التأكيد. وإن قوله إن الجملة الاسمية للتأكيد فيه نظر؛ فإن الاسم وإن دل على الثبوت والاستقرار فإنما يدل على استقرار مصدره الذى اشتق منه، فالتأكيد فى (زيد قائم) للقائم المفرد، لا للجملة التى كلامنا الآن فيما يؤكدها، كما تقدم فى التأكيد بأن المفتوحة، فإن تم هذا الجواب ظهر عذر البيانيين فى كونهم لم يعدوا الجملة الاسمية خطابا طلبيا ولا إنكاريا.
ومن الغريب أن ابن النفيس قال فى طريق الفصاحة: الجملة الاسمية كقولنا (زيد قائم) تدل على ثبوت القيام بالمطابقة، فهى أدل من الفعلية، مثل (قام زيد)، إذ (قام) يدل على القيام بالتضمن، فلذلك كانت الاسمية أقوى من الفعلية، قلت وهذا غلط سرى إليه من قول النحاة إن الفعل يدل على الحدث بالتضمن، ولم يعلم أن دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه، وإن كان بالتضمن؛ لكن دلالة جملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة، (فقام زيد) يدل على وقوع القيام فى زمان ماض بالمطابقة.

الخامسة: لم يتعرضوا لتأكيد الجملة الإنشائية؛ لأن هذا الباب معقود للإسناد الخبرى، وسنتكلم عليه فى باب الإنشاء إن شاء الله تعالى.

السادسة: من مؤكدات الجملة أيضاً ضمير الفصل؛ فإنه تأكيد -كما سيأتى- وليس تأكيدًا للمسند فقط، ولا للمسند إليه فقط كما سيأتى تقريره فى موضعه، ومن المؤكدات أيضا للجملة تقديم الفاعل المعنوى، نحو (زيد يقوم)، و(أنت لا تكذب)، و(أنا قمت)، إذا لم تجعلها للاختصاص؛ فإنها لتأكيد الحكم، لا لتأكيد المحكوم عليه كما صرح به الجرجانى وغيره. أما (أنا قمت) إذا جعلناه للاختصاص وقلنا إنه مقدم من تأخير، على أن أصله بدل فيحتمل أن يقال إنما يفيد الاختصاص، فلا يفيد تقوية الحكم، ويحتمل أن يقال يفيد مع الاختصاص التقوية، كما قالوا بمثله فى تقديم المعمول، وعلى هذا فيحتمل أن يقال يفيد تقوية الحكم، كهو إذا لم نجعله للاختصاص، ويحتمل أن يقال إنما يفيد تقوية المحكوم عليه رعاية لحاله قبل التقديم حين كان بدلا، فإن البدل إنما يؤكد المبدل منه، وهو فى هذا المثال هو المسند إليه، وعلى كل تقدير فلا شك أن نحو (زيد يقوم) و(أنت لا تكذب) و(أنا قمت) حيث كانت لا تفيد الاختصاص للتقوية والتأكيد، ولعلهم إنما لم يذكروه هنا؛ لأن المسند إليه وإن كان مؤكدًا للجملة لكنه جزء من جملة الكلام. وإنما يتكلمون هنا فى التأكيد بما ليس من أجزاء الكلام -كما سيأتى تنبيه المصنف

عليه- والخبر في هذه الأمثلة وإن كان جملة فهو في حكم المفرد.

ومن مؤكدات الجملة أيضاً (أما) فإنها من ألفاظ التأكيد، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ**﴾[1] فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة؛ قلت (أما زيد فذاهب) ولذلك قال سيبويه في تفسير (مهما يكن من شيء فزيد ذاهب): وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه تأكيدا، وأنه في معنى الشرط ا هـ كلامه. ومن مؤكدات الجملة (ألا) التي هي حرف استفتاح؛ فإنها للتأكيد كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى ﴿**أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**﴾[2] ويدل عليه قولهم إنها للتحقيق، أي تحقيق الجملة بعدها، وهذا معنى التأكيد قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد الجملة تقع بعدها إلا مصدرة بنحو ما يلتقى به القسم، نحو ﴿**أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ**﴾[3] ومنها (السين) التي للتنفيس - على رأي الزمخشري- فإنه قال في قوله تعالى ﴿**أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ**﴾[4]: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد، في قولك (سأنتقم منك يوما) تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك، ونحوه ﴿**سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا**﴾[5]، ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾[6]، ﴿**سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ**﴾[7] ا هـ. وقال في قوله تعالى ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ**﴾: فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة، وإن تأخر ا هـ. يريد أن حرف التأكيد اللام، وحرف التأخير السين، وأن كون العطاء واقعا لا محالة مستفاد من اللام، وأن التأخير مستفاد من السين، وظاهره يخالف ما ذكره في سورة التوبة، ونقل الطيبي عن صاحب التقرير أن ما قاله الزمخشري فيه نظر وهو جدير بالنظر؛ لأنه كالمتفرد به،

---

(١) سورة البقرة: ٢٦.

(٢) سورة البقرة: ١٢.

(٣) سورة يونس: ٦٢.

(٤) سورة التوبة: ٧١.

(٥) سورة مريم: ٩٦.

(٦) سورة الضحى: ٥.

(٧) سورة النساء: ١٥٢.

ثم أجاب الطيبى عنه بأن المقصود بالتأكيد أن السين فى الإثبات مقابلة (لن) فى النفى، وليس كما قال؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل السين توكيد للوعد، بل كانت حينئذ توكيدا للموعود به، كما أن (لن) لا تفيد زيادة عن (لا) فى تأكيد الجملة، بل تفيد تأكيد المنفى بها، ولعل الزمخشرى يريد أن السين يحصل بها تربية الفائدة؛ لأنها تفيد أمرين: أحدهما -الوعد، والثانى- الإخبار بظرفه، وأنه متراخ، فهو كالإخبار بالشىء مرتين، ولا شك أن الإخبار بالشىء وتعيين ظرفه مؤذن بتحققه عند المخبر به، لكن لو تم له ذلك وجب أن كل فعل ذكر معه ظرف فيه تأكيد.

ومن مؤكدات الجملة الفعلية (قد) فإنها حرف تحقيق، وهو معنى التأكيد، وإليه أشار الزمخشرى بقوله فى قوله تعالى ﴿**وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾[1] معناه هدى لا محالة.

السابعة: لا فرق فى كون (إن) لتأكيد الجملة بين أن تلحقها (ما) أو (لا)، فقولك (إنما زيد قائم) يفيد مع الحصر التحقيق، كما صرح به القاضى عبدالوهاب المالكى وهو حق.

الثامنة: من فوائد الوالد -رحمه الله- وهى (زيد قائم) فيه ثلاث تصورات: (زيد) و(قائم) و(النسبة)، وفيها إذا حكمت أمر رابع، وهو إيقاع تلك النسبة إثباتا أو نفيا، فعلم أن نحو (زيد قائم) ليس فيه إثبات، ولا نفى؛ بل هو محتمل لهما على السواء، فإذا حكمت فقلت (زيد قائم) فالإثبات؛ مستفاد منه، مع تجريدك إياه عن حرف النفى، فإذا قلت (إن زيدا قائم) كان آكد فى الإثبات؛ لأن دلالة إن أقوى من دلالة التجرد، ولا تقول إنها دخلت عليها وأكدتها؛ لأن التجريد مع الحرف لا يجتمعان، وإنما المعنى إنها دخلت على زيد قائم المحتمل للنفى والإثبات؛ فرجحت طرف الإثبات، وإفادته أقوى من إفادة التجريد؛ لأنها وجودية، والتجريد عدمى، ثم تؤكد تأكيدًا أقوى باللام وبالقسم، والدلالات الثلاثة كل منها أقوى من التجرد، وإنما دل التجريد على الإثبات ولم يدل على النفى وإن كانا بالنسبة إلى اللفظ على السواء؛ لأن حكم الذهن توجه إلى المذكور، وهو وجود ذلك الشىء لا عدمه. هذا فى طرف الإثبات، أما النفى فلاحظ له فى التجرد، فلابد من شىء يدل عليه، فوضعت له حروف أدناها ما ونحوها، فهى فى طرف النفى كالتجريد فى طرف الإثبات، إلا أنها أقوى قليلا، لأن دلالتها لفظية مستقلة

---

(١) سورة آل عمران: ١٠١.

مقصودة، وكذلك (ليس) وفوقهما (لا) فهى لتأكيد النفـى، بمعنـى أنهـا لنفـى مؤكـد، أو بمعنى أنها ترجح طرف النفى المحتمل فى أصل القضية رجحانا قويا، أكثر مـن ترجيـح (ما) و(ليس)، ويدل عليه بناء الاسم معها ليفيد نسبة العموم، وبهـذا يعتـذر عـن قـول ابـن مالك إن (لا) لتأكيد النفى، كما أن (إن) لتأكيد الإثبات، فإن جماعة استكرهوا قوله هـذا من جهة أن (إن) داخلة على إثبات أكدوه، و(لا) لم تدخل على نفى. قلت هذه القـاعدة ذكرها الوالد -رحمه الله- بحثا، ثم رأيت كلاما فى بعض التعـاليق يوافقـه، لا أدرى مـن كلام من هو؟ فأحببت أن أذكره بلفظه، وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، الحمـد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، مباركا عليه، كما يحب ربنا ويرضى، وصلى الله على سـيدنا محمد، النبى الأمى، وعلى آل محمد، وسلم تسليما- (وبعد)؛ فإنه كان قد جـرى بحـث فـى شيء ضاق الوقـت عـن تحقيقـه فـى ذلـك المجلـس، فـأحببت أن أعلـق فيـه كلامـا مبسـوطا مضبوطا؛ ليكون ذلك الضبط مبعدا له عن إنكار سامعيه، والبسط مقربا لمعانيه على الناظر فيـه، وذلك أنى كنت ذكرت فى أثناء كلام أن قول القائل (زيد قائم) و(قام زيـد) ونحـو ذلـك مـن الجمل، إذا نظر إلى أصل وضعها فليست موضوعة لتدل على الإثبات من حيـث هـى، والـذى يدل على الإثبات تجردها من علامة النفى، وغيرها من المعانى التى تضاد الإثبـات. وإنمـا هـى موضوعة للنسبة الذهنية مطلقا، من غير تعرض لكون النسبة ثابتة، أو منفية، أو مسـتفهما عنهـا، أو مشروطة، أو غير ذلك؛ فإذا قلت (ضرب زيد) فلقولك (ضرب) معنى معقول عنـد إفـراده، ولقولك (زيد) معنى، فإذا أسندت ضرب إلى زيد حـدث بالإسناد معنى ثـالث معقـول وهـو نسبة مدلول ضرب إلى مدلول زيد، فهـذا المعنـى الـذى هـو نسـبة الضـرب إلـى زيـد معقـول مفهوم، وإن لم يحكم بثبوته ولا بنفيه، كمـا أن معنـى ضـرب ومعنـى زيـد كـل واحـد منهمـا معقول، من قبل أن يحصل بينهما نسبة، ثم حدثت النسـبة، وكذلـك النسبة معقولـة مفهومـة، وإن لم يحكم عليها بنفى أو إثبات، ثم بعد تعقل معنى النسـبة يحكـم بـالثبوت والوقـوع تـارة، وبالنفى أخرى، ويستفهم عنها مرة، ويتمنـى أخـرى، ويرجـى، ويشـترط، إلـى غيـر ذلـك مـن الأحوال التى تعرض لها. والذى يدل على ما ذكرناه وجوه (الأول) أن قول القائل (مـا ضـرب زيد عمرا) وقوله (هل ضرب زيد عمرا) اشتركا فى شيء، واختلفا فـى شـيء، فـالذى اشتركا فيه نسبة الضرب إلى زيد وعمـرو بجهتـى الفاعليـة والمفعوليـة، والـذى اختلفـا فيـه أن الجملـة الأولى أفادت نفى تلك النسبة، والثانية أفادت الاستفهام عن تلك النسبة، وطلب العلـم بثبوتهـا،

أو انتفائها، فالقدر الذى اشتركا فيه غير ما اختلفا فيه، ولولا أن القدر الذى اشتركا فيه معنى معقول موجود فى الموضعين لما كان المنفى هو المستفهم عنه، وإذا علم أن النسبة متحققة مع المنفى والاستفهام دل على أنها ليست ثبوتا، فإن ثبوت الشىء لا يكون حاصلا مع نفيه، والمستفهم عن الشىء لا يكون مثبتا له؛ نعم لما كانت هذه النسبة تعرض لها أحوال مختلفة جعل الواضع الحكم لكل واحدة من تلك الأحوال دلالة تدل عليها، فجعل للنفى حرفا، وللاستفهام حرفا، وكذلك للتمنى، والشرط، والرجاء، والتنبيه، وغيرها من المعانى اللاتى تعرض لهذه النسبة؛ إلا الإثبات فإنه لما كان أكثر هذه المعانى وقوعا فى الاستعمال، وقد جعل لكل واحد منهما علامة وجودية - جعل علامة الإثبات عدم تلك العلامات قصدا للتخفيف، عند كثرة الاستعمال، وتنبيها على أنه كالأصل الأول، وسائر تلك المعانى كالفرع له. ونظير ذلك فى كلام العرب فى الضمائر أنهم جعلوا لكل واحد من المتكلم، والمخاطب، والمثنى، والمجموع إذا اتصل بالفعل الماضى علامة لفظية، كقولك ضربتُ، وضربتَ، وضربَا، وضربُوا، وضربْن، وضربْتما، وضربْتم، ونحوها، وقالوا فى المفرد المذكر الغائب (زيد ضرب) فلم يأتوا فيه بعلامة لفظية، بل كان تجرده عن تلك العلامات كلها دليلا على كونه للمفرد المذكر الغائب، لما لم يشاركه فى ذلك التجرد واحد منها، وحال الحرف مع الاسم والفعل فى مثل ذلك معلومة، تغنى عن الإطالة، والله -سبحانه وتعالى- أعلم.

(الوجه الثانى): أن قول القائل (ضرب زيد) لو كان بلفظه دالا على الإثبات، ولم يكن لتجريده عن أدوات الشرط وغيره مدخل فى الدلالة لكان حينئذ دالا على الإثبات، تجرد أو لم يتجرد، وإذا كان كذلك كان دالا على الإثبات، فى قولك (ما ضرب زيد) وهو محال؛ لأنه يلزم أن يكون قد أثبت الضرب ونفاه فى حال واحدة. والذى يوضح ذلك أن (إن) لما كانت دالة على الإثبات، و(ما) دالة على النفى امتنع دخول (ما) على (إن) فلا يجوز (ما إن زيدا قائم) فلو كان اللفظ من غير تجرد يدل على الإثبات لتنزل قولك (ما زيد قائم) منزلة قولك (ما إن زيدا قائم)، وهذا واضح. وكذلك (ليس زيد قائما) لما كان دالا بلفظه على النفى -استحال دخول حرف الإثبات عليه، فلا يجوز (والله لليس زيد قائما) فكما يمتنع دخول الإثبات على النفى يمتنع دخول النفى على الإثبات؛ لاستحالة أن يكون الشىء مثبتا منفيا فى حالة واحدة، فإن قلت فقد أدخلوا (إن) على (ما) فى قولهم (إنما أنا بشر) ونحوه؛ قلت ليست (ما) هنا هى النافية، وإلا كان المعنى إثبات نفى البشرية، والمراد إثباتها لا نفيها، وهذا المحال الذى ألزمناه، إنما لزم من تقدير اللفظ دالا على الإثبات بنفسه، فعلم أن ذلك باطل،

لكنه دال على مجرد النسبة من غير تعرض لنفيها، ولا إثباتها، فإن أردت النفى جئت بحرف النفى، وإن أردت الإثبات جردته من علامة النفى وغيره، وكان التجريد دالا على الإثبات، وإذا دخل حرف النفى زال التجريد الدال على الإثبات، فلم يجتمع النفى والإثبات، فإن قلت لم لا يجوز أن يكون اللفظ نفسه دالا على الإثبات وشرط دلالته عليه تجرده من علامة غيره؟ قلت: الجواب عن هذا من وجهين:

(أحدهما) أن هذا تسليم للحكم الذى ادعيناه، ومنازعة فى العبارة؛ فإذا كان اللفظ لا يدل على الإثبات إلا إذا جرد، فكأن الواضع قال متى جردت هذا اللفظ فاعلموا أننى أردت الإثبات، ومتى لم أجرده فاعلموا أنى لم أرد الإثبات! فقد جعل التجريد علامة على الإثبات، فتسميه أنت شرطًا أو ما شئت فلا مشاحة فى التسمية.

(الوجه الثانى) هو أن دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة بينهما، بل لأنه جعل علامة عليه، ومعرفا له بطريق الوضع، فإذا كان التعريف مشروطا بشىء غير اللفظ، يعدم بعدمه، ويوجد بوجوده - لم يكن اللفظ هو المعرف، إنما المعرف ذلك الشىء، ولا سيما وقد رأينا اللفظ مفيدا لشىء آخر غير الإثبات؛ وهو النسبة الذهنية التى هو مفيد لها فى الإثبات وفى غيره، والتجريد لا يفيد معنى آخر سوى الإثبات، ورأينا التجريد لا ينفك عن إفادة الإثبات، واللفظ ينفك عن إفادة الإثبات، فالحكم بأن الإثبات مستفاد من التجريد الذى لا يحصل بدونه ولا ينفك عن إفادته، وله فائدة غيره أولى من الحكم بأنه مستفاد من اللفظ الذى ينفك عن إفادته، وله فائدة غيره.

(الوجه الثالث) أنَّا رأيناهم كما جعلوا فى غير القسم النفى محتاجا إلى حرف، والإثبات غنيا عن الحرف عكسوا فى باب القسم؛ فلم يجيزوا إذا كان المقسم عليه مثبتا أن يخلو من حرف الإثبات، فلا يقولون (والله زيد قائم) ولا (والله يقوم زيد) وهم يريدون الإثبات؛ بل لابد من حرف الإثبات، وإذا كان المقسم عليه منفيا وهو فعل مستقبل جوزوا أن يكون بغير حرف، فقالوا: ﴿**تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾(١) و(تالله يبقى على الأيام) و(تالله أبرح قائما) فنبهوا بصنعهم فى هذا الفصل ضد ما صنعوه فى عموم الأحوال على أن كل واحد من النفى والإثبات محتاج إلى علامة، وأنهم تارة يجعلون علامة هذا وجودية، وعلامة الآخر عدمية، وتارة يعكسون الأمر. وإلا فلو كان قولك (زيد قائم) دالا على الإثبات بنفسه إذا لم يكن قسم؛ فالقسم لا يزيده إلا تأكيدا، فلأى معنى اشترط فيه الإتيان بحرف الإثبات؟، ولو كان قولك (يقوم زيد) فى غير

---

(١) سورة يوسف: ٨٥.

القسم دالا على الإثبات بنفسه لكان إذا حذف حرف النفى فى باب القسم إثباتا؛ لكونه دالا بنفسه، وليس هناك ما يعارضه، ولا ما يمنع دلالته. فإن قلت لا نسلم أنه ليس هناك ما يعارضه، فإن حرف النفى محذوف مراد، قلت: الأصل عدم الحذف، والتقدير.

(الوجه الرابع) أن قولك (ضرب زيد) لو كان دالا على الإثبات بنفسه لكانت تلك الدلالة مستفادة من مفردية أو من أحدهما، أو من النسبة بينهما، أو من المجموع، وكل واحد منها موجود مع حرف النفى، وحرف الاستفهام، وهو غير دال على الإثبات معهما، فإن قلت الحرف مانع من دلالته على الإثبات، قلت لو كان الحرف مانعا لكان شرط الدلالة التجريد، وقد قدمنا فى الوجه الثانى أن كون التجريد علامة أولى من كونه شرطا، والله -سبحانه وتعالى- أعلم.

التاسعة: قد يكون الخطاب ابتدائيا وطلبيا وإنكاريا، بأن تقول لمن لا يستحضر قيام زيد، ويتردد فى قيام عمرو، وينكر قيام بكر: (زيد وعمرو وبكر قائمون) فماذا تصنع ولم يبق إلا التغليب؟! والذى يظهر أن تعامل الجميع معاملة الإنكارى، فإن تأكيد الابتدائى لا بدع فيه، بخلاف ترك تأكيد الإنكارى، فإنه لا يجوز.

نوعا الإسناد:

أ- الحقيقة العقلية.

ص: (ثم الإسناد... إلخ).

(ش): إنما جعل ذلك فى علم المعانى، وجعله السكاكى فى علم البيان؛ لأن السكاكى كان ينكر هذه الحقيقة، وهذا المجاز، فلذلك ذكرهما، ثم منبها على عدمهما، وقوله (ثم) أى ثم نقول، وقسم المصنف الإسناد إلى حقيقة ومجاز .

واعلم أن لفظى الحقيقة والمجاز تارة يقصد بهما الألفاظ، وذلك سيأتى فى علم البيان، وهو معناهما الاصطلاحى، وتارة يستعملان فى المعانى، وعليه عبارة من يقول فى المجاز المفرد هو استعمال اللفظ فى غير موضوعه، ولا يقول اللفظ المستعمل، غير أن كثيرا من الأصوليين أطلق أن المجاز استعمال اللفظ فى غير موضوعه وأراد المجاز اللفظى؛ وهى عبارة مدخولة، ومراد المصنف هنا الحقيقة والمجاز فى الإسناد نفسه، وهو عقلى، فلذلك جعلهما حقيقة ومجازا عقليين، وعلى الحقيقة إسناد الفعل أو معناه من اسم الفاعل ونحوه، مما يقبل الإسناد، إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فدخل فى ذلك أقسام:

أحدها: إسناده إلى ما هو له عند المتكلم وفى الخارج، كقول المؤمن (أنبت الله البقل).

الثاني: ما هو له عند المتكلم، كقول الكافر (أنبت الربيع البقل) ومنه قول الكفار ﴿**وَمَا يُهْلِكُنَا إِلا الدَّهْرُ**﴾[1]، ولا يكون مجازا؛ لأنه تعالى قال ﴿**إِنْ هُمْ إِلا يَظُنُّونَ**﴾.

الثالث: ما هو له فى الخارج فقط، كقول المعتزلى (الله تعالى خالق الأفعال كلها) يريد إظهار خلاف ما عنده ظانا أنه يفترى الكذب.

الرابع: إسناده إلى ما ليس له عند المتكلم ولا فى الخارج، ولكن السامع يتوهم أنه عنده كذلك، وعلم بذلك أن قوله إسناد الفعل أو معناه جنس، وقوله لما هو له خرج به المجاز العقلى، مثل ﴿**وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا**﴾[2]، وضمير هو يعود على الفعل، أو معناه، وفى له يعود على (ما)، ودخل القسمان الأولان فى قوله: عند المتكلم، والآخران بقوله: فى الظاهر، فإن السامع يتوهم أنه له عند المتكلم، وخرج إخبار الإنسان بخلاف ما فى ذهنه، والسامع يعلم ذلك، وفيه نظر؛ لأنه إسناد عقلى، لكنه كذب، وليس فيه إسناد مجازى، فتعين أن يكون إسنادا حقيقيا كذبا. وقد يجاب عنه بأنه لم يخرج، فإن كلام الكاذب فيه إسناد الفعل لما له عند المتكلم فى الظاهر بحسب وضع اللغة؛ لأنه كلام من شأنه أن يدل ظاهره على ذلك وإن تخلفت الدلالة هنا لمانع اعتقاد الكذب.

(تنبيه) قول المصنف[3] خرج بقولنا إسناد الفعل أو معناه إسناد غيرهما إلى شىء فليس حقيقة ولا مجازا، مثل الإنسان جسم، وليس كما قال؛ بل كل خبر ففيه الإسناد، وما ذكره يؤدى إلى نفى الإسناد؛ لأن من أثبت الحقيقة والمجاز العقليين فتقسيمه الإسناد إليهما منفصلة حقيقة، مانعة الجمع، والخلو، فكل إسناد ليس حقيقة، ولا مجازا لا وجود له، ومن وقف على حدى الإسناد الحقيقى والمجازى عرف ذلك. ثم نقول الإنسان جسم فيه معنى الفعل، باعتبار رجوعه إلى الإسناد المعنوى، وقد قدروا فى (زيد أسد، زيد جرى). وكذلك يقدر فى الجميع، ولا يلزم من ذلك أن يتحمل ضميرا، بل هذا تأويل معنوى لا لفظى، ولو لم يقل بتأويله بمشتق فلا شك فى حصول الإسناد كما هو ظاهر عبارة الشيخ عبدالقاهر والسكاكى.

(تنبيه) هذا التقسيم مبنى على ثبوت الحقيقة والمجاز العقليين، وقد أنكره ابن الحاجب تصريحا فى أماليه، ومختصره الكبير، واستبعادًا فى مختصره الصغير فى الأصول، وسيأتى الكلام عليه فى المجاز الإسنادى إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة الجاثية: ٢٤.

(٢) سورة الزلزلة: ٢.

(٣) قال المصنف: أى فى كتابه الإيضاح أثناء الكلام على تعريف السكاكى . كتبه مصححه.

(تنبيه) اعلم أن الإسناد الحقيقى ليس باعتبار التأثير، بل لأعم من ذلك، كقولك (خلق الله السماء) و(قام زيد) فزيد غير مؤثر القيام، بل هو واقع بخلق الله تعالى، ولكن نسبة القيام إليه حقيقة، بمعنى أن العرب إنما وضعت (قام) لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى، فإن قلت إذا كان الله تعالى هو الفاعل فالعبد غير فاعل حقيقة، قلت الحقيقة تطلق على الأمر المحقق المقابل للعدم، وليس كلامنا فيه، وتطلق على ما هو محل الأوضاع اللغوية، وكلامنا فيه؛ فالعرب لم تلاحظ فى (قام زيد) غير نسبة القيام إليه، وإن كان الله تعالى خالقها ولذلك لا يصح سلبه عنه، فلا تقول (ما قام زيد) بمعنى أن الله تعالى هو الفاعل. وأما قوله ﷺ حين حلف أنه لا يحمل قوما ثم حملهم "ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم"[1] فهو نفى مجازى، مثل ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾[2]، فإن قيل فهل يصح نفيه عن الله تعالى، أعنى فعل العبد؟ قلت أما شرعا فلا، وأمالغةً فنعم، وكيف لا، وقد لاحظت العرب فى ذلك ما لا ينسب إلا إلى العبد من الحركات؟ بل لا يسوغ شرعا إسناد الفعل إلى الله -سبحانه وتعالى- إذا كان غير لائق، وإن كان خالقا له، كالقيام، والقعود منا، والأفعال المحرمة، وحاصله أن الإسناد الحقيقى أقسام:

الأول: ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة، بمعنى التأثير، وذلك يختص بالله تعالى، كقولنا (خلق الله) و(رزق الله).

الثانى: ما يراد وقوعه حكما، مثل (قام زيد).

الثالث: ما يراد به مجرد الاتصاف، مثل (مرض زيد)، وكل ما لا كسب فيه، مثل (برد الماء).

وإذا اتضح ذلك فقد ظهر أن قول المصنف: (ما هو له) معناه له لغة، ومن الغريب أن ابن قتيبة قال فيما نقله عن ابن رشيق فى العمدة، وصاحب مواد البيان: لو كان المجاز كذبا لكان أكثر كلامنا باطلا؛ لأنا نقول (نبت البقل) و(طالت الشجرة) و(أينعت الثمرة) و(أقام الجبل) و(رخص السعر) وكان الفعل فى وقت كذا، وهو لم يكن، وإنما يكون فيه. اهـ

ولا يخفى ما فيه من النظر، إلا أن يريد بكون هذه الأمور مجازا أنه ليس فى واحد منها فعل محقق الوجود من فاعله، ومن الغريب أيضاً أن الراغب قال فى كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة: أكثر الأسباب التى يحتاج الفعل فى وجوده إليها عشرة أشياء: فاعل يصدر عنه،

---

(١) أخرجه البخارى فى " الإيمان والنذور "، (١١/٥٢٥)، (ح ٦٦٢٣)، وفى غير موضع من صحيحه، ومسلم (ح ١٦٤٩).

(٢) سورة الأنفال: ١٧.

كالنجار، وعنصر يعمل فيه، كالخشب، وعمل كالنجر، ومكان وزمان يعمل فيهما، وإلى آلة يعمل بها، كالمنجر، وإلى غرض قريب، كإيجاد النجار الباب، وإلى غرض بعيد، كتخصيص البيت به، وإلى مثال يعمل عليه، ويهتدى به، وإلى مرشد يرشده، وكل ذلك قد ينسب الفعل إليه فتقول (أعطاني زيد) و(أعطانى الله) قال تعالى ﴿**اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا**﴾[1]، وقال تعالى ﴿**قُلْ يَتوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ**﴾[2] فأسنده إلى الآمر، وإلى المباشر، وقال الشاعر:

وَأَلْبَسَنِيهِ الهَالِكِي

وقال:

كَسَاهُمْ مُحرِّق

فنسب الفعل لعاملها؛ وفى الثانى لمستعملها، وقيل (يداك أو كتا) و(فوك نفخ) فنسب إلى الآلة كما يقال (سيف قاطع) ويقال (ضرب) فيصل فنسب إلى الحدث و(عيشة راضية) فنسب إلى المفعول، وقال تعالى ﴿**حَرَمًا آمِنًا**﴾[3] فنسب إلى المكان وقيل (يوم صائم) و(ليل ساهر) فلما، كانت أفعالنا كذلك صح فى الفعل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة، وينتفى أخرى، بنظرين مختلفين، وعليه قول الشاعر:

أَعْطَيْتُ مَنْ لَمْ تُعْطِهِ وَلَو انْقَضَى ... حُسْنُ اللِّقَاء حَرَمْتُ مَنْ لَمْ تَحْرِم

فأثبت له الفعل، ونفاه بنظرين، وتقول (هذا الخشب قطعته أنا لا السكين) و(قطعته السكين لا أنا).

واعلم أنه من أجل ما قدمناه قال قوم من المحصلين: لا شيء من الأفعال فاعله واحد على الحقيقة إلا الله تعالى؛ لاستغناء فعله عن الزمان، والمكان، والمادة، والآلة، وغيرها، ولهذا لا يصح أن ينسب الإبداع إلى غيره تعالى، لا حقيقة ولا مجازا ا هـ. وظاهر كلامه أن هذه الإطلاقات ونسبة الفعل لجميع ما سبق حقيقة، وهو وما سبق عن ابن قتيبة قولان غريبان آخذان بطرفى الإفراط والتفريط، والحق بينهما -إن شاء الله تعالى- ولا يخفى ما فى كلام الراغب من الاعتراك.

---

(١) سورة الزمر: ٤٢.

(٢) سورة السجدة: ١١.

(٣) سورة القصص: ٥٧.

(**تنبيه**) الحقيقة والمجاز التركيبيان هل هما لغويان أو لا؟ وذلك مبنى على أن المركبات موضوعة أو لا، إن قلنا بالأول فنعم، وإلا فلا، وقد أوعيت الكلام على هذه المباحث فى شرح المختصر فليطلب منه.

ب- المجاز العقلى.

ص: (ومنه مجاز عقلى وهو إسناده إلى ملابس له غير ما هو له بتأول).

(**ش**): قوله إسناد جنس، والضمير لأحد أمرين: الفعل، أو معناه. وقوله (إلى ملابس له): أى الفعل أو معناه، وضمير هو كذلك، أى غير ما الفعل له، أو معناه. وقوله (بتأول) يتعلق (بإسناد) وخرج به قول الجاهل (أنبت الربيع البقل) كما سيأتى. فقد تكمل إخراج أقسام الحقيقة بمجموع الفصلين.

ملابسات المجاز العقلى.

ص: (وله ملابسات شتى... إلخ).

(**ش**): أى للفعل، أو معناه ملابسات متعددة، فهو يلابس الفعل، والمفعول به، ويلابس المصدر، وظرفى الزمان والمكان، والسبب.

واعلم أن الإسناد هنا إما أن يراد به الحكم الدائر بين المسند والمسند إليه، أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول، أو غيره من متعلقات الفعل .

أما الأول: فاعلم أن الإسناد لابد له من مسند إليه، كما سبق، وذلك المسند إليه إما فاعل، أو ما هو فى حكم الفاعل، مثل المبتدأ، واسمى كان وإن، وغير ذلك من المحكوم عليه.

وهذا فى كل إسناد، مجازيا كان أو حقيقيا، فنقول إذا وقع الإسناد فالمحكوم عليه إما أن يكون هو الفاعل فى نفس الأمر، أو المصدر، أو الزمان، أو المكان، أو المفعول، أو السبب.

فالأول – وهو إسناد الفعل إلى فاعله لا يكون إلا حقيقة، ونعنى فاعله الذى هو له، مثل (قام زيد) فقد أسند الفعل لفظا ومعنى إلى فاعله. هذا مضمون كلامهم.

الثانى- إسناده إلى المفعول، معناه أن يجعل ما هو له فى المعنى مفعول فاعلا، أو فى حكم الفاعل، فالفاعل كقوله تعالى ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1] فإن راضية مسندة إلى ضمير العيشة، فقد جعلت العيشة فاعلا، وإنما هى مفعول فى المعنى لأنها مرضى بها، وكذلك ﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾[2] فقد جعل المرضى به راضيا، والمدفوق دافقا، ومنه (سر كاتم) أى (مكتوم)

---

(١) سورة القارعة: ٧.

(٢) سورة الطارق: ٦.

حكاه ابن السكيت، والذى فى حكم الفاعل (سيل مفعم)، لأن المفعم هو المملوء، والسيل فى الحقيقة مالئ للوادى، لا مملوء، فقد أسند الفعل إلى الفاعل، معناه أنه جعل ما هو الفاعل فى المعنى أى فى الأصل، وهو السيل، نائبا عن الفاعل لفظا، والنائب عن الفاعل لفظا مفعولا معنى، فقد أسند الإفعام فى المعنى إلى الوادى الذى كان مفعولا، فصار السيل مفعولا فبنى الفعل له. ونظر[1] المصنف فى الإيضاح فإنه فى (عيشة راضية) جعل المفعول معنى فاعلا لفظا، وفى (سيل مفعم) جعل الفاعل معنى نائبا عن الفاعل، وهو المفعول فى الأصل، فقال إن هذا عكس الذى قبله، وليس كذلك، بل (سيل مفعم) مثل (عيشة راضية)، فإن العيشة كانت مفعولا، جعلت فاعلا، والوادى كان مفعولا صار فاعلا، ولذلك انقلب السيل الذى كان فاعلا مفعولا، فبنى له الفعل، فقيل مفعم، وكذلك لو بنيت المفعول من عيشة راضية لقلت عيشة مرضية.

الثالث: إسناده إلى المصدر، وهو أن تجعل ما هو فى المعنى مصدر فاعلا لفظيا، أو فى حكمه، مثل شعر شاعر، فإن (شاعرًا) أسند إلى ضمير الشعر، قلت وليس مثالا صحيحا، لأن شاعرًا فى قولنا شعر شاعر المراد به المشعور وهو نفس المنظوم لا الشعر الذى هو المصدر والمثال الصحيح:

سَيَذْكُرُنِى قَوْمِى إِذَا جَدَّ جِدُّهُمُ ... وَفِى اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ[2]

وكذلك قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3].

الرابع: إسناده إلى اسم الزمان، مثل (نهاره صائم) فقد أسند صائم إلى النهار، معناه أنا نجعل اسم الزمان فاعلا، فنسند الصوم إليه، وينبغى تقييد ذلك بإرادة هذا المعنى، فإنه يصح أن تقول (نهاره صائم) حقيقة، أى قائم الظهيرة، يقال صام النهار إذا قام قائم الظهير، ولابد من إرادة الحقيقة الشرعية، فإن الصوم فى اللغة مطلق الإمساك، فيصح إسناده للنهار حقيقة، ومن هذا الباب قولهم ولد له ثلاثون عاما، وصيد عليه يومان، وليلة ماطرة، وليل ساهر، وقوله تعالى ﴿وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[4].

الخامس: اسم المكان مثل (نهر جار) وهو كظرف الزمان، وهذا المثال إنما يصح إذا

---

(١) قوله ونظر : تحرر هذه الكلمة فإن الأصل الذى بيدنا سقيم. كتبه مصححه.
(٢) البيت بلا نسبة فى شرح عقود الجمان ١/٤٥.
(٣) سورة الحاقة: ١٣.
(٤) سورة يونس: ٦٧.

كان النهر اسم للشق، فإن كان اسما للماء وحده فهو حقيقة، ولأهل اللغة فى ذلك عبارات مختلفة تشهد لكل من الاحتمالين.

السادس: السبب وهو أن تجعل ما هو سبب الفعل فى المعنى فاعلا، أو فى حكمه، مثل (بنى الأمير المدينة) لكونه تسبب فى بنائها، قال الخطيبى يريدون بنيت المدينة للأمير، وبعضهم يجعل هذا المثال للمسبب، وكلاهما صحيح.

(قلت) ليس معناه ما ذكره، وإنما يكون معناه بنيت للأمير بتقدير أن يكون للمسبب، فيكون من القسم الذى ذكره بعد، وقوله (وكلاهما صحيح) فيه نظر؛ لأنه على المسببة يرجع فى المعنى إلى المفعول من أجله، فيمكن دخوله فى قسم عيشة راضية، إلا أن مرادهم بالمفعول فى عيشة راضية المفعول به فقط. هذا كله على تقدير أن المراد بالإسناد ذلك فقولك بنيت المدينة لا يطلق على بنائها للأمير، ولا يفهم منه لا حقيقة ولا مجازا، وأما قولك للأمير فليس مسندا إليه، وأما على التقدير الآخر أن المراد بالإسناد النسبة -ولا تستبعده- فسيأتى عن سيبويه والسكاكى مثله فى الكلام على أسباب العلمية، فالحكم على ما سبق واضح؛ لأنه يكون تعلق الصفة بالموصوف، كراضية بعيشة، وغيره مجازا، من غير نظر إلى ضميره المستتر فيه، ويكون فى (ضرب زيد عمرا) إسناد باعتبار الفاعلية، وإسناد باعتبار المفعولية.

وبعد أن تحررت هذه القاعدة على التحقيق فنقول: الإسناد إلى الفاعل المعنوى قد يكون والفعل مبنى له لفظا، مثل (قام زيد) فزيد فاعل لفظا، ومعنى حقيقة، ولا يكون إلى نائبه، لأنك إذا قلت (ضُرب زيد) لم تسند الضرب باعتبار الفاعلية إلى أحد، إنما أسندته باعتبار المفعولية فالفاعل المعنوى ليس المفعول الذى هو نائبه نائبا فى المعنى، بل فى اللفظ فقط، والإسناد إلى المفعول به المعنوى قد يكون مع البناء للفاعل، كما يقول رضيت العيشة، وإن بنيته للمفعول ألبس بالحقيقة كقولك رُضيت العيشة بضم الراء، وعلى هذا القياس، إلا أنه قد يقال لا يلزم من جعل المفعول فاعلا أن يجعل كذلك الفاعل مفعولا، بل يستعمل منه القاصر، فإن (دفق) فى الأصل متعد، فلما أسندناه إلى الماء قد يقال إنه صار قاصر بمعنى مندفق، وفيه نظر، وقد يقال هو متعد، أى دافق نفسه، والظاهر أنا إذا جعلنا المفعول فاعلا انقلب الفاعل مفعولا، ويوضحه ما تقدم فى (سيل مفعم)؛ لأنا إنما قلنا مفعم بالبناء للمفعول؛ لأنا قدرنا أن المفعول هو الفاعل، فقلنا ملأ الوادى السيل، فلذلك صح بناء الفعل للسيل، فقلنا (أفعم السيل) فتبعه قولنا سيل مفعم.

ولنرجع حينئذ إلى عبارة المصنف، فقوله إسناده إلى الفاعل حقيقة لا يريد الفاعل اللفظى،

وإلا ورد عليه أن الإسناد المجازى أيضاً لا يكون إلا لفاعل لفظـى، كمـا ستراه فـى الجميـع، وإنما أراد المعنوى ويعنى به ما هو له عند المتكلم فى الظاهر، ولا يريد لما هــو لـه حقيقـة، أو بتأويل؛ لأن كل إسناد كذلك، وقوله (أو المفعول إذا كان مبنيا له) يعنى إسناد الفعل فـى نحـو (ضرب زيد عمرا) إلى الفاعل الحقيقى؛ إذا كان الفعل أو معناه مبنيـا لـه، أو إلـى المفعـول؛ إذا كان الفعل أو معناه مبنيا له. وقيدناه (بالحقيقى) احترازا عن إسناد الفعل لما جعلنـاه مفعـولا بـه مجازا، فإن الإسناد فيه مجازى كما سبق فى (سيل مفعم)، ولا يصح إطلاق أن الإسـناد إلـى المفعول والفعل مبنى له حقيقة، فتصحيح الكلام أن يقـال: إسـناد الفعـل إلـى مفعولـه الحقيقـى والفعل مبنى له حقيقة، مثل (ضرب زيد)، وكذلك إسناده إلى الفاعل الحقيقى، والفعل مبنى له مثل (ضرب زيد عمرا) فالأول إسناد الضاربية، والثانى إسناد المضروبية، ولا يكون الإسناد فـى هذين إلا حقيقة، والأقسام الآتية وإن صح بناؤها للمفعول فالمفعول الـذى بنـى الفعـل لـه فيهـا ليس مفعولاً حقيقيا. وقوله (إلى غيرهما للملابسة) مجاز أى سواء كان مبنيا للفاعل مثل عيشـة راضية، أو للمفعول مثل سيل مفعم؛ على أنه قيل فى عيشة راضية غير ذلـك، فقـال البصريـون: هو على إرادة النسب، أى عيشة ذات رضا، وفيها ضمير الفـاعل، كمـا هـو فـى قولـك رجـل هندى. وقال الكوفيون أصله مرضية، فأقيم راضية، مقام مرضية. قال الفارسى: فعلى هـذا ليس الضمير المستتر فاعلا، بل هو قائم مقامه، فعلـى الوجهيـن هـو مجـاز إفرادى لا عقلى، وقيـل الأصل راض صاحبها، فحذف المضاف وأقيـم المضـاف إليـه مقامـه، فـارتفع مستترا، وأنـث لإسناده لمؤنث، وقيل راضية معناه كاملة. وقوله وسيل مفعم الكلام فيه كعيشة راضيـة فتطرقـه هذه الأقوال وكذلك الجميع وقوله شعر شاعر تقدم الكلام عليه.

(تنبيه) عرف مما سبق أن الإسناد إلى الفاعل والمفعول أقسام أربعة:

أحدها– أن يسند إلى الفاعل والفعل مبنى له مثل (قام زيد).

الثانـى– أن يسند إلى الفاعل والفعل مبنى للمفعول مثل (رضى صاحب العيشة).

الثالث– أن يسند إلى المفعول والفعل مبنى للفاعل، مثل (عيشة راضية).

الرابـع– أن يسند إلى المفعول وهو مبنى له مثل (ضرب زيد).

(تنبيه) المراد بقولنا الإسناد إلى المفعول ومـا معـه هـو الـذى كـان مفعـولا، وكذلـك فـى الجميع، ولا نعنى أنا نسند إليه حال كونه مفعولا، فلا نقول إن راضية بمعنى مرضية، والضمـير للفاعل، ولو قلنا ذلك لتهافت، بل الصيغة فاعل لفظا صناعيا، ومعنى مجازيا.

(تنبيه) لك أن تقول الملابسة لا تختص بالسببية، بل جميع العلاقات المذكورات فى المجاز اللفظى ينبغى أن تأتى فى المجاز الإسنادى.

قوله: (وقولنا بتأول يخرج ما مر من قول الجاهل) يعنى قوله أنبت الربيع البقل، ويعنى الجاهل بالله تعالى، وهو الكافر .

قوله ولهذا لم يحمل على المجاز قول الصلتان العبدى، وقيل السعدى:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الكَبِيرَ ... كَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِي[1]

نَرُوحُ وَنَغْدُو لِحَاجَاتِنَا ... وَحَاجَةُ مَنْ عَاشَ لا تَنْقَضِي

تَمُوتُ مَعَ المَرْءِ حَاجَاتُهُ ... وَتَبْقَى لَهُ حَاجَةٌ مَا بَقِي

يعنى كل مجاز إسنادى لا يحمل على المجاز، حتى يظن أن قائله لم يرد ظاهره، فإن شك فالأصل الحقيقة. وعلى المصنف فى هذا المثال اعتراض سيأتى، وقوله كما استدل مثال لما إذا ظن أن قائله لم يرد ظاهره، فإن أباالنجم لو اقتصر على قوله:

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ ... جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي[2]

لما علمنا أنه مجاز إلى أن قال:

أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلَعِي[3]

وعكسه قولهم ﴿**وَمَا يُهْلِكُنَا إِلا الدَّهْرُ**﴾[4] استدل على إرادة الحقيقة بقوله تعالى ﴿**إِنْ هُمْ إِلا يَظُنُّونَ**﴾.

---

(١) الأبيات من المتقارب، وهى للصلتان العبدى: قثم بن ضبية العبدى، فى شرح الحماسة للمرزوقى ص١٢٠٩، والمعاهد ١/ ٧١، ولطائف التبيان للطيبى ص ١١٧، والتبيان للطيبى ١/ ٣٢٠، ونهاية الإيجاز للرازى ص١٧٠، والإشارات والتنبيهات ص٢٥، والمفتاح ٢٠٨ ط المطبعة الأدبية ، والمصباح ص١٤٤، والإيضاح ص٢٧، والتلخيص ص١٢، وشرح عقود الجمان ١/ ٤٦.

(٢) الرجز لأبى النجم فى الإيضاح ص٢٨، والتلخيص ص١٣، والمصباح ص١٤٥، ونهاية الإيجاز ص١٨٢، وشرح عقود الجمان ١/ ٤٦، ودلائل الإعجاز ص٢٧٨، والطراز ٢/ ١٩٦.

(٣) انظر ما سبق فى تخريج البيت السابق .

(٤) سورة الجاثية: ٢٤.

(تنبيه) أنشد فى الإيضاح لملابسة السبب قول عوف بن الأحوص:

فَلا تَسْأَلِينِى وَاسْأَلِى عَـنْ خَلِيقَتِـى إِذَا رَدَّ عَافِى القِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا[١]

أراد أنه أطلق عافى القدر على المرق الذى يتأخر فيها، وإنما هى حقيقة فى المستعير؛ لأن عافى القدر هو المستعير الراد. (قلت) كذا قال الجوهرى يقال عفوت القدر إذا تركت فيها شيئاً، لكن قال ابن سيده فى المحكم: عافى القدر ما يبقيه فيها المستعير من المرق وأنشد البيت.

(تنبيه) عرف صاحب المفتاح الحقيقة العقلية بقوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه، وعرف المجاز العقلى بقوله هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأول إفادة للخلاف، لا بواسطة وضع، وقال إنما قلت ما عند المتكلم من الحكم دون أن أقول ما عند العقل، وفى الثانى خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول خلاف ما عند العقل، ليتناول الأول كلام الجاهل، حيث عدمنه حقيقة، مع أنه غير مفيد لما فى العقل من الحكم فيه، ولا يدخل هذا الكلام فى الثانى، فإنه لا يسمى كلام ذلك مجازا، وإن كان بخلاف العقل فى نفس الأمر، ولئلا يمتنع عكس الثانى، بمثل (كسا الخليفة الكعبة) فإنه لا يمتنع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا يقدح ذلك فى كونه فى المجاز العقلى. قال المصنف فى كلامه هذا نظر، أما فى الأول؛ فلأنه غير مطرد لصدقه على مالم يكن المسند فيه فعلا، ولا متصلا به، مثل الإنسان حيوان، مع كونه لا يسمى حقيقة، ولا مجازا. ولا منعكس، لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم، وما لا يطابق شيئا منهما مع كونهما حقيقتين عقليتين.

(قلت) أما السؤال الأول فممنوع، ولا شك أن الإسناد فى زيد حيوان حقيقة، بخلاف ما قاله المصنف، وهو مقتضى كلام عبدالقاهر، حيث حدها بما يقتضى دخول مثل ذلك، كما تقدم، والثانى صحيح، إلا أن يحمل على أن مراده بما عند المتكلم، ما يدل لفظه عليه مع عدم القرينة الصارفة عنه، وقد ذكر فى الإيضاح اعتراضات على هذا الحد، لم أطل بذكرها، وقد تبين بما ذكرناه أن المسمى بالحقيقة والمجاز العقلى عند المصنف هو الإسناد نفسه، وعليه

---

(١) البيت من الطويل، ويروى (ما خليقتى)، وهو لمضرس الأسدى، فى لسان العرب (عفا) وتاج العروس (عفا) ، وللكميت فى أساس البلاغة (عفو)، وليس فى ديوانه، وبلانسبة فى الإيضاح ص ٢٧ بتحقيقنا، وص٢٢ط. وعزاه المحقق لعوف بن الأحوص من قصيدة له فى المفضليات.

عبارة ابن الحاجب فى النقل عن عبدالقاهر، وقول الزمخشرى فى الكشاف، وغيره، وعلى عبارة السكاكى يكون المجاز نفس الكلام. قال المصنف: وإنما اخترنا هذا؛ لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازا على هذا لنفسه بلا واسطة شيء وعلى الأول لاشتماله على ما ينسب إلى العقل، قلت بل لا يصح من جهة المعنى إلا ذلك، والسكاكى فى جميع الباب يقول إسناد حقيقة وإسناد مجاز، كما قال غيره.

أقسام المجاز العقلى.

ص: (وأقسامه أربعة؛ لأن طرفيه إلى قوله وغير مختص).

(ش): أى أقسام المجاز العقلى أربعة، لأن له طرفين: هما المسند والمسند إليه فإما أن يكونا حقيقتين أى كل منهما حقيقة لغوية، مثل أنبت الربيع البقل، فالإنبات والبقل حقيقتان، لاستعمالهما فى موضوعهما ومنه:

وَشَـيَّبَ أَيَّـامُ الفِـرَاق مَفَـارِقِى[1]

وكذلك قول الشاعر:

وَنِمْـتُ وَمَـا لَيْـلُ المَطِـيِّ بنَـائِم[2]

أو مجازين مثل أحيا الأرض شباب الزمان، فإن الإحياء والشباب مستعملان مجازا فى الإنبات والربيع، أو يكون المسند حقيقة والمسند إليه مجازا، مثل أنبت البقل شباب الزمان، أو عكسه، نحو أحيا الربيع البقل، ووقع المجاز العقلى كثيرا فى القرآن كقوله تعالى ﴿**وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾[3] - نسب الزيادة للآيات وهى لله تعالى، وكذلك ﴿**يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ**﴾[4] نسب التذبيح لفرعون لكونه الآمر به، وكذلك ﴿**يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا**﴾[5]

---

(١) صدر بيت من الطويل وعجزه: وأنشزن نفسى فوق حيث تكونُ، وهو بلا نسبة فى الإيضاح ص٣١، وينسب لجرير وليس في ديوانه.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: لقد لمتنا يا أم غيلان فى السرى، وهو لجرير فى ديوانه ص٤١٩، وخزانة الأدب ١/٤٦٥، ٨/٢٠٢، والكتاب ١/١٦٠، ولسان العرب ٢/٤٤٢، والإشارات والتنبيهات ص٢٦، والإيضاح ص٣١.

(٣) سورة الأنفال: ٢.

(٤) سورة القصص: ٤.

(٥) سورة الأعراف: ٢٧.

باعتبار السبب فى النزع، وكذلك ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾[1] وكذلك ﴿أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[2].

(تنبيه) هذه الأقسام الأربعة تأتى فى الإسناد الحقيقى، فقد يكون طرفاه حقيقتين، مثل (خلق الله زيدا) وقد يكونان مجازين، كقولك (أحيا البحر زيدا) تريد (أعطى الكريم زيدا) وقد يكون المسند مجازا، والمسند إليه حقيقة، مثل (أحيا الله البقل)، وعكسه، مثل (جاء فلان) يريد غلامه، وإنما يجوز ذلك بقرينة ترشد إلى المعنى.

(تنبيه) هذه الأقسام الثمانية هى دائرة بين الفعل وفاعله، ولاشك أن الفعل يلابس فضلات باعتبار المفعول، والحال، وغيرهما، وذلك باعتبار الحقيقة أو المجاز، فنقول كل واحد منهما قد يكون فى الفاعل والمفعول، والمفعول يلابس الفعل حقيقة أو مجازا، وكل واحد منهما قد يكون فى نفسه مجازا إفراديا، وقد يكون حقيقيا، فهذه أربعة أحوال تضرب فى الثمانية أعنى الأقسام الأربعة الحقيقية والأقسام الأربعة المجازية -تبلغ اثنين وثلاثين قسما، وتأتى فى المفعول الثانى أربعا وستين، وفى الثالث مائة وثمانية وعشرين، وتتضاعف بالتوابع والحال والمصدر والظرف ونحوه، فعليك باعتبار ذلك، وافعل ما تقتضيه القواعد السابقة، وينبغى أن يسمى هذا مجاز الملابسة، ولا يقال مجاز إسناد؛ لغلبة استعمال الإسناد بين الفعل وفاعله، أو ما قام مقامه فقط.

ص: (وغير مختص بالخبر بل يجرى فى الإنشاء كقوله تعالى ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾[3]).

(ش): لأن هامان ليس مأموراً أن يبنى بنفسه، وقوله غير مختص معطوف على كثير، ولكنه لا يشاركه فى ظرفه الذى هو فى القرآن، وهذا مثال لمجاز السببية ويأتى ذلك فى الجميع، كقولك لعل العيشة ترضى، والنهار يصوم، والنهر يجرى، والجد يجد، وفى القسم تقول أقسمت بالله، حقيقة، فإذا أردت الإسناد المجازى لا نكاد تقدر عليه، ولا تقدر عليه أيضاً فى النداء ولا الاستفهام، لا يقال قد يأتى فى القسم فى نحو:

حَلَفَ الزَّمَانُ لَيَأْتِيَنَّ بِمِثْلِهِ ... حَنَثَتْ يَمِينُكَ يَا زَمَانُ فَكَفِّرِ[4]

---

(١) سورة المزمل: ١٧.

(٢) سورة الزلزلة:٢.

(٣) سورة غافر: ٣٦.

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح عقود الجمان ٤٨/١.

فإنك يصح أن تقول على هذا قال الزمان أقسمت لآتين بمثله؛ لأن الإسناد حينئذ فى قول الزمان (أقسمت) حقيقة وفى قولك قال الزمان هو المجاز.

(قاعدة هذا أول مواطن ذكرها لا بأس بالتيقظ لها فقد غلط فيها من لا أحصيهم عددا من الأئمة) والاختصاص والتخصيص معناهما الانفراد والإفراد، فإذا قلت اختص زيد بالمال فمعناه أنه انفرد به لم يشاركه أحد من الناس فيه، وخصصته به أى أفردته من دون سائر الناس بالمال، كما صرح به أهل اللغة وقال الراغب: التخصيص[(١)] والاختصاص والتخصص تفرد بعض الشىء بما لا يشاركه فيه الجملة ا هـ. وهذا واضح، ولذلك قال تعالى ﴿**يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ**﴾[(٢)] أى يفرد من يشاء برحمته، أو ينفرد من يشاء برحمته، فمعناه على التقديرين انفراد من يشاء بالرحمة، فإذا قلت اختص زيد بالمال فمعناه أن زيدًا منفرد عن غيره بالمال، فهو المختص بمعنى اسم الفاعل، والمال مختص به، والمختص أبدا هو المنفرد، والمحتوى على الشىء فهو كالظرف له، والمختص به أبدا هو المأخوذ، كالمظروف، فلو قلت اختص المال بزيد مريدا ما أردته بالمثال السابق لم يصح؛ لأنك فى المثال الأول حصرت المال فى زيد، وفى الثانى حصرت زيدا فى المال، فلا يكون له صفة غير الاحتواء على المال، وهو غير المراد فإن زيدًا قد يكون له صفات من دين وعلم وغير ذلك، فإن تخيل متخيل صحة ذلك قال معنى اختصاص زيد بالمال أن المال لا يخرج عن ملكه، ومعنى اختصاص المال بزيد أن زيدًا لا يخرج عن أن يكون مالكا له، ولا ينفى ذلك أن يكون له صفات أخرى لا تنافى ملكه للمال، قلنا له فما تصنع بقولهم التخصيص إفراد بعض الشىء بما لا يشاركه فيه الجملة؟ فإذا قلت خصصت المال بزيد كان معناه إفراد المال بما لا يشاركه فيه غير المال، ويلزم فى ذلك نفى غير المال، من صفات زيد، ثم إنه يلزم أن يكون مدلول اختص الثوب بزيد أن زيدا لا يفارقه أبدا، فلا يزال مالكا له، وهذا وإن كان صحيحا فى نفسه فلا شك أنه معنى آخر، غير قولك اختص زيد بالثوب، وإنما نبهت على ذلك؛ لأنه وقع التساهل فى عبارات كثير من الأكابر عن غير قصد، وقد كثر ذكر هذه العبارة مقلوبة فى كلام ابن الحاجب، وابن مالك، والسكاكى، والمصنف، حتى فى عبارة سيبوبه، وهذا أول موطن ذكرها فيه مقلوبة، فإنه قال غير مختص

---

(١) التخصيص : كذا فى الأصل، ولا يستقيم الإخبار عنه بالتفرد، فلعله من زيادة الناسخ، أو سقط بعض العبارة. كتبه مصححه.

(٢) سورة آل عمران: ٧٤ .

بالخبر وصوابه غير مختص به الخبر، وسترى فى عبارة المصنف كثيرا منه، فعليك باعتباره، ولقد كثر الغلط فى ذلك حتى رأيت بعض المصنفين فى هذا العلم إذا وجدوا العبارة على السداد يتوهمون أنها مقلوبة، وأشكل على شراح المفتاح مواضع، وإنما نشأ لهم ذلك عن قلب العبارة فليتأمل.

أهمية القرينة للمجاز الإسنادى

ص: (ولابد من قرينة...إلخ)

(ش): أى لابد للمجاز الإسنادى من قرينة، إما لفظية؛ كما تقدم من قول أبى النجم (أفناه قيل الله) فإنه قرينة صرفت اللفظ إلى مجازه، أو قرينة معنوية، كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا، أى بالمسند إليه، ودخل فيه الصفات الحقيقية كالعلم، والجهل، والإضافية، كالقرب، والبعد، ونحو الموت أيضا، وكذلك ذكر فى الإيضاح كاستحالة صدوره من المسند إليه، أو قيامه به، ليدخل ذلك كله. وقوله كقولك محبتك جاءت بى إليك الباء فيه للتعدية، أى محبتك أحضرتنى، وإنما أتت به نفسه، كذا فى الإيضاح، ويصح أن يقال إنما أتى به الله تعالى وقوله (أو عادة) أى استحالة عادة نحو هزم الأمير الجيش، وبنى المدينة؛ لأن العادة أنه لا يفعل ذلك وحده. وقوله وصدوره عن الموحد فى مثل (أشاب الصغير) يعنى أن العلم بأن قائل ذلك البيت موحد قرينة صرفت الإسناد إلى المجاز.

(قلت) وهذا القسم هو الأول؛ لأن العقل يقضى باستحالة صدور الإشابة والإفناء من غيره عز وجل، فأى فرق بين هذا وبين الأول؟ ثم لا نسلم أن القرينة هنا غير لفظية؛ لأن تلك القصيدة فى بعض أبياتها ذكر النبى (فهو قرينة لفظية، كبيت أبى النجم، أنشد صاحب التتمة فى أولها:

فَملَّتُنَــا أَنَّنَــا مُسْــلِمُونَ ... عَلَــى دِيــنِ صِدِّيقِنَــا وَالنَّبِــى[1]

فإن قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك البيت لم يحمل على المجاز، قلت ليس كذلك، بل الذى تقدم أن نحو ذلك البيت لا يحكم عليه بالتجوز مالم يعلم أن قائله أراد معناه، وقد علم.

ص: (ومعرفة حقيقته... إلخ)

(ش): معرفة حقيقته أى حقيقة المجاز الإسنادى إما أن يريد معرفة وجوده، أو معرفة كيفية ملابسته، إما ظاهرة أى واضحة، أو خفية، والمعرفة لا توصف بالظهور والخفاء باعتبار

---

(١) البيت فى شرح عقود الجمان ٤٨/١ من إنشاء صاحب اليتيمة فى أولها.

نفسها، بل باعتبار سهولة تحصيلها وعسره، فإنها قد تدرك بالبديهة، أو بأدنى تأمل، فتسمى ظاهرة، وقد تحتاج لطول نظر فتكون خفية، ومثل الظاهرة بقوله تعالى ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[1] أى فما ربحوا فى تجارتهم، والخفية كقولك (سرتنى رؤيتك) أى سرنى الله عندها، وهو من الإسناد إلى الظرف المجازى أو من الإسناد بملابسة السبب؛ لأن الرؤية سبب السرور، وكذلك قول أبي نواس:

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا[2]

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه كذا قاله المصنف.

(قلت) لكن يلزم منه حمل حسنا على استحسانا، فإن الذى ازداد حسنا هو الوجه لا الناظر، ويحتمل أن يقال فيه أنه على السببية، أى بسبب وجهه، وملابسة هذا بالظرفية كالذى قبله.

(قوله وأنكره السكاكى) قال السكاكى الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية فى قولهم أنبت الربيع البقل إلخ، وأورد عليه المصنف ما أورده، وفيه نظر؛ أما قوله إنه يلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[3] صاحبها فليس كذلك، بل لنا فى تصحيح كلامه طريقان:

إحداهما: أن راضية فى معنى الصفة الجارية على غير من هى له فى المعنى، لا من حيث الصناعة، كأنه قال راض صاحبها، لا على أحد التقادير السابقة، فإن ذلك تقدير لفظى، وهذا معنوى، فإنا نجعل الإسناد إلى ضمير العيشة، وهى صفة جارية فى اللفظ على العيشة، وفى المعنى على صاحبها، والمعنى فى عيشة رضى صاحبها، فضمير راضية يعود على العيشة، وهو استعارة بالكناية، والمسند وهو اسم الفاعل استعارة تخييلية، قارنت المكنية، فإن قلت كان السكاكى مستغنيا عن هذا بأن يجعل الإسناد إلى صاحبها الحقيقى، كما هو أحد التقادير السابقة، ولا حاجة إلى الاستعارة بالكناية، قلت تفوت المبالغة المقصودة.

الثانية: أنه يلتزم ما ذكره المصنف، وأن المراد بعيشة صاحبها، ولا يلزم أن يكون الشيء فى نفسه، ويجعل العيشة وضميرها المستتر فى راضية، أريد بهما صاحب العيشة، فتكون العيشة استعارة بالكناية، والمسند فى راضية استعارة تخييلية، ولا بدع أن يكون صاحب

---

(١) سورة البقرة: ١٦.

(٢) البيت لأبى نواس فى ديوانه ص٣٥ ، ط. بيروت، والتلخيص ص١٣، وشرح عقود الجمان ٤٩/١، والأغانى ٢٥/ ٤١، والمفتاح ص٢١١، والتبيان للطيبى ٣٢٢/١، وبلا نسبة فى نهاية الإيجاز ص١٧٧، والإيضاح ص٣٦.

(٣) سورة القارعة: ٧.

العيشة الحقيقى فى صاحبها المجازى على سبيل الاستعارة للمبالغة، فإن قلت: المصنف لا يرى أن الاستعارة بالكناية أريد بها غير موضوع اللفظ، فكيف يقول يلزم السكاكى أن يكون المراد بعيشة صاحبها؟ قلت ألزمه برأيه؛ لأن السكاكى يرى أن الاستعارة بالكناية مجاز، بإطلاق لفظ المشبه، وإرادة المشبه به، مدعيا أن المشبه به فرد من أفراد المشبه، وقد خبط كثير من الناس فى هذا المكان، والتحقيق ما قلناه، والله تعالى أعلم. على أن الجزرى اعترض عليه فى إلزامه أن المراد بعيشة صاحبها، بأن قال يلزم ذلك، فإن الزمخشرى ذكره، وهو وهم؛ لأن التزام ذلك التزام للمحال، إذ يلزم أن يكون الشيء فى نفسه، ولا يصح التزام ذلك إلا بالطريق التى ذكرناها، والزمخشرى لم يذكر أن المراد بعيشة صاحبها، بل أن المراد براضية صاحبها، وبينهما فرق، وأما قوله إنه يلزم أن يكون المراد (بماء دافق) فاعل الدفق فلا يلزم، بل يحتمل ما سبق، وأما قوله إنه يلزم عدم صحة الإضافة فى نحو (نهاره صائم) إذ يصير من باب إضافة الشيء إلى نفسه فممنوع، ولا نسلم أنه يلزم التجوز فى نهاره، بل فى صائم، على ما سبق. وأما إلزامه بنحو **(ياهامان ابن لى صرحا)** بأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان، مع أن النداء له، فجوابه أن يلتزم أن المأمور بالبناء البانى بنفسه بعد اعتقاد دخول هامان نفسه فى زمرة من يبنى بنفسه مجازا، مدلولا على خطابه بياهامان، وعلى أن المراد البناء بقوله (ابن). وأما اعتراضه بلزوم توقف **(أنبت الربيع البقل)** على النقل الشرعى فهو أحسن الأَسْوِلَة[1]، وأجاب عنه الجزرى بأن السكاكى لم يرد أن الربيع أطلق على الله تعالى، إنما أراد أن الإسناد إلى هذه الأشياء جعل كناية عن الإسناد إلى الفاعل، وأسند إلى الربيع ليعلم أن المقصود منه الإسناد إلى الله -سبحانه وتعالى- كما يعلم من قولك (زيد كثير الرماد) أن المقصود الكرم، وهذا الكلام يمكن سلوكه فى كل ما سبق، إلا أنه لا يصح الجواب به عن السكاكى، فإن جعله كناية يخرجه عن أن يكون استعارة بالكناية، لكن الجواب أن يقال أسند إلى الربيع على أنه فاعل حقيقى لا بمعنى المؤثر بل بمعنى أنه حقيقه فى الفعل الصورى، كقولك قام زيد فكما أن معنى كونه حقيقة أن العرب وضعت اللفظ له، وإن كان الفاعل الحقيقى هو الله تعالى فكذلك لا يمتنع أن تضع العرب (أنبت الربيع) لوجود صورة الإنبات فيه وعن السكاكى جواب آخر تحقيقى يضيق المجال عنه وأما قول الخطيبى إن السكاكى لا يرى أن أسماء الله تعالى توقيفية وأخذه ذلك من كلامه على نحو أنبت

(١) لغة في "الأسئلة" انظر اللسان (س ول).

الربيع البقل على ما يقتضيه لفظه -فضعيف؛ لأن مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تقضى بأن مذهبه أن أسماء الله تعالى اصطلاحية إلا أن يكون أراد أن السكاكى يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزليا والظاهر أن المعتزلة يرون ذلك ولو ذهب إليه فهو مذهب فاسد مردود وأما قوله إن ذكر طرفى التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة فليس كذلك لأن المراد ذكر الطرفين على جهة التشبيه وأجيب عنه بأن المشبه به فى هذا المثال شخص ما إنسانى موصوف بالصوم وهو أعم من المذكور فيكون غيره فلا يكون الكلام مشتملا على طرفى التشبيه وفيه نظرح لأنك لو قلت زيد كنهار صائم كان تشبيها بالاتفاق مع وجود هذا التغاير وأما الإلزام بأنه لا يكون استعاره فى نحو نهاره صائم فجوابه ما سبق؛ من جعل المجاز فى الخبر وهو صائم.

(تنبيه) اعلم أن المصنف فى باب الاستعارة بالكناية جعلها كلها مجازا عقلياً، وذلك مناقض لم ذكره هنا من إثبات المجاز العقلى فى هذه الأمثلة، وإنكار أن يكون استعارة بالكناية، وتصريحه بتغايرهما، وهذا الاعتراض أقوى من جميع ما اعترض به على السكاكى.

(تنبيه) تلخص فى نحو (أنبت الربيع البقل) إذا لم يكن من كافر ولا كذبا، وفى نحو (زيد الجبل العظيم) أقوال:

أحدها– أن المجاز فى أنبت، وهو رأى ابن الحاجب.

الثاني– أنه فى الربيع، وهو رأى السكاكى.

الثالث– أنه فى الإسناد، وهو رأى عبدالقاهر والمصنف.

الرابع– أنه تمثيل، فلا مجاز فيه فى الإسناد، ولا فى الإفراد، بل هو كلام أورد ليتصور معناه فينتقل الذهن منه إلى إنبات الله تعالى، وهو اختيار الإمام فخر الدين.

أحوال المسند إليه

ص: (أحوال المسند إليه أما حذفه إلى قوله وأما ذكره)

(ش): المسند إليه قد تقدم ذكره، وإنما قدمه على المسند؛ لأن المسند إليه كالموصوف، والمسند كالصفة، والموصوف أجدر بالتقديم؛ لأنه الموضوع، والصفة هى المحمول، وأحواله أقسام: أحدها أن يكون محذوفا، والإضافة فى قوله حذفه إلى المفعول؛ لأن الحذف فعل المتكلم، وكذلك ما بعده من قوله ذكره، وغير ذلك، وقدم ذكر الحذف على الذكر؛ لأن الذكر هو الأصل فلا تتشوف النفس إلى ذكر الموجب له، بخلاف الحذف، وحذفه

لأحد أمور بمعنى أن الاعتبار المناسب حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور؛ فإن حذف لا لواحد منها كان حذفًا على غير الوجه المناسب.

الأول: الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، يعنى بقوله فى الظاهر أن ذكره يكون فى الظاهر عبثا لإغناء القرينة عنه، وإن كان فى الحقيقة غير عبث، كقولك لمن يستشرف الهلال: (الهلال والله) أى هذا الهلال، فلو صرحت بذكر المبتدأ لكان ذكره عبثا فى الظاهر، بمعنى أنه لا يظهر له فائدة.

واعلم أن المصنف جعل هذا فى الإيضاح جزء علة، وأضافه إلى الاختصار، وإنما اقتصر على هذا هنا؛ لأنهما يرجعان لشيء واحد، والظاهر أن الاختصار هنا هو الحذف، والاقتصار على الخبر يترتب على الحذف، فإن كان كذلك فكيف يعلل الحذف بنفسه، وإن كان الاختصار هو جعل معانى اللفظ الكثير فى لفظ قليل فلا يتأتى هنا؛ لأن معنى المسند إليه ليس مجعولا فى المسند، بل حذف، ودل عليه بالقرائن، وقد يجاب بأن مراده بقصد الاختصار أن يقصد المتكلم الاختصار فى الجملة، والمراد بالحذف حذف شيء خاص، وهو المسند إليه.

الثاني: أن يقصد تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ، كقولك (قائم) فى جواب (كيف زيد؟) وإنما قلنا أقوى الدليلين لأنك لو قلت (زيد قائم) أو (هو قائم) لكان الكلام مفيدًا للمسند إليه بلفظه، ولو قلت قائم لكان يدل عليه بدلالة العقل القاضية بأن السؤال كالمعاد فى الجواب، فالدليلان هما العقل واللفظ، وأقواهما العقل؛ فالعقل يدل على المسند إليه، واللفظ لو ذكر دل عليه، إلا أن الدلالة المعنوية أقوى. وقال الخطيبى لأن اللفظ لا يفيد إلا الظن، والدلالة العقلية تفيد القطع، قلت فيه نظر؛ لأنه لا يعنى بالعقل إلا دلالة القرائن التى لا تفيد بمجردها فى الغالب إلا الظن، وفى عبارته أيضا أن العقل دليل على الترك، واللفظ دليل على الذكر، فهى عبارة قلقة، وصوابها العقل دليل عند الترك، واللفظ دليل عند الذكر.

قال المصنف كقوله:

قَالَ لِى كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ ... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ(1)

---

(1) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة فى التبيان للطيبى ١/١٤٦، ودلائل الإعجاز ص:٢٣٨، وقال الشيخ محمود شاكر: مشهور غير منسوب، وفى الإشارات والتنبيهات ص:٣٤، والمفتاح ص:٩٤، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١/٥٢، والإيضاح ص٣٨.

تقديره أنا عليل، وهذا يصلح أن يكون مثالا لهذا، وأن يكون مثالا للذى قبله، وأن يكون مثالا للحذف؛ لضيق المقام[1]، كما سيأتي. والمعنى الأول هو لما يلزم عليه، من عدم الفائدة فى الذكر. والمعنى الثانى فيه نقص الفائدة وضعفها، فالأول أعم من الثانى؛ لأن فى الثانى تحصيل الصيانة عن العبث، فإن سلوك أضعف الدليلين عبث، وعبارة المصنف التخييل، وينبغى أن يقول: للعدول؛ فإنه وقع حقيقة لا تخييلا. هذا على ما اقتضاه كلامهم وقد تبعناهم فيه، ولك أن تقول ليست القرائن أقوى من اللفظ، بل مراد المصنف أن المتكلم إذا حذف فقد خيل للسامع أن المسند إليه مدلول عليه بالعقل، فلا يحتاج إلى ذكر، وعلى هذا تعين ذكر التخييل.

الثالث: أن يقصد بحذفه اختبار تنبه السامع عند القرينة أله تنبه أم لا؟ وإنما قلنا عند القرينة؛ لأن الفهم عند عدم القرينة لا سبيل إليه، ولا يجوز الحذف حينئذ أو يعلم أن له تنبها ولكن يريد أن يختبر مقدار تنبهه، وهل يكتفى بقرينة بعيدة، أو يحتاج إلى قرينة قريبة، أو لقرائن؟.

الرابع: إيهام صونه عن لسانك لتعظيمه، أو صون لسانك عنه وتحقيره. وقول المصنف إيهام كقوله فى السابق تخييل، ولا يأتى فيه ذلك الجواب، ولو قال للصون لكان جيدا، وقد يجاب عنه بأن الصون ليس هو الترك، بل قصده للصيانة، وهو لم يوجد، بل وجد ما يوهمه، ومثال الأول:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِى ... أَيَادِىَ لَمْ تَمْنُنْ وَإِنْ هِىَ جَلَّتِ

فَتًى غَيرُ محجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ... وَلا مُظْهِرُ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ[2]

هما لأبى الأسود الدؤلى يمدح عمرو بن سعيد بن العاصى، وكذلك قول الآخر:

---

(١) في الحذف نكتة أخرى، وهي رعاية حال المتكلم؛ فالعليل يضيق صدره عن الفصيل والتطويل، ولعلّ هذا هو المراد بقولهم إن الحذف هنا لضيق المقام.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لعبدالله بن الزبير فى ديوانه ١٤٢، ونسبهما فى الحماسة البصرية ١/١٣٥ إلى عمرو بن كميل، وهما فى ديوان إبراهيم بن العباس الصولى فى الطرائف الأدبية ص ١٣٠، وفى التبيان للطيبى ١/١٤٧، والمفتاح ص ٩٤، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١/٥٢ ونسبهما لأبى الأسود الدؤلى، وفى دلائل الإعجاز ص ١٤٩، والإشارات والتنبيهات ص ٣٠٣،٣٤، وبلا نسبة فى الإيضاح ص ٣٨، والتلخيص ص ١٠٩.

أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْل حَتَّى نظمَ الجزْعَ ثَاقِبُهْ
نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَّ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِى إِلَيْهِ كَوَاكِبُهْ[1]

ولو عبر المصنف بقوله: لقصد التعظيم؛ لمثلنا ذلك بقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾[2] وفى هذا المعنى يقول يزيد:

وَإِيَّاكَ وَاسْمَ العَامِرِيَّةِ إِنَّنِى أَغَارُ عَلَيْهَا مِنْ فَمِ المُتَكَلِّمِ[3]

ومثال الثانى: قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾[4]، وقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[5] وإنما يصح التمثيل بهاتين الآيتين الكريمتين؛ لصون اللسان عن المسند إليه باعتبار لسان القارئ، لما لا يخفى، وكقوله:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِى النَّدَا بِسَرِيعِ[6]

يقول عن ابن عم له لطمه الأصل: هو سريع فحذفه تحقيرا له، وسيأتى ذكر هذا البيت فى البديع مثالا لرد العجز على الصدر. وفيما ذكرناه من الشواهد لهذا والذى قبله نظر؛ لجواز أن يراد إيهام التعيين، أو الاختصار، أو غير ذلك: وفى معنى صون اللسان يقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّهُمْ نَجَسٌ وَإِذَا ذَكَرْتُهُمُ غَسَلْتُ فَمِى[7]

وقوله **(أو عكسه)** معطوف على إيهام أى: أو إيهام صون لسانك عنه، ولا يصح عطفه على صونه؛ لأنه يكون لإيهام أحد الأمرين، وليس هو المراد.

---

(١) البيتان من الطويل ينسبان لأبى الطمحان القينى، وللقيط بن زرارة، انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧١١/١، وحماسة أبى تمام ٥٢٢، والتبيان للطيبى ١٤٦/١، والإشارات والتنبيهات ص ٣٤، والمفتاح ٩٤، وشرح المرشدى على عقود الجمان ٥٢/١، وبلا نسبة فى الإيضاح ص ٣٩.
(٢) سورة النور : ١.
(٣) البيت ليزيد فى شرح عقود الجمان ٥٢/١.
(٤) سورة البقرة : ١٨.
(٥) سورة القارعة: ١٠-١١.
(٦) البيت من الطويل، وهو للمغيرة بن عبدالله المعروف بالأقيشر الأسدي، وهو فى لطائف التبيان ص ٤٥، والإشارات والتنبيهات ص ٣٤، والمفتاح ٩٤، والخزانة ٢٨١/٢، ودلائل الإعجاز ص ١٠٥، والإيضاح ص ٣٩، والتلخيص ص ١٠٤.
(٧) البيت بلا نسبة فى شرح عقود الجمان ٥٢/١.

الخامس: لتأتى الإنكار عند الحاجة؛ لأنه قد تدعو الحاجة إلى التكلم بشيء، ثم تدعو الحاجة لإنكاره مثاله: أن يذكر شخص فتقول: فاسق. ثم تخشى من غائلة ذلك فتنكره، فلو قلت: زيد فاسق؛ لقامت البينة بذلك، ولم تستطع الإنكار. لا يقال: كيف ينفع الإنكار مع القرينة؟ لأنا نقول: القرينة ترجح أحد الطرفين ترجيحا لا يسوغ الشهادة، لا يقال فهذا حينئذ مدعاة إلى الكذب المحرم؛ لأنا نقول: نحن نتكلم على أسباب الحذف التى لاحظتها العرب، سواء كان ذلك شرعا أم لا، ثم نقول: قد يجب الإنكار والكذب، كما إذا كان فيه مصلحة شرعية، ثم إنما يتأتى ذلك إذا لم يكن استفهام، فلو قيل لك: ما زيد؟ فتقول: فاسق. لم ينفع الإنكار بعد ذلك، ولم يصدق المنكر، حتى لو قال له: ما حال زوجتك؟ فقال: طالق. لم يصدق إذا ادعى عدم إرادتها.

السادس: التعيين فيه أى: أن ذلك المسند معين للمسند إليه منحصر فيه؛ فلا حاجة لذكره، كقولك: خالق لما يشاء أى: الله. قيل: وقول السكاكى: لما يشاء، لا حاجة لذكره، وإنه إنما ذكره اعتزالا؛ لأنهم يرون أن العبد خالق؛ ولكن لا لكل ما يشاء وفيما قيل نظر؛ لأن هذا المثال هو المطابق لقوله سبحانه وتعالى ﴿**يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ**﴾[2] فلعل السكاكى لم يقصد بقوله: لما يشاء الاحتراز؛ بل قصد التأسى بالآية الكريمة. قلت، وهذه الفائدة داخلة فى الأولى، إلا أن يقال: المقصود الإعلام بالتعين، أو إحضاره فى ذهن السامع، وهذا القسم بهذا المثال هو الجدير بأن يقال فيه: ترك المسند إليه لدلالة العقل، ويسمى الأول: دلالة المعنى وقوله (**أو ادعاء التعيين**) فهو كقوله (يعطى بدرة) يعنى السلطان، ولو قال المصنف: ادعاء التعين إما ادعاء مطابقا، أو غير مطابق، لكان أحسن، وسيأتى عن قريب ما قد يورد على هذا؛

(**تنبيه**) ينبغى أن يلحق هذا بما يحصل به القصر، ويذكر فى بابه.

وقوله (**أو نحو ذلك**) ذكر فى الإيضاح بعد ذكره أنه يترك إذا كان ذكره عبثا، أنه يحذف

---

(١) سورة النور: ٤٥.

(٢) سورة القصص: ٦٨.

إما لذلك، وإما لذلك، مع ضيق المقام، ومقتضاه أن ضيق المقام قد يقصد منضما إلى غيره، لا مستقلا. والسكاكى جعله فائدة مستقلة، قسيمة للعبث ثم كيف يحسن أن يكون ذلك علة مستقلة، وجزء علة أخرى، وهذا القسم يصلح أن يمثل له بقوله:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلُ[1]

لأن الاستفهام قد يكون مع ضيق المقام عن طول الإجابة، وهى حالة العليل، وقد يكون مع اتساعه، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾[2] وذكر السكاكى من أسباب الحذف: كون الاستعمال واردا على تركه، أو ترك نظائره، كقولهم: رمية من غير رام وكقولك: نعم الرجل زيد، على قول من يرى أن التقدير: هو زيد. وقيل عكسه، وقيل: زيد مبتدأ، خبره نعم الرجل. وهذا السبب يدخل فيه جميع المواضع التى ذكر النحاة وجوب حذف المبتدأ فيها، وهى: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمدح، أو ذم، أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، نحو: سمع وطاعة، أو بصريح قسم، وبعد لاسيما إذا رفع الاسم بعدها، وفى المصدر الذى انتصب توكيدًا للجملة نفسها، إذا رفعت نحو: صنع الله، وذكر المبرد نحو قولهم: دار فلانة أى: هذه دار فلانة وفى قولهم: من أنت؟ زيد أى: مذكورك زيد، وقولهم: لا سواء، وقد يحذف سرورا بالمسند، كقولك: غزال أى: هذا غزال، يخاطب من يريد صيده.

(تنبيه) اقتصر المصنف على المبتدأ من المسند إليه؛ لأن الفاعل لا يحذف عند البصريين، وما ندر من ذلك فى: قام الناس، لا يكون زيدا ونحوه، على رأى ابن مالك، لاعبرة به ولعله لم يقصد الحذف. وكذلك مواضع يسيرة فإن جوزنا حذفه، كما هو مذهب الكسائى، كان حذفه ما يتأتى فيه من الاعتبارات السابقة، فى حذف المبتدأ، دون ما لا يتأتى مثل: السرور بالمسند، فإنه حاصل حذف الفاعل أم ذكر؛ لأن المسند إلى الفاعل مقدم عليه.

ذكر المسند إليه

ص: (وأما ذكره إلى آخره)

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة طه: ١٨.

(ش): ذكر المسند إليه يكون لأحد أمور:

الأول – أنه الأصل، ولك أن تقول: هذا المعنى يعارض كلا من مقتضيات الحذف، فما تصنع حينئذ بتعارض المقتضيين؛ فينبغي أن يزاد فيه، ولا مقتضى للحذف، كما فعل في الإيضاح؛ ليدل على أن الأصل، إنما يراعى، حيث لا مقتضى يعارضه. وقولنا: ولا مقتضى سواء شرط للتعليل لا جزءَ عِلَّةٍ فرار من التعليل بالعدم.

الثاني – أن يضعف التعويل على القرينة، هذه عبارته، ولك أن تقول: إن كان المراد أن القرينة ضعيفة في نفسها، لا يغلب على الظن إفادتها، فلا مقتضى للحذف. فإن القرينة الدالة على المحذوف شرط الحذف وإن كان المراد ضعف اعتماد السامع عليه، لعدم تنبهه فلا يسوغ الحذف حينئذ، أو المراد: ضعف تعويل المتكلم عليها، فذلك عبارة عن عدم الحذف. وإن أراد: أن الاعتماد على القرينة في نفسه ضعيف، أو أن المتكلم يفرضه ضعيفا، كان منافيا لقوله فيما سبق: "بحذف للاعتماد على أقوى الدليلين: العقل واللفظ، وفرض المتكلم القوى ضعيفا لا موجب له.

الثالث – أن يقصد التنبيه على غباوة السامع، حتى أنه لا يفهم إلا بالتصريح، وينبغي أن يقول إيهام غباوته؛ لأن التنبيه على غباوته إنما يكون عند غباوته، وحينئذ لا يصوغ الحذف وإذا لم يسغ وجب الذكر؛ لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف.

الرابع – أن يقصد زيادة الإيضاح والتقرير. فإن قلت: قد تقدم إن الدلالة مع الحذف أقوى. قلت: لكنها ربما احتاجت إلى فكر ونظر بخلاف الصراحة.

الخامس – إظهار تعظيمه بالذكر كقوله: القهار يصون عباده؛ لعظم هذا الاسم، أو إهابته لما يدل عليه اسمه من الحقارة، كقولك: اللعين إبليس.

السادس – التبرك باسمه، كقولك: محمد رسول الله خير الخلق.

السابع – الاستلذاذ بذكره، كقولك: الله خالق كل شيء، ورازق كل حي وعد السكاكي هذين شيئًا واحدًا؛ لأن بينهما تلازما والأحسن أن يمثل للاستلذاذ بذكره بما تكون حروف المسند إليه عذبة، من غير نظره لمعناه.

الثامن – بسط الكلام، حيث يقصد الإصغاء، كقول موسى عليه السلام ﴿**هِىَ عَصَاىَ**﴾ ولذلك زاد على الجواب بقوله ﴿**أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا**﴾ وما بعده وإنما أجمل المآرب؛ لأن

تفصليها يطول، وقد يفضى الطول إلى الخروج عن الفصاحة. قلت: وقولهم (حيث الإصغاء مطلوب) فيه نظر؛ لأن المطلوب هو الكلام المستدعى من موسى عليه السلام لا الإصغاء، وأن أخذ الإصغاء من جانبه عز وجل فنلك لا يسمى إصغاء. ولو سمى فإنما كان المقصود كلام الله تعالى له، وأن يصغى هو له، وذلك لا يحصل ببسط الجواب، ولم يكن المقصود سماع الله تعالى، فإنه حاصل لا يزال إلا أن يقال قصد تطويل المكالمة والمراجعة.

ومن هذا أيضا قالوا ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾[1] هذا ما ذكره المصنف. قال السكاكى: وقد يذكر لقصد تخصيص المسند بالمسند إليه بعد أن كان عاما، كقولك: زيد جاء وعمرو ذهب، وقوله:

اللَّـهُ أَنْجَحُ مَا طَلَبْتَ بِهِ ... وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيبَةِ الرَّجُلِ[2]

وقوله:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا ... وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ[3]

قال المصنف فى الإيضاح: وفيه نظر؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر واردة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجبا. وأجيب على هذا بأنه لا مانع من اجتماع الأسباب، فيكون ذكره لعدم القرينة وللتخصيص، فإن وجوب ذكره لعدم القرينة، لا ينافى ذلك. وفيه نظر؛ لأن المصنف يقول: هب أنه لا ينافى، فأى مناسبة فى عموم الخبر وإرادة تخصيصه يقتضى الذكر، كما أشار بقوله: لا يقتضيان ذكره وأجيب عنه بإن إرادة التخصيص توجب التصريح به وهو لا يحصل إلا بالذكر. نعم هنا سؤال على الجميع، وهو: أن قولهم: لقصد تخصيص المسند بالمسند إليه كلام بعيد عن

(١) سورة الشعراء: ٧١.

(٢) البيت من الكامل، وهو منسوب لامرئ القيس بن حجر، وهو فى ديوانه ص١٣١ ط.دار الكتب العلمية، ونسبه فى الأغانى ٣٠١/٣ لامرئ القيس بن عابس الكندى الصحابى، وانظر: الإشارات والتنبيهات ص٣٥، والتبيان ١٤٧/١، والمفتاح ص٩٥، والإيضاح ص٤٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى لطائف التبيان ص٤٦ برواية (والنفس)، والمفتاح ص٩٥، والإيضاح ص٤٠.

الصواب؛ لأن تخصيص المسند بالمسند إليه معناه: ما الله إلا أنجح، وما النفس إلا طامعة؛ لأن تخصيص الشىء بالشىء، إن يجعل له شيئا، لا يجعله لغيره، كما سبق. فتخصيص المسند، وهو الطمع بالنفس معناه أن لا يكون للنفس صفة إلا الطمع، وهذا لا يصح؛ لأمور منها: أن القطع حاصل بأنه غير مقصودهم ولا هو صحيح فى نفسه، إذ لا يقول أحد: إن قولنا: زيد قام، معناه ما زيد إلا قام، وإنما قيل بذلك فى نحو: صديقى زيد. ومنها: أن قولهم فى الخبر بعد أن كان عام النسبة لا يوافقه؛ لأنهم يريدون بعد أن كان الخبر عام النسبة، كما صرح به فى المفتاح. ولو أرادوا هذا لقالوا: بعد أن كان المسند إليه عاما. ولاشك أن هذا ليس مرادهم وإن أرادوا أن معناه: ما طمع إلا النفس فذلك تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلى، ولا يصح لأمرين:

أحدهما- أن العبارة مقلوبة؛ لأن التعبير عن مثله أن يقال: تخصيص المسند إليه بالمسند.

الثانى- أنه مخالف لقاعدة السكاكى، فإنه يقول: متى كان المبتدأ اسما ظاهرا، لا يفيد التخصيص؟ ولا جواب عن هذا السؤال، إلا بأن يقال: لعله أراد بالتخصيص، ذكر مسند إليه خاص أى: معين. فإن قلت: كيف يجتمع هذا مع قوله قبل ذلك: إنه يترك المسند إليه للتعين أو ادعاء التعين، مثل: أعطى بدرة يعنى السلطان، فكيف يكون التخصيص علة الذكر والترك، والشىء لا يكون علة للضدين؟

قلت: لم يجعل الحذف سببا للحصر؛ بل جعل العلم بالحصر سببا للحذف، والمراد ادعاء أن هذا المسند لا يقبل أن يصدر إلا من هذا المسند إليه، وعند الذكر، يريد أن يعين فيه ما هو قابل أن يكون منه، وأن يكون من غيره.

(تنبيه) كل واحد من الحذف والذكر، قد يكون مع كل واحد مما سيأتى من تعريف وتنكير وغير ذلك.

تعريف المسند إليه

ص: (وأما تعريفه).

(ش): إنما قدم الكلام على تعريف المسند إليه على الكلام على تنكيره؛ لأن التنكير هو

الأصل، فليس للنفس تشوق طائل إلى ذكر سببه. وقيل: لأن التعريف وجودى، والتنكير عدمى. وقيل: لأن المعرف أعم من المنكر، فقدم عليه. ولعل قائله أراد أن المنكر، يدل على الحقيقة بقيد القلة، أو الكثرة، أو غير ذلك على ما سيأتى. والمعرف يدل على الحقيقة لا بقيد، أو أراد أن المعرف عام، إذا دخلته الألف واللام الجنسية، أو الإضافة بخلاف النكرة المثبتة. قال فى الإيضاح: التعريف لتكون الفائدة أتم لأن الحكم كلما كان بعيدًا من الذهن،كان الإعلام به أكبر فائدة ، وكلما كان أكبر كانت الفائدة أضعف وبعده بحسب تخصيص المسند إليه والمسند كلما ازداد تخصيصا، ازداد الحكم بعدًا وكلما ازداد عموما، ازداد الحكم قربا. وإن شئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا: شىء ما موجود يعنى أن الفائدة فيه ضعيفة، بخلافها فى قولك: فلان ابن فلان يحفظ الكتاب، والتخصيص كماله بالتعريف. اهـ

وأورد عليه الخطيبى أن ما ذكره يقتضى التخصيص، وهو أعم من التعريف. قلت: قد أجاب المصنف عن ذلك، بقوله: وكمال التخصيص بالتعريف.

تعريف المسند إليه بالإضمار

ص: (فبالإضمار؛ لأن المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة).

(ش): الذى يظهر أن قوله: لأن المقام هو خبر تعريفه، والفاء داخلة عليه، وفصل بينهما قوله: بالإضمار، وهو حال لأنه لا يريد أن يخبر بأن التعريف يكون بالإضمار وغيره؛ فإن ذلك حظ النحوى، بل يريد ذكر أسباب التعريفات، غير أن فيه الفصل بين الفاء والمعطوف بالحال. فإذا كان التعريف بالإضمار فذلك يكون لأحد أسباب:

الأول - أن يكون المقام يحتاج لضمير يبين المقصود، فتارة يكون باعتبار التكلم، كقوله:

أَنَا المُرَعَّثُ لا أَخْفَى عَلَى أَحَـدٍ ... ذَرَتْ بىَ الشَّمْسُ لِلْقَاصِى وَلِلدَّانِى[1]

---

(١) البيت لبشار فى مقدمة ديوانه ١/٧٥، وفى الإشارات والتنبيهات ص٣٧.

والمرعث: الذى يلبس الرعثة، أى القرط فى أذنه، والقاصى والدانى: البعيد والقريب. قال المرزوقى فى شرح الحماسة عند قول الأحوص الأنصارى:

إنِّى إذَا خَفِىَ الرِّجَالُ رَأَيْتنِى ... كَالشَّمْسِ لاَ أَخْفَى بِأَىِّ مكَانِ

إن بشارًا أخذه من هذا البيت.

والبيت لبشار، والمرعث: المقرط، وكان بشار يلقب بالمرعث لرعثة كانت له فى صغره، والرعثة القرط، وإما أن يكون مكان خطاب، كقوله:

وَأَنْتَ الّذِى كَلَّفْتَنِى دلجَ السُّرى

وقوله:

وَأَنْتَ الذِى أَخْلَفْتَنِى مَا وَعَدْتَنِى وَأَشْمَتَّ بِى مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ(١)

وإما أن يكون مقام غيبة ؛ لتقدم ما يرجع إليه المسند إليه لفظا، كقوله:

مِنَ البيض الوُجُوهِ بَنِى سِنَان لَوَ انَّكَ تَسْتَضِىءُ بهم أَضَاءُوا
هُمُ حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ المُعَلَّى وَمِنْ حَسَبِ العَشِيرةِ حَيْثُ شَاءُوا(٢)

أو فى حكم الملفوظ به؛ كقوله تعالى ﴿**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾(٣).

ص: (وأصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يترك إلى غيره؛ ليعم كل مخاطب).

(ش): أصل الخطاب أن يكون لمعين، إما مفرد، أو جمع، أو مثنى، وقد لا يقصد به معين، كما تقول: فلان لئيم إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه، أساء إليك. فلا تريد مخاطبا بعينه، بل تريد أكرم، أو أحسن إليه فتخرجه فى صورة الخطاب، ليفيد العموم، وأن سوء معاملته، لا يختص بواحد دون آخر.

ومنه قوله تعالى ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾(٤) أخرج فى صورة الخطاب لما أريد العموم، يريد أن حالهم تناهت فى الظهور، بحيث لا يختص بها راء دون راء، بل كل من أمكن منه الرؤية داخل فى ذلك الخطاب.

(تنبيه) مثل هذا الخطاب هل نقول إنه عام عموم الصلاحية، أو عموم الاستغراق، ويحتمل

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمعشوقة ابن الدمينة فى ديوانه ص٤٢، ولأميمة امرأته فى الأغانى ١٧/٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٣٨١، وبلا نسبة فى البيان والتبيين ٣/٣٧٠، والحيوان ٣/٥٥، ومغنى اللبيب ٢/٥٠٤، والإشارات ص٣٧.

(٢) البيتان لأبى البرج القاسم بن حنبل المرى فى شرح الحماسة ٤/٩٦، وهما بلا نسبة فى الإشارات ص٣٧، والبيت الثانى مع آخر بلا نسبة فى دلائل الإعجاز ص١٤٨.

(٣) سورة المائدة: ٨.

(٤) سورة السجدة: ١٢.

أن يقال بالأول، ويكون الخطاب مع شخص لا بعينه، لكن فيه إشكال، من جهة أن ذلك يزيل تخصيص الضمير، ويجعله شائعا، وذلك بمعنى التنكير، وضمائر المخاطب لا تكون إلا معرفة، وإن كان ضمير النكرة قد يقال إنه نكرة -كما هو أحد القولين- لكن ذاك فى ضمير الغيبة، فلو جعلنا ذلك الشخص لا بعينه لضاهى تنكير الأعلام، والمضمرات لا تنكر كما ينكر العلم، ويحتمل أن يقال إن المراد أنه خطاب مع كل من يقبل أن يخاطب، وعلى هذا فيكون عاما للشمول، ويحتمل أن يقال إنه استعمل ضمير المفرد مرادا به، الجمع فيكون مجازا إن جوزنا التجوز فى المضمرات، وفيه بحث. ويحتمل أن يقال إنه جمع بين الحقيقة والمجاز، على معنى أنه خوطب الجميع ليكون لواحد منهما حقيقة، ولغيره مجازا، فأيهما فرضته فيه حقيقة كان فى غيره مجازا، لكنه لا يتعين فى الخارج، فلم يقع حينئذ إلا على معين يفيد التعيين المطلق الذى لا يتميز فى الخارج، ويحتمل أن يقال إنه حقيقة، يدل على كل فرد بالمطابقة، كدلالة العام على أفراده، والمشترك على معانيه، ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله جمعا، بل ينصب على كل فرد فرد انصبابا واحدًا، وهذا هو الظاهر، ولم أر من تكلم على ذلك فليتأمل.

(تنبيه) إنما يتأتى ذلك حيث كان المخاطب به صالحا لأن يخاطب به كل أحد، فإن لم يكن فلا، كقوله تعالى ﴿**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ**﴾[(١)].

واعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام: قسم لا يصلح إلا للنبى ﷺ وقسم لا يصلح إلا لغيره، وقسم يصلح لهما، وقد تكلمنا على ذلك فى شرح مختصر ابن الحاجب.

تعريف المسند إليه بالعملية

ص: (وبالعلمية لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٢)]).

(ش): المراد بالعلمية هنا علم الشخص، لا علم الجنس؛ لأن ما ذكره لا ينطبق عليه أى التعريف إذا كان بالعلمية، يكون لأحد أسباب:

منها: أن يقصد إحضاره فى ذهن السامع. وقوله (بعينه) احتراز من اسم الجنس نكرة

(١) سورة الشورى: ٣.

(٢) سورة الإخلاص: ١.

كان، أو معرفة: وقوله (ابتداء) احتراز عن المضمر، وقيل: يعنى بلا واسطة، فإن كلا من المعارف، إنما يفيد بواسطة، كالصلة، والمشار إليه، والتكلم، والخطاب، والغيبة.

وقوله: (باسم مختص به) احتراز عن اسم الإشارة، والموصول. وقال الخطيبى: قوله (بعينه) يخرج النكرة. وليس كما قال، بل يخرج المعرفة إذا أريد به الجنس، إلا أن يريد بالنكرة ما هو أعم منه، ثم قال: وفى كون الإحضار المذكور يقتضى أن يكون بالعلمية نظر؛ لأن الإحضار المذكور قد يحصل ببعض المعارف.

(قلت) وقد علمت بما قدمناه، أنه ليس كذلك، وقد مثل المصنف له بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يعنى بالعلم لفظ الجلالة الشريفة، وهذا بناء على القول بأنها علم، وهو المشهور. قال الخطيبى: فى جعله علما نظر؛ لأن ما وضع له هو المستحق للعبودية، أو الواجب لذاته، وكل واحد منهما، وإن انحصر فى الخارج فى فرد واحد لدليل يدل عليه، وذلك لا يمنع كليته، ومفهوم العلم جزئى. قلت: ليس كما قال بل الكلى هو الإله، وأما لفظ الله فإنه علم حقيقى على الراجح.

ص: (أو تعظيم، أو إهانة، أو كناية أو إيهام استلذاذه أو التبرك به).

(ش): أى يؤتى بالعلم لإشعاره بتعظيم المسند إليه، أو إهانته، كما فى الكنى، والألقاب المحمودة، والمذمومة أى الألقاب من الأعلام، فإن بين العلم واللقب عموما وخصوصا من وجه. وقوله: (كما فى الكنى) فيه نظر، فإن الكنية إن أشعرت بضعة، أو رفعة، فهى من الألقاب وإلا فلا إشعار لها بشىء من ذلك، إلا أن يقال: الخطاب بالكنية -كيف كانت- تعظيم قال الشاعر:

أُكَنِّيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكرِمَهُ ... وَلا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبُ[1]

وبين الكنية واللقب اللذين هما قسمان من العلم، عموم وخصوص من وجه. فإن قلت: كيف يشعر العلم اللقب بشىء، ومعناه غير مراد؟ فإن الأعلام لا تدل على معناها الذى كانت موضوعة له قبل العلمية. قلت: يشعر باعتبار استحضار معناه، واستحضار أنه ربما كان حاملا

---

(١) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١١٤٦، والمقاصد النحوية ٤١١/٢، ٨٩/٣، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ١٤١/٩، وشرح الأشمونى ٢٢٤/١، ورواية عجزه: ".....اللقبا".

على التسمية، وإن لم يكن معناه مرادا، ولذلك قال:

أَنَا الَّذِى سَمَّتْنِى أُمِّى حَيْدَرَهْ[1]

لأن موضوعه قبل العلمية الأسد. وقوله: (وإما للكناية) يعنى أن يكنى عن الإهانة، أو غيرها، والعلم صالح لذلك. والفرق بينه وبين الأول: أن الأول لم يقصد معناه؛ إنما قصد التسمية وأشعر، وفى الثانى كنى به عن معناه، وفيه تنازع فى تسميته الآن علما. ومما هو صالح للكناية من غير باب المسند إليه: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ﴾[2] فإنه يحضر فى الذهن لهب النار، التى هى داره، لا أنه سمى أبالهب بذلك. فإنه قيل: إنما سمى أبالهب؛ لأن لونه كان ملتهبا، وأيضا الظاهر أنه سمى بذلك فى صغره، قبل استحقاقه النار.

وإنما قلنا: من غير باب المسند إليه، لأن المسند إليه فى الآية الكريمة يدا لا العلم، وقد أورد على السكاكى أنه أورد هذا فى أمثله كون المسند إليه علما، وأجيب عنه بأن المراد بيديه نفسه، إطلاقا لاسم الجزء على الكل، فيكون منها. وفيه نظر؛ لأن يديه حينئذ أريد بهما ذاته، وذاته لا تشعر بهذا الاسم الذى يشعر بالإهانة، وأيضا فالمسند إليه على هذا التقدير ليس علمًا، بل هو مضاف إلى العلم، أو يقال عند السكاكى: هذا من باب المسند إليه يعنى به إسناد النسبة، كما نقل عن سيبويه أنه قال: غلام زيد. معناه: زيد ملك غلاما. وهذا ما تقدم الوعد به عند الكلام على الإسناد العقلى.

وإما لإيهام استلذاذه، كقول المتنبى:

أَسَامِيًا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً ... وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا[3]

قال السكاكى: وما شاكل ذلك، أى: من إرادة العلم باسمه، والحكم عليه، أو نحو ذلك.

---

(١) الرجز لأبى الحسن على بن أبي طالب رضى الله عنه، كما فى صحيح مسلم فى "الجهاد" باب: غزوة ذى قرد ٤٦٧/٤، وفيه:

أنا الَّذِى سَمَّتْنِى أُمِّى حَيْدَرَهْ ... كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيهِ المَنْظَرَهْ
أُوفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

(٢) سورة المسد: ١.

(٣) البيت لأبى الطيب المتنبى فى شرح التبيان للعكبرى ٥٠٥/٢.

تعريف المسند إليه بالموصولية:

ص: (وبالموصولية إلخ).

(ش): التعريف بالموصولية يكون لأحد أسباب:

الأول : أن لا يكون المخاطب يعلم من أحوال المسند إليه غير الصلة، كقوله: الذى كان معنا أمس رجل عالم.

الثانى: أن يكون اسمه مستهجنا، فيطوى ذكره لهجنة تنزه عنها لسانك، أو سمع المخاطب كإذا أردت أن تقول: أبوجهل فعل كذا، فتأتى بصفة من صفاته بدل اسمه، وتجعلها صلة.

الثالث: زيادة التقرير، أى: تقرير المسند، كقوله تعالى: ﴿**وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ**﴾[1] فإنه لو قيل: زليخا، لم يفد ما أفاده هنا من ذكر السبب، الذى هو قرينة فى تقرير المراودة، وهى كونه فى بيتها. وهذا مثال للمسند إليه وهو فاعل؛ إذ لا فرق بين المبتدأ والفاعل.

الرابع: إرادة تفخيم المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿**فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**﴾[2] ولقائل أن يقول: يحصل ذلك بالتنكير، أو يقول: إن ما نكرة موصوفة، ولو قيل: فغشيهم الغرق؛ لم يفد هذا التفخيم، وأنشد فى الإيضاح:

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ البَاقِي

وقد قيل فى قوله تعالى: ﴿**ما غشيهم**﴾ إنما أتى به للتقليل؛ لأن الماء كان أضعاف ما يغرقهم. معناه أنه شيء يسير من ذلك الماء غشيهم، وعلى هذا يترجح التنكير. قال فى الإيضاح: ومنه فى غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿**فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى**﴾[3] أى فغشاها الله ما غشاها، فيكون الموصول مفعولا. وفيه نظر، والذى يظهر أن الموصول فاعل، ويؤيده أنه لو كان مفعولا، لكان المفعول الثانى ضميرا منفصلا، ولا يجوز حذفه؛ لأنه عائد منفصل أو متصلا، فلا يجوز لاتحاد رتبته برتبة ما قبله. أو غشاها به فيلزم حذف العائد المجرور، وهو لا يجوز هنا.

---

(١) سورة يوسف: ٢٣.

(٢) سورة طه: ٧٨.

(٣) سورة النجم: ٥٤.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾[2] فهو مؤول، وحيث لا حاجة إلى التأويل، تركناه. وأنشد بعد ذلك ما ليس من هذا الباب أيضا؛ لكونه ليس مسندا إليه، كقول دريد بن الصمة:

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلا الشَّيْبُ رَأْسَهُ ... فَلَمَّا عَلاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ: ابْعُدِ[3]

فإن: ما مفعول به أو مطلق.

الخامس: أن يقصد تنبيه المخاطب على غلطه، كقوله:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ ... يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا[4]

فإن الصلة هى المنبهة على أن المخاطب أخطأ فى اعتقاده، وهذا البيت نسبه ابن المعتز فى البديع لجرير وأنشده:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ خِلاَّنَكُمْ ... يَشْفِى صُدَاعَ رُءُوسِهِم أَنْ تُصْدَعُوا

السادس: أن يقصد الإيماء إلى وجه بناء المسند على المسند إليه، والمراد ببنائه: جعله مسندًا بأن يذكر فى الصلة ما يناسبه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[5] فإن الاستكبار الذى تضمنته الصلة، كان مناسبا لإسناد سيدخلون جهنم داخرين أى: ذليلين إلى الوصول، ولك أن تقول هذا كالقسم الذى مثله بقوله: وراودته بل هو إياه.

السابع: أن يجعل ذريعة إلى التعريض بشأنه أى: شأن الخبر، كقول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[6]

---

(١) سورة البقرة: ٣.

(٢) سورة الطور: ١٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة فى ديوانه ٦٩، والأصمعيات ١٠٨، والشعر والشعراء ٧٥٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٨٢١، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ٢٩٨.

(٤) البيت من الكامل لعبدة بن الطبيب فى شعره ص٤٨، وفى علم البديع وفن الفصاحة للطيبى ١٥٩/٢.

(٥) سورة غافر: ٦٠.

(٦) البيت من الكامل وهو للفرزدق فى ديوانه ١٥٥/٢، والأشباه والنظائر ٥٠/٦، وخزانة الأدب ٥٣٩/٦، ٢٤٢/٨، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨، وشرح المفصل ٩٧/٦، ٩٩، الصاحبى فى فقه اللغة ٢٥٧، ولسان العرب ١٢٧/٥ (كبر)، ٣٧٤ (عزز)، وتاج العروس ٢٢٧/١٥ (عزز)، والمقاصد النحوية ٤٢/٤، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣٨٨/٢، وشرح ابن عقيل ٤٦٧، وتاج العروس (بنى).

أى: أعز وأطول من كل شىء، وقيل: من بيت جرير، وقيل: يعنى عزيزة طويلة. وقال الخفاجى فى سر الفصاحة: إن المراد: أعز وأطول من السماء المذكورة فى البيت مبالغة، وإن جعله أطول من بيت جرير، أو بمعنى طويلة، فيه تعسف. والبيت قيل: الكعبة، وقيل: بمعنى العزة. فلاشك أن الموصول كان ذريعة إلى ذكر صلته، وذكرها ذريعة إلى تعظيم الخبر الذى هو بناء البيت، وذلك تدركه بالذوق فإن: سمك السماء، فيه تعريض، بأن المسند إليه من شأنه أنه رفع السماء، فهو قادر على المخبر به. وتارة يقصد به تعظيم شأن غير الخبر، كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ**﴾[1] فإنه قصد به تعظيم شأن شعيب ﷺ ويحتمل أن يقال: إنه لبناء الخبر عليه، فإن تكذيبهم شعيبا ﷺ مناسب لخسرانهم قال فى الإيضاح: قال السكاكى: وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر، كقوله:

إنَّ التِى ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً ... بكُوفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ[2]

وربما جعل ذريعة إلى تنبيه المخاطب على خطأ، كقوله:

إنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ ... البيت

وفيه نظر؛ لأنه لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر، وتحقيق الخبر فرق.

(قلت) الفرق بينهما واضح: فإن الإيماء إلى وجه الخبر، أن تذكر ما يناسبه، وتحقيق الخبر أن تذكر ما يحقق وقوعه بأى نوع كان. والفرق بين بناء الشىء على غيره وتحققه، واضح. ثم قال فى الإيضاح: وكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثانى، والمسند إليه فى البيت الثانى ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه؟ بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

(قلت) وهو اعتراض فاسد؛ فإن السكاكى إنما استشهد به على ما قصد فيه التنبيه على الخطأ، ولم يجعل الأول ذريعة للثانى؛ بل هما كلامان متفاصلان. ثم قوله: لا يبعد أن يكون فيه إيماء عجيب فإن فيه التصريح بذلك قطعا، قال السكاكى: ربما كان ذريعة لمعنى آخر، كقوله:

---

(١) سورة الأعراف: ٩٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطبيب العبشمى فى ديوانه ٥٩، وتاج العروس ٣٤١/٢٤ (كوف)، ومعجم البلدان ٤٩١/٤ (الكوفة)، وشرح اختيارات المفصل ٦٤٦.

إنَّ الَّـذِى الْوَحْشَـةُ فِـى دَارهِ تُؤْنِسُـهُ الرَّحْمَـةُ فِـى لَحْـدِهِ

وهذا يمكن جعله من وجه بناء الخبر، ويمكن أن يجعل ذريعة لجبر خواطر الفقراء قال:

وربما قصد توجه ذهن السامع إلى ما قد يخبر به، كقول المعرى:

وَالَّـذِى حَـارَتْ البَرِيَّـةُ فِيـهِ حَيَوَانٌ مُسْـتَحْدَثٌ مِـنْ جَمَـادِ[1]

قيل أراد ابن آدم؛ لأنه من تراب، وقيل: أراد به ناقة صالح ﷺ وسنتكلم عليه عند الكلام على تقديم المسند إليه.

تعريف المسند إليه بالإشارة

ص: (وبالإشارة لتمييزه أكمل تميز الخ).

(ش): يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأحد أمور:

الأول : أن يقصد تميزه؛ لإحضاره فى ذهن السامع حسا، فالإشارة أكمل ما يكون من التمييز، كقول ابن الرومى:

هَذَا أَبُو الصَّقْر فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنَ نَسْل شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّال وَالسَّـلَم[2]

وقول المتنبى:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا الْبنَا وَإنْ عَاهَدُوا أَوْفَوا وَإنْ عَقَدُوا شَدُّوا[3]

وقول مادح حاتم الطائى:

وَإِذَا تَأَمَّلَ شَخصَ ضَيْـفٍ مُقْبِـل مُتَسَـرْبل سِـرْبَالَ لَيْـل أَغْـبَر

أَوْمَـا إلـى الكَوْمَـاء هَـذَا طَـارقٌ نَحَرَتْنِـى الأَعْـدَاءُ إنْ لَـمْ تَنْحَـرِى

فقوله (تأمل) فيه نقض أدبى، والصواب أن يقول: تخيل، أو توهم. ولك أن

---

(١) البيت لأبى العلاء فى المصباح فى المعانى والبيان والبديع لبدر الدين ابن مالك ص١٥، وفى الإشارات والتنبيهات للجرجانى ص٤٦.

(٢) البيت لابن الرومى فى الإشارات والتنبيهات للجرجانى ص٣٨.

(٣) البيت من الطويل وهو للحطيئة فى ديوانه ٤١، ولسان العرب ٢٩٧/٣ (عقد)، ٨٩/١٤، ٩٤ (بنى)، والمخصص ٦٤/٢، ١٢٢/٥، ١٣٩/١٥، وتهذيب اللغة ١٩٧/١، ٤٩٢/١٥، وتاج العروس (بنى)، وله رواية:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عاقدوا شدوا

تقول: كون أكمل التمييز يحصل باسم الإشارة دون غيره ظاهر إن قلنا إنه أعرف المعارف، وإلا ففيه نظر.

الثاني: التعريض بغباوة السامع؛ حتى إنه لا يتميز له الشيء إلا بإشارة الحس، كقول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ ... إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجَامِعُ[(١)]

الثالث: أن يقصد بيان حاله فى القرب، أو البعد، أو التوسط، كقولك: هذا، أو ذاك، أو ذلك زيد أى: كقولك: هذا زيد للقريب، أو ذاك عمرو للمتوسط، أو ذلك بكر للبعيد وهذا تفريع على أن رتب اسم الإشارة ثلاث، وأما من جعل المتوسط والبعيد سواء، فهو لا يجعل اسم الإشارة تمييزا للمتوسط عن البعيد، ولا عكسه.

الرابع: أن يقصد تحقيره بالقرب، قال فى الإيضاح: وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير، وكلامه فى ظاهره أن هذا ليس سببا آخر؛ بل هو من بقايا هذا الرابع، وهو الصواب، ومثل له بقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِى يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ**﴾[(٢)]، ﴿**أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً**﴾[(٣)] وقوله تعالى: ﴿**وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلا لَهْوٌ وَلَعِبٌ**﴾[(٤)] وعليه من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿**مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً**﴾[(٥)] وقوله (**أو تعظيمه بالبعد**) قال فى الإيضاح: وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم، كقوله تعالى: ﴿**الم ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾[(٦)] ذهابا إلى بعد درجته، وقد قيل فيه: إنه على بابه، فإن الكتاب لم يكن كمل إنزاله، وقيل الإشارة إلى: ألم، ولكنها لما انقضت، صارت فى حيز البعد. ومن مثال ما نحن فيه، قوله تعالى: ﴿**وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِى أُورِثْتُمُوهَا**﴾[(٧)] وقوله تعالى: ﴿**فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ**﴾[(٨)] وقوله: (أو تحقيره) أى قد

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢٤١٨/١١، وأساس البلاغة (جمع).

(٢) سورة الأنبياء: ٣٦.

(٣) سورة الفرقان: ٤١.

(٤) سورة العنكبوت: ٦٤.

(٥) سورة البقرة: ٢٦.

(٦) سورة البقرة: ١،٢.

(٧) سورة الزخرف: ٧٢.

(٨) سورة يوسف: ٣٢.

يقصد تحقيره بالبعد، كقولك: ذلك اللعين فعل كذا، ووجهه أنك تستحقره عن أن يقرب منك، كما تستعظم فى الوجه السابق أن يدنو منك. ومن هنا يعلم أنه قد يقصد تعظيم المشار إليه بالقرب، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَـٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾[1] وأمثاله فى القرآن كثير، وكان ينبغى للمصنف أن يذكر التعظيم بالقرب، كما ذكر التعظيم والتحقير فى البعد.

الخامس: التنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله (**على أنه**) أى المشار إليه (**جدير بما يرد بعده من أجلها نحو** ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[2]) فذكر الأوصاف بعد الذين، ونبه باسم الإشارة على أن المشار إليه -وهو الذين- جدير بذلك. ولك أن تقول: أى مناسبة فى اسم الإشارة، اقتضت ذلك، ولو أتى بغير اسم الإشارة من المعارف، لحصل هذا. ومن هذا قول حاتم الطائى:

وَلِلَّـهِ صُعْلُوكٌ يُسَاوِرُ هَمَّهُ ... وَيَمْضِي عَلَى الأَحْدَاثِ وَالدَّهْرِ مَقْدَمَا

فَتى طَلباتٍ لا يَرَى الخمْصَ تَرْحَةً ... وَلا شَبْعَةً إنْ نَالَهَا عُدَّ مَغْنَمَا

إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ ... تَيَمَّمَ كُبْرَاهُنَّ ثُمَّتَ صَمَّمَا

تَرَى رُمْحَهُ وَنبْلَهُ وَمِجَنَّهُ ... وَذَا شَطَبٍ عَضْبَ الضَّرِيبَةِ مِخْذَمَا

وَأَحْنَاءَ سَرْجٍ فَاتِرٍ وَلِجَامَهُ ... عَتَادُ أَخِي هَيْجَا وَطَرْفًا مُسَوَّمَا

فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكْ فَحُسْنَى ثَنَاؤُهُ ... وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذَمَّمَا[3]

وبقى من الأسباب أن لا يكون طريق إلى معرفة المسند إليه، إلا اسم الإشارة، كما فى المفتاح. وكان ينبغى للمصنف ذكره، كما ذكر نحوه فى الموصول.

---

(١) سورة الإسراء: ٩.

(٢) سورة البقرة: ٥.

(٣) الأبيات فى ديوانه ص٤٥، شرح وتقديم أحمد رشاد، دون البيت الأخير، وهو فى شعره فى موسوعة الشعر العربى لمطاوع صفدى وإيلى حاوى ص٥١٤، والبيت استشهد به الطيبى فى التبيان بتحقيقى ١/١٥٩.

تعريف المسند إليه باللام:

ص: (وباللام للإشارة إلى معهود إلخ).

(ش): التعريف بالأداة، وهى اللام على منهب، والألف واللام على منهب، تكون لأحد أمور:

الأول : أن يشار به إلى معهود. قال فى الإيضاح: للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك، كما إذا قال لك قائل: جاءنى رجل. فتقول: ما فعل الرجل؟ ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى**﴾[1] أي: وليس الذكر الذى طلبت، كالأنثى التي وهبت والإشارة لمعهود سابق، وهو قولها: ﴿**إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا**﴾[2] وقولها: ﴿**إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى**﴾[1] غير أن المعهود السابق فى الذكر؛ لتعريف عهد تقديرى، إذ لم يتقدم صريحا، وإنما تقدم: (**مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا**) والمراد به الذكر؛ لأنهم لم يكونوا ينذرون تحرير الإناث وفى الأنثى لتعريف عهد حقيقى صريح لتقدم (**وَضَعْتُهَا أُنْثَى**) كذا قالوه، وفيه نظر؛ لأن قولهم: ليس الذكر الذى طلبت، يدل على أنه قد وقع طلب الذكر حقيقة، فيكون اللام فيه لتعريف عهدى حقيقى، والذى أحوج لإخراجها عن الجنسية: أنه لو كانت للجنس، لقيل: ليست الأنثى كالذكر، وليس هذا مقام قلب التشبيه، والمعهود قد يكون حاضرا لفظا، كقوله تعالى: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾[3] أو حسا وهو مبصر، كقولك: القرطاس لمن سدد سهما، أو علما، كقوله تعالى: ﴿**إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾[4] وقوله: ﴿**بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ**﴾[5]، ﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾[6] هذا هو المعهود الشخصى، وأما الجنسى فسيأتى.

والثانى- أن يراد نفس الحقيقة، كقولك: الرجل خير من المرأة، أى: حقيقة الرجل من حيث هى هى، خير من حقيقة المرأة من حيث هى هى، وقول المعرى:

وَالخِلُّ كَالمَاءِ يُبْدِى لِى ضَمَائِرَهُ ... مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الكَدَرِ[7]

---

(١) سورة آل عمران: ٣٦.

(٢) سورة آل عمران: ٣٥.

(٣) سورة المزمل: ١٥،١٦.

(٤) سورة التوبة: ٤٠.

(٥) سورة طه: ١٢.

(٦) سورة الفتح: ١٨.

(٧) البيت فى المفتاح ص٩٩، ولطائف التبيان ص٥٢، وسقط الزبد ص٥٨، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١/٦٢، والخل: الصديق، و(ال) فى قوله (الخل) جنسية؛ إذ ليس الحكم هنا على خل معهود، وإنما هو على جنس الخل. وضمائره: ما يضمره من المودة وغيرها.

فلا يدل هذا حينئذ على وحدة، ولا تعدد.

ثم قال المصنف: وقد تأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن، كقولك: ادخل السوق، حيث لا عهد، يعنى: إن الدخول إنما يكون فى سوق معين قال: وعليه قول الشاعر، وهو عميرة بن جابر الحنفى:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي[1]

ورواه البحترى فى حماسته: ولقد مررت. لا يقال: كل ما يقع فى الوجود مشخص؛ لأنا نقول: لو نظر لذلك، لما كان العهد مفارقا الأداة، قال: وهذا فى المعنى كالنكرة، ولذلك يقدر يسبني وصفا للئيم، لا حالا. يعنى أن اللئيم لما لم تكن الأداة فيه لمعين يعرفه المخاطب، صار شائعا بحسب الظاهر، فعومل معاملة النكرة، فصح وصفه، وإن كان معرفة بيسبنى، وإن كان نكرة. ولو عومل معاملة المعرفة، لجعل حالا، والحال فى المعنى غير مقصود؛ لأن الحال يدل على الانتقال، وليس ذلك مقصودا هنا. ومن حيث اللفظ أيضا لا يتضح؛ لكونه فى حكم النكرة على ما سبق وسيأتى الكلام على ذلك فى الكلام على الحال.

ومثله فى القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿**وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**إِلا الْمُسْتَضْعَفِينَ**﴾[3] إلى أن قال:﴿**لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً**﴾ فإن قلت: لأى شيء فصل المصنف بين هذا، وما قبله من العهد بالجنس، وإن كان هذا والأول عهديين؟ قلت: لأن هذا وإن كان عهديا، فهو من حيث شياعه فى الظاهر كالجنس، فجعل بعدهما؛ لأن فيه

---

(١) البيت لعميرة بن جابر الحنفى ٧٨/١، وشرح التصريح ١١/٢، وهو منسوب لشمر بن عمرو الحنفى فى الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر فى حماسة البحترى ص ١٧١، وخزانة الأدب ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٣/٥، ٥٠٣، ١٩٧/٧، ١١٩/٩، ٣٨٣، والخصائص ٣٣٨/٢، ٣٣٠/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢١، ولسان العرب ٨١/١٢ (ثمم)، ٢٩٦/١٥ (عنى)، ودلائل الإعجاز ص٢٠٦، والإشارات والتنبيهات ص٤٠، والمفتاح ص٩٩، وشرح المرشدى ٦٢/١، والتبيان ١٦١/١، وثمت حرف عطف لحقته تاء التأنيث، وقوله (أَمُرُّ) مضارع بمعنى الماضى لاستحضار الصورة، ورواية الكامل "فأجوز ثم أقول لا يعنينى".

(٢) سورة يس: ٣٧.

(٣) سورة النساء: ٩٨.

شبها من كل منهما، ولك أن تقول: أقرب من هذا القسم شبها بالنكرات، ما اشتمل على الأداة الجنسية التى لتعريف الحقيقة، فإن شياعها فى نفس الأمر، وشياع ما نحن فيه فى الظاهر فقط، فكان أولى أن يعامل معاملة النكرات فى الوصف، وغيره. ولا شك أن الأمر كذلك؛ لكن ظاهر عبارة المصنف خلافه.

وقد يجاب: بأن مدلول الجنسية هو الحقيقة، من غير نظر لإفرادها، وهى حينئذ غير مبهمة لكن لك أن تقول حينئذ: فما الذى أفادته هذه الأداة.

(تنبيه) نسبة ما نحن فيه من التوسط بين العهد الشخصى والجنسى المعهود الجنسى، فإن العهد قد يكون شخصيا، كقوله تعالى: ﴿**فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾[1] وقد يكون جنسيا، بمعنى إرادة جنس هو نوع لما فوقه، كقولك: الرجل، تريد به فردا من أفراد الرجال الحجازيين دون غيرهم، وهذا يقع كثيرا فى الكلام ولعل منه قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ**﴾[2] فإن المراد جنس كتب الله، ليكون صالحا للتوراة، والإنجيل، والزبور التى أوتيها من تقدم ذكره من الأنبياء صلى الله عليهم وسلم تسليما فاللام فيه عهدية جنسية، وكذا قوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ**﴾[3] قال الزمخشرى: أى جنس كتب الله المنزلة، وتصير هذه الألف واللام عهدية، جنسية، استغراقية. وعلى هذا فينبغى أن يجعل: **(وليس الذكر كالأنثى)** من هذا القسم؛ فإن المعهود الذكر الذى قام بذهنها كيفيته المطلوبة، وذلك معهود جنسى لا شخصى، كما سبق فى: ولقد أمر على اللئيم.

الثالث: أن تكون للاستغراق، وإليه الإشارة بقوله: وقد يفيد الاستغراق، وإنما قال وقد يفيد لأنه يريد أن اللام الجنسية قد تفيد الاستغراق ومعنى الجنسية مع ذلك لا يفارقها، ومثله بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾[4] فإنه عام، بدليل الاستثناء منه، وكذلك:

---

(١) سورة المزمل: ١٦.

(٢) سورة الأنعام: ٨٩.

(٣) سورة البقرة: ١٧٧.

(٤) سورة العصر: ٢.

﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾[1] ثم قال: إن الاستغراق على قسمين:

أحدهما: حقيقى، نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[2] فإن معناه: كل غيب، وكل شهادة، وفى جعل هذا من هذا القسم بحث، سيأتى إن شاء الله.

والثانى: عرفى، كقولنا: جمع الأمير الصاغة أى: صاغة بلده أو مملكته. والحق وهذا أنه عام أيضا؛ ولكنه مخصوص بالعقل، كقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شىء﴾[3] ثم جعل ذلك استغراقا عرفيا، فيه نظر؛ لأنه يقتضى أن العرف اقتضى عمومه، وليس كذلك، بل العرف اقتضى تخصيصه ببعض أفراده، والظاهر أنه يريد بالاستغراق العرفى أن ذلك فى العرف يعد مستغرقا، وليس بمستغرق لجميع ما يصلح له، بل لبعض أنواعه.

(تنبيه) اعلم أن كون الألف واللام للعموم أو لا، مسألة مهمة يحتاج إليها فى علوم المعانى، وأصول الفقه، والنحو، ولم أر من المصنفين فى شىء من هذا العلوم، من حررها على التحقيق؛ وها أنا أذكر قواعد يتهذب بها المقصود، ويبنى عليها ما بعدها، وبالله التوفيق:

الأولى: والألف واللام إما أن تكون اسما موصولا، أو حرفا. فإن كانت اسما، فليس كلامنا فيه؛ لأنه حينئذ داخل فى الموصولات، فله حكمها فى العموم بجميع أحواله وهذه فائدة جليلة يستفاد منها: أن غالب ما يستدل به من لا أحصيه عددا من الأئمة، فى إثبات العموم، أو نفيه من المشتقات المعرفة بالألف واللام، مثل: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾[4]، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى﴾[5]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾[6] ليس من محل النزاع فى شىء، إنما النزاع فى الألف واللام الحرفية بشروط ستأتى. وليتنبه لفائدة جليلة أيضا، أهملها النحاة، أو أكثرهم، وهو أن إطلاق أن الألف واللام الداخلة على المشتقات موصولة، لا يصح؛ لأنها إنما تكون موصولة، حيث أريد بها معنى الفعل من التجدد، أما إذا أريد بها الثبوت،

---

(١) سورة النساء: ٢٨.

(٢) سورة الأنعام: ٧٣.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٢.

(٤) سورة التوبة: ٥.

(٥) سورة النور: ٢.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

فلا. فخرج بذلك أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين إذا قصد بها الثبوت، وخرج بذلك: أفعل التفضيل، وخرجت الصفة المشبهة فإنها يقصد بها الثبوت، ولذلك قال ابن الحاجب، فى نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[1] إن الألف واللام هى المعرفة الموصولة، فلا حاجة لتقدير عامل. وبهذا يعلم أن إطلاق أهل المعانى أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار، ليس ماشيا على عمومه.

الثانية: ما تدخل عليه الألف واللام الحرفية، التى ليست شيئا مما سبق أقسام:

الأول: جمع تصحيح أو ملحق به غير العدد، أو جمع تكسير للقلة، أو الكثرة، سواء كان له واحد من لفظه، أم لا. نحو: الزيدين، والعالمين، والأرجل، والرجال وأبابيل، وكذلك الداخلة على صيغة الأعلام بعد تنكيرها، إما لقصد الشركة على رأى الزمخشرى، حيث قال: تدخل أل على العلم للشركة، كما أضاف فى قوله:

عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ

أو لغير ذلك، ومدلول كل منها الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد، كما صرح به بدر الدين بن مالك فى أول شرح الألفية، وهو حق و دلالة الجمع على كل واحد من أفراده بالمطابقة، ويكفيك فيه إطباق الناس على قولهم: الجمع كتكرار الواحد، ويكفيك أيضا قولهم: إنه لا يجوز أن تقول: جاء رجل ورجل ورجل فى القياس قالوا: إذ لا فائدة فى هذا التكرار؛ لإغناء لفظ الجمع عنه، فلو كانت دلالة رجال على رجل بالتضمن، لكان قولنا: رجل ورجل ورجل مشتملا على أعظم فائدة، وهى الانتقال من دلالة التضمن إلى دلالة المطابقة، كما يجوز ويحسن الانتقال من الظاهر إلى النص، ولكان جائزا حسنا.

وتحقيقه أن لفظ: رجال فى الحقيقة، لفظ رجل، إنما تغيرت هيئته فصار دالا على آحاد ينصرف لكل منها وينصب كل منها انصبابا واحدا، ولا يكون دالا عليه بالتضمن؛ لأنه لم يوضع لمجموع الثلاثة، وهو يضاهى اللفظ المشترك إذا استعمل فى معانيه، فإنه يكون دالا على كل منهما بالمطابقة، ويضاهى العام فإنه دال على كل من أفراده بالمطابقة، وإن كان القرافى قد أشكل عليه دلالته، حتى قال مرة: إنه يدل بالتضمن، ثم رجع عن ذلك فقال: إنه لم

---

(١) سورة يوسف: ٢٠.

يتضح له دلالته، والحق ما قلناه. ويضاهي قول القرافـي: إن دلالـة الفعـل علـى كـل مـن حدثـه وزمانه بالمطابقة. لا يقال دلالة المطابقة، هى دلالة اللفظ على تمام مسماه، وليس رجـل تمـام مسمى الرجال، ولا الفرد الواحد تمام مسمى العام؛ لأنا نقول: التمام فى مقابلـة النقـص، فإنمـا نعنى بالدلالة على تمام المسمى ما يقابل الدلالة على جزئه. فتمام المسمى كلى، قد يكـون لـه فى الخارج جزئى واحد، وقد يكون له جزئيات، كـل منهـا تمـام المسـمى وهـو موجـود فـى ضمنها، كما أن تمام مسمى الحيوان الجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة، وذلـك يوجـد كله فى الإنسان، وفى الفرس، وغيرهما من أنواعه. وكذلك المشترك يوجد تمام مسـماه فـى كل واحد من معانيه، ولا أعنى أن لفظ الجمع كلى بالنسبة إلى مفرداته، ولفظ المشترك كلى بالنسبة إلى معانيه؛ بل أردت مثالا يبين لك أن تمام المسمى، لا ينفى أن يكون معه غيره.

ثم إن شئت اقتصـرت علـى ذلـك وقلـت: مدلولـه رجـل ورجـل ورجـل، وليـس الجمـع موضوعا بطريق الأصالة؛ بل الوضع للمفرد. والعرب استعملت أوزانـا للجمـوع، سـوغت بهـا للمستعمل أن يجمع ما شاء على وزنها، فلا يرد أن يقال: يلزم أن يكون الجمع وضـع للمفـرد على انفراده، وعلى هذا نقول: الجمـع هـو المفـرد بالمـادة وغيره بـالصورة، وإن شئت قلـت الجمع موضوع لكل مفرد بقيد كونه معه اثنان أو أكثر. والدلالة أيضا على كل فرد بالمطابقة؛ لأنه ليس موضوعا لمجموع الأفراد وفرق واضح بيـن الوضـع للمجمـوع، وبيـن الوضـع لكـل واحد بشرط غيره.

فإن قلت: لو كانت دلالة الجمع على كل واحد بالمطابقة، لكان قولك: ما عندى رجال، كقولك: ليس عندى رجل فى نفى كل واحد، وليس كذلك؛ بل هو لنفـى المجمـوع قلـت: بل مدلول: ليس عندى رجال، ليس رجل ورجل ورجل، وأنت قلت: ذلك لم يـدل علـى أنـه لا رجل عندك؛ لأن الجمع كتكرار الواحد بالعطف، بخلاف العدد. فلو قلت: جاءنى رجـال، دل على كل واحد بالمطابقـة. ولـو قلـت: جـاءنى ثلاثـة تريـد الرجـال، دل علـى كـل واحـد بالتضمن. ولو قلت: جاءنى رجـال ثلاثـة، كنـت واصفـا للآحـاد بصفـة هـى للمجمـوع؛ لأن الآحاد فى الإثبات تستلزم المجموع، ولو قلت: جـاءنى ثلاثـة رجـال، كـان معنـاه كـل منهـم رجل. وقد نازع الأخفش فقال فى ركب ونحوه: إنه جمع.

القسـم الثـانى: اسـم جمـع سـواء كـان لـه واحـد مـن لفظـه، أو لـم يكـن، مثـل: ركـب،

وصحب، وقوم ورهط. قال بدر الدين بن مالك: أنه موضوع لمجموع الآحاد. ما قاله حسن؛ لأن اسم الجمع وضع فى الأصل وله مدلول وهو الأفراد، فكل منها جزء مدلوله، كما أن التخت لما كان اسما لذى أجزاء، كان مدلوله مجموعها. وكما أن الثلاثة اسم مجموعها بخلاف الجمع، فإن الوضع فى الأصل للمفرد. وبهذا يعلم أن دلالة اسم الجمع على أحد أفراده بالتضمن؛ لأنه جزء المدلول.

القسم الثالث: اسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده تاء التأنيث، وليس مصدرا، ولا مشتقا منه، مثل: تمر، وشجر، وغير ذلك مما لم تلتزم العرب فيه التأنيث؛ احترازًا مما التزمته فيه، كتخم جمع تخمة. فهذا القسم ذهب الفراء إلى أنه جمع، وسماه ابن مالك اسم جمع، فإنه حين ذكر أسماء الجموع عده منها، ومثل له بتمر ونحوه، وسماه فى شرح الكافية: اسم جنس لا اسم جمع، كما فعل الجمهور. وكذلك فى أول باب أمثلة الجمع من التسهيل فى بعض النسخ. واختلف فى مدلوله على أقوال:

أحدها: وهو الذى يظهر أنه يصلح للواحد والتثنية والجمع؛ لأنه اسم للجنس، والجنس موجود مع كل من الثلاثة. وقد حكى الكسائى عن العرب إطلاقه على الواحد، وقال به الكوفيون، سواء كان الواحد مذكرا أم مؤنثا. قال الراغب فى مفرداته: النحل يطلق على الواحد والجمع، وهذا أوضح الأقوال؛ بل لا ينبغى أن يقال: صالح للواحد والجمع، بل يقال: موضوعه الحقيقة؛ ليصدق اسم التمر على بعض تمرة واحدة؛ لأن الجنس موجود فيه.

الثانى: أنه لا يطلق على أقل من ثلاثة قاله ابن جنى، وتبعه ابن مالك حيث قال، فى الكلم: إنه اسم جنس جمعى، لا يطلق على أقل من ثلاثة.

الثالث: أنه لا يطلق إلا على جمع الكثرة، ونقل ذلك عن الشلوبين وابن عصفور، وهو مقتضى كلام ابن مالك فى باب أمثلة الجمع، ولأجل ذلك أورد شراح سيبويه على قوله: باب علم ما الكلم من العربية، وقالوا: إنما هى ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، ثم أجابوا بأن تحت كل واحد منها أنواعا، ولا يدل لمن قال إنه لا يطلق إلا على الجمع، أن سيبويه إنما ذكر ذلك فى باب الواحد الذى يقع على الجمع؛ لأنه لم يقل: لا يقع إلا على الجمع، ولا يدل له أنهم عند إرادة الواحد، يأتون بالتاء؛ لأن التاء يؤتى بها للتنصيص

على الوحدة، وإزالة احتمال التعدد؛ كما يؤتى عند إرادة جمع القلة بالألف والتاء ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[1] على إرادة الواحد، بل قد يراد الجنس، وعاد ضمير التثنية باعتبار لفظهما ومعناهما، وقد يراد الجمع وهو رعاية للفظهما.

الرابع: المثنى نحو: الزيدين، والرجلين، والضاربين، والركبين، وما ألحق به من نحو اثنين، فدلالته على كل واحد، كدلالة الجمع على أفراده على ما سبق.

الخامس: الاسم الدال على الحقيقة، وأفراده متميزة، وليس له مؤنث بالتاء مثل: رجل، وأسد، وفرس. قد يقال: إنه قصد فيه الجنس مع الوحدة، ما لم يقترن بما يزيلها من تثنية، أو جمع، أو عموم، وبه جزم الغزالي في المستصفى، والقرافي، وإليه أشار السكاكي عند الكلام على تعريف المسند، وجزم به الكاشي، وهو الظاهر، ويشهد له تثنيته وجمعه، وصحة قولك: ما عندي رجل بل رجلان، وقولهم: إن واحدا من قولك: جاء رجل واحد، تأكيد، وأنه لا يصح: عندي رجل عاقلون، أو رجل كثير، ويحتمل أن يقال: إنه لأعم من الواحد وغيره، بدليل صحة قولك: رجل خير من امرأة، لا تريد إلا الجنس. ولقول النحاة: لا التي لنفي الجنس، في نحو لا رجل، ويقولون: إنه لنفي الحقيقة؛ ولذلك لا يصح أن تقول: بل رجلين؛ ولأنه كلي، والكلي لا تعرض فيه لوحدة ولا تعدد؛ ولأن الزمخشري قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾[2] إنه وحده لفظا؛ لأن الغرض الدلالة على الجنس، ويحتمل: يخرج كل واحد منكم طفلا، يريد وحد طفلا؛ لأن المراد الجنس لا الوحدة. وهذا وإن لم يكن صحيحا في نفسه؛ لأن طفلا يستعمل للجمع والمفرد لغة؛ لكنا استفدنا منه أنه يرى أن نحو: طفل ورجل، لا يختص به الواحد، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[3] ويشهد له أيضا، أن الإمام صرح في المحصول بأن الإنسان مطلق، ليس لوحدة، ولا كثرة.

وقال الزمخشري أيضا في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ

---

(١) سورة الرحمن: ٦.

(٢) سورة الحج: ٥.

(٣) سورة الفرقان: ٧٤.

﴿وَاحِدٌ﴾[1] الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين: على الجنسية، والعدد المخصوص. فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما هو العدد، شفع بما يؤكده، فدل على القصد إليه. ألا ترى أنك لو قلت: إنما هو إله، ولم تؤكده بواحد، لم يحسن، وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية. اهـ

وهو كالصريح فى أن نحو: رجل يحتمل الوحدة والتعدد. ولا ينافى هذا قولهم: إن ذكر الواحد تأكيد؛ لأن لقائل أن يقول: المتحقق فيه هو الجنس، ولكن الغالب استعماله فى المفرد، فصار الذهن يتبادر إليه فيكون الواحد تأكيدا؛ لأنه أزال احتمالا مرجوحا.

وقول المصنف فيما سيأتى إن أداة العموم تدخله مجردا عن معنى الوحدة، قد يتعلق به مدعى الوحدة؛ لأن التجريد عن الشىء فرع الكون فيه، وقد يتعلق به منكرها؛ لأنه لو دل عليها لما تغير عن موضوعه بالأداة، كما سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى.

السادس: الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة، وهو مؤنث؛ لإطباقهم على أن اسم الجنس ما يفرق بينه وبين واحده التاء.

السابع: الاسم الدال على الحقيقة من حيث هى هى، ولا يتميز بعضها عن بعض، وليس لها مؤنث. ولا إشكال أنه لا دلالة فيه على وحدة ولا تعدد، مثل: الماء والعسل فى الأعيان، ومثل: الضرب والنوم فى المصادر، سواء كانت موضوعة بالتاء، مثل: الرحمة أو لا.

الثامن: ما كان كذلك إلا أن فيه التاء من أصل الوضع، مثل: ضربة واستخراجة، فهذا مدلوله الوحدة بلا إشكال.

التاسع: ما كان عددا مثل الثلاثة، فهذا نص فى مدلوله هو موضوع لمجموعها، ودلالته على أحدها بالتضمن، كما تقدم فى اسم الجمع بل أوضح، ويظهر أن الملحق بجمع السلامة من أسماء العدد كذلك، مثل عشرين إلى التسعين، فيدل على الآحاد بالتضمن، كاسم الجنس، وإن أعطيت فى الإعراب حكم جمع السلامة.

القاعدة الثالثة: دلالة العام على أفراده بالمطابقة على ما سبق، ومحل تقريره علم أصول الفقه.

الرابعة: اسم الجنس، يطلق باصطلاح النحاة على ما الفرق بينه وبين واحده تاء التأنيث، أو

---

(١) سورة النحل: ٥١.

ياء النسب على ما سبق، ويطلق عند الأصوليين على جميع الأقسام السابقة، ما عدا الجمع والمثنى، وسبب ذلك أن النحاة ينظرون فيما يتعلق بالألفاظ والأصوليين أكثر نظرهم فى المعانى، فيطلقون الجنس على كل من الكليات السابقة، يعنون بالجنس: ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه جنسا كان، أم نوعا، أم فصلا، أم خاصة أم عرضا عاما، أم صنفا، وقد توسعوا فى ذلك. فإن حقيقة الجنس فى الاصطلاح المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو، وما اصطلحوا عليه يقع أيضا فى كلام النحاة، ألا تراهم يقولون: الألف واللام الجنسية، يعنون جميع ذلك.

الخامسة: إذا دخلت الألف واللام المذكورة على شيء مما ذكر غير مثنى، صار عاما على الصحيح فى الجميع بما سنذكره من الشروط، لا يقال: كيف يعم نحو: جلسة مع أنها للوحدة لما سيأتى -أما إن كانت جمعا فالأصوليون كالمنطقيين عليه، إلا شرذمة يسيرة.

وأما إن كان اسم جنس، وما أشبهه فى الدلالة على الحقيقة، فكذلك على الصحيح، وهو الذى ذكره أصحاب الشافعى -رضى الله عنه وعنهم- وعولوا عليه، واختاره ابن الحاجب والأكثرون. وقيل ليس بعام إلا بقرينة، وهو رأى الإمام فخر الدين فى أكثر المواضع. وقيل إن كان اسم جنس يفرق بينه وبين واحده التاء، أو كان لا يوصف بالوحدة، كالماء والذهب، فهو عام، وإن كان يتميز بالشخص، كالرجل، والدينار، فليس بعام إلا بقرينة، كقولنا: الدينار أفضل من الدرهم؛ علم العموم فيه بقرينة التسعيرة، قاله الغزالى فى المستصفى، واختاره الشيخ تقى الدين القشيرى، والمريسى، ومحل الاستدلال لذلك أصول الفقه.

وأما اسم الجمع فهو أقرب من المفرد إلى الجمع، فهو رتبة بينهما، وأما المثنى فلم أر من تعرض له إلا القرافى فإنه قال: إنه كالجمع فى العموم، ومن العجب أنه قال: لا يفهم العموم من إضافة التثنية فى شيء من الصور، سواء كان المفرد يعم، أم لا. فإذا قال: عبداى حران، فلا يتناول إلا عبدين، وكذلك لو قال: ما لاى، فالفهم ينبو عن العموم فى التثنية جدا، بخلاف الجمع والمفرد. اهـ

والإضافة والتعريف فى ذلك على السواء، فكلامه الأول لا يجتمع مع الثانى، وفى كل من الإطلاقين نظر والحق التفصيل، فإن ما ذكره فى عبداى حران صحيح، يجب القول بمثله، فى قوله: العبدان حران؛ لأن المفرد يعم لإرادة الحقيقة، وصلاحية المفرد لها، والجمع يعم

لصلاحيته لاستيعاب الأفراد، والتثنية وإن صلحت لاستيعاب كل اثنين فالعدول إليها مع مجاورة المفرد، والقصور عن الجمع قرينة لإرادة اثنين معهودين؛ لكن قد توجد التثنية خالية عن القرينة الصارفة للعموم، أو مشتملة على قرينة إرادته، ولا نكاد نجد ذلك إلا فى اثنين بينهما تواصل ما، ويمكن الاستدلال له بقوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾[1] وقوله صلى الله عليه وسلم "إذا التقى المؤمنان بسيفيهما"[2] فإنه يعم كل اثنين ومؤمنين، وهذا وإن لم يكن مما نحن فيه لأنهما موصولان؛ لكن يشهدان لما نحن فيه من تثنية ما فيه الألف واللام الحرفية، وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[3] يعم كل أخوين، وكذلك قوله ﷺ "البيعان بالخيار"[4]، وكذلك "رجلان تحابا فى الله"[5] وهو وإن لم يكن عام اللفظ، فهو عام المعنى.

وأما نحو: لبيك، ودواليك، فقال أبوعبيدة: إنه عبر فيه بالمثنى عن الجمع، والذى اختاره الوالد فيه أنه اكتفى فيه بأول العدد، كقوله:

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ

وعلى كل هذا قسم آخر يمكن ادعاء عمومه بالإضافة، وإن كان مثنى فى اللفظ.

السادسة- دلالة العموم على كل من هذه الأقسام كلية، بمعنى أن الحكم على كل فرد نفيا كان، أم إثباتا، وإن كان فى النفى، لا يرتفع الحكم عن كل فرد، فرد بخلاف الإثبات على ما يأتى تحقيقه فى عموم السلب وسلب العموم، بخلاف ما ذكروه من قولهم: إن الحكم فى النفى على المجموع.

السابعة- إذا أثبت العموم فى هذه الأقسام على سبيل الكلية، فكل منها يعم بحسب

---

(١) سورة النساء: ١٦.

(٢) أخرجه البخارى فى "الديات" باب قول الله تعالى ﴿ومن أحياها...﴾ ١٢/١٩٩ (ح ٦٨٧٥) وفى غير موضع في صحيحه، ومسلم فى "الفتن" (ح٢٨٨٨) من حديث أبى بكرة رضى الله عنه.

(٣) سورة الحجرات: ١٠.

(٤) أخرجه البخارى فى "البيوع" باب: إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا (٣٦٢/٤) وفى غير موضع فى صحيحه، ومسلم فى "البيوع" أيضا (ح١٥٣٢).

(٥) أخرجه البخارى فى "الزكاة" باب: الصدقة باليمين (٣٤٤/٣) (ح ١٤٢٣) وأخرجه فى مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم فى "الزكاة" أيضا (ح ١٠٣١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، وطرفه "سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله ....".

مدلوله. فالإرادة الداخلة على اسم الجنس، وكل ما يصلح للواحد وغيره على السواء، كالرجل إن قلنا: إنه لا يدل على الوحدة يعم رتب الآحاد بالالتزام، فيقع الحكم فيه على حقيقة الجنس التى ليست واحدة، ولا متعددة، مع ملاحظة وجوده فى الجزئيات، ويلزم من الحكم عليها الحكم على كل فرد من جزئياتها. فإذا قلت: الماء يروى إلا الحمار، فقد حكمت على مطلق الماء الموجود فى ضمن الجزئيات، ويلزم من الحكم عليه الحكم على أفراده، وهذا لا ينافى قولنا: دلالة العموم كلية؛ لأن ذلك أعم من أن تكون كليتها باللازم، أو غيره، وكذلك الصلاة مطلوبة إلا فى وقت الكراهة، والإنسان فى خسر إلا المؤمن إن لم يجعله للوحدة، أو جعلناه لها، ولكنه تجرد منها عند إرادة العموم، وهذا فيما لا يتميز أجزاؤه، كالماء، وأوضح منه فى المميز، كالإنسان، والفرس وهو فى المصادر، أوضح منه فى غيرها.

فإن قلت: إذا كان شمول الأفراد لازمًا للحكم على الجنس، لزم أن تكون الإرادة الجنسية، تساوى الاستغراقية فى استيعاب الأفراد لأنها للجنس الذى لا يفارق شيئا من جزئياته. قلت: من هنا توهم كثير أن النكرة فى سياق الإثبات للعموم، ونقل ذلك عن الحنفية، ولذلك توهم ابن جنى أن أسماء الأجناس، لا تستعمل غالبا إلا مجازا؛ لعدم إمكان استيعاب أفراد الجنس غالبا، وليس كذلك؛ لأنا نقول: الجنسية جزء، وقصد المتكلم فيها إلى الجنس، ولم يلاحظ الأفراد، واستلزام الجنس للأفراد إزالة ما يدل عليه التنكير من التقييد بوحدة، أو غيرها من معانى التنكير.

وأما الاستغراقية، فالاسم بعدها فى الدلالة على الجنس، لم يمنعه مانع والحكم عليه غير مقصود لذاته؛ بل للأفراد؛ وهو يشابه الكناية فى أن الحكم فيها على شيء، والمقصود ملزومه.

إذا تحرر هذا فعموم اسم الجنس المعرف بالألف واللام، أقوى من عموم الجمع؛ لأنه ادعاء الشيء بدليله كما ذكره البيانيون فى غير موضع، وعموم الجمع ادعاء تحول الاسم للأفراد بغير دليل، ويتخلص أن عموم المفرد، أقوى عند البيانيين؛ لأن دلالة الالتزام عندهم أقوى، وعموم الجمع أقوى على ما تقتضيه قواعد الأصوليين؛ لأن دلالة المطابقة عندهم أقوى، ودلالة العام فى الجمع مطابقة؛ لكن يخدش فيه ما سيأتى عن إمام الحرمين، وسيأتى تحقيق هذا الموضع عند قول المصنف: واستغراق المفرد أشمل، والداخلة على الجمع، هل تصيره آحادًا، أو تصير جزئيات العام مفردات، أو تعم فى رتب الجموع السالمة، إن كان جمع

سلامة والمكسرة إن كان جمع تكسير؟ فيه خلاف مشهور، وعليه ينبنى التخصيص.

فعلى الأول، يجوز إلى أن يبقى أقل ذلك، والداخلة على المثنى، كالداخلة على الجمع والداخلة على اسم الجمع. إن قلنا: إن أداة العموم تستغرق مراتب الجموع، ولا تصيره آحادا؛ فاسم الجمع الدال على الهيئة الاجتماعية أولى.

وإن قلنا: إن أداة العموم تقلب الجمع آحادا، فلا يلزم القول بمثله فى اسم الجمع؛ لأن الجمع على ما سبق مدلوله الآحاد، يدل على كل منهما بمادته دون صورته، فليس فيه إذا دخلته أداة العموم بغير طائل بخلاف اسم الجمع، فإن لكل واحد من جزئياته هيئة اجتماعية ذات أجزاء، وكذلك الداخلة على الأعداد مثل: العشرة فيعم جزئيات العشرات وأسماء الجموع بالمطابقة، غير أنها تدل على أجزاء كل عشرة، واسم جمع بالتضمن، وحاصله أن نحو العشرة والركب، يعم الآحاد تضمنا، ويعم الجموع والأعداد مطابقة، والجمع يعم آحاده مطابقة. فإن قلت: قد حكيتم الخلاف فى أن صيغة العموم تقلب الجمع آحادا أولا، فإذا كان مدلول الجمع آحادا، استويا. قلت نحن وإن قلنا إن الجمع يدل على الآحاد بالمطابقة، فلا نجعله كالآحاد من كل وجه، فإن رجالا أفاد كل رجل دلالة غير مطابقة، بل منضم إليها اجتماعه مع غيره، سواء قلنا: إن الجمع وضع لذلك، أم أن هذا وظيفة المستعمل، بخلاف رجل ورجل ورجل، فإن كل واحد من المحكوم عليهم، لا تعرض فيه لغيره فحينئذ قولنا: إن لا رجال سلب معنى الجمع، معناه: أنه صار الحكم فيه على كل إنسان مطلقا، وقولنا: إنه باق على معنى الجمع معناه: أنه حكم فيه على كل إنسان مع غيره، ولذلك لا يجوز التخصيص إلى الواحد، وربما تترتب على ذلك فوائد أخر محلها علم أصول الفقه. وأما الدال الوحدة، كالضربة، وكالرجل إن قلنا: إنه موضوع بقيد الوحدة، وكالتمرة والبقرة، فيعم الوحدات، ولا ينافى ذلك العموم.

فإذا قلنا الضربة تؤلم كان معناه كل ضربة واحدة تؤلم؛ وإنما ينافى العموم أن لو كان معناه: واحدة من الضربات تؤلم ليس كذلك؛ وإذا اتضح لك ذلك فيما هو صريح فى الوحدة، فانقله فيما، هو ظاهر فيها، يكون أوضح، كقولك: الرجل يشبعه رغيف، وسيأتى الكلام على هذا البحث، فإن المصنف ذكره. وإذا حققت هذا انحل كل ما أشكل على من لا أحصيهم عددا من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، من أنه كيف يجتمع العموم مع جمع القلة، والأول

يستغرق الأفراد، والثانى لا يجاوز العشرة، لأنا بينا أنه يجتمع مع ما يتجاوز الواحد. فاجتماع العموم مع ما لا يتجاوز العشرة، أوضح فإذا قلت: أكرم الزيدين فمعناه: أكرم كل واحد مجتمع مع تسعة، أو دونها إلى اثنين، بخلاف: أكرم الرجال، فمعناه أكرم كل واحد منهم منضم إلى عشرة فأكثر. ويجوز التخصيص فى نحو: الضربة إلى أن يبقى واحد، وفى نحو: الزيدين إلى أن يبقى ثلاثة، وفى نحو: الرجال إلى أن يبقى أحد عشر، إن فرعنا على جواز التخصيص، إلى أن يبقى فرد من أفراد العام، وفرعنا على أن معنى الجمعية باق.

الثامنة- يشترط فى عموم الاسم الذى تدخل عليه هذه الأداة، أن تكون مادته، غير صارفة عن العموم، كالبعض، والجزء، والصنف، والثلث بالنسبة إلى الباقى. فإذا قلت: أخذت البعض من الدراهم، وأكلت الثلث من الرغيف، لا يتخيل أحد أنه يعم الأبعاض والأثلاث، وإن كان داخلا فى إطلاقهم. وإنما لم يعم؛ لأن هذه الكلمة إنما تستعمل غالبا لإرادة عدم الاستيعاب، ولذلك احتاجوا إلى تأويل قوله ﴿**وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِى يَعِدُكُمْ**﴾[1] وقول الشاعر:

لَوْلا الحَيَاءُ وَلَوْلا الدِّينُ عِبْتُكُمَا ... بِبَعْض مَا فِيكُمَا إذْ عِبْتُمَا عَوَرِى

فمن قائل: هو على سبيل التنزل، ومن قائل: هى فيه بمعنى كل، ولم نر أحدًا أجاب بأن هذا اسم أضيف، فيعم جمع الأبعاض. فإن قلت: قد قال المنطقيون: إن الجزئية المسورة ببعض، لا تنافى صدق الكلية لصحة بعض الإنسان حيوان. قلت: ونحن لا ندعى امتناع الصدق، وإنما ندعى العلية. نعم البعض، والجزء، والثلث، قد يعم كغيرة من الأسماء، كقولك: الثلث أكبر من الربع، والبعض لا يطلق على الكل، وكذلك إذا أريد العموم فى أمثاله من ماهية أخرى كقوله ﷺ : "الثلث كثير"[2] أى كل مال فثلثه فى الإيصاء كثير وإذا قوبل البعض بالبعض فتارة تكون قرينة يمكن معها القول بالعموم، كقولك البعض من هؤلاء يحب البعض قال تعالى ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**﴾[3] أى كل واحد ولى الآخر، وتارة

---

(١) سورة غافر: ٢٨.

(٢) أخرجه البخارى فى "الوصايا"، باب: إن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس (٥/٤٢٧) (ح٢٧٤٢) وفى "الجنائز"، ومسلم فى "الوصية" (ح١٦٢٨) فى حديث مرض سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه.

(٣) سورة التوبة: ٧١.

تكون معه قرينة تنافى العموم كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾[1] إذ لا يمكن تفضيل كل منهم صلى الله عليهم وسلم على الأخير، بل البعض الأول المفضل جميعهم إلا واحدًا أو جماعة مستوين، والثانى من عداه، وقد أطلقنا فى هذه المسألة لفظ البعض والكل تبعا لكثرة الاستعمال، وإن كان الأكثرون منعوا دخول الألف واللام عليهما، ومما يلتحق بالبعض فى الاستثناء من العموم فى بعض المواد لفظ (الآن) فإنه لا يقبل التعدد، فلا عموم فيه إذا قلنا إن الألف واللام فيه للحضور، كما هو رأى الشيخ أبى حيان، فإن قلنا زائدة فليست مما نحن فيه فى شيء.

التاسعة: يستثنى من الأداة المذكورة الألف واللام التى فى (التى والذى) وفروعهما، على القول الضعيف إنها للتعريف، فإنه لايطرقه الخلاف فى الألف واللام الداخلة على اسم الجنس، بل الموصول الذى هو (الذى والتى) مقتض للعموم، وهو فى العموم أقوى من عموم الجمع المعرف، والقائل به أكثر من القائل بعموم الجمع، ويشترط فيهما أن لا تكون عهدية، ولا قصد بها مجرد الجنس، ولا زائدة، ولا عوضا من مضاف إليه مصحوبها -إن جوزناه، ولا هى للمح الصفة، ولا للغلبة، وذكرنا هذا الأخير وإن كانت الأداة فيه عهدية على المشهور، لأن من الناس من قال إنها غير عهدية.

العاشرة: تقرر أن الألف واللام للعموم عند عدم العهد، وليست للعموم عند قرينة العهد، لكن هل الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه؟ أو الأصل أنها موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم إرادته فيه نظر، وكلام الأصوليين فيه مضطرب، ومن أخذ بظواهر عبارتهم حكى فى ذلك قولين، ويظهر أثرهما فيما إذا لم تقم قرينة على إرادة عهد، وشككنا فى أن العهد مراد أو لا، هل نحمله على العموم أو لا، والظاهر الأول، فإن قلت: إذا كانت القرينة تصرف إلى العهد وتمنع من الحمل على العموم فهلا جعلتم العام بالألف واللام مصروفا إلى العهد بقرينة السبب الخاص، وقلتم: إن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ؛ قلت: تقدم السبب الخاص قرينة فى أنه مراد لا أن غيره ليس بمراد، فنحن نعمل بهذه القرينة فنقول: دلالة هذا العام على محل السبب قطعية، ودلالته على غيره ظنية؛ إذ ليس فى السبب ما يثبتها ولا ما ينفيها.

---

(١) سورة الإسراء: ٥٥.

الحادية عشرة: ما كان دالا على الحقيقة -كما ذكرنا- ينبغى أن يعلم أن مدلولـه الحقيقـة لا بقيد، ولا يقال: هو موضوع للجمع أو الواحد أو التثنية.

قال الإمام فى البرهان: قال بعض من حـوم علـى التحقيـق ولـم يـرد مشـرعه: إن المصـدر صالح للمجموع وهو فى حكم اللفظ المشترك بين مسميات، فهو يصلح لآحادها على البـدل وهو زلل وذهول عن مدرك الحق؛ وذكر كلاما معناه أن المصدر موضوع للحقيقة لم يوضـع لاستعماله فى الواحد أو الجمع أو التثنية على البدل ولم يلاحظ فيه شىء من الثلاثة، ونقل عـن سيبويه فى قول القائل: ضربه ضربا كثيرا أن كثيرا صفة والموصوف لا يشعر بالصفة، ولو كان الموصوف يشعر بالصفة لاستغنى عنها وجرت مجرى التأكيد.

(ص): (واستغراق المفرد) أشمل بدليل صحة: لا رجال فى الدار، إذا كان فيها رجـل أو رجلان).

(ش): هذا الكلام هو الـذى دعانـا إلى تقديـم تلـك القواعـد السـابقة، وهـذه العبـارة مـن المصنف سبقه إليها السكاكى، والظاهر أنه أخذ ذلك من قول الزمخشرى عند الكـلام علـى قوله تعالى : ﴿**كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ**﴾[1]، وقرأ ابن عباس: **(وكِتابِـهِ)** يريـد القـرآن أو الجنس، وعنه الكتاب أكثر من الكتب.

فإن قلت: كيف يكـون الواحـد أكثر مـن الجمـع قلـت: لأنـه إذا أريـد بـالواحد الجنس، والجنسية قائمة فى وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شىء، وأما الجمع فـلا يدخـل تحتـه إلا ما فيه الجنسية من الجموع. اهـ

قلت: لاشك أن قولنا استغراق المفرد أشمل، تارة يعنى به أن المفرد دل على فرد زائد لـم يدل عليه الجمع، وتارة يعنى به أن مجموع جزئيات المفرد أكثر عددا مـن مجمـوع جزئيـات الجمع، وتارة يعنى به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه.

إذا تقرر ذلك فنقول: للمفرد والجمع أحوال:

الأول: أن يكونا مثبتين، فالقول بأن استغراق المفرد فى هذه الحالة أشمل، إن عنى بـه أنـه دل على فرد لم يدل عليه الجمع فليس بصحيح قطعا؛ لأن قولك: جاء الرجال استوعب جميع

---

(١) البقرة: ٢٨٥.

أفراد الرجل، فليس فى قولك: قام الرجل زيادة عليه، وأما ما يتخيل من أن الأعراب والعالمون والذين جموع وهى أعم من العرب والعالم والذى فغير صحيح؛ لأن الأعراب جمع للعرب بمعنى سكان البادية وعالمون والذين، إما جمع لعاقل من مفرديهما أو هما اسما جمع كذلك، وإن عنى به أن مجموع جزئيات الرجل أكثر عددا من مجموع جزئيات الجمع، انبنى ذلك على الخلاف السابق: فى أن الألف واللام هل يسلب الجمع معناه ويصير أفراده آحادا، أو لا.

إن قلنا: نعم فليس فى: قام الرجال، زيادة أفراد عن قام الرجل قطعا، وإن قلنا: إن معنى الجمع باق، فأفراد الجمع لا شك أنها أقل من أفراد المفرد، سواء قلنا: دلالة الجمع على الآحاد بالمطابقة أم بالتضمن، وهذا واضح فى الأفراد المتناهية، لأن قولك: رأيت العبيد الذين لزيد وهم تسعة فيه أفراد العام ثلاثة، وقولك: رأيت العبد الذى لزيد أفراده تسعة، ويظهر أثر ذلك فيما لو قال: أعط الرجل درهما درهما فعلى هذا يعطى كل واحد درهما، بخلاف: أعط الرجال درهما درهما، فإنه يعطى كل ثلاثة درهما وفى غير المتناهى الظاهر أن الأمر كذلك، لأن الجموع أقل عددا من أفرادها بضرورة العقل وقد يتوقف فى ذلك ويقال الأكثر والأقل أمر إضافى يتوقف على العدد، وما لا يتناهى لا عدد له فكيف تتعلق به الأكثرية والأقلية وهما إضافيان، وإن عنى به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه، فصحيح ولا يستنكر أن يقال المفرد أشمل بمعنى أن شموله أقوى، لأن الزيادة التى يدل عليها أفعل التفضيل أعم من أن تكون فى الكمية أو فى المعنى، ويشهد له التحقيق والنقل، أما التحقيق فما قدمناه فى القاعدة السابقة، وأما النقل فقال الإمام فى البرهان هنا أمر ينبغى أن يتفطن له الناظر وهو أن لفظ التمر أحرى باستيعاب الجنس من التمور، فإن التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظه والتمور يرده إلى تخييل الوحدان ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع اهـ. يريد كما ذكره شراح كلامه أن المطلق يطلق لفظ التمر بإزاء المعنى الشامل للآحاد، والتمور يلتفت فيه إلى الوحدان فلا يحكم فيه على الحقيقة، بل على أفرادها وهذا عين ما ذكرناه فيما سبق على بحث فيه قدمناه، وقال الزمخشرى: فى قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي**﴾[1] وحد العظم، لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أن هذا الجنس قد أصابه الوهن، ولو

---

(١) سورة مريم: ٤.

جمع لكان قصدًا إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها اهـ. يريد أنه قصد الحكم على حقيقة العظم؛ فإن الحكم عليها يسلتزم الحكم على أفرادها كما ذكرنا، ولو جمع لقصد الحكم على الإفراد أولا، والأول أبلغ وإليه يشير بقوله لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية، يريد أن الجمع لا يدل على الجنسية، إنما يدل على أفرادها فحيث قصد الحكم على الأفراد جمع إشارة إلى اختلاف أنواعها، أو غير ذلك وإليه أشار الزمخشرى فى قوله فى العالمين أنه جمع ليشمل كل جنس مما سمى به أى لتكون الأجناس التى تحته مقصودة، ولم يقصد به الجنس بل قصدت الأفراد، ويحتمل أن يريد الزمخشرى أن الألف واللام فى العظم جنسية لم يقصد بها الاستغراق بالكلية، فلا تكون مما نحن فيه إذا تقرر ذلك فقول ابن عباس رضى الله عنه فى الكتاب أكثر من الكتب لم يثبت عنه، ولو ثبت أمكن تأويله على المعنى الثالث، ويكون معنى كونه أكثر أن دلالته على الاستغراق أقوى كما سبق، ولا يمتنع أن يقال مال زيدا أكثر من مال عمرو إذا كان مال زيد أجل وأبرك وإن استويا فى الكمية، وإن امتنع ذلك حقيقة لم يمتنع مجازا.

الحالة الثانية: أن يكون المفرد والجمع منفيين نكرتين مثل ما جاءنى رجل وما جاءنى رجال، فاستغراق المفرد فى مثله أشمل على كل من المعانى الثلاثة السابقة، أما على أن المراد أنه يدل على ما لم يدل عليه الجمع، فلأن ما جاءنى رجل ينفى الواحد، وما جاءنى رجال لا ينفى مجيء الواحد ولا الاثنين لأن مدلوله سواء كان مجموع الرجال أو رجل ورجل ورجل هو سلب العموم لا عموم السلب كما سيأتى تقريره فى موضعه، وأن أريد بكونه أشمل أن أفراد ما جاء رجل أكثر من أفراد ما جاء رجال؛ فعلى ما سبق فى حال الإثبات وإن أريد بكونه أشمل قوة دلالة المفرد على الاستغراق، فكذلك لأن المقتضى لذلك فى الإثبات هو الأفراد وكذلك هو فى النفى.

الثالثة: أن يكونا منفيين معرفتين بالألف واللام، فالمفرد أيضا أكثر استغراقًا باعتبار قوة الدلالة، وباعتبار كثرة أفراده على ما سبق فيه من البحث، وأما دلالته على أكثر مما دل عليه الجمع، فينبنى ذلك على أن أداة العموم أتجعل أفراد الجمع آحادًا أو لا، فإن قلنا أن معنى الجمع باق معها فالمفرد ينفى مالم ينفه الجمع من الواحد الاثنين، وإن قلنا إنها سلبية وصار الجنس استويا، ويتفرع عليه لو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشترى العبيد، فمن قال ينفى معنى

الجمع يقول لا يحنث إلا بثلاثة وهو مذهبنا كما صرح به الرافعى في الطلاق محافظة على الجمع، ولم ينظروا إلى كونه جمع كثرة حتى لا يحنث بأحد عشر ولمانع أن يمنع الفرق بين لا أكلم الرجل ولا أكلم الرجال إذا كانت الأداة فيهما استغراقية، ويقول لا يحنث فى واحد منهما إلا بتكليم الجمع، فإنهما يقتضيان سلب العموم، لا عموم السلب، ويشهد له نص الإمام الشافعى رضى الله عنه على أنه لو حلف لا يقرأ القرآن لا يحنث إلا بجميعه، ولو حلف لا يقرأ قرآنا حنث ببعضه بناء على أن القرآن اسم يقع على كله وبعضه، فقد جعل القرآن بالألف واللام فى النفى للمجموع فلم يحنثه إلا بقراءة الجميع وإن كان مفردا ويشهد لذلك قول أصحابنا: لو حلف لا يشرب ماء البحر لم يحنث إلا بكله، مولا يرد عليه قول أصحابنا لو حلف لا يتزوج النساء حنث بثلاث ولو حلف لا يشرب الماء حنث ببعضه لأن العرف صرف هذه الألف واللام عن الاستغراق إلى الجنسية، ولم يصرف لا أشرب ماء البحر، فإن الإضافة أدل على العموم من الألف واللام كما صرح به الإمام فخر الدين فى تفسيره فلم يقو العرف لمعارضتها.

وبعد أن انتهت هذه القاعدة على التحقيق، فلنرجع لعبارة المصنف، فقوله (**استغراق المفرد أشمل**) الظاهر أنه يريد أنه يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكره من الدليل وليس إطلاقه بصحيح كما سبق وقوله بدليل صحة لا رجال إذا كان فيها رجلان إنما يدل على أن استغراق النكرة المفردة فى النفى أبلغ من استغراق الجمع المنكر فيه، وكلامنا إنما هو فى الألف واللام.

(**تنبيه**) الألف واللام عند السكاكى على ما تعرفه من تأمل كلامه، إنما هى لتعريف العهد الذهنى خاصة، وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية عهدًا خارجيًا فكلها داخلة تحت العهد الذهنى والذى ألجأه لذلك، أنه أورد سؤالا حاصله أن قولهم الألف واللام لتعريف الحقيقة لا يجوز أن يراد به نفس الحقيقة؛ إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الأجناس من غير دخول الأداة عليه معارف لدلالتها على نفس الحقيقة ووضعها لذلك بالإجماع لا يقال ليست دالة على نفس الحقيقة قبل اللام؛ بل دالة على الوحدة لأن ذلك إن صح فى نحو رجل وفرس لا يصح فى المصادر كأكل وضرب، فإنه ليس موضوعا للواحد من جنسه لكنها ليست معارف إجماعا ولو كانت معارف لكانت اللام تأكيدًا، ولا يجوز أن يراد بكونها للتعريف أن المراد

بها الفرد المعين وهو العهد الخارجى، أو غير المعين وهو العهد الذهنى إذ لو كان كذلك لم يبق فرق بين الجنسية والعهدية، لأن الجنسية هى التى يحضر معناها فى الذهن، ولا يجوز أن يكون المراد الاستغراق لأن حقيقة الاستغراق غير تعريف الحقيقة، ولأنه يلزم التناقض لدلالة الاستغراق على التعدد والاسم على الوحدة، وذكر السؤال الذى سيأتى وأورد عليه قطب الدين منع الملازمة ومنع دليلها، وهو قوله أن تعريف العهد ليس شيئا غير القصد إلى الحاضر فى الذهن؛ فإن فرقا ظاهرا بين، القصد إلى شخص من أفراد الحقيقة حاضر فى الذهن، والقصد إلى الحقيقة من حيث هى هى واعترض عليه بأن الحقيقة إذا أخذت حاضرة فى الذهن تكون فردا من أفراد الحقيقة المطلقة، والمراد بتعريف العهد ليس فردا حاصلا فى الذهن؛ بل أعم من ذلك، وفى الاعتراض نظر والخطب يسير لأن ذلك يرجع إلى اصطلاحين لا مشاحة فيهما، قال المصنف فى الإيضاح: فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسامة، وإما فرد معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزيد، وإما فرد غير معين وهو العهد الذهنى ونحوه النكرة كرجل، وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا إلى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا اهـ قال الكاشى: ولم يخرج الجواب عن شك السكاكى مما ذكره، ولا أدرى كيف خرج منه جواب شكه (قلت): لأنه فرق بين العهد الذهنى والجنسى كما فعل قطب الدين، فكيف يظهر له جواب قطب الدين ولم يظهر له جواب الإيضاح والأول داخل فى الثانى.

ص: (ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم، لأن الحرف إنما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة)

(ش): هذا جواب عن سؤال مقدر أورده السكاكى، وهو أن إفراد الاسم ينافى أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق، لأن الإفراد يدل على الوحدة، والاستغراق على التعدد، فأجاب بأن الحرف إنما يدخل عليه أى عند إرادة الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد.

ص: (ولأنه بمعنى كل فرد، لا كل الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع)

(ش): هذا جواب ثان وهو أن الإفراد والتعميم ليس بينهما تناف لأن معنى الإفراد باق، وأداة

العموم تتبعت أشخاص ذلك المفرد واستوعبتهما؛ لأن مدلوهــا كـل رجـل، لا كـل الأفـراد، ولا مجموعها، لأن دلالة العموم كلية لا كل، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمـع، فـلا يصـح أن تقـول الرجل العاقلون، وفيما قاله نظـر فقـد سـمع مـن كلامهـم: أهلـك النـاس الدينـار الحمـر والدرهـم البيض، وجوزه ابن مالك وغيره، ولا يشهد له قولـه تعـالى ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾[1] ولا دلالة فيه، لأن الطفل يستعمل بأصل الوضـع للجمـع كمـا سبق؛ بـل لـو كانت الألف واللام فيه وقلنا بأحد الاحتمالين السابقين، وهو أن اسم الجنس إذا كان نكرة وأريد به المطلق لا يدل على الوحدة، فيمكن أن يقال بجواز رعاية معناه فيجمع باعتبار مـا تحـت تلـك الحقيقة من الأفراد، وهذا المعنى أظهر فى قولهم أهلك الناس الدينار الحمر مما قاله ابن مالك مـن كون الأداة فيه للاستغراق، وقد بسطت القول على ذلك فى مسـألة الحقـائق الشـرعية فـى شـرح المختصر، وعلم أن الجواب الثـانى فـى كـلام المصنـف أولـى مـن الأول؛ لأن الأول يقتضـى أن الأداة دخلت على الحقيقة فاستغرقتها وهى حقيقـة واحـدة لا تعـدد فيهـا، والعمـوم شـأنه الأفـراد المتعددة، والجواب الأول يقتضى أن مدلول العام الحقيقة، والثانى يقتضى أن مدلوله الأفـراد وهـو الحق، ويجوز أن يكون قوله، ولأنه بمعنى كل فرد جوابا عن سؤال مقدر كأنه يقـول لـو كـانت الأداة تفيد العموم، لصح الوصف بالجمع، فأجاب بأنها للتفصيل.

(تنبيه) تلخص أن الألف واللام على أقسام:

أحدها: جنسية فقط، كقولك الرجل خير من المرأة؛ أى حقيقة الرجولية خير من حقيقة الأنوثة.

الثانى: عهدية عهدا خارجيا، كالرجل لمعين.

الثالث: عهدية ذهنـا ونعنـى بالخـارجى مـا كـان السـامع يعرفـه، وبـالذهنى مـا انفـرد المتكلـم بمعرفته، وإلا فالعهد لا يكون إلا فى الذهن.

الرابع: عهدية جنسية، كقولك أكرم الرجل، تريد جنس الحجازى فى جواب من قـال حضـر حجازى.

الخامس: كذلك وهو معهود ذهنى لا خارجى، كالمثال المذكور حيث لم يكن فى جواب.

السادس: استغراقية جنسية، مثل أن الرجل الجاهل خير من المرأة .

---

(١) سورة النور: ٣١.

السابع: استغراقية جنسية عهدية، كالمثال المذكور مريدا به الحجازى.

الثامن: كذلك والمعهود ذهنى.

التاسع: جنسية؛ ولكن يريد جملة ذلك الجنس، لا باعتبار العموم بل يكون المدلول الحقيقة كلها وهو بمعنى العموم المجموعى، وينبغى أن يجعل منه قوله تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ**﴾[1] يفيد علم الإفراد والمجموع معا، فإن المجموع فى الإثبات يستلزم الأفراد فلذلك قلنا: إن جزم المصنف بأن الأداة فيه استغراقية فيه بحث.

تعريف المسند إليه بالإضافة

ص: (وبالإضافة إلخ)

(ش): التعريف بالإضافة يكون لأحد أسباب:

الأول: أن لا يكون لإحضاره فى الذهن طريق أخصر من الإضافة، وينبغى أن يقيد بما إذا كان المقام مقام اختصار، كما صنع فى المفتاح كقول جعفر بن علبة حين حبس بمكة:

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعَدٌ ... جَنِيبٌ وَجُثْمَانِى بمَكَّةَ مُوثَقُ[2]

فإنه لا طريق أخصر من ذلك، وإنما جعل هذا مقام اختصار؛ لأن حال المحبوس حال ضيق، وبعد هذا البيت:

عَجبْتُ لِمَسْرَاهَا وَأَنّى تَخَلَّصَتْ ... إلَيَّ وَبَابُ السِّجْن دُونِى مُغْلَقُ

وأورد عليه أن التعجب منصب على قوله: وأنى تخلصت فيلزم أن يكون معمولا لقوله: عجبت، ولا يصح، فإن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وأجيب بأن الاستفهام ضمن معنى التعجب، فلا حاجة لجعله معمولا لعجبت.

الثانى: أن يتضمن التعظيم لشأن المضاف إليه، أو المضاف، أو غيرهما، فالمضاف كقولك

---

(١) سورة الأنعام: ٧٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثى -شاعر مقل من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية، وكان مسجونا بمكة فى جناية، فزارته محبوبته مع ركب من قومها، فلما رحلت قال فيها ذلك- انظر البيت فى معاهد التنصيص ١/١٢٠، والتبيان ١/١٦٣، والمفتاح ص٩٩، وبلا نسبه فى تاج العروس ١٢/١٨٢ (شعر)، والمصعد: اسم فاعل من أصعد بمعنى أبعد فى السير، والجنيب: المستتبع من (جنب البعير) إذا قاده إلى جنبه.

عبدالخليفة قادم فأكرمه، ومنه أعنى ما يتضمن تعظيم المضاف، وإن لم يكن مسند إليه.

لا تَدْعُنِـــى إلا بِيَـــا عَبْدَهَـــا فَإنَّـــهُ أَشْـــرَفُ أَسْـــمَائِى

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾[1] والمضاف إليه كقولك: عبدى فعل كذا، تريد تعظيم شأن نفسك بأنك ذو عبد، وتعظيم شأن غيرهما كقولك عبدالسلطان عند فلان، تريد بالإضافة الأولى تعظيم فلان المذكور فى الإضافة الثانية، وهذا المثال قصد بالإضافة فيه تعظيم المضاف إليه فى الإضافة، والأحسن أن يمثل بعبد السلطان زار فلانا.

والثالث: أن يراد بها التحقير، كقولك: عبدالحجام حضر هذا ما ذكره فى الكتاب وفى الإيضاح ذكر بعد الطريق الأول قوله، وإما لإغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح كقوله:

بَنُو مَطَـرٍ يَـوْمَ اللِّقَـاءِ كَـأَنَّهُمْ أُسُودٌ لهَا فِى غِيلِ خِفَّانَ أَشْبُلُ[2]

وقوله:

قَوْمِـى هُـمُ قَتَلُـوا أُمَيْـمَ أَخِـى فَـإذَا رَمَيْـتُ يُصِيبُنِـى سَـهْمِى[3]

فإنه لو عددهم لطال ومنه:

---

(١) سورة الحجر: ٤٢.

(٢) البيت لأبى السمط مروان بن أبى حفصة فى مدح معن بن زائدة، وبنو مطر قومه بطن من شيبان، والغيل: الشجر المجتمع، وخفان: مأسدة قرب الكوفة، والأشبل: أولاد الأسود، والشاهد فى قوله "بنو مطر" لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل متعذر، وانظر البيت فى المفتاح ص ٩٩، وشرح المرشدى ٦٥/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للحارث بن وعلة الجرمى فى الدرر ١٢٣/٥، وسمط اللآلى ص٣٠٥، ٥٨٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٣٠٤، وشرح شواهد المغنى ٦٣/١، ولسان العرب ١١٨/١١ (جلل)، والمؤتلف والمختلف ص١٩٧، ودلائل الإعجاز ص٢٥٣، وشرح الحماسة للتبريزى ١٠٧/١، والمفتاح ص١٠٠، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٢٣/١٠، ولسان العرب ٤٥٣/١٣ (وهن)، ومغنى اللبيب ص١٢٠، وهمع الهوامع.
وأميم منادى مرخم أميمة، وكانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه ممن قتله من قومه، والشاهد فى قوله "قومى" لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل تركه أرجح لجهة هى خوف تغيرهم منه وحقدهم عليه إذا صرح بأسمائهم، وبعده:

فلئن عفوت لأعفون جللا ولئن سطوت لأوهنن عظمى

أَوْلادُ جَفْنَـةَ حَـوْلَ قَـبْرِ أَبِيهِـمُ   قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الكَرِيمِ المُفضِـلِ[1]

وهذا تركه المصنف، لأنه داخل فى قوله أخصر طريق زاد السكاكى أنه يكون حيث لا يكون للإحضار فى ذهن السامع طريق سواها أصلا، كقولك غلام زيد لمن لا يعرف غير ذلك؛ لكن الإضافة أخصر ولعله تركه المصنف اكتفاء بذكر الاختصار، وقال أيضا أنها قد تتضمن لطفا مجازيا كقوله:

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لاحَ بِسَـحْرَةٍ   سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِى الغَرَائِبِ[2]

الخرقاء الحمقاء وسهيل بدل من كوكب، وهو نجم يطلع فى الشتاء فى السحر فأضاف الكوكب إلى الخرقاء يعنى أنها تنام إلى أن يطلع سهيل وقت الصبح فتفوق غزلها على الغرائب، قال: وأن يكون لغرض من الأغراض، مثل أن يقول محبك على الباب يرقفه للأذن له.

(تنبيه) عجب من أهل هذا الشأن كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من أسباب الإضافة وهى من أدوات العموم، كما أن أداة التعريف كذلك، بل عموم الإضافة أبلغ كما سبق، ولم يتعرضوا لما إذا خلا ذلك عن اعتبارات مناسبة وأرجو أن يتسع الوقت للنظر فى ذلك إن شاء الله تعالى.

تنكير المسند إليه

ص: (وأما تنكيره فللإفراد مثل ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾[3]).

(ش): التنكير يكون لأحد أمور.

الأول: الإفراد نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى؛ أى رجل واحد فإن قلت سبق أن النكرة لا تتعين للوحدة أعنى النكرة النحوية، وهى المتكلم عليها قلت هذا يعضد ما سبق،

---

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص١٢٢، ولسان العرب ٩١/١٣ (جفن)،٢٧٩/١٥ (مرا)، وتاج العروس (فضل)، (جفن)، (مرى)، وبلا نسبة فى كتاب العين ١٤٦/٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٩٣/٣، وخزانة الأدب ١١٢/٣،١٢٨/٩، وشرح المفصل ٨/٣، ولسان العرب ٦٣٩/١ (غرب)، والمحتسب ٢٢٨/٢، والمقاصد النحوية ٣٥٩/٣، والمقرب ٢١٣/١، والمصباح ص٢١.
ورواية عجزه: "فى القرائب".

(٣) سورة القصص: ٢٠.

لأنه لون التنكير ملازما للوحدة لما كانت الوحدة أحد معانيه؛ إلا أن يقال قد يلازم الوحدة، وإن لم تكن مقصودة للمستعمل فى بعض الأحوال.

الثانى: أن يراد به نوع مخالف للأنواع المعهودة كقوله تعالى: ﴿**وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**﴾[1]، أى نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس بحيث يغطى ما لا يغطيه شىء من الغشاوات، ولك أن تقول يحتمل أن يكون إنما نكر للتعظيم، وبذلك جزم السكاكى ومثل فى الإيضاح بالنسبة إلى غير المسند إليه من تنكير الإفراد بقوله تعالى: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَمًا لِرَجُلٍ**﴾[2] وللنوعية بقوله تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ**﴾[3] ولابد أن تكون تلك الحياة مستقبلة، لأن الحرص لا يكون على الماضى ولا الحاضر، ولك أن تقول جاز أن يكون للتعظيم أو التكثير قال وقوله تعالى ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[4] يحتملهما النوعية، بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء، أو كل فرد من أفراد الدواب من فرد من أفراد النطف، فإن قلت: إنما دلالة كل على الأفراد فكيف تدل على النوعية، قلت: الأفراد أعم من أفراد الأنواع وأفراد الأشخاص، فإن قلت كيف تختلف أنواع المياه وهى النطف، قلت: أجيب عنه بأنها تختلف باختلاف أنواع ما انفصلت عنه.

الثالث: أن ينكر للتعظيم بمعنى أن المسند إليه أعظم من أن يعين ويعرف، وفى الإيضاح للتعظيم أو التهويل وهو قريب.

الرابع: أن يكون التحقير بمعنى انحطاط شأنه إلى حد لا يمكن أن يعرف، ومثل فى الإيضاح للتعظيم والتحقير بقول ابن أبى السمط وهو مروان بن أبى حفصة:

لَهُ حَاجِبٌ فِى كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ ... وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ[5]

---

(١) سورة البقرة: ٧.

(٢) سورة الزمر: ٢٩.

(٣) سورة البقرة: ٩٦.

(٤) سورة النور: ٤٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبى الطمحان القينى فى ديوان المعانى ١/١٢٧، ولابن أبى السمط فى معاهد التنصيص ١/١٢٧، ولمروان بن أبى حفصة فى شرح شواهد المغنى ص٩٠٩ نقلا عن أمالي

أى له حاجب عظيم، وليس له حاجب حقير ويجوز أن يقال: نفى الحاجب الحقير فهم من عموم النكرة فى سياق النفى، ويجاب بأن جعل النفى للحقير لينفى غيره من باب الأولى أنسب، وقوله فى كل أمر يحتمل أن يكون المفعول محذوفا معدى بعن التقدير له حاجب عن كل أمر يشينه، ويكون فى كل أمر يشينه المذكور متعلقا بما تعلق به من الاستقرار، ويحتمل أن يكون عداه بفى إشارة إلى أن الأمر الذى يشين له حاجب يحجبه عن فعله، واستعمل فى الثانى عن لأنه لا يقال فى طالب العرف حاجب، ويقال فى الذى يشين ما يجلب إليه أو يحجب، فليتأمل، ويحسن التمثيل لاجتماع تنكيرى التعظيم والتحقير ببيت على روى هذا البيت وهو قوله:

وَللهِ مِنّى جَانِبٌ لا أُضِيعُهُ وَلِلّهْوِ مِنّى وَالخَلاعَةِ جَانِبُ

الخامس: أن ينكر للتكثير، بمعنى أن ذلك الشىء كثير حتى أنه لا يحتاج لتعريف، كقولهم: إن له لإبلا وإن له لغنما، وحمل الزمخشرى التنكير فى قوله تعالى ﴿**قَالُوا أَنَّ لَنَا لأَجْرًا**﴾(1).

السادس: التقليل نحو قوله تعالى: ﴿**وَرِضْوَانٌ مِنَ اللّهِ أَكْبَرُ**﴾(2) أى رضوان قليل أكبر، ليدل على غيره من باب الأولى، وعد الزمخشرى منه ﴿**سُبْحَانَ الّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً**﴾(3)؛ أى قليلا أى بعض ليل، وأورد عليه أن التقليل رد الجنس إلى فرد من أفراده، لا تنقيص فرد إلى جزء من أجزائه، وفيه نظر، لأن التقليل لو عنى به فرد لكان هو تنكير الأفراد الدال على الوحدة، وإنما التقليل أعم من الأفراد، لأن القليل يصدق على الثلاثة بالنسبة إلى المائة، وأما قوله إن التقليل لا يرد الشىء إلى جزء حقيقته فصحيح؛ لكن لا نسلم أن الليل حقيقة فى جميع الليلة؛ بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلا؛ غير أن إطلاق بعض الليل على قولنا: ليلا، ليس بظاهر، فإن كل بعض فيه ليل فلا يتبعض، إلا أن يقال: بعض الليل يسمى ليلا باعتبار نفسه، وبعض ليلة باعتبار الليل كله، فسماه: ليلا قليلا بالاعتبار الأول،

= القالى، وبلا نسبة فى أمالى القالى ١/٢٣٨، ومغنى اللبيب ص٥٧٧، وقبله:

فتى لا يبالى المدلجون بنوره إلى بابه ألا تضىء الكواكب

(١) سورة الأعراف: ١١٣.

(٢) سورة التوبة: ٧٢.

(٣) سورة الإسراء: ١.

وبعض ليل بالاعتبار الثانى، ثم قال: إن التنكير قد يأتى لمعنيين، فقد جاء للتعظيم والتكثير فى نحو ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾[1] أى عظيمون ذوو عدد كثير، ثم قال المصنف: إن من التنكير للإفراد والنوعية: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[2]، وقد سبق وإنما أخر المصنف ذلك عن محله، لأنه قصد أن يذكر المتردد فيه وحده، وقصد أن يفرد ما ليس مسندا إليه.

وقد جعل من تنكير التعظيم ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[3]، والتحقير ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾[4] وجعله السكاكى للتعظيم، وفيه نظر وكان جعله للتقليل أو التحقير أوضح، وعند السكاكى من أسباب التنكير أن لا يعرف من حقيقته إلا ذلك، وعد منه أن يقصد التجاهل وأنك لا تعرف إلا شخصه، كقولك: هل لكم فى حيوان على صورة إنسان يقول كذا، وعليه من تجاهل الكفار ما حكاه الله عنهم من قولهم:﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾[5] كأنهم لا يعرفونه وقد يقال: إن هذا مبالغة فى كفرهم، وقصدا للتحقير فيكون دخل فى القسم الرابع باعتبار زعمهم الباطل (قلت) وقد بقى تنكيره فى النفى لإرادة العموم، لأن النكرة فى سياق النفى للعموم، فإن قلت: المعرفة كذلك، لأنك إذا قلت لا تكرم الرجال أفاد هذا؟ قلت: إنما يفيد سلب العموم، لا عموم السلب وسيأتى قال: وأما أنه لا طريق لك إلى تعريف السامع أكثر من ذلك، والسكاكى خلط التعميم بالتنكير؛ والتحقير بالتقليل، والذى فعله المصنف أصوب، لأنه لا تلازم بينهما، قال المصنف: وجعل السكاكى التنكير فى قولهم: شر أهر ذا ناب للتعظيم، وفى قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾[6] لخلافه وفى كليهما نظر أما الأول فلما سيأتى، وأما الثانى فلا خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة، لأنها إما من قولهم: نفحت الريح إذا هبت أى هبة، أو من قولهم نفح الطيب، إذا فاح

---

(١) سورة فاطر: ٤.

(٢) سورة النور: ٤٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٧٩.

(٤) سورة الجاثية: ٣٢.

(٥) سورة سبأ: ٧.

(٦) سورة الأنبياء: ٤٦.

أى فوحة، كما يقال شمة، واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة؛ إذ أصله أن يستعمل فى الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير، وذهب أيضا إلى أن قوله: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّى أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾[1] نكر العذاب فيه للتهويل، أو لخلافه والظاهر أنه لخلافه، وإليه مال الزمخشرى، فإنه ذكر أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع الله؛ حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به؛ لكنه قال: ﴿إِنِّى أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ فذكر الخوف والمس، ونكر العذاب. اهـ كلامه وهو ضعيف، وأما قوله: فلما سيأتى فستتكلم عليه فى موضعه، وأما قوله أن خلاف التعظيم مستفاد من المرة قد يمنع دلالة المرة على التحقير، فإنه لا ملازمة بين الوحدة والتقليل، بل بين صدقهما عموم وخصوص من وجه، وأما التقليل فيحتمل أن يقال لا يستفاد من المرة بل المستفاد من المرة الإفراد، وهو غير التقليل ، فالشيء العظيم الواقع مرة واحدة لا يقال له قليل، وقوله: إنه مستفاد من نفس الكلمة ذكره الزمخشرى، وليس له فى كلمة النفح وفعلها ما يدل على ذلك؛ بل هو مستفاد من المس، ولا نسلم أن معنى فاح وهب وشم نفحة وهبة وشمة، بل الأعم من ذلك، وإنما الذى قد يقال: إنه يدل على الوحدة هو النفحة، وقوله إنه استعاره، لأنه إنما يستعمل فى الخير محتاج لنقل ذلك عن أهل اللغة، وكون التنكير للتهويل أو خلافه ينبنى عليهما استعمال الرحمن، فعلى الأول تكون الحكمة فيه الإشارة إلى أن من هو كثير الرحمة لا يعذب إلا عن ذنب عظيم لا مجال للعفو فيه وعلى الثانى يكون ذكره للتلطف.

(تنبيهان):

الأول: ما تقدم فى تنكير الوحدة والتقليل والتعظيم والتحقير، ليس معناه أن مع كل نكرة صفة محذوفة، فإذا قلت: أكرم رجلا تريد واحدا، فقد أطلقت الرجل، وأردت تقييده بالوحدة، وليس فى اللفظ صفة واحد وقد حذفت اكتفاء عنها بالموصوف، وإنما نبهت على ذلك، لأن من النحاة من جعل المسوغ للابتداء بالنكرة فى قولهم: شر أهر ذاناب، أن تقديره شر عظيم، فالمسوغ الصفة المحذوفة وليس كذلك.

الثانى: قال ابن الزملكانى وغيره إن النكرة فى الإثبات قد تكون للعموم لسياق امتنان أو غيره

---

(١) سورة مريم: ٤٥.

أخذا من قول البيانيين أن النكرة تأتى للتكثير، وظنا أن التكثير هو التعميم أو يلازمه، وليس كما ظنه فليس بين التكثير والتعميم اتحاد ولا ملازمة، إلا أن استعمال النكرة فى سياق الامتنان للتعميم محتمل، وفى كلام الشيخ تقى الدين القشيرى ما يقتضيه.

(قاعدة) تتعلق بالتعريف والتنكير كثيرة النفع فى كل علم إذا ذكر الاسم مرتين فإن كانا معرفتين، أو الثانى معرفة والأول نكرة، فالثانى هو الأول، وإن كانا نكرتين فالثانى غير الأول، وإن كان الأول معرفة والثانى نكرة فقولان، فالأول والثانى كالعسر واليسر فى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[1] لذلك ورد "لن يغلب عسر يسرين"[2]؛ والثالث: كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[3].

والرابع كقوله:

عَفَوْنَا عَنْ بَنِى ذُهْلٍ ... وَقُلْنَا القَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ... ـنَ قَوْمًا كَالَّذِى كَانُوا[4]

وقال ابن الحاجب فى أماليه فى قوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[5] الفائدة فى إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح، والألفاظ التى تأتى مبينة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار، ولو أضمر فالضمير إنما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر إلى الظاهر، ألا ترى أنك لو أكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عنه أكرمت رجلا وكسوته، ولو أكرمت رجلا وكسوت غيره كانت العبارة أكرمت

---

(١) سورة الشرح: ٥، ٦.

(٢) "ضعيف" أخرجه الحاكم فى مستدركه، والبيهقى فى شعب الإيمان وعبد الرزاق فى مصنفه، وابن جرير فى تفسيره، عن الحسن مرسلاً، وانظر ضعيف الجامع (ح٤٧٨٧).

(٣) سورة المزمل: ١٥، ١٦.

(٤) البيتان من الهزج، وهما للفندالزمانى (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى ٣٢/١، وحماسة البحترى ص٥٦، والحيوان ٤١٥/٦، وخزانة الأدب ٤٣١/٣، وسمط اللآلى ص٥٧٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٣٢، وشرح شواهد المغنى ٩٤٤/٢، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٦٥٦/٢.

ويروى بلفظ: "صفحنا عن ....".

(٥) سورة سبأ: ١٢.

رجلا وكسوت رجلا، فتبين أن هذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمر، لأنه لو أتى بالمضمر لم يستقم، وشرط الطيبي في هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِى الأَرْضِ إِلَهٌ﴾[1] فإن فيه نكرتين والثاني هو الأول، وأجاب عنه بأنه باب التكرير لإناطة أمر زائد، ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى ﴿سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[2] والذى استدعى هذا التكرير مقام تنزيهه عز وجل عن نسبة الولد إليه، وهذه القاعدة يكثر ذكرها فى كتب الحنفية قال فى الهداية من قال سلس مالى لفلان، ثم قال فى ذلك المجلس أو غيره سلس مالى لفلان، فله سلس واحد، لأن السلس ذكر معرفا بالإضافة، والمعرفة متى أعيدت يراد بالثانى عين الأول، هذا المعهود فى اللغة، وقال فى النهاية من كتبهم أيضا فيما لو قال أنت طالق نصف تطليقة، وربع تطليقة المنكر إذا أعيد منكرا، فالثانى غير الأول، وإن قال أنت طالق نصف تطليقه وثلثها أو سدسها لم تطلق إلا واحدة للإضافة، وفى شرح المنار لحافد الدين النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية الأولى لدلالة العهد (قلت): وهذه القاعدة الظاهر أنها غير محرورة، والتحقيق أن يقال: إن كان الاسم عاما فى الموضعين فالثانى هو الأول، لأن من ضرورة العموم أن لا يكون الثانى غير الأول ضرورة استيفاء عموم الأول للأفراد، وسواء كانا معرفتين عامتين، أم نكرتين عامتين كوقوعهما فى حيز النفى، أما إذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتى وإن كان الثانى فقط عاما، فالأول داخل فيه ضرورة استغراق العام لذلك الفرد سواء كانا معرفا أم منكرا، وسواء كان الأول معرفا بالألف واللام العهدية أم منكرا، ويلتحق بهذا الاسم فى دخول الأول فى الثانى إذا كان عامين والأول نكرة كقوله تعالى: ﴿لاَ يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾[3] أى لا يملكون شيئا من الرزق، فابتغوا عند الله كل رزق وكذا عكسه وإن كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهدية فذلك بحسب القرينة الصارفة إلى المعهود، فإن صرفتها إليه انصرفت وان صرفت الأول

---

(١) سورة الزخرف: ٨٤.

(٢) سورة الزخرف: ٨٢. وقد حرفت الآية في الأصل فقال: "سبحان رب السماوات ورب الأرض رب العالمين".

(٣) سورة العنكبوت: ١٧.

منهما فالظاهر أن الثانى مثله، وإن كانا مشتملين على الألف واللام الجنسية، فالأول هو الثانى لأن الجنس لا يقبل التعدد، قال التنوخى فى قوله تعالى:﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[1] إنما كان معنى العسر واحدا، لأن اللام طبيعية والطبيعية لا ثانى لها، يعنى أن الجنس كلى والكلى لا يوصف بوحدة ولا تعدد، وإن كانا نكرتين فالظاهر أن الثانى غير الأول، لأنه لو كان إياه، لكان إعادة النكرة وضعا للظاهر موضع المضمر، وهو خلاف الأصل ويحتمل خلافه، ولأجل الاحتمالين ورد فى حديث الاستسقاء[2] ثم جاء رجل من ذلك الباب، فأعاد ذكر الرجل منكرا، كما بدأ به منكرا مع تردده فى أنه الأول أو غيره كما ورد مصرحا به فى الرواية الأخرى؛ حيث قال ثم جاء رجل، ولا أدرى الأول أو غيره، وإن كان معرفتين بأداة جنسية فالثانى هو الأول، لأن الجنس غير متعدد، وإن كان الثانى خاصا والأول عاما فهو داخل فى الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها، ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه، فمن ذلك ما يرد على قولهم إذا كانا معرفتين فالثانى هو الأول، وهو قوله تعالى:﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ﴾[3] فإنهما معرفتان، والثانى الثواب، والأول العمل والثانى غير الأول، لأنهما عهديتان لمعهودين أو جنسيتان وقوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾[4] سأتكلم عليه فى وضع الظاهر موضع المضمر، وقوله تعالى:﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[5] معرفتان والثانى عام، والأول خاص فالأول داخل فى الثانى، وقوله تعالى:﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾[6] أى القاتلة بالمقتولة، وقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾[7] الآية وقوله تعالى:﴿شَهْرُ

---

(١) سورة الشرح: ٥.

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى " الاستسقاء " باب: الاستسقاء فى المسجد الجامع (٥٨٢،٥٨١/٢)، (ح١٠١٣)، ومسلم، (ح٨٩٧).

(٣) سورة الرحمن: ٦٠.

(٤) سورة الكهف: ٧٧.

(٥) سورة يوسف: ٥٣.

(٦) سورة المائدة: ٤٥.

(٧) سورة البقرة: ١٧٨.

رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾[1] ثم قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فهما وإن اختلفا بكون الأول خاصا والثانى عاما متفقان بالجنس، وكذلك ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِى مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[2] ولذلك استدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقا، ومن ذلك من يرد على قولهم: إذا كان الثانى معرفة فالثانى هو الأول: وذلك قوله تعالى: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾[3] فإن الناس مطبقون على الاستدلال بالآية استحباب كل صلح، فالأول داخل فى الثانى وليس عينه، وكذلك ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِى مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[4]، وكذلك ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾[5] الفضل الأول العمل، والثانى الثواب، وكذلك ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾[6] وكذلك ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾[7]، وكذلك ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾[8] بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه، وكذلك: "ولا يزال فى الصلاة ما انتظر الصلاة"[9]، ومن ذلك ما يرد عليهم فى النكرتين قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[10] فإن الثانى هو الأول، إلا أن يقال: أحدهما محكى من كلام السائل، والثانى محكى من كلام النبى ﷺ وإنما الكلام فى وقوعهما من متكلم واحد، وكذلك:﴿اللَّهُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾[11]، ومن مجىء الثانى

(١) سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) سورة النجم: ٢٨.

(٣) سورة النساء: ١٢٨.

(٤) سورة يونس: ٣٦.

(٥) سورة هود: ٣.

(٦) سورة هود: ٥٢.

(٧) سورة الفتح: ٤.

(٨) سورة النحل: ٨٨.

(٩) أخرجه بنحوه فى الصحيحين من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(١٠) سورة البقرة: ٢١٧.

(١١) سورة الروم: ٥٤.

نكرة قوله ﷺ "التائب من الذنب كمن لا ذنب له"[1] فالمراد التائب من كل ذنب كمن لا ذنب له، ولا يستقيم أن يراد التائب من ذنب ما كمن لا ذنب له، إلا أن يراد بالذنب الثانى الخصوص فحاصله أنه لابد من تساويها عموما وخصوصا فى هذا المثال، وقوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾[2] بعد قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾[3] يحتمل أن تكون الأولى هى الثانية وأن لا تكون، وقد تقوم قرينة على أن الثانى غير الأول كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[4]، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾[5]، وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[6]، فليس الجواب عنه ما قاله الطيبى بل إن إله بمعنى معبود، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت: زيد ضارب عمر، أو ضارب بكر، ألا يتخيل أن الثانى هو الأول، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة، فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان، ولا شك أن الضربين مختلفان، ومن أمثلة إعادة المعرفة نكرة ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ هُدًى﴾[7] قال الزمخشرى: المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع وبهدى الإرشاد، وأنشد فى الأساس:

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى قَدْ أَتَى الدَّهْرُ دُونَهَا ... وَلَيْسَ عَلَى دَهْرٍ لِشَيءٍ مُعَوَّلُ[8]

ومنه (إذا الناس ناس والزمان زمان) ومما نحن فيه قوله ﷺ: "لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر"[9]، قيل الثانى غير الأول، وإنما هو مصدر بمعنى الفاعل؛ أى الله هو الدهر المتصرف،

---

(١) "ضعيف" وراجع الضعيفة (ح ٦١٥، ٦١٦).

(٢) سورة القصص: ٢٥.

(٣) سورة القصص: ٢٦.

(٤) سورة الروم: ٥٥.

(٥) سورة النساء: ١٥٣ .

(٦) سورة الزخرف: ٨٤.

(٧) سورة غافر: ٥٣.

(٨) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى كتاب العين ٢/١٣٨، ٢٤٨، وأساس البلاغة (عول).

(٩) بهذا اللفظ أخرجه مسلم فى "الألفاظ من الأدب وغيرها "،باب: النهى عن سب الدهر (ح٢٢٤٦).

وقال الراغب: معناه الله فاعل ما يضاف إلى الدهر، فإذا سببتم الذى تعتقدون أنه فاعل ذلك فقد سببتم الله تعالى، والحق أن المراد لا تسبوا الفاعل الحقيقى الذى تعتقدون أنه الدهر، فإن الله هو الفاعل الحقيقى، فحينئذ الدهر فى الموضعين واحد، فهو على القاعدة وهذا الذى قاله الراغب حسن، إلا أن الجمع بينه وبين قوله ﷺ حين بلغه سب المشركين له: "إنهم يسبون مذمما وأنا محمد"[(1)]، يحتاج إلى تأمل، ومما أعيدت فيه المعرفة معرفة والثانى غير الأول بالقرائن قوله تعالى:﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾[(2)] ومن ذلك قوله تعالى:﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾[(3)] فالملك الذى يؤتيه الله العبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه فقد اختلفا وهما معرفان؛ لكن يصدق أنه إياه باعتبار أصل الاشتراك فى الاسم كما صرح بنحوه فى قوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[(4)] فقد أعاد الضمير فى الفضل المستغرق باعتبار أصل الفضل، ومما ذكرناه يعلم أن قول بعض البيانيين أن تؤتى الملك من يشاء لا يمكن أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمر لا تحقيق له، ونظيرها قوله تعالى:﴿أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[(5)] إلا أن العزة الأولى نظير الملك الثانى، والعزة الثانية نظير الملك الأول وأما قوله تعالى فى سورة البقرة ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾[(6)] وقوله تعالى فيه أيضا:﴿مِنْ مَعْرُوفٍ﴾[(7)] فهى من إعادة النكرة معرفة، لأن من معروف وإن كان فى التلاوة بعد المعرف فهو فى الإنزال متقدم عليه، وهذه القاعدة تعرض لها الأصوليون فى نحو صل ركعتين، هل يكون أمرين والثانى تأسيس أو لا وفيها خلاف مشهور، ومما ينبنى على هذه القاعدة، إذا قال إن رأيت رجلا فأنت طالق، وإن رأيت

---

(١) أخرجه البخارى فى "المناقب"، باب: ما جاء فى أسماء رسول الله ﷺ (٦/٦٤١)، (ح٣٥٣٣). من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٧.

(٣) سورة آل عمران: ٢٦.

(٤) آل عمران: ٧٣.

(٥) سورة النساء: ١٣٩.

(٦) سورة البقرة: ١٧٨، ٢٤١.

(٧) سورة البقرة: ٢٤٠.

رجلا فعبدى حر، الظاهر أنه لا يجب أن يكون الثانى غير الأول بل إذا رأت رجلا حصل العتق والطلاق، ولو تخللت رؤية رجل بين التعليقين، ثم وجدت رؤية ذلك الرجل بعد التعليق الثانى عتق العبد بلا توقف، ذكر الفرعين الوالد فى بعض تعاليقه، ومما يجب التنبه له ، أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورا فى كلام واحد، أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر أوله به تعلق ظاهر، وتناسب واضح، فإن قلت لما نزل قوله تعالى:﴿**الَّذين آمَنوا ولَم يَلبسوا إيمَانهم بظُلْم**﴾[1] حزنت الصحابة رضى الله عنهم وقالوا أينا لم يظلم نفسه، ففسره النبى بالشرك وقرأ: ﴿**إنَّ الشرْكَ لَظُلْمٌ عَظيمٌ**﴾[2] فهذان نكرتان فى كلامين متفاصلين، وفسر أحدهما بالآخر فهو ينقض قولكم إن النكرتين تكون إحداهما هى الأخرى، وينقض قولكم إن من شرط كون إحداهما الأخرى فى المعرفتين أو فى النكرة مع المعرفة أن يكونا فى كلام متصل بعضه ببعض، قلت النكرتان فى كلامين متباعدين لا يمنع أحد أن يراد بإحداهما الأخرى بدليل يقوم عليه، وهذا الحديث دليل على أن المراد بأحد الظلمين الآخر، وإنما المدعى هنا أن النكرتين المتواصلتين دون قرينة تصرف إحداهما لغير الأخرى، أما المتباعدتان فلا يحكم عليهما أن إحداهما هى الأخرى أو غيرها إلا بدليل، هذا عند الإطلاق، أما الظلم ﴿**ولَم يَلبسوا**﴾ فإنه عام دلت السنة على تخصيصه بالآية الأخرى، وينبغى أن تتنبه إلى أن هذا التفسير النبوى قطع مادة النظر، فليس لسائل أن يسأل عن دليل لفظى فى إحدى الآيتين خصص الأخرى ، ولا أن يقيس على ذلك ، فيقول فى نحو : لا تضرب رجلا مع أكرم الرجل أو رجلا يريد زيدا أن المراد بالأول زيد فقط، ولا أن يقوم فى قوله تعالى:﴿**لا ظُلْمَ اليَوْمَ**﴾(٣) إن المراد الشرك، وإن كان وزان ﴿**ولَمْ يَلْبسوا إيمَانهم بظُلْم**﴾، ولا أن يقول فى نحو الإنسان حيوان أنه يقتضى أن كل حيوان إنسان، بل القرآن يفسر بعضه بعضا؛ حيث لا تعارض والسنة دلت على ذلك إما بوحى أو دليل لفظى، فليتأمل وكان خطر لى قديما أن فى الآية الكريمة ما يشير إلى أن المراد بالظلم فيها الكفر، وقوله تعالى:﴿**ولَم يَلبسوا**﴾ لأن الذى

---

(١) سورة الأنعام: ٨٢.

(٢) أخرجه البخارى فى "التفسير"، باب: ﴿لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، (٣٧٢/٨)، (ح٤٧٧٦)، ومسلم فى " الإيمان"، (ح١٢٤)، والآية فى سورة لقمان: ١٣.

(٣) سورة غافر: ١٧.

يلبس الإيمان هو الشرك، فإنه كالممازج له فإن عبادة الله إيمان، وعبادة غيره ظلم، بخلاف الظلم بالمعاصي غير الكفر، فإنها لا تمتزج ولا تلتبس بالإيمان، وعرضت هذا المعنى على والدى بدرس الشامية بدمشق فارتضاه وفرح به، ومما يتعلق بما نحن فيه قوله تعالى:﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾[1] فإن كانت إحداهما الثانية مفعولا فالاسم الأول هو الثاني على قاعدة المعرفتين، وإن كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس كما سبق، وأكثر النحاة على أن الإعراب إذا لم يظهر فى واحد من الاسمين تعين أن يكون الأول فاعلا خلافا لما ذكره الزجاج في قوله تعالى:﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾[2] وقد رأيت لابن الحاجب فى أماليه كلاما في ذلك غالبا حسن، وفى بعضه مشاحة وها أنا أذكره بلفظه فاعتبره، قال قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾[3] فيه إشكالان، أحدهما أن قوله أن تضل ذكر تعليلا لاستشهاد المرأتين موضع رجل، ولا يستقم فى الظاهر أن يكون الضلال تعليلا للاستشهاد، وإنما العلة التذكير والإشكال الثانى قال ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾، وقياس الكلام فى مثل ذلك أن يقال فتذكرها الأخرى، لأنه قد تقدم الذكر فلم يحتج إلى إعادة الظاهر، والجواب عن الأول أن التعليل فى التحقيق هو التذكير، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا علة، وكان للعلة علة قدموا ذكر علة العلة، وجعلوا العلة معطوفة بها بالفاء لتحصل الدلالتان معا بعبارة واحدة، كقولك أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمها، فالإدعام هو العلة فى إعداد الخشبة، والميل هو سبب الإدعام، فذكر على نحو ما ذكرناه، فقيل أن يميل الحائط فأدعمها، ولو قيل: إن الميل فى المثال والضلال فى الآية هو السبب، لم يكن ذلك ببعيد، لأن الضلال والمعلوم من إحداهما يكثر وقوعه، فصلح أن يكون علة فى استشهادهما مقام رجل، وإنما يجيء اللبس هاهنا إذا توهم أن وقوع الضلال هو السبب، فيؤدى إلى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما، وليس التعليل واجبا فيه أن يكون مقصودا وقوعه، بل العلة هى المقتضية لذلك المعلوم، ألا ترى إلى قولك قعدت عن الحرب من أجل الخوف فالخوف هاهنا ليس مرادا وقوعه فى قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود، فكذلك هاهنا المقصود أن الضلال المعلوم

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) سورة الأنبياء: ١٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

هو السبب المقتضى فى المعنى استشهادهما فى موضع رجل، وذلك مستقيم على هذا التأويل، وكذلك يمكن أن يقال فى ميل الحائط أنه أيضا هو السبب على الوجه الذى ذكرناه فى الآية، وهذا الوجه الثانى يصلح أن يكون الأول ليجىء الثانى بعده بعد تقديم التسليم، وأما الجواب عن الإشكال الثانى، فهو أنا نقول: أصل الكلام على الوجه الأول: أن تذكر إحداهما الأخرى عند ضلالها، فقدم على ما ذكرناه، فبقى أن تذكر إحداهما الأخرى على ما كان عليه. الثانى هو أن لا يستقيم فى المعنى إلا كذلك، ألا ترى أنه اذا قال أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى، وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة متعينا لها كما إذا قلت جاءنى رجلا وضربته، يتعين أن يكون الجانى هو المضروب وذلك مخل بالمعنى المقصود، لأنها قد تكون الضالة الآن فى الشهادة وهى الذاكرة فيها فى زمان آخر، فالمذكرة هى الضالة فإذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير إلى الضالة، وإذا قيل: ﴿**فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾ كان مبهما فى كل واحدة منهما، فلو ضلت إحداهما الآن وذكرتها الأخرى، فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها فى وقت آخر اندرج أيضًا تحته لوقوع قوله ﴿**فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾ غير معين، ولو قيل فتذكرها الأخرى، لم يستقم أن يكون مندرجا تحته إلا التقدير الأول، فعلم أن العلة هى التذكير من إحداهما الأخرى كيفما قدر، وإن اختلف وهذا المعنى لا يفيده إلا ما ذكرناه، فوجب لذلك أن يقال: ﴿**فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾، وهذا الوجه الثانى هو الذى يصلح أن يكون جاريا على الوجهين المذكورين أو لا، وأنه فى التحقيق هو الذى وجب لأجله مجيئهما ظاهرين، وأما الوجه الذى قبله فلا يستقيم إلا على التقدير الأول، لأن التقدير الثانى جعل الضلال هو العلة، فلا يستقيم مع ذلك أن يقال إن أصل الكلام (أن تذكر إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) عند ضلالها مع القول بأن الضلال هو العلة. فثبت مما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجىء الآية على ما هى عليه، وأنه لو غير إلى المضمر اختل المعنى المقصود، واختص ببعضه. اهـ وفى بعضه نظر، والسؤال الذى ذكره أولا، وما أجاب به عنه من أن المعطوف عليه ذكر للتوطئة، ثم عطف عليه المقصود يأتيان فى قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ**﴾[1] وقوله

---

(١) سورة آل عمران: ٧٩ .

تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾[1] فإن إيتاء الله الكتاب لم يقصد نفيه، وكونهم كانوا أعداء لم يقصد عده من النعمة، وإنما المعنى ما كان لبشر أن يقول للناس ذلك، وقد آتاه الله الكتاب، واذكروا نعمة الله عليكم إذ ألف بينكم بعد العداوة، ومن هذه المادة أيضا قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾[2] المراد تنسون وأنتم تأمرون؛ إذ الأمر لا يصلح أن ينكر، وبقى مما يتعلق بما سبق قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾[4]، وسيأتى الكلام عليه فى وضع الظاهر موضع المضمر.

وصف المسند إليه

ص: (وأما وصفه إلخ)

(ش): يأتى المسند إليه موصوفا، وذلك لأحد أمور.

الأول: أن يكون يحتاج إلى كشف معناه، أو زيادة كشفه كشفا تاما، كقولنا الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، وقوله يحتاج خبر الجسم، وهذا الوصف يسمى بيانيا، ويسمى كشفيا ونحوه فى الكشف قول أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم يرثى فضالة بن كلدة:

الأَلْـمَعِيُّ الذِى يَظُنُّ بكَ الظَّنْـ ـنَ كَأَنْ قَدْ رأَى وَقَدْ سَمِعَا[5]

---

(١) سورة آل عمران : ١٠٣.

(٢) سورة البقرة: ٤٤ .

(٣) سورة العنكبوت: ٣١.

(٤) سورة الكهف: ٧٧.

(٥) البيت من المنسرح، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص٥٣، ولسان العرب ٣٢٤/١ (حظرب)، ٣٢٧/٨ (لمع)، وتهذيب اللغة ٤٢٤/٢، وديوان الأدب ٢٧٣/١، وكتاب الجيم ٢١٤/٣، والكامل ص١٤٠٠، وذيل أمالى القالى ص٣٤، ومعاهد التنصيص ١٢٨/١، ولأوس أو لبشر بن أبى خازم فى تاج العروس ١٦٨/٢٢ (لمع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ٢١٢/٥، والمصباح ص٢٢.
والألمعى: الذكى المتوقد، والبيت من قصيدة له فى رثاء فضالة بن كلدة الأسدى، وبعده:

أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمن قد يحاول البدعا

قـال السكاكى: قال الجوهرى: الألمعى منصوب بفعل متقدم، وجوز أن يكون بدلا لأن قبله:

أَيَّتُها النَّفسُ أَجْمِلِى جَزَعَا إنَّ الذِى تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا
إنَّ الَّذِى جَمعَ الشَّجَاعَةَ وَالنَّجْدَةَ وَالبرَّ وَالتُّقَى جُمَعَا
الأَلْمَعِىُّ الَّذِى يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
المُخْلِفُ المُتْلِفُ المُرَزَّأُ لَمْ يَمْنَعْهُ ضَعْفٌ وَلَمْ يَمُتْ طَبَعَا[1]

والمراد بالمخلف المسلف ما له بالعدة، والمرزأ فى ماله بالكرم، والطبع أقوى الطمع وخبر إن قال الأخفش: هو محذوف تقديره مات، والبيت مذكور فى الكامل للمبرد، ورأيت هذه الأبيات فى ديوان أوس بخط على بن أبى الفتح بن جنى وكتبه، فإن ما تحذرين وكتب إن الذى جمع السماحة، وضبط بخطه الألمعى بالرفع، وقال بظن لك الظن، وضبط المرزئ بكسر الزاى، وكتب لم تمنع بضعف بالتاء المثناة من فوق مفتوحة، وقول المصنف نحوه يحتمل أن يكون، لأنه من غير باب المسند إليه إن كان منصوبا بفعل وقد يكون، لأن هذا الوصف ليس كاشفا عن حقيقة الألمعى، بل يتضمن لازمها، فإن الألمعى هو الذكى المتوقد كما قال فى الصحاح، وذلك يستلزم هذا الوصف وعبارة الإيضاح ونحوه فى الكشف قال فى الإيضاح وكذا قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا**﴾[2]. قال الزمخشرى: الهلع شدة الجزع عند مس المكروه، وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير، وعن أحمد بن يحيى قال لى محمد بن عبدالله ابن طاهر ما الهلع فقلت: قد فسره الله تعالى. اهـ. وهذا أيضا من غير باب المسند إليه.

الثانى: أن يقصد تخصيصه بصفة تميزه.

كقولك زيد التاجر عندنا، فإنك ميزته عن غيره بهذا الوصف، وفى هذا المثال نظر لأن العلم متميز بنفسه لا يحتمل غير معناه، وقد يجاب بأنه قد يعرض له الاشتباه لكونه علما

---

(١) انظر تخريج البيت السابق.

(٢) سورة المعارج: ١٩، ٢١.

على غيره أيضا، أو يفاد أنه إذا قصد بوصفه التخصيص يصير منكرا وينوى تنكير كتنكير الأعلام؛ لكن لو صح هذا لكانت صفته نكره، وليفرض ذلك فيما إذ لم يكن ثم زيد آخر هو تاجر، فإن كان حينئذ يحتاج إلى وصف آخر، ومن هذا النوع الفصول المذكورة فى الحدود، والسبب الأول أعم من الثانى، والذى يغلب أن صفة النكرة للتخصيص، وصفة المعرفة للبيان.

الثالث: أن يوصف للمدح أو للذم، كقولك زيد العالم أو الجاهل؛ حيث يكون زيد قد فهم المراد منه قبل ذكر الصفة، والمصنف قال لكون الوصف مبينا أو مخصصا أو مدحا أو ذما، وكان ينبغى أن يقول أو مادحا أو ذاما أو يقول تبيينا أو تخصيصا ونحوه فى غير المسند إليه قوله تعالى:﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ**﴾[2] ونحوه فى الذم ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾[3].

الرابع: أن يفيد التأكيد، كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما، ويمكن أن يكون منه من غير باب المسند إليه ﴿**وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ**﴾[4] قال السكاكى: ذكر لأن القصد إلى الجنس، قال: الزمخشرى معناه زيادة العميم والإحاطة، وهو قريب من كلام السكاكى وكأنه يريد بزيادة التعميم قوة العموم، لا تكثير أفراد العام، أما قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ اللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ**﴾[5]، فقال الزمخشرى: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما، والذى سيق له الحديث هو العدد، شفع بما يؤكده فدل به على القصد إليه والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكد بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الإلهية، لا الوحدانية، قلت: قوله التوكيد لا يعنى الاصطلاحى الذى هو أحد التوابع، بل يعنى المعنوى اللغوى، ولعله يريد أنه نعت مؤكد مثل نعجة واحدة، والسكاكى جعل اثنين

---

(١) سورة الفاتحة: ١.

(٢) سورة الحشر: ٢٤.

(٣) سورة النحل : ٩٨.

(٤) سورة الأنعام: ٣٨.

(٥) سورة النحل: ٥١.

عطف بيان، وفيه نظر، لأن عطف البيان كالصفة، فـإذا امتنـع أن يكـون أحدهمـا كاشـفا لهذا المعنى امتنع الآخر، ومن جهة أن عطف البيان غالبا لا يكون إلا عن معرفـة، والهيـن نكرة، ولأن اثنين ليس أشهر من إلهين، وعطف البيان عند الجمهـور يكـون غالبـا أشـهر، إلا أن يقال هو أشهر فى العدد من التثنية، ولأن عطف البيان لا يكون إلا معرفة على قـول مشهور، وسيأتى الكلام على ذلك إن شاء الله، وقد بقى من أسباب الوصف أمور ذكرها فى التسهيل: منها الترحم مثل زيد المسكين وهو قريب من معنى الذم والمدح، وكذلـك الإبهام مثل تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة، وفيه نظر، لأن الإبهام حاصل قبل الوصـف، وكذلك التعميم مثل أكرم النـاس الرجـال والنسـاء، وفيـه نظـر، لأن التعميـم حـاصل قبـل الوصف، ولهذا أهمل المصنف ذلك كله، وإن ذكره الناس قبله.

توكيد المسند إليه

ص: (وأما توكيده إلخ).

(ش): من تعلقات المسند إليه أن يؤكده وذلك لأحد أسباب.

الأول: إرادة التقرير نحو قمت، أنت وأنت قمت، وسيأتى فى باب تقديم الفعل أو تأخيره إن شاء الله تعالى، وبهذين المثالين مثل المصنف، وفيه نظر، لأن كلامه فى التأكيد الذى هـو من التوابع وهذان المثالان ليسا كذلك، وقد اعترض هو على السـكاكى بنحـو ذلـك فـى كل رجل عارف.

الثانى: دفع توهم المجاز نحو جاء زيد نفسه، فإنه ينفى أن يكون جاء غلامه، كذا قالوه، وفيـه نظر، أو السهو، كقولك جاء زيد زيد؛ لأنه ينفى السهو أو عـدم الشـمول، نحـو أخـذت المال كله ينفى التجوز بالتخصيص أن يكون المراد بـه البعض، كـذا قـالوه (قلـت) وفيـه نظر، لأن ذلك قد لا يصرفه عن التجوز بالتخصيص وغيره، ألا ترى إلـى قولـه:"فـأحرموا كلهم إلا أبوقتادة لم يحرم"[1] كيف دخله التخصيـص مـع تـأكيده، وكذلـك: ﴿**فَسَجَدَ**

---

(١) أخرجه البخـارى فـى "جـزاء الصيـد"، بـاب: لا يشـير المحـرم إلـى الصيـد لكـى يصطـاد الحـلال، (٤/٣٥)، (ح١٨٢٤)، وفى غير موضع من صحيحه، ومسلم فـى "الحـج" (٣/٢٧٨) ط. الشـعب. ولفظ مسلم:"إلا أباقتادة.....".

﴿الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[1] إن كان الاستثناء متصلا، وإن تخيل فى جوابه أن التأكيد مقدر حصوله بعد الإخراج، فالمؤكد إنما هو غير المخرج ورد بنحو قوله تعالى :﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا﴾[2] والاستغراق فيه متعذر، لأن آيات الله تعالى لا تتباهى، وبعد أن كتبت ذلك بحثا رأيته منقولا، قال الإمام فى البرهان: ومما زل فيه الناقلون عن الأشعرى ومتبعيه أن صيغة العموم مع القرائن تبقى مترددة، وهذا وإن صح يحمل على توابع العموم كالصيغ المؤكدة. اهـ، فقد صرح بأن التأكيد لا يرفع احتمال الخصوص؛ لكن وجدت ما قد يدل لما قالوه وهو قوله تعالى:﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الأَمْرِ مِنْ شىء قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[3] فى قراءة من نصب كله لأنه لو لم يعينه للعموم لما قابل ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الأَمْرِ مِنْ شىء﴾ وهذا يدخل فى المجاز، لأن التخصيص مجاز قال السكاكى: ومنه كل رجل عارف وكل إنسان حيوان ورد عليه فى الإيضاح بأن كل هذه للتأسيس لا للتأكيد، فإنها مفيدة للشمول بخلافها فى قام الناس كلهم، فإن العموم مستفاد من غيرها، فلذلك أفادت التأكيد وهذا الذى قاله صحيح؛ إلا أن كلام السكاكى لعله يشير إلى ما قلناه من أن لفظ كل وإن أكدت لكنها لا تنفى إرادة التخصيص، بل تبعده لأنها صريحة فى العموم، بخلاف لفظ الناس المؤكد بها، فكأنه يقول إفادة الناس كلهم العموم كإفادة كل إنسان فى القوة، وإن كانا قابلين للتخصيص فكأنها للعموم المؤكد، كما يقال إن لتأكيد الإثبات، أو يقال أراد أنها تؤكد دلالة النكرة على شائع فى جنسه، وإن أفادت الاستغراق فإن إنسانا دال على قيام رجل، فإذا قلت كل إنسان تأكدت الدلالة على الواحد لأنها موجودة مع كل فرد من أفراده التى دل اللفظ عليها، أو يريد أن كل هذه أصلها كل الواقعة تأكيدا؛ لكنها قدمت، وفيه نظر، وإن مشى له ذلك فى المضافة لجمع فى نحو كل الرجال فى الدار لا يمشى له فى المضافة لمفرد نكرة، مثل كل رجل فى الدار لأنه ليس أصله رجل كله فى الدار، إما لامتناع تأكيد النكرة، وإما لأن التأكيد بكل إنما يكون لذى أجزاء، فإذا أردت بقولك رجل كله فى الدار أجزاء الرجل الواحد، فهو معنى غير

---

(١) سورة ص: ٧٣.

(٢) سورة طه: ٥٦.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٤.

المعنى فى قولك كل رجل فى الدار، ثم قال المصنف: أن محل كونها للتأسيس إذا أضيف لنكرة، مثل كل حزب بما لديهم فرحون.

(قلت) وهو يقتضى أنها لو أضيفت لمعرفة لا تكون مؤسسة لفائدة التعميم، مثل كل الرجال قام، وليس كا قال بل هى للعموم مطلقا فى جزئيات ما دخلت عليه إن كان نكرة، أو فى أجزائه إن كان معرفة، هذا فى نحو قولك كل زيد مثلاً، أما نحو كل الرجال فهل تقول الألف واللام هنا تفيد العموم وكل تأكيد لها، أو لبيان الحقيقة وكل تأسيس فيه احتمالان ذكرهما الوالد فى تصنيف له فى مسألة كل، ثم قال ويمكن أن يقال إن الألف واللام تفيد العموم فى مراتب ما دخلت عليه، وكل تفيد العموم فى أجزاء كل من تلك المراتب، فإذا قلت كل الرجال أفادت الألف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب جميع الرجال، وأفادت كل استغراق الآحاد كما قيل فى أجزاء العشرة، فيصير لكل منهما معنى وهو أولى من التأكيد، ومن هذا يعلم أنها لا تدخل على المفرد المعرف بالألف واللام إذا أريد بكل منهما العموم، وقد نص عليه ابن السراج فى الأصول، ومن هنا كثر دخولها على المضمر، وقد أدخلوها على ما فيه الألف واللام لقلة الفائدة فيه، والتزام التأكيد والمضمر سالم من ذلك لأن مدلوله الجمع؛ فإذا دخلت كل عليه أفادت كل فرد، قلت: ومن دخولها على الاسم المعرفة مفردا قوله تعالى: ﴿**كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِبَنِى إِسْرَائِيلَ**﴾[1] وقوله ﷺ فى سنن الترمذى: " كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله"[2].

(**تنبيه**) المجاز فى نحو قام زيد ثلاثة أقسام:

أحدها: فى الحدث بأن تكون أطلقت قام وأردت مقدمات القيام.

الثانى: فى الزمان بأن تكون أطلقت قام وأردت يقوم فى المستقبل.

الثالث: فيهما بأن تطلقه على أنه سيتعاطى أسباب القيام وفى إسناده إلى فاعله الخاص المفرد احتمال مجاز رابع، وهو أن يكون الإسناد مجازا، وفيه إن كان عاما احتمال مجاز خامس، وهو أن يكون أريد الخصوص، فالمجازات الثلاثة الأول لا يدفعها التأكيد

---

(١) سورة آل عمران: ٩٣.

(٢) "ضعيف" أخرجه الترمذى من طريق عطاء بن عجلان، وهو ضعيف جدًّا، كما قال الحافظ فى "الفتح"، (٩/٣٤٥)، وراجع الإرواء (ح٢٠٤٢).

بالنفس والعين لأنهما تأكيدان للفاعل، لا للفعل إنما يدفع الأول المصدر المؤكد كما صرح به ابن عصفور وغيره على بحث فيه، ويدفع الثانى فيما يظهر الظرف وأما النفس والعين فإنما يدفعان الرابع، هو المجاز الإسنادى والخامس إنما يدفعه كل ونحوها، فليحمل كلامه على ذلك. فإذا أردت دفع المجازات الخمسة، فقل: قام الناس كلهم أنفسهم أمس قياما؛ فليتنبه لذلك.

بيان المسند إليه:

ص: (وأما بيانه إلخ).

(ش): يؤتى بعطف البيان على المسند إليه لقصد إيضاحه باسم مختص به، نحو: صديقك خالد جاءنى، وجعل السكاكى من ذلك ﴿**لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ**﴾[1] وفيه نظر لما سبق. وأيضا قد فسر هو عطف البيان بذكر اسم مختص بالمسند إليه، واثنين ليس مختصا بالإلهين. وابن الحاجب يرى أن اثنين من: إلهين اثنين، صفة. وقولك: خالد ليس متعينا لعطف البيان؛ لجواز أن يكون بدلا.

وقوله (**باسم مختص به**) معكوس وصوابه باسم مختص به المسند إليه، إلا أن يجعل الضمير فى مختص للمسند إليه.

الإبدال من المسند إليه:

ص: (وأما الإبدال منه إلخ).

(ش): الإبدال من المسند إليه يكون لزيادة التقرير، وعبارته فى الإيضاح: زيادة التقرير والإيضاح، والظاهر أنه يريد به، ما صرح به صاحب المفتاح، من تكرر الحكم، وهذا إنما يصح إذا قلنا: إن العامل فى المبدل فعل مقدر، أما إذا قلنا: إن العامل فيه هو العامل، فى المبدل منه، فلا تكرار. ثم قد يورد عليهما، أنه إذا سلمنا أن البدل على نية تكرار العامل، وأن المراد بذلك تقدير عامل، فالتقرير حينئذ للحكم، فلا تجعل من أحوال المسند إليه.

ويجاب عنه بأن تكرار الحكم، لم يحصل إلا لتقويته المسند إليه، ولزم منه تأكيد النسبة فإن قلت: قد جعل المصنف كلا من عطف البيان والبدل للتوضيح؛ لأنه قال فى الإيضاح: إن

---

(١) سورة النحل: ٥١.

الإبدال يكون لزيادة التقرير والتوضيح، فاتحدا. قلت: إنما جعل عطف البيان لتوضيح خاص، وهو التوضيح باسم مختص به، وجعل البدل لتكرير الحكم المستلزم لمطلق الإيضاح. ثم قسمه المصنف إلى أقسام.

بدل كل من كل، ويقال: شيء من شيء، وإليه أشار بقوله: نحو جاء زيد أخوك.

وبدل بعض من كل، أشار إليه بقوله: نحو جاء القوم أكثرهم.

وبدل اشتمال أشار إليه بقوله: سلب عمرو ثوبه، وهو مثال سبقه إليه الجرجانى، وابن الشجرى فى الجزء الأول من أماليه، ثم السكاكى، ثم بدر الدين ابن مالك فى روض الأذهان وفيه نظر؛ لأن سلب يتعدى لمفعولين، تقول: سلبت زيدا ثوبه. قال الله تعالى: ﴿**وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا**﴾[1] قال أبوالبقاء وغيره، سلب يتعدى لمفعولين، وشيئا هو الثانى. وقال الجوهرى: فى كل من الاستلاب والاختلاس أنه الآخر، وصرح فى المحكم بتعديهما لمفعولين، فقال: تقول استلبته إياه واختلسته إياه. اهـ

فإذا بنيته للمفعول فقلت: سلب زيد، ينبغى أن تقول: ثوبه منصوبا فإن قلت: سلب زيد، ثوبه على أن يكون ثوبه مرفوعا على بدل الاشتمال، صار مغنى الكلام: سلب ثوب زيد، فتحتاج حينئذ لمفعول ثان، ويصير المعنى: سلب ثوب زيد بياضه مثلا، وهو معنى لا ينطبق على قولنا: سلب زيد، ثم إن المشتمل فى بدل الاشتمال هو الأول لا الثانى، والثوب مشتمل على زيد لا بالعكس، فلا يصح. نعم إن ثبت أن سلب يستعمل متعديا لمفعول واحد بمعنى أخذ، صح ذلك والأولى التمثيل بقولك: أعجبنى زيد علمه، فإن قلت: هلا ذكر بدل الغلط، وبدل قلت أخذ صح ذلك، والأولى التمثيل بقولك: أعجبنى زيد علمه. فان قلت: هلا ذكر بدل الغلط وبدل البداء؟ قلت: لأنهما كالمستقلين بأنفسهما ما عن المبدل منه، فلا نسبة بينهما يتكلم عليها، على أن فى ثبوت بدل الغلط فى كلام العرب خلافا ثم نقول: ليسا فصيحين، فليسا من موضوع هذا العلم.

ومن البدل فى غير المسند إليه ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ**

---

(١) سورة الحج: ٧٣.

عَلَيْهِمْ﴾[1] وهذه أقسام البدل لا غيرها بالاستقراء، وما يتوهم بعضهم من أن ثم قسما يقال له: بدل كل من بعض، فى نحو: رأيت القمر فلكه، وهم فإن وقع شيء من ذلك فى كلام معتبر، فهو بدل كل من كل، غايته أن البدل اشتمل على زيادة معنى ليس فى المبدل، وذلك لا ينافى البدلية، وهذا التخريج أحسن من حمله على بدل الغلط. وحكم المصنف بأن: جاء زيد أخوك، بدل، وأن جاء صديقك زيد، عطف بيان مع صلاحية كل منهما لهما. فيه نظر، ولا يصح الاعتذار بأن صديقك عام، فكان الخاص بيانا، وإذا عكس لم يتجه البيان؛ لأن العام فى هذا المثال أريد به الخاص، ولا يمتنع أن يقع العام المراد به الخاص بدلا ومبدلا منه.

العطف على المسند إليه:

ص: (وأما العطف إلخ).

(ش): يريد عطف النسق، ويكون لأحد أشياء:

الأول: أن يقصد تفصيل المسند إليه مع الاختصار، نحو جاء زيد، وعمرو، وبكر.

الثانى: أن يقصد تفصيل المسند مع اختصار، نحو جاء زيد فعمرو؛ لأن عطفه بالفاء يقتضى إسناد فعلين إليهما، هكذا نقل عن سيبويه. وينبغى أن يسمى هذا تعدد المسند إليه والمسند معا، ويلزم من تعدد المسند إليه، تعدد المسند. ففى جاء زيد، وعمرو، ولا شك أنهما مجيئان؛ لاستحالة صدور الفعل الواحد من فاعلين؛ إلا إذا حصل التعاون فيه، مثل حمل الصخرة زيد وعمرو وبكر على تكلف فيه، فإن كل واحد، إنما حمل بعضها؛ لكن يصدق أن حملها، فعل صدر من جماعة اشتركوا فيه، فأما قول سيبويه فى نحو: مررت بزيد وعمرو، أنه مرور واحد بهما، بخلاف مررت بزيد فعمرو، فسببه أن الفاعل واحد فيمكن فيه ذلك.

وقد يقال: إنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، فقد جردت من قيامهما حقيقة كلية واحدة، أخبرت بها، ولذلك كان العامل فى المعطوف عليه، هو العامل فى المعطوف، ولا يتضح هذا المعنى فى العطف فى الفاء؛ لأن التر تيب ينفى إرادة الحقيقة الكلية؛ وإن كان يمكن القول به بأن يخبر بالقيام، ويريد به ما يشمل القيامين معا، وكذلك يتعدد المسند إذا كان العطف بثم،

---

(١) سورة الفاتحة: ٦، ٧.

أو حتى، غير أنه لابد فى حتى من تدريج. قال المصنف: كما ينبئ عنه قول الشاعر:

وكنت فتى من جندِ إبليسَ فارتمى بى الحالُ حتى صارَ إبليسُ من جندى
فلو مات قبلى كنت أحسنتُ بعده طرائقَ فِسقٍ ليس يحسنُها بعدى[1]

وأورد على المصنف أن حتى هذه ليست عاطفة.

(قلت): لا يخفى على المصنف ذلك؛ لكنه أراد أن يمثل لدلالة حتى على التدريج، وهى تدل عليه عاطفة كانت، أم غير عاطفة، ولهذا قال: كما ينبئ عنه قوله، ولم يقل: ومنه قوله. أو يكون بناء على أن حتى تعطف الجمل؛ لكن فيه بعد؛ لأن ارتمى بى الحال، لا يستقل بمعنى الكلام.

الثالث: أن يقصد رد السامع من الخطأ إلى الصواب، كقولك: جاءنى زيد لا عمرو، ولمن اعتقد مجىء عمرو فقط، أو مشاركته لزيد، كذا قالوه، وفيه نظر: لأن من اعتقد مجىء عمرو فقط، حصل رده عن الخطأ بقولك: جاء زيد، وقولك ماجاءنى زيد، لكن عمرو، لمن اعتقد مجىء زيد، دون عمرو، وكذلك العطف ببل .

الرابع: أن يقصد الشك، أو التشكيك، نحو: جاء زيد أو عمرو، أو إما زيد أو إما عمرو أو إما زيد وإما عمرو وزاد فى الإيضاح: أو أن يقصد إبهام نحو ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[2] ولك أن تقول: هذا تقريب من التشكيك، أو الإباحة، أو التخيير. والفرق بينهما أن الإباحة لا تمنع كلا منهما، مثل: جالس الحسن، أو ابن سيرين، والتخيير يمنع نحو: خذ من مالى درهما، أو دينارا وانكح هذه الأخت، أو هذه. وفيه نظر سنذكره فى باب الأمر.

واعلم أن لحروف العطف السابقة استعمالات أخر، مذكورة فى علم النحو، تركناها لأنا نذكر فى هذا العلم ما يتعلق بمعانى الحروف، لا ما يتعلق بحروف المعانى. فإن أحكام

---

(١) البيتان لأبى نواس، والأول منهما فى المفتاح ص١٠٢، وحتى فيه ليست عاطفة، وإنما يقصد التمثيل به لإفادتها التدريج، وإنما لم تكن عاطفة لأن المشهور أنها لا تأتى فى عطف الجمل، ولأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف عليها عند من يقول بصحة العطف بها فى الجمل.

(٢) سورة سبأ: ٢٤.

الحروف واستعمالاتها من موضوع علم النحو، وأيضا فالظاهر أن تلك الاستعمالات غير فصيحة.

فصل[1] المسند إليه:

ص: (وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند).

(ش): المراد: فصل المبتدأ من الخبر بضمير الفصل، ويحتمل أن يريد: وأما إتيان ضمير الفصل، والفصل هو صورة ضمير واقع بين المبتدأ والخبر، أوما أصلهما كذلك، وهو الذى يسميه الكوفيون: عمادا، وبعضهم يسميه: دعامة، والبصريون: فصلا، والمنطقيون: رابطة، وله أحكام يطول ذكرها.

وفائدته كما ذكره المصنف إفادة اختصاص المسند إليه بالمسند، فإذا قلت: زيد هو القائم، معناه أنه لا قائم غيره، وقد صرح به الزمخشرى، عند قوله تعالى:﴿**وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[2] واستدل له السهيلى، بأنه أتى به فى كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله تعالى، ولم يؤت به حيث لم يدع، وذلك فى قوله تعالى:﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى**﴾[3] إلى آخر الآية، وذكر نحوه التنوخى، غير أنه جعل الضمير للتأكيد، ولم يذكر الحصر. وفيما قالاه نظر؛ لقوله تعالى:﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا**﴾[4] مع قوله:﴿**وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى**﴾[5] فالإحياء خلق، وإن كان الخلق لم ينسبه أحد لغير الله تعالى فقد أتى فيه بضمير الفصل فى قوله سبحانه: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا**﴾ على خلاف ما زعماه، وإن كان الإماتة والإحياء قد نسبا لغير الله تعالى، كما تضمنه قول النمرود: ﴿**أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ**﴾[6] فقوله تعالى:﴿**وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ**﴾ لم يؤكده بالفصل مع أنه منه. ثم ما قالاه ليس بصحيح؛ لأن هذا الضمير، لا يصح إعرابه فصلا؛ لأن الفصل لا يقع قبل خبر هو فعل ماض، وقد توجد دلالة الفصل على الحصر من مواضع من القرآن، منها قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ**

---

(١) أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

(٢) سورة البقرة: ٥.

(٣) سورة النجم: ٤٣.

(٤) سورة النجم: ٤٤.

(٥) سورة النجم: ٤٥.

(٦) سورة البقرة: ٢٥٨.

﴿الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[1] لأنه لو لم يكن للحصر، لما حسن؛ لأن الله لم يزل رقيبا عليهم، وإنما الذى حصل بتوفيه أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى، وينبغى لهذا أن يتعين إعرابه فصلا. ومنها قوله تعالى: **﴿لاَ يَسْتَوِى أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾**[2] فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن، إلا بأن يكون الضمير للاختصاص، وبهذا تعين إعراب هم هنا فصلا، لا تأكيدا، ولا مبتدأ ثانيا إلا أن يقال فى هذا كله: إن الحصر يحصل من تعريف الخبر، ومثل فى الإيضاح بقولك: زيد هو يقوم. وليس بصحيح؛ لأنه ليس بفصل؛ لأن بعده فعلا مضارعا. وأما المصنف والبيانيون فاتبعوا فيه الجرجانى، فإنه ذكر ذلك فى شرح الإيضاح، والجمهور على خلافه، ومما يدل على الحصر أيضا، قوله تعالى: **﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾**[3] وقوله تعالى: **﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِىُّ﴾**[4] لأن الإنكار فى الآيتين لا يحصل إلا بالحصر.

(تنبيه) فائدة الحصر غير منحصرة فى التخصيص، بل يفيد أيضا التأكيد، كما صرحوا به، ويفيد أيضا الدلالة على أن ما بعده خبر لا صفة، على خدش فى ذلك محله علم النحو؛ لأن هذه الفائدة من حظ النحوى، لا من حظ البيانى. وهذه الفوائد الثلاث، ذكرها الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى: **﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**[5].

(تنبيه) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل: إن الفصل ضمير مؤكد لما قبله، وقال فى أماليه: إن ضمير الفصل ليس تأكيدا؛ لأنه لو كان، فإما أن يكون لفظيا، أو معنويا، لا جائز أن يكون لفظيا؛ لأن اللفظى إعادة اللفظ الأول، مثل: زيد زيد، أو معناه مثل: قمت أنا، والفصل ليس هو المسند إليه، ولا معناه؛ لأنه ليس مكنيا به عن المسند إليه، ولا مفسرا له، ولا جائز أن يكون معنويا؛ لأن المعنوى التأكيد بألفاظ محصورة، كالنفس والعين.

(تنبيه) وما قاله من كون الفصل، لا يعود لما قبله حسن دقيق، ولا سيما إذا قلنا: إن

---

(١) سورة المائدة: ١١٧.

(٢) سورة الحشر: ٢٠.

(٣) سورة الكوثر: ٣.

(٤) سورة الشورى: ٩.

(٥) سورة البقرة: ٥.

الفصل حرف، غير أنه قد يخدش فيه، أنه يشترط مطابقته له فى إفراد، وتثنية، وجمع، إلا أن يقال: حوفظ على المطابقة الصورية. وأما قوله: إنه ليس تأكيدًا، ففيه نظر، ولا يسلم أن التأكيد منحصر فيما ذكره؛ لأن التأكيد الذى ذكره هو التوكيد الذى تكلم عليه النحاة فى باب التابع؛ ولكنه تأكيد باصطلاح الأصوليين وأهل المعانى، وهذا كما أن التأكيد يكون بأن واللام. وكأنه توهم أن المراد: أن الفصل تأكيد للمسند إليه، وليس كذلك، بل هو تأكيد للجملة، كما قدمناه فى أوائل هذا الشرح.

وبمجموع ما ذكرناه، وما ذكره ابن الحاجب، اتجه إشكال فى قول النحاة: إن الفصل لا يجتمع مع التأكيد، فلا يقال: زيد نفسه هو القائم؛ لأنا نقول: نفسه تأكيد للمبتدأ لا للجملة، فلم يجتمع تأكيدان على شيء واحد. ثم ما المانع من اجتماع التأكيد والفصل، وأنت تقول: جاء زيد نفسه عينه، وجاء زيد نفسه، ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين فى استعمالين إلى سماعهما من العرب مجتمعين، ولهذا تقول: جاء الزيدون كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة.

واعلم أن الفصل اتفق جمهور النحاة على أنه حرف لا اسم، والقائلون بأنه اسم، أكثرهم على أنه لا محل له من الإعراب، والقائلون بأن له محلا، منهم الكسائى قال: إن محله باعتبار ما قبله، والفراء قال: باعتبار ما بعده. فما ذكرناه من أنه تأكيد للحكم على قول الجمهور إنه حرف، أو اسم، ولا موضع له. وإن قلنا بمذهب الكسائى، أنه اسم محل إعرابه ما قبله، فقد قال ابن مالك فى شرح التسهيل: أنه يجعله تأكيدا لما قبله، وأنه باطل، والذى أفهمه من هذا القول، أنه إنكار لحقيقة الفصل بالكلية، وادعى أن ما يسميه غيره فصلا نوع من أنواع التأكيد اللفظى، وأنه توكيد للظاهر بالمضمر؛ ولذلك كان باطلا؛ لأن غيره لا يجيز تأكيد الظاهر بالمضمر وإذا كان كذلك، فلا يرد علينا حينئذ مذهب الكسائى؛ لأنه إنكار للفصل، ولم يثبت لنا من أثبت الفصل وجعله تأكيدا للمسند إليه فلم يبق إلا قول الفراء إن له اعتبار ما بعده، وهو مذهب شاذ، لا علينا منه، وليس يلزمه من إعطائه اعتبار ما قبله، أن يكون تأكيدا له فليتأمل.

وأما قول الخطيبى فى شرح المفتاح: إن الفصل تأكيد للمسند إليه؛ لأن إعرابه إعراب المسند إليه على المختار، فليس بصحيح، واختياره وذلك لا يرجع إليه فيه.

(تنبيه) قول المصنف: تخصيصه، أي: تخصيص المسند إليه، بالمسند، وهذه العبارة هى

الصواب. وأما قول السكاكي في المفتاح: تخصيص المسند بالمسند إليه فهو سهو منه فليتأمل.

وقال الطيبي في التبيان: الفصل لتخصيص المسند بالمسند إليه، أو عكسه، وهو وهم أيضا. والظاهر أنه وجد كلا من العبارتين في كلام المصنفين، فجمع بينهما توهما أنهما صحيحتان، إلا أن يريد ما ذكرناه من تخصيص الأول بالثاني بكل حال. ويعني بالمسند إليه: الاسم الجامد، وبالمسند: المشتق، تقدم أو تأخر، فقولك: زيد هو القائم، تخصيص المسند إليه وهو زيد، بالقائم وهو المسند؛ لأن معناه ما القائم إلا زيد، وقولك: القائم هو زيد، تخصيص المسند وهو القائم، بالمسند إليه وهو زيد؛ لأن المخصص أبدا هو الأول؛ والمخصص به هو الأخير؛ لكن القول بأن الصفة هي المبتدأ تقدمت، أو تأخرت، خلاف قول الجمهور. والراجح أن السابق من المعرفتين مبتدأ، واللاحق خبر.

(تنبيه) ترتب على عبارة السكاكي، وهو قوله: إن الفصل لتخصيص المسند بالمسند إليه فساد وهو أن المشايخ: ناصر الدين الترمذي، وشمس الدين الخطيبي، وعماد الدين الكاشي، أوردوا في شروحهم للمفتاح سؤالا، وهو أن الفصل إذا كان لتخصيص المسند بالمسند إليه، فهو صفة المسند لا المسند إليه؛ لأن تخصيص المسند. صفة للمسند ثم اختلفوا في جوابه، فأجاب الترمذي بأن الفصل يقترن أولا بالمسند إليه، ثم بواسطة اقترانه به، يحصل تخصيص المسند به، ورد الخطيبي هذا الجواب: بأن لا نسلم أن اقترانه بالمسند إليه بحسب المعنى الذي هو التخصيص؛ بل اقترانه بحسب التخصيص بهما على السواء. وإنما يقترن بالمسند إليه أولا بحسب اللفظ، ولا اعتبار للاقتران اللفظي. وأجاب الكاشي: بأن فائدة الفصل بالذات موصوفية المسند إليه بالمسند دون غيره، ويلزم منه تخصيص المسند بالمسند إليه، ورده الخطيبي، بأن فائدة الفصل بحسب اللفظ: أن يعلم أن ما بعده خبر، وبحسب المعنى: تخصيص المسند، وعلى التقديرين: فائدته ترجع بحسب الذات إلى المسند، وأن قوله: فائدة الفصل موصوفية المسند إليه بالمسند ممنوع، ولم لا تكون فائدته، كون المسند صفة للمسند إليه دون غيره. اهـ

وأجاب الخطيبي المشار إليه بأن الفصل عبارة عن المسند إليه ومؤكد له؛ لأنه في المعنى تكرار له، وإعرابه إعراب المسند إليه على المختار، ويدل على أن المسند إليه معنى يوجد فيه المسند، ولا يوجد في غيره؛ فلذلك جعل الفصل من الاعتبار الراجح إلى المسند إليه.

(قلت) قد بنوا هذا السؤال على ظنهم صحة قول السكاكى: فائدة الفصل تخصيص المسند بالمسند إليه. وقد ذكرنا أنها فاسدة، فلا محل للسؤال بالكلية، ولزم منه فساد الأجوبة السابقة، فإنها مبنية على فساد.

ثم فى كلامهم السابق نقود كثيرة، منها قول الخطيبي: إن الاقتران اللفظى، لا أثر له فى جعل الفصل من أحوال المسند إليه. وليس كما قال، بل الاقتران اللفظى بأحد الطرفين، إذا كان المعنى بالنسبة إليهما على السواء، يرجح به، وربما رجح به مع التفاوت فى المعنى، ألا ترى أن قولك: القائم زيد، يكون القائم هو المبتدأ والمسند إليه لسبقه لفظا. ثم إن الخطيبى ناقض هذا الكلام فى بحثه مع الكاشى، واعتبر قول النحاة إن فائدة الفصل بيان أن ما بعده خبر، وذلك اعتبار لفظى أيضا.

ومنها قول الخطيبي: الفصل عبارة عن المسند إليه، ومؤكد له، وتكرار له، وإعرابه إعرابه، كل ذلك ممنوع.

(قوله: ويدل على أن المسند إليه معنى يوجد فى المسند، ولا يوجد فى غيره) معارض بأن يقال: هو معنى يوجد فى المسند إليه، ولا يوجد فى غيره، كما فعل هو فى جواب الكاشى سواء بسواء. وإذا تقرر فساد هذا السؤال وجوابه؛ فلنذكر نحن السؤال على التحقيق، بالعكس مما ذكروه، ونقول: الأولى أن يجعل الفصل من الاعتبارات الراجعة إلى المسند إليه أو إلى المسند أو إلى الاسناد ولا شك أن هذا يلتفت عن أن تأكيد الفصل للجملة أو للمفرد، فمقتضى ما سبق أن يقال: للفصل ثلاث فوائد: التأكيد، والتخصيص، وأن ما بعده خبر. فإن نظر للفائدة الأولى فأولى أن يجعل من اعتبارات الإسناد؛ لأنه توكيد للحكم، كما جعل التأكيد بأن من اعتباراته. ودخوله فى وسط الكلام لا ينافى ذلك، كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند إليه والمسند، والتأكيد بها من اعتبارات الإسناد، كما سبق.

وإن نظرنا إلى فائدة التخصيص، فالأولى أن يجعل من اعتبارات المسند إليه، لأن الفصل تخصيص المسند إليه بالمسند، فالفصل مخصص بالكسر، والمسند إليه مخصص بالفتح، والمسند مخصص، فأثر الفصل معنى يتعدى منه إلى المسند إليه، ويصير قائما بالمسند إليه فعلم أن نسبته إلى المسند إليه أولى. ولما كان المصنف وغيره من أهل هذا العلم، إنما عولوا على أن فائدة الفصل التخصيص، ولم يعولوا على التأكيد، جعلوه من أحوال المسند إليه. وإن

نظرنا إلى الفائدة الثالثة، وهى أن ما بعده ليس تابعا؛ صح أن يجعل من أحوال المسند إليه؛ لأنه يسرع إعطاءه لخبره، وصح أن يجعل من أحوال المسند؛ لأنه يبين خبريته.

تقديم المسند إليه:

ص: (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم إلخ).

(ش): تقديم المسند إليه يكون لأحد أمور:

الأول: أنه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه.

(قلت) يريد التقديم المعنوى، فإن المسند إليه محكوم عليه، والمحكوم عليه متقدم فى الذهن على المحكوم به. وإن أراد التقديم اللفظى فذلك يختلف، فإن الأصل فى المسند إليه التقديم، إن كانت الجملة اسمية، والتأخير إن كانت فعلية، إلا إذا قلنا: إن الفاعل فرع، والمبتدأ أصل، فإنه حينئذ أصله التقديم.

فما ذكره المصنف لا يأتى على القول بأن الفاعل أصل.

الثانى: أن يتمكن الخبر من ذهن السامع؛ لأن فى المبتدأ تشويقا إليه، كقول المعرى:

وَالَّذِى حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ[1]

قال البطليوسى فى شرح سقط الزند معناه مقصود به الإنسان، والحيرة الواقعة فيه، من قبيل اتصال النفس بالجسم، إذ النفس جوهرية والجسم عرض؛ فلذلك يعدم الجسم الحياة، إذا فارقته النفس، والحيرة الواقعة فى نياطها به. وقيل: معناه أن الله خلق طائرا فى بلاد الهند، اسمه فقنس، يضرب به المثل فى البياض، وله منقار طويل، وهو حسن الألحان، يعيش ألف سنة، ثم يلهمه الله الموت، فيجمع الحطب حواليه، ويضرب بجناحيه الحطب؛ فتخرج نار، فيشتعل، فيحترق، فيخلق الله من رماده بعد مدة مثله. وهذا القول الثانى لغير البطليوسى.

وقيل: أراد آدم ﷺ وقيل: أراد ناقة صالح، وقيل: عصا موسى ﷺ ومثل ذلك السكاكى بقولك: صديقك الفاعل، الصانع، صدوق، تريد، بالفاعل الصانع: معناه من صفات مدح

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبى العلاء المعرى فى داليته المشهورة بسقط الزند ٢/١٠٠٤، والمفتاح ص٩٨، وشرح المرشدى ١/٥٩، ولطائف التبيان ص٥١، والإشارات ص٤٦، ومعاهد التنصيص ١/١٣٥، وشرح عقود الجمان ١/٦٨، والمصباح ص١٥، وتاج العروس (فقس) ١٦٠/٣٤٢.

تذكر، لا تريد هذا اللفظ؛ فإنه يستعمل غالبا فى الذم، كما أشار إليه الزمخشرى، فلا يرد على السكاكى فساد هذا المثال. نعم قد يقال: إن التشويق هنا، إنما حصل للمبتدأ من ذكر الصفات قال السكاكى: إن التشويق إلى الخبر، إنما حصل من كون المبتدأ موصولا، وهو واضح؛ لأن الصلة وهى حيرة البرية فيه، شوقت إليه، فاستدعت موصولا يجرى عليه.

والمصنف جعل فى الإيضاح هذا القول خلاف الأولى، وفيه نظر ولم يرد السكاكى حصر التشوق فى كون المبتدأ موصولا؛ بل كونه موصولا، يقتضى ذكر صلة تتشوق النفس بها إلى المسند.

الثالث: أن يقصد تعجيل المسرة، إن كان فى ذكر المسند إليه تفاؤل، نحو: سعد فى دارك، أو المساءة إن كان فيه ما قد يتطير به، مثل: السفاح فى دار صديقك. وإن شئت فقل: السفاح فى دار عدوك للتفاؤل، وسعد فى دار عدوك للتطير. والسفاح لقب عبدالله بن محمد أول خلفاء بنى العباس، يقال: سفحت دمه أي: سفكته.

وقول المصنف: (**تعجيل المسرة**) أحسن من قول المفتاح؛ لأنه يتفائل به، لأن التعجيل هو المناسب للتقديم لا التفاؤل، لأنه يحصل بآخرة أيضا.

الرابــع: إيهام أن المسند إليه منك على ذكر، فلا يعزب عن خاطرك، كقولك الله ربى.

الخامس: إيهام أنك تستلذ بذكره فلا تقدم غيره عليه (**قوله: وإما لنحو ذلـك**) قال المصنف فى الإيضاح: قال السكاكى: وأما لأن كونه متصفا بالخبر هو المطلوب لا نفس الخبر، كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب ويطرب. وأورد عليه أن قوله: (**لا نفس الخبر**) يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر، وهو باطل؛ لأن نفس الخبر تصور لا تصديق، والمطلوب بها إنما يكون تصديقا. وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا، فغير صحيح؛ لأن العبارة عن مثله، لا يتعرض فيها إلى ما هو مسند إليه، كقولك: وقع القيام.

(قلت) وما ذكره ضعيف، لأن السكاكى لم يرد أن نفس الخبر منفكا عن الحكم مقصود، حتى يقول: هو تصور. وإنما قيل فى كلامه: إن المراد أن المسند إليه، يستدعى مسندا، غير معين. فإذا لم يقصد مطلق الإخبار عنه بل الإخبار عنه بأمر مستغرب خلاف ما

فى الذهن، قدم المسند إليه؛ ليظن حال النطق أن المسند ليس المسند إليه، فيكون ذكره بعد ذلك، أوقع فى النفس لغرابته؛ ولذلك مثله بقولك: الزاهد يشرب؛ لأنه يستغرب الحكم على الزاهد بذلك، ولو قلت: يشرب الزاهد، لسرى الذهن إلى أن المسند إليه ليس زاهدًا. وقيل مراده: أن يقصد الإنصاف الدائم، لا مجرد وقوع الفعل. فإن قوله: الزاهد يشرب يشير إلى الحالة الدائمة بخلاف قوله يشرب الزاهد لا يعطى إلا مجرد الفعل كذا قيل وفيه نظر؛ لأن يشرب أيضا قد يعطى التكرار لكونه فعلا مضارعا كما سيأتى إلا أن يقال إن دلالة المضارع على التكرار إنما هى إذا وقع خبرا، كما هو ظاهر كلام الزمخشرى. وينبغى أن تمثل بقولك: يشرب الزاهد؛ لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت، والفعلية على التجدد.

ويحتمل كلامه وجها ثالثا: وهو أن يكون المراد، أنه إذا علم صدور المسند فى الجملة؛ ولكن لم يعلم المسند إليه، قدم المسند إليه؛ ولهذا قال: لا نفس الخبر، فإن الخبر معلوم الوقوع، وإنما قصد إيقاعه على شخص خاص. قال السكاكى: أيضا يقدم؛ لأنه يفيد زيادة تخصيص، كقوله:

مَتَى تَهْزُزْ بَنِى قَطَن تَجدْهُمْ ... سُيُوفًا فِى عَوَاتِقِهِمْ سُيُوفُ
جُلُوسٌ فِى مَجَالِسِهِمْ رَزَانٌ ... وَإِن ضَيْفٌ أَلَمَّ فَهُمْ[1] خُفُوفُ[2]

والخفوف: جمع خاف بمعنى خفيف، ورزان جمع رزين، فإن المعنى: هم خفوف. قال المصنف: فى مطابقة الشاهد للتخصيص نظر؛ لما سيأتى من أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا. فإن قلت: الفعلى أعم من الفعل فستتكلم عليه إن شاء الله.

قال: وقوله (هم خفوف) تفسير للشيء بإعادة لفظه.

(قلت) إنما أريد تفسير معنى، لكن على كل تقدير ما قاله السكاكى فيه نظر؛ لأنه إن أفاد ذلك، ففائدته تخصيص لا زيادة تخصيص. وقد جوز بعضهم فى كلام السكاكى؛ أنه يريد تخصيص المسند بالمسند إليه، لا تخصيص المسند إليه بالمسند. معناه: لن يكونوا إلا خفافا،

---

(١) في الأصل: فهو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيتان بلا نسبة فى التبيان ١٧٢/١، والمفتاح ص١٠٥، والمصباح ص٢٧، والبيتان فى المدح بالشجاعة والحكمة والكرم، وبنو قطن هم القوم الممدوحون.

يقرب به زيادة التخصيص؛ لأن الخفة لا رزانة معها، فلو قيل: خفوا، دل على نفى الرزانة، فلما قدم المسند إليه؛ تأكد ذلك الاختصاص.

وذكر السكاكى من أسباب التقديم: أن يكون ضمير شأن، أو قصة، وتركه المصنف؛ لأنه يدخل فى إرادة التشويق.

رأى عبد القاهر:

ص: (عبد القاهر: وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إلخ)

(ش): عبدالقاهر الجرجانى قال: قد يقدم المسند إليه؛ ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى، وذلك قسمان:

أحدهما: أن يكون مثبتا، وقدمنا هذه الحالة، وإن أخرها المصنف؛ لأن عليها تنبنى حالة النفى، فيكون تفريعا على قول الجرجانى: إما أن يكون المسند إليه معرفة، أو نكرة. فإن كان معرفة، فإما أن يكون المسند أيضا مثبتا، أو منفيا. إن كان مثبتا فقسمان:

الأول: أن يراد به التخصيص نحو: أنا قمت، وأنا سعيت فى حاجتك، معناه: ما قام إلا أنا، وما سعى فى حاجتك غيرى، فهو يدل على نسبة الفعل إليه بالمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم، وقد يستدل لهذا بقوله تعالى: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ**﴾[1] فإن ما قبلها من قوله تعالى: ﴿**أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ**﴾ ولفظ: بل المشعر بالإضراب يقتضى أن المراد: بل أنتم لا غيركم. فإن المقصود من الآية الكريمة إنما هو: نفى فرحه ﷺ بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم فليتأمل.

وهذا قد يأتى ردا على من زعم مشاركة غيره فيه ويؤكد حينئذ بنحو: وحدى، أو فقط، وقد يأتى ردا على من زعم انفراد غيره به، ويؤكد حينئذ بلا غيرى غير أن التقديم فى الأول حصل به الرد، والتقديم فى الثانى حصل الرد بغيره، فكأنه رد عليه، وزاد هذا ظاهر عبارة المصنف. ويحتمل أن يقال: إن كان التخصيص إنما يحصل من الرد، فإنما يكون التخصيص فى الأولى، والصورة الثانية لا تخصيص فيها؛ لحصول الرد بدونه. وعلى الأول قال المصنف: إنما اختص كل بوجه من التأكيد، لأن جدوى التأكيد إماطة الشبهة

---

(١) سورة النمل: ٣٦.

الواقعة فى قلب السامع، وكانت الشبهة فى الثانية: أن الفعل صدر من غيرك فناسب أن يقال: لا غيرى، وكانت فى الأولى، أنه صدر منك ومن غيرك، ومعناه لم تفعله وحدك، فناسب أن يقال: وحدى؛ لأن التأكيد مما يدل على المقصود بالمطابقة لا بالالتزام، ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[1] أى لا يعلمهم إلا نحن.

القسم الثانى: أن يراد به تقوية الحكم نحو: هو يعطى الجزيل، لا يريد أن غيره ليس كذلك؛ بل أن يقوى فى ذهن السامع، أنه يفعل ذلك. وعلل المصنف تقوية الحكم، بأن المبتدأ من حيث كونه مبتدأ، يستدعى أن يسند إليه شىء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه، صرفه إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم. وربما استمر ذلك، أو يتبين فساده، كقولك: زيد قام أبوه. فإن زيدا يصرف إلى نفسه قبل أن يسمع قوله أبوه. فلا شك أن المبتدأ يصرف ما بعده إلى نفسه، ثم إذا كان فيه ضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانيا، بمعنى أنه قوى الدلالة على صرفه إليه، وحاصله أن الضمير يعين ما كان ظاهرا، ومما يدل على إفادة التأكيد، أن هذا يأتى فيما سبق فيه إنكار، نحو أن يقول الرجل: ليس لى علم بهذا، فتقول: أنت تعلم أن الأمر كذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[2] وفيما اعترض فيه شك، نحو أن يقال: كأنك لا تعلم ما صنع فلان، فتقول: أنا أعلم، وفى تكذيب مدع نحو: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾[3] وهو من الأول، وكثيرا ما يستعمل ذلك فى الوعد، والوعيد، والمدح، والافتخار. وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمى الاختصاص والتأكيد، غير متميز عن الآخر، إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

القسم الثانى: من قسمى المسند إليه المثبت المعرفة: أن يكون المسند منفيا نحو: أنت لا تكذب، فإنه أبلغ لنفى الكذب من قولك: لا تكذب، ومن قولك: لا تكذب أنت؛ لأنه تأكيد المحكوم عليه لا الحكم، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لاَ يُشْرِكُونَ﴾[4]

---

(١) سورة التوبة: ١٠١.

(٢) سورة آل عمران: ٧٨.

(٣) سورة المائدة: ٦١.

(٤) سورة المؤمنون: ٥٩.

فإن فيه من التأكيد ما ليس في: والذين لا يشركون بربهم، أو: والذين بربهم لا يشركون، وقوله تعالى: ﴿فَهُمْ لاَ يَتَسَاءَلُونَ﴾[1] وهذا يفيد التأكيد والتقوية قطعًا: وهل يفيد التخصيص عند الشيخ فيه ما سيأتي. وقولهم: في مثل هذا تخصيصه بالخبر الفعلي لا يقال عليه إنما حصل تخصيصه بنفي الخبر الفعلي؛ لأن المسند منفي، فإنا نقول: القيام المخبر به مثلا، قد يخبر بنفيه، وقد يخبر بإثباته، وكلاهما خبر فعلي.

القسم الثاني من قسمي المسند إليه: أن يكون نكرة، نحو: رجل جاءني، وهو للتخصيص عند الشيخ، وذلك على حالتين:

إحداهما: أن يراد به تخصيص الجنس، كما إذا كان المخاطب عرف أنه قد أتاك آت، وهو لا يدري جنسه، فتقول: رجل جاء أي: لا امرأة.

والثانية: أن يراد به تخصيص واحد من الجنس، بأن يكون عرف أنه من جنس الرجال، ولا يدري وحدته، فتقول: رجل جاءني، أي: لا رجلان، ثم إذا وقع المسند في هذا القسم منفيا، كان كوقوعه منفيا في القسم قبله.

القسم الثاني من القسمة الأولى: أن يكون المسند إليه قد ولي حرف النفي، نحو: ما أنا قلت هذا، وهو القسم الأول في كلام المصنف، أي: لم أقله مع أنه مقول، فأفاد نفي الفعل عنك، وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول، وتريد نفي كونك قائلا له، ومنه في اسم الفاعل قوله تعالى:﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[2] وفي الفعل قول النبي ﷺ :"ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم"[3] وقال المتنبي:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ ... وَلا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارا[4]

---

(١) سورة القصص: ٦٦.

(٢) سورة هود: ٩١.

(٣) أخرجه البخاري في "الإيمان والنذور"، باب: لا تحلفوا بآبائكم، (١١/٥٣٩)، (ح٦٦٤٩)، وفي مواضع أخر من صحيحه، ومسلم في "الإيمان"، (ح١٦٤٩)، وهو حديث قدوم الأشعريين وأهل اليمن على النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح التبيان للعكبري ٣٢٩/١، ودلائل الإعجاز ص١٢٥، والتبيان للطيبي ٢٠٠/١، من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمداني، ومطلعها:

=

المعنى: أنه ليس الجالب للسقم؛ بل غيره جلبه، ولذلك لا يصح: ما أنا فعلت، ولا أحد غيرى، لمناقضة منطوق الثانى مفهوم الأول. ولا يقال: ما أنا رأيت أحدا من الناس ولا: ما أنا ضربت إلا زيدا، بل يقال: ما رأيت أنا أحدا من الناس، وما ضربت أنا إلا زيدا؛ لأن المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد، وفى الثانى الضرب الواقع على سوى زيد، وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور، وهو ما نفى عن المذكور، فيكون الأول مقتضيا لأن إنسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس، والثانى مقتضيا لأن إنسانا غير المتكلم ضرب غير زيد، وكلاهما محال.

(قلت) وفيه نظر؛ لأن ما اقتضاه: ما أنا ضربت أحدا من عدم ضربه العام واضح؛ لأن أحد نكرة فى سياق النفى، لكن اقتضاؤه؛ لأن غيره ضرب أحدا إثبات، فالنكرة بالنسبة إليه فى جانب الثبوت، وليست عامة؛ بل تقتضى أن غيره ضرب شخصا ما؛ لأن نقيض السلب الكلى، إثبات جزئى.

وسؤال آخر على عبارة الإيضاح، فإنه قال: إن المنفى بالأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس، وفيه نظر؛ لأن نفى رؤية كل الناس جزئى لا كلى، لأنه سلب عموم لما سيأتى، ولما تقرر فى المنطق من أن ليس كل من أسوار السالبة الجزئية. ويمكن الجواب بأن هذا مشاحة فى العبارة وإنما أراد أن المنفى بالأول، الرؤية الواقعة على أحد، وعلل الشيخ عبدالقاهر والسكاكى امتناع الثانى، بأن نقض النفى بإلا يقتضى أن يكون القائل قد ضرب زيدا، وإيلاء الضمير حرف النفى، يقتضى أن لا يكون قد ضربه، وهو تناقض. قال المصنف: وفيه نظر؛ لأن إيلاء الضمير، لا يقتضى ذلك. فإن قيل: الاستثناء الذى فيه مفرغ، وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحدا من الناس؛ قلنا: إن لزم؛ فليس للتقديم، لجريه فى غير صورة التقديم أيضا، كقولك: ما ضربت إلا زيدا.

(قلت) المنع الذى قاله المصنف أولا واضح؛ لأن إيلاء الضمير إنما يقتضى نفى ما عدا المستثنى، وقوله بعد ذلك، فإن قيل: كلام ساقط، وقوله بعد ذلك إن لزم، لا أدرى ما أراد به، وكيف يفيد تفريغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للمستثنى؟

= أرى ذلك القرب صار ازورارا وصار طويل السلام اختصارا

رأى السكاكى:

ص: (ووافقه السكاكى إلخ).

(ش): فصل السكاكى فى المسند إليه المتقدم، فقال: إما أن يكون لا يجوز تقديره فى الأصل فاعلا مؤخرا فى المعنى لا اللفظ، ثم قدم مثل زيد قام، فإنه لا يجوز أن يقدم فاعلا فى المعنى فقط، إن لو كان مؤخرا، لأنه لو تأخر؛ لكان فاعلا لفظا، فهذا لا يفيد الاختصاص.

(قلت) وقد تقدم عن السكاكى فى الكلام على ذكر المسند خلاف هذا، وكذا صرح الزمخشرى أنه يفيد الاختصاص ذكره في قوله تعالى:﴿**اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ**﴾[1] فى سورة الرعد، وفى قوله تعالى:﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ**﴾[2].

الثانى: يجوز أن يكون فاعلا فى المعنى لو تأخر، ولكن لا يقدره كذلك أي: لا يعتقد ذلك، كقولك: أنا قمت، إذا قدرت أنا مثبتا فى موضعه، ولم يكن مؤخرا فهذا لا يفيد الاختصاص.

الثالث: أن يجتمع الأمران، بأن يجوز ويعتقد ذلك، كقولك: أنا قمت، معتقدا أن: أنا كان تأكيدًا للفاعل وقدمته؛ ثم استثنى السكاكى من القسم الأول ما إذا كان المسند إليه نكرة، نحو رجل جاءنى فقال: إنه لا يفيد الاختصاص، وإن كان لا يمكن تقديره عند التأخير فاعلا معنويا فقط، بل لو تأخر، لكان فاعلا لفظيا، فقال: يفيد لا على تقدير كونه كان فاعلا على تقدير أنه بدل من الضمير فى: قام، كقوله تعالى:﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[3] إنما لم يقدر مثل ذلك فى المعرفة، نحو: زيد قام؛ لعدم الموجب؛ لأنه فى رجل قام، اضطر إلى تقديره متأخرا؛ ليفيد الاختصاص؛ ليكون مسوغا للابتداء بالنكرة وفى زيد قام لا حاجة لذلك، فلو قدره لكان تقديرا لا دليل عليه.

قلت: قد جوز أن يقدر فى: أنا قائم التأخير، مع كونه لا دليل عليه، ثم ما ذكروه يؤدى إلى جواز الابتداء بالنكرة فى جميع الأحوال، وما الدليل على جواز: رجل جاءنى من غير قرينة؟ ثم يأتى عن السكاكى فى الكلام على: هل الاستفهامية، يقتضى القول بالتخصيص فى

---

(١) سورة الرعد: ٢٦.

(٢) سورة الزمر: ٢٣.

(٣) سورة المؤمنون: ٥٩.

مثله، وإن كان للابتداء بالنكرة مسوغ، وهو الاستفهام.

ص: (ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع إلخ).

(ش): شرط السكاكى فى إفادته التخصيص، أن لا يمنع مانع مثل: جاءنى رجل، فإن منع مانع، لم يجز مثاله قولهم: شر أهر ذا ناب، لا يمكن أن يكون للتخصيص؛ لأن التخصيص إما لفرد، أو لجنس، لا جائز أن يكون للجنس؛ لأنه يصير تقديره: ما أهر ذا ناب إلا شر، فيكون فيه نفى الإهرار عن الخير، وذلك لا فائدة فيه، فإنه لا يصح أن ينفى الشىء، حتى يصح اتصافه به، ولا جائز أن يكون للواحد؛ لأنه يصير المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر، وذلك غير مقصود. غير أن الأئمة قالوا: إن التقديم فى: شر أهر ذا ناب للاختصاص، فليجمع بين الكلامين بأن يقال: المراد نوع غريب من أنواع الشر أهر ذا ناب، فيصح حينئذ. ويمثل بعد هذا المثال لما قام معه مانع من الاختصاص لفظى، أو خارجى.

ص: (وفيه نظر).

(ش): كل ما سبق هو من كلام السكاكى، وقد تضمن كلامه مخالفة عبدالقاهر، فإن ظاهر كلام عبدالقاهر فيما يلى حرف النفى الاختصاص بكل حال، بخلاف السكاكى، فإنه يقتضى أنه لا يفيد إلا مضمرا مقدر التأخير، أو منكرا. فنحو: ما زيد قام، يفيد التخصيص عند الشيخ، لا عند السكاكى. ونحو: ما أنا قمت، يفيده مطلقا على قول عبدالقاهر، وبشرط التقدير، على رأى السكاكى.

فظاهر كلام الشيخ أن المعرف إذا لم يقع بعد النفى، وخبره مثبت أو منفى، قد يفيد الاختصاص، مضمرا كان، أم مظهرا؛ لكنه لم يمثل إلا بالمضمر، وكلام السكاكى مصرح بأنه لا يفيده إلا المضمر، فنحو: زيد قام، قد يفيده عند الشيخ، لا عنده. هذا كلام المصنف.

(قلت) وفيه نظر؛ أما قوله: ظاهر كلام الشيخ فيما يلى حرف النفى الاختصاص بكل حال فصحيح، ثم يحتمل أن يصلح للتخصيص بلا قيد، لا أنه موضوع للتخصيص، حتى إذا استعمل فى غيره، كان مجازا، كما يشعر به قوله: قد المستعملة للتقليل غالبا، ويحتمل أن يريد أنه حقيقة فى التخصيص حيث ورد أما ما يشعر به "قد" من عدم اللزوم فهو عائد إلى التقديم لا إلى إفادة الاختصاص، معناه أنه قد يقدم وقد لا يقدم وإذا قدم كان تقديمه مفيد الاختصاص أبدا لا مجازا، وهذا أظهر، ويشهد له ما سيأتى وقوله: إن ظاهر كلام الشيخ أن المعرف

المثبت هو وخبره قد يفيد الاختصاص وقد يفيد التقوية صحيح، ثـم يحتمـل أن يريـد أن ذلـك يستعمل تارة للاختصاص وأخرى للتقوية مطلقا ويحتمل وهو ظاهر كلامه أنـه إن قصـد الـرد على من زعم انفراد غيره أو مشاركته كان للاختصاص جزما وإلا كان للتقوية جزما وقوله: إن ظاهر كلام عبدالقاهر فى المعرفة المثبت إذا كان خبرًا منفيا أنه قد يفيد الاختصـاص فيـه نظـر، لأن الشيخ قال فى المثبت هو وخبره: إنه قد يفيد الاختصاص وقد يفيد التقوية ثم قـال: وكـذا إذا كان الفعل منفيا مثل أنت لا تكذب فإنه أشد لنفى الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم، وعليه قوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لاَ يُشْرِكُونَ**﴾[1] اهـ. فهو كالصريح فى أن قوله وكذا الخبر المنفى يعود إلى أنه يقـدم للتقويـة لا أنه يكون كالمثبت فتارة للاختصاص وتارة للتقوية، وإن كان الذى يظهر من جهـة المعنـى أنـه لا فـرق، وأمـا مـا نقـل المصنـف عـن السـكاكى ففيـه أيضـا نظـر، فـإن السـكاكى لا ينفـى الاختصاص عن نحو: زيد قام بل يبعده ويقـول: الغـالب عليـه إرادة التقويـة فقـط والطيبـى تبـع المصنف فنقل عن السكاكى أن هـذه لا يحتمـل التخصيـص أصـلا ذكـره فـى سـورة الرعـد، وكذلك فى جانب النفى أطلق أنه إذا ولى المسند حرف النفى أفاد التخصيص ولم يفـرق بيـن معرفة ونكرة ولا بين مضمر ومظهر وإن كان إنما مثل بالمضمر كما فعـل الجرجـانى غـير أن الفرق والذى فرق به بين الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة يقتضى هذا الفـرق، فلذلـك تكلـم المصنف معه فأورد عليه أن الفاعل اللفظى والمعنوى سواء فى امتناع التقديـم كمـا يمتنـع زيـد قام على أن يكون زيد فاعلا يمتنع أنا قمت على أن يكون أنا تـأكيدا فكلاهمـا مـا دامـا فـاعلا وتأكيدا ممتنع التقديم فإن خرجا من ذلك جاز تقديم كل منهما، فتجويز تقديم أحدهمـا دون الآخر ترجيح من غير مرجح (قلت) للسكاكى أن يفرق بأن الفاعل المعنوى إذا قـدم لا يبقـى الفعل بلا فاعل ولا يتغير عن حاله بخلاف زيد قام إذا قدم بقـى الفعـل بـلا فـاعل فاحتـاج إلـى ضمير. وأجيب عنه بأن الفاعل المعنوى له جهتان: جهة التبعية وجهة الفاعليـة المعنويـة، فيقـدم باعتبار إحدى الجهتين دون الأخرى، وفيه نظر؛ لأن الفاعل اللفظى له جهتـان: فاعليـة معنويـة، ولفظية. فقدم بإحداهما دون الأخرى، ثم قال المصنـف: ثـم لا نسـلم انتفـاء التخصيـص لـولا

---

(١) سورة المؤمنون: ٥٩.

تقدير التقديم أى فى رجل قام لجواز أن يكون المسوغ للابتداء بالنكرة التقوية كما ذكره السكاكى فى "شر أهر ذاناب" على رأيه.

(قلت) وجوابه أن إرادة الاهتمام لا تطرد كما أنه ليس فى كل صفة يتأتى القطع للمدح كما نص عليه سيبويه، ثم قال المصنف: ولا نسلم أنه يمتنع أن يقال: المهر شر لا خير، وأجيب عنه بأن نسبة الإهرار إلى الخير إذا استعملت مجاز فنفيه عنه كذلك، وفيه نظر، وقد ظهر بما ذكرناه أن المسند إليه أقسام.

أحدها: نكرة وليت حرف النفى فيفيد الاختصاص عند الجميع بكل حال.

الثاني: ضمير ولى حرف النفى فيفيد الاختصاص دائما -عن الجرجانى والمصنف- ويشترط تقديره مؤخرا عند السكاكى.

الثالث: اسم ظاهر ولى حرف النفى فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجانى ولا يفيد أبدا عند السكاكى على ما نقله المصنف.

الرابع: مثبت مضمر، والمسند غير منفى فيفيد الاختصاص تارة والتقوية أخرى عند الجميع.

الخامس: مثبت نكرة فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجانى والسكاكى والمصنف.

السادس: معرفة وهو اسم ظاهر مثبت، والمسند غير منفى، فلا يفيد دائما إلا التقوية عند السكاكى، وعند الجرجانى والمصنف يفيد تارة دون أخرى.

السابع: أن يكون مثبتًا ظاهرًا معرفة، والمسند منفى فلا يفيد عندهما إلا التقوية على مقتضى ما فهمنا عنه، وعلى ما فهمه المصنف يكون عنده للتخصيص تارة وللتقوية أخرى.

الثامن: مثبت والخبر منفى فلا يفيد إلا التقوية -عند الجرجاني- على ظاهر عبارة التلخيص المنقولة عنه وعلى ظاهر عبارة الإيضاح يفيد عنده التخصيص تارة والتقوية أخرى وعند السكاكى يفيد التخصيص تارة والتقوية أخرى.

التاسع: مثبت نكرة والخبر منفى فيفيد التخصيص عند السكاكى وعند عبدالقاهر، فلنرجع حينئذ إلى عبارة المصنف فقوله: عبدالقاهر أى عبدالقاهر قائل قد يقدم أى المسند إليه، ليفيد تقديمه تخصيصه أى تخصيص المسند إليه بالمسند وقوله: بالخبر الفعلى يدخل فيه

الخبر الذى هو فعل مثل: أنا قمت، أو صفة مثل ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[1]، وإنما أدخلنا الصفة؛ لأن الخبر إذا كان وصفا صدق عليه أنه فعلى؛ لأنه يعمل عمل الفعل، فإن قلت قد قال المصنف فيما سبق إن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ورد به على قول السكاكى أنه للتخصيص فى فهم خفوف، قلت: ذلك وهم بلا إشكال ويكفى فى تغليطه أنه مثل هاهنا بقوله تعالى:﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[1] وسيأتى فى عبارة المصنف، وقوله: إن ولى حرف النفى قيد يخرج ما إذا لم يل فإنه قد يفيد التخصيص وقد لا يفيد – كما سيأتى– ودخل فى إطلاقه المسند إليه نكرة كان أم معرفة ضميرًا أم ظاهرًا سواء كان المسند منفيا أم مثبتا وإن لم يمثل إلا بالضمير **(قوله: نحو ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنه مقول)** الأحسن التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام: "ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم"[2]، ولك أن تقول: أنا قلت: يقتضى مجموع أمرين إثبات القول منه ونفيه عن غيره، والنفى إذا ورد على مجموع الشيئين كان أعم من نفيهما معا ونفى كل منهما فقط فمن أين دل ما أنا قلت على نفى قوله، وإثبات قول غيره ومدلول قوله ما أنا قلت ليس مختصا بالقول وذلك صادق بقوله وقول غيره وبعدم قول واحد منهما وبقول غيره فقط، فمن أين تعين الثالث **(قوله: ولهذا لم يصح ما أنا قلت ولا غيرى)** لقائل أن يقول ما الذى يمنع ذلك وإنما منعه فرع هذه الدعوى ولو سلمنا أنه يدل على قول غيره فما المانع من أن يصرح بخلاف المفهوم فيصح هذا التركيب كما أن قولك: لا تضرب رجلا جاهلا اقتضى بالمفهوم اختصاص ذلك بالجاهل، ويصح أن يصرح بخلافه، فيقول: لا تضرب عالما ولا جاهلا فهذا التعليل لا يصح والذى يظهر فى تعليله بعد تسليم أن ما أنا قلت، معناه: أنا مختص بعدم القول أن قولك وما غيرى تقديره ولا غيرى قال: فيناقض منطوق ما قبله، فإن معنى: ما غيرى، قال: اختصاص غيره بعدم القول وهو يناقض اختصاصه بالقول الذى هو دليل المعطوف عليه، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الإتيان بلا فى مثله يفيد الحكم على كل فرد فإذا أثبت الاختصاص فى كل منهما تناقضا كل ذلك

---

(١) سورة هود: ٩١.

(٢) أخرجاه فى الصحيحين، وقد سبق تخريجه.

على رأى الجرجانى الذاهب إلى أن نحو: زيد قال يفيد الاختصاص، وبهذا يعلم أنه لا فرق فى الامتناع بين ما أنا قلت ولا غيرى، وما أنا قلت ولا زيد، ويعلم أيضا أنه لا يمتنع أن تقول: ما أنا قلت وزيد، فإن المعنى حينئذ أنا وزيد مختصان بعدم القول وأما ما أنا قلت وغيرى، فلو جعلنا المراد: أنا وغيرى مختصان بعدم القول لزال الاختصاص **(قوله: ولا ما أنا رأيت أحدا)** قد تقدم الاعتراض عليه فيه **(قوله: وإلا)** أى وإن لم يكن حرف النفى مع المسند إليه فهو منقسم إلى قسمين، فعلمنا منه أنه متى ولى المسند إليه حرف النفى كان للتخصيص مطلقا **(قوله: ردا على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته)** فيه نظر، فينبغى أن يكون للتخصيص حيث قصد الرد على مدعى المشاركة، وللتقوية حيث قصد الرد على مدعى انفراد غيره إلا أن يقصد المبالغة فى إثباته بالتخصيص الادعائى.

(وقوله: وقد يأتى لتقوى الحكم) نحو: أنت لا تكذب، فإنه أبلغ من: لا تكذب، ومن: لا تكذب أنت، فإن التأكيد فيه للمحكوم عليه لا الحكم والتأكيد فى: أنت لا تكذب، للحكم، هذا يدل على أنه حيث جعله للتقوية لا يقدر فيه تقديما ولا تأخيرا كما صنع السكاكى، وهذا يقتضى أن الفعل المثبت فيما نحن فيه لا يكون إلا للتخصيص، كما إذا كان المسند إليه منفيا مثل: ما أنا قلت؛ لأنه جعل احتمال التقديم للتخصيص والتقوية مشروطا بكون المسند إليه منفيا، وهذا ما قدمت الوعد به عند ذكر الاحتمالين فى ذلك، هذا ظاهر العبارة؛ لكنه قال فى الإيضاح: إن عبارة الشيخ تقتضى أنه لا فرق بين نفى المسند وإثباته وقوله وإن بنى الفعل على منكر أفاد، أي: أفاد ذلك البناء أو ذلك التقديم ثم يحتمل أن يكون التقدير: وإن لم يل حرف النفى فهو على قسمين: تعريف وتنكير، ويحتمل أن يقدر إن ولى حرف النفى وكان مبنيا على معرفة، فيكون معطوفا، والأول أولى فإنه يقتضى أنه متى ولى المسند إليه حرف النفى كان للتخصيص بكل حال كما نقله عنه فى الإيضاح وإلا فإن كان نكرة فكذلك، وإلا فإن كان المسند منفيا فللتقوية وإلا فيحتمل، وقوله: أفاد تخصيص الجنس أو الواحد، يعنى: أن له حالتين، ويتعين المقصود منهما بسؤال أو غيره **(قوله ووافقه السكاكى إلا أنه إلخ)** قد تقدم الكلام على أنه ليس كذلك، ثم إذا مشينا على ما نقله عنه، فالسكاكى لا يفرق بين تقدم النفى وتأخره بخلاف عبدالقاهر فقد خالفه بغير ما ذكر **(قوله: إن جاز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا فاعلا معنى فقط)** أى لا لفظا، فخرج بذلك ما لو تأخر لكان فاعلا

لفظا، مثل: زيد قام أو لا يكون فاعلا لفظا ولا معنى مثل زيد قام أبوه، وخرج بقيد التأخر أنا قمت غير منوى التأخير، نعم خرج من كلامه أن قولك أنا قام غلامى لا يفيد اختصاصا؛ لأنه لو تأخر لما كان فاعلا معنويا وفيه نظر، والظاهر أنه يفيد، وكذلك أنت قام غلامك وهو قام غلامه **(قوله وقدر)** أى إن جاز كونه فاعلا وقدر وإلا أى إن فقد شرط منهما فليس للاختصاص عنده جاز كونه -كما مر- فى أنا قمت، أم لم يجز نحو: زيد قام وقوله: من باب ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[1] هذا أحد الأقوال فى الآية الكريمة ويعزى لسيبويه والمبرد.

والثاني: للأخفش: أنه فاعل والواو علامة على لغة أكلونى البراغيث.

الثالث: أن أسروا خبر والذين مبتدأ ويعزى للسكاكى.

الرابع: أنه فاعل فعل محذوف أى يقول الذين ظلموا قاله النحاس.

الخامس: لأبى البقاء أن الذين مبتدأ خبره: هل هذا، المعنى: يقولون هل هذا، هذه عبارة الشيخ أبى حيان وفيه نظر؛ لأن هذا عبارة عن حذف الخبر وإبقاء معموله لا عن جعل هل هذا، خبرا.

السادس: أنه فاعل فعل مشتق مما سبق، التقدير: أسرها الذين ظلموا.

السابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، أى: هم الذين.

الثامن: أنه منصوب على الذم قاله الزجاج.

التاسع: أنه منصوب على إضمار أعنى.

العاشر: أنه مجرور نعتا للناس من قوله تعالى:﴿**اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ**﴾[2] قاله الفراء وكثير من هذه التخاريج تأتى فى قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُمْ**﴾[3] **(قوله: واستثنى المنكَّر)** أي: قال إنه يفيد الاختصاص واستثناه من كون ما ليس بفاعل معنوى مفيد للاختصاص، فنحو رجل قام ليس بفاعل معنوى فقط إذ لو أخر لكان فاعلا لفظيا لا معنويا ومع ذلك أفاد الاختصاص عنده، وعدم كونه فاعلا معنويا فقط إما لكونه فاعلا لفظيا، مثل: رجل قام، وإما لأنه لا يكون فاعلا لا لفظًا ولا معنى مثل رجل قام أبوه، فلا

---

(١) سورة الأنبياء: ٣.

(٢) سورة الأنبياء: ١.

(٣) سورة المائدة: ٧١.

يرد عليه فيه ما أوردناه عليه فى القسم الأول، نعم يرد عليه أن يقال: هو يقول إن الاختصاص فى رجل قام؛ لأنه يقدره مؤخرا بدلا فهو فاعل معنوى فقط فلا يصح الاستثناء (قوله: لئلا ينتفى التخصيص إذ لا سبب له سواه) قد تقدم ما يرد عليه (قوله: وشرطه) أى شرط إفادة التقديم الاختصاص (أن لا يمنع مانع) عليه مؤاخذة لفظية؛ لأن عدم المانع ليس شرطا كما هو مقرر فى علم الجدل (قوله: لامتناع أن يراد المهر شر) تقدم ما عليه، وقوله: ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم، أي: فى المنكر والمضمر وغيرهما، وقوله: لحصوله بغيره كما ذكره، أي: من التهويل (**قوله: ويقرب من "هو قام" "زيد قائم" فى التقوِّى**) يعنى: أن اسم الفاعل قريب من الفعل وهذا ما قدمنا الإشارة له، ومعنى كلامه أن السكاكى قال: ويقرب زيد قائم من هو قام فى التقوية؛ لأن المبتدأ بوضعه يستدعى الخبر والضمير يصرفه له، وهذا القدر موجود فى الخبر، وقال: ولم أقل مثله؛ لأنه يشبه الخالى من الضمير من جهة أنه لا يتغير بالتكلم والخطاب والغيبة فصارت التقوية الحاصلة بالضمير الذى يصرفه للمبتدأ ضعيفة؛ لعدم ظهورها تقول: زيد عارف وأنا عارف وأنت عارف (**قوله: ولهذا**) أى ولعدم ظهور الضمير فيه لم يحكم عليه بأنه جملة، وإن كان له فاعل ولا عومل معاملة الجملة فى البناء، يعنى أن الجمل من شأنها أن تكون مبنية، لا يظهر فيها إعراب وهذا يظهر فيه، فتقول: جاءنى رجل عارف ورأيت رجلا عارفا ومررت برجل عارف، ولأنه لو كان جملة لوقع صلة؛ لكنه لا يقع إلا بتقدير مبتدأ قبله (قلت) ولك أن تقول: لم يظهر الإعراب فى جاء رجل عارف فى مجموع اسم الفاعل وفاعله ومجموعهما هو الذى يشبه الجملة بل فى عارف فقط وعارف هو لم يظهر فيه إعراب فالأولى أن يقال: لو كان جملة لما تغير جزؤه، فإن الجمل لا يتغير جزؤها بدخول العامل عليه، قال ابن الحاجب فى أماليه: لم يختلفوا فى أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لأمرين:

أحدهما: أن الجملة هى التى تستقل بالإفادة وهذه ليست كذلك.

الثاني: أن وضعها أن تفيد معنى فى ذات تقدم ذكرها فإذا استعملت مبتدأ خرجت عن وضعها، ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل المعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد أو كالدال على إخراجه عن وضعه

الأصلى جاز أن يكون مع مرفوعه جملة، مثل: أقائم زيد، والذين يخالفون فى زيد ضارب غلامه ويجعلون ضارب غلامه جملة فليسوا يخالفون فى الذى ذكرناه، بل الخلاف فى أنه هل ثبت أن ضارب غلاماه مثل ضارب الزيدان أو لا، فمن جوزه أخرج الصفة عن موضوعها الأصلى واستعملها استعمال الفعل. اهـ

واعلم أن السكاكى يريد أن اسم الفاعل يقرب من الفعل فى إفادة التقوية التى هى أعم من التخصيص، والمصنف يوهم أنه إنما يفيد التقوية فلذلك نقل عن السكاكى ما اعترض عليه فيه، وها أنا أذكر، مبينا ما فيه.

قال المصنف حاكيا عن السكاكي: ومما يفيد التخصيص ما يحكيه تعالى عن قوم شعيب عليه الصلاة والسلام: ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**﴾[1] أي: العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذلك قال عليه السلام: ﴿**أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ**﴾[2] أى من نبى الله، ولو كان المراد ما عززت علينا لم يكن مطابقا.

قال المصنف: (**وفيه نظر**)؛ لأن قوله:﴿**مَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**﴾ من باب: أنا عارف، لا من باب: أنا عرفت.

(قلت) وهذا هو الذى يريده السكاكى وباب أنا عارف وأنا عرفت شيء واحد، وقد صرح السكاكى فى فصل القصر بإفادة أنا عارف للحصر، قال: والتمسك بالجواب ليس بشيء؛ لجواز أن يكون فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم: ﴿**وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ**﴾[3].

قال: وقال الزمخشرى: دل إيلاء ضميره حرف النفى على أن الكلام فى الفاعل لا فى الفعل كأنه قال: ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**﴾ بل رهطك هم الأعزة علينا، وفيه نظر، لأنا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفى إذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر.

(قلت) والخبر هنا فعلي؛ لأن الفعلى أعم من الفعل واسم الفاعل كما سبق، وإنما يريد الزمخشرى إيلاء الضمير حرف النفى مع كون المسند فعليا، نعم فى النفس وقفة من أن

(١) سورة هود: ٩١.

(٢) سورة هود: ٩٢.

(٣) سورة هود: ٩١.

السكاكى اشترط إفادة الاختصاص أن يكون فاعلا معنويا لا لفظيا بتقدير التأخير، وما أنا عارف لو تأخر فيه الضمير لكان فاعلا لفظيا، لأنه يصير وضعه ما عارف أنا وهو فاعل لفظى، إلا أن يقال يعربه حينئذ مبتدأ مؤخرًا والمبتدأ فاعل معنوى، لكن كيف يقال حينئذ: إنه كان مؤخرا ثم قدم والفرض أن تقديمه الآن هو الأصل لأنا أعربناه مبتدأ فهو بتقدير تأخيره فى قولنا: ما عارف أنا متأخر عن محله، فإذا قلنا ما أنا عارف فليس ذلك تقديما بل وضعا للشىء فى محله، وتقدير تأخيره على خلاف الأصل بخلاف الفاعل المعنوى المؤكد مثل قمت أنا، فإنه بتقدير تأخيره يكون واقعا فى محله؛ لأن وضع الضمير المؤكد التأخير عن المؤكد. فلينظر فى ذلك.

(تنبيه) قال الزمخشرى فى قوله تعالى:﴿**وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ**﴾[1]: هم هنا بمنزلتها فى قول الشاعر:

وَهُمْ يَفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ[2]

فى دلالته على قوة أمرهم لا على الاختصاص. اهـ وهى دسيسة اعتزال لأنه لو جعلها هنا للاختصاص لزمه تخصيص عدم خروج الكفار، فيلزم خروج أصحاب الكبائر من المسلمين كمذهب أهل السنة، والزمخشرى أكثر الناس أخذا بالاختصاص فى مثل هذا وغيره من قواعد البيانيين، فإذا عارضه الاعتزال فزع من قواعدهم إليه.

(قوله: ومما يرى تقديمه كاللازم إلخ) يريد أنه إذا استعملت كلمة مثل كناية من غير تعريض كقولك مثلك لا يبخل ونحوه مما يراد فيه بلفظ مثل غير إفادة الحكم للمضاف إليه، وإنما يريد أن مقتضى القياس أن من كان بهذه الصفة التى هو عليها يكون غير فاعل لهذا الفعل، وعليه قول الشاعر:

---

(١) سورة المائدة: ٢٧.

(٢) البيت للمعذل بن عبدالله الليثى، وانظر: الإشارات والتنبيهات ٥٠، ودلائل الإعجاز ١٢٩.
والطمرة: الفرس الكريم، والبيت فى مدح فتيان بنى عتيك، وعجزه:

وأجرد سباح يبذ المغاليا

وقبله:

جزى الله فتيان العتيك وإن نأت ... بى الدار عنهم خير ما كان جازيا

وَلَـمْ أَقُـلْ مِثْلَـكَ أَعْنِـي بِـهِ   سِـوَاكَ يَـا فَـرْدًا بِـلا مُشْـبِهِ[1]

وكذلك حكم غير إذا سلك بها هذا المسلك؛ فتقول غيرى يفعل ذلك؛ أى لا أفعله فقط من غير إرادة التعريض بإنسان، وعليه قول المتنبي:

غَيْرِى بِأَكْثَرِ هَـذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ[2]

لم يرد أن يعرض بواحد يصفه بأنه ينخدع، بل أراد أنه ليس ممن ينخدع واستعمال غير ومثل هكذا، قال المصنف: إنه مركوز فى الطباع، ويقدمان أبدا على الفعل إذا قصد هذا، والسر فيه أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم، ومما ذكرناه من اشتراط التقديم يُعلم عدم صحة التأويل عليه فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيء﴾[3] ويعلم منه فساد قول الطيبى فى قول الشاعر:

فَمَنْ مِثْلُ مَا فِي الكَأْسِ عَيْنِى تَسْكُبُ

أنه من هذا الباب.

واعلم أنه يقع فى عبارة كثير أن مثلك لا يفعل معناه أنت لا تفعل، وفيه تسامح، والتحقيق أن مثل فى هذا لا يراد بها الذات بل حقيقة المثل ليكون نفيا عن الذات بطريق برهانى كسائر الكنايات، ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات الممدوحة مَثَلٌ فى الخارج حصل النفى عنه، بل هو من باب التخييل الذى يأتى فى الاستعارة.

وقوله: ولم أقل مثلك -أعنى به سواك- لا ينافى ما قلناه؛ فإن معناه لم أَعْنِ إفادة الحكم على سواك، بل عنيت إفادة الحكم عليك مريدا للاستعمال فى سواك. وهذا المعنى إنما ينجلى لك إذا تأملت ما ستراه فى باب الكناية، فإن قلت إنما يكون مثلك لا يفعل كذا نفيا له عن المخاطب بطريق برهانى أن لو كانت المماثلة تستدعى التساوى فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال، فإن اتفاق الشخصين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما. قلت: ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه فى العلوم العقلية، بل المراد من هو على مثل حاله فى الصفات المناسبة لما سبق الكلام له، ولا نقول معناه من هو مثلك فى كل شيء؛ لأن لفظ مثل لا يستدعى

---

(١) انظر: التبيان للعكبرى ١٥٣/١، دلائل الإعجاز ١٣٩، وهو للمتنبى فى عقود الجمان ص٨٢.

(٢) البيت للمتنبى، وانظر: شرح التبيان للعكبرى ٤١٦/١، وشرح المرشدى على عقود الجمان ٨٦/١، دلائل الإعجاز ١٣٩، نهاية الإيجاز ٣١٢، وهو مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمدانى.

(٣) سورة الشورى: ١١.

المشابهة من كل وجه كما سيأتى تحقيقه فى علم البيان.

(تنبيه) بقى من الكلام على تقديم الاختصاص فوائد نذكرها عند الكلام على تقديم المفعول إن شاء الله تعالى.

ص: (قيل: وقد يقدم... إلخ).

(ش): ذهب كثير من أهل هذا العلم إلى أن تقديم المسند إليه قد يكون لإفادة العموم، فقوله قد يقدم لأنه يعني؛ لأن التقديم دليل على العموم نحو: كل إنسان لم يقم فإنه يفيد نفى الحكم عن كل واحد بخلاف لم يقم كل إنسان فإنه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد، أى عن مجموعها لا عن كل فرد، أى لا ينفيها عن كل فرد إنما ينفى المجموع، وهو يصدق بنفى فرد واحد.

أما الدليل على أن كل إنسان لم يقم معناه كل واحد فهو أن قولنا إنسان لم يقم مهملة، لأنها غير مسورة وهى موجبة معدولة المحمول، والموجبة المعدولة المحمول المهملة فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد، أى لا تدل على نفى الحكم عن كل فرد لا لأنها تدل على عدمه، وإذا كانت دالة على النفى عن الجملة كانت فى قوة الجزئية، لأن معناها ليس كل إنسان بقائم، فلو كانت كل إنسان لم يقم لا تفيد غير نفى الحكم عن الجملة لكانت للتأكيد فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس.

وأما الثانى: فلأن قولنا لم يقم إنسان وهى سالبة مهملة فى قوة سالبة كلية، وهى لا شيء من الإنسان بقائم، وهى تقتضى نفى الحكم عن كل فرد، فلو كان دخول "كل" يجعل الحكم على كل فرد لزم أن يكون للتأكيد، فليجعل "كل" لنفى الحكم عن جملة الأفراد ليفيد فائدة تأسيسية.

هذا مضمون ما نقله المصنف، وهو من كلام بدر الدين بن مالك، ولم يمنع المصنف شيئا من هذا الحكم، بل نازع فى صحة التعليل فقال: وفيه نظر... وذكر أمورًا، أحدها: أن النفى عن الجملة فى قولنا: إنسان لم يقم إنما أفاده الإسناد إلى إنسان، فإذا أضيف إليه "كل" انقلب الإسناد إليها فزال ذلك، فيكون النفى الوارد على الأفراد مستفادا من كل لا من الإنسان، لأنه حينئذ غير المسند إليه والنفى عن كل فرد المستفاد من لم يقم إنسان إنما كان من الإسناد إلى إنسان، فإذا دخلت كل وجعلت دالة على كل فرد كانت دلالتها حينئذ

تأسيسية لزوال الإسناد إلى إنسان حينئذ فيكون تأسيسا فيهما على التقديرين.

وأجيب بأن المسند إليه فى إنسان لم يقم وفى لم يقم إنسان هو الإنسان، وكذلك المسند إليه فى (كل إنسان لم يقم) وفى (لم يقم كل إنسان) إنما اختلف التعبير فكل إنسان لم يقم إذا كان معناه جملة الأفراد كان تأكيدا، لأنه عبر بكل عن إنسان، وهذا تأكيد؛ لأن التأكيد أن يعبر بلفظ عن شيء بعبارة تقتضى التقوية.

(قلت) وهذا ينبنى على أن المسند إليه فى الكلية هو المضاف أو المضاف إليه، وقد ذكر جماعة من المنطقيين أنه المضاف إليه وهو إنسان لا كل، فإن قلنا بذلك فواضح لأن الإسناد إلى إنسان فى لم يقم كل إنسان باق فى المعنى، فلو استمر العموم لكانت كل تأكيدا، وإن لم نقل به وهو الحق، وقد حققناه فى شرح مختصر ابن الحاجب، والذى قاله المجيب لا شك أنه مراد هذا القائل، فيكون لم يقم كل إنسان إذا جعلنا النفى عن الأفراد تأكيدا باعتبار أنه عبر عنه بلفظ مؤكد كان يمكن أن يعبر عنه بغيره، لكن لا نسلم له حينئذ أن التأسيس باللفظ غير المؤكد خير من التأسيس باللفظ المؤكد، لأن ما ذكره المجيب ينحل إلى أنه صيغة تأسيس تأكيدية فحينئذ يصح اعتراض المصنف الثانى أن لم يقم إنسان إذا اقتضى النفى عن كل فرد فقد اقتضى النفى عن جملة الأفراد فإذا دخلت عليه كل فهى للتأكيد أيضا، وأجيب عنه بأن دلالة لم يقم إنسان على عدم قيام الجملة بالالتزام ودلالة لم يقم كل إنسان على نفيه عن الجملة بالمنطوق.

(قلت) لمن ينازع ابن مالك ويدعى أن لم يقم كل رجل للنفى عن كل فرد فرد أن يمنع أن دلالة لم يقم كل إنسان على نفى القيام عن الجملة بالمنطوق، بل دل على نفى القيام عن كل فرد فرد يصير كأنك قلت لم يقم كل فرد فرد فهو أيضا عموم سلب، ويلزم منه نفيه عن الجملة بالالتزام أيضا فاستويا، ثم إن ابن مالك قدم أن كل إنسان لم يقم لو لم يكن للعموم لكان تأكيدا، لأن إنسانا يفيد نفى الحكم عن الجملة باعتبار استلزامه له، فقد تضمن هذا الكلام أن كل إنسان لم يقم لو لم يكن دالا على الأفراد وكانت دلالته إنما هى على المجموع لكانت دلالته على الجملة مطابقة ودلالة إنسان لم يقم على نفى الحكم عن الجملة التزاما وجعل الأول تأكيدا للثانى، فكذلك هنا يلزم أن يكون لم يقم كل إنسان تأكيدا بالنسبة إلى لم يقم إنسان، وإن كان نفى الحكم عن الجملة فى الأول مطابقة وفى الثانى التزاما.

الثالث: أن قوله إن لم يقم إنسان فى قوة السالبة الكلية لا يصح؛ لأنه إذا عم كل فرد فرد كانت سالبة كلية لا فى قوتها. وأجيب عنه بأن اصطلاح المنطقيين أن السالبة الكلية ما كان مسورًا بلا شىء ونحوه لا كل قضية يكون السلب فيها عاما، لكن ذهب كثيرون من الأصوليين إلى أن عموم النكرة فى سياق النفى معناه أن المنفى فيها مطلق الحقيقة فاستلزم نفى الأفراد، فيحسن على هذا أن يقال لم يقم إنسان ليس سالبة كلية لا لفظا ولا معنى، وليس عاما بالوضع بل استلزم العموم بخلاف كل.

وقد تقرر بما ذكرناه أن الاعتراضين الأولين على ابن مالك صحيحان، لكن قد يقال إن لم يقم كل إنسان وإن كان نفيه عن الجملة تأكيدا لما دل عليه لم يقم إنسان من نفى الجملة، فهو تأسيس باعتبار أنه أزال ما دل عليه لم يقم إنسان من نفى القيام عن الأفراد، لأن لم يقم كل إنسان لم يتعرض للحكم على الأفراد بنفى ولا إثبات، ويَرِدُ على هذه القاعدة مع ذلك أمور منها: أن قوله: إن المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية ممنوع، لأن الحكم فى المهملة كان على الطبيعة -كما ذهب إليه بعضهم- فالمهملة ليست فى قوة الجزئية، ولا يلزم التأكيد لأن مدلول إنسان لم يقم الطبيعة من حيث هى ومدلول كل إنسان لم يقم الأفراد، وإن كان الحكم فى المهملة على الأفراد -كما ذهب إليه بعضهم- فقد يقال: ليست فى قوة الجزئية، لأنه إن أريد أن معنى المسند إليه فيهما واحد فممنوع، لأن المسند إليه فى السالبة الجزئية مثل كل إنسان قام يحتمل نفى الحكم عن بعض الأفراد، ومطلق الشمول أعم من العددى والمجموعى أو من المجموعى، والمسند إليه فى المهملة يحتمل كل واحد والبعض دون البعض فحينئذ كل إنسان يحتمل كل فرد والمجموع، وإنسان لم يقم يحتمل البعض ويحتمل الأفراد ولا يحتمل المجموع، فقد أسست كل احتمال النفى عن المجموع فقد صارت للتأسيس وإن لم تكن عامة فى كل فرد فرد.

(قلت): وفيه نظر، لأن إنسان لم يقم أفاد الحكم على المجموع أيضا، فإن قال إنه باللازم قلنا فكل إنسان لم يقم أفاده باللفظ ونقل الدلالة عن اللازم إلى موضوع اللفظ تأكيد كما سبق.

ومنها: أن قوله دلالة كل رجل لم يقم على العموم إنما كان لأن التأسيس خير من التأكيد فلا يكون ذلك موضع كل، وهو بعيد، والذى يظهر أن كُلاًّ دالة على ذلك بالوضع.

ومنها: أن ما ذكروه ينتقض بقولك ما إنسان إلا قائم فإنه لنفى كل فرد، ولو قلت ما كل

إنسان إلا قائم كان كذلك لنفى كل فرد كما سيأتي.

ومنها: أن هذا إن مشى لهم فى النكرة إلا يمشى فى المعرفة، مثل كل ذلك لـم يكـن فـإن تقديره المذكور لم يكن وهو عام يفيد كل فرد دون كل فهى للتأكيد أيضا.

(تنبيه) إذا عرفت ذلك فاعلم أن ما قدمناه من الفرق بين سلب العموم فى لم يقم كل رجل وعموم السلب فى كل رجل لم يقم حق لا إشـكال فيـه، واختلـف فـى الاستدلال عليـه علـى أقوال: أحدها قدمناه مما ذكره المصنـف، وقـد علمـت مـا فيـه، الثانى: أن النفـى متوجـه إلـى الشمول دون أصل الفعل وهو قريب من الأول، الثالث قول النبى ﷺ : "كل ذلك لـم يكـن"[1] فإن معناه لم يكن واحد منهما، وكذلك قول أبى النجم:

قـدْ أصبحـتْ أمُّ الخيـارِ تَدَّعِـي عـلـىَّ ذنبًـا كلُّـهُ لـمْ أصنـعِ[2]

وسبب ذلك أن الحكم علـى كـل فـرد، وقيـل: سـببه فـى الحديـث أن السـؤال عـن أحـد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما فجوابه بـالتعيين أو بنفـى كـل منهمـا، وبـأن ذا اليديـن قال: قد كان بعض ذلك، والموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية، وفى البيـت أن الشـاعر عـدل عن النصب الفصيح إلى الرفع الذى هو ضرورة عند سيبويه وغيره مع عـدم الضـرورة –وليـس هذا إلا لذلك– هذا ما ذكروه، والتحقيق فى ذلك ما ذكره الوالـد فـى تصنيـف لـه فـى أحكـام كل، وها أنا أذكره ملخصا، قال: لا بد من تقديم مقدمة، وهو أن قولنـا زيـد قـائم حكـم علـى زيد بالقيام، وهى موجبة محصلة. وقولنا زيد ليس بقائم حكم عليـه بعـدم القيـام، وهـى موجبـة

---

(١) هو حديث ذى اليدين، واسمه "الخرباق"، أخرجه البخارى فى "الأذان"، باب: هل يأخذ الإمـام إذا شك بقول الناس، (٢/ ٢٤٠)، (ح٧١٤)، وفى مواضع أخر من صحيحه، ومسلم فـى "المسـاجد"، (ح٥٧٣).

(٢) البيت لأبى النجم فى المصباح ص١٤٤، وأسرار البلاغـة ٢/ ٢٦٠، والمفتـاح ص٣٩٣، والإشـارات ص٢٥١، ودلائـل الإعجـاز ص٢٧٨، وخزانـة الأدب ١/ ٣٥٩، ونهايـة الإيجـاز ص١٨٢، وشـرح عقود الجمان ١/ ٥٣، والأغانى ٢٣/ ٣٦.

ويقول عبدالقاهر فى تعليقه على البيت: إنه أراد أنها تدعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا ألبتـة لا قليـلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا. والنص يمنع من هذا المعنى ويقتضى أن يكون قد أتى المذنب الذنـب الذى ادعته بعضه، وذلك أنا وجدنا إعمال الفعـل فـى "كـل" والفعـل منفـى لا يصلـح أن يكـون إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن. الدلائل ص٢٧٨.

معدولة. ويشترط فى القسمين وجود موضوعهما. وقولنا ليس زيد بقائم سالبة محصلة، وليس معناها الحكم على زيد بعدم القيام، وإلا لساوت الموجبة المعدولة، ولكن معناها سلب ما حكمت به فى الموجبة المحصلة، ولذلك تصدق مع وجود الموضوع وعدمه، والسالبة المحصلة نقيض الموجبة المحصلة وأعم من الموجبة المعدولة، ومدلول السالبة المحصلة نقيض مدلول الموجبة المحصلة.

إذا تقرر ذلك جئنا لغرضنا فقلنا لم يقم كل إنسان سالبة محصلة معناها نقيض لمعنى الموجبة المحصلة وهى قام كل إنسان حكم على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به فى السالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد، ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله سلب القيام عن بعضهم، ولذلك يقول المنطقيون: ليس كل إنسان بقائم سالبة جزئية.

وقولنا كل إنسان لم يقم موجبة معدولة معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد، وقد تقرر أن مدلول كل إنسان كل فرد فيكون معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد، ولا يعارض هذا قول المنطقيين كل إنسان ليس بقائم سالبة جزئية، لأنهم إنما قالوا ذلك من اعتقادهم من كل المجموع ونحن قد أثبتنا أن مدلولها عند العرب الأفراد فالحكم بالنفى على كل الأفراد فهذا هو السر فى الفرق بين كل ذلك لم يكن ولم يكن كل ذلك، واستقام به كلام اللغويين والنحويين وكلام المنطقيين، وظهر أن العرب أدركت بعقولها السليمة وطباعها الصحيحة ما تعب فيه اليونان دهرهم بل زادوا عليه فى تحرير دلائل كل، والحمد لله الذى وفقنا لفهم ذلك. اهـ كلامه.

وقد أردف ذلك بفوائد تتعلق بما نحن فيه، وغالب ما سأذكره فى هذه المسألة هو من كلامه ذلك.

ص: (وقال عبدالقاهر إلخ).

(ش): هذا الكلام المنقول عن عبدالقاهر موافق فى الحكم لما قاله ابن مالك إلا أنه مخالف له فى الاستدلال، وإنما أخره المصنف ليتبين أنه إنما رد فيما تقدم الدليل ولم يرد المدلول، ثم فى كلام عبدالقاهر تحرير، وهو أن كلا إن كانت فى حيز النفى بأن أخرت عن أداة النفى كانت لنفى الشمول لا لنفى كل فرد مثل قوله:

مَا كُـلُّ مَـا يَتَمَنَّـى المَـرْءُ يُدْرِكُـهُ   تَجْرِى الرِّيَاحُ بِمَا لا تَشْتَهِى السُّفُنُ[1]

هذا على تقدير رواية الرفع، وقد جوز فيه ابن جنى النصب على إضمار فعـل علـى شـريطة التفسير فعلى هذا يكون من القسم الآخر، وسنتكلم عليه إن شاء الله تعالى، وكذلك إذا كانت معمولة للفعل المنفى، ولك أن تقول: إذا كانت معمولة للفعل كانت فى حيز النفى فـلا ينبغى أن يجعل قسما برأسه، وكونها معمولة إما على جهة الفاعلية نحو: ما جـاء كـل القـوم، وعبـد القاهر مثله بما جاء القوم كلهم، وفيه نظر؛ لأن كلا ليست معمولة للفعل المنفـى بالأصالـة بـل بالتبعية، وهى هنا للتأكيد، والذى أفاد نفى الشمول هـو النفـى عـن القـوم. أو كـان علـى جهـة المفعولية مثل لم آخذ كل الدراهم وعلى ما مثل به عبدالقاهر فى الفاعل ينبغى أن يقول هنا لـم آخذ الدراهم كلها.

(قلت) وذكره الفعل ليس للتقييد بل للوصف كذلك، تقول: لست آخذ كل الدراهم ليس القائم كل الرجال، والمراد الفعل الذى عمل فيه سواء كان متقدما أم متـأخرا، وقـد مثلـه بقولـه كل الدراهم لم آخذ، وفيه نظر لما سنذكره فى آخر الكلام فليراجع.

وقوله: **(لنفى الشمول)** أى لنفى المجموع وقوله **(خاصة)** أى لا لكل واحد.

قوله : **(وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف)** ليشمل لم آخذ ولست آخذًا، وهو إشارة لما قلناه من أن الوصف كالفعل. وقوله: (لبعض) أى أفاد الكـلام ثبـوت الفعـل لبعـض المشـمولين فـى جهة الفاعلية نحو لم يقم كل الرجال أثبت قيام بعضهم.

قوله:**(أو تعلقه به)** أى فى جهة المفعولية نحو لم أضرب كـل رجـل، أفـاد تعلـق الضـرب ببعضهم، وكذلك فى الوصف، مثل ليس القائم كل رجل، لست الضارب كل أحد.

(قلت): وإفادة ذلك الثبوت للبعض فيه نظـر، وإن ثبـت ذلـك فهـو بمفهـوم الصفـة لا مـن نفس موضوع اللفظ.

قوله:**(وإلا عَمّ)** أى إن لم يكن كل فى حيز النفى عم الأفراد كقولـه ﷺ : "كـل ذلـك لـم

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة مطلعها:

بم التعلل لا أهل ولا وطن   ولا نديم ولا كأس ولا سكن

انظر: التبيان ٤٧٨/٢، ودلائل الإعجاز ص٢٨٤، وشرح المرشدى ٨٨/١.

يكن"[1] وقد تقدم الكلام عليه، ويستثنى من كلامه صورة يتقدم فيها كل، وهـو سلب عموم سنعقد لها فرعا.

(تنبيه) إذا قلت انتفى كل رجـل أو كـل رجـل منتـف أو نفيـت كـل رجـل فعمـوم النفـى حاصل، ويكون النفى لكل واحد، لأنه متوجه على معنى كل، وهو كل واحـد لا الاسـتغراق، والاستغراق الذى أفادته كل شمول المحكوم به لما أضيفت إليـه كـل، فـإذا قلـت رجـل قـائم فالقيام مستغرق لكل فرد، فالمحكوم به مستغرق -أى اسم فاعل- ومدلـول كـل مسـتغرق - أى اسم مفعول- وسواء كان المحكوم به إثباتا أم نفيا كالإيجاب المعدول محموله، ومن هنـا كان كل ذلك لم يكن للعموم، لأن معناه انتفى كل ذلك فالنفى محكوم به على كل فرد فعم جميع أفرادها. وفى قولك: لم يقم كل رجل دخل النفى على قام كل رجل وقـام هـو المسـند وكل رجل مسند إليه فقبل دخول النفى دل قام على شمول القيام فجاء النفى لسـلب الشـمول فزال استغراق المحكوم به -وهو القيام- كأنك قلت استغراق كل فرد لم يوجد.

(تنبيه) علم مما سبق التفصيل بين أن تكون كل معمولة للنفى أولا، فلو قال كله لم أصنع بالرفع أو كله لم أصنعه بالضمير فهو سواء فى استغراق كـل فـرد، ولـو نصـب علـى الاشـتغال فكذلك، قال الوالد: لأنك بنيت الكلام على كل وحكمت بـالنفى عليهـا، لأن لـم أصنعـه فـى معنى تركت كأنك قلت تركته كله لم أصنعه، فإن قدرت منصوبا بتركت متقدمة على كله أو متأخرة أو بلم أصنع متـأخرة محذوفـة أو للـم أصنـع المنطوق فهـو عمـوم سـلب، وإن قدرتـه معمولا للم أصنع متقدمة فهو سلب عموم، ولذلك يقدر تركت كلـه لـم أصنعـه، فلـو نصبـت ولم تأت بضمير، فقد علم مما سبق أنه إذا وقعت معمولة تفيد سـلب العمـوم، فمقتضـى ذلـك الإطلاق أنها هنا لسلب العموم فقط كقولك لم أصنع كله، لأنه إن كـان معمـولا لفعـل سـابق فعامله متقدم أو للمنطوق به، فلم أصنع فى قوة المتقدم لأنه عامل، لكن فى كتاب سيبويه عنـد ذكر كله لم أصنع أن قال وهذا ضعيف -أى حذف الضمير- وهو بمنزلته فى غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إضمار الهاء، كأنه قال كلـه غـير مصنـوع اهـ. وهـو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب فى التقدير كله غير مصنوع، ويلزم منه أن النصـب أيضـا

---

(١) تقدم تخريجه.

يفيد عموم السلب فيبعد كل البعد حمل كلام سيبويه على أنه فيهما لسلب العموم. وقد اختار الوالد صحة ما قاله سيبويه، وحمله على ظاهره، وعلله بأن اللفظ ابتدئ بكل، ومعناها كل فرد، فعاملها المتأخر فى معنى الخبر عنها، لأن السامع إذا سمع المعمول تشوق إلى عامله تشوق سامع المبتدأ إلى الخبر، فكان "كله لم أصنع"[1] منصوبا ومرفوعا سواء فى المعنى.

(فرع) إذا قلت صنع كل فرد منتف أو لم يكن لم يدل على نفى كل صنع بل على نفى الصنع المستغرق، لأنه المعمول على كل قبل دخول السلب، فافهم ذلك فإنه قد يخفى، ويظن أنه لأجل تقدم كل على النفى يحصل عموم السلب، وذلك إنما يكون إذا كان مدلولها محكوما عليه بالنفى والحكم بالنفى على محمولها لا على موضوعها غير أن الصيغة محتملة لذلك وغيره.

(فرع) النهى كالنفى فلا تضرب كل رجل معناه لا تضرب المجموع، ولذلك قالوا لو قال والله لا كلمت كل رجل إنما يحنث بكلامهم كلهم فلو كلم واحدا لم يحنث، وهذا وإن لم يكن نهيا فهو فى حكمه، فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ﴾[3] ثبت الحكم فيه لكل فرد، قلت بقرينة أو بجعل الأداة والإضافة للجنس، فإن قلت فما تصنع فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[4] ونحوه من قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾[5] وقوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا﴾[6] وقوله تعالى:﴿وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ﴾[7] قلت: السلب عن المجموع أعم من السلب عن كل فرد فقد يدل دليل من خارج على عموم السلب خلافا لعبد القاهر.

(فرع) هذه الأحكام السابقة لا تختص بها كل بل غيرها من صيغ العموم كذلك فى

---

(١) في الأصل "صنع" والصواب ما أثبتناه.

(٢) سورة الأنعام: ١٥١.

(٣) سورة الأنعام: ١٠١.

(٤) سورة الحديد: ٢٣.

(٥) سورة الحج: ٣٨.

(٦) سورة النساء: ٣٦.

(٧) سورة القلم: ١٠.

الغالب، فنظير كل إنسان لم يقم الرجال لم يقوموا فى النفى و(**إن الإنسان لفى خسر**)[1] فى الإثبات ومن قام فأكرمه، ونظير لم يقم كل إنسان لم يقم الرجال لم يقم من فى الدار أو الرجل مرادا به العموم، وإن كانت كل أدل على التفصيل من غيرها، وقد حققنا هذا الموضع فى شرح مختصر ابن الحاجب، أما لم يقم إنسان فلايقال تأخرت فيه صيغة العموم وهى النكرة عن النفى، لأن النفى هو صيغة عموم النكرة فليتأمل.

(فرع) ما ذكرناه لا تختص به صيغ العموم، بل كل ما دل على متعدد أو مفرد ذى أجزاء كذلك؛ فإذا قلت ما رأيت رجالا أو ما رأيت رجلين أو ما أكلت رغيفا أو ما رأيت زيدا وعمرا كل ذلك سلب للمجموع لا لكل واحد بخلاف ما لو تقدم السلب.

(فرع) ما قدمناه من أنه إذا تقدم النفى على كل لا يفيد الاستغراق هو فيما إذا لم ينتقض النفى بإلا فإن انتقض قبل المحمول فالاستغراق باق كقوله تعالى:﴿**إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا**﴾[2] فهو لعموم السلب، وسببه أن النفى للمحمول وما بعد إلا لا يسلط النفى عليه لأنه مثبت، وهو فى المفرغ مسند لما قبلها، وهو كل فرد كما كان قبل دخول النفى والاستثناء، وعلى قياس هذا ما كل أحد إلا قائم وما كل ذلك إلا يكون، وكذلك لو كان ما بعد إلا منفيا مثل ما كل رجل إلا لم يقم، وإن وقعت إلا بعد المحمول كانت لسلب العموم مثل ما كل إنسان قائم إلا فى الدار.

(فرع) قد علم حكم كل مع النفى فما حكمها مع الشرط؟ والذى يظهر أن تقدم كل على الشرط كتقدمها على النفى فيكون الشرط عاما لكل فرد، فإذا قلت كل رجل إن قام فاضربه وكل عبد لى إن حج فهو حر فمن حج منهم عتق، فلو تقدم الشرط فقلت إن حج كل عبد من عبيدى فهم أحرار لا يعتق أحد منهم حتى يحج جميعهم، ولو قال: إن حج كل عبد فهو حر فمن حج منهم عتق، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَ يُؤْمِنُوا بِهَا**﴾[3].

(**تنبيه**) يتلخص فى هذا الفصل أسئلة: الأول: قوله: لأنه -أى التقديم- دال على العموم يقتضى أنه ليس بالوضع فحينئذ لا عموم فى قولنا قام كل رجل والأمر بخلافه.

---

(١) سورة العصر: ٢.

(٢) سورة مريم: ٩٣.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٦.

والثاني: قوله: لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس يقتضى أيضا أن العموم إنما عدلنا لـه بهـذا المرجح لا بالوضع، وهو خلاف إجماعهم على أن كل عامة.

الثالث: قوله: لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، قلنـا: سـلمنا أن التأسيس راجـح علـى التأكيد حيث التأكيد ليس فيه معنـى زائـد، وأمـا التأسيس بصيغـة مؤكـدة فهـو خـير مـن التأسيس دونها مثل إن زيدا قائم فهو خير وأبلغ من زيد قائم، والواقع هنا من التـأكيد هـو هذا النوع لا ذاك.

الرابع: أن ما ذكروه ينتقض بكل المضافة لمعرفة مثل: كل ذلك لم يكن، فدخول كل حينئـذ يكون كعدمه لأن المعنى بذلك المذكور، وكذلك كل الرجال قائمون، لكن له أن يقول لا يلزم من تعذر التأسيس فى محل تعذره فى غيره.

الخامس: قوله إن السـالبة الجزئيـة تسـتلزم نفـى الحكـم عـن الجملـة يخـدش فيـه قولنـا بعـض الإنسان لا يحمل الصخرة العظيمة فإنه صادق، ولا يلزم منه نفى الحكم عن كل فرد فـرد لأنه يصدق، بل كلهم، لكن مراده بالجملة الجملة باعتبار كل فرد فرد لا الجملـة باعتبـار تجزى الفعل، وهذه الإشكالات على كلام ابن مالك.

السادس: قول المصنف إن لم يقم إنسان إذا أفاد النفى عن كل فرد فقد أفاد النفى عن الجملـة يعنى فيكون لم يقم كل إنسان تأكيدا أيضا نقول عليه: إن سلمنا ذلك فلم يقم كل إنسان أفاد رفع الدلالة على كل فرد، وهذه فائدة تأسيسية، ولا نسـلم أن اللفـظ إذا أفـاد تأسيسًـا وتأكيدًا لا يكون خيرًا من المفيد تأسيسا فقـط، وهـذا كقولـك أكـرم الرجـال الطـوال لا يقال رفع الدلالة ليس فائدة، لأنا نقول قد يكون فى رفع الدلالـة علـى الأفـراد فـائدة، إمـا لأنه يدل على قيام البعض بالمفهوم أو غير ذلك مـن الفوائـد، وهـذا علـى رأى عبدالقـاهر أوضح، لأنه يرى أن لم يقم كل إنسان يدل على قيام البعض.

السابع: قوله إن السالبة الكلية مقتضية لنفى الحكم عن كل فرد قد يمنـع، ويقـال إنهـا اقتضـت نفى الحقيقة من حيث هى هى، واستلزم ذلك نفى الحكم عن كل واحد وعـن الجملـة، وقد صرح جماعة بذلك فى أصول الفقه كما قدمناه، وحينئذ فلا يكون كل تـأكيدا، بـل دلت على معنى آخر، وهو نفى الحقيقة المستلزم لنفى الأفراد، وهذا وارد على المصنـف وعلى ابن مالك.

الثامن: قوله إن النكرة المنفية سالبة كلية لا يصح، لأنه خارج عن اصطلاح القوم، بل هى فى حكمها.

التاسع: قول ابن مالك والمصنف وعبد القاهر إنه إذا تقدم النفى كانت لسلب العموم يدخل فيه ما إذا انتقض النفى نحو ما كل رجل إلا قائم، وهو عموم سلب كما سبق.

العاشر: تمثيله بما جاء القوم كلهم ليس بجيد، لأن كلهم هنا لا مسند ولا مسند إليه بل تأكيد، ولكن سلب العموم هنا فى الألف واللام فى القوم.

الحادى عشر: فى كل الدراهم لم آخذ عموم سلب فيه نظر، لأنه إنما يكون ذلك إذا كان معمولا لفعل محذوف قبله، فإن كان معمولا لفعل محذوف بعده أو لهذا الفعل المذكور فمقتضى كلام سيبويه أنه لعموم السلب كما سبق.

الثانى عشر: أنه يستثنى لو قلت صنع كل ذنب لم يكن كان عموم سلب، وإن كانت كل متقدمة.

الثالث عشر: على قول عبدالقاهر: إن لم يقم كل رجل يقتضى قيام البعض، وليس كذلك، بل مسكوت عنه، وإلا لزم فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[1] ونحوه، وكذلك فى نحو ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ﴾[2].

الرابع عشر: أن قولهم نفى الحكم عن كل فرد فرد يفيد النفى عن الجملة وقول الخطيبى إنه لا يفيد بنفسه وإنما يفيد باللازم قد يمنع ويقال النفى عن الأفراد فى بعض الصور لا يلزم منه النفى عن الجملة، لأن قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة العظيمة صادق باعتبار الأفراد كاذب باعتبار الجملة، فقد صح النفى عن الأفراد ولم يصح عن المجموع، فالنفى عن الأفراد لا يستلزم النفى عن الجملة بخلاف نفى الأفراد فإنه يستلزم نفى الجملة.

الخامس عشر: أن قول عبدالقاهر إما أن تكون فى حيز النفى أو معمول الفعل المنفى تقسيم متداخل، لأنها إذا كانت معمولة للفعل المنفى كانت فى حيز النفى، وقد يجاب عنه بأن حيز النفى محله وهو النفى فقط والنكرة المنفية أقوى فى الدلالة على العموم من النكرة

---

(١) سورة لقمان: ١٨.

(٢) سورة الأنعام: ١٥١.

في سياق النفي، ولذلك قال الآمدى فى أبكار الأفكار إن النكرة فى سياق النفى لا تعم وإنما تعم النكرة المنفية.

تأخير المسند إليه:

ص: (وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند).

(ش): أى تأخير المسند إليه يكون لقيام سبب يقتضى تقديم المسند، وسيأتى ذكر أسبابه إن شاء الله تعالى.

إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر:

ص: (هذا كله مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه فيوضع المضمر موضع المظهر إلخ).

(ش): أى ما ذكرناه من هذه الأمور هو الجارى على مقتضى الظاهر، أى مقتضى القياس الوضعى، وقد يخرج المسند إليه على خلافه فيوضع المضمر موضع المظهر، والمراد بوضع المظهر أن يتقدم ما يعود عليه كقولهم نعم رجلا زيد فإن فى نعم ضميرا، وكان أصله نعم الرجل وزيد خبر مبتدأ أى هو زيد أو مبتدأ محذوف وخبره أى زيد هو، أما إذا قلنا زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره فليس من هذا الباب، لأن الضمير يعود على متقدم فى الرتبة وهذا الذى ذكره هو مثال، فإن كل ضمير يعود على متأخر فى اللفظ والرتبة كذلك مثل ضرب غلامه زيد إذا جوزناه وكالمجرور برب وكالمعمول لأول المتنازعين، وكما إذا أبدل منه المفسر أو جعل خبره.

وقوله: (هو أو هى زيد عالم) يريد ضمير الشأن مثل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] أصله الشأن الله أحد وقوله أو هى زيد عالم صحيح على رأى البصريين، أما الكوفيون فعندهم أن تذكير هذا الضمير لازم، ووافقهم ابن مالك واستثنى ما إذا وليه مؤنث أو مذكر شبه به مؤنث أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن، والمقصود من ذلك أن يتمكن من ذهن السامع ما يعقب الضمير لأنه بالضمير يتهيأ له ويتشوق، ويقال فى معنى ذلك: الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب، وسيأتى مثله فى باب التشبيه.

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

ص: (**قد يعكس إلخ**).

(**ش**): أى قد يوضع الظاهر موضع المضمر، فإن كان ذلك الظاهر اسم إشارة ففائدته كمال العناية فى ترك مقتضى الظاهر إلى غيره، ومنه قول ابن الراوندى[1]:

سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الأَشْيَاءَ مَوْضِعَهَا ... وَفَرَّقَ العِزَّ وَالإِذْلالَ تَفْرِيقَا

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تلْقَاهُ مَرْزُوقَا

هَذَا الذِى تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرَةً ... وَصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا

فإن أصله هو؛ أى ما تقدم ذكره من إعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل.

قوله: (**وإما لإرادة التهكم بالسامع**) أى الاستهزاء به، وأصل التهكم[2] فقلب، كما إذا كان السامع أعمى أو ضعيف البصر فتشير إلى شىء موضع الإضمار تهكما به، أو لا يكون ثم مشار إليه، أو الإعلام بكمال بلادته أو فطانته كما سبق، أى لأنه لا يدرى غير المحسوس، أو لأنه من فطنته تكون الأشياء بالنسبة إليه كالمحسوسة فيشار لها أو ادعاء أنه كامل الظهور فلا يخفى. ومنه من غير باب المسند إليه قول عبدالله بن الدمينة:

تَعَالَلْتِ كَىْ أُشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّة ... تُرِيدِينَ قَتْلِى قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكِ

وَقَدْ قُلْتِ لِلْعُوَّادِ كَيْفَ تَرَوْنَهُ ... فَقَالُوا قَتِيلاً قُلْتُ أَيْسَرَهَا لَكِ[3]

فمقتضى الظاهر أن يقول قد ظفرت به.

ص: (**وإن كان غيره فلزيادة التمكين إلخ**).

(**ش**): أى إن كان الظاهر غير اسم الإشارة فيؤتى به بدلا عن الضمير لزيادة التمكين -أى التقرير والتثبيت- حتى يكون مستحضرا لا يزول عن البال نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[4] ففى إعادة لفظ الجلالة هذا المعنى، ونظيره من غير المسند إليه: ﴿**وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ**

---

(١) الأبيات لابن الراوندى، فى التبيان ١/١٥٨، الإيضاح ص١٥٥، والمفتاح ص١٩٧، والمصباح ص٢٩، وشرح عقود الجمان ١/٩١، ومعاهد التنصيص ١/١٤٧، وشرح السعد ص٤٥٠.

(٢) وأصل التهكم: عبارة غير مفهومه، ولعله سقط من الناسخ ما يستقيم به المعنى.

(٣) البيتان لابن الدمينة فى ديوانه ص١٦، المفتاح ص١٩٧، والتبيان للطيبى ١/١٥٨، الإيضاح ص٧٦، نهاية الإيجاز ص١١٠.

(٤) سورة الإخلاص: ١، ٢.

﴿وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[1] إن كان الحق الثانى هو الحق الأول، وقد يؤتى بالظاهر لإدخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعية المأمور، ومثالهما قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا، والأصل أنا آمرك.

قوله: **(ومن غيره)** أى غير المسند إليه على وضع الظاهر موضع المضمر لتقوية داعية المأمور لا للروع [مثل][2] ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾[3] أى عليّ. وقول المصنف ومثالهما بعد أن عطف تربية المهابة بالواو وتقوية الداعية بأو دليل أنه يوهم أن الروع والمهابة واحد، وليس كذلك، بل الروع والفزع والمهابة الإجلال قال:

أَهَابُكِ إِجْلالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[4]

وقد يقصد به الاستعطاف كقوله:

إِلَهِى عَبْدُكَ العَاصِى أَتَاكَا ... مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَا

فَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ لِذَاكَ أَهْلٌ ... وَإِنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْحَمْ سِوَاكَا[5]

أصله أنا أتيتك، ولقائل أن يقول فى هذا المثال وكثير مما سبق بل فى هذا الباب كله هلا جعل ذلك من باب التجريد، فلا يكون الظاهر موضوعا موضع المضمر؛ فإن معنى الضمير هو المجرد منه ومعنى الظاهر المجرد، وهما مختلفان قطعا!

بقى على المصنف من أسباب هذا القسم أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف نحو: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِىِّ الأُمِّىِّ﴾[6] بعد قوله: ﴿إِنِّى رَسُولُ اللَّهِ﴾ أوتعظيم

---

(١) سورة: الإسراء: ١٠٥.

(٢) كلمة ليست بالأصل يستقيم بها المعنى.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمجنون فى ديوانه ص٥٨، ولنصيب بن رباح فى ديوانه ص٦٨، وتلخيص الشواهد ص٢٠١، وسمط اللآلى ص٤٠١، وشرح التصريح ١/١٧٦، والمقاصد النحوية ١/٥٣٧، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/٢١٥، وشرح الأشمونى ١/١٠١، وشرح ابن عقيل ص١٢٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٣.

(٥) البيتان لإبراهيم بن أدهم، وانظر: المصباح ص٣٠، المفتاح ص١٩٨، الإيضاح ص٦٧، الإشارات ص٥٥، معاهد التنصيص ١/١٧٠، شرح عقود الجمان ١/٩٢.

(٦) سورة الأعراف: ١٥٨.

الأمر مثل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾[1] أو التنبيه على العلية، قال تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2]، ومنه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾[3] لأن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان.

(تنبيه) ربما كان وضع الظاهر بغير لفظ الأول مثل: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[4] لأن إنزال الخير مناسب للربوبية، وأعاده بلفظ الله لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلهية.

(تنبيه) أنكر بعض البيانيين أن يكون قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[5] من وضع الظاهر موضع المضمر وقد قدمنا الكلام فيه عند الكلام على تعريف المسند إليه فليراجع.

(فائدة) تتعلق بوضع الظاهر موضع المضمر سئل عنها والدى رحمه الله، وأجاب فأحببت ذكر السؤال والجواب بنصيهما. أما السؤال وهو نظم الشيخ العلامة صلاح الدين الصفدى فهو:

أَسَيِّدَنَا قَاضِى الْقُضَاةِ وَمَنْ إذا ... بَدَا وَجْهُهُ اسْتَحْيَا لَهُ الْقَمَرَان
وَمَنْ كَفُّهُ يَوْمَ النَّدَى وَيَرَاعُهُ ... عَلَى طُرْسِهِ بحْرَان يَلْتَقِيَان
وَمَنْ إنْ دَجتْ فِى الْمُشْكِلاتِ ... جَلاهَا بفِكْر دَائِم اللَّمَعَان
رَأَيْتُ كِتَابَ اللهِ أَكْبَرَ مُعْجِز ... لأَفْضَل مَنْ يُهْدَى بهِ الثَّقَلان
وَمِنْ جُمْلَةِ الإعْجَاز كَوْنُ اخْتِصَارِهِ ... بإيجَاز أَلْفَاظٍ وَبَسْطِ مَعَانِي
وَلَكِنَّنِى فِى الكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً ... بهَا الفِكْرُ فِي طُول الزمان عَنَانِي

(١) سورة العنكبوت: ١٩، ٢٠.

(٢) سورة البقرة: ٥٩.

(٣) سورة النساء: ٦٤.

(٤) سورة البقرة: ١٠٥.

(٥) سورة آل عمران: ٢٦.

وَمَا هِيَ إلا اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَقَدْ   تَرَى اسْتطْعمَاهُمْ مِثْلَهُ ببَيَان
فَمَا الحِكْمَةُ الغَرَّاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرِ   مَكَانَ ضَمِيرٍ إنَّ ذَاكَ لَشَان
فَأَرْشِدْ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حِيرَتِي   فَمَا لي بهَا عِنْدَ البَيَان يَدَان

وأما الجواب فهو: الحمد لله. قوله استطعما أهلها متعين واجب، ولا يجوز مكانه استطعماهم لأن استطعما صفة للقرية فى محل خفض جارية على غير من هى له كقولك أتيت أهل قرية مستطعم أهلها، لو حذفت أهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يجز، فكذلك هذا لا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك إذا جعلت استطعما صفة لقرية وجعله صفة لقرية، سائغ عربى لا ترده الصناعة ولا المعنى، بل أقول إن المعنى عليه، أما كون الصناعة لا ترده فلأنه ليس فيه إلا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات بسائر الجمل، والتركيب محتمل لثلاثة أعاريب، أحدها هذا، والثانى أن تكون الجملة فى محل نصب صفة لأهل، والثالث أن تكون الجملة جواب إذا، والأعاريب الممكنة منحصرة فى الثلاثة لا رابع لها، وعلى الثانى والثالث يصح أن يقال استطعماهم، وعلى الأول لا يصح لما قدمناه، فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن أن الظاهر وقع موضع المضمر أو نحو ذلك وغاب عنه المقصود، ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولمحنا تعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها، وأن الثانى والثالث وإن احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها، أما الثالث وهو كون الجملة جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطية معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما وأن ذلك تمام معنى الكلام، ويحل مقام موسى والخضر عليهما السلام عن تجريد قصدهما وأن يكون معظمه أو هو طلب طعمة أو شيء من الأمور الدنيوية، بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغ اليتيمان أشدهما: ﴿وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾[1] وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام، فجوابه إذًا قوله:﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ﴾[2] إلى تمام الآية، وأما الثانى وهو كونه صفة لأهل فى محل نصب، فلا تصير العناية إلى شرح حال الأهل من حيث هم هم ولا يكون للقرية أثر فى ذلك، ونحن نجد بقية الكلام مشيرا إلى القرية نفسها، ألا ترى إلى قوله:

---

(١) سورة الكهف: ٨٢.

(٢) سورة الكهف: ٧٧.

﴿فَوَجَدَا فِيهَا﴾ ولم يقل عندهم، وأن الجدار الذى قصد إصلاحه وحفظه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذموم أهلها، وقد تقدم منهم سوء صنيع من الآباء عن حق الضيف مع طلبه، وللبقاع تأثير فى الطباع، فكانت هذه القرية حقيقة بالإفساد والإضاعة فقوبلت بالإصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد إلا العمل الصالح، ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين منهم غاد ورائح فلذلك قلت: إن الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الإظهار دون الإضمار، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أن الأهل الثانى يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم، والغالب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعة بل يقع بصره أولا على بعضهم، ثم قد يستقرئهم، فلعل هذين العبدين الصالحين لما أتياها قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التدريج ليتبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسوء صنيع بعض عباده، ولو أعاد الضمير فقال استطعماهم تعين أن يكون المراد الأولين لا غير، فأتى بالظاهر إشعارا بتأكيد العموم فيه، وأنهما لم يتركا أحدا من أهلها حتى استطعماه وأبى، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء! فانظر هذه المعانى والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الأستار حتى ادعى بعضهم أن ذلك تأكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأسا؟! وبلغنى عن شخص أنه قال إن اجتماع الضميرين فى كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم! وهذا شيء لم يقله أحد من النحاة، ولا له دليل، والقرآن والكلام الفصيح ممتلئ بخلافه، وقد قال تعالى فى بقية الآية: ﴿يُضَيِّفُوهُمَا﴾ وقال تعالى ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾[1] وقال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَانَا﴾[2] فى قراءة الحرميين وابن عامر، وألف موضع هكذا، وهذا القول ليس بشيء، وليس هو قولا حتى يحكى! وإنما لما قيل نبهت عن رده، ومن تمام الكلام فى ذلك أن استطعما إذا جعل جوابا فهو متأخر عن الإتيان وإذا جعل صفة احتمل أن يكون اتفق قبل الإتيان هذه المرة، وذكر تعريفا وتنبيها على أنه لم يحملهما على عدم الإتيان لقصد الخير، وقوله: ﴿فَوَجَدَا﴾ معطوف على ﴿أَتَيَا﴾.

وكتبته فى ليلة الثلاثاء ثالث ذى القعدة سنة خمسين وسبعمائة بدمشق، ثم بعد ذلك

(١) سورة التحريم: ١٠.

(٢) سورة الزخرف: ٣٨. وقراءه أبي جعفر وشيبة وقتادة والزهري والجحدري أيضًا، انظر البحر المحيط ١٧/٨.

استحضرت آية أخرى، وهى قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾[1] وإن كانت هذه جملتين، ووضع الظاهر موضع المضمر إنما يحتاج إلى الاعتذار عنه إذا كان فى جملة واحدة، ولكن سئل عن سبب الإظهار هنا والإضمار فى مثل قوله تعالى: ﴿إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾[2] وخطر لى فى الجواب أنه لما كان المراد من مدائن لوط إهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك كأنها اكتسبت الظلم منهم واستحقت الإهلاك معهم، ولما كان المراد من قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم من حيث هى لا تختص بمكان ولا يدخل معها مكان، وقد قلت:

لأَسْرَار آيَاتِ الكِتَابِ مَعَانِي ... تَدِقُّ فَلا تَبْدُو لِكُلِّ مُعَانِى

وَفِيهَا لمُرْتَاضٍ لَبِيبٍ عَجَائِبٌ ... سَنَى بَرْقِهَا يَعْنُو لَهُ القَمَران

إذَا بَارقٌ مِنْهَا لِقَلْبِى قَدْ بَدَا ... هَمَمْتُ قَرِيرَ العَيْنِ بِالطَّيَران

سُرورا وإبهَاجا وُصولا علَى العُلا ... كَأَنْ علَى هَام السِّمَاكِ مَكَانِي

وهاتِيكَ مِنْهَا قَدْ أَبَحْتُ كَمَا تَرَى ... فَشُكرًا لمَنْ أَوْلَى بَدِيعَ بَيَان

وإنَّ حَيَاتِى فِى تَمَوُّج أَبْحُر ... مِنَ العِلْم فى قَلْبِى تَمُدُّ لِسَانِي

وَكَمْ مِن كُناس فِى حِمَاى مخدَّر ... إلَى أنْ أَرَى أَهْلاً ذكى جنان

فَيصْطَادُ مِنِّى مَا يُطِيقُ اقْتِنَاصَهُ ... ولَيْسَ لَهُ بالشَّارِدَاتِ يَدَان

مُنَاى سَلِيمُ الذِّهْن رِيضٌ ارْتَوَى ... بكُلِّ عُلُوم الخَلْق ذُو لَمَعَان

فَذَاكَ الذِى يُرْجَى لإيضَاحِ مُشْكِل ... ويُقْصَدُ للتحْرِير عِنْدَ عَيَان

وكَمْ لِى فِى الآياتِ حُسْنُ تَدَبُّر ... به اللهُ ذو الفَضْل العَظِيم حَبَاني

بجَاهِ رَسول اللهِ قَدْ نُلْتُ كُلَّ مَا ... أَتَى وسَيَأْتى دَائِمًا بأَمَان

فَصلَّى عَليهِ اللهُ مَا ذَرَّ شَارِقٌ ... وَسَلَّمَ مَا دَامَتْ لَهُ المَلَوَان

---

(١) سورة العنكبوت: ٣١.

(٢) سورة القصص: ٣٢.

اهـ كلام الوالد، ومن خطه نقلته.

تفسير السكاكى للالتفات:

ص: (السكاكى: هذا غير مختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر إلخ).

(ش): الإشارة بقوله هذا إما إلى نقل الكلام عن ضمير المتكلم إلى اسم ظاهر كما سبق فى قول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا أو إلى كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا، أى سواء كان مسندا إليه أم غيره، وسواء كان من متكلم أم غيره، ويسمى هذا النقل التفاتا قال ابن الأثير فى كنز البلاغة: ويسمى شجاعة العرب اهـ. ومنهم من يجعل الالتفات نقل الكلام من حالة إلى أخرى مطلقا، وجعل منه ابن النفيس فى طريق الفصاحة التعبير عن المضارع بالماضى وعكسه، وجعل غيره منه الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لغيره، وهو أقرب شيء للالتفات المشهور لمشابهته له فى الانتقال من أحد أساليب ثلاثة لآخر، وفى انقسامه إلى ستة أقسام، وسنفرده بالذكر.

وفسر السكاكى الالتفات بنقل واحد من التكلم والخطاب والغيبة إلى الآخر، يعنى أنه التعبير بإحدى هذه الطرق عما عبر به أو كان من مقتضى الظاهر أنه يعبر عنه بغيره، والمشهور أن الالتفات التعبير عن معنى بإحدى الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق أخرى، وهو أخص من الأول لأن نحو قول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا التفات عند السكاكى دون غيره.

وقول السكاكى خلاف الظاهر أعم من أن تكون مخالفة الظاهر لفظية لا معنوية كقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ**﴾[1] فإن سقناه على وفق الظاهر معنى لأنه جاء على الأصل، وعلى خلاف الظاهر لفظا لأن لفظ الجلالة للغيبة. أو تكون مخالفته للظاهر معنوية لا لفظية مثل أمير المؤمنين يأمرك بكذا أو معنوية ولفظية مثل: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**﴾[2].

والسكاكى لم يصرح بما أراده بقوله خلاف الظاهر، هل يريد بحسب اللفظ أو المعنى؟ لكن دلنا على أن ذلك مراده جعله فى أبيات امرئ القيس التى ستأتى ثلاث التفاتات، لكن مخالفة الظاهر فى المعنى لافى اللفظ شرط كونها التفاتا أن لا يوافق لفظا سابقا فإن وافقه

---

(١) سورة فاطر: ٩.

(٢) سورة الكوثر: ١، ٢.

فليس التفاتا، فحاصله أن الالتفات عند السكاكى إتيان الكلام على أسلوب مخالف لأسلوب سابق مطابقا أو لم يسبقه غيره والمعنى يقتضى خلافه، وقد قسموا الالتفات إلى ستة أقسام.

الأول: الالتفات من التكلم إلى الخطاب، ومثلوه بقوله تعالى: ﴿**وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[1] الأصل وإليه أرجع، فالتفت من التكلم إلى الخطاب، قلت: وفيه نظر لجواز أن يكون أراد بقوله ترجعون المخاطبين ولم يرد نفسه، ويؤيده ضمير الجمع، ولو أراد نفسه لقال يرجع، وعلى قول السكاكى يحتمل أن يكون المراد وما لكم والثانى فى ترجعون لأن ومالى مخالف للظاهر معنى وترجعون مخالف للظاهر لفظا، وقد قدمنا أن مخالفة الظاهر بأيهما كان التفاتا. واعلم أنه سيأتى على كون الآية المذكورة فيها التفات سؤال وجواب عند الكلام على أدوات الشرط.

الثاني: التفات من التكلم إلى الغيبة كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**﴾[2] كذا قالوه. قلت: وفيه نظر سأذكره فى آخر الكلام.

الثالث: التفات من الخطاب إلى التكلم، ومنه قول علقمة بن عبدة الشاعر صاحب امرئ القيس المعروف بعلقمة الفحل، وليس عبدة بفتح الباء غيره:

طَحَا بكَ قَلْبٌ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا[3] ... وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ[4]

فالتفت فى قوله تكلفنى عن قوله بك من الخطاب إلى التكلم، وهذا مما خالف فيه الظاهر لفظا لا معنى، وفى هذين عند السكاكى التفاتان، أحدهما: بك لمخالفته الظاهر معنى والثاني: تكلفنى لمخالفته لفظا.

---

(١) سورة يس: ٢٢.

(٢) سورة الكوثر: ١، ٢.

(٣) الْوَلْى: القرب والدنو، وأنشد أبو عُبَيْد:

وَشَطَّ وَلْيُ النَّوَى إِنَّ النَّوى قَذَفٌ ... تَيَّاحَةٌ غَرْبَةٌ بالدَّارِ أَحْيَانا

انظر: اللسان (و ل ى).

(٤) انظر: ديوان علقمة الفحل ص٣٣، المصباح ص٣٢، المفتاح ص١٠٧، الإيضاح ص٦٨، شرح عقود الجمان ١/١١٨، معاهد التنصيص ١/١٧٣، طبقات فحول الشعراء ١/١٣٩، الشعر والشعراء ١/٢٢١، العمدة ١/٥٧.

قلت: وقد قيل إن الرواية يكلفنى بالياء، والضمير للقلب، وليلى مفعول، فلا التفات فى تاء المتكلم، لأن الظاهر أن يكلفنى حينئذ صفة لقلب، ويكون من تمام الجملة الأولى، والالتفات لا يكون إلا فى جملتين مستقلتين كما سيأتى، ويجوز أن يكون بالتاء ويخاطب قلبه، ففى تكلفنى حينئذ التفاتان، أحدهما فى تاء الخطاب لانتقاله إليه عن أسلوب الغيبة السابق فى قوله قلب، والثانى فى ياء المتكلم المنتقل إليها عن بك.

الرابع: من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾[1] فقد التفت عن كنتم إلى جرين بهم، وفيه خروج عن الظاهر لفظا ومعنى.

الخامس: من الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2] فقد التفت عن الغيبة وهى مالك إلى الخطاب وهو إياك نعبد، وفى إياك خروج عن الظاهر لفظا ومعنى، وعلى قول السكاكى يكون فيه التفاتان، وسنتكلم عليه.

السادس: من الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾[3] وفى التمثيل به نظر لما سيأتى، وفى فسقناه خروج عن الظاهر لفظا لا معنى، وقد وقعت التفاتات فى قول امرئ القيس:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِى العَائِرِ الأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِى الأَسْوَدِ[4]

فقيل فيه ثلاث التفاتات فى كل بيت واحد، وهذا ظاهر على قول السكاكى فإن قلت ينبغى أن يكون فيه على قوله أكثر من ذلك لأن فى ولم ترقد التفاتا؛ ففى الأول التفاتان. قلت: قد قدمنا أن مجيئه على خلاف الظاهر معنى إذا كان موافقا للظاهر لفظا لا يعتبر نعم يرد عليه أنه يمكن أن يقال إن فى الثالث التفاتين، أحدهما فى ذلك، والثانى فى وخبرته، فيكون فى

(١) سورة يونس: ٢٢.
(٢) سورة الفاتحة: ٤، ٥.
(٣) سورة فاطر: ٩.
(٤) الأبيات لامرئ القيس فى ديوانه ص٣٣٤، وفى المصباح ص٣٥.
والأثمد: موضع، بفتح الهمزة وضم الميم.

الأبيات الثلاثة أربع التفاتات، ولم أقل والآخر فى جاءنى لما سيأتى، ولأجل توهم هذا السؤال ذهب بعض الناس إلى أن فى الأبيات سبع التفاتات: ليلك، وترقد، وبات، وله، وذلك، وجاءنى، وخبرته. وقيل: أربعة، وهي: ليلك، وذلك، وجاءنى، وخبرته.

وأما على رأى المصنف فلا التفات فى البيت الأول، وفى الثانى التفاتة واحدة، فتعين أن يكون فى الثالث التفاتان، فقيل هما فى قوله جاءنى، أحدهما باعتبار انتقاله عن الغيبة، والثانى باعتبار انتقاله عن الخطاب، وفيه نظر لأن الالتفات إنما يعتبر بالنسبة إلى الأسلوب الذى يليه،

وقيل: أحدهما فى قوله ذلك، والآخر فى قوله جاءني. قال المصنف وهذا أقرب. قلت: يفسده أن أرباب هذا العلم شرطوا أن يكون الالتفات فى جملتين ولا يكون فى جملة واحدة، وإنما قلنا إنه يلزم الالتفات فى جملة واحدة لأن جاءنى إن كان خبر ذلك فواضح وإلا فهو معمول لما قبله، وقد يرد هذا بأنه لا مفر من الالتفات فى جملة واحدة، لأن ذلك خطاب وجاءنى تكلم فلزم الالتفات فى جملة واحدة بكل حال، وسنتكلم على جواز الالتفات فى جملة واحدة.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون الالتفات الثالث فى قوله عن أبى الأسود فإنه يعنى أباه فالتفت عن التكلم إلى الغيبة؟

قلت: لا، لأن أبا الأسود عَلَم، وأيضا فأبو الأسود لم يقع موقع ياء المتكلم فى قوله أبى بل موقع الاسم المضاف إليها وهو أب -والأحسن أن يجعل الالتفات الثانى فى ذلك والثالث فى وخبرته.

ص: (ووجهه أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب إلخ).

(ش): أى ووجه الالتفات أن الكلام إذا نقل من أسلوب لآخر كان أحسن تطرية[1]- أى أشهى للقلب- لأن لذات النفوس فى التنقلات لما جبلت عليه من الضجر ويكون ذلك أكثر إصغاء، وقال فى المثل السائر فى قول الزمخشرى إن الالتفات يحصل به الفرار من الملل لا يصح، لأن الكلام الحسن لا يمل، ورده صاحب الفلك الدائر بأن المستلذ قد يمل لكثرته، وربما اختص مواقعه -أى مواضع وقوعه بلطائف- كما فى الفاتحة فإن العبد إذا ذكر الله

---

(١) أى: تجديدًا وإحداثًا.

تعالى وحمده ثم ذكر صفاته التى كل صفة منها تبعث على شدة الإقبال، والخطاب يجد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه فيخاطب من هذه صفاته مستعينا على قضاء مهماته، وقد ذكر فى الالتفات فى إياك لطائف غير هذه

(تنبيه) اعلم أنى لم أر من أوضح العبارة عن حقيقة الالتفات، وربما توهم قوم أنه لفظى، وربما أشكل التمييز بين حقيقته وحقيقة التجريد وحقيقة وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه، ثم فى كونه حقيقة أو مجازا، فالكلام فى أربعة أمور:

الأول: فى كشف الغطاء عن حقيقته: اعلم أن الالتفات نقل الكلام من أسلوب لغيره كما سبق، وهو نقل معنوى لا لفظى فقط، وشرطه أن يكون الضمير فى المنتقل إليه عائدا فى نفس الأمر إلى الملتفت عنه، يحترز عن مثل أكرم زيدا وأحسن إليه، فضمير أنت الذى هو فاعل أكرم غير الضمير فى إليه وليس التفاتا، وإنما قلت فى نفس الأمر لأنه بطريق الادعاء يعود لغيره، فحينئذ إذا كان الضمير الأول فى محله باعتبار الواقع فى نفس الأمر فقلت إنى أخاطبك فأجب المخاطب كنت أعدت الضمير فى المخاطب، وهو ضمير غيبة على نفسك، وليس ذلك وضعا لضمير الغائب موضع ضمير المتكلم، بل جردت منك مثل نفسك وأمرته بأن يجيبه فضمير الغيبة واقع موقعه، وكذلك ﴿**وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[1] جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها. وفى قوله طحا بك على رأى السكاكى جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها، فالضمير واقع فى محله فهو التفات وتجريد، وعلى رأى غيره هو تجريد فقط. وفى قوله تكلفنى التفات على القولين، ولا نقول إنه أعاد الضمير على غير الأول فيلزم أن يكون الضميران – وهما الكاف والياء– لشيئين، بل أعاده على الأول مدعيا أنه غير الثانى، فإن الحقيقة المجردة هى باعتبار الحقيقة عين المجرد عنها وباعتبار التجريد غيرها، فذلك الذى جرده فى قوله بك هو فى نفس الأمر نفسه فالتفت له بهذا الاعتبار، وبهذا علمنا أن الالتفات فى بك على رأى السكاكى أوضح من الالتفات الذى فى تكلفنى على قولهما، لأن فى بك خروجا عن ضمير المتكلم إلى شىء لا وجود له بالكلية وفى تكلفنى خروج عن الحقيقة

---

(١) سورة يس: ٢٢.

المجردة إلى الحقيقة المجرد عنها، فهو عدول إلى الأصل وبك عدول إلى الفرع، والعدول إلى الفرع أبلغ من العدول إلى الأصل. وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[1] جرد فيه من المخاطبين مثلهم، وعاد الضمير عليهم فهو تجريد والتفات، فالضميران في نفس الأمر لشيء واحد وبالادعاء لشيئين. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ﴾[2] فى لفظ الجلالة منه على رأى السكاكى التفات وتجريد وعلى رأى غيره تجريد فقط. وقوله تعالى ﴿فَسُقْنَاهُ﴾ التفات على رأيهما، لأنه عائد على الله تعالى حقيقة والكلام فيه كالكلام فى تكلفنى ليلى. وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ التفات على رأى السكاكى، وتجريد ﴿وَإِيَّاكَ﴾ التفات لا تجريد على بحث فيه، وسيأتى بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

الثانى: فى الفرق بين التجريد والالتفات، وقد علم مما سبق أن بينهما عموما وخصوصا من وجه: فيوجد التجريد دون الالتفات كقولك رأيت منه أسدا ومثل تطاول ليلك على رأى الجمهور ، والالتفات دون التجريد نحو تكلفنى ليلى ونحو ﴿فَسُقْنَاهُ﴾، والتفات وتجريد نحو ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ ولا واحدًا منهما كغالب القرآن.

الثالث: فى وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه بالنسبة إلى الالتفات فعند السكاكى قد يجتمع وضع الظاهر موضع المضمر مع الالتفات كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ﴾[3] وأمير المؤمنين يأمرك بكذا وقد ينفرد الالتفات نحو تطاول ليلك، وليس فيه وضع الظاهر موضع مضمر، بل وضع مضمر موضع مضمر، وقد ينفرد وضع الظاهر عن الالتفات كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[4] فإن أصله أنه لتقدمه فى قوله: ﴿أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا﴾[5] وأما وضع المضمر موضع الظاهر فينفرد عن الالتفات فى نحو نعم رجلا زيد وربه رجلا لأن الضمير والظاهر كلاهما على أسلوب الغيبة، وينفرد الالتفات

---

(١) سورة يونس: ٢٢.

(٢) سورة فاطر: ٩.

(٣) سورة فاطر: ٩.

(٤) سورة يوسف: ٨.

(٥) سورة يوسف: ٨.

عنه كثيرا نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[(١)] ونحو (وبات وباتت لـه ليلـة) ويجتمعـان فـى نحـو قـول الخليفة نعم الرجل أمير المؤمنين. وأما على رأى السكاكى فوضع الظاهر موضع المضمـر والالتفات قد يجتمعان مثل ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[(٢)] وقـد ينفـرد الالتفـات، وهـو الغـالب مثـل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وقد ينفرد وضع الظاهر مثل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[(٣)] ونحو ﴿وَاللَّهُ الَّـذِى أَرْسَـلَ الرِّيَاحَ﴾[(٤)] ووضع المضمر موضع الظاهر لا يجتمع مع الالتفات، لأن الالتفات لا بد فيه من ضمير سابق يلتفت عنه ومع ذلك فلا موقع للظاهر، ولكن ينفـرد وضـع المضمـر فـى نعم رجلا زيد، وينفرد الالتفات فى غير ذلك.

الرابع: فى أن الالتفات حقيقة أو مجاز: إذا تأملت ما سبق علمـت أنـه حقيقـة حيـث كـان معه تجريد وحيث لم يكن فستتكلم إن شاء الله على كـون التجريـد حقيقـة أو لا فـى موضعـه، وإذا تأملت ما حققناه وعرضت لك فيه وقفة فراجع ما ذكره السكاكى من أسباب الالتفات فى أبيات امرئ القيس يتضح لك ما قلناه، وقد صرح فى أثناء كلامه بلفظ التجريد، وصرح الخطيبى فى باب التجريد أن الالتفات تجريد، والتحقيق ما تقدم من التفصيل.

(تنبيه) قالوا: لا يكون الالتفات إلا فى جملتين، وقد صرح بذلـك الزمخشـرى فـى أوائـل تفسيره، والظاهر أنهم إنما يريدون بـالجملتين الكلاميـن المستقلين حتى يمتنـع الالتفـات بيـن الشرط وجوابه مثلا وكلام البيانيين فى إيجاز الحذف وغيره يبيـن أنهـم إنمـا يريـدون بالجملـة الكلام المستقل بنفسه، فأما قول الشاعر:

أَأَنْتَ الهلالِيُّ الَّـذِى كُنْـتَ مَـرَّةً ... سَمِعْنَا بِهِ والأَرْحَبِـيُّ المُغَلَّـبُ[(٥)]

فليس منه لأن الضميرين أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى، وشيخنا أبوحيـان توهـم أن ذلك من الالتفات لأنه لم يحقق معنى الالتفات وظن أنه أمـر لفظـى، وكذلـك ظـن أن منه

---

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) سورة الكوثر: ٢.

(٣) سورة الفاتحة: ٢.

(٤) سورة فاطر: ٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فـى الـدرر ٢٨٣/١، ورصـف المبـانى ص٢٦، والمغـرب ٦٣/١، وهمع الهوامع ٨٧/١.

قراءة من قرأ (**إياك يُعبد**) بالياء مضمومة في يعبد، وليس منه، والظاهر أنها مبنية على جواز أنا قام بالقياس على جواز أنا رجل قام، ولا يصح هذا القياس لأن شرط ذلك أن يتقدم ما لفظه لفظ الغيبة من موصول أو موصوف، نعم قد ظفرت في القرآن الكريم بمواضع قد يقال إن الالتفات فيها وقع في كلام واحد وإن لم يكن من جزأي الجملة، منها قوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَئِسُوا مِنْ رَحْمَتِي**﴾[1]، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا**﴾[2]، ومنها قوله تعالى:﴿**وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِي**﴾[3] بعد قوله: ﴿**إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ**﴾ التقدير: إن وهبت امرأة نفسها للنبي أحللناها لك، وجملتا الشرط والجزاء كلام واحد، فإن قلت قد وقع الالتفات أيضا بين الشرط والجواب في قول كثير:

أَسِيئِى بِنَا أَوْ أَحْسِنِى لا مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ[4]

قال الجوهري: خاطبها ثم غايب. قلت: لا نسلم أن هذا التفات، بل روعى فيه لفظ مقلية فجاء على الغيبة كقولك أنت رجل قام وأنت مقلية تقلت، كما تقدم في قوله:

أَأَنْتَ الهِلالِىُّ الَّذِى كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ ... ...

وقول الجوهرى: "إنه خاطبها ثم غايب" يمكن حمله على ما قلناه، ولئن سلمنا أنه التفات فنقول ليس قوله لا ملومة جواب الشرط بل دليله على مذهب البصريين، ولا يمتنع اختلاف الجواب ودليله في الخطاب والغيبة، ولو امتنع ذلك أو قلنا إنه جواب على مذهب الكوفيين فالجواب أن الالتفات وقع بقوله لا ملومة، والتقدير لا هي ملومة، ومنها قوله تعالى:﴿**وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾[5] فيقول،

---

(١) سورة العنكبوت: ٢٣.

(٢) سورة القصص: ٥٩.

(٣) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزة في ديوانه ص١٠١، ولسان العرب ٩٦/١ (سوأ)، ١١٥/١٣ (حسن)، ١٩٨/١٥ (قلا)، والتنبيه والإيضاح ٢١/١، وتهذيب اللغة ٣١٨/٤، والأغاني ٣٨/٩، وأمالي القالي ١٠٩/٢، وتزيين الأسواق ١٢٤/١، وتاج العروس ٢٧٤/١ (سوأ) ، (قلى).

(٥) سورة الفرقان: ١٧.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[1] بل فيه التفاتان أحدهما بين أرسلنا والجلالة والثانى بين الكاف فى أرسلناك ورسوله، وكل منهما فى كلام واحد، ومنها قوله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾[2] ومنها ﴿فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ﴾[3] جوز الزمخشرى فيه أن يكون ضمير جزاؤكم يعود على التابعين، قال على طريق الالتفات، وهو ينافى ما تقدم عنه وعن غيره، ومنها قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾[4] على قراءة الياء، قال الزمخشرى على طريقة الالتفات، وهو أيضا ينافى ما تقدم، ثم كان الزمخشرى مستغنيا عن ادعاء الالتفات بأن يعيد الضمير فى ترجعون إلى نفس الناس فلا يكون التفاتا، ومنها ما قاله التنوخى فى الأقصى القريب إن الواو فى ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَي عَشَرَ نَقِيبًا﴾[5] واو الحال يلزمه وقوع الالتفات فى كلام واحد، ومنها ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[6] لأن فطرنى وترجعون كلام واحد، فإن كان القائل إن الالتفات لا يكون فى جملة واحدة، يعنى به جملة طرفاها مفردان، ويجوز وقوعه بين جملتين لهما محل واحد معمولتين لشىء واحد أو بين جملة ومتعلق بها لم ينتقض كلامه بشىء مما سبق.

(تنبيه) قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[7] وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[8] اتفقوا على أنه التفات واحد، وفيه نظر، لأن الزمخشرى ومن تبعه على أن الالتفات خلاف الظاهر مطلقا يلزمهم أنه إن كان التقدير قولوا ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ففيه التفاتان، أعنى فى الكلام المأمور بقوله أحدهما فى لفظ الجلالة فإن الله تعالى حاضر فأصله الحمد لك، والثانى إياك لمجيئه على خلاف الأسلوب السابق، وإن لم يقدر قولوا كان فى الحمد لله التفات عن التكلم إلى الغيبة، فإن الله سبحانه

---

(١) سورة الفتح: ٨، ٩.

(٢) سورة آل عمران: ١٥١.

(٣) سورة الإسراء: ٦٣.

(٤) سورة البقرة: ٢٨١.

(٥) سورة المائدة: ١٢.

(٦) سورة يس: ٢٢.

(٧) سورة الفاتحة: ٢.

(٨) سورة الفاتحة: ٥.

حمد نفسه، ولا يكون في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ التفات لأن قولوا مقدرة معها قطعا، وأحد الأمرين لازم للزمخشري والسكاكي، إما أن يكون في الآية التفاتان أو لا يكون فيها التفات بالكلية، هذا إن فرعنا على رأي السكاكي وهو مقتضى كلام الزمخشري لأنه جعل في أبيات امرئ القيس ثلاثا وإن فرعنا على رأي الجمهور ولم نقدر قولوا الحمد لله فلا التفات لأنا نقدر قولوا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وإن قدرنا قولوا قبل الحمد لله كان فيه التفات واحد في إياك وبطل قول الزمخشري إن في أبيات امرئ القيس ثلاث التفاتات.

(تنبيه) ما تقدم يقتضي أن أسلوب الغيبة لا فرق فيه بين أن يكون فيه ضمير غائب أو لا، بدليل تمثيلهم كما سبق بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ﴾[1] فقد جعلوا لفظ الجلالة ملتفتا عنه، وهذا كثير في كلامهم، وفيه نظر ينبغي أن يفصل بين أن يكون الاسم الظاهر مشتملا على ضمير غائب أو لا فإن كان مشتملا على ضمير مستتر أو كان في الكلام ضمير غائب فيكون ذلك أسلوب غيبة والنقل عنه أو إليه التفاتا، وإن كان في الكلام اسم ظاهر لا ضمير فيه فأين أسلوب الغيبة ونسبة الاسم الجامد إلى المتكلم والمخاطب والغائب على السواء؟! وإنما يتبدر الذهن من قول الشخص عن نفسه أو مخاطبه فعل زيد إلى أنه غير المتكلم والمخاطب لغلبة الاستعمال، ولأن العدول عن الضمير الصريح في تكلم أو خطاب إلى الاسم الجامد قرينة إرادة الغيبة فإن الأعلام وضعها إنما كان للتمييز والذي يحتاج للتمييز غالبا هو الغائب، فإن ضميره لا يستقل لاحتياجه إلى مفسر، وأما عود ضمير الغيبة على العلم فلاستقباح أن يقول الشخص عن نفسه زيد فعلت لما فيه من التنافر، ولذلك لم تمتنع رعاية المعنى في جملة أخرى فيقول الشخص عن نفسه زيد قام وقعدت رعاية للمعنى لا للالتفات، فليس تعبير المتكلم عن نفسه أو مخاطبه بالعلم إلا وضع الظاهر موضع المضمر، غير أن هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها.

(تنبيه) ذكر التنوخي في الأقصى القريب وكذلك ابن الأثير في كنز البلاغة وابن النفيس في طريق الفصاحة نوعا غريبا من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو

---

(١) سورة فاطر: ٩.

تكلمه فيكون التفاتا عنه كقوله تعالى:﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] بعد ﴿أَنْعَمْتَ﴾ فإن المعنى غير الذى غضب عليهم، وفيه نظر، ونحن إذا كنا توقفنا فى أن الانتقال إلى الاسم الجامد التفات فهذا أولى لأن الفاعل فى المغضوب مثلا لم يذكر بالكلية فكيف يقال انتقلنا إليه على سبيل الالتفات؟! وإن صح ذلك فعلى رأى السكاكى يلزمه أن تكون جميع الأفعال المبنية للمفعول فيها التفات.

(تنبيه) توهم بعضهم أن فى نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا﴾[2] التفاتا، وليس كذلك، لأنه إذا أراد التفات اركعوا عن آمنوا لم يصح، لأن الصلة يأتى ضميرها غائبا، وإن كان المراد المخاطب لم يصح لأن لها لفظا ومعنى كما تقول أنت الذى قام وأنت الذى قمت، وإن أراد التفات اركعوا عن الذين فإن الذين أسلوب غيبة والمنادى أسلوب غيبة لم يصح، لأن المنادى مخاطب فى المعنى فإن الإقبال عليه بالنداء كذكر ضميره، ولهذا يجوز أن تقول يا تميم كلكم، وهذا قريب مما توهمه شيخنا أبو حيان فى قوله:

أَأَنْتَ الهلالِيُّ الَّذِى كُنْت مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ.......[3]

(تنبيه) مما هو قريب من الالتفات وليس منه إذ ليس فيه انتقال من أحد الأساليب الثلاثة لغيره الانتقال من أحد أساليب ثلاثة، وهى التثنية والجمع والإفراد، إلى الآخر، وأقسامه كالالتفات ستة من أسلوب لأسلوب، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

ص: (ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب إلخ).

(ش): هذا هو الذى سماه السكاكى الأسلوب الحكيم، وسماه الشيخ عبدالقاهر مغالطة، وهو من خلاف المقتضى بالفتح، أى مقتضى الظاهر، وهو قسمان:

الأول: تلقى المخاطب -بالكسر- بغير ما يرتقب، وذلك يكون بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد إليه، وإنما قلنا بكسر الطاء ليعود الضمير فى كلامه إليه لأنه لا يصدق عليه قبل تلقيه لما يتوقع أنه مخاطب -بالفتح- حقيقة كقول القبعثرى للحجاج -وقد قال له الحجاج متوعدا له بالقتل: لأحملنك على الأدهم -مثل الأمير من

---

(١) سورة الفاتحة: ٧.

(٢) سورة الحج: ٧٧.

(٣) سبق تخريجه.

حمل على الأدهم والأشهب! فأراد الحجاج أن يقيده فتلقاه القبعثرى بغير ما يترقبه من فهمه التوعد بألطف وجه مشيرا إلى أن من كان مثله من السلطنة إنما يناسبه أن يجود بأن يحمل على الأدهم والأشهب من الخيل ويكون جديرا بأن يصفد بضم الياء أى يعطى لا أن يصفد بفتحها أى يشد ويوثق، وكذا قوله حين قال له فى الثانية: إنه حديد، قال: لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا. وهذا القسم قريب أو هو من تجاهل العارف بزيادة إشارة إلى سفه رأى المخاطب، وهو قريب من القول بالموجب، وسيأتيان فى البديع، والقيد يسمى أدهم، سمى بذلك لسواده قال:

أَوْعَدَنِــى بِالسَّــجْنِ والأَدَاهِــمِ(١)

وقال جرير:

هُوَ القَيْنُ وابْنُ القَيْنِ لا قَيْـنَ مِثْلَـهُ ... لِقَطْعِ المَسَـاحِى أَوْ لجَدلِ الأَدَاهِمِ(٢)

قال ابن سيده: كسروه تكسير الأسماء وإن كان فى الأصل صفة لأنه غلب عليه الاسم، ومن هذا قوله:

أَتَتْ تَشْتَكِى عِنْدِى مُزَاوَلَـةَ القِـرَى ... وَقَـدْ رَأَتِ الضِّيفَـانَ يَنْحُـونَ مَـنْزِلِى

فَقُلْتُ كَـأَنِّى مَـا سَـمِعْتُ كَلامَهَـا ... هُمُ الضَّيْفُ جِدِّى فِى قِرَاهُمْ وَعَجِّلِى(٣)

كذا جعله المصنف منه، وفيه نظر.

(تنبيه) صفد بمعنى أوثق وأصفد بمعنى أعطى خلاف الغالب، فإن الغالب استعمال

---

(١) الرجز للعديل بن الفرخ فى خزانة الأدب ٥/١٨٨، ١٨٩، ٣١٠، والدرر ٦/٦٢، والمقاصد النحوية ٤/١٩٠، وتاج العروس (دهم)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب ٣/٢٦٦، وإصلاح المنطق ص٢٢٦، ٢٩٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٢١، وشرح شذور الذهب ص٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص٥١٠، وشرح المفصل ٣/٧٠، وتاج العروس ٩/٣٠٧ (وعد)، ومقاييس اللغة ٦/١٢٥، ولسان العرب ٣/٤٦٣ (وعد)، ١٢/٢١٠ (دهم)، ومجالس ثعلب ص٢٧٤، وهمع الهوامع ٢/١٢٧، وتهذيب اللغة ٣/١٣٤، ومجمل اللغة ٤/٥٣٩، والمخصص ١٢/٢٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير فى ديوانه ص١٩٨، ولسان العرب ٢/٥٤٦ (قطع)، ١٢/٢١٠ (دهم)، وبلا نسبة فى المقتضب ٢/٢٢٩.

(٣) البيتان لحاتم الطائى فى التبيان ٢/٣٥٧، والشاهد فى أنه أجابها بغير ما تتطلب من الشكوى، وقوله: ينحون، بمعنى: يقصدون، قراهم: إضافتهم.

الرباعى والخماسى فى الشر والثلاثى فى الخير إما جزما أو على راجح ومرجوح، مثل وعدنى الخير وأوعدنى الشر، وشفى وأشفى -كذا على قول- وقوى البناء إذا اشتد وأقوى إذا انهدم، وخفرت الرجل أجرته وأخفرته تركته، وكسب واكتسب، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[1] وحمل واحتمل، قال:

أَعَلِمْتَ يَوْمَ عُكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِى ... تَحْتَ العجَاجِ فَمَا شَقَقْتَ غُبَارِى

أَنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فجَارِ[2]

وأمطر فى الشر ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا﴾[3] ومطر فى الخير، قال ابن سيده: الثلاثى للأعم، وجاء على العكس ترب إذا افتقر وأترب إذا استغنى -على قول- وحبسته عن حاجته واحتبست الفرس فى سبيل الله، وقسط إذا جار وأقسط إذا عدل.

ص: (أو السائل إلخ).

(ش): القسم الثانى من هذا الباب تلقى السائل بغير ما يتطلب، وذلك بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم، وعندى أن هذا من القسم الأول إلا أن فيه سؤالا فهو أخص من هذا الوجه وأعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على غير ظاهره، فهو بهذا الاعتبار أجدر بأن يمثل له لا الذى قبله بقوله أتت تشتكى -البيتين- وحاصله يرجع إلى العدول عن الجواب إلى غيره كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾[4] لما قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا ثم يتزايد حتى يستوى ثم ينقص حتى يعود كما

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٢) البيتان من الكامل، وهما للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص٥٤-٥٥، والبيت الأول فى أساس البلاغة (خطط)، وفيه "أرأيت" مكان "أعلمت"، و"خططت" مكان "شققت"، والبيت الثانى له فى إصلاح المنطق ص٣٣٦، وخزانة الأدب ٣٢٧/٦،٣٣٠،٣٣٣، والدرر ٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢، وشرح التصريح ١٢٥/١، وشرح المفصل ٥٣/٤، والكتاب ٢٧٤/٣، ولسان العرب ٥٢/٤ (برر)، ٤٨/٥ (فجر)، ١٧٤/١١ (حمل)، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣٤٩/١، وجمهرة اللغة ص٤٦٣، وخزانة الأدب ٢٨٧/٦، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣،٢٦٥، وشرح الأشمونى ٦٢/١، وشرح عمدة الحافظ ص١٤١، وشرح المفصل ٣٨/١، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أنن)، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢، وهمع الهوامع ٢٩/١، وتاج العروس (أنن).

(٣) سورة الأعراف: ٨٤.

(٤) سورة البقرة: ١٨٩.

بدا! وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾[١] الآية. والسبب فى هذا تنبيه السائل على أنه كان الأحرى به أو الأهم أن يسأل عما وقع الجواب عنه، وقد ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجموح -وهو شيخ كبير له مال عظيم- فقال: ماذا ننفق من أموالنا؟ وأين نضعها؟ فنزلت[٢] فعلى هذا ليست هذه الآية مما نحن فيه، لأن السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه، ومن ذلك أجوبة موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[٣] إلى آخرها، وآية الأهلة مثال لما كان السؤال فيه وقع عما لا حاجة لهم إليه مع ترك ما هم محتاجون له إشارة إلى أنه كان من حقهم أن يسألوا عن مواقيت الحج لا عن كبر الهلال وصغره إذ لا فائدة تحته، وآية الإنفاق مثال لما سألوا عنه وكان مهما إلا أن غيره أهم منه، كذا قالوه وفيه نظر.

ص: (ومنه التعبير عن المستقبل إلخ).

(ش): من خلاف المقتضى التعبير عن المستقبل بلفظ الفعل الماضى كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾[٤] الآية. وفى نسخ التلخيص فصعق، وهو من طغيان القلم. وفى آية الزمر ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ﴾[٥] وكذلك ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ﴾[٦] وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ﴾[٧] ودخل عبدالرحمن بن حسان عليه وقد لسعه زنبور وهو طفل فقال وهو يبكي: لسعنى طوير كأنه ملتف فى بردى حبرة؛ فضمه إلى صدره وقال: يا بنى قد قلت الشعر!

واعلم أن ما ورد من ذلك على قسمين: تارة يجعل المتوقع فيه كالواقع فيؤتى بالأمر

---

(١) سورة البقرة: ٢١٥.

(٢) أخرج ابن المنذر عن ابن حبان قال: إن عمرو بن الجموح سأل النبى ﷺ: ماذا ننفق من أموالنا؟ وأين نضعها؟ فنزلت ﴿يسألونك ماذا ينفقون....﴾ الآية فهذا موضع نفقة أموالكم". ورد بهذا اللفظ كما فى "الدر المنثور"، (١/٤٣٧).

(٣) سورة الشعراء: ٢٣، ٢٤.

(٤) سورة النمل: ٨٧.

(٥) سورة الزمر: ٦٨.

(٦) سورة الكهف: ٤٧.

(٧) سورة الأعراف: ٤٨.

المستقبل بصيغة الفعل الماضى مرادا به المضى تنزيلا للمتوقع منزلة ما وقع فلا يكون تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضى بل يكون فيه جعل المستقبل ماضيا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[1] ، ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾[2] ونحوه، فإما أن يريد بأتى أتت مقدماته فيكون التجوز حصل فى الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان، وإما أن يريد بالادعاء أن الإتيان المستقبل وقع فى الماضى، وهو أبلغ من الأول وتارة يعبر عن المستقبل بالماضى مرادا به المستقبل فهو مجاز لفظى وحصل التجوز فى هيئة الفعل من غير أن تكون أردت وقوعه فى الماضى، وذلك احتمال مرجوح فى نحو ونادى، وإن كان مشهورا فإن المعنى على الأول أمكن وأنصع، ويتعين للقسم الثانى نحو: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ﴾[3] لا يمكن أن يراد به المضى لمنافاة ينفخ الذى هو مستقبل فى الواقع فى الإرادة، ويحتمل أن يراد أنهم لمبادرتهم النفخ بالصعق كأن صعقهم ماض عن زمن النفخ على سبيل المبالغة، ونظير الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ﴾[4] وفى مثل هذا النوع يكون فائدة التعبير بالماضى الإشارة إلى استحضار التحقق وأنه من شأنه لتحققه أن تعبر عنه بالماضى وإن لم ترد معناه، والقسم الأول مجاز، وهذا القسم ليس فيه مجاز إلا من جهة اللفظ فقط.

قوله: (**ومثله**) أى ومثل التعبير عن المستقبل بغير لفظه اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار المستقبل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾[6] فإن اسم الفاعل ليس حقيقة للاستقبال فهو من خلاف المقتضى (**قلت**) وهذا ليس مثل ما سبق فإن فيه التعبير عن المستقبل بما يدل على الحال لا بما هو للمضى، فيحمل كلام المصنف على أنه مثله فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالمضى، فإن اسم الفاعل حقيقة فى الحال اتفاقا مجاز

(١) سورة النحل: ١.
(٢) سورة الأعراف: ٤٤.
(٣) سورة النمل : ٨٧.
(٤) سورة الشورى: ٤٤.
(٥) سورة الذاريات: ٦.
(٦) سورة هود: ١٠٣.

في المضى على الصحيح، والقسمان السابقان فى الفعل يأتيان فى اسم الفاعل، قد يقصد به الاستقبال وقد يقصد به وقوع الفعل فى الحال أو فى الماضي.

ص: (ومنه القلب[1] نحو: عرضت الناقة على الحوض إلخ).

(ش): اعلم أنه لا بد من تقديم مقدمتين: إحداهما أن القلب تارة نعنى به قلبا لفظيا فقط وتارة معنويا، مثال الأول: قطع الثوب المسمار؛ نعنى به أن الثوب مفعول وترفعه والمسمار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية ومفعولية، ومثال الثاني: قطع الثوب المسمار، تريد أن الثوب هو لمبادرته بالتقطع كأنه هو الذى قطع المسمار فهذا قلب معنوى، لأنك تخيلت الفعل واقعا من الثوب على المسمار وأسندت له على سبيل المجاز، وكذلك إذا قلت الأسد كزيد تارة تقصد أن زيدا مشبه والأسد مشبه به، وإنما أدخلت كاف التشبيه على المشبه قلبا لفظيا إن صح هذا التركيب لهذا المعنى، وتارة تريد أن تجعل الأسد مشبها فى المعنى فيكون قلبا معنويا.

المقدمة الثانية أن القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل "قطع الثوب المسمار"، وتارة بين المفعولين مثل "جعلت الخزف طينا"، وتارة يكون بين المبتدأ والخبر مثل "الأسد كزيد"، وتارة بين مفعول صريح وغيره مثل "عرضت الناقة على الحوض" و"أدخلت القلنسوة فى رأسي"، وتارة بين الشرط وجوابه كما سيأتى فى قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ**﴾[2] وغير ذلك. إذا تقررهذا فنقول: حكى النحاة فيه أقوالا، أحدها أن ذلك يجوز فى الكلام والشعر اتساعا لفهم المعنى كقوله تعالى: ﴿**مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ**﴾[3] المعنى لتنوء العصبة بها، وكقوله تعالى: ﴿**وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ**﴾[4] وكقولهم عرضت الناقة على الحوض وأدخلت القلنسوة فى رأسى، وقول الشاعر:

كَانَتْ فَرِيضَةُ مَا تَقُولُ كَمَا ... كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ[5]

---

(١) هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه.

(٢) سورة النحل: ٩٨.

(٣) سورة القصص: ٧٦.

(٤) سورة القصص: ١٢.

(٥) البيت من الكامل، وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه ص٣٥، ولسان العرب ٣٥٩/١٤ (زنى)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ٢١٦/١، والإنصاف ٣٧٣/١.
ورواية عجزه: "**كأن الزناء ....**"

وإليه ذهب أبوعبيدة، وأجازه أبوعلى فى قولـه تعـالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ﴾[1] أى فعميت عليها؛ الثانى أنه لا يجوز لمجرد الضرورة؛ الثالث أنه لا يجـوز إلا للضـرورة، وتضمـن الكـلام معنى يصح معه القلب؛ الرابع أنه لا يجوز فى غير القـرآن، ولا يجـوز أن يحمـل القـرآن عليـه. هذا ما ذكره النحاة، وأما البيانيون فقد قال المصنف: إن السكاكى قبله مطلقا ورد غيره مطلقا، والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله:

وَمَهْمَـــه مُغْـــبَرَّةٍ أَرْجَـــاؤُهُ　　　كَـأَنَّ لَـوْنَ أَرْضِـهِ سَـــمَاؤُهُ[2]

المراد أنه بالغ فى الغبار حتى صار لون الأرض كلون السماء من شدة الغبار، وكان الأصل كأن لون سمائه أرضه، وإن لم يتضمن فلا كقوله وهو القطامي:

فَلَمَّـا أَنْ جَـرَى سَـــمْنٌ عَلَيْهَـا　　　كَمَـا طَيَّنْـتَ بـالفَدَن السِّـيَاعَا[3]

يصف ناقته بالسمن، والفدن القصـر، والسيـاع الطيـن بـالتبن، أصلـه كمـا طينـت بالسيـاع الفدن فليس فى القلب معنى لطيف، ويروى بطنت، كذا رأيته فى الصحـاح للجوهـرى وحليـة

(١) سورة القصص: ٦٦.

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص٣، والأشباه والنظائر ٢/٢٩٦، وخزانة الأدب ٦/٤٥٨، وشـرح التصريح ٢/٣٣٩، وشرح شـواهد المغنـى ٢/٩٧١، ولسـان العـرب ١٥/٩٨ (عمـى)، ومعـاهد التنصيـص ١/١٧٨، ومغنـى اللبيـب ٢/٦٩٥، والمقـاصد النحويـة ٤/٥٥٧، وتـاج العـروس ٩/٨٩ (كبـد)، (عمـى)، والمصبـاح ص٤٢، والإشـارات ص٥٩، والمفتــاح ص١١٣، وتـأويل مشـكل القـرآن ص١٥١، وشـرح عقـود الجمـان ١/٩٨، وبـلا نسـبة فـى أمـالى المرتضـى ١/٢١٦، والإنصـاف ١/٣٧٧، وأوضــح المســالك ٤/٣٤٢، وجواهــر الأدب ص١٦٤، وســر صناعــة الإعــراب ٢/٦٣٦،٦٣٧، وشرح شذور الذهب ص٤١٤، وشرح المفصل ٢/١١٨، والصاحبى فى فقه اللغـة ص٢٠٢. وفيه "وبلد" مكان "ومهمة"، والمهمة: الأرض القفر والمفازة.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقطامى فـى ديوانـه ص٤٠ يصـف ناقتـه، وأسـاس البلاغـة ص٣٣٦ (فـدن)، وجمهرة اللغة ص٨٤٥، وشرح شواهد المغنـى ٢/٩٧٢، ولسـان العـرب ٥/٣١٥ (قيـذ)، ٨/١٧٠ (سيع)، ومغنى اللبيب ٢/٦٩٦، والمفتاح ص٢١١، والنوادر ص٥٢٦، ومعاهد التنصيص ١/١٧٩. وعجزه فى المصباح ص٤١، ويروى "السباعا" وبعده:

أمرت بها الرجال ليأخذوها　　　ونحن نظن أن لن تستطاعا

والفدن: القصر، والسيـاع: الطين المخلوط تبنا تدهن به الأبنيـة، يعنـى أن ناقتـه صـارت ملسـاء مـن السمن كالقصر المطين بالسياع.

المحاضرة للحاتمى والتوسعة لابن السكيت، وجعله قلبا، وفيه نظر لأنه يجوز أن يريد أنه جعل القصر بطانة للطين لأنه داخله فلا قلب، وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطانة له، وبعد أن كتبت ذلك رأيت فى حلية المحاضرة أن الأصمعى قال: ليس هذا قلبا إنما يريد أن الحافر رك الخيل ومنعه أن يخرج من اليد أو الرجل.

قلت: والذى يظهر أن الخلاف إن كان فى القلب اللفظى فهذا يتعلق بالنحاة لا البيانيين، والظاهر حينئذ أنه ضرورة، بل لا ينبغى حكاية الخلاف فيه، بل لا تكاد تجد له دليلا لأنه ما من محل يدعى فيه ذلك إلاجاز أن يكون القلب فيه معنويا، وإن كان الخلاف فى القلب المعنوى فينبغى القطع بجوازه ولا شبهة لمنعه، ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة إلا من شذ؟! وظاهر كلام النحاة جريان قولين بالمنع والجواز مطلقين، وأن القول الثالث السابق مفصل بين اللفظى فيمتنع والمعنوى فيجوز، والظاهر أنه لا تحقيق له وأن الخلاف منزل على حالتين، وكذلك الأقوال التى حكاها المصنف فيها نظر، فإنه لا يكاد أحد يمنع ذلك مطلقا، وكيف ينكر قلب التشبيه وقد جزم به المصنف كما سيأتي؟! وقد وقع فى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾[2] وقوله تعالى:﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾[3] وقال ابن السكيت فى قوله تعالى:﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[4] معناه خلق العجل من الإنسان. ثم فى صحيح البخارى فى قوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾[5] أن المعنى إذا استعذت فاقرأ. وقوله تعالى:﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[6] وسيأتى الكلام على هذه الآية الكريمة فى باب قلب التشبيه من علم البيان.

---

(١) سورة النحل: ١٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٤) سورة الأنبياء: ٣٧.

(٥) سورة النحل : ٩٨.

(٦) سورة الجاثية: ٢٣.

(تنبيه): قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾[1] جعله الزمخشرى من القلب مثل عرضت الناقة على الحوض، وأنكره شيخنا أبوحيان وقال: لا ينبغى حمل القرآن على القلب إذ الصحيح أنه ضرورة، وإذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه؟! وليس فى قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب، لأن عرض الناقة على الحوض والحوض على الناقة صحيحان.

قلت: لم ينفرد الزمخشرى بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا، بل ذكره الجوهرى وغيره، وحكمته أن المعروض ليس له اختيار، والاختيار إنما هو للمعروض عليه فإنه قد يقبل وقد يرد، فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه، لأنها تقبله وقد ترده، وعرضها عليه مقلوب لفظا، وعرض الكفار على النار كما قال ابن عباس رضى الله عنهما، وهو الذى يظهر ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذى أشرنا إليه، وهو أن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم، والنار متصرفة فيهم، وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه، كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجانى على السوط، فالنار لما كانت هى المتصرفة فى العود قيل عرضت العود على النار، وهذا الذى قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشرى وحاصله أن الذى فى الآية قلب معنوى ولا شذوذ فيه، والذى فى عرضت الناقة قلب لفظى، وهو شاذ، والحق ما قلناه إن شاء الله تعالى، على أن ابن السكيت قال فى كتاب التوسعة فى كلام العرب تقول عرضت الحوض على الناقة وإنما هو عرضت الناقة على الحوض، وهذا يقتضى أن عرضت الناقة على الحوض غير مقلوب وأن العبارة المشهورة عكس كلام العرب فقد خالف غيره نقلا ومعنى.

(تنبيه) قال الخفاجى فى سر الفصاحة إن قوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾[2] ليس من القلب فى شىء، والمراد -والله تعالى أعلم- أن المفاتح تنوء بالعصبة أى تميلها، ونقله عن الفراء وغيره، قال: وكذلك: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[3] ليس المراد أن حبه للخير لشديد بل إنه لحب المال لشديد والشدة البخل، وأنه لا قلب فى قول أبى الطيب:

(١) سورة الأحقاف: ٢٠.

(٢) سورة القصص: ٧٦.

(٣) سورة العاديات: ٨.

وَعَذَلْتُ أَهْلَ العِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ   فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لا يَعْشَقُ[1]

ليس معناه عجبت كيف لا يموت من يعشق بل معناه كيف المنية غير العشق أى الأمر الذى تقرر فى النفوس أنه أعلى مراتب الشدة هو الموت ولما ذقت العشق وعرفت شدته عجبت، كيف يكون هذا الصعب المتفق على شدته غير العشق؟! وكيف يجوز أن لا يعم غلبة حتى تكون منايا الناس كلهم به؟! وقال أيضا فى قول أبى الطيب الذى سنتكلم عليه فى علم البيان:

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنٍّ فِي زِيِّ نَاسِ

إنه استعارة كما قال غيره، وابن جنى حمله على القلب، وأن المعنى: نحن قوم من الإنس فى زى الجن.

(تنبيه) أهمل المصنف أمورا كثيرة من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كل منها يصلح أن يكون من أبواب المعانى إذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة، منها انتقال الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخى وابن الأثير، وهو ستة أقسام:

الأول: الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين نحو قوله تعالى ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ﴾[2].

الثاني: الانتقال من خطاب الواحد إلى الجمع كقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّبِى إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾**[3].

الثالث: من الاثنين إلى الواحد كقوله تعالى: **﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾**[4].

الرابع: من الاثنين إلى الجمع كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾[5].

الخامس: من الجمع إلى الواحد نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[6].

---

(١) البيت لأبى الطيب المتنبى فى شرح التبيان للعكبرى ١/٤٩٥.
(٢) سورة المؤمنون: ٩٩.
(٣) سورة التحريم: ٤.
(٤) سورة طه: ٤٩.
(٥) سورة يونس: ٨٧.
(٦) سورة يونس: ٨٧.

السادس: من الجمع إلى التثنية نحو قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ﴾[1] إلى قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ووجهه ما سبق فى الالتفات، وهذا القسم قريب من الالتفات؛ لأن فيه الانتقال من أحد أساليب ثلاثة إلى آخر، وأقسامه كالالتفات ستة، وليس التفاتا لأن الالتفات الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة السابقة وهى التكلم والخطاب والغيبة إلى غيره.

ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع، والمراد الآخر، والفرق بين هذا والذى قبله أن الأول لم يعبر فيه بمفرد عن جمع أو تثنية ولا عكسه، بل استعمل كل فى معناه، ثم انتقل عنه لغيره، وما نحن فيه عبر فيه بأحد الأساليب الثلاثة وأريد غيره، وهو أقسام:

الأول: التعبير بالمفرد وإرادة التثنية، وجعل منه الحاتمى فى حلية المحاضرة قول الأعشى:

فَرَجِّى الخَيْرَ وَانْتَظِرى إِيَابي ... إذَا مَا القَارِظُ العَنَزِىُّ آبَا[2]

وإنما هما قارظان من عنزة، وإنما قالوا كذلك لأنهما صارا كالشيئين اللذين لا يغنى أحدهما عن الآخر، فإنهما يعبر عنهما بصيغة المفرد، إما فى المسند كقولهم عيناه حسنة أو فى المسند إليه كقولهم عينه حسنتان، وجعلوا من هذا الباب:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القدمَا[3]

---

(١) سورة الرحمن: ٣٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ص٢٦، ولسان العرب ٤٥٥/٧ (قرظ)، ٣١٠/١٤ (رجا)، وتهذيب اللغة ٦٧/٩، والمستقصى ١٢٨/١، وجمهرة الأمثال ١٢٤/١، ومجمع الأمثال ٧٥/١، وتاج العروس ٢٥٧/٢٠ (قرظ)، (رجا)، وبلا نسبة فى كتاب العين ١٣٣/٥، وجمهرة اللغة ص٧٦٣، وديوان الأدب ٣٥٤/١، والاشتقاق ص٩٠، وفصل المقال ص٤٧٣.

(٣) الرجز لمساور بن هند العبسى فى لسان العرب ٣٦٦/٥ (ضنمر)، ٣٥٦/١٢ (ضرزم)، ولمساور بن هند العبسى أو لأبى حيان الفقعسى فى التنبيه والإيضاح ٢٤٤/٢، واللدبيرى أو لعبيد بن علس فى تاج العروس (ضرزم)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٣٣١/١، ٣١١/٣، وجمهرة اللغة ص١١٣٩، والمخصص ١٠٦/١٦، وتاج العروس (شجعم)، وفيه:

عبل المشاش فتراه أهضما ... تحسب فى الأذنين منه صمما

قد سالم الحيات منه القدما

على رفع الحيات، أى القدمين على أحد الأعاريب، ومنه:

وَمَيَّةُ أَجْمَلُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا   وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالا[1]

وقد ورد ذلك بين الشيئين وإن لم يكن بينهما شدة اتصال مثل قوله:

وَلَكِنْ هما ابْنَ الأَرْبَعِينَ   أَنَابِيبُهُ مَرْدَى حُرُوبٍ عَلَى بُعْدِ

أنشده الفارسى مع أنه كان يمكن أن يقول ابنا، وذهب ابن مالك إلى أن ذلك ينقاس، ومنعه غيره، ووجهه الإشارة إلى أن الشيئين امتزجا وصارا كالشيء الواحد.

الثاني: التعبير بالمفرد وإرادة الجمع، ووجهه ما سبق، أنشد الحاتمي:

وَذُبْيَانُ قَدْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ[2]

وجعل منه استعمال من الموصولة لجمع، ويوافقه قول ابن مالك إنها فى اللفظ مفرد مذكر، وفيه نظر، والظاهر أن لفظها ليس فيه إفراد ولا جمع فلا يصح وصفه بواحد منهما، قال: وأنشدوا:

كُلُوا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا   فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيص[3]

ومنه:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لذى الرمة فى ديوانه ص١٥٢١، والأشباه والنظائر ١٠٦/٢، وخزانة الأدب ٣٩٣/٩، والخصائص ٤١٩/٢، والدرر ١٨٣/١، وشرح المفصل ٩٦/٦، ولسان العرب ٨٨/١١ (ثقل)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٣٤٩/١، ورصف المبانى ص١٦٨، وشرح شذور الذهب ص٥٣٦، وهمع الهوامع ٥٩/١، وفيه "أحسن" مكان "أجمل"، و"وأحسنهم" مكان "وأحسنه".

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره: "تداركتما الأحلاف قد ثل عرشها" وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص١٠٩، ولسان العرب ٣١٤/٦ (عرش)، ٥٤/٩ (حلف)، ٩١/١١ (ثلل)، وجمهرة اللغة ص٨٤، وكتاب العين ٢٤٩/١، ومقاييس اللغة ٣٦٩/١،٢٦٥/٤، وأساس البلاغة (عرش)، والمخصص ٨/٦، وتاج العروس ٢٥٢/١٧ (عرش)، ١٥٩/٢٣ (حلف)، (ثلل)، وديوان الأدب ١١٤/١.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة فى أسرار العربية ص٢٢٣، وتلخيص الشواهد ص١٥٧، وخزانة الأدب ٥٣٧/٧،٥٥٩،٥٦٠،٥٦٣، والدرر ١٥٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٤/١، وشرح المفصل ٨/٥، ٢١/٦، والكتاب ٢١٠/١، والمحتسب ٨٧/٢، والمقتضب ١٧٢/٢، وهمع الهوامع ٥٠/١.

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[1]

على أحد الأقوال.

الثالث: التعبير بالمثنى عن المفرد، ووجهه إرادة التأكيد بتقسيم الشىء إلى شيئين وتسمية كل منهما باسمه، والإشعار بإرداة تكرار الفعل، وأن الفعلين امتزجا، وصار حضور أحدهما حضورًا للآخر، وجعلوا منه:

أَأَطْعَمْتَ العِرَاقَ وَرَافِدَيْهِ   فَزَارِيًّا أَحَذَّ يَدِ القَمِيصِ[2]

يريد رافده لأن العراق ليس فيه إلا رافد واحد، وأنشد الحاتمى:

عَشِيَّةَ سَالَ المِرْبَدَانِ كِلاهُمَا   عجَاجَةَ مَوْتٍ بالسُّيوفِ الصَّوَارِمِ[3]

وهو غريب لتأكيده بكلاهما، ومنه قول الحجاج: يا حرسى اضربا عنقه، ومنه قفا نبك، ومنه ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾[4] على أحد الأقوال الثلاثة، ومنه:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب ٧/٦، ٢٥-٢٨، وشرح شواهد المغنى ٥١٧/٢، والكتاب ١٨٧/١، ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلج)، ٢٤٦/١٥ (لذا)، والمؤتلف والمختلف ص٣٣، والمحتسب ١٨٥/١، ومعجم ما استعجم ص١٠٢٨، والمقاصد النحوية ٤٨٢/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، وللأشهب أو لحريث بن مخفض فى الدرر ١٤٨/١، وبلا نسبة فى الأزهية ص٩٩، وخزانة الأدب ٣١٥/٢، ١٣٣/٦، ٢١٠/٨، والدرر ١٣١/٥، ورصف المبانى ص٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢، وشرح المفصل ١٥٥/٣، ومغنى اللبيب ١٩٤/١،٥٥٢/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق فى ديوانه ٣٨٩/١، والحيوان ١٩٧/٥، والدرر ١٥٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٩٠/١، وسمط اللآلى ص٨٦٢، والشعر والشعراء ٩٤/١، ولسان العرب ١٨٣/٣ (رفد)، ٤٨٣ (حذذ)، وبلا نسبة فى الحيوان ٥١٠/٦، وهمع الهوامع ٥٠/١.
ورواية صدره: **"لأطعمت ....".**

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى ديوانه ٣١١/٢، ولسان العرب ١٧١/٣ (ربد)، وتاج العروس ٨٥/٨ (ربد)، وتاج العروس ٨٥/٨ (ربد)، وبلا نسبة فى تاج العروس ٤٣/٣ (سحب)، ولسان العرب ٤٦١/١ (سحب)، وروايته:

عشية لاقى ابن الحباب حسابه   بسنجار أنضاء السيوف الصوارم

(٤) سورة ق:٢٤.

فَإِنْ تَزْجُرَانِى يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ   وَإِنْ تَتْرُكَانِى أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعَا[1]

الرابع: التعبير بالمثنى عن الجمع، وجعل النحاة منه حنانيك وأخواته.

الخامس: التعبير بالجمع عن المفرد، مثل قولهم شابت مفارقه، وقول امرئ القيس:

يَزِلُّ الغُلامُ الخفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ   وَيَلْوِى بِأَثْوَابِ العَنِيفِ المُثقلِ[2]

ومنه:

وَمِثْلُكِ مُعْجَبَةٌ بالشَّبَا   بِ صَالَ البَعِيرُ بِأَجْيَادِهَا[3]

ومنه على قول: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[4].

السادس: التعبير بالجمع عن التثنية، ووجهه ما سبق إلا أنه يجوز أن تكون قصدت المبالغة بتقسيم كل من الشيئين إلى أشياء أو تكون قصدت المبالغة فى أحدهما بتقسيمه دون الآخر، لأن الجمع يحصل بثلاثة، ومنه المناكب والمرافق والحواجب، وإنما هما منكبان، وينقاس منه كل شيئين بينهما تواصل مثل: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[5] وجعل على التعبير بالجمع عن التثنية: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾[6] و﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾[7] وقد ذهبت طائفة من الناس إلى أن الجمع يطلق على الاثنين حقيقة، بل وقيل على الواحد، ولا تفريع عليهما. وغالب ما سبق من الشواهد يمكن تأويله بما لا يكاد يخفى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسويد بن كراع العكلى فى لسان العرب ٣٢٠/٥ (جزز)، والتنبيه والإيضاح ٢٣٩/٢، وتاج العروس ٦٠/١٥ (جزز)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٨٣٩، والمخصص.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص٢٠، وجمهرة اللغة ص١٠٦، وتاج العروس ٣٤٤/٢٠ (بعع)، ٢٣٤/٢٣ (خفف)، ١٨٧/٢٤ (عنف)، وكتاب العين ١٤٤/٤، ولسان العرب ٧٩/٩ (خفف)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ١٥٥/٢.

ورواية صدره: "يُطير ...."

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعشى فى ديوانه ص١١٩، ولسان العرب ٤٥٨/١٠ (صيل)، وتاج العروس (صاك) ورواية عجزه: "...صاك العبير بأجلادها"، وديوان الأدب ٤٠٩/٣، ومجمل اللغة ٢٥٤/٣، وأساس البلاغة (صوك) بلفظ: "صاك العبير بأجسادها".

(٤) سورة المؤمنون: ٩٩.

(٥) سورة التحريم: ٤.

(٦) سورة الشعراء: ١٥.

(٧) سورة ص: ٢١.

ومنها تذكير المؤنث وعكسه، فالأول لتفخيمه كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[1] ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازى، ومنه:

وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

لأنه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان، وبذلك ينجلى لك أنه لا شذوذ فى هذا البيت، لأنه إنما يكون شاذا إذا أريد بالضمير المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان فى المؤنث المجازى، أما إذا تجوز بالمؤنث المجازى عن مذكر فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل.

والثانى لإرادة تسمية كل جزء منه باسمه كما سبق، ومنه جاءته كتابى فاحتقرها إشارة إلى أنه جاءه منه كتاب فى معنى الكتب المتعددة، والنحاة يقولون أنثه على إرادة الصحيفة، وقد يقال أحد اللفظين المترادفين كيف يراد بالآخر؟ إنما يراد المعنى سواء كان المعنى لفظا مثل لفظ الكلمة أو غير لفظ مثل زيد، نعم قد يعطى أحد اللفظين حكم اللفظ الآخر، وعلى ذلك تحمل قولهم أنثه على معنى الصحيفة وإلا فمعنى الصحيفة هو غير معنى الكتاب، وعلى هذا المعنى تحمل هذا الباب الواسع فى العربية، وهو إعطاء إحدى الكلمتين حكم الأخرى، فليتأمل ذلك فإنه حسن دقيق.

ومنها نفى الأخص والمراد نفى الأعم وعكسه، ولو فتحنا هذا الباب لطال، ولكن ذكرنا ما أشار إليه أهل هذا العلم.

(تنبيه) لعلك تقول غالب ما سبق أو كله من أنواع المجاز ومحله علم البيان –كما سيأتي– فالجواب أن الأمر كذلك ولكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع فى هذا العلم فتبعناهم، وتداخل علم البيان وعلم المعانى كثير، والله تعالى أعلم.

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثانى وأوله أحوال المسند)

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.

الجزء الثانى

أحوال المسند

ص: (أما تركه فلما مر إلى آخره):

(ش): هذا الباب الثالث من الثمانية، وأحواله على ما ذكر خمسة عشر: الترك، والذكر، والإفراد، وكونه فعلا أو اسما، ومقيدا بمعمول أو شرط، أو غير مقيد بهذا أو بذاك، وكونه نكرة، وكونه مخصصا بالإضافة أو الوصف أو غير مخصص، وكونه معرفة وجملة، وتأخره أو تقدمه.

والمسند هو المحكوم به، وهو المحمول فعلا كان أو اسما. وأراد المصنف بالترك الحذف، وفى المسند إليه عبر بالحذف، ولا يظهر معنى لاختصاص كل بلفظ إلا أن يقال: الحذف ترك الشيء ملتفتا إليه. والترك المطلق ليس بهذا القيد، ولاشك أن المسند إليه إذا ترك لفظا فهو ملتفت إليه معنى؛ لأنه لابد من تقديره؛ لأنه لا يوجد فى الكلام خبر لا مبتدأ له لا فى اللفظ ولا فى التقدير، بخلاف المسند فإنه قد يترك غير ملتفت إليه فإنه قد يوجد المبتدأ وليس له خبر لا فى اللفظ ولا فى التقدير، كقولك: "ضربى زيدا قائما" على أحد الأقوال، وقولك: "أقائم الزيدان" وحذف المسند يكون لما مر، والذى مر هو أحد أمور. وظاهر عبارته هنا أن كل واحد منها يأتى هنا، لكنه قال فى الإيضاح كنحو ما سبق من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين، واختبار تنبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبهه، والاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر فمقتضاه أنه لا يترك المسند لغير ذلك مما يترك له المسند إليه، فلينظر فى الجمع بين كلاميه. والذى هنا أصوب، وذلك إما لضيق المقام لأجل الوزن، وذلك أنواع: أحدها: أن يحذف من الثانى لدلالة الأول كقوله:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمى فى الإيضاح ص ٨٨، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١/١٠٢، والإشارات والتنبيهات ص ٦٢، والأصمعيات ١٨٤، وخزانة الأدب ٩/٣٢٦، ١٠/٣١٢،٣١٣،٣٢٠، والدرر ٦/١٨٢، والشعر والشعراء ٣٥٨، ولسان العرب (قير)، والكتاب ١/٧٥، والكامل ١/٤١٦ ط. الرسالة، وفى رواية: "ومن يك".

وكان عثمان بن عفان -رضي الله عنه- قد حبس ضابئا هذا فى المدينة لهجائه قومًا فى شعره، والرحل: المنزل، وقيار: اسم فرسه أو غلامه.

أى: وقيار كذلك، وظاهر كلامه أن هذا يجوز قياسا -أى: الحذف من الثانى لدلالة الأول- وفيه خلاف. ووقع فى كلام ابن عصفور[1] فى أحد قوليه: وقفه على السماع، وصحح صاحب الإفصاح ذلك، وليس هذا البيت من الحذف من الأول لدلالة الثانى لما سيأتى. وقال السكاكى[2]: إنهما فى معنى واحد؛ فلذلك أفرد كقوله:

لِمَـــنْ زُحْلُوقَـــة زل بِهَـــا العَيْنَـــانِ تَنْهَـــلّ[3]

قال الخطيبى[4]: "وقيل: غريب فعيل صالح للتعدد، فلا حاجة لتقدير الحذف. قلنا: لا يقال: رجلان صبور، وإن صح ففى الجمع دون التثنية". قلت: قوله: "لا يقال رجلان صبور" ينبغى أن يقول كثير؛ فإن صبورا فعول لا فعيل، إلا أنهما من واد واحد، وهذا لا يمنع؛ لأن امتناعه لا للمعنى؛ لأنه صالح لهما، ولا للفظ؛ لأنه لو امتنع لكان لتنافر لفظى فيمتنع حينئذ: زيد وعمرو قائم على الحذف، وأيضا يرده قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[5] فإنه نص فيما قلناه، وقوله: "وإن صح ففى الجمع" ظاهره يوهم أنه يصح فى الجمع: "رجلان صبور" وهو فاسد، لكن مقصوده إن صح الإخبار بفعيل عن أكثر من مفرد ففى الجمع. وقوله: إن

---

(١) ابن عصفور: على بن مؤمن بن محمد بن على أبوالحسن بن عصفور، النحوى الحضرمى الإشبيلى حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهل لغير ذلك، وصنف: الممتع فى التصريف، وكان أبوحيان لا يفارقه، ومات سنة تسع وستين وستمائة، انظر بغية الوعاة (٢/٢١٠).

(٢) السكاكي: أبوسفيان بن العلاء أخو أبى عمرو بن العلاء، قال الزبيدى والقفطي: كان من النحويين وأصحاب القراءات، قائمًا بعلم النسب، واسمه كنيته، روى عنه شعبة ووثقه يحيى، مات سنة خمس وستين ومائة، انظر بغية الوعاة (١/٥٩٢).

(٣) البيت من الهزج، وهو لامرئ القيس فى ملحق ديوانه ٤٧٢، وخزانة الأدب ٥٥٦/٧، ولسان العرب (ألل)، وبلا نسبة فى شرح المرشدى على عقود الجمان ١٠٣/١، ولسان العرب (زلل)، وخزانة الأدب ١٩٧/٥، ٥٥٢/٧، وتاج العروس (ألل) و(زلل).
والزحلوقة: لعبة للصبيان تسمى أرجوحة الحضر المطوحة. وزلل: أى زلق. ويروى "زحلوفة" بالفاء مكان "زحلوقة".

(٤) الخطيبي: محمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى شمس الدين، كان إماما فى العلوم العقلية والنقلية له من التصانيف: شرح المفتاح وشرح التلخيص، مات سنة ٧٤٥هـ، انظر بغية الوعاة (٢/٢٤٧).

(٥) سورة التحريم: ٤.

ذلك لا يصح فى التثنية، يرده قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[1] فإنه قد نقل الواحدى[2] عن المبرد[3] وابن عطية[4] عن الفراء[5] أن قعيد مبتدأ لهما، ولكن مع ذلك أقول: لا يسوغ هنا أن يكون لغريب خبر عنهما؛ لأن (قيار) إما مبتدأ فلا يصح أن تدخل اللام فى خبره، ولهذا منعنا أن يكون حذف من الأول لدلالة الثانى، ويجوز أن يقال: (غريب) صار له جهتان: جهة خبرية المبتدأ، وجهة خبرية إن، فتدخل اللام بإحدى الجهتين، لكن الظاهر خلافه، فإن تعارض المانع والمقتضى يدفع الحكم، بل نقول: إنما يكون التعارض بين مانع وموجب، وهنا بين مانع وموجز فيرتفع جواز دخول اللام ويبقى تركها سالما عن المعارض، وإما أن يكون (قيار) معطوفا على اسم إن على الموضع كما قال الجوهرى، إن جوزنا العطف على اسم إن بالرفع قبل خبرها على مذهب الكسائى[6] فقد يقال بجواز دخول اللام، وقد

---

(١) سورة ق: ١٧.

(٢) الواحدى: هو على بن أحمد بن محمد بن على الإمام أبوالحسن الواحدى، إمام مصنف مفسر، نحوى، لازم مجالس الثعالبى فى تحصيل التفسير، صنف: البسيط والوسيط والوجيز فى التفسير، وأسباب النزول، والإغراب فى علم الإعراب، مات سنة ثمان وستين وأربعمائة، انظر بغية الوعاة (١٤٥/٢).

(٣) المبرد: هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدى البصرى، أبوالعباس المبرد. إمام العربية ببغداد فى زمانه، أخذ عن المازنى وأبى حاتم السجستانى، وروى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولى، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين، انظر بغية الوعاة (٢٦٩/١)، وله ترجمة مطولة فى مقدمة كتابه (الكامل) ط دار الكتب العلمية.

(٤) ابن عطية: عبدالحق بن غالب بن عبدالرحيم -وقيل عبدالرحمن- ابن غالب بن تمام بن عبدالرءوف ابن عبدالله بن تمام بن عطية الغرناطى، صاحب التفسير، الإمام محمد الحافظ القاضى. كان نحويًا لغويًا أديبًا، ألف تفسير القرآن العظيمن وقيل أنه مات سنة ست وأربعين وخمسمائة، انظر بغية الوعاة (٧٣/٢).

(٥) الفراء: يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمى إمام العربية، قيل له الفراء لأنه كان يفرى الكلام، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى، صنف الفراء: معانى القرآن، البهاء فيما تحلن فيه العامة، مات سنة سبع ومائتين، انظر بغية الوعاة (٣٣٣/٢).

(٦) الكسائى: على بن حمزة بن عبدالله بن عثمان الإمام، سُمى الكسائى لأنه أحرم فى كساء، إمام الكوفة فى اللنحو واللغة، قرأ على حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، تعلم النحو على كِبَر، وقيل مات سنة ثنتين -أو ثلاث وقيل تسع- وثمانين ومائة، انظر بغية الوعاة (١٦٣/٢).

يمتنع أن يكون خبرا عن المعطوف؛ لأنه وإن كان معطوفا على اسمها فرفعه يلحقه بالمبتدأ فى الحكم، ومن حكم المبتدأ المجرد أن لا تدخل اللام على خبره، فكذا هنا، ثم إن كانت (إن) عاملة فى خبرها يلزم عليه أن يعمل فى معمول واحد عاملان؛ لأن غريبا حينئذ يكون مرفوعا بقيار ومرفوعا بإن، فلا يصح على هذا أن يكون (غريب) خبرا عنهما إلا أن يقال: إن المعطوف على اسم إن بالرفع باق على اسميتها وليس بمبتدأ وهذا موجود فيما لو جاء: إنى وقيار غريب، على أن قيار مبتدأ وغريب خبر عنهما.

(فائدة) هذا البيت لضابئ بن الحارث وقيار فرسه، وأنشده سيبويه[1] فى باب التنازع، والمبرد فى الكامل قيارا بالنصب، والمقصود من الحذف حاصل الثانى، أن يحذف من الأول لدلالة الثانى، كقول قيس بن الخطيم، وقيل: عمرو بن امرئ القيس الأنصارى الخزرجى:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْىُ مُخْتَلِفُ[2]

فإن خبر نحن: راضون محذوف، وقد يقال: جاز أن يكون الشاعر أراد بنحن نفسه على جهة التعظيم، ولا يمتنع حينئذ أن يخبر عنه براض اعتبار بالمعنى، بل ربما وقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع، وإن أريد معناه لنكتة ما، ويمكن أن يدعى ذلك فى قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾[3] فإن سبب النزول وهو قول أبى جهل: "نحن ننتصر اليوم"[4] يقضى بإعراب منتصر خبرا.

---

(١) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين سيبويه أبوبشر، سيبويه بمعنى رائحة التفاح، كان إمام أهل البصرة فى القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين وروى عن أنس بن مالك، مات سنة تسع وخمسين ومائة، انظر بغية الوعاة (٢/٢٣٢).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لدرهم بن زيد الأنصارى فى الإنصاف ١/ ٩٥ وقال فى الانتصاف: "وليس هو لدرهم بن زيد الأنصاري.. ولكنه من كلام قيس بن الخطيم"، وهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجى فى الدرر ١/ ١٤٧، وله أو لقيس بن الخطيم فى شرح المرشدى على عقود الجمان ١/ ١٠٢، وبلا نسبة فى الإيضاح ٨٨. والتلخيص للقزوينى ص: ٢٨.

البيت لقيس بن الخطيم يخاطب مالك بن العجلان حين رد قضاءه فى واقعة الأوس والخزرج، وقبله:

يا مال والسيد المعمم قد يطره بعض الرأى والسرفُ

(٣) سورة القمر: ٤٤.

(٤) أخرج ابن أبى شيبة وابن منيع وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن ابن عباس -رضى الله عنهما- فى قوله: ﴿سيهزم الجمع ويولون الدبر﴾ قال: كان ذلك يوم بدر قالوا: ﴿نحن جميع منتصر﴾ فنزلت هذه الآية.

الثالث: أن يكون اللفظ صالحا لهما من غير قرينة نحو: زيد وعمر قائم، ذهب ابن السراج[1] وابن عصفور إلى أن المذكور خبر الثانى وحذف خبر الأول. وذهب سيبويه والمازنى[2] والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، ويدخل الثانى فى معناه، ولا حاجة إلى إضماره؛ لأن العطف إذ ذاك من عطف المفردات، وقيل: خبر الأول وخبر الثانى محذوف، وقيل أنت مخير بين حذف أيهما شئت، ومن ذلك ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[3] على المشهور، وقيل: أفرد الضمير؛ لأن رضا الله تعالى ورضا رسوله ﷺ واحد، قلت: وفيه نظر، إن قلنا يمتنع الجمع بين اسم الله واسم رسوله ﷺ فى ضمير تثنية؛ لأنه ﷺ أنكر على القائل ومن عصاهما، وقال: "قل: ومن عصى الله ورسوله"[4]، فإذا امتنع الجمع مع التصريح بالتثنية فمع الإفراد أولى، على أنه قيل: إنما نهاه لأنه وقف على ومن يعصهما، وقيل لغير ذلك. واستدل له بما فى سنن أبى دواد من قوله ﷺ "من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى"[5]، وقد استوعبنا الكلام على ذلك فى شرح المختصر. وقوله: زيد منطلق وعمرو، هو مما حذف فيه خبر الثانى، أى: وعمرو كذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[6] أى كذلك هذا هو الصواب فى تقدير خبره خلافا لمن جعله أجلهن ثلاثة أشهر؛ لأنه تقدير جملة من غير حاجة وقوله: وكقولك: خرجت فإذا زيد، أى: موجود، وحذف الخبر بعد إذا الفجائية قال به ابن مالك. وقال شيخنا أبوحيان: إن لم يقم على حذفه دليل وجب ذكره نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[7]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾[8]، وأما نحو: خرجت فإذا الأسد، فالخبر هو إذا

---

(١) ابن السراج: طالب بن محمد بن نشيط أبوأحمد النحوى، أخذ عن ابن الأنبارى، وله مختصر فى النحو، وكتاب عيون الأخبار وفنون الأشعار، انظر بغية الوعاة (١٦/٢).

(٢) المازنى: بكر بن محمد بن بقية -وقيل ابن عدى- بن حبيب الإمام، هو بصرى روى عن أبى عبيدة والأصمعى، وكان إمامًا فى العربية، وقال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان المازنى، مات فى سنة تسع وأربعين ومائتين، انظر بغية الوعاة (٤٦٣/١).

(٣) سورة التوبة: ٦٢.

(٤) أخرجه مسلم فى "الجمعة"، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، (ح ٨٧٠)، من حديث عدى بن حاتم.

(٥) أخرجه أبوداود فى سننه " كتاب الصلاة"، باب: الرجل يخطب على قوس، (١٠٩٦)، وانظر صحيح سننه (ح٩٧٢).

(٦) سورة الطلاق: ٤.

(٧) سورة طه: ٢٠.

(٨) سورة الأعراف: ١٠٨.

وهى ظرف مكان، ومن حذف المسند بعد (إن) نحو قول الأعشى:

إِنَّ محــــلا وإِنَّ مُرْتَحــــلا وإن فِى السـفر إِذْ مَضَـوْا مَهَـلا[1]

أى: إن لنا فى الدنيا محلا وإن لنا عنها مرتحلا، وقد اختلف فى حذف خبر إن؛ فأجازه سيبويه إذا علم سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، (وهو الصحيح) وأجازه الكوفيون إن كان الاسم نكرة. وقال الفراء: لا يجوز معرفة كان أم نكرة إلا إذا كان بالتكرير كهذا البيت، ولم يتعرض المصنف لحذف المسند وهو خبر كان لأنه ضعيف ولذلك كان إن خير فخير ضعيفا؛ لأن تقديره إن كان فى عمله خير، وهذه الأمور الأربعة حذف فيها المسند إلى المبتدأ. ثم ذكر المصنف ما حذف فيه المسند إلى الفاعل كقوله تعالى: ﴿**قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي**﴾[2]، أصله: لو تملكون تملكون، فحذف المسند وهو الفعل فانفصل الضمير فى أنتم، وتملكون المذكورة تفسير، وإنما قلنا ذلك؛ لأن لو إنما يليها الفعل وما ذكره المصنف رأى الزمخشرى وجماعة، وليس مذهب البصريين. قال ابن عصفور: لا يلى (لو) إلا الفعل ظاهرا، فأما المقدر فلا يلى إلا نادرا، ونقل ابن الصائغ تصريح البصريين بامتناعه فصيحا، ويجوز نادرا نحو: لو ذات سوار لطمتنى؛ لكن ابن مالك جوزه، وقيل فى الآية تقدر كان الناقصة، أصله (كنتم)، فحذفت كان واسمها وأنتم تأكيد. قال الشيخ أبو حيان: وحذف المؤكد وبقاء التأكيد مختلف فى جوازه، قلت ذلك فى التأكيد المعنوى. أما اللفظى فقد يجوز جزما مثل: قم أنت؛ إذ لا سبيل لإبراز هذا الفاعل، وإن كنا لا نسمى ذلك حذفا فإن الضمير مستتر، وأما ضمير يمكن بروزه فالذى يظهر أن حذفه مع فعله كما فى الآية يمتنع، ودون الفعل يظهر امتناعه كما يقتضيه كلامهم فى تعليل منع حذف المؤكد وإبقاء التأكيد، والذى يؤول الآية على تقدير (لو كنتم) حاصله أنه يفرق بين فعل كان وغيره، ففعل كان يجوز إضماره بعد (لو) وإبقاء معموله

---

(١) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس يمدح سلامة ذا فائش فى ديوانه/١٧٠، والإشارات والتنبيهات/٦٣، ودلائل الإعجاز/٣٢١، والإيضاح ٨٩، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١٠٣/١، وخزانة الأدب ٤٥٢/١٠، ٤٥٩، والخصائص ٣٧٣/٢، والشعر والشعراء/٧٥، وأمالى ابن الحاجب ٣٤٥/١.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

لكثرة استعماله بخلاف غيره، وإطلاق البصريين أنها لا يليها إلا الفعل ملفوظا به -عجيب لمصادمته الآية الكريمة. وقيل: حذفت كان وانفصل اسمها. قال الزمخشرى[1] بعد ذكره الوجه الأول: "هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو إن أنتم تملكون، فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ، وأورد عليه أن الاختصاص يكون لمعنى الجملة الاسمية لا لصورتها"، وأجيب عنه: بأن الحذف لما اتفق وحصل به تكرار ذكر الفاعل وعلم أن الاهتمام بذكر فاعل الجملة أكثر من فعلها -كان تقديما للفاعل على الفعل من حيث المعنى، والثانى بمنزلة المتكرر للتأكيد فأفاد الاختصاص. قلت: تكلف هذا القائل وظن صحة كلام الزمخشرى وهو فاسد؛ لأن الاختصاص هنا معناه: لو اختصصتم بملك خزائن الرحمة لأمسكتم، وليس فى ذلك ما يقتضى أنهم مختصون بالشح؛ لأنه لا ينفى أن غيرهم لو اختص بملك خزائن الرحمة لشح، وإنما يكون ذلك لو قيل: أنتم لو تملكون، فإن المعنى حينئذ أنتم المختصون بأنكم لو ملكتم الخزائن لأمسكتم، ثم أقول: لو كانت الصيغة للاختصاص لكان الاختصاص هنا متعذرا؛ لأن الاختصاص لا يكون إلا فى شىء يقبل عدم الاختصاص، وملك خزائن الرحمة إن كان لهؤلاء استحال أن يكون لغيرهم؛ لأن الشيء الواحد لا يكون مملوكا لشخصين فى وقت واحد، فالاختصاص هنا متعذر، ولو حصل لم تكن له فائدة، فإن قلت: قد يحصل الاختصاص بحسب الأزمنة، تقول: أنا أملك هذا، أى: لا يملكه غيرى بخلاف أملكه قد يكون فى وقت وغيرك فى وقت، قلت: لا نسلم، بل معنى أنا أملك اختصاصك بالملك فى وقت ما والعموم فى ما يملك هذا غيرى إنما جاء فى الأزمان إذا كان مصرحا به، أما إذا كان مفهوما فلا، ولو سلمناه فليس المراد هنا ولا المعنى عليه، ثم نقول: كان للزمخشرى مندوحة عن ذلك، بأن يعرب (أنتم) مبتدأ، و(تملكون) خبره والجملة خبر (كنتم) المحذوفة، فيحصل الاختصاص؛ لأنه كقولك أنت تقوم، ويجتمع كلام النحاة والبيانيين، وقول الزمخشرى صناعة البيانيين هو على عادته فى إطلاق علم البيان على المعانى.

---

(١) الزمخشرى: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشرى، كان متفننًا فى كل علم، وله من التصانيف: الكشاف فى التفسير، المفصل فى النحو، ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، انظر بغية الوعاة (٢/٢٧٩).

بقى هنا سؤال وهو أن من يملك خزائن رحمة الله تعالى، وهى غير متناهية كيف يمسك خشية الإنفاق مع أن غير المتناهى يستحيل نفاده؟

فكيف يخاف نفاد ما يستحيل نفاده؟ والخوف من وقوع المستحيل مع اعتقاد استحالته مستحيل!.

ثم ذكر ما هو محتمل لأن يكون حذف فيه المسند أو المسند إليه كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[(١)] يحتمل حذف المسند، فتقديره: فصبر جميل، أى: أجمل، ويحتمل أن المحذوف هو المسند إليه، تقديره: فأمرى صبر جميل، وقد اختلف النحاة فيما إذا دار الحال بين حذف المبتدأ والخبر أيهما يحكم بأنه المحذوف؟ حكاه ابن إياز[(٢)] قيل: الخبر أولى بالذكر لأنه محط الفائدة، قيل: المبتدأ لأنه العامل، وأيضا الحذف من الأواخر أولى، وأما خصوص هذه الآية فالمعنى فيها على نسبة الصبر إليه فالأحسن تقدير أمرى صبر جميل، وهو الموافق للمدح. قال الخطيبى: ولأن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت تكون على معناها فى النصب، وفى النصب إذا قلت صبرت صبرا جميلا فأنت مخير بحصول الصبر لك، فحذف المبتدأ يوافق معنى النصب، قلت: هذا إن أراد به ما قبله فقد سبق، وإن أراد غيره فهو ضعيف؛ لأن المصدر المنصوب لا يدل على نسبة للمتكلم، فإن المصدر المنصوب قد يكون عن صبرت وعن أصبر، وليس فى أصبر إخبار بحصول الصبر بل وعد به، ومن هذا قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[(٣)] يحتمل الأمرين، ومن ذلك ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[(٤)] على قراءة من لم ينون، قيل: إنه صفة والخبر محذوف، التقدير عزير ابن الله إلهنا أو إلهنا عزير ابن الله، وأورد عليه أنه يلزم أن يكون التكذيب ليس عائدا إلى البنوة، لأن صدق الخبر وكذبه راجع إلى نسبة الخبر لا إلى صفته، وقد سبق ما يعترض به على هذا، وأجاب عنه الوالد بأن (عزير ابن الله) جزء الجملة حكى فيه لفظهم، أى: قالوا هذه العبارة القبيحة، وحينئذ فلا يقدر خبر ولا مبتدأ، وقيل: (ابن الله) خبر وحذف التنوين من (عزير) للعجمة والعلمية، وقيل: حذف تنوينه لالتقاء

---

(١) سورة يوسف: ١٨.

(٢) ابن إياز: الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله أبومحمد، كان أوحد عصره فى النحو والتصريف، ومن تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف فى الخلاف، انظر بغية الوعاة (١/٥٣٢).

(٣) سورة محمد: ٢١.

(٤) سورة التوبة: ٣٠.

الساكنين؛ لأن الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد كقراءة: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[1] بل هنا أوضح لأنه فى جملة واحدة، ومن هذه المادة ما ذكره المصنف: ﴿**وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ**﴾[2] إما أن يقدر آلهتنا ثلاثة أو لنا ثلاثة من الآلهة، ورد المصنف الأول بأنه يلزم أن يكون المنفى كون آلهتهم ثلاثة لا كونهم آلهة، فإن النهى إنما يكون للنسبة المستفادة من الخبر. قلت: وفيما قاله نظر؛ لأن نفى كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لا يكون للآلهة الثلاثة وجود بالكلية؛ لأنه من السالبة المحصلة، فمعناه ليس آلهتكم ثلاثة، وذلك يصدق بأن لا يكون لهم آلهة.

ص: (ولابد من قرينة ... الخ).

(ش): أى: لابد لحذف المسند من قرينة تميزه، والقرينة إما سؤال محقق أى واقع نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾[3] تقديره خلقهن الله، والمعنى: يتحقق السؤال هاهنا تحققه قبل الجواب لا أنه محقق الوقوع عند نزول الآية؛ لأن فعل الشرط مستقبل المعنى، بل الاقتصار على لفظ الجلالة الكريمة يستدعى تقدم سؤال استغنى به عن ذكر خلقهن، وتارة يكون سؤالا مقدرا، أى: غير منطوق به كقول الحارث بن ضرار النهشلى، وقيل: للحارث بن نهيك، وقيل: لمرة بن عمرو النهشلى، وهو من أبيات سيبويه، و(يزيد) هو: يزيد بن نهشل:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[4]

فإنه لما قال: ليبك يزيد؛ كأن سائلا سأله من يبكيه؟ فقال: ضارع، أى: يبكيه ضارع، وما ذكره المصنف قد ذكره النحاة أيضا، وقد يقال: تقدير الباكى ضارع أحسن لأنه حيث أمكن تقدير الاسم فلا يقدر الفعل -ذكره سيبويه- وعلى هذا فلا يكون هذا من حذف المسند، بل من حذف المسند إليه، وقد يجاب عنه بأن تقدير الفعل هنا يرجح لتقدم لفظ الفعل؛ ولهذا

---

(١) سورة الإخلاص: ١، ٢.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

(٣) سورة لقمان: ٢٥.

(٤) البيت من الطويل، انظر المصباح ٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، والشاهد فى حذف فعل "ضارع" إذ التقدير: "يبكيه ضارع" وهو للحارث بن نهيك، المعجم المفصل ٧٥/٢، ٧٦.

قدروا الفعل فى قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ﴾[1] على قراءة يسبح بالبناء للمفعول، وهو كبيك، على أنه يحتمل أنه لا يكون من الحذف بالكلية ويكون (يزيد) منادى أى: ليبك يا يزيد لفقدك، ويكون (ضارع) هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء (يبك) ونائب عنه إن كانت الرواية بضمها، ومنه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[2] على قراءة فتح الباء و﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ﴾[3] على قراءة فتح الحاء.

قال (وفضله على غيره) أى: فضل تركيب ليبك بالبناء للمفعول على الرواية الشهيرة على ما لو كان مبنيا للفاعل ثلاثة أمور: أحدها –تكرر الإسناد إجمالا وتفصيلا، يعنى: أنه أسند إلى شخص ما مجملا؛ لأنه مع البناء للمفعول لا يكون الفاعل مفصلا، ولك أن تقول: ليس مع البناء للمفعول إسناد للفاعل لا إجمالا ولا تفصيلا، غايته أن النائب عن الفاعل يستلزم وجود فاعل، فهو يدل على الفاعل بالالتزام، ولا إسناد فيه للفاعل، ودلالته الالتزامية على الفاعل لا على الإسناد وبينهما فرق؛ ثم نقول: قوله تكرر الإسناد إجمالا وتفصيلا، قد يقال: إن هذه العبارة تستدعى تكرر الإسناد إجمالا وهو يسلتزم إسنادين إجماليين وتكرره تفصيلا كذلك، فيسلتزم الإسناد أربع مرات وهو فاسد غير مراد، إلا أن يؤول على أن قوله إجمالا وتفصيلا تفصيل لما أجمله لفظ التكرر من باب اللف والنشر.

الثاني– أنه لو وقع الإسناد فيه إلى الفاعل لوقع يزيد فيه مفعولا، وهو فضلة، والعمدة أولى من الفضلة، وقد يقال: إن هذا فى المعنى يرجع إلى الأول. وقال فى المفتاح: "وكونه فضلة يستلزم عدم الاعتناء بشأنه، وكونه مقدما يقتضى الاعتناء، وتأخير الفاعل يقتضى عدم الاعتناء به، وكونه عمدة يوجب الاعتناء فيتناقض" قال: "وفيه نظر يذكر فى الحواشى". قيل: وجه النظر أنه إن كان التناقض لازما فليلزم عند بنائه للمفعول، وذكر ضارع بعده؛ لأن تقديره: يبكيه ضارع؛ فقد تقدم المفعول؛ وقيل: وجه النظر أن البناء للمفعول يقتضى أنه مقصود البيان، وذكر الفاعل يقتضى أنه مقصود فيتناقض. وفيه نظر؛ لأنهما قد يقصدان، وقيل: لأن المبنى للمفعول أولى بالتناقض؛ لأن فيه عمدتين كل منهما يطلب التقديم بخلاف الفضلة فإنها وإن تقدمت

---

(١) سورة النور: ٣٧.

(٢) سورة النور: ٣٦، ٣٧.

(٣) سورة الشورى: ٣.

فهى فى نية التأخير، قيل: لو صح ما قاله لكان تقديم المفعول على الفاعل قبيحا وليس كذلك. وقيل أيضا: لو كان ذلك قبيحا لكان رأيت شجاعا فى الحمام أفصح من رأيت أسدا فيه، لإيهام الثانى التناقض.

الثالث- أن أول الكلام غير مطمع للسامع فى ذكر الفاعل فيحصل السرور بوروده؛ لأنه كنعمة جديدة، قلت: بل ذكر النائب عن الفاعل يحصل اليأس من الفاعل، فذكره بعد ذلك كالفرج بعد الشدة وهذا أخص من قولهم غير مطمع، والخطيبى قال فى شرح المفتاح: إنه قد يرجح البناء للفاعل بوجوه؛ لأنه مخالف للأصل؛ لأن فيه حذفا كثيرا ويحتاج لإيراد سؤال وجواب، وفيه التباس لاحتمال أن يكون ضارع فاعلا وخبرا.

(تنبيه) قال الخطيبى: يجوز أن يسند إلى أحد الظروف الثلاثة أعنى: له فيها بالغدو فحينئذ يجىء الكلام فيما يتصل بالفعل جزءا، وما ينفصل عنه فضلة، ويتفرع عليه معنى الاهتمام فيما قدم وأخر ومعنى الإسناد المجازى، فالوجوه ثلاثة والاعتبارات تسعة:

أحدها: أن يجعل الباء فى (بالغدو) مزيدة، ويسند الفعل إلى أوقات الغدو والآصال على الإسناد المجازى؛ لأن الله تعالى بالحقيقة هو المسبح، ولكن المسبحين لاهتمامهم بالتسبيح فإن أوقاتهم مستغرقة فيه لا يفترون آناء الليل وأطراف النهار كما قال:﴿ **رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ**﴾(1) كأنها مسبحة، ويؤيده قوله على زيادة الباء وجعل الأوقات مسبحة والمراد بها، ومنه قولك: زيد نهاره صائم وليله قائم، لكثرة صيامه بالنهار وقيامه بالليل، فالتقديم إذن فى الفضلات؛ لأن الأصل تقديم المسند إليه عليها وتقديم المفعول فيه على المفعول له، لأن الغايات سابقة فى القصد لاحقة فى الوجود، فقدم لإرادة مزيد الاختصاص، كأنه قيل تسبح أوقاته لأجله وكرامة لوجهه الكريم لا لشيء آخر، ويفيد تقديم ظرف المكان على الزمان أن الفعل أشد اتصالا بالزمان لكونه جزأه شدة العناية بإيثار تلك الأمكنة التى وقعت لذكر الله تعالى وتسبيحه. فهذه اعتبارات أربعة اعتبار الإسناد تقديم المفعول له على المفعول فيه، وعلى ما أقيم مقام الفاعل، وتقديم ظرف المكان على الزمان.

وثانيها: أن تجعل اللام فى (له) مزيدة ويسند الفعل إلى الله تعالى بالحقيقة، فالتقديم

---

(1) سورة النور: ٣٧.

حينئذ فى الظرفين على ما سبق، ففيه اعتباران: اعتبار الإسناد الحقيقي، وتقديم ظرف المكان على الزمان.

وثالثها: أن تجعل (فى) فى (فيها) مزيدة، ويسند الفعل إلى ضمير البيوت على المجاز، وفى ذلك أن المسبحين لشدة عنايتهم بالعكوف فى بيوت الله تعالى وملازمتهم لها للذكر فيها واختصاص الصلاة بها كما قال تعالى: ﴿**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ**﴾[1] -كأن البيوت المسبحة، والمراد بها، واللام فى له بمعنى لأجل وتقديمه على ما سبق لمزيد الاختصاص وأن إكرام الديار لساكنيها، فالاعتبارات ثلاثة، والله تبارك وتعالى أعلم.

(فائدة) اختار والدى فى جواب الاستفهام نحو: زيد، فى جواب: من عندك؟ أنه مفرد لا مركب ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر، بل زيد بمنزلة حيوان ناطق فى جواب: ما الإنسان؟ وهو ذكر حد يفيد التصور فقط، وعلى ذلك قوله تعالى:﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾[2] وقد جاء فى الآية الأخرى: ﴿**خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**﴾[3]، وهذا ابتداء كلام ليس جوابا، بل يتضمن الجواب بخلاف الآية الأولى، وإنما رفع لأنه لما لم يكن له ما يعمل فيه أعطى حركة الرفع لتجرده، وأما قول ابن عصفور فى باب الحكاية من شرح الجمل: محال أن ينطق عاقل بالمفرد، فيحمل على مفرد لا يقصد به تصور ولا تصديق.

ذكر المسند:

ص: (وأما ذكره فلما مر أو أن يتعين كونه اسما أو فعلا).

(ش): ذكر المسند يكون لأحد الأسباب السابقة، وهى كونه الأصل، والاحتياط لضعف التعويل على القرينة، أو التنبيه على غباوة السامع، أو زيادة الإيضاح والتقرير، أو إظهار تعظيمه أو إهانته، أو التبرك بذكره أو استلذاذه، أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب؛ وعبارة المصنف فى الإيضاح: أن ذكر المسند يكون لنحو ما مر من زيادة التقرير والتعريض بغباوة

---

(١) سورة النور: ٣٦.

(٢) سورة الزخرف: ٨٧.

(٣) سورة الزخرف: ٩.

السامع والاستلذاذ والتعظيم والإهانة وبسط الكلام، ولم يذكر التبرك وكونه الأصل، وزاد المصنف هنا أن يذكر ليتعين أنه اسم فيستفاد منه الثبوت، أو فعل فيستفاد منه التجدد، أو ظرف فيورث احتمال الثبوت والتجدد، ولك أن تقول: قد يعلم أنه اسم أو فعل مع الحذف إذا كان جواب استفهام فإنه إن كان فى لفظ السائل الفعل أو الاسم فهو المحذوف غالبا، وقد يجاب بأن تقدير مثل ما فى السؤال من فعل أو اسم راجح لا متعين. وقد حذف الظرف من التلخيص -وهو أحسن- فإن الاحتمال حاصل مع الحذف، ثم الظرف لا يكون مسندا على الحقيقة إنما المسند عامله من فعل أو اسم فليس لهذا القسم وجود إلا على القول بأن الظرف نفسه هو المسند وهو ضعيف. وفى الإيضاح: وإما لنحو ذلك، وذكر عن السكاكى أن من أسباب ذكره التعجب من المسند إليه كقولك: زيد يقاوم الأسد، مع دلالة القرائن. قال: وفيه نظر لأن التعجب حاصل بدون الذكر مع القرينة.

كون المسند مفردا:

ص: (وأما إفراده فلكونه غير سببى مع عدم إفادة تقوى الحكم)،

(ش): فيدخل فى الإفراد نحو: زيد منطلق أبوه، مما أسند فيه الوصف إلى المبتدأ رفعا لظاهر ذى سبب؛ لأنا فسرنا السببى بالجملة، ويدخل فيه نحو: زيد قائم؛ لأنه لا يفيد التقوى بل هو قريب من إفادته كما تقدم، ويدخل فيه نحو: عرفت عرفت، مما أفاد التقوى بالتكرار، ونحو: إن زيد قائم، مما أفاده بالحرف؛ لأنا قيدنا التقوى بكونه مفادا بنفس الإسناد فى التركيب نحو: زيد قام، مما كان فيه الفعل مسندا لضمير المبتدأ لأنه كما تقدم مشتمل على الإسناد مرتين وذلك لأن المبتدأ يطلبه بالإسناد إليه لكونه خبرا عنه ولكونه فعلا يطلب ضمير ذلك المبتدأ ليسند إليه لكونه فعليا لا سببيا، فوقع الإسناد فيه مرتين فأفاد التقوى بهذا الوجه وهو الإسناد مرتين ويحتمل أن لا يحتاج إلى القيد السابق، وهو قولنا: بنفس إسناده، وذلك بأن تجعل الألف واللام للعهد السابق، وهو التقوى المفاد بهذا الطريق وهو الإسناد فى تركيب واحد مرتين. ويدخل فيما أفاد التقوى بهذا الوجه فيكون جملة نحو قولنا: أنا عرفت وأنت ما سعيت فى حاجتى، مما كان فيه الفعل مسندا لضمير المبتدأ مع قصد إفادة التخصيص، كما تقدم أن مثل هذا التركيب يقصد به التخصيص؛ لأن التقوى موجود فيه لوجود الإسناد مرتين، ولو لم يقصد ذلك التقوى بالذات؛ لأنا لم نشترط إلا نفى إفادة التقوى، فمتى انتفى نفى الإفادة فإن وجدت الإفادة كان جملة ولو لم نقصد تلك الإفادة، نعم لو شرطنا نفى قصد التقوى

دخل فى الإفراد ما قصد به التخصيص، على تقدير تسليم أن هذا التركيب عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى، فلا يلزم دخوله فى الإفراد؛ لأن المقصود نفى أن السببية والتقوى يكون علة للإفراد. ولا يلزم اطراد العلة فيصح وجود ذلك النفى مع نفى الإفراد كما فى نحو: أنا سعيت فى حاجتك، وقولنا لم يقصد إفادة التقوى بالذات- إشارة إلى أن الإفادة لابد فيها تبعا؛ إذ ما يفاد بلا قصد أصلا لا يعد من خواص تراكيب البلغاء، فلا عبرة به أصلا، وقولنا: لأن السببى فى هذا الاصطلاح نعنى به اصطلاح السكاكى، وإياه تبع المصنف فى إطلاق السببى على ما ذكر، كإطلاقه الفعلى على خلافه كما أشرنا إليه بقولنا: فيما تقدم؛ لكونه فعليا لا سببيا، أما اصطلاحه فى السببى فكأنه مأخوذ من قول النحاة: إن نحو: مررت برجل كريم أبوه -نعت سببى، لكن على اعتباره ينبغى أن يسمى نحو قولك: زيد منطلق أبوه -مسندا سببيا، وهو لا يقول به، والتفريق بينه وبين قولنا: زيد أبوه منطلق بأن الأول المسند فيه مفرد والثانى المسند فيه جملة لا يفيد وجها لتخصيص الثانى بتسميته سببيا دون الأول، وأما اصطلاحه فى الفعلى فلا يعرف له سلف فيه، وقد أطلق السببى فى النعت على ما أطلقه عليه النحويون نحو: مررت برجل كريم أبوه، وأطلق الفعلى فيه على ما أطلقوا عليه الحقيقى نحو مررت برجل كريم، وحول هذا الاصطلاح إلى المسند لكنه خصصه بالجملة كما أشرنا إليه قبل، فعلم أن مجموع اصطلاحه فى السببى والفعلى مبتكر له، ولما كان تعريفه السببى فيه انغلاق وصعوبة حسبما يظهر عند الوقوف عليه فى المفتاح، ومعلوم أنه يلزم من انغلاقه انغلاق مقابله وهو الفعلى عدل المصنف إلى المثال فى السببى ليعرف منه الفعلى فقال (والمراد بالسببى) خبر هو (نحو) الخبر فى قولك (زيد أبوه منطلق)، ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو من خفاء؛ لأن أوجه التماثل كثيرة، ومثل هذا قولك مثلا: زيد انطلق أبوه، مما كان فيه الخبر جملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه فى تلك الجملة، فيستفاد حد السببى مما ذكر من المثالين لاشتمالهما على أجزائه، فيخرج عنه المسند فى نحو: زيد منطلق أبوه؛ إذ ليس (منطلق أبوه) بجملة كما تقرر، والمسند فى نحو:﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[1] مما هو جملة أخبر بها عن ضمير الشأن؛ لأن تعليقها بالمبتدأ بنفسها لا بعائد، وفى نحو قولنا: زيد قام؛ لأن العائد فى قام مسند إليه ويدخل فى ذلك الحد المستفاد من المثالين.

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

ص: **(والمراد بالسببى نحو: زيد أبوه منطلق).**

(ش): المسند على أقسام:

الأول– أن يكون سببيا، والمراد بالسببى أن يكون إثبات المسند للمسند إليه لمتعلقه لا لنفسه، وذلك إما بأن يتقدم السببى نحو: زيد أبوه منطلق، أو يراد حدوث المسند وهو سببى مثل: زيد انطلق أبوه، وفى هذين القسمين يكون جملة، أو زيد منطلق أبوه، وهو مفرد سببى.

الثانى– أن لا يكون سببيا، ولكن يراد تقوى الحكم بتكرر الإسناد كقولك: زيد قام؛ فإنه وقع الإسناد إلى زيد مرتين أحدهما إلى لفظ زيد، والثانى لضميره وهو فاعل قام.

الثالث– أن لا يكون سببيا ولا يراد به التقوية مثل: زيد منطلق، فحاصله أنه إن أريد به التقوية كان جملة، وإن لم يرد فإما أن يكون سببيا أو لا، إن لم يكن فهو مفرد، وإن كان فإما أن يتأخر السببى ولا يراد الحدوث، أو لا، فإن تأخر ولم يرد الحدوث فهو مفرد مثل: زيد قائم أبوه، إذا عرفت ذلك ورد على المصنف أن كلامه يقتضى أنه متى كان سببيا كان جملة، وليس كذلك؛ لأجل زيد منطلق أبوه.

(تنبيه) مراد المصنف بغير السببى هو ما أراده السكاكى بالمسند الفعلى، وهو ما يكون مفهومه محكوما فيه بالثبوت أو الانتفاء، وجعل منه: فى الدار خالد، على أن تقديره: استقر فى الدار. وأورد عليه المصنف أمرين:

أحدهما– أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلى يجب أن يكون تفسيرا للمسند مطلقا، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببى؛ إذ فسر المسند السببى بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلى، ومثله بقولنا: زيد أبوه انطلق أو منطلق، والبر الكر منه بستين، فجعل أمثلة السببى مقابلة لأمثلة الفعلى مع الاشتراك فى أصل المعنى؛ وأجيب عنه بأن ما ذكره تفسير للمسند الخبرى المقابل للسببى الشامل للمفرد والجملة التى تكون قصد بها تقوى الحكم؛ ولذلك قيد السكاكى الفعلى بنفى الجملة؛ ليتعين كونه مفردا، أما كونه مقابلا للسببى؛ فلأن الفعلى ما يكون مفهومه محكوما فيه بالثبوت للمسند إليه أو الانتفاء، وهو أعم من المفرد والجملة التى يكون المقصود بها تقوى الحكم.

الثانى– أنه إذا كان تقدير فى الدار خالد استقر، وخالد مبتدأ –كان المسند جملة أيضا.

وأجيب عنه بأنه لعله فرعه على رأى الأخفش[1] من أن الظرف يعمل بغير اعتماد؛ فيكون أراد أن خالدا فاعل، واستقر فارغ من الضمير، وهو المسند العامل فى خالد.

كون المسند فعلا:

ص: (وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ...إلخ).

(ش): يكون المسند فعلا لدلالته على أحد الأزمنة الثلاثة مع الاختصار؛ لأن قولك: زيد قام، يدل على وقوع قيامه فى الماضى مع الاختصار؛ فإنه يغنى عن قولك: قائم فى الماضى، والفعل حيث وقع دل على التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة إما معينا مثل: قام؛ حيث لم يقع صلة أو صفة لنكرة عامة أو فى شرط، ومثل: سيقوم، وإما مبهما بين أمرين مثل المضارع إذا قلنا إنه محتمل للحال والاستقبال والماضى إذا وقع صلة أو صفة لنكرة عامة، فإنه يحتمل المضى والاستقبال والحال خلافا لقول ابن مالك: يحتمل المضى والاستقبال فإنها عبارة قاصرة لعدم ذكر زمن الحال، ودلالة الفعل على الزمان بالتضمن، بخلاف دلالة قائم على الحال، فإنها ليست بالتضمن بل بالالتزام. والتحقيق أن الفعل الواقع صلة سلب الدلالة على تعيين الزمان وصار صالحا للأزمنة الثلاثة مضارعا كان أم ماضيا، وإليه أشار الزمخشرى فى سورة الرحمن، وغيرها. وقوله (مع إفادة التجدد) أورد عليه أن التقييد بأحد الأزمنة حكم بحصوله فى ذلك الزمان دون غيره، وهذا هو التجدد؛ فيكون ذكر التجدد تكرارا، وجوابه أن التصريح بكونه حاصلا فى زمن لا يقتضى كونه لم يكن حاصلا فى غيره، فلا يلزم التجدد، وفى الجواب نظر لما سيأتى قريبا -إن شاء الله تعالى- ويريد أن الفعل يدل على وقوع الحدث، فهو يدل على تجدد ماض إن كان الفعل ماضيا أو مستقبلا فى نحو: سيقوم، أو حالا فى نحو: زيد الآن يقوم، وقول المصنف مع التجدد يحتمل أن يريد أنهما علتان، وأن يريد أنهما جزءا علة، ومثل المصنف هذا بقول طريف بن تميم العنبرى:

أَوَكُلَّمَا وَرَدَتْ عكَاظَ قَبِيلَةٌ ... بَعَثُوا إِلَىَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ[2]

---

(١) الأخفش: عبدالحميد بن عبدالمجيد أبوالخطا الأخفش الكبير، كان إمامًا فى العربية القديمة، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء وطبقته وأخذ عن سيبويه والكسائى، انظر بغية الوعاة (٢/٧٤).

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبرى فى الإشارات والتنبيهات/٦٥، والأصمعيات/٦٧، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١/١٠٦، ودلائل الإعجاز/١٧٦.
وعكاظ أكبر أسواق العرب فى الجاهلية، وعريف القوم: رئيسهم أو القيِّم بأمرهم، يريد أنهم يبعثون إليه عريفهم من أجل شهرته وعظمته. انظر الإيضاح ٩٥، والتلخيص ٢٩.

فإن يتوسم يدل على تجدده، وقد يقال: إن التجدد فى هذا البيت فهم من (كلما) الدالة على التكرار الذى هو ملزوم التجدد، فإن كان المراد أن معنى يتوسم أنه فى كل مرة يتكرر التوسم؛ فقد يمنع، إلا أن هذا البيت ذكره المصنف مثالا لا شاهدا، لكن لك أن تقول (يتوسم) ليس مسندا، بل حال؛ لكنه مسند معنى، فإن قلت: كيف يكون التجدد فى الفعل الماضى؟ قلت: لأن كل فعل حادث تجدد بعد أن لم يكن، ولا نعنى أن قولنا: قام زيد يدل على أنه لم يكن قائما على الدوام؛ لصحة قولنا: أحيا الله زيدا، وإن كان لم يزل حيا منذ صدق عليه اسم زيد، ولكن مدلول الفعل التجدد، وذلك أعم من تجدد شىء يتقدمه مثله أولا فإن الأفعال المستمرة ليست فعلا واحدا، بل الفعل فى كل وقت غير الفعل فى الوقت الذى قبله، وإن اتحدا بالنوع، ولذلك قال أصحابنا: من الأفعال ما دوامه فعل كالابتداء، وهو يخالف ما ذكره البيانيون، ولعلهم بنوا ذلك على العرف، فذكروه فى الأيمان، فإن بناءها على العرف غالبا.

(تنبيه) الفعل يدل على التجدد ماضيا كان أم مضارعا أم أمرا، غير أن التجدد الذى يدل عليه الماضى المراد به الحصول، والمضارع يدل على التجدد بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى، وقد صرح به الزمخشرى عند قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[1] وسيأتى فى كلام المصنف فى الكلام على (لو) وأما ما وقع فى كلام الزمخشرى عند قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ**﴾[2] من أن التأكيد مستفاد من السين، وما اقتضاه من عدم استفادته من الفعل المضارع ففيه نظر.

واعلم أنه يستثنى من قولنا: المضارع دال على الاستمرار ما إذا أريد به زمن الحال خاصة؛ فإن الاستمرار مع إرادة زمن الحال فقط لا يجتمعان، إلا أن يقال: يدل على وقوع الحدث فى الحال وأنه يستمر فى المستقبل، فإن قلت: لو كان المراد بالمضارع الاستمرار لكان نفى المضارع لا ينفى أصل الفعل، فإذا قلت: لا يقوم زيد يكون نفيا لقيامه المستمر، لا نفيا لأصل القيام – قلت: يقدر أن الفعل صار مضارعا بعد النفى، وورد النفى على أصل الفعل فبقى نفيا موصوفا بالاستمرار، فصار الاستمرار للنفى لا للفعل، ومما ذكرناه يعلم الجواب عما يورد من نحو: علم الله كذا، فإن علم الله تعالى لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة التى يستعمل فيها

---

(١) سورة البقرة: ١٥.

(٢) سورة التوبة: ٧١.

الفعل، وجوابه: أن معنى علم الله كذا وقع علمه فى الزمن الماضى، ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك، فإن العلم فى زمن ماض أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره، وحاصله أن المعنى بالتجدد فى مثله الوقوع.

كون المسند اسما:

ص: (وأما كونه اسما... الخ).

(ش): من أحوال المسند أن يكون اسما، وذلك إذا قصد به عدم التجدد وعدم الدلالة على الزمن، وينبغى أن يقال لعدم قصد إفادتهما حتى إذا لم يقصد واحد منهما يكون كافيا فى إثباته اسما، ومثله المصنف بقول النضر بن جؤية:

لا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الصَّبَّاحُ صُرَّتَنَا ... لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ[1]

إِنَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ يَوْمًا دَرَاهِمُنَا ... ظَلَّتْ إِلَى طُرُقِ المَعْرُوفِ تَسْتَبِقُ

فإن قوله (منطلق) دل على أن ذلك دأبه من غير نظر إلى زمن دون آخر، و(الصباح) قيل: بالباء الموحدة، أى: المسكوك[2] وقيل: بالياء آخر الحروف، أى: الدرهم المضروب، وقيل الصباح الذى يأتينا صباحا، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾**[3] المراد: هيئة هذا الكلب من غير نظر لوقت دون آخر، كذا مثلوه، وفيه نظر؛ لأن الاسم إذا عمل صار كالفعل يدل على التجدد، لا على الثبوت كما قررناه فى غير هذا الموضع، فإن قلت: اسم الفاعل حقيقة فى الحال فينبغى أن يكون منطلق للحال- قلت: نعم، لكنه قد يقترن به ما يراد به قطع النظر عن الزمن فيكون للحالة المستمرة، وذلك يظهر بكونه فى معرض مدح أو ذم، ونحو ذلك. وهذا لا ينافى الحال، بل فيه الحال بقيد الاستصحاب، فإن قلت: إذا قلنا

---

(١) البيتان من البسيط، والأول للنضر بن جؤية فى معاهد التنصيص ١/٢٠٧، وشرح الواحدى على ديوان المتنبى -كما قال أ/ محمود شاكر- والإشارات والتنبيهات ٦٥، ولجويرية بن النضر فى شرح المرشدى على عقود الجمان ١/١٠٦. وبلا نسبة فى دلائل الإعجاز ص: ١٧٤ والإيضاح ٩٥، والتلخيص ٢٥.

(٢) السَّكُّ: تضبيبك الباب أو الخشب بالحديد وهو السَّكّى والسَّكُّ. والسَّكِّىُّ: المسمار وقيل: الدينار. اللسان (سكك).

(٣) سورة الكهف: ١٨.

(زيد ضارب الآن أو أمس أو غدا) لا يـدل على الثبوت؛ لتقيده بـالزمن الـدال على التجدد، ولاسيما ضارب غدا، وإن لم يقيد بظرف فهو مصروف إلى الحال -قلت: الدلالة على التجدد عند التقييد بالظرف إنما هو بناء على أن الظرف ينفى الوقوع فى غـيره بـالمفهوم، ولا نسـلمه، كما هو قول مشهور فى مفهوم الصفة، وإن كان مرجوحا فقد سلمناه، فقد يقـال إنمـا نعنـى بالثبوت وعدم التجدد بالنسبة إلى ذلك الظرف فقولنـا: (زيـد ضـارب غـدا) معنـاه أن الضـرب الذى سيقع منه غدا يقع ثابتا مستقرا سواء كان موجودا قبل ذلك أم لا بخـلاف (زيـد يضـرب غدا) فإنه يدل على أنه يتجدد له فى غد ضرب، فلا معارضة حينئذ بين مفهـوم الظـرف ودلالـة الاسم على الثبوت سلمنا ذلك كله، فالاسم إنما يدل على الثبوت ما لم يعمل.

(تنبيه) قد يستثنى من قولهم: الاسم دال على الثبوت الاسم الواقع حالا، وسيأتى فى كـلام المصنف وغيره أنه يدل على الحصول لا الثبوت، على بحث فيه سيأتى فـى موضعـه، وسيأتى أنه يستثنى من ذلك أيضا الصفة المشبهة على فاعل؛ فإن النحاة نصوا على أنـه إذا أريـد بالصفـة المشبهة التجدد حولت إلى فاعل، فهو حينئذ لم يكن صفة مشبهة بل اسم مجـرد، ومـع ذلـك يدل على التجدد لا الثبوت. ولك أن تجعل هذا الكـلام سؤالا علـى أصـل القـاعدة، ويسـتثنى أيضا الصفات العاملة من أسماء الفاعلين وغيرها، غير الصفـة المشـبهة، فإنهـا كلهـا دالـة علـى التجدد كما سبق حتى المصدر إذا عمل، وإنما يـدل الاسـم على الثبـوت مـا لـم يعمـل، كمـا صرح به أهل هذا الفن، وهو واضح.

(تنبيه) ليت شعرى ماذا يصنع الزمخشرى فى أنه لا يزال يصرح بدلالة الاسم على الثبـوت والاستقرار، ولا شك أن المراد بالثبوت ثبوت المصدر الذى يشـتق منـه الاسـم، ثـم يقـول: إن أسماء الله سبحانه وتعالى مشتقات لا تستلزم صدق أصلها! فأى ثبوت عنده فـى نحـو: (عليـم وسميع) إذا كان ينكر أصل العلم والسمع؟! ولكنه لا يزال يسـتعمل القواعـد البيانيـة مـالم تغـط عليه للبدعة الاعتزالية فيعدل عنها، كما تقدم عنه فى التخصيص بتقديم المسند إليه.

(تنبيه) فى كلام السكاكى وغيره أن الجملة الاسمية دالة على الثبوت، وأن الفعل دال على التجدد، فقد يقال: هـذان الكلامـان يتناقضـان فـى نحـو: (زيـد قـام)؛ لأن هـذه الجملـة حينئـذ تقتضى ثبوت القيام لزيد من حيث كونها اسمية، والتجدد من حيث كون القيام مذكورا بصيغة الفعل، وقد أشكل هذا الموضع على الكاشى فى شرح المفتاح، فقال: إن كون الجملة الاسمية للثبوت إنما هو فى التى خبرها أيضا اسم، وفيما قاله نظر، بل ما قـالوه جـار علـى عمومـه، ولا

تناقض؛ لأن قولك: (زيد قام) يدل على ثبوت نسبة القيام المتجدد، فالقيام متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر، ولا بدع فى ذلك، فربما كان الفعل المتجدد لشدة لزومه ودوامه أو شرفه فى نفسه يجعل لفاعله صفة ثابتة مستقرة.

تقييد الفعل بمفعول ونحوه:

ص: (وأما تقييد الفعل ... الخ).

(ش): من أحوال المسند إذا كان فعلا أو شبهه أن يقيد، والمصنف لم يجعل هذه حالة للمسند بل حالة للفعل؛ لأنه ليس كل مسند كذلك، وتقدير كلامه: وأما تقييد الفعل المسند، ولكن يرد على المصنف ما يعمل عمل الفعل، وحكمهما واحد، والتقييد إما أن يكون بمفعول، وأطلق المفعول ليكون صالحا للمفاعيل الخمسة المطلق مثل: (ضربت ضربا كثيرا) فالتقييد وقع بالمصدر؛ لأنه أريد به ضرب خاص بدليل صفته، والمفعول به إما بحرف مثل: (مررت بزيد)، أو بغير حرف مثل: (ضربت زيدا)، ومثل السكاكى المفعول به المجرور بحرف بقولك: (ضربت بالسوط)، وقولك: (ما ضربت إلا زيدا) قلت وفيه نظر؛ أما ضربت بالسوط فليس مفعولاً به؛ لأن الباء فيه للاستعانة، ويمكن الجواب بأن مراده بضربت بالسوط جعلت السوط كذلك، وتكون الباء فيه للتعدية لا للاستعانة، ويكون الفعل تعدى إلى زيد بنفسه، وإلى السوط بالحرف، وهو معنى غير الأول، وأما ما ضربت إلا زيدا فهو مفعول به لفظا؛ لأنه استثناء مفرغ، إلا أن يكون السكاكى جعل المفعول محذوفا، وزيدا منصوبا على الاستثناء، ويكون الفعل حينئذ وصل إليه بواسطة حرف وهو (إلا) وحينئذ فلا يصح؛ لأن ذلك ليس مفعولا به؛ لأن الغرض أن المفعول محذوف، بل منصوب على الاستثناء، والمنصوب على الاستثناء ليس مفعولا به حقيقة. ألا ترى أنك تنصب على الاستثناء فى الأفعال القاصرة مثل (قام الناس إلا زيدا)! وإن جعلنا المفعول محذوفا وزيدا بدلا منه، وبدل المفعول مفعول، فذلك من جهة الصناعة لا من جهة المعنى، ألا ترى أن الضرب بالنسبة إلى المبدل منه منفى، وبالنسبة إلى البدل مثبت؟ ثم لو سلمناه فالفعل الواصل إلى المبدل منه بنفسه هو الواصل إلى البدل بنفسه، و(إلا) هى سبب فى وصول الفعل إلى البدل بنفسه لا بها. ويتناول المفعول فيه زمانا مثل (ضربت اليوم)، ومكانا مثل: (ضربت أمامك)، والمفعول معه نحو: (سرت والنيل)،

والمفعول له مثل (ضربت تأديبا)، وإما أن يكون التقييد بغير المفعول كالتمييز مثل: (طاب زيد نفسا)، والحال مثل: (ضربت قائما). وجعل منه المصنف: (ما ضرب إلا زيد)، وكأنه يعنى التقييد بالحصر فى المخبر عنه. وقوله لتربية الفائدة، أى: فائدة الخبر. قالوا: معناه لزيادتها؛ لأنه بالقيود تزداد الفائدة، وينبغى أن تحمل على زيادتها بحسب التعيين، وإلا فلكل فعل مفعول مطلق ومفعول فيه، وبه إن كان متعديا. قلت: ثم قولهم: الفائدة تزيد واضح فى الإثبات، أما النفى إذا قلت (ما ضربت)، أفاد نفى الضرب عن كل واحد لأن تقديره ما ضربت أحدا، فإذا قلت زيدا نقص المخبر به فصار خاصا بعد أن كان عاما، فلذلك إذا قلت ما ضربت قائما لا يكون فيه نفى الضرب عن غير قائم، فالفائدة لم تزد بل نقصت؛ والتحقيق أن الفائدة زادت ولكن المخبر به نقص، فينبغى أن تفسر تربية الفائدة بحصولها على الكمال.

بقى أن يقال التقييد واضح فى المفعول معه والمفعول له، أما المفاعيل الثلاثة فهى ملازمة للأفعال، فليس للفعل حالة إطلاق وحالة تقييد، فإن أراد تقييده لفظا فيقال: تربية الفائدة تحصل مع الحذف؛ لأنه لا يحذف إلا إذا قام عليه الدليل، فالفائدة سواء فى قولك: (ضربت زيدا)، وقولك: (ضربت)، فى جواب: (ما صنعت)؟ إلا أن يقال: التنصيص عليه ينقلها من الظهور إلى النص. ثم ذكر نوعا غريبا من التقييد وهو قولك: (كان زيد قائما) ربما يتوهم أن التقييد حصل بخبر كان؛ لأنه بمنزلة المفعول، واسمها بمنزلة الفاعل قد يكمل الإسناد بها وباسمها فقال: ليس كذلك بل الإسناد دائر بين اسمها وخبرها كما كان قبل (كان)، وإنما دخلت (كان) تقييدا فالقيام مقيد بكان، وليست كان مقيدة بالقيام، وهذا واضح على رأى من ذهب إلى أنها مسلوبة الحدث، أما على قول الجمهور من أن لها حدثا وزمانا فالأمر أيضا كذلك، إلا أنه أغرب فإن (كان) إن كانت مسندة إلى اسمها فيصير اسم كان مسندا إليه أمران فى حالة واحدة، ثم يصير القيد عاملا فى المقيد، ويصير قولك: (كان زيد قائما) جملتين متداخلتين مركبتين من ثلاث كلمات، وإن كانت مسندة إلى الجملة بعدها لزم الإشكال الثانى والثالث، ثم كيف تستند إلى الجملة وقد تقرر من مذهب البصريين خلافه؟! ثم لو أسندت إلى الجملة لكانت تامة لا ناقصة، ولكانت الجملة كلها فاعلا. وعلى الأول فقد يتعلق بذلك متعلق فيجيز نحو (زيد القائم حضر) على أن يكون القائم خبرا لزيد ومبتدأ لحضر، وكقوله تعالى:

﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾[1] على أن يكون (من وجد فى رحله) خبرا عما قبله مبتدأ لما بعده، ولا يكاد أحد يخبر بذلك لما يلزم عليه من كون الاسم متجردًا من العوامل وغير متجرد فى حالة واحدة. وقوله: (وأما تركه فلمانع منها) أى ترك التقييد لمانع من هذه الأمور، مثل إرادة الاختصار أو انتهاز الفرصة، أو غير ذلك.

تقييد المسند بالشرط:

ص: (وأما تقييده بالشرط ... الخ).

(ش): من أحوال المسند تقييده بالشرط مثل (يقوم زيد إن قام عمرو) ومثل (إن قام زيد قام عمرو)، فإنه قيد فيه الجواب بالشرط، ولك أن تقول المفيد هنا ليس المسند بل جملة كاملة من مسند ومسند إليه، ثم ذلك يكون لاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة معانى كلمات الشرط وما بينها من التفاوت. وقد أحال المصنف غالب ذلك على علم النحو، واقتصر على ذكر (إن) و(إذا) و(لو)، وقال إنه لابد من النظر فيهن لما فيهن من المعانى اللطيفة والمباحث الشريفة على خلاف فى بعض هذه الأدوات.

وأدوات الشرط إن ومن وما ومتى ومهما وأى، وأنى وأيان قليلا ظرفا زمان، وكيف وإذ ما، وحيثما وأين ظرفا مكان، وكذلك لما ولولا ولوما.

و(لو) فى الغالب شرطية يعنى أنها للربط فى الماضى، وأما إطلاق المصنف أن (لو) شرط فقد تبع فيه ابن مالك، وابن مالك تبع الجزولى، قال شيخنا أبوحيان وأصحابنا لا يعرفون ذلك انتهى. والتحقيق أنها ليست شرطا فإن الشرط يستحيل أن يكون ماضيا كما سيأتى تقريره.

ومن أدوات الشرط (إذا) فقط أو موصولة بها(ما).

ولنقدم ما تكلم عليه المصنف. أما (إن) و(إذا) فقال: إن كلا منهما للشرط فى الاستقبال، يعنى: أن فعل الشرط فيهما لابد أن يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضى اللفظ أو مضارعه، وهذا متفق عليه، ولا يقدح فيه قول بعضهم إن (إذا) قد تكون للحال وإن منه قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾[2] لأن ذلك إن ثبت فهو فى إذا المجردة للظرفية لا فى المتضمنة معنى الشرط. نعم قال بعضهم إن (إذا) لا تدل على الشرط والارتباط، بل حصول الفعلين معها

---

(١) سورة يوسف: ٧٥.

(٢) سورة النجم: ١.

بحسب الاتفاق، إذ لو لوحظ فيها معنى الشرط جيء بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[1]، ولا يجوز: (إن يقم زيد ما ضربته) لكن الأصل في (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط، فإذا قلت: (إن قام زيد) دل على أنك غير جازم بأنه سيقوم، وأصل (إذا) الجزم؛ ولذلك كان النادر أي: الذي يندر -وقوعه موقعا؛ لأن أي مكان وقوعها، فإن قلت: كيف تدخل (إن) على فعل الموت كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ﴾[2] قلتُ: أجاب عنه الزمخشري بأنه لما كان مجهول الوقت ساغ ذلك فينبغي حينئذ أن يضاف إلى غير المجزوم به غير المجزوم بوقته، فإن قلت: فليجز التعليق على احمرار البسر بأن قلت: إنما امتنع عند من منعه؛ لأن وقته معلوم بالتقريب، وإنما أتى بلفظ الأصل لأنه قد يأتي عكس هذا كما سنذكره، وكون (إذا) موضوعة للمجزوم به خلاف ما ذكره ابن مالك وغيره من أنها لما تيقن كونه أرجح، والذي يتلخص أن (إن) و(إذا) يشتركان في عدم الدخول على المستحيل إلا لنكتة نحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾[3]، وتنفردان بالمشكوك فيه والموهوم، وتنفرد (إذا) بالمجزوم به، وهل تدخل على المظنون؟ خلاف، لكن قول المصنف: أصل (إن) عدم الجزم يدخل فيه الأربع فيرد عليه المستحيل والمظنون وليس الأصل دخولها عليهما.

قال المصنف: ولأجل ذلك غلب لفظ الماضي مع (إذا)؛ لأن الفعل بعدها مجزوم به، فاستعمل فيه ما ينبئ عن تحققه؛ لأن المستقبل إذا قصد تحققه يؤتى به بلفظ الماضي كقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾[4]، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾[5] أتى في الحسنة (بإذا)؛ لأن وقوع مطلق الحسنة مجزوم به؛ لأن الحسنة -أعني نعم الله تعالى المحبوبة للعباد- غالبةٌ على السيئة -أعني ما يسوء الإنسان- وأتى في السيئة (بإن) لندورها، هكذا ينبغي أن يقرر. وأما المصنف فإنه قال: أتى في جانب الحسنة (بإذا) لأن المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به؛ أو كالمقطوع به،

---

(١) سورة الجاثية: ٢٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٨.

(٣) سورة الزخرف: ٨١.

(٤) سورة النحل: ١.

(٥) سورة الأعراف: ١٣١.

ولذلك عرفت تعريف الجنس، وفى جانب السيئة بلفظ (إن) لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت.

قلت: قد يقال: إن الإطلاق موجود فى الحسنة المعرفة تعريف الجنس، وفى السيئة النكرة، إلا أن يقال الألف واللام الجنسية تصرف إلى الحقيقة فيكون مطلقا، بخلاف سيئة المنكر قد يكون نكرة فى المعنى بأن يكون تنكيره للوحدة.

والذى يظهر أن ما ذكره المصنف من الحكمة فى استعمال (إن) و(إذا) فى موضعهما واضح من غير اعتبار تعريف ولا تنكير. وجوّز السكاكى أن تكون الألف واللام جنسية وأن تكون عهدية، وقال: إن العهد أقضى لحق البلاغة. قال المصنف: وفيه نظر، ووجه النظر أنه قرر أن الحسنة مطلقة فكيف يجعلها للعهد وهو ينافى الإطلاق؟ وحمل كلامه على أنه يريد عهدا جنسيا، والعهد الجنسى لا ينافى الإطلاق بالنسبة إلى أنواعه، وحمل على أنه يريد بالمعهود النعمة المطلقة الموجودة فى ضمن الجزئيات، فتكون مطلقة وغير مطلقة باعتبارين، وما ذكره فى المفتاح هو معنى عبارة الكشاف. وإذا راجعت ما قدمناه فى الألف واللام من تحقيق مذهب السكاكى، وأنه يرى أن الألف واللام لا تزال عهدية اتضح لك أن ما ذكره هنا ماش على رأيه. قال الطيبى: مراد الزمخشرى بجنس الحسنة العهد الجنسى الشائع، كما قال فى تفسير (الحمد لله): التعريف فيه للجنس، والمراد الإرشارة لما يعرفه كل أحد أن الحمد ما هو؟ فالمراد بالحسنة الحسنة التى تحصل فى ضمن فرد من الأفراد، فتارة تكون خصبا، وتارة رفاهية، وتارة صحة، وغير ذلك، وإليه الإشارة بقوله: الحسنة من الخصب والرخاء، فإن بعضا منها واقع لا محالة، وهو يصدق على كل فرد حاصلا كان أو سيكون، ومن ثم لم يجز حمل العهد على الخارجى لتشخصه، ولا على الجنس من حيث هو هو؛ فإن الحقيقة إذا أريد بها شىء بعينه مجازا حمل على المبالغة والكمال فيها، والمقام لا يقتضى ذلك، وهو المعنى بقول صاحب المفتاح؛ لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة؛ ولذلك عرف ذهابا إلى كونها معهودة أو تعريف جنس، والأول أقضى لحق البلاغة أى المعهود الذهنى اهـ. وقيل: إنما قال: إنه أقرب للبلاغة؛ لأن المعهود أقرب إلى التحقق من الجنس، وجعل المصنف من ذلك: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾[1].

---

(١) سورة الروم: ٣٦.

قلت: وهو يشهد لما قلناه من أن الإتيان (بإذا) و(إن) لمادتى الحسنة والسيئة، لا لتعريف ولا لتنكير، وإلا ورد عليه ما ذكره بهذه الآية الكريمة، فيحتاج إلى تكلف الجواب بأنه إنما نكّر رعاية للفظ الإذاقة المشعر بالقلة.

وأورد المصنف قوله تعالى ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾[1] فقد استعمل فيه (إذا) فى الطرفين، وأجاب بأنه قصد التوبيخ والتقريع فأتى (بإذا) و(بالمس) المشعر بالقلة؛ ليكون تخويفا لهم، وإخبارا بأنهم لابد أن يمسهم شىء من العذاب.

وأورد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾[2] بعد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ فإن الضمير فى مسه يعود على المعرِض؛ إشارة إلى أنه لما أعرض وتكبر قطع بأن الشر يمسه؛ قلت: الواو ليست للترتيب، والذى يمسه الشر أعم من أن يكون مسه الخير قبل ذلك أولا.

(تنبيه) أورد على الشاعر القائل:

إِذَا هِىَ حَثَّتْهُ عَلَى الخَيْرِ مَرَّةً   عَصَاهَا وإِنْ هَمَّتْ بِشَرٍّ أَطَاعَهَا[3]

قلت: ويمكن الجواب بأن المقصود إثبات حثّ نفسه له على الخير ومع ذلك يعصيها، وهو أبلغ فى الذم، وبذلك يعلم الجواب عن قوله: وإن همت، قلت ذلك بحثا ثم رأيته فى بعض الحواشى، وقد سبق غيرى إليه.

ص: (وقد تستعمل (إن) فى الجزم ... الخ).

(ش): قد تخرج (إن) عن أصلها وتستعمل فى المجزوم به، وذلك إما على سبيل تجاهل المتكلم كقول العبد لمن يطلب سيده: (إن كان فى الدار أعلمته) ليوهمه أنه غير جازم، وإما لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك (إن صدقت فماذا تفعل؟) لأن المخاطب يشك فى صدقه.

---

(١) سورة الروم: ٣٣.

(٢) سورة فصلت: ٥١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لسعيد بن عبدالرحمن فى الأغانى ٢٨١/٨، والبيان والتبيين ١٨٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ص: ٣٧٣، ولعبد الرحمن بن حسان فى أمالى القالى ٢٢٢/٢، والحماسة البصرية ٢٦٦/٢، والعقد الفريد ٢٩٢/٦، وعيون الأخبار ١٩٣/٣.

قلت: وينبغى أن قوله (إن صدقت) يحمل على التعيين، وهو مشكوك فيه، وإن كان الصدق مجزوما به -وإما لتنزيل المخاطب منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذى أباه: (إن كان أباك فلا تؤذه) ويصح أن يعبر عن ذلك بتنزيل المتكلم نفسه منزلة الجاهل لإيهام أن الأذى الصادر من الولد لأبيه لا يصدر إلا من الأجنبى؛ فلذلك شكك نفسه فى أنه أبوه، ويصلح للأمرين أيضا قولك لمن يؤذى الناس: (إن كنت مسلما فلا تؤذ المسلمين). وإما للتوبيخ بأن يراد أن فعل الشرط الواقع المجزوم به لقيام البراهين المقتضية لوقوع خلافه كأنه معدوم فيفرض معدوما ويعلق على الشرط كقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا "إِنْ" كُنتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾[1] على قراءة الكسر، ويرد عليه أمران:

أحدهما– أن المجزوم به إسرافهم فيما مضى، والإسراف للمستقبل بالنسبة إلى العباد مشكوك فيه، وإن كان المراد: إن تبين إسرافكم الماضى لأجل كان فالتبين أيضا للعباد مشكوك فيه.

الثانى– أنه إذا كانت البراهين القاطعة تجعل الإسراف كالمستحيل، فدخول (إن) عليه خلاف الأصل، فإن المستحيل لا تدخل عليه أداة الشرط حقيقة، و(الهمزة) فى الآية الكريمة للإنكار، و(الفاء) عاطفة على جملة محذوفة، و(الضرب) مجاز عن الصرف، و(صفحا) مصدر من المعنى أو مفعول من أجله أوحال أى صافحين، إن جوزنا وقوع المصدر حالا فى القياس ويحترز بقراءة الكسر عن قراءة الفتح فمعناه ألأجل إسرافكم نضرب عنكم الذكر فلا تؤمرون ولا تنهون، وإما أن يؤتى (بإن) للتغليب، بأن يسند فعل الشرط إلى جماعة بعضهم مقطوع بوقوع الفعل منه، وبعضهم مشكوك فيه، فيغلب المشكوك فى وقوعه منه على غيره.

(تنبيه) حيث ورد فى القرآن الكريم (إن) وليست فى كلام محكى عمن يقع منه الشك استحال أن تكون للشك؛ لأن الله تعالى منزه عنه، وإنما هى على ما يقتضيه المقام من هذه التأويلات.

(تنبيه) قال المصنف تبعا للسكاكى فى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾[2]: تحتملها، أى تحتمل أن تكون للتوبيخ -كما سبق- وأن تكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم، فإنه كان منهم من يعرف الحق وينكره عنادا.

---

(١) سورة الزخرف: ٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٣.

قلت: لكن التغليب أن تجمع بين ما تقتضيه الكلمة وغيره، وهنا جمع في فعل الشرط بين مجزوم بأن عنده ريبا، وهم الكفار، ومجزوم بأنه لا ريب عندهم، وهم الذين كانوا يعتقدون الحق بقلوبهم، فلم تستعمل (إن) في شيء من حقيقتها من الشك ثم غلب عليه غيره، بل استعملت في شيئين كل منهما غير مدلولها، وليس ذلك من التغليب في شيء، وما هو إلا كقولك (إن عاد أمس وطلعت الشمس غدا أكرمتك) فهو تعليق على واجب ومستحيل، وكلاهما خلاف الأصل. وقد مشى شارحو المفتاح والتلخيص على ما ذكره المصنف على ما فيه، ولا يصح كلامه إلا بتأويل، وهو أن يدعى أن بعض المخاطبين كانت حالته حال من يشك الإنسان في أن عنده ريبا، أو لا كالمنافقين، وبعضهم كان الإنسان يعلم أن عنده ريبا، وهم الكفار الذين يقولون: لا ندرى، كالذين قالوا: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾[1] فحينئذ يمكن أن يقال بعض المخاطبين من شأنهم الخطاب (بإن)؛ لأن عند الإنسان شكًّا في أن عندهم ريبا أو لا، وبعضهم لا يشك الإنسان في أن عنده ريبا فغلب المشكوك في ريبه بالنسبة إلى السامعين على غير المشكوك في ريبه، وهذا غير ما ذكره المصنف؛ ثم إن فيه من الركاكة ما لا يخفى، ولعل القطع حاصل بأنه غير مراد، وأغلب ظني أن الوهم سرى لهم من أن الريب هو الشك، وأن الذهن زاغ عن الريب الذى يطلبه (إن)، وهو ريب الإنسان المتكلم إلى الريب الذى هو فعل الشرط، ثم لو ثبت للمصنف ما ادعاه في الآية الكريمة من التغليب وقع النزاع معه ومع السكاكي في جعله التغليب من النكت التي لأجلها تستعمل (إن) في المجزوم به؛ وذلك لأن هذا العلم إنما يتكلم فيه في النكت المعنوية لا اللفظية، والتغليب أمر لفظي لا يؤتى به إلا لنكتة معنوية تحمل عليه، فإن أراد المصنف أن التغليب نكتة لم يصح، وإن أراد أنه لابد من اشتماله على نكتة معنوية لأجلها تستعمل (إن) في الجزم فليس في ذلك بيان لما هو بصدده، من نكتة استعمال (إن) في الجزم، وربما

---

(١) سورة الفرقان: ٦٠.

كانت تلك النكتة الحاملة على التغليب هى إحدى النكت السابقة.

ثـم اعلـم أن السـكاكى قـال: وأمـا قولـه تعـالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾[1]، و﴿إِنْ كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ﴾[2] وذكر ما سبق أراد والله أعلم بقوله وإن كنتم فى ريب من البعث قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ﴾ لأن التلاوة ﴿إِنْ كُنتُمْ﴾ بـلا واو، والواو من كلام السكاكى عاطفة، ولا ينكر ذلك، فهو كقوله ﷺ فى كتاب هرقل: و﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[3] الآية فكأن المصنف توهم أن هـذه الـواو من القرآن الكريم فقال فى الإيضاح: وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ﴾[4] وهو غلط سببه ما سبق.

ص: (ثم التغليب يجرى فى فنون ... الخ).

(ش): لما توهم المصنف أن ما سبق محتمل للتغليب استطرد لذكر باب التغليب، وليته لـم يذكره هنا؛ لعدم ثبوت أن ما سبق مـن التغليـب، فقـال: إن التغليـب يجـرى فـى فنـون، كقولـه تعـالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[5] غلـب فيـه المذكـر على المؤنـث. وقـد يكـون بتغليـب المخاطب على غيره، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[6] أصلـه يجهلـون باليـاء فغلـب؛ لأن قوما فى معنى المخاطب.

قلت: وفى تسمية هذا تغليبا نظر، إنما فيه مراعاة المعنى. ومن تغليب المخاطب على غيره قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾[7] فأدخل عليه الصلاة والسلام فى ﴿لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ بحكم التغليب ولم يكن فى ملتهم أصلا،

---

(١) سورة البقرة: ٢٣.

(٢) سورة الحج: ٥.

(٣) حديث هرقل مع أبى سفيان أخرجه البخارى فى "بدء الوحى"، باب: كيـف كـان بـدء الوحـى إلـى رسول الله ﷺ . (٤٢/١)، (ح٦)، وفى غير موضع من صحيحه الآية ٦٤ من سورة آل عمران.

(٤) سورة الحج: ٥.

(٥) سورة التحريم: ١٢.

(٦) سورة النمل: ٥٥.

(٧) سورة الأعراف: ٨٨.

ونظيره قوله تعالى:﴿ إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾[1]. ومن التغليب قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2] فإن لعلكم متعلق فى المعنى بخلقكم، والمراد بتتقون هو والذين من قبلهم.

ومن تغليب العاقل على غيره قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[3].

(تنبيه) للتغليب بالتثنية مواضع كثيرة فمنها قولهم: أبوان، للأب والأم، وفيه تغليب المذكر على المؤنث، ومنها: الخافقان، ذكره السكاكى وغيره وهما المشرق والمغرب، فإن الخافق حقيقة هو المغرب، على أن تسمية المغرب خافقا مجاز؛ لأن المغرب ليس خافقا بل مخفوق فيه، ومن التغليب العمران لأبى بكر وعمر، قال ابن الشجرى ومن زعم أنهم أرادوا بالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز فليس قوله بشيء؛ لأنهم نطقوا بالعمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبدالعزيز، ويروى أنهم قالوا لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين، وإليه ذهب أبوعبيدة، ونقل فى إصلاح المنطق عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد فقال أعتق العمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد، فأراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز، فلا تغليب. ومنها ما نقله الحاتمى عن الأصمعى قوله:

أَلاَ مَنْ بَلِّغَ الحُرَّيْنِ عَنِّى ... مُغَلْغَلَةً أَخُصُّ بها أبيَّا[4]

وإنما هما الحر وأبى؛ أخوان، ومنها قولهم: البصرتان، للبصرة والكوفة، وقول قيس بن زهير:

جَزَانِى الزهْدَمان جَزَاء سَوْءٍ ... وكنتُ المرءَ يُجْزى بالكَرَامه[5]

وإنما هما: زهدم وقيس من بنى عبس. ومنه القمران، للشمس والقمر، قال ابن الشجرى:

---

(١) سورة الأعراف: ٨٩.

(٢) سورة البقرة: ٢١.

(٣) سورة الشورى: ١١.

(٤) البيت من الوافر، وهو للمنخّل اليشكرى فى الأغانى ٢١/١٠، ويروى شطره الثانى مختلفا فيقول:

ألا من مبلغ الحرين عنى ... بأن القوم قد قتلوا أبيا.

(٥) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير فى إصلاح المنطق ص: ٤٠٠، والأغانى ١١/١٤٢، ولسان العرب ١٢/ ٢٧٩ (زهدم)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ٢/١٤٩، والمحتسب ٢/١٨٩، والمقتضب ٤/٣٢٦ وكتاب العين ٤/١٢٣، ويروى: أجزى بدلا من يجزى.

وهو المراد فى قول المتنبى:

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا ... فَأَرَتْنِيَ القَمَرَيْنِ فِى وَقْتٍ مَعَا[1]

وقال الفرزدق:

أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ ... لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[2]

وسأل الرشيد من حضر مجلسه عن المراد بالقمرين، فقيل: أراد النبى (وإبراهيم -عليه الصلاة والسلام- وبالنجوم الصحابة فأعجبه ذلك ورآه مناسبا لحال الفرزدق؛ فإن نسبه يتصل بهذا النسب الكريم، وبهذا التفسير جزم ابن الشجرى، وكان الوالد يستحسنه. ومنها: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾[3] المشرق والمغرب، وكذلك المغربان. ومنها: المصعبان، لمصعب بن الزبير وابنه عيسى، وقيل: مصعب بن الزبير وعبد الله أخوه، وقالوا لعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب: الخبيبان، وكان عبدالله يكنى أباخبيب. ومنها: العمران فى قول قراد بن حبش الصاردى:

إِذَا اجْتَمَعَ العَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جَابِرٍ ... وَزَيْدُ بْنُ عَمْرٍو خِلْتَ ذُبْيَانَ تُبَّعا[4]

ومنها: الأحوصان؛ وهما الأحوص بن جعفر بن كلاب، وعمرو بن الأحوص. ومنها: الحنتفان، وهما الحنتف وسيف ابنا أوس بن حميرى. ومنها: البحتران؛ وهما بحتر وفراس ابنا عبدالله بن سلمة. ومنها: الأقرعان، وهما الأقرع بن حابس وأخوه مزيد. ومنها: الطليحتان، طليحة بن خويلد الأسدى وأخوه حيال. ومنها: الخزيمتان، والربيتان، من باهلة بن عمرو، وهما خزيمة وربيبة. قال ابن الحاجب فى أماليه: شرطه تغليب الأدنى على الأعلى؛ لأن القمر دون الشمس، وأبو بكر أفضل من عمر، وقد يرد عليه: البحران، للملح والعذب، فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب، وعكس ذلك غير ابن الحاجب فقال شرطه تغليب الأعلى

---

(١) البيت من الكامل وهو للمتنبى فى ديوانه ٢/٤، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٨٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى ديوانه (١/٤١٩)، والأشباه والنظائر (٥/١٠٧)، وخزانة الأدب (٤/٣٩١)، ولسان العرب (١٥/١٠٧) (عوى).

(٣) سورة الزخرف: ٣٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لقواد بن خش الصاردى فى لسان العرب ٤/٦٠٨ (عمر)، وتهذيب اللغة ٢/٣٨٨، وتاج العروس ١٣/ ١٣٥ (عمر).

على الأدنى، كما نقله الطيبى فى شرح التبيان، وقال ابن رشيق فـى العمـدة: إن الكسـائى قـال: إن التغليب فى العمرين إنما هو لكثرة الاستعمال؛ فإن أيام عمر أطول من أيام أبى بكـر –رضـى الله عنهما– وكذلك ذكره ابن الشجرى.

(تنبيه) كما تسـتعمل (إن) فـى المجـزوم بـه تسـتعمل فـى المسـتحيل، وكلاهمـا خـلاف الأصل، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَـدٌ**﴾[1] على المشـهور، وقيـل (إن) فـى الآيـة المذكورة نافية، معناه ما كان له ولد فأنا أول العابدين له.

ص: **(ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الاستقبال ... الخ).**

(ش): أى لكون (إن) و(إذا) وكان ينبغى أن يقول لكون كل منهمـا، كمـا قـال فيمـا بعـد لتعليق أمر، وهو الجواب بغيره، وهو الشرط فى الاستقبال، وليس قولـه فـى الاسـتقبال تقييـدا لقوله لتعليق أمر؛ لأن كل تعليق لا يكون إلا على مستقبل، والتعليق فى (لو) و(لما) لاحقيقة له، بل هو تركيب يتضمن ارتباطا ما، بل مراده أن يذكر الداعى لما سنذكره من كونها فعلية.

(قوله كان كل من جملتى كل فعلية اسـتقبالية) أى: ليظهـر بذلـك موضوعهـا الاسـتقبالى، ولـم تكن اسمية لدلالتها على الثبوت، وهو غير الاسـتقبال، وقولـه: اسـتقبالية، يعنـى أنهـا بلفـظ المضارع، ولا يعنى مستقبلة المعنى؛ لأن ذلك أمـر لا يخـالف أبـدا لا لنكتـة ولا لغيرهـا، ولـو اجتنب ألفظ الاستقبالية لكان أحسن؛ لأنه إنما يستعمل فى الفعـل الـدال علـى المسـتقبل سـواء كان مضارعا أم لا.

ص: **(ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة).**

(ش): مخالفة ذلك تكون بأحد أمرين: الأول –أن يقعا ماضيين لفظا، يشير إلى أنه إذا أتـى بفعل الشرط ماضيا لفظا كان معنـاه الاسـتقبال. ومـا ذكـره مـن كـون فعـل الشـرط والجـواب مستقبلين هو مذهب الجمهور، وذهبُ المبرد إلى أن فعـل الشـرط إذا كـان لفـظ (كـان) بقـى على حاله من المضى؛ لأن (كان) جردت عنده للدلالة على الزمان الماضى، فلم تغيرها أدوات الشرط، وجعل منـه قولـه تعـالى: ﴿**إِنْ كُنْـتُ قُلْتُـهُ فَقَـدْ عَلِمْتَـهُ**﴾[2]، ﴿**إِنْ كَـانَ قَمِيصُـهُ**﴾[3]

---

(١) سورة الزخرف: ٨١.

(٢) سورة المائدة: ١١٦.

(٣) سورة يوسف: ٢٦.

والجمهور على المنع، وتأولوا ذلك كله إما على التبين أو غير ذلك، وكذلك الجواب لا يكون إلا مستقبلا. ومن العجائب أن ابن مالك لا يجوز أن يكون فعل الشرط ماضى المعنى (بكان) ولا غيرها، ثم يجوز أن يكون فعل الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع (قد) ظاهرة أو مقدرة كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[2]. وكيف يتصور أن يكون الشرط مستقبلا والجواب ماضيا؟ فيلزم حينئذ تقدم المشروط على الشرط وهو محال عقلا! والصواب تأويل ذلك كله على حذف الجواب أو غيره، إلا أن التأويل على حذف الجواب مشكل فى نحو ﴿إِنْ يَسْرِقْ﴾ فإن البصريين لا يجوزون حذف الجواب إذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما.

واعلم أنه قد وقع فى عبارة الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[3] على قراءة الرفع الشاذة يجوز أن يحمل أينما تكونوا على أينما كنتم فيكون كقول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ[4]

وفهم الشيخ أبوحيان منه أنه أراد أن الجواب محذوف، فرد عليه بما ذكرناه، وفى رده نظر؛ لأن الزمخشرى قد اعتذر عن ذلك بأن قال: إنه حمل تكونوا على كنتم، فهو لا يسلم أن فعل الشرط المضارع المحمول على الماضى لا يحذف جوابه، وليس فى كلام غيره تصريح بذلك. ثم إنه لم يذكر أن الجواب محذوف، فجاز أن يكون فرعه على جواز (إن يصرع أخوك تصرع) جوابا مع كونه مرفوعا كما هو أحد المذهبين فيه، والسر فى كون جملتى

---

(١) سورة يوسف: ٧٧.

(٢) سورة يوسف: ٢٧.

(٣) سورة النساء: ٧٨.

(٤) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص: ١٥٣، والإنصاف ٦٢٥/٢، وجمهرة اللغة ص:١٠٨، وخزانة الأدب ٤٨/٩، ٧٠، والدرر ٨٢/٥، ورصف المبانى ص: ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢، وشرح التصريح ٢٤٩/٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٣٨، والكتاب ٦٦/٣، ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)، ١٢٨/١٢ (حرم)، والمحتسب ٦٥/٢، ومغنى اللبيب ٤٢٢/٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٩، والمقتضب ٧٠/٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٠٧/٤، وجواهر الأدب ص: ٢٠٣، وشرح الأشمونى ٣/ ٥٨٥، وشرح شذور الذهب ص: ٤٥١، وشرح ابن عقيل ص: ٥٨٦، وشرح عمدة الحافظ ص: ٣٥٣، وشرح المفصل ١٥٧/٨، وهمع الهوامع ٦٠/٢.

الشرط والجواب فعليتين مستقبلتين أن الماضى محقق وجوده أو عدمه، فإن قلت قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾[1] إلى ﴿إِنْ وَهَبَتْ﴾[2] وقع فيه أحللنا المنطوق به، أو المقدر على القولين جواب الشرط مع كون الإحلال قديما فهو ماض. قلت: المراد إن وهبت فقد حلت فجواب الشرط بالحقيقة الحل المفهوم من الإحلال، لا الإحلال نفسه، وهذا كما أن الظرف من قولك: قم غدا، ليس هو لفعل الأمر بل للقيام المفهوم منه. والأمر الثانى الذى يأتى على خلاف ذلك أن تأتى جملة الجواب اسمية كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[3] وإنما كان على خلاف الأصل؛ لأن الاسم دال على الثبوت والتحقق، والتعليق ينافى ذلك.

واعلم أن كلا من فعلى الشرط والجواب قد يكون ماضيا لفظا أو مضارعا مثبتا أو منفيا فيحصل من مجموع الفعلين تسعة أقسام كلها جائز، إلا أن فى كون فعل الشرط مضارعا مع كون فعل الجواب ماضيا خلافا، منعه جماعة، وجوزه ابن مالك استدلالا بقول عائشة -رضى الله عنها-: "متى يقم مقامك رق "[4] وأحسنها المشاكلة بينهما، وأحسنها أن يكونا مضارعين لظهور تأثير عمل (إن) فيهما، ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير، ثم أن يكون الأول ماضيًا والثانى مضارعًا؛ لأن فيه الانتقال من عدم التأثير إلى التأثير. والأقسام التسعة فى الحسن على هذا الترتيب:

الأول: إن يقم زيد يقم عمرو.

الثانى: إن لم يقم زيد لم يقم عمرو وحسنه على ما بعده للمشاكلة، ولكونه فعلا مضارعا فى اللفظ فهو موافق لمعنى الاستقبال.

الثالث: إن قام زيد قام عمرو.

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٢) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٣) سورة الأنبياء: ٣٤.

(٤) قالت أم المؤمنين هذا الكلام عندما قال ﷺ وهو على فراش المرض: "مروا أبابكر أن يصلى بالناس....."، أخرجه البخارى فى "الأذان"، باب: الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم، (٢٣٩/٢)، (ح٧١٣)، وفى غير موضع، ومسلم فى "الصلاة"، (ح ٤١٨) وأحمد فى "المسند"، (١٥٩/٦)، واللفظ له.

الرابـــع: إن لم يقم زيد يقم عمرو.

الخامس: إن لم يقم زيد قام عمرو.

السادس: إن قام زيد يقم عمرو.

السابـع: إن قام زيد لم يقم عمرو.

الثـامن: إن يقم زيد قام عمرو.

التاسع: إن يقم زيد لم يقم عمرو.

وأخذ المصنف فى تعداد أسباب مجيء فعل الشرط ماضى اللفـظ، فذكـر منهـا أن يجعـل غير الحاصل كالحاصل، وهذا الجعل مقتضى ظاهر اللفظ لا فى نفـس الأمـر، فـإن الفـرض أن الفعل مستقبل المعنى، ولو قال: لإيهام جعل غير الحاصل كالحاصل لكان أحسن، ومثل ذلـك بقوله تعالى:﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا**﴾[1].

ومنها: أن يقصد تفاؤل المتكلم بوقوعه فيعبر عنه بلفظ الماضى أو لإظهـار المتكلـم رغبتـه فى وقوعه نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام.

قوله: لان الطلب إذا عظمت رغبته فى أمر يكثر تصوره إياه فربما يخيل إليه حاصلا، وفيـه نظر لأنه يقتضى أن يكون الفعل حينئذ ماضى المعنى، وليس كذلك ولا هو مراد.

قوله: وعليه ﴿**إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا**﴾[2] مثال لإظهار الرغبـة، فـالمصنف لـف قسـمى التفـاؤل وإظهار الرغبة، ثم نشر مثالهما، وقد يقوى التخيل حتى إن الإنسان يغلط حسه كقول المعرى:

مَا سِرْتُ إلا وَطَيْفٌ مِنْكِ يَصْحَبُنِـي ... سَرَى أَمَامِي وَتَأْوِيبًـا عَلَـى أَثَـرِي[3]

الطيف: الخيال، والتأويب: السير نهارا، مشتق من الأوب وهـو العـود؛ لأن الغـالب أنهـم يسيرون ليلا ويأتون إلى منازلهم نهارا. قال السـكاكى: وقـد يؤتـى بالمـاضى لإرادة التعريـض؛ وهو أن يخاطب واحد ويراد غيره، نحو: ﴿**لَئِنْ أَشْرَكْتَ**﴾[4] فإن قلت: أى مناسـبة فـى ذلـك

---

(١) سورة الانسان: ٢٠.

(٢) سورة النور: ٣٣.

(٣) البيت لأبى العلاء المعرى فى كتاب عقود الجمان ١١٢/١، والإيضاح ص١٠٠ والمفتاح ص٣٨٥. ص٣٨٥.

(٤) سورة الزمر: ٦٥.

للفظ المضى؟ قلت: لأن المخاطب إذا علم من نفسه أنه ليس بذلك الوصف، ووجد الفعل ماضيا علم أنه تعريض لغيره ممن وقع منه فى الماضى، لا يقال المقصود التعريض بمن يقع منه الشرك ماضيا أم مستقبلا؛ لأنا نقول تحذير من وقع فى الشرك هو أشد عناية لإزالة المفسدة الحاضرة. فإن قلت: ما الذى صرف هذا الخطاب عن أن يراد به النبى ﷺ ؟ قلت: لأن الأصل فى (إن) دخولها على الممكن، والشرك فى حقه ﷺ مستحيل شرعا، فجعلناه خارجا عن الأصل تنزيلا للاستحالة الشرعية منزلة الاستحالة العقلية، ولاسيما والفعل بصيغة المضى التى لا تستعمل غالبا إلا فى المتوقع. فإن قلت: قولكم (المراد غيره) هل تعنون به أن ضمير المخاطب المفرد استعمل فى الغائب مجازا؛ فلا يكون النبى ﷺ مخاطبا إلا فى الصورة لا فى المعنى؟ قلت: لا بل النبى ﷺ خوطب لفظا ومعنى ولكن أريد بخطابه إفادة لازمه، وهو أن غيره إذا أشرك حبط عمله، فهو من نوع الكناية، كقولنا: زيد طويل النجاد، فالنبى ﷺ مراد فى الآية الكريمة استعمالا، وغير مراد إفادة، كما سترى تحقيقه فى الكناية، لا يقال فيلزم من كونه ﷺ مرادا بالضمير أن يكون الشرك بالنسبة إليه ﷺ هو المراد؛ لأنا نقول هو من نوع الكناية التمثيلية، لأنك تقول: زيد كثير الرماد كناية عن كرمه، وإن لم يكن له رماد ولا طبخ، فتسمى هذه كناية تمثيلية. ونظير ما تقدم فى التعريض ﴿**وَمَا لِى لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[1] المراد: وما لكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل: ﴿**وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ فإن قلت قد تقدم: ﴿**وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ التفات، والمعنى وإليه أرجع، فإذا كان تعريضا لا يكون فيه التفات، بل يكون عبر فى الأول بياء المتكلم عن المخاطبين، فهذا مناقض لما سبق؟ قلت: ليس كذلك، ولا منافاة بين الكلامين؛ فإن التعريض ليس من شرطه أن يراد به غير ظاهر اللفظ؛ بل يراد ظاهره لا لقصده، بل يكون المقصود بالكلام غيره، كما يخوف الملك ولده ليحذر غيره من خدمه تأسيا من باب أولى، فقوله تعالى: ﴿**وَمَا لِى لاَ أَعْبُدُ**﴾[2] المراد به المتكلم، ولكنه إذا قال لنفسه ذلك كان فيه من التعريض بأن كل أحد ينبغى أن يكون كذلك ما لا يخفى كما سبق. وقوله والمراد وما لكم، أى: الذى سبق الكلام لأجله، لا أن المتكلم غير مراد، وهذا الباب يسمى الكلام المنصف ومثله:

---

(١) سورة يس: ٢٢.

(٢) سورة يس: ٢٢.

أتهجوه ولست له بكُفْءٍ   فشَرُّكما لخيركما الفِداءُ[1]

لأن من سمعه من معاد وموال يقول أنصف قائله. ومنه ﴿فَإِنْ زَلَلْتُم مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ قُلْ لاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلاَ نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[3] فإنه لو جرى على الظاهر لجاء لا تسألون عما نعمل ولا نسأل عما أجرمتم. ووجه حسنه إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يغضبهم، فإنه ليس فيه التصريح بنسبتهم إلى الباطل، وصرفه إلى المتكلم إشارة إلى أنه لا يريد لهم إلا ما أراده لنفسه. قلت: ومن هنا يعلم أن ضمير المتكلم في:﴿ وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾[4] على وضعه. ووجه الحسن فى قوله تعالى:﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾[5] إشارة إلى النصفة التامة، وأن أعز خلق الله عليه حكمه حكم غيره فى تحريم الإشراك عليه.

ص: (ولو للشرط فى الماضى ... الخ).

(ش): للنحاة فى (لو) الشرطية عبارات:

الأولى: عبارة سيبويه أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. ومدلول هذه العبارة عند التحقيق أن (لو) لما لم يقع فى الماضى، ولكنه كان فى الماضى متوقعا لوقوع غيره. وإنما ذكر سيبويه هذه العبارة لأن أدوات الشرط لكل منها مدلول، فمنها (إذا) و(إن) مثلا، للمستقبل و(لو) و(لما) للماضى، وهما متنافيان؛ فلو للامتناع، ولما للوجوب، فإذا قلت: لو قام زيد قام عمرو، دلت على الربط بينهما فى الماضى وهما ممتنعان، وإذا قلت: لما قام زيد قام عمرو، دلت على الربط بينهما فى الماضى، وهما واجبان، فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وإن وإذا حرفان لما يقع لوقوع غيره شكا فى الأولى وظنا فى الثانية. و(لو) بخلافهما لما لم يقع فى الماضى، ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره، والسين يدل على

---

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص:٧٦، وخزانة الأدب ٢٣٢/٩، ٢٣٦، ٢٣٧، وشرح الأشمونى ٣٨٨/٣، ولسان العرب ٤٢٠/٣ (ندد)، ٣١٦/٦ (عرش)، ويروى (بند) بدلاً من (بكفء).

(٢) سورة البقرة: ٢٠٩.

(٣) سورة سبأ: ٢٤، ٢٥.

(٤) سورة يس: ٢٢.

(٥) سورة الزمر: ٦٢.

التوقع، وأتى سيبويه بكان احترازا عن (إن)، وأتى بالفعل المستقبل احترازا من (لما)، وأتى بالسين لأنه لو أتى بالمضارع مجردا عن السين احتمل أن يكون واقعا فى الماضى، وليس مصحوب (لو) كذلك، فأتى بالسين الدالة على كونه لم يكن حينئذ لضرورة استقباله وتوقعه، فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع، ولا هو واقع ذلك الوقت؛ لأنه لو وقع، فيما مضى لصدق عليه أنه كان قد وقع لا أنه كان سيقع؛ لأن ظاهر قوله: كان سيقع، أنه لم يزل فى الزمن الماضى كذلك، وإنما هو متوقع لوقوع غيره، فحسن دخولها فى هذا الموضع كما حسن فى قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ**﴾[1] وتأمل ذلك تجده لم يأت إلا فى مواضع نفى المستحيل، أو المنزل منزلة المستحيل. فهذا تحرير عبارة سيبويه؛ وأما تحرير معناها فالذى يتبادر إلى الذهن أن معنى كلامه أن (لو) تدل بالمطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الأول، وتدل بالالتزام على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الأول؛ لأنه إذا كان وقوع الثانى لازما لوقوع الأول فعدم اللازم يدل على عدم الملزوم.

الثانية: وبها عبر الأكثرون أنها حرف امتناع لامتناع، واختلفوا فى المراد بها على قولين:

أحدهما– وهو الذى لم يذكر الجمهور غيره أنه امتنع الثانى لامتناع الأول فلا يكون فيها تعرض للوقوع على تقدير الوقوع إلا بالمفهوم الثانى أنها تدل على امتناع الأول لامتناع الثانى، وسنوضح فساده. واعلم أن الذى يتبدر إلى الذهن من هذه العبارة أمور: أحدها– أنها تدل على امتناعين، وفيه نظر؛ لأن مدلولها أن (لو) تدل على امتناع الثانى، وعلة ذلك امتناع الأول، فامتناع الأول يعلم باللازم؛ لأنه لو لم يمتنع لما امتنع الثانى؛ لأنه يلزم من عدم اللازم عدم اللزوم، لا أن امتناعه جزء من مدلولها، بل علة له، وعلى القول الثانى– مدلولها امتناع الأول لأجل الثانى وفرق واضح بين قولنا: مدلول هذه الكلمة كذا وكذا، وبين قولنا: مدلولها كذا لأجل كذا.

الثانى– أن ما دخلت عليه اللام فى قولهم: لامتناع، هو العلة الفاعلية، وكان يحتمل أن يقال هى العلة الغائية كقولك: أسلمت لأدخل الجنة، ويكون معناه: حرف امتنع فيه الأول

---

(١) سورة الأنفال: ٣٣.

ليمتنع الثاني، فامتناع الثـانى علـة غائيـة، وهـو مترتب علـى امتنـاع الأول، وحاصلـه أنهـا اقتضت امتناع فعل الشرط، وأن امتناعـه يستلزم امتنـاع الجواب، وهـذا وإن كـان بعيـدا فسيأتى ما يقربه. وهذا المعنى هو الـذى فسر بـه الشيخ أبوحيـان فـى أول كلامـه، وقـد تحصلنا من هاتين العبارتين على ثلاثة أقوال.

الثالث– أن دلالة (لو) على الامتناعين بالمنطوق، وهذا هـو الـذى يظهـر؛ لكـن الـذى يقتضيـه كلام بدر الدين بن مالك فى تكملة شرح التسهيل أنه بالمفهوم، وفيما قاله نظر.

العبارة الثالثة– وبها عبر ابن مالك: حرف يقتضى امتنـاع مـا يليـه واسـتلزامه لتاليـه؛ يريـد بهذه العبارة كما صرح به فى شرح الكافية أنه يقتضى امتناع فعل الشرط واسـتلزامه ثبوتـه لثبوت الجواب، فالضمير فى قوله (واستلزامه) يعود على المضاف إليه، وهو قوله ما يليـه، لاعلى المضاف وهو امتناع، وصرح ابن مالك بأنه ليس فيها عنده تعرض لوقوع الجواب أو عدمه، إلا أن الأكثر عدمه، وهـى عبـارة متوسـطة بيـن عبـارة سيبويه والأكـثرين؛ لأن عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت، وعبـارة غيره امتنـاع لامتنـاع. وعبارتـه تقتضى امتناعا للشرط، وثبوتا للجواب، بتقدير ثبـوت الشـرط. والثبوتـان المذكـوران فـى عبارة سيبويه فرضيـان، والامتناعـان المذكـوران فـى عبـارة الجمهـور حقيقيـان. والثبـوت المذكور فى عبارة ابن مالك فرضى، والامتناع المذكور فيها حقيقى.

الرابعة– أنها إن كان بعدها موجبان؛ فهى حرف امتناع لامتنـاع، أو منفيـان؛ فحـرف وجـود لوجود، أو الأول منفى والثانى مثبت، أو بالعكس: فحرف امتناع لوجود، أو بالعكس.

وهذا القائل توهم أن قولنا (لو لم يقم زيد لم يقم عمرو) حـرف يقتضـى وجـود الأمريـن؛ فليس امتناعا. وهو وهـم؛ لأن المراد امتناع ما يليها من نفى أو إثبات.

الخامسة– أنها حرف يقتضى ربط الجواب بالشرط، لا يدل على امتناع ولا غيره، وإليه ذهب الشلوبين، وهذا أخذ بمنطوق عبارة سيبويه وأعرض عن مفهومها.

(تنبيه) أورد كثير من العلماء على قولهم: إن (لو) حرف امتناع لامتناع مواضع يسـيرة قـد

يظن أن جواب لو فيها غير ممتنع، وأشكلت هذه المواضع على الشلوبين[1] من النحاة وعلى الخسروشاهي[2] من الأصوليين؛ حتى ادعيا أن (لو) لمجرد الربط، وعلى ابن عصفور حتى ادعى أنها فيها بمعنى إن، وادعى جماعة أن الجواب الممتنع محذوف، وأجاب القرافي بأن لو كما تأتي للربط تأتي لقطع الربط فتكون جوابا لسؤال محقق أو متوهم وقع فيه قطع الربط فتقطعه أنت لاعتقادك بطلان ذلك، كما لو قال القائل: لو لم يكن هذا زوجا لم يرث؛ فتنزل لو لم يكن زوجا لم يحرم الإرث، أي لكونه ابن عم، وادعى أن هذا الجواب خير من ادعاء أن (لو) بمعنى (إن) لسلامته من ادعاء النقل، ومن حذف الجواب. وليس كما قال: فإن كون (لو) تستعمل لقطع الربط لم يقله أحد، ولم يدل عليه دليل، وهو ادعاء قاعدة كلية مخالفة للأصل، بخلاف ادعاء أنها بمعنى إن، وأن الجواب محذوف؛ فإن الأول قال به جماعة، والثاني كثير. وها أنا أذكر هذه المواضع وما يظهر من جوابها وأذكر -إن شاء الله تعالى- معها مواضع كثيرة لم يتنبهوا لها.

فمنها: صحة قولك لما ليس بإنسان: لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا؛ لأنه يقتضي امتناع الحيوانية لامتناع الإنسانية، وليس كذلك؛ لأن عدم الأخص لا يلزم منه عدم الأعم. وهذا أورد على منطوق العبارة الثانية، ولا يرد على عبارة سيبويه إلا من جهة مفهومها. وجوابه: أن الحيوانية توجد بأحد أمور، منها: الإنسانية، وأن الإنسانية سبب، ولا يلزم من عدمه عدم المسبب لوجود سبب آخر، والسبب وإن لزم من عدمه عدم المسبب فإنما ذلك لذاته، فإذا كان للمسبب سبب آخر فإن المسبب حينئذ يوجد بذلك السبب الآخر، وكذلك الحيوانية إذا عدمت الإنسانية قامت بنوع آخر.

ومنها: قوله سبحانه: **﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾**[3] إن قلنا بالعبارة الثانية لزم أن يكون النفاد موجودا، وهذا

---

(١) الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، أبوعلي الشلوبيني أو الشلوبين نسبة إلى حصن الشلوبين بجنوب الأندلس، وهو من كبار علماء النحو واللغة (٥٦٢-٦٤٥هـ) الأعلام ٥/٦٢.

(٢) الخسروشاهي: عبدالحميد بن عيسى بن عمُّويه أبومحمد شمس الدين، من علماء الكلام، نسبته إلى خسروشاه (من قرى تبريز)، تقدم في علم الفقه والأصول والعقليات، (٥٨٠-٦٥٢هـ) الأعلام ٣/٢٨٨.

(٣) سورة لقمان: ٢٧.

لا يرد على عبارة سيبويه منطوقا؛ وإنما يرد عليها من جهة مفهومها. وأجيب عنه بأن مفهوم الشرط مفهوم مخالفة، ومفهوم المخالفة إذا عارضه مفهوم الموافقة قدم مفهوم الموافقة، وهنا مفهوم الموافقة يقتضى عدم النفاد؛ لأن كلمات الله إذا لم تنفد مع سبعة أبحر، فأولى أن لا تنفد مع عدمها، كما تقول: (إن أساء إلىّ زيد أحسنت إليه)، ذكر هذا الجواب جماعة. وأما الجواب عن عبارة الجمهور فلم أَرَ فيه ما يثلج فى الخاطر، وقد خطر لى عنه جواب أرجو أن يكون هو الصواب، وأن ينحل به غالب ما لعله يورد، وأقدم عليه مقدمات. إحداها: أن النفاد ليس عبارة عن مطلق الفناء، وإن أطلق ذلك كثير، بل عبارة عن فناء آخر جزء من الشيء، فإذا قلت: (نفد مال زيد) فمعناه أنه خرج شيئا فشيئا إلى أن فرغ، هذا هو الذى يتدر منه إلى الذهن، ويشهد له النقل، قال القاضى عياض فى المشارق: نفد: أى: فرغ وفنى، قال تعالى: ﴿لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّى﴾[1]، ومثله الحديث "حتى نفد ما عنده"[2]. ونقل ابن الأثير عن أبى حاتم فى حديث القيامة "ينفدهم البصر"[3] أنه بالمهملة، وأن معناه يبلغ أولهم وآخرهم ويستوعبهم. اهـ. ويقال: استنفد وسعه: أى: استفرغه، وقال الصاغانى: الانتفاد: الاستيفاء. وفى المحكم عن الزجاج: ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾[4] معناه: ما انقطعت، والمنافد الذى يحاج صاحبه حتى تنقطع حجته فتنفد، وكذلك قال الأزهرى، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾[5] أى فراغ.

الثانية: إذا كان جواب (لو) قضيتين إحداهما منفية، والأخرى مثبتة؛ فإنها تدل على امتناع

---

(١) سورة الكهف: ١٠٩.

(٢) من كلام أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عندما أتى أناس من الأنصار فسألوا رسول اللهﷺ حتى نفد ما عنده......." أخرجه البخارى فى "الزكاة"، باب: الاستغفار عن المسألة، (٣/٣٩٢)، (ح١٤٦٩)، ومسلم فى "الزكاة"، (ح ١٠٥٣).

(٣) الحديث أخرجه البخارى فى "أحاديث الأنبياء" باب: يزفون: النَّسلان فى المشى (٦/٤٥٥)، (ح ٣٣٦١)، ومسلم فى "الإيمان" (ح ١٩٣)، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال:" أتى النبى ﷺ يومًا بلحم، فقال: إن الله يجمع الأولين والآخرين يوم القيامه فى صعيد واحد، فيسمعهم الداعى وينفذهم البصر......."الحديث.

(٤) سورة لقمان: ٢٧.

(٥) سورة ص: ٥٤.

مجموع النفى والإثبات، فإذا قلت: (لـو جـاء زيـد لأكرمتـه ومـا صحبتـه)، دل علـى أنـه بتقدير ثبـوت المجـىء يثبـت مجمـوع الأمرين، ودل علـى امتنـاع المجـىء وأن امتناعـه أوجب امتناع المجموع من ثبوت الإكرام ونفى الصحبة، فلا يدل ذلك علـى أن الإكـرام لم يقع والصحبة قد وقعت، بل صدق امتناع وقوع الإكرام ونفى الصحبة، يحصل بذلـك ويحصل بأن لا يقع واحد منهما، ويحصل بأن يقعا معا، وهذه قضية قطعيـة؛ لأن الإثبـات الكلى إنما يناقضه السلب الجزئى، وحاصله أن (لو) تقتضـى امتنـاع مجمـوع مـا دخلـت عليه، ومجموع جوابها، لا امتناع كل فرد من أفراد كل منهما. ألا ترى إلى قولـه تعـالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْس هُدَاهَا﴾[1]، ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُـمْ أَجْمَعِيـنَ﴾[2]، ﴿وَلَـوْ شَـاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾[3] فإن الممتنع فى كل ذلك هو المجموع لا كل فرد.

الثالثة: مفهـوم الصفـة حجـة كمـا هـو مقـرر فـى موضعـه، والقـول بـالمفهوم فـى (لـو) علـى الخصوص كالمتفق عليه؛ أعنى مفهوم الشرط ومفهوم الصفة قريب منـه، فـإذا قلـت: (لـم يعجبنى قيام زيـد) اقتضـى أن لـه قيامـا غـير معجـب، وإن كـانت هـذه سـالبة محصلـة لا تسـتدعى حصـول موضوعهـا كمـا تقـرر فـى المنطـق، لكـن ذلـك بمعنـى أن حصـول الموضوع فيها غير محقق، أما الدلالة عليه بالمفهوم فلا إشكال فيـه، فـإذا قلـت: (لـو قـام زيد لما أعجبنى قيامه) فقولك لما أعجبنـى قيامـه يـدل لفظـا علـى أن لـه قيامـا، وأنـه غـير معجب بتقدير الشرط، أما إنه غير معجب فلأنـه منطـوق اللفـظ وأمـا أن لـه قيامـا فلأنـك جعلت عدم إعجاب قيامه مرتبا على قيامه، فصار ثبوت الموضـوع وهـو القيـام قيـدا فيـه، فليس كقولك: (ما أعجبنى قيام زيد) حتى لا يكون بـالوضع تفيـد وقـوع القيـام، بـل هـو كقولك: (ما أعجبنى القيام الذى وقع من زيد) فالجواب حينئـذ سـالبة تسـتدعى حصـول موضوعها فى تحقق صدقها بالفعل، وكذلك (إن قام زيد لـم يعجبنـى قيامـه) و(لـو) تـدل على امتناع الجواب وامتناع (ما أعجبنى قيـام زيـد) مرتـب علـى امتنـاع القيـام الـذى هـو شرط (لو)، فيصير المعنى لما امتنع قيامه امتنع نفى إعجاب قيامه، ونفى إعجـاب قيامـه لا

(١) سورة السجدة: ١٣.

(٢) سورة سورة النحل: ٩.

(٣) سورة سورة الأنعام: ٣٥.

يصدق حتى يكون له قيام كما سبق، فصار نفى إعجاب القيام يستدعى القيام لأنه شرطه ودلت (لو) على امتناع القيام، وعلى أن امتناعه شرط لامتناع (ما أعجبنى قيامه)، و(ما أعجبنى قيامه) دال على وقوع القيام، وعدم إعجابه، فامتناعه يصدق بأن لا يقع قيام بالكلية فيمتنع حينئذ أن يقال (لم يعجبنى القيام) لما يدل عليه مفهومه من وقوع القيام بأن يقع قيام معجب، لكنه قد دل الشرط وهو (لو قام) على أن الواقع من هذين هو امتناع القيام، فتعين أن يكون المراد بما دل عليه الجواب من امتناع (ما أعجبنى قيامه) هو امتناع القيام الذى دل عليه مفهوم قولك (ما أعجبنى قيامه)، لا أنه وقع قيام معجب؛ إذ لا يمكن وقوع قيام مترتب على امتناع القيام، وحينئذ ينحل الكلام إلى قولنا: امتنع وقوع القيام، وكونه غير معجب، وذلك صادق بأن لا يقع قيام بالكلية. إذا تقرر ذلك: فالنفاد عبارة عن استيفاء العد بعد الشروع فيه، وكلمات الله -سبحانه- وهى علمه وحكمته لم يحصل الشروع فى عدها واستمداد العباد لذلك، وحينئذ فعدم النفاد المستلزم للعد لم يقع، وذلك صادق بأن تكون كلمات الله -سبحانه وتعالى- ما شرع فى عدها، فامتنع عند امتناع كون (ما فى الأرض من شجرة أقلاما) أن يقال: ما نفدت لا لأنها نفدت بل لأنها ما استمد العباد لاستيفائها ولا وجهوا لذلك قصدا. وحاصله أن جواب (لو) مجموع أمرين إثبات، وهو العد، وعدم، وهو أنها لم تنفد، وامتناع الأول يقتضى امتناع مجموع القضية، ولو لم يكن لفظ النفاد يدل على الفراغ بعد الشروع فالجواب صحيح بأن نقول: المعنى لو كان الأمر كذلك لاستوفى العباد ولم يحصل النفاد، لكنه لم يقع ذلك؛ لأنهم ما استمدوا البحار لعدم وجودها. وهذا جواب لا غبار عليه، ولا مزيد على حسنه، وإذا ثبت ذلك فانقله إلى كل موضع كان فيه جواب الشرط معه قيد، مثل: (لو أساء إلىّ زيد لما قابلته) أو (لما أكرمته إكرامًا كثيرا) وغير ذلك، فإنه ينحل به كثير من الإشكالات.

ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ**﴾(1) فلو امتنع الجواب لكان التقدير: لكنهم آمنوا وإن لم يشأ الله، وهو محال، وجوابه ما تقدم أى ما كانوا ليؤمنوا بهذه الأمور إلا أن يشاء الله،

---

(1) سورة الأنعام: ١١١.

فامتناع أنهم لا يؤمنون بهذه الأمور إلا أن يشاء الله صادق بعدم وجدان هذه الأمور، والأمر كذلك إذ المراد لامتنع إيمانهم بهذا التقدير.

ومنها: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ**﴾[1] فإن انتفاء الإجابة ليس ممتنعا، وهذه الآية الكريمة لا ترد؛ لأن الظاهر أن (لو) فيها بمعنى (إن)؛ لأن التقدير: ولو سمعوا الدعاء المذكور، والدعاء المذكور مستقبل؛ لأنه دخلت عليه (إن) الاستقبالية، ولو سلمنا أنها امتناعية، فامتناع ما استجابوا يكون إما بالاستجابة أوتقدم الدعاء والمقصود الثاني.

ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ**﴾[2] فإن امتناع الجواب يستلزم أنهم مؤمنون، وجوابه ما سبق إيمانهم بكتاب ينزل على بعض الأعجمين صادق بعدم إنزاله.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ **لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلا خَبَالاً**﴾[3] فإن امتناع الجواب بأن يكونوا زادوهم غير الخبال! وجوابه بأن امتناع كونهم ما زادوهم بالخروج إلا الخبال صادق بعدم الخروج، ويخص هذه الآية الكريمة جواب آخر وهو أنه يصدق الامتناع أن لا يزيدوهم شيئا لا خبالا ولا غيره، والأمر كذلك؛ لأن ما زادوكم إلا خبالا يقتضي إثبات زيادة الخبال بتقدير الخروج، وهو ممتنع عند عدم الخروج.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ**﴾[4] وجوابه ما سبق؛ لأن امتناع صدق عدم القبول يحصل بأن لا يكون لهم ذلك، ونظيرها قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ**﴾[5] ويحتمل أن تكون (لو) فيهما بمعنى (إن) وهو واضح في الثانية؛ لأجل (فلن يقبل).

---

(١) سورة فاطر: ١٤.

(٢) سورة الشعراء: ١٩٨، ١٩٩.

(٣) سورة التوبة: ٤٧.

(٤) سورة المائدة: ٣٦.

(٥) سورة آل عمران: ٩١.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ لاَ تَجدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ باللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ﴾[1] إن لم تكن فيه (لو) بمعنى إن فالتقدير: لو كانوا آباءهم لم تجدهم يوادونهم موادة الأولاد للوالدين، فامتناع ذلك بأن لا يكونوا آباءهم. غير أن المعنى فى الآية على أنها بمعنى (إن)؛ لقرينة قوله "لا تجد"، ولأن الذين يحادون منهم من هو أب للمؤمنين، كالخطاب وعبد الله بن أبى بن سلول والوليد.

ومنها: قوله سبحانه وتعالى:﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لاَ يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾[2] إلا أن الظاهر أن (لو) هنا بمعنى (إن)؛ لأنه فى حيز (وإن تدع)، وهو مستقبل بإن، ولو جعلتها امتناعية كان التقدير: ولو كان ذا قربى ودعت لم يحمل ذو القربى حملا ينشأ عن قدرته إذ ذاك عن الحمل عن غيره.

ونظير الآية الكريمة قوله سبحانه: ﴿فَيُقْسِمَانِ باللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لاَ نَشْتَرِى بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾[3]، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾[4].

ومنها: قوله سبحانه وتعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[5] وجوابه ما سبق، فإن المعنى لما امتثل الأمر إلا قليل، وامتناع ذلك يصدق بأن لا أمر، وأيضا يصدق ذلك بأن المخاطبين لم يقتل أحد منهم نفسه، فيصدق الامتناع لما دل عليه الاستثناء من قتل القليل نفسه إذا كتب عليه القتل.

ومنها: قوله تعالى:﴿وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلا قَلِيلاً﴾[6] وجوابها كما قبلها.

ومنها: قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾[7] والظاهر أنها بمعنى (إن)؛ لأن التقدير: لو جاءتهم كل آية لم يؤمنوا، وكونهم لم يؤمنوا لم يمتنع، وجوابه كالذى قبله؛ لأن امتناع لا يؤمنون بكل

---

(١) سورة المجادلة: ٢٢.

(٢) سورة فاطر: ١٨.

(٣) سورة المائدة: ١٠٦.

(٤) سورة الأنعام: ١٥٢.

(٥) سورة النساء: ٦٦.

(٦) سورة الأحزاب: ٢٠.

(٧) سورة يونس: ٩٦، ٩٧.

آية يصدق بأن لا تـأتى جميـع الآيـات، إلا أن الظـاهر أنـا نقـدر الجـواب لا يؤمنـون كالمنطوق به قبلـه، وحينئـذ فالظـاهر أنهـا بمعنـى (إن) وقريـب ممـا نحـن فيـه قولـه تعالى:﴿ أَوَلَوْ كَانُوا لاَ يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلاَ يَعْقِلُونَ﴾[1] وقوله عز وجـل: ﴿أَوَلَـوْ كَـانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾[2]. وأما نحو:﴿ وَلَوْ حَرَصْتَ﴾[3]، ﴿وَلَـوْ أَعْجَبَـكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾[4]، ﴿وَلَـوْ أَعْجَبَتْكُـمْ﴾[5]، ﴿وَلَـوْ كُنَّـا صَـادِقِينَ﴾[6]، ﴿وَلَـوْ كَـرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾[7]، ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[8]، ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[9]، ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾[10] فقد صرحوا أن (لـو) فـى ذلك كله بمعنى (إن).

ومنها: قوله ﷺ "لو لم تكن ربيبتى فى حجرى مـا حلـت لـى"[11] معنـاه أن انتفـاء الحـل الواقع لكونها غير ربيبته ممتنع لما يفهمه من أن حلها يحصل بغير ذلك.

ومنها: قوله ﷺ : "لو أن رجلا اطلع عليك بغير إذنك فحذفته بحصاة ففقأت عينه ما كان عليك من جناح"[12] المعنى: لكنت فاعلا فعلا صورته ما فيه جناح ولاجناح.

---

(١) سورة الزمر: ٤٣.

(٢) سورة المائدة: ١٠٤.

(٣) سورة يوسف: ١٠٣.

(٤) سورة المائدة: ١٠٠.

(٥) سورة البقرة: ٢٢١.

(٦) سورة يوسف: ١٧.

(٧) سورة الأنفال: ٨.

(٨) سورة التوبة: ٣٢.

(٩) سورة الصف: ٩.

(١٠) سورة النساء: ٩.

(١١) الحديث أخرجه البخارى فى "النكاح"، با ب: ﴿وربائبكم اللاتى فـى حجوركـم....﴾ (٦٢/٩)، (ح ٥١٠٦)، من حديث أم حبيبة رضى الله عنها.

(١٢) أخرجه البخارى فى "الديات"، باب: من اطلع فى بيت قوم ففقأوا عينه فـلا ديـة لـه، (٢٥٣/١٢)، (ح ٦٩٠٢)، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ـ.

ومنها: حديث أبى برزة الأسلمى: **"لو أن أهل عمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك"**[(١)] والواقع أنهم ما سبوه ولا ضربوه، ويقع نظير هذا فى الكلام كثيرا، تقول (لو أتيت فلانا لما أساء إلىّ) ويجوز الجواب بأن يكون دفعا لما لعله يتوهم، وأن هذا الفعل لما صدر من جماعة كأنه صدر من غيرهم لاستوائهم فى الإنسانية.

ومنها قوله ﷺ فى الحج: "لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم"[(٢)] وعدم الاستطاعة ثابت، ويمكن الجواب بأنه جعلت استطاعتهم المتوهمة كأنها واقعة، أو بأن التقدير لما استطعتم ذلك بقيد وجوبه، وذلك ينتفى بعدم الوجوب كما سبق فى النفاد.

ومنها: قول أبى بكر -رضى الله عنه- "لو طلعت ما وجدتنا غافلين" وجوابه بما سبق أن المراد لو طلعت لوجدتنا غير غافلين، وامتناع ذلك بأنها لما لم تطلع لم تجدهم بالكلية.

ومنها: قول عمر -رضى الله عنه- على ما نقله عنه ابن مالك وغيره **"نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"**[(٣)]، وقد نسب الخطيبى هذا الكلام إلى النبى ﷺ ولم أر هذا الكلام فى شىء من كتب الحديث لا مرفوعا، ولا موقوفا، لا عن النبى ﷺ ولا عن عمر، مع شدة الفحص عنه، ووجه السؤال أن صهيبا لم يعص الله تعالى، فيلزم أن لا يكون جواب (لو) ممتنعا، وجوابه بما تقدم فى ﴿**وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ**﴾[(٤)]: من أن مفهوم

---

(١) الحديث أخرجه مسلم فى "فضائل الصحابة "، باب: فضائل أهل عمان، (ح٢٥٤٤)، من حديث أبى برزة قال: بعث رسول الله ﷺ رجلا إلى حى من أحياء العرب فسبوه وضربوه، فجاء النبى ﷺ فأخبره، فقال ﷺ :" لو أن أهل عمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك".

(٢) أخرجه مسلم فى " الحج "، باب: "فرض الحج مرة فى العمر "، (ح١٣٣٧)، عن حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٣) أورده العجلونى فى " كشف الخفاء "، (٣٢٣/٢)، وقال:" اشتهر فى كلام الأصوليين وأصحاب المعانى وأهل العربية من حديث عمر وبعضهم يرفعه إلى النبى ﷺ ، وذكر البهاء السبكى أنه لم يظفر به بعد البحث، وكذا كثير من أهل اللغة، لكن نقل فى المقاصد عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به فى "مشكل الحديث" لابن قتيبة من غير إسناد. وقال فى اللآلئ: منهم من يجعله من كلام عمر وقد كثر السؤال عنه، ولم أقف له على أصل، وسئل بعض شيوخنا الحفاظ عنه فلم يعرفه....... وقال الجلال السيوطى فى "شرح نظم التلخيص": "كثر سؤال الناس عن حديث صهيب، ونسبه بعضهم إلى النبى ﷺ، ونسبه ابن مالك فى شرح الكافية وغيره إلى عمر". اهـ بتصرف.

(٤) سورة لقمان: ٢٧.

الموافقة عارض مفهوم المخالفة، وبأن المنفى يكون معصية لا تنشأ عن خوف المعنى، لو لم يخف الله لما عصاه معصية ناشئة عن عدم الخوف؛ فامتنع ما دل عليه مفهوم هذا الكلام من إثبات المعصية الناشئة لا عن عدم الخوف كما سبق.

ومنها: قول على -كرم الله وجهه-: (لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا) وجوابه ما سبق، أى: لرأيت ما لم أره، ولم أزدد يقينا، وامتناع ذلك لعدم رؤية ما خلف الغطاء.

ومنها: قوله -ﷺ-: **"لو دخلوها ما خرجوا منها أبدا"**[1] فيلزم أن يكونوا خرجوا؛ لأنهم ما دخلوا، وجوابه بما سبق؛ لأنه امتنع مجموع الدخول وعدم الخروج لعدم الدخول. وهذه المواضع كلها وقع الجواب فيها منفيا وما بعدها وقع الجواب فيها مثبتا.

ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ**﴾[2] واردة على العبارات، أما على عبارة سيبويه فلأنها تقتضى أنه لو حصل الإسماع لحصل التولى، فيلزم أن لا يكون التولى حاصلا الآن، والغرض أنه حاصل. وأما على العبارة المشهورة فلأنها تقتضى امتناع التولى وهو حاصل؛ لأن صدرها يقتضى أنه لم يعلم فيهم خيرا وآخرها يقتضى عدم التولى المستلزم؛ لأنه علم فيهم خيرا، ولأنه يصير التقدير: لو علم فيهم خيرا لتولوا، وليس المراد؛ فإن علم الخير فيهم مناسب لإقبالهم لا لتوليهم، ولا يصلح الجواب السابق بأنهم إذ تولوا بتقدير السماع فدونه أولى؛ لأن المراد الإسماع النافع، بدليل أنه منفى لقوله تعالى: ﴿**لَأَسْمَعَهُمْ**﴾ والإسماع النافع لا يقع معه التولى، واختلف فى الجواب عنها فقال الإمام فخر الدين -وهو ظاهر عبارة الزمخشرى-: المعنى لو علم فيهم خيرا لأسمعهم الحجج إسماع تفهيم وتعليم، ولو أسمعهم بعد أن علم أن لا خير فيهم لم ينتفعوا، وقيل: لأسمعهم إسماعا يحصل به الهدى، ولو أسمعهم لا على أن يخلق لهم الهدى إسماعا مجردا لتولوا، وهى قريبة من الأولى، وفيهما نظر؛ لأن مطلق التولى قد

---

(١) الحديث أخرجه البخارى فى "المغازى"، باب: سرية عبدالله بن حذافة السهمى...(٧/٦٥٥)، (ح٤٣٤٠) وفى غير موضع، ومسلم فى "الإمارة"، باب: وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية وتحريمها فى المعصية، (ح١٨٤٠). من حديث على.

(٢) سورة الأنفال: ٢٣.

حصل، وهو خلاف ما دلت عليه (لو) من الامتناع، وحاصله أن تكون (لو) جعلت مجازا لمجرد التلازم من غير دلالة على الامتناع.

قلت: وأقرب ما فيه وأشار إليه الزمخشرى أن يجعل التولى هو الارتداد بعد الإسلام، وهو غير حاصل حال الإخبار؛ فإن الحاصل عند الإخبار هو الكفر الأصلى. المعنى: لو علم فيهم خيرا لأسمعهم إسماعا يفيد حصول الإيمان، ولو أسمعهم ذلك لما استمروا عليه؛ فإن قلت: يلزم أن لا يكون فيهم خير، قلت: لا يلزم؛ لأن خيرا نكرة، فهم بتقدير أن يكون فيهم خير ما يحمل على الإسلام لا يستمرون عليه لعدم الخير الكثير الذى يستمر أثره إلى الموت، وقد يقال: إن الاسلام الذى لا يستمر إلى الموت ليس بخير لأن الله يحبطه، والوجه تخريج هذا الجواب على الخلاف بين الشيخ أبى الحسن الأشعرى وغيره فى أن من عاش كافرا ومات مسلما أو بالعكس هل هو لم يزل على الحالة التى ختم له بها أولا؟ والأول مذهب الأشعرى.

ومنها قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلا سِحْرٌ مُبِينٌ**﴾ [1] وجوابه واضح لأنهم لم يقولوا عن هذا الكتاب الذى لم ينزل ذلك إنما قالوه عن القرآن.

ومنها قوله تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لأَمْسَكْتُمْ**﴾ [2] يلزم أن يكون الإمساك ممتنعا؛ وجوابه بما سبق، أى لأمسكتم مع أنكم مالكون ما لا يتطرق إليه النفاد، فالإمساك مع هذه الحالة ليس واقعا، فجواب (لو) كلى، فامتناعه صادق بالجزئى؛ لأن نقيض الإثبات الكلى سلب جزئى. إلا أن هذا الجواب فيما كان جوابه مثبتا أوضح؛ لأن دلالته على الأمرين بالوضع، ودلالة الجواب المنفى على الكلى إنما هو بالمنطوق فى بعض وبالمفهوم فى بعض.

ومنها قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ**﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿**فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ**﴾ [4]، والصدق خير، فعلوه، أم لم يفعلوه وجوابه: أن

---

(١) سورة الأنعام: ٧.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٣) سورة النساء: ٦٦.

(٤) سورة محمد: ٢١.

المعنى لو وقع منهم فعل هو خير، وامتناع ذلك بأن لا يقع منهم فعل، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ (١) ونظيره قوله تعالى: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (٢) إن لم يكن الجواب محذوفا.

ومنها قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ (٣) التقدير ولو لم تمسسه نار لكان يضيء، ولا يصح الجواب بأنه إذا مسه لا يكاد يضيء بل يضيء كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٤) لأن الواو فى (ولَوُ لم تَمسَسْهُ) يقتضى أنه كان يضيء مسته نار أم لم تمسه، ولعله مجاز وكناية عن شدة الصفاء. نعم يبقى السؤال عن كونه يكاد يضيء إذا مسته النار، وما يفهمه كاد من أنه لم يضئ مع مس النار له، أما عند من قال إن إثباتها نفى؛ فواضح، وأما على القول الصحيح؛ فلأنه لا يقال: (كاد زيد يفعل إذا فعل)، ولا يصح الجواب بما أجيب به فى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٥) من أنهم ذبحوا بعد أن لم يقاربوا؛ لأنهم كانوا بعيدين من ذلك؛ لأنه لا يخبر بأن من فعل الشيء قارب أن يفعله ثم فعله، بخلاف كونه قارب أن لا يفعل ثم فعل؛ فإنه مستغرب. والذى يظهر فى الجواب أن المراد مقاربة الزيت للإضاءة فى الحالين، والإضاءة من الزيت غير واقعة فى شيء من الحالين؛ إنما الواقع مقاربتها، لأن النار هى المضيئة.

ومنها قوله ﷺ "لو يعلم المار بين يدى المصلى ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خريفا خيرًا له من أن يمر بين يديه" (٦) فإن ذلك خير، علم أم لم يعلم، وجوابه: إما بأن المراد لعلم أن الأمر كذلك، وإما لأنه إذا لم يعلم لا إثم عليه، فليس وقوعه حينئذ خيرا له.

---

(١) سورة الحجرات: ٥.

(٢) سورة البقرة: ١٠٣.

(٣) سورة النور: ٣٥.

(٤) سورة اليقرة: ٧١.

(٥) الآية السابقة.

(٦) أخرجه البخارى فى "الصلاة"، باب: إثم المار بين يدى المصلى"، (١/٦٩٦)، (ح٥١٠)، وكذا مسلم فى "الصلاة"،(ح٥٠٧)، من حديث أبى جهيم، وليس فى الحديث لفظة "من الإثم".

ومنها قوله ﷺ **"لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا"**[1] فيلزم أن يمتنع القليل من ضحكهم، وجوابه: أن ضحكهم بقيد القلة ممتنع؛ لأن ضحكهم كان كثيرا.

ومنها: قوله ﷺ **"لو دعيت إلى كراع لأجبت ولو أهدى إلى ذراع لقبلت"**[2] فإنه يلزم أنه لم يجب، ولم يقبل هدية لكنه ﷺ دعى، وأجاب، وأهدى إليه، وقبل، وليس المراد بالذراع حقيقته، بل هو للتمثيل، وهذا السؤال إنما يحتاج إلى جوابه لو كان ﷺ قال ذلك بعد ما أهدى إليه ودعى ومن أين لنا ذلك.

ومنها: قوله ﷺ **"لو كان الإيمان معلقا عند الثريا لناله رجال من هؤلاء"**[3] أى: من فارس. وقد وقع ذلك وجوابه أن المعنى لنالوه من عند الثريا، وقد امتنع ذلك؛ لأن من ناله منهم لم ينله بهذا القيد، ولا يصح الجواب بأن النكرة فى سياق الشرط للعموم، فيكون من سلب العموم؛ لأن هذه نكرة فى سياق الجواب لا الشرط؛ ولأن تحقيق العموم فى النكرة فى الشرط؛ وهل هو عموم الاستغراق أو عموم الصلاحية؟ فيه بحث يطول ذكره.

ومنها: قوله ﷺ **"لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى لهما ثالثا"**[4] يلزم أن الإنسان لم يبتغ واديا ثالثا من المال، وجوابه: أن الممتنع ابتغاء واد بعد تحصيل اثنين، والأمر كذلك، فإن هذا لم يقع، فلا يصدق أنه يبتغى الثالث حتى يحصل الواديان.

ومنها: قوله ﷺ **"لو كان لى مثل أحد ذهبا لسرنى أن لا يمر على ثلاث ليال وعندى منه شىء الا شىء أرصده لدين"**[5] والواقع أنه ﷺ كان يسره أن لا يمر عليه ثلاث ليال

---

(١) أخرجه البخارى فى "التفسير"، باب: ﴿**لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم**﴾، (١٣٠/٨) (ح ٤٦٢١)،وفى مواضع أخر من صحيحه، ومسلم فى "الفضائل"، (ح٢٣٥٩)، من حديث أنس.

(٢) أخرجه البخارى فى "النكاح"، باب: من أجاب إلى كراع، (١٥٤/٩)، (ح٥١٧٨) وفى "الهبة " من حديث أبى هريرة.

(٣) أخرجه البخارى فى "التفسير"، باب قوله: ﴿وآخرين منهم لما يلحقوا بهم﴾ (٥١٠/٨)، (ح٤٨٩٧)، ومسلم فى "فضائل الصحابة"، باب: فضل فارس، (ح٢٥٤٦)، من حديث أبى هريرة.

(٤) أخرجه البخارى فى "الرقاق"، باب: ما يتقى من فتنة المال، (٢٥٧/١١)، (ح٦٤٣٦) ومسلم فى "الزكاة"، (ح ١٠٤٨).

(٥) بهذا اللفظ أخرجه البخارى فى "التمنى"، باب: تمنى الخير، (٢٣١/١٣)، (ح٧٢٢٨)، عن حديث أبى هريرة، وقد أخرجاه معا بنحوه من حديث أبى ذر.

وعنده ذهب، وجوابه: أن معنى أن لا يكون عندى منه أن يفرغ، فمعناه لو كان لى لسرنى أن أصرفه، وامتناع ذلك بأن لا يكون له وجود حتى يصرف.

ومنها: قوله ﷺ **"لويعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم"**(١) فيلزم أن يمتنع ذلك، والواقع أن ناسا ادعوا ذلك، وجوابه أن المعنى لفسدت أحوال الناس، وضاعت غالب دمائهم وأموالهم، المدلول عليه بقوله ﷺ : (لادعى ناس) ولا يصح الجواب بأن النكرة فى سياق الشرط للعموم، لما سبق. قلت: قال الشيخ أبوعمرو بن الحاجب: إن (لو) تدل على امتناع الأول لامتناع الثانى، بعكس ما ذكره النحاة، قال: وهذا أولى؛ لن الأول سبب للثانى، وانتفاء السبب، لا يدل على انتفاء المسبب، لجواز أن يخلفه سبب آخر، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب، فصح أن يقال: امتنع الأول لامتناع الثانى، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾(٢) كيف سيق للدلالة على انتفاء العدد بانتفاء الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع التعدد؟ لأنه خلاف المفهوم؛ ولأن نفى الآلهة غير الله لا يلزم منه نفى فساد هذا العالم! ورد عليه الخطيبى بأنا لا نسلم أن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب، إذا لم يكن للمسبب سبب سواه، وما نحن فيه كذلك؛ لأن (لو) فى كلام العرب إنما تستعمل فى الشرط الذى لم يبق للمسبب سواه، فإذا حصل حصل، وإذا انتفى انتفى، وذلك علم بالاستقراء والنقل، فانتفاء السبب بعد (لو) يدل على انتفاء المسبب وأيضا لا نسلم أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب، وإنما يلزم ذلك أن لو كان النقص قادحا وليس كذلك مطلقا **(قلت)** الكلامان ضعيفان؛ أما كلام ابن الحاجب فلعله مخالف لإجماع الناس تصريحا وتلويحا، والجواب عما ذكره أن الشروط اللغوية وإن كانت أسبابا، والسبب يقتضى المسبب لذاته، فيلزم من عدم السبب عدم المسبب غير أن ذلك قد يتخلف لفوات شرط، أو وجود مانع، وعدم سبب آخر شرط فى انتفاء المسبب لانتفاء سببه، لكن السبب الآخر موجود - كما سيأتى- ويرد عليه أنه لو دلت على امتناع الأول لامتناع الثانى لا تقلب المسبب سببا

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم فى "الأقضية"، باب: اليمين على المدعى عليه، وتمامه: "ولكن اليمين على المدعى عليه "، وهو عند الشيخين بلفظ:" أن رسول الله ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه ".

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

وعكسه؛ لأن الثانى جواب الشرط قطعا، وهو المسبب، والشرط السبب، فلو امتنع الأول لامتناع الثانى لكان امتناع المسبب علة فى امتناع السبب، وهو باطل، واللازم وإن لزم من عدمه عدم الملزوم لكنا لا نقول عدمه علة فى عدم الملزوم؛ بل عدمه معرف أن الملزوم ليس موجودا. وقوله: "لأن الأول سبب للثانى" إن عنى لفظا فمسلم، وإن عنى معنى فإنما يتأتى على عبارة سيبويه أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أما على عبارة غيره فعدم الأول سبب لعدم الثانى. وقوله: وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يخلفه سبب آخر ممنوع، بل السبب بوضعه يقتضى ذلك، إلا لمانع من وجود سبب آخر، أو غيره. وقوله: انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب مسلم، لكن لا يصح أن نقول: انتفاء المسبب سبب لانتفاء كل سبب، بل هو كاشف عن عدم السبب، ثم يقال له: لا نسلم ذلك بعين ما سبق؛ لأن انتفاء المسبب إذا كان سببا فى انتفاء كل سبب لا يلزم من عدم المسبب عدم كل سبب؛ إذ لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب بعين ما ذكره، وأما قوله: ولأن نفى الآلهة غير الله لا يلزم منه نفى الفساد. فجوابه: أن لنفى الفساد أسبابا أخر. منها: عدم إراة الله فسادها، وكما وقع التعليق على هذا الشرط وقع على غيره فى قوله تعالى:﴿ **وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ**﴾[1] ثم ما قاله من كون عدم السبب لا يقتضى عدم المسبب إنما يكون لو كان معنى قولهم: حرف امتناع لامتناع، أن امتناع الثانى لامتناع الأول إنما كان لكون الثانى مسببا عنه، وليس فى كلامهم ما يقتضى ذلك، بل هم يفسرون موضوعها لغة، وجاز أن تكون العرب وضعتها لتدل على أن الثانى امتنع وأن ذلك نشأ إما بجعل المتكلم أو غيره عن امتناع الأول من غير نظر إلى المناسبة المعنوية قبل التعليق، والحق أن يقال: موضوع (لو) امتناع الثانى لأجل امتناع الأول، ويلزم من ذلك العلم بامتناع الأول لأجل العلم بامتناع الثانى، فامتناع الأول علة فى امتناع الثاني، والعلم بامتناع الثانى مستلزم للعلم بامتناع الأول، فدلالة امتناع الثانى على امتناع الأول وضعية، ودلالة العلم بامتناع الأول على العلم بامتناع الثانى عقلية، ومن الفرق بين علة الامتناع وعلة العلم به وقع الالتباس.

واعلم أن بدر الدين بن مالك وقع فى كلامه فى تكملة شرح تسهيل والده، على سبيل

---

(١) سورة المؤمنون: ٧١.

الاستطراد ما يقتضى موافقة ابن الحاجب؛ حيث قال فى الكلام على استعمال (لو) بمعنى (إن): "إنه امتنع الأول لامتناع الثانى، لكنه سبق، فلم يدل عليه أنه قبيل ذلك قرر المسألة صريحا على ما ذكره الجمهور.

وبعد أن اتضح الكلام على معنى (لو) فلنرجع لعبارة المصنف، فقوله: ((لو) للشرط فى الماضى) أى: فى الزمن الماضى، وقوله: مع القطع بانتفاء الشرط، يعنى: إذا كان المطلوب من استعمال (لو) تحصيل القطع بأن فعل الشرط لم يكن علم أنه لابد أن يكون ماضيا معنى؛ لأن القطع غالبا لا يكون إلا فى الماضى، وينبغى أن يقول: أو الظن، وما المانع من إخبار الإنسان بانتفاء ما غلب على ظنه انتفاؤه.

وقوله (بانتفاء الشرط) لم يتعرض لانتفاء المشروط، فظاهره أنه وافق ابن مالك على أنها تقتضى امتناع الشرط، ولا تقتضى بوضعها انتفاء الجواب، لكنه قال فى الإيضاح: يلزم امتناع المعلق لامتناع المعلق به، وكأنه يريد أن دلالتها على امتناع فعل الشرط بالوضع، وعلى امتناع المشروط باللازم، وظاهر هذا أن (لو) تدل على امتناع فعل الشرط فقط، وأما امتناع المشروط لعدم الشرط فهو عقلى، وهذا هو عين القول بأنها حرف امتناع لامتناع، على ما يظهر بالتأمل، وعلى ما حررناه فيما سبق من معنى هذه العبارة. ويبقى الجمع بينها وبين عبارته فى التلخيص أن يكون المراد القطع بانتفاء الشرط لا بالوضع، لكن يلزم عليه أن يكون هذا الحد ليس فيه بيان لمدلول (لو) وضعا، بل إنما يكون فيه بيان لما يلزم مدلولها الوضعى؛ لأن معنى قولهم: حرف امتناع لامتناع -امتناع الثانى لامتناع الأول، وامتناع الثانى على عبارة المصنف عقلى، وامتناع الأول هو المدلول.

وقوله: (فيلزم عدم الثبوت) أى: فى كل من الجملتين؛ لأن الثابت يمتنع أن يكون منفيا حالة الثبوت، والمراد بعدم الثبوت عدم ثبوت ما دخلت عليه نفيا كان أم إثباتا؛ فإن (لو) تقلب الإثبات نفيا، وبالعكس، فإذا قلت: (لم يقم) دل على ثبوت عدم القيام، وذلك بثبوت القيام. هذا مضمون كلامهم.

وقوله: (يلزم عدم الثبوت) يعنى بالنسبة إلى الزمن الماضى؛ إذ لا يمتنع أن تقول: (لو قام زيد أمس لقام عمرو)، وإن كانا قائمين الآن. ومراده أن ذلك يلزم أن لا يخرج عنه إلا لنكتة -كما سيأتى- ومقصود المصنف بامتناع الثبوت أنه يمتنع أن تكون واحدة من جملتيها اسمية، بل يجب أن تكون فعلية. فإذا وقع اسم بعد (لو) كان على إضمار فعل يفسره ما بعده،

كقوله: "لو ذات سوار لطمتنى"، وقوله:

أَخِلاىَ لَـوْ غَـيْرُ الحِمَـامِ أَصَـابَكُمْ   عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مُعْتِبُ[1]

وهل ذلك كثير أو نادر؟ اختلف فيه؛ فقيل: يجوز كثيرًا وجعل منه: ﴿قُلْ لَـوْ أَنْتُـمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى﴾[2] وقيل: قليلا، والآية محمولة على تقدير: كان الأصل لو كنتم، فعلى كل تقدير لا يليها إلا فعل، وهذا الذى قلناه هو إذا كان خبر الاسم فعلا، فإن جاء بعدها جملة من اسمين جوزه الكوفيون واختاره ابن مالك وجعلوا منه: "لو بغير الماء حلقى شرق"، ومنعه غيرهم.

واعلم أنه يستثنى من ذلك أن (لـو) تليها (أن) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[3] فإن مذهب سيبويه أن التقدير: ولو صبرهم، على أنه مبتدأ، فقد وليها الاسم. ومذهب المبرد أن الجملة فى محل رفع بفعل مضمر يفسره ما بعده. وكلاهما خروج عن القاعدة السابقة، وذلك شائع سواء كان خبر أن فعلا أم اسما، فالاسم كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِى الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِى الْأَعْرَابِ﴾[5].

قوله: (والمضى فى جملتيها) لاخلاف أن جملتى (لو) ماضيان معنى، ومن قال: إنه يجوز أن يكونا مستقبلين معنى؛ فإنه يجعلها بمعنى إن فليست امتناعية، وأما المضى فى اللفظ فهو الغالب ليطابق اللفظ المعنى، وقد يأتى مضارعا يراد به المضى كقول كعب:

لَقَدْ أَقُـومُ مَقَامًـا لَـوْ يَقُـومُ بِـهِ   أَرَى وأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْـمَعُ الفِيـلُ[6]

وجعل المصنف ذلك إما لإرادة أن ذلك الأمر استمر وقوعه فيما مضى وقتا بعد وقت، هذه عبارته، أى: استمر وقوع عدم الفعل المعلق عليه فيما مضى وقتا بعد وقت؛ ولذلك قال

---

(١) البيت من الطويل، وهو للقطمش الضبى فى شرح التصريح ٢٥٩/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص: ٨٩٣، ١٠٣٦، ولسان العرب ٥٧٧/١ (عتب)، والمقاصد النحوية ٤٦٥/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٢٩/٤، وتذكرة النحاة ص: ٤٠، والجنى الدانى ص: ٢٧٩، وشرح الأشمونى ٦٠١/٣.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٣) سورة الحجرات: ٥.

(٤) سورة لقمان: ٢٧.

(٥) سورة الأحزاب: ٢٠.

(٦) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ص: ٦٦، ومغنى اللبيب ٢٦٤/١.

بعضهم: معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾[1] أن عدم طاعة رسول الله ﷺ لهم مستمر فى الأزمنة الماضية؛ فإن الفعل المضارع يدل على ذلك كما فى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾[3]. قال الخطيبى: والفعل وإن دل على التجدد وقتا بعد وقت أيضا، لكن المضارع يدل على الاستمرار دون الماضى؛ فإنه ينقطع عند الاستقبال بخلاف المستقبل، فإن زمنه لا يتناهى.

(قلت) الفعل الماضى يدل على التجدد، بمعنى أنه حصل بعد أن لم يكن وأما إنه يدل على التجدد وقتا بعد وقت ثم ينقطع بخلاف المضارع؛ فإنه يدل على التكرر والاستمرار فلا؛ بل الدال على التكرر هو المضارع فقط، كما سبق، والماضى لا يدل على تكرر منقطع ولا مستمر.

بقى هنا سؤال وهو: أن الفعل المضارع إذا كان مدلوله الاستمرار والتكرار لزم أن تكون (لو) تدل على امتناع الاستمرار مع الفعل المضارع، لا على امتناع أصل الفعل. والأمر بخلافه، وقد تقدم عند قول المصنف، وأما كونه اسما ما يمكن أن يجاب به، وقد يجاب بأن الدال على الاستمرار هو المضارع المراد به المستقبل، أما المراد به الماضى فلا، ولا يمتنع مع هذا أن يعبر بالمضارع وإن لم يفد حينئذ الاستمرار؛ رعاية لما تدل عليه صورته من الاستمرار، وينبغى أيضا أن تقيد دلالة المضارع على الاستمرار بما لم يرد به الحال.

قوله فى نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[4] يعنى: إنما أتى هنا بالمضارع لتنزيله منزلة الماضى لكونه ممن لا خلف فى خبره. مقصود المصنف وإن كانت العبارة قلقة : أن المعنى لو رأيت فى الماضى، وإنما أخبر عنه ماضيا وإن كان مستقبلا؛ لأن من خبره لا يخلف يجعل المخبر به كالذى وقع، فلذلك أتى برأيت، ثم عبر بترى رعاية للأصل، فالعلة المذكورة فى كلام المصنف لا تصلح أن تكون للتعبير بالمضارع، بل هى علة لجعل الرؤية المستقبلة ماضية.

(قلت) يجوز أن (لو) فى هذه الآية ونحوها بمعنى الشرط المستقبل إن ثبت أن استعمالها بمعنى (إن)، وإنما لم أقل بمعنى (إن)؛ لأن (إن) للمشكوك فيه، والرؤية المستقبلة فى هذه الآية

---

(١) سورة الحجرات: ٧.

(٢) سورة البقرة: ١٥.

(٣) سورة البقرة: ٧٩.

(٤) سورة الأنعام: ٢٧.

محققة، وإنما لم أقل بمعنى (إذا) جريا على عبارتهم فى قولهم: تستعمل (لو) بمعنى (إن)، ولأن (إذا) تدل على ظرفية لا تدل عليها (إن)، ولولا ذلك لقلت بمعنى (إذا) فإن رؤيته لهم محققة. ولا شك أن قولهم: (لو) تأتى بمعنى (إن) لا يعنون به إلا أنها تكون للشرط فى المستقبل، سواء كان مشكوكا فيه أم محققا؛ لا يقال لو كانت بمعنى (إن) لما حذف الجواب؛ لأن الفعل المضارع بعد الشرط لا يحذف جوابه على مذهب البصريين؛ لأنا نقول ذلك فى الشرط الجازم، مثل: (أكرمك إن تقم) لأنهم عللوا ذلك بأن ظهور تأثير الجزم فى أداة الشرط، وعدم ظهوره فى الجواب فيه جمع بين القوة والضعف، وهما متنافيان، فعلمنا بذلك أنه لا يمتنع حذف جواب شرط فعله مضارع إذا لم يكن جازما، سواء كان الشرط فى الماضى، مثل: (ولو ترى)، أم فى المستقبل مثل (إذا). قوله كما فى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] يشير إلى أن رب لا يليها إلا الماضى، سواء كانت (ما) معها كافة أم نكرة موصوفة، فقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾ استعمل فيه الفعل المضارع رعاية للأصل، وأريد به المضى؛ لأنه لما كان محققا صار كأنه قد وقع؛ وهذا بناء على أن الفعل يقدر بما لا يكون إلا ماضى المعنى. وفى المسألة خلاف مشهور.

وقوله: (أو لاستحضار) معطوف على قوله: (لتنزيله)، أى: قد يؤتى بالفعل المضارع ماضى المعنى، وإن لم يكن بعد (لو) لقصد استحضار الصورة؛ لأن الاستحضار من شأنه أن يكون للحال، الذى من شأنه أن يعبر عنه بالمضارع؛ فإثارة الريح السحاب الذى قد أرسل، وإن كانت ماضية إنما عبر عنها بالمضارع فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾[2] لإفادة ذلك، والمقصود استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة.

(قلت) ويمكن أن يجعل ذلك لإفادة الاستمرار، فإن قلت: لو أريد الاستمرار لأتى بالفعل المضارع فى الجميع؛ قلت: وكذلك إذا أريد الاستحضار؛ إلا أن يقال: أتى بالفعل الماضى أولا؛ لأنه لو أتى بالمضارع لم يبق ما يدل على أن المراد الإخبار عن الماضى. وأما قوله تعالى:

---

(١) سورة الحجر: ٢.

(٢) سورة فاطر: ٩.

﴿اللَّهُ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[1] الآية فلعله قصد بها المستقبل؛ ليحصل من مجموع الآيتين الإخبار عن حالتى المضى والاستقبال.

(فائدة) ذكر الوالد -رحمه الله- فى تفسيره فصلا يتعلق بما نحن فيه فقال عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ﴾[2] ما نصه: فإن قلت: هل من فرق بين دخول لو الامتناعية على الماضى ودخولها على المضارع؟ قلت: قد تتبعت مواقعها فوجدتها إذا دخلت على مضارع كان ممكنا متوقعا، أو كالمتوقع، ويكون المقصود إثبات الجواب، مثال المتوقع هذه الآية، فإن مشيئة الله الانتقام منهم متوقعة، إلا إن عنى زمن الخطاب، والمقصود إثبات الانتقام على ذلك التقدير لا نفى المشيئة، وكذلك قوله تعالى:﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[3]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا﴾[4]، ﴿أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ﴾[5]، ﴿لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾[6]، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا﴾[7]، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ﴾[8]، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾[9]، ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[10]، ﴿لَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ﴾[11]، ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[12]، ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾[13]، ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[14]، كذلك إذا

---

(١) سورة الروم: ٤٨.

(٢) سورة محمد: ٤.

(٣) سورة البقرة: ١٦٥، وهى بالياء.

(٤) سورة الأنعام: ٢٧.

(٥) سورة الرعد: ٣١.

(٦) سورة الأعراف: ١٠٠.

(٧) سورة يس: ٦٦.

(٨) سورة يس: ٦٧.

(٩) سورة الزخرف: ٦٠.

(١٠) سورة الإسراء: ١٠٠.

(١١) سورة محمد: ٣٠.

(١٢) سورة الأنبياء: ٣٩.

(١٣) سورة الواقعة: ٦٥.

(١٤) سورة الواقعة: ٧٠.

جاء بعدها أن واسمها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ﴾[1]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا﴾[2]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا﴾[3]، ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[4]، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾[5] ومثال ما هو كالمتوقع.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلامَهَا أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الفِيلُ

لظل يرعد، فهذا صوره بصورة المتوقع، وإن لم يكن متوقعا. والذى قبله محتمل. والمقصود فى هذه المواضع كلها إثبات الثانى على تقدير الأول، والأول ممكن، وإن لم يكن واقعا. وحيث دخلت على الماضى تارة يكون المقصود امتناعه، كقوله تعالى:﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾[6]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾[7]: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[8]، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[9]، ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾[10]، ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[11]، ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾[12]، ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾[13]، ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا﴾[14]، ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[15]، ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ﴾[16] المقصود فى هذا كله الحكم بانتفاء الأول ممكنا كان أم ممتنعا، وتارة يكون المقصود إثبات الثانى، كقوله:

---

(١) سورة لقمان: ٢٧.

(٢) سورة النساء: ٦٦.

(٣) سورة النساء: ٦٤.

(٤) سورة الزمر: ٤٧.

(٥) سورة الرعد: ٣١.

(٦) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٧) سورة الفرقان: ٥١.

(٨) سورة السجدة: ١٣.

(٩) سورة الأنعام: ١١٢.

(١٠) سورة الزمر: ٤.

(١١) سورة الأحقاف: ١١.

(١٢) سورة الأنفال: ٢٣.

(١٣) سورة آل عمران: ١٥٤.

(١٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(١٥) سورة التوبة: ٤٢.

(١٦) سورة المؤمنون: ٧١.

﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إلا خَبَالاً﴾[1]، ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾[2]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾[3] المقصود فى هذه المواضع إثبات الثانى على تقدير الأول، مع العلم بأن الأول غير واقع، ومتى كان الفعل ماضيا يراد به حقيقته من المضى فى الزمان إما حقيقة، كقوله: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ﴾ وإما فرضا كقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ -الأحسن فى هذا أنه لا يراد به الزمان الماضى، بل الملازمة بين الرد متى كان، والعود، مثل قوله:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ[4]

النحاة يعدونه قليلا؛ لكونه مستقبلا، وحسنه ما أشرنا إليه من الغرض الذى يجعله كالواقع. ومتى كان الفعل الذى دخلت عليه مضارعا؛ فظاهر كلام النحاة أنها تقلبه ماضيا، وما ذكرناه من مواقعه يفهم منه أنه باق على حقيقته. فالوجه أن يقال: إنه قصد بصيغة المضارع التنبيه على أن ذلك وإن كان ماضيا فهو دائم غير منقطع، بخلاف ما إذا أتى بلفظ الماضى؛ فإنه يحتمل الانقطاع وعدمه؛ وبذلك يحصل المحافظة على قلبه ماضيا، ولا يعرض عن لفظه بالكلية. اهـ كلام الوالد -رحمه الله تعالى-

(تنبيه) قال فى المفتاح: مثل ربما فى أحد قولى أصحابنا البصريين، قال بعض المحشين على كلامه: يريد أن (ما) كافة والقول الآخر أن (ما) ليست كافة، بل نكرة موصوفة بيود، والعائد محذوف، أبدل منه: لو كانوا مسلمين. قلت: الظاهر أن من شرط مضى الفعل بعد ربما يقول به، سواء كانت (ما) نكرة موصوفة، أم كافة، والظاهر أنه يشير بالقولين إلى الخلاف فى أن الفعل بعدها يشترط أن يكون ماضيا أو لا.

(تنبيه) أتعرض فيه -إن شاء الله تعالى- لأكثر أدوات الشرط اللفظية والمعنوية وما يتعلق بها من علم المعانى.

---

(١) سورة التوبة: ٤٧.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٣) سورة الأنعام: ٢٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لتوبة بن الحمير فى الأغانى (٢٢٩/١)، وأمالى المرتضى ٤٥٠/١، والحماسة البصرية ١٠٨/٢، والدرر اللوامع ٩٦/٥، وسمط اللآلئ ص:١٢وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص: ١٣١١، وشرح شواهد المغنى ص: ٦٤٤، والشعر والشعراء ٤٥٣/١، ومغنى اللبيب ٢٦١/١، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٤، ولرؤبة فى همع الهوامع ٦٤/٢، وليس فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى ص: ٢٨٦، وشرح الأشمونى ٦٠٠/٣، وشرح ابن عقيل ص: ٥٩٣.

فمنها: (إذ ما) وهى حرف فى مذهب سيبويه، خلافا للمبرد فى أحد قوليه، وابن السراج والفارسى، فى زعمهم أن (إذ ما) اسم ظرف زمان، وهى كإذا فى الدلالة على المستقبل. قال السكاكي: سلبت الدلالة على معناها الأصلى، وهو المضى، بإدخال (ما) للدلالة على الاستقبال. قلت: يريد أن (ما) الكافة عن الإضافة أورثتها إبهاما فقوى شبهها (بإن) فى الاستقبال.

ومنها: (متى)، وهى لتعميم الأوقات فى الاستقبال، أى: تدل على وقت من الأوقات المبهمة فى الاستقبال، بحسب الوضع، و(متى ما) أعم منها؛ لأنها للدلالة على كل وقت من الأوقات المستقبلة، كذا قال الخطيبى، وما قاله غير موافق لكلام الأصوليين، ولا للفقهاء. أما الأصوليون: فإنهم جعلوا أسماء الشرط كلها عامة، من غير فرق بين (متى) و(متى ما) وغيرهما، وأما الفقهاء: فالصحيح عندنا أن (متى) لا تقتضى التكرار، وكذا الصحيح فى (متى ما) ونقله أبوالبقاء عن ابن جنى، ولا يشترط فى (متى) توافق زمن الفعلين، بل يصح (متى زرتنى اليوم زرتك غدا) ولا يصح ذلك فى (إذا) ثم قوله إن (متى ما) أعم من (متى) مخالف لبقية كلامه؛ فإنه جعل عموم (متى) باعتبار الصلاحية، وعموم (متى ما) باعتبار الاستغراق؛ وحينئذ ليس بينهما اشتراك يصلح للعموم الاستغراقى.

ومنها: (أيان) لتعميم الأوقات كمتى.

ومنها: (أين) لتعميم الأمكنة والإحياز، والحيز عند المتكلمين أعم من المكان؛ فإنه محل الجوهر الفرد وغيره، والمكان محل الجسم فقط، و(أينما) أعم منها، وكالتفصيل السابق بين (متى) و(متى ما)، و(أين) و(أينما) فصل السكاكى والخطيبى بين (إذا) و(إذا ما) فقالا: إن معنى (أجيئك إذا طلعت الشمس): المجىء فى طلوعها فى غير ذلك اليوم، و(أجيئك إذا ما طلعت الشمس) معناها: المجىء عند طلوعها فى أى يوم كان.

ومنها: (حيثما) وهى نظير (أينما)

ومنها: (من) لتعميم أولى العلم مطلقا، والصحيح أنها تعم المؤنث، وقد حققنا هذه المسألة فى شرح مختصر ابن الحاجب، وسيأتى بقية الكلام على (من) فى باب الاستفهام.

ومنها: (ما) لتعميم الأشياء كقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ**﴾[1] وقولنا: لتعميم الأشياء؛ جرى على عبارتهم، والأولى أن يقال للتعميم، ولا يقيد بالأشياء؛ فإنه يخرج عنه نحو قولنا ما لم يشأ الله لم يكن؛ فإن المعدوم لا يسمى شيئا.

---

(١) سورة سبأ: ٣٩.

ومنها: (مهما) قال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[1] .

ومنها: (أى) لتعميم ما تضاف إليه، على بحث فى كيفية الاستغراق فيهما، والفرق بين عمومها وعموم الصلاحية ليس هذا موضع تحقيقه، وقد حققناه فى شرح المختصر.

ومنها: (كيفما) على قول.

وبقيت أدوات يحصل بها التعليق وليست شرطا، منها: (أما) و(لما) و(لولا) فمعنى (أما) مهما يكن من شيء، وهو حرف بسيط، وليست شرطا، وبذلك صرح شيخنا أبوحيان، ونقل عن بعض أصحابه أنها حرف إخبار تتضمن معنى الشرط، ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها، لكنها أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة الشرط، وهى من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة شرط، وجملة شرطية، وكونها تدل على الشرط يعلم أن معنى (أما زيد فذاهب) الإخبار بأنه سيذهب فى المستقبل؛ لأن زيد ذاهب جواب الشرط، ولا يكون جوابه إلا مستقبلا، و(لما) التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية، ويسمى حرف وجوب لوجوب، ويقال: حرف وجود لوجود، وقيل: هى ظرف زمان بمعنى حين، وجوابها فعل ماضى لفظا ومعنى، أو منفى بما، أو مضارع منفى بلم، أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية، وزعم ابن مالك أن جوابها الماضى قد يقرن بالفاء، ويكون جملة اسمية مقرونة بالفاء، وبمضارع مثبت. وأما (لولا) فحرف امتناع لوجود وما بعدها مبتدأ عند البصريين، فاعل عند الكسائى، ومرفوع بها عند الفراء وابن كيسان. وأما (لو) فقد تقدم الكلام عليها، وقد عدها التنوخى هى ولولا من المنتظم فى سلك الشرط.

تنكير المسند:

ص: (وأما تنكيره ... الخ).

(ش): ذكر الخطيبى الشارح هنا أن هذه الأحوال التى يذكرها أهل هذا العلم لا يقصدون أنها موجبة لهذه الأمور، بل إنها أمور مناسبة؛ ولهذا فسروا مقتضى الحال بالاعتبار المناسب أعم من أن يكون المناسب موجبا أو لا، قال: والمقصود أن الغالب عند انتفاء هذين الأمرين إما تنكير المسند وهو الغالب، أو تعريفه بالإضمار، أو اسم الإشارة؛ لأن غيرهما من المعارف

---

(١) سورة الأعراف: ١٣٢.

يندرج تحت الأمرين، فنفيهما يستلزم نفيه، والحمل على الغالب أولى، فتنكير المسند عند انتفاء الأمرين أولى.

(قلت) قوله: إن غير اسم الإشارة والمضمر يندرج تحت الأمرين فيه نظر؛ لأن المضمر واسم الإشارة كغيرهما فيما ذكره فإن كان التعريف مطلقا يستلزم العهد، أو الحصر، صح عموم ما ذكره المصنف، ووجهه أن التعريف إن كان بأداة عهدية، أو بمضمر، أو اسم إشارة فهو معهود، وإن كان بأداة عهدية، أو جنسية، أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر، وإن لم يكن التعريف يستلزم ذلك بطل ما ذكره، من غير فرق بين المضمر واسم الإشارة، وبين غيرها، وحاصل ما ذكره المصنف أن تنكير المسند يكون لإرادة عدم الحصر، وإرادة عدم العهد.

(قلت) وفيما قاله نظر؛ لأنه إذا أراد الحكم عليه مع قطع النظر عن غيره فالتنكير حسن، فينبغي أن يقول: لعدم إرادة الحصر والعهد؛ فإن عدم الإرادة أعم من إرادة العدم، ثم عدم إرادتهما أعم من عدم إرادة أحدهما؛ فينبغي أن يقول: لعدم إرادة واحد منهما، وقد ينكر للتفخيم نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[1] إن قلنا إنه خبر مبتدأ محذوف، أو للتحقير، مثل: (ما زيد شيئا) لا يقال قولنا: ليس شيئا إن كان معناه حقيرا صلح للمدح والذم؛ لأن هذه الصيغة لا تستعمل إلا للتحقير، وعندى أنه لا حاجة لما ذكره المصنف، ولا ينبغى الاقتصار عليه، بل ينبغى أن يكون تنكيره لأحد أسباب تنكير المسند إليه. هذا ما ذكره المصنف، ويريد أنه قد يكون لتنكير المسند إليه، كقولك (رجل فى الدار قائم)؛ لأن المعرفة لا يخبر بها عن النكرة، كذا قالوه، لكن المعرفة خبر النكرة عند سيبويه فى نحو: (كم مالك)، و(اقصد رجلا خير منه أبوه) وقال ابن مالك وغيره إنه يخبر فى بابى كان وإن بمعرفة عن نكرة اختيارًا ومن منع ذلك يتأول قوله:

كَأَنَّ سبيئة مِنْ بَيْتِ رأس ... يكونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ[2]

---

(١) سورة البقرة:٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص: ٧١، والأشباه والنظائر ٢٩٦/٢، وخزانة الأدب ٢٢٤/٩، ٢٣١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣، والدرر ٧٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٠/١، وشرح شواهد المغنى ص: ٨٤٩، وشرح المعضل ٩٣/٧، والكتاب ٤٩/١، ولسان العرب ٩٣/١ (سبأ)، ٩٤/٦ (رأس)، ١٤/ ١٥٥ (جنى)، والمحتسب ٢٧٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ص: ٤٥٣، ٦٩٥، وهمع الهوامع ١١٩/١.

أوله السكاكى والزمخشرى على القلب، يعنيان أن الأصل يكون مزاجها عسلا وماء، لكن لا يلزم من عدم جواز الإخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة أن لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة الموصوفة.

تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف:

ص: (وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم).

(ش): مثال الإضافة: (زيد غلام رجل) لأن الكلام إنما هو فى الإضافة مع التنكير، ومثال التخصيص بالوصف لكون الفائدة أتم: (زيد كاتب مجيد) وأما تمثيل السكاكى بقولك: (زيد رجل فاضل) فلا يصح؛ لأن الصفة هنا لحصول الفائدة لا لإتمامها؛ لأن الرجولية لزيد لم يقصد الإخبار بها، وربما كانت فائدة الخبر فى صفته لا فى نفسه، وأما ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف فلم يتعرض له المصنف؛ لأنه يظهر مما سبق من أسباب التقييد، فإذا زالت لم تخصص.

تعريف المسند:

ص: (وأما تعريفه فلإفادة السامع ... الخ).

(ش): تعريف المسند يكون لإفادة السامع حكما على شىء معلوم له بإحدى طرق التعريف، بآخر مثله، أى إذا كان السامع يعلم للمحكوم عليه إحدى صفتين وأردت أن تفيده الأخرى فاجعل المعلوم للسامع مبتدأ، والمجهول له خبرا، كما إذا كان السامع يعرف زيدا باسمه ووصفه، ويجهل كونه أخاه، فتقول: (زيد أخوك) سواء عرف أن له أخا أم لم يعرف أن له أخا، وإن عرف أن له أخا، وأردت أن تعينه قلت: (أخوك زيد) أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك؛ فإن قلت: المصنف قال: إنك تقول (زيد أخوك) سواء عرف أن له أخا، أم لا، ثم قال: إن عرف أن له أخا وأردت أن تعينه قلت (أخوك زيد)، وهذا القسم حاصل إذا علم أن له أخا الذى قال فيه آنفا إنك تقول: (زيد أخوك). قلت: يمكن الجواب بأنه إذا علم أن له أخا، فإن كان يعلم زيدا قلت: (زيد أخوك)؛ لأن أخوك وإن كان معلوما من وجه، فزيد أولى أن يكون مبتدأ؛ لأنه معلوم باسمه وشخصه أو صفته فهو آكد علما من أخوك، وإن لم يكن يعلم زيدا فليقل: (أخوك زيد) لأن أخوك حينئذ معلوم من وجة فهو أولى بالإسناد إليه من المجهول من كل وجه، وكذلك الألف واللام سواء كانت عهدية أم جنسية فمن عرف زيدًا

باسمه ووصفه وعلم أنه قد كان من شخص انطلاق تقول له: (زيد المنطلق) أى: هو ذلك المنطلق المعهود فى ذهنك وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق الذى فى ذهنه هو زيد قلت: (المنطلق زيد).

وقد أورد المصنف أنه إذا لم يعرف فى المثال الأول أن له أخا أصلا، لم يكن معلوما عنده بإحدى طرق التعريف فلا يكون من هذا الباب، وكذا عكسه وهو: (أخوك زيد) إذا قلته لمن يعتقد أن له أخا، ثم الألف واللام فى هذين المثالين عهدية، وقد تكون جنسية كما إذا عرف السامع إنسانا بعينه ووصفه، وهو يعلم جنس المنطلق وأردت أن تعرفه انطلاق زيد فتقول (زيد المنطلق) وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: (المنطلق زيد) هذا مضمون كلام المصنف.

وقوله "بإحدى طرق التعريف". الباء فيه يتعلق بمعلوم، وقوله: "بآخر" يتعلق بقوله "حكما"، أو بقوله: "إفادة". وقوله: "مثله" يريد فى أنه معرفة، لا فى اتحاد جهة تعريفهما؛ فإن جهة التعريف فى المثالين السابقين فى أحد الاسمين العلمية وفى الآخر التعريف بالإضافة إلى المضمر، ويرد عليه فى قوله: "بإحدى طرق التعريف" أن علم إحدى صفتى الشىء لا ملازمة بينه، وبين إحدى طرق التعريف؛ فقد يعرف الشيء بصفة من غير تعريف لفظى، كقولك (رجل فى الدار عندنا) وقد تكون فيه إحدى طرق التعريف وهو مجهول كقولك: (الرجل خير من المرأة) فينبغى أن يكون المرعى هنا التعريف المعنوى المقابل للتجهيل لا التعريف اللفظى المقابل للتنكير وقوله: "أو لازم حكم"، أى: إذا كان السامع غير جاهل بهما، ولكن قصد المتكلم إعلامه بأنه يعرف أحدهما وحكم به على الآخر، كقولك: الذى أثنى على أنت، لمن يعلم أن الثناء نقل إليك، ولا يدرى هل تعلم أنه المثنى أو لا، تقديره: علمت أن المثنى أنت، وتقول: أنت المثنى علىّ، فى عكسه. وقوله: (وعكسهما) هو بالخفض معطوف على المثالين، وهما أخوك زيد، والمنطلق عمرو (وقوله : والثانى قد يفيد قصر الجنس) يريد بالثانى ما فيه الألف واللام سواء كانت دخلت على المسند أم المسند إليه، فتارة لا يفيد قصر الجنس على شيء كقول الخنساء:

إِذَا قَبُحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ ... رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلا[1]

---

(١) البيت من الوافر وهو للخنساء فى شرح ديوانها ص: ٨٢، ودلائل الإعجاز ص: ١٨١، وشرح عقود الجمان ١/١٢١، والإيضاح ص: ١٠٥. وفى المطبوع: "الجميل" وما أثبتناه من مصادر التخريج.

وقد يفيد قصر الجنس كقول المصنف (على شيء) إنما لم يقل على المسند؛ لأنه تارة يفيد قصر المسند، وتارة قصر المسند إليه، وذلك في: زيد المنطلق، والمنطلق زيد. وفي كلامه نظر؛ لأن ذلك لا تختص به الألف واللام، بل الإضافة كذلك، فلا حاجة لقوله: (كذلك) فإن قولك: زيد صديقي، قد يقال بإفادته للحصر على قول من جهة ما دل عليه من استغراق الإضافة، لا بالمعنى الذي حصل به القصر في قولنا: زيد المنطلق؛ فإن المدرك فيه الإخبار بالجنس، كما تنبئ عنه الألف واللام، أما الإضافة فإنها لا تنبئ عن الجنس؛ ولذلك تقول: إن قولنا زيد المنطلق لا فرق في إفادته الاستغراق بين أن تكون الإداة فيه جنسية أو استغراقية إلا أن المدرك فيهما مختلف، وذلك تارة يكون تحقيقا، مثل: زيد الأمير، والأمير زيد، إذا لم يكن أمير سواه، وتارة مبالغة لكماله في ذلك الوصف، نحو: عمرو الشجاع والشجاع عمرو، وقد يقال إن بيت الخنساء من ذلك.

واعلم أن (زيد المنطلق) ليس موضوعا للحصر، بخلاف (المنطلق زيد) كما تقرر في الأصول؛ فحينئذ حالة إرادة القصر في (المنطلق زيد) بوضع اللفظ وحالة إرادته في (زيد المنطلق) تحتاج لقرينة، والسكاكي قال: زيد المنطلق، والمنطلق زيد في المقام الخطابي يلزم من كل منهما أن لا يكون غير زيد منطلقا، والمقصور تارة يكون الجنس نفسه من غير اعتبار التقييد بظرف أو غيره كما سبق وقد يكون باعتبار تقييده كقولك: هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرًا، وحيث أريد القصر لا يعطف عليه، فلا يقال: زيد المنطلق وعمرو؛ لأنه يلزم اجتماع القصر وعدمه، وسيأتي ذلك في باب القصر.

وقوله (وقيل الاسم متعين) لا يخفى أن الكلام في هذا الفصل مبني على أصل، وهو أن المبتدأ والخبر متى كانا معرفتين فالأول هو المبتدأ، والثاني هو الخبر، هذا هو المشهور، وقيل: إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسابق. وقيل: أنت بالخيار أيهما شئت اجعله مبتدأ، وهو قول أبي علي[1]، وظاهر قول سيبويه في باب كان. وقيل: المعلوم عند المخاطب مبتدأ، والمجهول خبر. وقيل: الأعم هو الخبر، وقيل: الاسم متعين للابتداء

---

(١) أبوعلي: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبوعلي الفارسي، واحد زمانه في علم اللغة، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وله صنف الإيضاح في النحو والتكملة في التصريف، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، انظر بغية الوعاة (١/٤٩٦).

والوصف متعين للخبر، قاله الإمام فخر الدين[1] فى "نهاية الإيجاز"، وقال المصنف: لا يقال: زيد دال على الذات، فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبى فهو الخبر أبدا؛ لأنا نقول: المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا إلا بمعنى صاحب اسم زيد، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ كذا قاله المصنف، وقد يقال: إن الدال على الوصفية إنما هو منطلق، أما المنطلق فالألف واللام فيه موصول بمعنى الذى وهى فى الجمود والدلالة على الذات كزيد؛ ولذلك يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج لجريانه على موصوف قبله.

بقى النظر فى أنا إذا قلنا: المنطلق زيد، فهل نقول المبتدأ الألف واللام خاصة، كما أن الذى هو المبتدأ دون صلته، أو نقول المبتدأ الألف واللام وما اتصل بها؟ فيه نظر، وقد يقال بمثله فى الذى إلا أن اتصال الألف واللام بصلتها أشد.

كون المسند جملة:

ص: (وأما كونه جملة ... الخ).

(ش): كون المسند جملة إما للتقوى والمراد تقوى الحكم بنفس التركيب، نحو: أنا قمت، وإنما قلنا بنفس التركيب؛ لأن التقوى قد يكون بالتكرير وبالحرف، مثل: إن واللام، وعلمنا أن المفيد للتقوى فى (زيد قام) ليس مجرد تكرار الإسناد فإن ذلك موجود فى المفرد نحو (زيد قائم) ولا تقوى فيه، وإما أن يؤتى بالجملة لكون المسند سببيا، وقد تقدم مثل: زيد أبوه قائم إذ القيام غير حاصل للمسند إليه أولا.

ص: (واسميتها ... الخ).

(ش): ينبغى أن يكون هذا استطرادا، أى: اسمية الجملة أو فعليتها مسندة كانت أم لا؛ لأن أمثلتهم ليس فيها تقييد الكلام بجملة هى مسندة فتكون الجملة اسمية لإفادة الثبوت والاستقرار، لما تقدم من أن الاسم يفيد ذلك وتكون الجملة فعلية لما تقدم من إفادة التجدد

---

(١) فخرالدين: محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ صاحب كتاب نهاية الإيجاز فى علم البيان، انظر كشف الظنون ١٩٨٦/٢.

الذى يقتضيه الفعل، ومن رعاية ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[1]؛ لأن إبراهيم ﷺ قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به رعاية لمعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾[2] وقد ذكر المصنف فى الإيضاح وجها آخر، وذكر أنه أشبه بأصول الفلاسفة، وقد قصدت تطهير هذا الكتاب منه.

(قلت) والوجهان بناء على أن سلاما محكى منصوب بفعل، وفى الآية قول إنه مفعول بقالوا أو مطلقا، والمعنى قولا سلاما. قلت: والمسند هنا ليس جملة فلذلك قلنا: إن المراد تعليل إتيان الجملة فعلية مطلقا وعلى التفصيل بين الاسمية والفعلية جاء قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[3] أى: تجدد دعائكم أم صمتكم المستمر؛ لأن الصمت عندهم هو الذى كان عادة مستمرة، وكذلك: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾[4] أى: هل أحدثت لنا ما لم تكن تألفه أم أنت على اللعب الذى كان مستمرا من الصغر على زعمهم. وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[5] بعد من يقول آمنا، فالمراد إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم؛ ولهذا أطلق مؤمنين وأكد بالباء، ونحوه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾[6]. وقد يقال عليه: إن الاسم إذا كان دالا على الثبوت وعلى النسبة كيف يدل نفيه على نفى كل منهما، ونفى الأخص أعم من نفى الأعم.

وأما شرطية الجملة فلما مر، وقوله: (وظرفيتها) لاختصار الفعلية مثاله: زيد عندك أبوه، أو زيد عندى، أو فى الدار وأن التقدير استقر فى الدار فهو لاختصار ذلك، وقد بناه المصنف على رأيه من أنها مقدرة بفعل، والجمهور أنها مقدرة باسم. وقول المصنف: (ظرفية الجملة) على هذا الشرح لا يصح؛ لأن الظرف ليس بجملة إلا إذا قلنا فى: زيد عندك أبوه: إن العمل للظرف نفسه، بل الظرف على هذا ليس بجملة، إنما هو جزء الجملة، وكأنه يعنى بظرفية الجملة أن ينطق بظرفيتها.

---

(١) سورة الذاريات: ٢٥.

(٢) سورة النساء: ٨٦.

(٣) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٥ .

(٥) سورة البقرة: ٨.

(٦) سورة المائدة: ٣٧.

تأخير المسند:

ص: (وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر).

(ش): هذا واضح وقد تقدم ذكره؛ لأن كل ما اقتضى تقدم المسند إليه من كونه الأصل وغيره اقتضى تأخير المسند.

تقديم المسند:

ص: (وأما تقديمه... الخ).

(ش): تقديم المسند إما لتخصيص المسند بالمسند إليه، كقولك: تميمى أنا، فى جواب من قال: أنت حجازى وشاعر، وكقوله تعالى: ﴿**لاَ فِيهَا غَوْلٌ**﴾[1] المعنى اختصاصها بذلك دون خمور الدنيا، ولذلك لم يقدم الظرف فى: ﴿**لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾ لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله سبحانه وتعالى، نعم هنا سؤال، وهو أن مدلول فيها غول ما الغول إلا فيها فنفيه ما اختصت بالغول، وهذا غير المراد؛ لأن ما اختصت بالغول أعم من أنها اشتركت هى وغيرها فيه، وليس هو مرادا، وجوابه يطول ذكره وسنتكلم عليه فى الاختصاص بتقديم المعمول، أو إما أن يقدم المسند ليفيد التنبيه من أول الأمر على أن المتقدم خبر، كقول حسان رضى الله عنه يمدح رسول الله ﷺ:

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهَى لِكِبارِهَا ... وَهِمَّتُه الصُّغْرَى أَجَلُّ من الدَّهْرِ

لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مِعْشَارَ جُودِهَا ... عَلَى البَرِّ كَانَ البَرُّ أَنْدَى مِنَ البَحْرِ

يعنى لو أخر فقال هممم له، لتوهم أنه صفة، وقد يقال كان الوهم يزول بأن يقال همم لا منتهى لكبارها له، فإن له حينئذ يتعين للخبرية، إلا أن يقال يحتمل أن يكون صفة ثانية والخبر محذوف بقرينة، ولا مانع من الوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور، وإن كان قليلا مرجوحا، قلت: ويمكن أن يقال التقديم هنا إما للاختصاص، وإما للتفاؤل ومسرة السامع مثل:

عَلَيْهِ مِنَ الرَّحْمَنِ مَا يَسْتَحِقُّه

---

(١) سورة الصافات: ٤٧.

أو عكسه كما تقدم فى المسند إليه. وإن كان المصنف أهمل هـذا القسـم هنـا، ولا وجـه لإهماله. وإما لإرادة التشويق إذا ذكر المسند إليه كقوله:

ثَلاثَـةٌ تُشْـرِقُ الدُّنْيَـا بِبَهْجَتِهَـا   شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُوإسْحاقَ والقَمَرُ[1]

ولك أن تقول: إنما حصل التشويق من صفة المسند لا منه، ومن الناس من قـال: إن ثلاثـة مبتدأ سوغ الابتداء به الإفادة على رأى الجرجـانى، أو التعييـن كقولهـم فـى عمـر -رضـى اللـه عنه- رجل اختار لنفسه، وتشرق: خبره، وفى هذا البيت من البديع الجمع والتفريق.

ص: (تنبيه... الخ).

(ش): التنبيه يذكر فيه ما له تعلق بالكلام السابق، ويدخل فيه دخولا خفيا، ومضمـون هـذا التنبيه أن ما ذكره فـى هـذا البـاب والـذى قبلـه، وهمـا بابـا المسـند إليـه مـن الذكـر والحـذف وغيرهما، أى: من التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، ونحو ذلك، والتوابع، والإفراد والجملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية يجرى كثير منه فى غير المسند والمسند إليه، وأن مـن أتقـن اعتبار ذلك فيهما ما لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل والملحـق بهـا، وغـير ذلـك والله تعالى أعلم.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم، وأورده محمد بـن على الجرجـانى فـى الإشـارات ص: ٧٩، وفـى الأغـاني: ١٥/ ٧٩، ٨١، والتلخيـص ص: ٣٣، والإيضـاح ص: ١٠٧، وشـرح عقـود الجمـان ١/ ١٢٤ وبلا نسبة فى تاج العروس (شرق).

باب أحوال متعلقات الفعل

ص: (أحوال متعلقات الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل ... الخ).

(ش): هذا الباب لأحوال متعلقات الفعل، ولم يستوعبها المصنف، بل ذكر منها الفاعل والمفعول، وذكر الفاعل فيه نظر؛ لأنه مسند إليه، فكان ذكر أحواله بباب المسند إليه أليق، ثم الأحوال التى يريدها هى الذكر والترك، والتقديم والتأخير فقط، والترك لا يأتى فى الفاعل؛ لأنه لا يحذف، ثم ينبغى أن يقول: الفعل وما فى معناه مما يعمل عمله، ولا شك أن الفعل مع المفعول، كالفعل مع الفاعل فى أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لا إفادة وجوده فقط، فعمل الرفع فى الفاعل ليفيد وقوعه منه، والنصب فى المفعول ليفيد وقوعه عليه، فالمتكلم تارة يريد الإخبار عن الفعل. أى: الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول، فيقول: وقع ضرب، ونحوه ليس فى هذا التركيب شىء من تعلقات الضرب. وظاهر عبارة المصنف أنه مع إرادة غير الحديث لا يؤتى بالفعل؛ فلا تقول حضر شىء ونحوه، وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعى الذى هو مشتق من الحدث الذى يريد الإخبار به، فيذكر فاعله أبدا عند البصريين إلا فى مواضع مستثناة. ويجوز الحذف عند الكسائى، ثم إن كان متعديا فتارة يقصد الإخبار بالحدث والمفعول دون فاعل فيبنى للمفعول، تقول: ضرب زيد، وتارة يقصد الإخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله، فهو على ضربين:

أحدهما: أن يقصد إثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق من غير اعتبار عموم ولا خصوص، ولا تعلق بمن وقع عليه، فالمتعدى حينئذ كاللازم فلا يذكر مفعوله، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار بتعلقه بالمفعول، ولا يقدر حينئذ؛ لأن المقدر كالمذكور، وهذا لا يتأتى فى الفاعل، بل متى ذكر الفعل الصناعى وجب الإتيان بالفاعل أو نائبه.

قلت: وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغى أن يقال هو كاللازم، وكأنهم يعنون باللازم حقيقة.
قال المصنف: وهذا قسمان: أحدهما: أن يجعل إطلاق الفعل كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة، والثانى: أن لا يكون كذلك كقوله تعالى: ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾[1] أى: من له صفة العلم، ومن ليست له، ثم نقل عن

(١) سورة الزمر: ٩.

السكاكى أنه قال ثم إن كان المقام خطابيا يعنى بالخطابى ما يقع فيه بظاهر اللفظ مثل المطلق فإنه عام عموما خطابيا كمقام المدح والذم، والتخويف والإنذار، والبشارة ونحوها. بمعنى أن المخاطب إذا لم يره مفيدا حمله على جميع أفراده على البدل بخلاف الاستدلالى؛ فإنه لا بد فيه من برهان، فإن كان المقام خطابيا أفاد ذلك، أى: تنزيله منزلة اللازم مع التعميم فى أفراد الفعل، لا يقال: كيف يكون لازما، ويفيد التعميم لأنا نقول: مراده التعميم؛ فى أفراد الفعل لا فى المفاعيل، فإنك إذا قلت: قام زيد، قد تريد به أنه وقع منه جميع أفراد القيام على سبيل البدل ولا مفعول دفعا؛ لأن حمله على أحد الأفعال دون غيره عين التحكم بغير دليل فيحمل على الجميع، ثم جعل يعنى السكاكى قولهم: فلان يعطى ويمنع محتملا لذلك، ولإفادة تعميم الفعل كما سيأتى يعنى بتعميم المفعول العموم الشمولى فى المفاعيل وبتعميم الفعل العموم البدلى فى الأفعال، وإنما لم يقل فيه عموم المفعول؛ لأن الغرض أن الفعل جاء قاصرا فلا مفعول له، وقد نازعه الخطيبى الشارح فى النقل عن السكاكى بما يعرفه من وقف على كلامه فلا حجة للإطالة بذكره، وقول المصنف: (وإن لم يكن خطابيا فلا يفيد ذلك) قال الخطيبى: الإشارة فى قول المصنف ذلك غير ما ذكره مما لا يخفى ضعفه، وأما القسم الأول وهو أن يكون الفعل المطلق الذى جعل لازما كناية عنه متعلقا بفعل مخصوص دلت عليه قرينة فكقول البحترى يمدح المعتز بالله:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ ... أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي[1]

أى: ليس فى الوجود ما يرى ويسمع إلا آثاره المحمودة، فإذا أبصر مبصر لا يرى إلا محاسنه، وإذا سمع سامع كذلك، فغيظ عداه أن يقع إبصار أو سمع فإنه كيف وقع لا يقع إلا على محاسنه، بخلاف ما لو قال أن يرى مبصر محاسنه؛ فإنه ليس فيه حينئذ ما يقتضى أنه ليس فى الوجود ما يبصر غير محاسنه، فإن قلت: المصنف قد جعل هذا قسما من جعل المتعدى لازما فكيف يقول بعد ذلك إنه كناية عن مفعول وإن التقدير أن يرى آثاره. قلت: لا منافاة بين الكلامين بأن يجعله قاصرا، وهو كناية عن رؤية خاصة وسمع خاص، وخصوصيته باعتبار أنه

---

(١) البيت من الخفيف أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص: ٨١، والمعتز بالله ابن المتوكل على الله، والمستعين بالله ابن المعتصم بالله ابن بنى العباس.

نوع خاص من الإبصار باعتبار مفعوله الخاص فهو قاصر مكنى به عن متعد لا يصلح لا لمفعول واحد نعم لك أن تقول المتعدى لمفعول واحد كيف يكنى عنه بالقاصر، والقاصر ليس لازما للمتعدى للواحد، بل ولا يجتمع معه. (قوله: وإلا) أى: وإن لم يكن قطع النظر عن المفعول، بل قصد ولم يذكر لفظا فإنه يقدر بحسب القرائن.

(تنبيه) مما ذكرنا يعلم إنه لا بد فى الفاعل والمفعول وغيره من متعلقات الفعل من زيادة فائدة، فلا تقول: قام قائم، وضربت مضروبا، وما أوهم ذلك فليؤول كقوله تعالى: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً**﴾(1)، وقوله تعالى: ﴿**وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ**﴾(2)، وقوله تعالى: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ**﴾(3)، وليس منه ﴿**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ**﴾(4)، ﴿**فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ**﴾(5) فإن الألف واللام تفيد زيادة، ولا نحو: ﴿**قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ**﴾(6)؛ لأن الفاعل مقيد بالصفة؛ ولعل الجواب عما ورد من ذلك أنه يقدر له صفة محذوفة. التقدير رسولا عظيما: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ**﴾(7) شفيع أو يكون التنكير الواقع فى مثله لمعنى من المعانى السابقة. ﴿**وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ**﴾(8) المعهودة التى عرف أنك فعلت، ورأيت بخط الوالد -رحمه الله- فى بعض التعاليق ما نصه: يقال: جاء شيء، ولا يقال: جاء جاء، وإن كان الجائى أخص من شيء؛ لأن جاء مسند والمسند إليه الفاعل، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند، فمتى عرف الجائى عرف المجيء، فلا يبقى فى الإسناد فائدة. والشيء قد يعرف ولا يعرف مجيئه. وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه نحو: أتانى آت، ونحو: **هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وإنْ لاَمَ لائِمُ**.

فإن التنكير فى مثل ذلك لمعنى خاص، وكلامنا إنما هو فى جاء جاء من غير إرادة شيء خاص ثم أخذ فى تفصيلها.

---

(1) سورة المزمل: ١٥.

(2) سورة الشعراء: ١٩.

(3) سورة المعارج: ١.

(4) سورة الواقعة: ١.

(5) سورة المطففين: ٢٦.

(6) سورة يوسف: ١٠.

(7) سورة المعارج: ١.

(8) سورة الشعراء: ١٩.

حذف المفعول للبيان بعد الإبهام:

ص: (ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام ... الخ).

(ش): حذف المفعول مع تقديره لأحد أمور، منها: أن يقصد البيان بعد الإبهام، كما فى فعل المشيئة، ما لم يكن تعلقه بها غريبا؛ فإنه لا يذكر كما ذكرنا نحو: ﴿**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[1] أى فلو شاء هدايتكم لهداكم فإنه إذا سمع السامع فلو شاء تعلقت نفسه بشيء أبهم عليه، لا يدرى ما هو فلما ذكر الجواب استبان بعد إبهامه. وأكثر ما يقع ذلك بعد (لو)؛ لأن مفعول المشيئة مذكور فى جوابها وكذلك غيرها من أدوات الشروط، وقد يكون مع غيرها استدلالا بغير الجواب كقوله تعالى: ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلا بِمَا شَاءَ**﴾[2] وقد يذكر إذا كان فيه غرابة لتأنيس السامع به كقوله:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى دَمًا لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ وَلَكِن سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ[3]

وقال التنوخى: إنه إنما ذكر فى البيت لاحتياجه فى الوزن إلى ضمير بكيته فاحتاج لما يفسره ولتعظيم بكاء الدم أيضا أو يذكر لأن المذكور فى جواب لو خلافه كقول ابن عباد:

فَلَمْ يُبْقِ مِنِى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفكُّرِى ... فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى بَكَيْتُ تَفكُّرَا

فإنه ليس المراد: فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا، ولكن لو شئت أن أبكى البكاء الحقيقى، فالمراد بالبكاء فى الأول البكاء الحقيقى، وفى الثانى المجازى، إشارة إلى أنه من النحول لم يبق فيه محل لدمعه ولا شيء من الفضلات، فلو عصر عينيه لخرج منهما التفكر بدل الدمع، وأورد أنه: هلا يكون المراد فلو شئت أن أبكى تفكرا لبكيت تفكرا، معناه أنه فنى حتى صار قادرا على البكاء التفكرى؛ فيكون كالبيت قبله، وأجيب بأنه ليس التفكر مذكورا فى الشرط، وردّ بأن قوله: غير تفكرى يغنى عنه. قلت: وأيضا يكون محذوفا، ويتنازع فى تفكر المذكور فعلا الشرط وجوابه.

---

(١) سورة الأنعام: ١٤٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو للجوهرى من شعراء الصاحب بن عباد.

(تنبيه) قد يقال: مـا الحكمـة فـى اطـراد أو كـثرة حـذف مفعـول المشيئة دون غـيره مـن الأفعال؟

فـالجواب: أن المشيئة يـلزم مـن وجودهـا وجـود المشـىء، وإذا كـان كذلـك فالمشـيئة المستلزمة لمضمون الجـواب لا يمكـن أن تكـون إلا مشيئة الجواب؛ ولذلـك كـانت الإرادة كالمشيئة فى وجـوب اطـراد حـذف مفعولهـا، صـرح بـه ابـن خطيـب زملكـان فـى البرهـان، وصاحب الأقصى القريب، وهو واضح، وبعد أن خطر لى هـذا الجـواب بسـنين كـثيرة رأيـت التنوخى قد وقع عليه فقال فى الأقصى: علـة ذلـك أن مـادة المشيئة والشـيء واحـد، فالمشيئة جعل ما ليس بشىء شيئا، فمعمولها لا يتأخر عنهـا وهـو بعـد لـو منفـى لانتفائـه فـى الجـواب، فانتفاء المشيئة لازم لانتفائه فانتفاؤه بالوضع، وانتفاء المشيئة باللزوم، فحـذف مفعـول المشـيئة، لينصرف الانتفاء إلى المشيئة فيكون انتفاء مفعولها تابعا لها. اهـ

(تنبيه) وإذا حذفته بعد لو فهو المذكور فى جوابها أبدا، كذا قالوه، وقـد يـرد عليهـم قولـه تعالى: ﴿**قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لأَنْزَلَ مَلائِكَةً**﴾[1] فإن المعنـى لـو شـاء ربنـا إرسـال الرسـل لأنـزل ملائكة لأن المعنى يعين ذلك، وبذلك فسره الوالد –رضى الله عنه– فى تفسيره.

حذف المفعول لدفع توهم إرادة غير المراد

وإما[2] أن يحذف المفعول كـى لا يتـدر ذهـن السـامع ابتـداء الإرادة غـير المقصـود كقـول الشاعر:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّى مِنْ تَحَامُلِ حَـادِثٍ … وَسَـوْرَةِ أَيَّـامٍ حَـزَزْنَ إِلَـى العَظْـمِ[3]

فإنه لم يفهم أن المحزوز اللحم، حتى علم أن الحـز وصـل إلـى العظـم، فلـو قـال: حـززن اللحم لربما توهم السامع أولا أن المقصود الإخبار بحز اللحم من غير نظر إلى انتهائه إلى العظم وقولنا (ابتداء) هو كقولنا: إنه يتعين التقديم فى نحو فى الدار رجل ويؤتى بالفصل فى نحو زيـد هو الفاضل غير أنهم أوجبوا التقديم فى المثال الأول ولم يوجبوه فى زيد هو الفاضل.

---

(١) سورة فصلت: ١٤.

(٢) معطوف على إما للبيان بعد الإبهام ص: ٦٨.

(٣) البيت مـن الطويـل، وهـو للبحتري، وأورده محمـد بـن علـى الجرجـانى فـى الإشـارات ص: ٨٢، والمخاطب فى البيت أبوالصقر ممدوح البحتري.

حذف المفعول لإرادة ذكره ثانيا:

وإما لإرادة ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه هذه عبارة المصنف، ومراده أن يراد ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل الثاني على صريح لفظه إظهارًا لكمال العناية كقوله:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكِ فِي السُّؤ ... دُدِ وَالمَجْدِ والمَكَارِمِ مَثَلا[1]

فأراد إيقاع نفى الوجدان على المثل صريحا بخلاف ما لو قال قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد فلم نجد هذا إنما يكون لو تعذر ذكر مفعولى الفعلين فإن هذا المعنى يحصل بذكرهما، والأحسن ما ذكره المصنف ثانيا وهو أن تقول: إنه قصد التأدب مع الممدوح بأن لا يصرح له بأنه طلب له مثلا، وفى البيت نقد وهو أن عدم وجدان مثل فى هذه الصفات الثلاث لا ينفى وجدان واحد منها فهذا موضع أن يقول ولا فى الفضل ولا المكارم وتركه على وجه يتزن به البيت.

حذف الفعل لإرادة التعميم مع الاختصار:

وإما أن يكون الحذف للتعميم مع الاختصار، مثل: قد كان منك ما يؤلم، أى: يؤلم كل أحد وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾[2] أى: كل أحد، ولو صرح به لأفاد التعميم دون الاختصار، لا يقال: المعنى يدعو من يشاء بقرينة قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[3]؛ لأن الواقع أن كل أحد دعاه الله إلى دار السلام، فإن قلت: إذا قدرت يدعو من يشاء، وقد شاء دعاء كل أحد طابق ما بعده وحصل العموم؛ لأن المعنى من يشاء أن يدعوه. قلت: إنما يحذف فى الأول ما فى الثانى، والذى فى الثانى تقديره: من شاء أن يهديه، فلو قدرنا مثله فى الأول لكان تقديره يدعو من يشاء هدايته، وهو غير المراد، ويمكن النزاع فيه وأن يقال تقدير من يشاء هدايته يدل على تقدير من يشاء دعوته؛ لأن قرينة كل مفعول محذوف فعله فالجواب حينئذ أنا لو قدرنا يدعو من يشاء لأوهم انقسام الناس إلى مدعو وغيره كانقسامهم إلى مهدى

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للبحترى فى يد الخليفة المعتز.

(٢) سورة يونس: ٢٥.

(٣) سورة يونس: ٢٥.

وغيره، ولك أن تقول: الحذف للاختصار، وأما التعميم فمن أين استفدناه؟! وإفادة التعميم من هذه الآية إنما حصل من خصوص الآية بدليل خارجي.

حذف الفعل لمجرد الاختصار

وإما للاختصار عند قيام قرينة دالة على إرادة الاختصار نحو: أصغيت إليه أي: أذني وهو من الأفعال التي أُميتَ ذكر مفعولها ومنه: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[1] أي: أنفسكم، وبنى على امرأته، أي: قبة، ورجع عن الغواية أي: نفسه. ومنه قوله تعالى: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[2] أي ذاتك.

(قلت) وعندى أن ترك المفعول هنا للتعظيم، وعلى ما سبق صحح الزمخشرى قول أبى نواس:

وإذَا نَزَعْتَ عَنِ الغوايَةِ فلْيَكُنْ ... للهِ ذَاكَ النَّزْعُ لاَ للنَّاسِ[3]

قال: لأن الفعل متعد فى أصله فلا عليه إذ نظر إلى الأصل.

حذف الفعل لرعاية الفاصلة

وإما لرعاية الفاصلة، وعبارة المصنف للرعاية على الفاصلة، وفيها نظر، ولعله ضمنه معنى المحافظة، ومثاله قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[4] أي: ما قلاك فإنه روعى قوله تعالى: ﴿سَجَى﴾[5].

حذف المفعول لاستهجان ذكره

وإما لاستهجان ذكر المفعول كقول عائشة رضى الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى منى[6]

---

(١) سورة البقرة: ١٩٨.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) البيت لأبى نواس فى ديوانه ص: ٢٨٤ والطراز ح٣ ص: ١٨١، وفى المصباح ص: ٢٧٢.

(٤) سورة الضحى: ٣.

(٥) سورة الضحى: ٢.

(٦) أخرجه بنحوه الطبرانى فى الصغير، ومن طريقه أبونعيم والخطيب، وفى سنده بركة بن محمد الحلبى، ولا بركة فيه ! فإنه كذاب وضاع، وقد ذكر له الحافظ ابن حجر فى "اللسان" هذا الحديث من أباطيلة. وقد أورد الشيخ الألبانى فى "آداب الزفاف"، ص ٣٣ من الأحاديث ما يبطل هذا القول.

حذف المفعول لنكتة أخرى:

(قوله: وإما لنكتة أخرى) أى: لمعنى آخر يقتضى الحذف، كخوف ذكره وإرادة الإنكار لدى الحاجة وُجعل السكاكى من الحذف للاختصار قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[1] وقال الزمخشرى: ترك المفعول؛ لأن الغرض الفعل لا المفعول، قال المصنف فى الإيضاح: قد يشتبه الحال فى الحذف وعدمه؛ لعدم تحصيل معنى الفعل كقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾[2] قد يتوهم أن معناه نادوا فلا حذف، ولا يصح، لأنه يلزم الاشتراك لو كان المسمى متعددا أو عطف الشىء على نفسه إن كان واحدًا، بل هو بمعنى سموا فالحذف واقع والله تعالى أعلم.

تقديم المفعول على الفعل:

ص: (وتقديم مفعوله ونحوه عليه ... الخ).

(ش): تقديم مفعول الفعل عليه يكون لرد الخطأ فى التعيين، والمراد أن المخاطب يظن وقوع الفعل على مفعول معين، والغرض أنه واقع على غيره: كقولك: زيدا عرفت، لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا غير زيد، وتؤكد هذا بقولك: لا غيره -كذا قاله المصنف- وينبغى أن يقيد كونه تأكيدا بما إذا كان مرادًا به الاختصاص، فإن لم يرد فيكون قولك لا غيره تأسيسا لا تأكيدا، إلا أن يريد أنه تأكيد لتعلق الفعل بالمفعول السابق، وإن أفاد نفى غيره، قال المصنف: ولذلك لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره لتناقض دلالة الأول والثانى؛ لأن ما زيدًا ضربت، خاطبت به من يعلم أن إنسانا ضربته، ولكنه غلط فى تعيينه وأصاب فى معرفة إنسان فى الجملة، وقولك: ما زيدا ضربت ولا غيره، يخالف ذلك، ولك أن تقول: لم لا يقدم المفعول إذا كان الخطاب مع من يعتقد أنك ضربت زيدا وهو مخطئ فى أصله، وفى تعيينه بأن يكون الواقع أنك لم تضرب أحدا، ويصح حينئذ: ما زيدا ضربت ولا غيره، قال: وكذلك لا يجوز أن تعقب الفعل المنفى بإثبات ضده كقولك: ما زيدًا ضربت ولكن أكرمته؛ لأن التقديم إنما يكون لرد الخطأ فى تعيين المفعول فيرد إليه بالتقديم لا لرفع الخطأ فى المسند، بل إنما يحسن الرد هنا بأن يقال: ما زيدا ضربت ولكن عمرا. وأما نحو قولك: زيدا عرفته، فإن قدر العامل

---

(١) سورة القصص: ٢٣.

(٢) سورة الإسراء: ١١٠.

قبل قولك: زيدا، فليس مما نحن فيه؛ لأن المفعول حينئذ غير مقدم، فلا يكون فيه إلا تأكيد بإعادة الجملة، وإن قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه، فيكون للتخصيص ما لم ينصرف عنه على أن التأكيد حاصل على التقديرين. وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1] للتخصيص؛ لأن عامل ثمود على قراءة النصب مؤخر؛ لأن أما بمعنى: مهما يكن من شىء، فهو بمعنى فعل، فلا يليها فعل؛ لأنه يجتمع فعلان -كذا قالوه- وفيه نظر سيأتى قريبا.

وكذلك تقديم ما ليس مفعولا صريحا كقولك: بزيد مررت، وهو المراد بقوله: ونحوه، على ما قيل، والمراد به نحو المفعول من الحال والظرف ونحوهما؛ فيكون تقديم المعمول مطلقا مفيدا للاختصاص.

قوله: (والتخصيص لازم ... الخ) أى: التخصيص لازم للتقديم، ويدخل فى قوله سائر المعمولات مع عواملها، فالظاهر أن ذلك لا اختصاص له بالمفعول، وقد صرح ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص. وقال صاحب الفلك الدائر: إن هذا لم يقل به أحد وزاد ابن الأثير فقال: تقدم الظرف فى الكلام المثبت يفيد الاختصاص، نحو: إن إلىّ مصير هذا الأمر، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾[2]، وكذلك تقديم الحال على صاحبها مثل: جاء راكبا زيد.

(قلت) هذا والذى قبله ليس من تقديم المعمول على عامله، بل من تقديم بعض المعمولات على بعض، وسيأتى أنه لا يفيد الاختصاص.

وقوله (لازم للتقديم غالبا) يعنى: أن الغالب أن التقديم يكون للتخصيص، وقد يخرج عن ذلك لغرض غيره كما تقدم فى تقديم المسند إليه، فإن قلت: قوله غالبا، كيف يجتمع مع قوله لازم؟ قلت: لا يعنى بقوله لازم للتقديم أنه لا يفارقه، بل يعنى أنه لازم الإمكان ولكون التقديم مفيدا للاختصاص تقول ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[3] معناه نخصك بالعبادة والاستعانة، وفى: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[4]

---

(١) سورة فصلت: ١٧.

(٢) سورة الغاشية: ٢٥.

(٣) سورة الفاتحة: ٥.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٨.

معناه: إليه لا إلى غيره، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾(١) أخرت الصلة فى الشهادة الأولى وقدمت فى الثانية؛ لأن الغرض فى الأول إثبات شهادتهم، والغرض فى الثانى إثبات اختصاصهم بشهادة النبى ﷺ عليهم، ثم ذكرأنه يفيد وراء التخصيص شيئا آخر، وهو الاهتمام بالمعمول المقدم؛ ولذلك كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل فى (باسم الله) متأخرا فيقدم (باسم الله اقرأ) وأورد أنه يتعين أن يكون مقدما ليوافق قوله سبحانه وتعالى ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾(٢) وأجيب بأن الأهم ثم ذكر القراءة لأنها أول سورة نزلت وبأن ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ يتعلق باقرأ المذكور ثانيا، ومعنى اقرأ الأولى أوجد القراءة بتنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم، وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين المؤكد والمؤكد؛ لأن اقرأ الثانى تأكيد لاقرأ الأول وفصل بينهما ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وقد يجاب بأمور، منها: أن هذا ليس بتأكيد، فإن اقرأ الأول نزل منزلة اللازم كما سبق، وإن جعل ﴿اقْرَأْ﴾ تأكيدا للأول لم يصح؛ لأن الثانى أخص ولا يكون الأخص تأكيدا للأعم بخلاف العكس، ومنها أن الممتنع الفصل فى التأكيد الاصطلاحى، وهذا تأكيد لغوى بيانى لا يمتنع معه الفصل. ومنها: التزام جواز الفصل فى مثله كقوله سبحانه ﴿وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾(٣) فقد فصل بين يرضين وكلهن بالجار والمجرور، هذا وهو ليس معمولا للمؤكد، فما كان معمولا أولى، وادعى الزمخشرى أن الختصاص فى ﴿وَإِيَّاىَ فَارْهَبُونِ﴾(٤) أبلغ منه فى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والظاهر أن يريد لما فيه من تكرير المفعول المستدعى لتكرير الجملة، وفيما ذكره نظر، والذى يظهر العكس، فإن ﴿وَإِيَّاىَ فَارْهَبُونِ﴾ لا دلالة فيه على التقديم حتى يفيد الاختصاص؛ لأن عامل إياى جاز أن يكون متأخرا عن إياى، وأن يكون متقدما عليه، فلا يكون المفعول مقدما، فلا اختصاص لا يقال لا يصح ذلك فإنه لو تقدم

(١) سورة البقرة: ١٤٣.

(٢) سورة العلق: ١.

(٣)) سورة الأحزاب: ٥١.

(٤) سورة البقرة: ٤٠.

العامل لما انفصل الضمير كما ذكره شيخنا أبوحيان فى تفسير هذه الآية رادا على من زعم ذلك؛ لأنا نقول من أسباب الانفصال حذف العامل كما ذكره ابن مالك، وأما ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] فلا ضرورة فيه، ولا دليل على حذف عامل إياك ومفعول نعبد، بل إياك معمول نعبد المذكور، فيتحقق فيه التقديم المفيد للاختصاص.

واعلم أن ابن الحاجب قال فى شرح المفصل: إن الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم، واستدل على ذلك بقوله تعالى:﴿ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾[2] ثم قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾[3] وهو استدلال ضعيف؛ لأن ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ أغنى عن إرادة الحصر فى الآية الأولى، ولو لم يكن فما الذى يمنع من ذكر المحصور فى محل بغير صيغة الحصر، كما تقول: عبدت الله، وتقول: ما عبدت إلا الله، كل سائغ. قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾[4] وقال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلا تَعْبُدُوا إلا إِيَّاهُ﴾[5] بل قوله تعالى:﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾[6] من أقوى أدلة الاختصاص فإن قبلها ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾[7] فلو لم تكن للاختصاص، وكان معناها أعبد الله لما حصل الإضراب الذى هو معنى (بل). وقد رد الشيخ أبوحيان على مدعى الاختصاص بنحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ﴾[8] وجوابه أنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله، كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة، ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾[9] وجوابه أنا لا ندعى اللزوم، بل

---

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) سورة الزمر: ٢.

(٣) سورة الزمر: ٦٦.

(٤) سورة الحج: ٧٧.

(٥) سورة يوسف: ٤٠.

(٦) سورة الزمر: ٦٦.

(٧) سورة الزمر: ٦٥.

(٨) سورة الزمر: ٦٤.

(٩) سورة الأنعام: ٨٤.

الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الحقيقة، وكذلك الجواب عن قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[1] إن جعلنا ما بعد الظرف مبتدأ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾[2] وربما يستدل له بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾[3] فإن المقصود منه إنما يحصل بادعاء الاختصاص، ويشهد له ﴿أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾[4]، وكذلك يدل على الاختصاص قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾[6].

(تنبيه) يشترط فى كون التقديم مفيدا للاختصاص على القول به أن لا يكون المعمول مقدما وضعا؛ فإن ذلك لا يسمى تقديما حقيقة، وذلك كأسماء الاستفهام، وكالمبتدأ عند من يجعله معمولا لخبره وأن لا يكون التقديم لمصلحة التركيب مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[7] على قراءة النصب، خلافا لما فى الإيضاح فى الثانى من إفادة الاختصاص.

(تنبيه) وقد اجتمع الاختصاص وعدمه فى آية واحدة، وهى قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾[8] فإن التقديم فى الأول قطعا ليس للاختصاص، وفى إياه قطعا للاختصاص، كما يظهر بالتأمل.

(تنبيه) سلك الوالد رضى الله عنه فى الاختصاص حيث وقع إما بتقديم الفاعل المعنوى، أو بتقديم المعمول مسلكا غير ما هو ظاهر كلام البيانيين.

وها أنا أذكر تصنيفا لطيفا له فى ذلك سماه الاقتناص، وهو: "قد اشتهر كلام الناس فى أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك، ويقول إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه فى كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعنى، والبيانيون على إفادته الاختصاص، ويفهم كثير

---

(١) سورة إبراهيم: ١٠.

(٢) سورة التوبة: ٩.

(٣) سورة التوبة: ٦٦.

(٤) سورة يونس: ٤١.

(٥) سورة الملك: ٢٩.

(٦) سورة يونس: ٨٤.

(٧) سورة فصلت: ١٧.

(٨) سورة الأنعام: ٤٠، ٤١.

من الناس من الاختصاص الحصر فإذا قلت زيدا ضربت، يقول معناه ما ضربت إلا زيدا، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر، وإنما قالوا الاختصاص. قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(1) وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾(2)، ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾(3) والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة، وقال في قوله تعالى ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ معناه أفغير الله أعبد بأمركم وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ الهمزة للإنكار، أي: منكرا أن أبغي ربا غيره، وقال في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾(4) إنه أمر بالإخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصا له دينه، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾(5) قدم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله، لأنه أهم من حيث إن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل، وقال في قوله تعالى: ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾(6) إنما قدم المفعول على الفعل للعناية، وقدم المفعول له على المفعول به، لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم، ويجوز أن يكون إفكا مفعولا به يعني أتريدون إفكا ثم فسر الأول بقوله: ﴿آلِهَةً دُونَ اللَّهِ﴾ على أنها إفك في أنفسها، ويجوز أن يكون حالا، فهذه الآيات كلها لم يذكر الزمخشري لفظ الحصر في شيء منها، ولا يصح إلا في الآية الأولى فقط، والقدر المشترك في الآيات الاهتمام، ويأتي الاختصاص، في أكثرها، ومثل قوله تعالى: ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً﴾ قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾(7) وما أشبهها لا يأتي فيه إلا الاهتمام، لأن ذلك منكر من غير اختصاص، وقد يتكلف لمعنى الاختصاص في ذلك كما في بقية الآيات، وأما الحصر فلا، فإن قلت: فما الفرق بين الاختصاص والحصر؟

---

(1) سورة الفاتحة: ٥.

(2) سورة الزمر: ٦٤.

(3) سورة الأنعام: ١٦٤.

(4) سورة الزمر: ١٤.

(5) سورة آل عمران: ٨٣.

(6) سورة الصافات: ٨٦.

(7) سورة سبأ: ٤٠.

قلت: الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثانى معنى منضم إليه يفصله عن غيره، كضرب زيد فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت زيدا أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم إليه منك ومن زيد، وهذه المعانى الثلاثة، أعنى: مطلق الضرب، وكونه واقعا منك، وكونه واقعا على زيد، قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء، وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه؛ فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح فى غرض المتكلم، فإذا قلت زيدا ضربت، علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود، ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان؛ فقد يقصد من جهة عمومه، وقد يقصد من جهه خصوصة، فقصده من جهه خصوصه هو الاختصاص وأنه هو الأعام عند المتكلم وهو الذى قصد إفادته للسامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفى، وأما الحصر فمعناه نفى غير المذكور وإثبات المذكور يعبر عنه بما وإلا أو بإنما، فإذا قلت: ما ضربت إلا زيدا، كنت نفيت الضرب عن غير زيد وأثبته لزيد، وهذا المعنى زائد على الاختصاص، وإنما جاء هذا فى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾(1) للعلم بأنه لا يعبد غير الله، ولا يستعان بغيره، ألا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فإن قوله تعالى: ﴿ **أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ** ﴾(2) لو جعل غير دين الله يبغون فى معنى ما يبغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخلة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد بغيهم غير دين الله، ولا شك أن مجرد بغيهم غير دين الله منكر، وكذلك بقية الآيات إذا تأملتها ألا ترى أن: ﴿ **أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ** ﴾(3) وقع الإنكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر، وأن أبغى ربا غيره منكر من غير حصر، ولكن الخصوص وهو غير الله هو المنكر وحده ومع غيره وكذلك: ﴿ **إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ** ﴾(4) وعبادتهم إياهم منكرة من غير حصر، وكذلك قوله: ﴿ **آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ** ﴾(5) المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر، فمن هذا كله يعلم

---

(1) سورة الفاتحه: ٥.

(2) سورة آل عمران: ٨٣.

(3) سورة الزمر: ٦٤.

(4) سورة سبأ: ٤٠.

(5) سورة الصافات: ٨٦.

أن الحصر فى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[(1)] من خصوص المادة لا من موضوع اللفظ، بل أقول: إن المصلى قد يكون مقبلا على الله وحده، لا يعرض له استحضار غيره بوجه من الوجوه، وغيره أحقر فى عينه من أن يشتغل به فى ذلك الوقت يبغى عبادته وإنما قصد الإخبار بعبادة الله وأول ما حضر بذهنه عظمة من هو واقف بين يديه، فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليطابق اللفظ المعنى، ويقدم ما يقدم حضوره فى القلب وهو الرب سبحانه وتعالى، ثم بناء عليه ما أخبر به من عبادته فمعنى اختصاصه بالعبادة اختصاصه بالإخبار بعبادته، وغيره من الأكوان لم يخبر عنه بشيء، بل هو معرض عنها، وإذا تأملت مواقع ذلك فى الكتاب والسنة وأشعار العرب تجده كذلك ألا ترى قول الشاعر:

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونَار تَوَقَّدُ بالليلِ نَارا

لو قدرت فيه الحصر بما وإلا هل يصح المعنى الذى أراده، وقد قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[(2)] وفى تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ وهذا الذى قاله الزمخشرى فى غاية الحسن، وقد اعترض بعض الناس عليه فقال: تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها، وهذا الذى قاله هذا القائل بناه على فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك لما بيناه، ثم قال هذا القائل: وتقديم هم أفاد أن هذا القصر مختص بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيمانا بغيرها حيث قالوا: ﴿لن يدخل﴾ و﴿لَنْ تَمَسَّنَا﴾[(3)] وهذا من هذا القائل استمرار على ما فى ذهنه من الحصر، أى: أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها، وهذا فهم عجيب: ثم قال هذا القائل: ثم إن التعريض فى قوله (بأهل الكتاب) وبما كانوا، وأن قولهم ظاهر معنى قول الزمخشرى قال هذا القائل: وأما فى قوله: وأن اليقين مشكل؛ لأنه ليس فيه تعريض بأن اليقين ما عليه من آمن، بل تصريح، قلت: مراد الزمخشرى أن التصريح بأن من آمن يوقنون، تعريض بأن أهل

---

(١) سورة الفاتحه: ٥.

(٢) سورة البقرة: ٤.

(٣) سورة البقرة: ٨٠.

الكتاب لا يوقنون فكيف يرد عليه هذا؟! ثم قال هذا القائل: فالوجه أن يقال: وأن اليقين عطف على قوله: تعريض لا على معمولاته من يأهل الكتاب الخ، وكأنه قال: وفى تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض، وأن اليقين، قلت: مراد الزمخشرى أنه تعريض بنفى اليقين عن أهل الكتاب، فكأنه قال دون غير من آمن، فلا يرد عليه ولا يحتاج إلى تقدير العطف على ما ذكره هذا القائل، وهو إما أن يقدر دون غيرهم، أولا فإن قدر فهو تعريض لا تصريح، وإن لم يقدر فلا يحتاج إلى بناء يوقنون على هم، فحَمْل كلام الزمخشرى على ما زعمه هذا القائل لا يصح بوجه من الوجوه، وهذا القائل فاضل، وإنما ألجأه إلى ذلك فهمه الحصر، وهو ممنوع، وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بما وإلا كقولك: ما قام إلا زيد، صريح فى نفى القيام عن غير زيد، ويقتضى إثبات القيام لزيد، قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهذا هو الصحيح، لكنه أقوى المفاهيم، لأن إلا موضوعة للاستثناء وهو الإخراج، فدلالتها على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام، ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه؛ فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بإنما وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد إذا قلت: إنما قام زيد، بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم.

القسم الثالث: الحصر الذى قد يفيده التقديم، وليس هو على تقدير تسليمه، مثل الحصرين الأولين، بل هو فى قوة جملتين إحداهما ما صدر به الحكم نفيا كان أو إثباتا، وهو المنطوق، والأخرى ما فهم من التقديم والحصر يقتضى نفى المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم، لأن المفهوم لا مفهوم له، فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا إياك افاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿الزَّانِى لاَ يَنْكِحُ إلا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾[1] أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه وتعالى بعده: ﴿وَالزَّانِيَةُ لاَ يَنْكِحُهَا إلا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ بيانا لما سكت عنه فى الأولى، فلو قال: ﴿بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[2] أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند من يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها، وليس

---

(١) سورة النور: ٣.

(٢) سورة البقرة: ٤.

ذلك مقصودا بالذات والمقصود بالذات، قوة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالمدحوض، فهو حصر مجازى، وهو دون قولنا: "**يوقنون بالآخرة**" لا بغيرها فاضبط هذا، وإياك أن تجعل تقديره: لا يوقنون إلا بالآخرة. إذا عرفت هذا فتقديم هم أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير لا يوقنون إلا بالآخرة، كان المقصود المهم النفى، فيتسلط المفهوم عليه فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها، كما زعم هذا القائل، ويطرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة، ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة، فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر، ولم يدل عليه بجملة واحدة، مثل ما وإلا، ومثل إنما وإنما دل عليه بمفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيدا بالآخر، حتى نقول: إن المفهوم أفاد نفى الإيقان المحصور، بل أفاد نفى الإيقان مطلقا عن غيرهم، وهذا كله إنما احتجنا إليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر، وقد سبق إلى فهم كثير من الناس، ونحن قد منعنا ذلك أولا، وبينا أنه لا حصر فى ذلك، وإنما هو اختصاص، وفرقنا بين الاختصاص والحصر، وقول هذا القائل: تقديم هم، من أين له أن هذا تقديم، فإنك إذا قلت: هو يفعل، احتمل أن يكون مبتدأ اخبره يفعل، واحتمل أن يكون أصله: يفعل هو، ثم قدمت وأخرت. والزمخشرى لم يصرح بالتقديم، وإنما قال: بناء يوقنون على هم، ولكنا مشينا مع هذا الفاضل على كلامه، وكل ذلك أوجبه الوهم والتباس الاختصاص بالحصر، والله عز وجل أعلم.

تقديم بعض معمولات الفعل عليه:

ص: (وتقديم بعض معمولاته على بعض ... الخ).

(ش): تقديم بعض المعمولات على بعض يكون لأحد أمور:

إما لأن ذلك التقديم هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل فإن أصله التقديم على سائر معمولات الفعل؛ لكونه عمدة وكذلك المفعول الأول فى باب أعطيت زيدا درهما؛ لأنه فى الأصل الفاعل المعنوى، وإما أن يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول، لا صدوره من الفاعل كقولك: قتل الخارجى فلان، فإن الغرض متوجه لقتل الخارجى لا غير وإزاحة شره لا لقاتله من هو، وإما لأن فى تأخيره خيفة أن يلتبس

المعنى بغيره كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[1] فإنه لو قيل: يكتم إيمانه من آل فرعون لتوهم أن من آل فرعون من صلة يكتم فيختل المقصود.

قلت: فيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن الوصف بالجملة أصله التأخير عن الوصف بالجار والمجرور، فهذا ماش على الأصل فلا حاجة لتعليله وما كان بالوضع والذات لا يعلل بالغير، ثم لا يسمى ذلك تقديما، فإن التقديم يكون لشىء نقل عن محله إلى ما قبله، كذا صرح به الزمخشرى وهو القياس.

الثانى: أن هذا التوهم إنما كان يصح أن لو كان يكتم يتعدى بمن، وليس كذلك فإنه يتعدى بنفسه، فهذا الوهم ليس له مجال، وما يقع فى كلام الناس من تعدية يكتم بمن الظاهر أنه ليس له أصل: وإما أن يقدم وإن كان أصله التأخير رعاية لتناسب فواصل الآى نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[2].

قال السكاكى: الحالة المقتضية لتقديم ما يتصل بالفعل بعضه على بعض كون العناية بما تقدم أتم، وذلك نوعان:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام فى ذلك التقديم، ولا يكون مقتض للعدول عنه، وذكر من ذلك أمثلة كالمفعول الأول من باب علمت، وباب أعطيت وكسوت؛ فإنه من الأول فى حكم المبتدأ ومن الأخيرين فى حكم الفاعل ولا يكون، وكتقديم المبتدأ المعرف، والفاعل على المفعول والحال والتمييز، وكتقديم المفعول الذى وصل إليه الفعل بلا واسطة على المتعدى بالحرف.

الثانى: أن تكون العناية بتقديمه لالتفات الخاطر إليه، وان كان مؤخرا فى الأصل، وجعل منه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾[3] على القول بأن لله مفعول ثان، ومثل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[4] قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل، فكانت مظنة أن السامع يصير مفكرا أكانت القرية كلها كذلك أم قطر

---

(١) سورة غافر: ٢٨.

(٢) سورة طه: ٦٧.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٠.

(٤) سورة يس: ٢٠.

دان أم قاص؟ بخلاف ما فى سورة القصص، ومثل قوله تعالى فى سورة النمل: ﴿**لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا**﴾[1] لأن ما قبلها: ﴿**أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا**﴾[2] فالجهة المنظور إليها كون أنفسهم وآبائهم ترابا، وهو الموعود به، فلذلك قدم، وفى سورة المؤمنين: ﴿**لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا**﴾[3] لأن قبلها ﴿**أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا**﴾[4] فالجهة المنظور إليها كونهم ترابا وعظاما، وجعل من ذلك كون التقديم يمنع اختلال المعنى، كقوله تعالى فى سورة المؤمنين ﴿**وَقَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[5] بتقديم المجرور على الوصف؛ لأنه لو أخر لأخر عن الصلة وما عطف عليها فقيل من قومه بعد: ﴿**وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ فلا يدرى حينئذ أنهم من قومه أو لا، بخلاف قوله تعالى:﴿ **فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ**﴾[6] جاء على الأصل لعدم المانع، وجعل منه أيضا مراعاة الفاصلة كقوله تعالى: ﴿**آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى**﴾[7] وفى الآخرى ﴿**رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ**﴾[8] قال المصنف: وفيه نظر من وجوه:

الأول: أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام، وليس كذلك؛ لأن الآية مسوقة للإنكار التوبيخى، فيمتنع أن يكون بعده وجعلوا لله، منكرا من غير اعتبار تعلقه بشركاء؛ إذ لا ينكر أن يكون مجرد الجعل متعلقا به، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وعكسه فلا فرق، وعلم من هذا أن كل متعد لمفعولين لم يكن الاعتبار بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية قلت: الصواب مع السكاكى، وكون كل واحد من المفعولين متعلقا بالآخر، والخطاب توبيخى لا يمنع أن يكون الاعتناء بأحدهما أشد، ولا شك أن مجرد جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله

---

(١) سورة النمل: ٦٨.

(٢) سورة النمل: ٦٧.

(٣) سورة المؤمنون: ٨٣.

(٤) سورة المؤمنون: ٨٢.

(٥) سورة المؤمنون: ٣٣

(٦) سورة المؤمنون: ٢٤

(٧) سورة طه: ٧٠.

(٨) سورة الأعراف:١٢٢.

تعالى، لا يقبل التوبيخ، ومجرد جعل أمر ما لله يبتدر الذهن منه إلى الإحجام عنه لعظم المقام، فلا شك أن العناية قد تشتد بأحدهما فيقدم، وهو لم يعلل بمطلق العناية، بل بعناية خاصة.
وليعلم أن هذا الكلام يخالف قوله فى حد المسند: وفائدة التقديم، أى: تقديم لله على شركاء استعظام أن يتخذ له شريك ملكا كان أم جنيا أم غيرهما، وذلك لأن هذه الفائدة لا تحصل إلا بالتقديم فتنشأ من ذلك عناية ذكر اسم الله تعالى أولا، وإن تساويا فى العناية الناشئة من الإنكار التوبيخى، ثم قال: وثانيها: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى، أى: فى قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]، والتقديم لرعاية الفاصلة، أى: فى قوله تعالى: ﴿رَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾[2] من القسم الثانى، وليسا منه، يريد بقوله: وليسا منه أن (من قومه) إذا قدم على الذين كفروا كان حالا من الملأ، والذين كفروا صفة لقومه، لا الملأ حتى يكون حق من قومه التأخر عنه بناء على أن حق الحال التأخير عن التوابع والمصنف فهم من كلام السكاكى أن القسم الثانى هو أن يتقدم ما حقه التأخير فلا جرم أنه لا يكون من قومه من القسم الثانى، وكذا تقديم هارون على موسى؛ لأن أحدهما معطوف على الآخر بالواو، وليس من حق أحدهما التأخير عن الآخر، ولا شك أن ما فهمه المصنف عن السكاكى هو ظاهر عبارته، وأجيب بأن القسم الأول وهو أن يكون المقدم ما عرف له فى اللغة تقدم بالأصالة، كالمبتدأ المعرف إذا لم يعرض ما يقتضى العدول عنه، فيكون التقديم لمجرد الأصالة، والقسم الثانى أن يكون للعناية ببيان ما تقدم إما لكونه نصب عينك أو لغير ذلك، سواء كان حق ما تقدم لغير التأخير أم لا، وإذا تقرر هذا فالتقديمان المذكوران داخلان فى القسم الثانى، لأن رعاية الفاصلة والاحتراز عن الإخلال أورثا كون المتقدم نصب عينك، ولا يمتنع اجتماع الأسباب فى مثل ما نحن فيه على مسبب واحد، وفيما قاله نظر؛ لأن كلا منهما سبب للعناية، ثم قال: إن تعلق (من قومه) بالدنيا على تقدير تأخره غير معقول المعنى إلا على وجه بعيد، ورُدَّ عليه بمنع ذلك، لأن الدنيا ليست اسما، بل صفة، والألف واللام فيها موصولة، التقدير التى دنت من قومه، ولا شك أن فيه تعسفا.

---

(١) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٢) سورة طه: ٧٠.

وبقى من أسباب تقديم بعض المعمولات على بعض إفادة الاختصاص، كما تقدم عن ابن الاثير فى نحو: (**إن إلينا إيابهم**)[1]، وجاء راكبا زيد، لكنه مخالف لكلام الجمهور، والله تعالى أعلم.

باب القصر

ص (القصر حقيقى ... إلخ).

(ش): هذا هو الباب الخامس، والقصر: هو الحصر، وهو تخصيص أمر بآخر بإحدى الطرق الأربع كذا قالوه، وسيأتى أنها أكثر من أربع، وهو يجرى بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والظرف والحال وغيرهما، إلا ما سيأتى، وهو منقسم بالاستقراء إلى قصر حقيقى، وقصر غير حقيقى، أى: مجازى. واعلم أن القصر الحقيقى ينظم حكمين: إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه، وكلاهما حقيقة، والقصر المجازى ينظم حكمين: إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عن غيره، وهو مجاز كما سنبينه.

وكل واحد من هذين ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد بالصفة الصفة المعنوية، لا النعت الذى يتكلم عليه النحوى. قيل: المراد لا النعت فقط، فإن الصفة المعنوية أعم من أن تكون نعتا أو غيره، وليس كذلك، بل المراد إخراج النعت فإن النعت لا يكون مقصورا على معنوية أبدا ولا عكسه، لأن أداة الاستثناء لا تقع بين الموصوف والصفة، لا يقال بل تقع بينهما على رأى الزمخشرى، وسيأتى فى كلام المصنف عند الكلام على الحال ما يقتضى اختياره؛ لأنا نقول: إن سلمنا ذلك على ضعفه ومخالفته لكلام الجمهور، فإلا الوقعة بين الموصوف والصفة لا يتحقق فيها استثناء لا بالتفريغ ولا بخلافه فليتأمل، لا يقال: يقع القصر بين الموصوف والصفة فى نحو: رأيت رجلا إنما هو قائم، فإن جملة إنما نعت؛ لأن القصر هنا إنما وقع بين مبتدأ هذه الجملة وخبرها، فالأول من الحقيقى قصر الموصوف على الصفة، كقولك: ما زيد إلا كاتب، فإنك قصرت فيه الموصوف، وهو زيد على الصفة، وهى الكتابة، وهذا لا يكاد يوجد؛ لأنه كيف يكون للذات صفة واحدة؟ أم كيف يمكن إحاطة العلم بذلك أن لو كان؟

---

(١) الغاشية: ٢٥.

والثاني من الحقيقي: قصر الصفة على الموصوف، وهو يجرى كثيرا بين المبتدأ والخبر، كقولك: ما كاتب إلا زيد، والفعل وفاعله نحو: ما قام إلا أنا، وما ضرب عمرا إلا زيد، والحال كقولك: ما جاء زيد إلا راكبا؛ لأنك قصرت المجيء على صفة الركوب، معناه ما جاء في حال إلا في حال الركوب، فهو بمعنى ما زيد إلا راكب، كذا قالوه، وفيه نظر؛ لأن هذا يتعذر مثل ما قبله، ثم التحقيق في: ما جاء زيد إلا راكبا أن القصر بين مجيء زيد وحال الركوب لا بين زيد والمجيء، وإنما كثر هذا القسم؛ لأنه لا يتعذر مثلا العلم بأنه ليس في الدار إلا زيد، وقد يقصد بالقصر الحقيقي المبالغة لعدم الاعتداد بغير الصفة عند قصر الموصوف عليها أو بغير الموصوف عند قصر الصفة عليه، ويكون قصرا حقيقيا على سبيل الادعاء، كقولك: ما حاتم إلا جواد؛ فإن قلت: الخطاب الادعائي ما الذى يتميز به عن المجازى وعن الكذب؟ قلت: إنما يتميز عن المجاز الإفرادى وهو مشتمل على المجاز التركيبي، فقولك: ما زيد إلا قائم دل على سلب جميع الصفات غير القيام على سبيل المجاز الحاصل من مجموع الكلام، وإن كانت مفردات هذا التركيب حقائق. قوله (والأول) أى إذا كان القصر غير حقيقي فهو قسمان:

أحدهما: تخصيص أمر بصفة دون صفة، أو مكان صفة، فالأول كقولك لمن يعتقد أن زيدا شاعر منجم: ما زيد إلا شاعر.

والثاني: كقولك لمن يعتقد أن زيدا منجم فقط: ما زيد إلا شاعر.

الثاني: تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر، كقولك لمن يعتقد أن زيدا وعمرا شاعران: ما شاعر إلا زيد، وتخصيص صفة بأمر مكان آخر، كقولك لمن يعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد: ما شاعر إلا زيد، فقد ظهر أن كل واحد من غير الحقيقي والحقيقي ضربان، فالأقسام حينئذ أربعة والمخاطب بالأول من ضربى كل، وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر من يعتقد الشركة، أى: مشاركة الصفة لغيرها أو مشاركة الأمر لغيره، وهذا يسمى قصر إفراد لقطعة للشركة بين الصفتين فى موصوف واحد، وبين الموصوفين فى صفة واحدة، بخلاف من يعتقد مكان صفة، أو أمر إمكان أمر، فإنه يسمى قصر قلب؛ لأنه قلب لما عند المتكلم، وإن كانت الصفتان أو الأمران متساويين عنده، بمعنى أنه غير حاكم على أحدهما بعينه ولا بإحدى الصفتين بعينها، فإنه يسمى قصر تعيين، قال المصنف: فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلا قائم، من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم،

ولا يعلم بأيهما اتصف بعينه. قلت: وثالث أيضا، وهو من يعتقد أنه قائم وقاعد كما سبق، قال: وبقولنا: ما قائم إلا زيد من يعتقد أن عمرا قـائم لا زيـدا، أو يعلـم أن القـائم أحدهمـا دون كـل منهما، لكن لا يعلم من هو بعينه. قلت: وثالث أيضا، وهو من يعتقـد أيضـا أنهمـا قائمـان كمـا سبق، فقول المصنف أو تساويا عنده يحتمل أن يكـون التقديـر: مـن يعتقـد العكـس أو تسـاويا عنده، وهو ظاهر كلامه فى الإيضاح، ويحتمل أن يكون تساويا عنده يعود إلى قصـرى الإفـراد والقلب، أى: من يعتقد الشركة، أو تساويا عنده، أو يعتقد العكس، أو تساويا عنده، وسيأتى ما يدل عليه.

ص: (وشرط قصر الموصوف ... الخ).

(ش): يريد أن شرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا أن تكون الصفتان غـير متنـافيتين، فالمنفى فى قولنا: ما زيد إلا شاعر، هو كونه كاتبا مثلا، وليس المنفى كونه مفحما عاجزا عـن الشعر؛ لأن ذلك ينفيه قولنا: هو شاعر، من غير قصر، والسامع لا يمكنه أن يتخيـل اجتماعهمـا فى ذهنه بخلاف ما لا ينافى الشعر، فإنه قد يعتقد اجتماعه معه فينفيه بالقصر وقـول المصنـف: إن ذلك شرط فى قصر الموصوف إفرادا، ظاهره أنه ليس شرطا فـى قصـر الصفـة إفـرادا، وفيـه نظر؛ لأن قولك: لا جواد إلا حاتم، فى قصر الإفراد إنما يصح إذا كان الجود يمكن أن يتصف به اثنان، فإن لم يمكن كقولك: لا أب لزيد إلا عمرو، فلا يتأتى فيه قصر الإفـراد؛ لأن اشـتراك اثنيـن فـى أبـوة زيـد إذا لـم يـرد بـه الأب الأعلـى لا يمكـن. قولـه: (وقلبـا) أى: وشـرط قصـر الموصوف قلبا (تحقق تنافيهما) حتى يكون المنفى فى قولنا: ما زيـد إلا قـائم، كونـه قـاعدا لا كونه أسود أو أبيض ليكون إثباتها مشعرًا بانتفـاء غيرهـا. قولـه (وقصـر التعييـن أعـم) يعنـى لأن اعتقاد الاتصاف بأحد الأمرين أعم من جواز اجتماعهما وامتناعه، فكل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الإفراد، أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين، أى: من غير عكس. قلـت: ومن هنا يعلم أن قوله: أو تساويا عائدا إلى كـل مـن قصـرى الإفـراد والقلـب. قـال المصنـف: وأهمل السكاكى القصر الحقيقى وأدخل قصر التعيين فى قصر الإفـراد، فلـم يشـترط فـى قصـر الموصوف إفرادا عدم تنافى الصفتين، ولا فى قصره قلبـا تحقـق تنافيهمـا. قيـل: لا يحتـاج إلـى اشتراط عدم التنافى بين الصفتين فى الإفراد؛ لأن العقل مستقل بالحكم بعدم اجتماع المتنافيين، وكذلك التنافى بين الأمرين ظاهر فى القلب فلم يحتج لذكره، وقيل: إنما لم يشترط السـكاكى التنافى فى القلب؛ لأنه لا دليل على اشتراطه وما ذكره المصنف لا يدل؛ لجواز أن يكون انتفـاء

غيرها يحصل من إثباتها بطريق من طرق القصر، مع عدم التنافى؛ إذ لا مانع من أن يعتقد المخاطب صفة مكان صفة، وهما لا يتنافيان.

طرق القصر

أولا العطف:

ص: (وللقصر طرق منها العطف).

(ش): القصر يكون بالعطف وغيره، وقد ذكر المصنف طرقا، ونحن نذكر إن شاء الله ما ذكره، ثم نذكر ما أهمله فى آخر الكلام، فمن طرق العطف كقوله فى قصر الموصوف على الصفة إفرادا: زيد شاعر لا كاتب، وما زيد شاعرا بل كاتب، وقلبا: زيد قائم لا قاعد، وما زيد قاعدا بل قائم. وفى قصر الصفة على الموصوف: زيد شاعر لا عمرو، وما عمرو شاعرا بل زيد. قلت: أما العطف بلا فأى قصر فيه؛ إنما فيه نفى وإثبات فقولك: زيد شاعر لا كاتب، لا تعرض فيه لنفى صفة ثالثة، والقصر إنما يكون بنفى جميع الصفات غير المثبت، إما حقيقة أو مجازا، وليس هو خاصا بنفى الصفة التى يعتقدها المخاطب. وأما العطف ببل فأبعد؛ فإن قولك: ما زيد قائما بل قاعد، لا قصر فيه، وهو أبعد من القصر عما قبله؛ لأن فى (إلا) جمعا بين نفى وإثبات، وذلك لا يستمر فى بل، إذا جوزنا عطفها على المثبت، مثل: زيد شاعر بل كاتب، ثم إطلاق أن بل العاطفة للقصر لا يصح؛ لأنه يقتضى أن قولك: ليس زيد قائما بل قاعد لا قصر فيه، فإنها ليست عاطفة؛ لأن بل لا تعطف إلا المفرد كم صرح به النحاة.

فائدة تتعلق بالعطف بلا وتحقيقه ملخصا من كلام الوالد -رضى الله عنه- وقع السؤال عن: قام رجل لا زيد، هل يصح هذا التركيب فإن الشيخ أباحيان منعه وشرط أن يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها، وسبقه لذلك السهيلى فى نتائج الفكر وقال: لأن شرطها أن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها؟ فقال السائل: إن فى ذلك نظرا لأمور: منها: أن قام رجل لا زيد، مثل: قام رجل وزيد فى صحة التركيب، فإن امتناع قام رجل وزيد فى غاية البعد؛ لأنك إن أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشىء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشىء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثله قام رجل لا زيد فى صحة التركيب وإن كان

معناهما متعاكسين، بل قد يقال قام رجل لا زيد أولى بالجواز من قام رجل وزيد؛ لأن قام رجل وزيد إن أردت بالرجل زيدا كان تأكيدا، وإن أردت غيره كان فيه إلباس على السامع وإيهام أنه عينه والتأكيد والإلباس منتفيان فى قام رجل لا زيد، وأى فرق بين زيد كاتب لا شاعر، وجاء رجل لا زيد، وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق، وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان والأبيض، وإذا امتنع جاء رجل لازيد كما قالوه فهل يتأتى ذلك فى العام والخاص مثل: قام الناس لا زيد، وصرح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد، وإن كان فى استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ﴾[1] الآية نظر؛ لأن جبريل إما معطوف على الجلالة الكريمة أو على رسله على القولين؛ إذ لا قائل إن المعطوف الأخير معطوف على متوسط، بل إما على الأول، وإما على ما قبله قولان سمعتهما من الشيخ أبى حيان، والمراد بالرسل الأنبياء؛ لأن الملائكة وإن جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملائكة يصرف هذا، ولأى شيء يمتنع العطف بلا فى نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو، وهو عطف على موجب؛ لأن زيدًا موجب، وتعليلهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف؛ لان الإطناب قد يقتضى مثل ذلك، ولاسيما والنفى الأول عام والثانى خاص، فأسوأ درجاته أن يكون مثل: ما قام الناس ولا زيد، وهذا جملة السؤال، فأجاب ما ذكره السهيلى وأبو حيان ذكره أيضا الأبدى فى شرح الجزولية قال: لا يعطف بلا إلا بشرط أن يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفى الفعل، فيكون الأول لا يتناول الثانى نحو: جاءنى رجل لا امرأة، وعالم لا جاهل، فلو قلت: مررت برجل لا عاقل لم يجز؛ إذ ليس فى مفهوم الكلام الأول ما ينفى الفعل عن الثانى، وهو لا يدخل إلا لتأكيد النفى، فإذا أردت ذلك المعنى جئت بغير، فتقول: مررت برجل غير عاقل وغير زيد، ويجوز: مررت بزيد لا عمرو؛ لأن الأول لا يتناول الثانى. انتهى. وإذا ثبت أنها لا تدخل إلا لتأكيد النفى اتضح الشرط المذكور؛ لأن نفى الخطاب اقتضى فى: قام رجل نفى المرأة، فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم، وكذلك: قام زيد لا عمرو، وأما: قام رجل لا زيد، فلم يقتض المفهوم نفى زيد فلم يوجد نفى يؤكده لا، وقوله تأكيد النفى لعله يريد النفى المؤكد، أو لعل مراده أنها لا تدخل فى أثناء الكلام إلا للنفى المؤكد، بخلاف ما إذا جاءت

---

(١) الآية ٩٨ من سورة البقرة.

أول الكلام قد يراد بها أصل النفى، مثل: لا أقسم، وقد خطر لى فى ذلك أمران غير ما قاله الأبدى.

أحدهما: أن العطف يقتضى المغايرة، والمغايرة فى إطلاق أكثر الناس تقتضى المباينة، وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص، وبين العام والخاص، وبين الجزء والكل مغايرة، فحينئذ يمتنع العطف فى: جاءنى رجل وزيد لعدم المغايرة أعنى: المباينة، فإذا قال أردت زيد غير زيد جاز، وليس مما نحن فيه، ولو قلت: جاء زيد ورجل، فمعناه ورجل آخر؛ لوجوب المغايرة؛ ولذلك لو قلت: جاء زيد لا رجل فتقديره لا رجل آخر؛ لأنا نحافظ على مدلول اللفظ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم وخصوص، وإطلاق وتقييد.

الثانى: أن مبنى الكلام على الفائدة، وقام رجل لا زيد مع إرادة مدلول رجل المحتمل لزيد وغيره لا فائدة فيه مع إرادة حقيقة العطف، بل نقول فاسد، لأنك إن أردت الإخبار بنفى قيام زيد والإخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره فمتناقض وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد، فطريقك أن تقول غير زيد وبهذا تبين أنه لا فرق بين قام رجل لا زيد، وقام زيد لا رجل فى الامتناع إلا أن يراد بالرجل غير زيد فيصح فيهما إن صح وضع لا فى هذا الموضع موضع غير، وفيه نظر وتفصيل، والفرق بين العطف بلا ومعنى غير أن العطف يقتضى النفى عن الثانى بالمنطوق، ولا تعرض فيه للأول بتأكيد النفى بالمفهوم إن سلم وغير تفيد الأول ولا تعرض فيها للثانى، إلا بالمفهوم إن كانت صفة، وإن كانت استثناء ففى كونه بالمنطوق أو المفهوم بحث، وهذان الوجهان أحسن مما ذكره السهيلى والأبدى؛ لأنهما بنياه على صحة مفهوم اللقب، وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه، كأنه تبع فيه الشيخ شهاب الدين العراقى، وهو غفلة منه أو تسمح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء ممن لا إحاطة له بالعلوم العقلية، وكذلك مثل بالزنا والإحصان، وتلك كلها ألفاظ متباينة المعنى، والتباين أعم من التنافى، وقد أشار إليه البيضاوى فى الفصيح، والناطق بقوله والزنا والإحصان متباينان، وكذلك الحيوانية والبياض، ويظهر أن يقال يصح قام كاتب لا شاعر؛ لأن كاتبا لا يصدق على شاعر؛ إذ معنى الكتابة ليس فيه شىء من معنى الشعر، فالفقيه والنحوى الصرف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق، وأما: قام الناس لا زيد، ونحوه من عطف الخاص على العام، فإن أريد بالناس غير زيد جاز، وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك: لا زيد على جهة الاستثناء، فكان يخطر لى جوازه،

لكنى لم أر أحدا من النحاة عدّ (لا) من حروف الاستثناء. وأما لو أريد بالناس غير زيد فجائز بقرينة العطف، ويحتمل أن يمتنع كما امتنع الإطلاق فى: قام رجل لا زيد، فإن احتمال إرادة الخصوص فى الأول، كاحتمال إرادة التقييد فى الثانى، ولا يأتى احتمال الاستثناء للثانى، وأظن كلام بعض النحاة فى: قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى لا، وأما قام الناس وزيد فجوازه واضح. وإنما جوزت العطف هاهنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة، لأن العطف يستدعى مغايرة يحصل بها فائدة، وعطف الخاص على العام وإن أريد عمومه يحصل به فائدة التقوية؛ فلذلك سلكته هنا ومنعته فى النفى. وأما استدلال الشيخ جمال الدين بن مالك -رحمه الله تعالى- بعطف جبريل فلعله يريد أنه مذكور بعده؛ لأن هذا القدر هو المحتاج إليه فى أنه يقتضى تخصيصا أولا، وأما قول السائل: لأى شيء يمتنع العطف فى نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو، وهو عطف على موجب؛ فلما تقدم من أن لا يعطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحا وتأكيدا للمفهوم والمنطوق فى الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك؛ لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق، ولا يمكن عطفها على المنفى. وقوله: أسوأ درجاته أن يكون مثل: ما قام الناس ولا زيد، ممنوع لأن العطف فى: ولا زيد بالواو، وليس فيه أكثر من خاص بعد عام، وللعطف بلا حكم يخصه ليس للواو.

ثانيا النفى والاستثناء:

ص: (ومنها النفى والاستثناء).

(ش): من أدوات الحصر الاستثناء، كقولك فى قصر الموصوف ما زيد إلا شاعر، سواء كان قصر قلب أو إفراد، وفى قصر الصفة على الموصوف: ما شاعر إلا زيد. قلت: والاستثناء قصر سواء كان مع النفى أم الايجاب، كقولك: قام الناس إلا زيدًا فإنك قصرت عدم القيام على زيد، لا يقال: لو قصرت عدم القيام على زيد لكان فى قولك: قام الناس إلا زيدا نفى لقيام غير الناس؛ لأنا نقول هو قصر لعدم القيام بالنسبة إلى الناس على زيد، كما أنك إذا قلت: ما قام الناس إلا زيدا لم تقصر القيام على زيد مطلقا، إنما قصرت عليه القيام بالنسبة إلى الناس، فقولهم من طرق الحصر النفى والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للتعرض للنفى.

ومنها: (إنما) كقولك فى قصر الموصوف على الصفة: إنما زيد كاتب، وفى قصره الصفة على الموصوف: إنما قائم زيد.

واعلم أن النحاة يقولون: إن الأخير هو المحصور، فإذا قلت: إنما زيد قائم، فالقائم هو المحصور، ومقتضاه أن تكون هذه الصيغة من قصر الصفة على الموصوف، وعبارة البيانيين هى المحررة فإن الأول هو المحصور، والثانى محصور فيه، وعبارة النحاة فيها تجوز، والصواب أن الأخير محصور، فيه لا محصور غير أنهم تساهلوا فى ذلك كما تساهل الأصوليون فى قولهم: المشترك، وإنما هو مشترك فيه وقد اختلف فى القصر بإنما، فأثبته الجمهور، ونفاه كثير. والمثبتون قيل بالمنطوق وقيل بالمفهوم، واستدل الذاهبون إلى أنها للحصر بأمور. منها: إطباق العلماء فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[1] بالنصب على أن معناه ما حرم عليكم إلا الميتة، لأنه المطابق فى المعنى لقراءة الرفع، فإنها للقصر، فكذلك قراءة النصب، والأصل استواء معنى القراءتين، واعترض على هذا بأنا نمنع حصول القصر فى قراءة الرفع بناء على أن نحو: العالم زيد، لا يفيد الحصر، وقد تقدم فى باب المسند نحو: العالم زيد، وزيد العالم عند السكاكى يفيد أن الحصر فى بعض المواضع، ثم فيه نظر؛ لأن الحصر ليس مستفادا هنا من التقديم بل من عموم الموصول كقولك: كل محرم الميتة، لا يقال لو كانت للحصر لزم أن لا يكون غير المذكورات محرما؛ لأن المعنى تحريم الأكل، فلا يدخل غيره. ومن أين لنا أن غير هذه المذكورات فى الآية من المأكولات كان محرما ذلك الوقت. ومنها أن (إن) للاثبات و(ما) للنفى، فلا بد أن يكون للقصر ليحصل بالقصر الجمع بين النفى والإثبات، ورد عليه بأن (ما) كافة لا نافية، قال الشيخ أبوحيان: والذى قال ذلك لم يشم رائحة النحو.

قلت: نقل القرافى أن الفارسى قال فى الشيرازيات: إن ما فى إنما نافية لكنى رأيت فى الشيرازيات ما لعله أخذه منه، وهو أنه قال -بعد أن ذكر أن (إنما) للحصر- أن الحصر أيضا فى: شر أَهَرَّ ذا ناب، وشىء جاء بك، ثم قال: والأول أسهل من هذا؛ لأن معه حرفًا قد دل عندهم على النفى، فصار حذف حرف النفى فيه أسهل من هذا؛ لقيام حرف آخر معه مقامه، وليس فى المثالين الأولين شىء من ذلك. انتهى. وليس صريحا فى أنها باقية فى النفى؛ لأن قوله: لأن معه حرفا قد دل على النفى، يريد حرفا يدل على النفى والإثبات وهو إنما، وإنما لم يدل على النفى والإثبات؛ لأن الإثبات مستفاد من اللفظ مجردا عن إنما، ولو أراد بالحرف

(١) سورة البقرة: ١٧٣.

الدال على النفى (ما) من (إنما) لما قال فصار حذف حرف النفى فيه أسهل؛ إذ لو كانت باقية على النفى لما كان حرف النفى معها محذوفا، والحق فى ذلك أن الإمام لم يرد إلا أن ما أصلها إذا لم تكن شيئا من الأقسام المعروفة النفى، وإن وضعها الإثبات، والغالب أن الحرفين إذا ركبا وصارا لمعنى آخر يلاحظ فى المعنى التركيبى معنى كل واحد منفردا، فلما كانت (ما) التى ليست لشىء من الأقسام المعروفة فى الأصل للنفى، و(إن) للإثبات قصد عند التركيب المحافظة عليهما، فلم يمكن تواردهما على شىء واحد ولم يمكن صرف النفى للمذكور فتعين عكسه، وقول النحاة إن (ما) كافة، لا ينافى هذا؛ لأن الكف حكم لفظى لا ينافى أن يقارنه حكم معنوى، ثم إن المصنف نقل عن النحاة أنها لاثبات المذكور، ونفى ما سواه، وهو قول بعضهم لا كلهم. ومنها: أن (إن) للتأكيد و(ما) كذلك فاجتمع تأكيدان فأفاد الحصر. قاله السكاكى، ويرد عليه أنه لو كان اجتماع تأكيدين للحصر لكان قولك: إن زيدا لقائم، يفيد الحصر، وقد يجاب بأن مراده أنه لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر، ثم هو ممنوع، والتأكيد اللفظى والمعنوى كل منهما يتكرر ولا حصر. ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾[1]، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ﴾[2]،﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّى﴾[3] فإنه إنما يحصل مطابقة الجواب إذا كانت إنما للحصر ليكون معناه لا آتيكم به، إنما يأتى به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله، وأصرحها ﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ لجواز أن يدعى فى غيرها أن الحصر أخذ من تعريف المبتدأ، لكن الظاهر أن من منع الحصر بإنما فهو لحصر المبتدأ فى الخبر أمنع، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ﴾[4] وفى الآية نكتة، وهو التنبيه على أن المجازى لا يكون فعله ظلما على الحقيقة، وهذا المعنى أحسن من قول الزمخشرى أن المعنى إنما السبيل على الذين يبتدئون الناس بالظلم. ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّى﴾[5] لا يستقيم المعنى إلا بالحصر. ومنها: قوله

---

(١) سورة الملك: ٢٦.

(٢) سورة هود: ٣٣.

(٣) سورة الأعراف: ١٨٧.

(٤) سورة الشورى: ٤١، ٤٢.

(٥) سورة الأعراف: ٢٠٣.

تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ﴾[1] إذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة إن تولوا فعليك البلاغ، وهو (عليه البلاغ تولوا أم لا، وإنما ترتب على توليهم نفى غير البلاغ مما قد يتوهم نسبته له ﷺ.

ومنها: انفصال الضمير بعدها فى قول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وإنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[2]

قال عبدالقاهر: ولا يمكن ادعاء الضرورة فيه فإنه، متمكن أن يقول أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى. واعلم أن انفصال الضمير بعد إنما فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ضررورة، لا يجوز إلا فى الشعر، وهو المنقول عن سيبويه.

والثانى: أنه يجوز الفصل والوصل، وإليه ذهب الزجاج.

والثالث: أنه يجب الفصل، قاله ابن مالك. وقال الشيخ أبوحيان: إنه غلط فاحش، وجهل بلسان العرب، وقول لم يقله أحد، ثم رده بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللَّهِ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[6] قال: ولو كان على ما زعم لكان التركيب: إنما يشكو بثى وحزنى أنا، وإنما يعظكم بواحدة أنا، وكذلك الجميع. قلت: لسان حال ابن مالك يتلو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللَّهِ﴾[1] وكلام ابن مالك هو الصواب، وليس منفردا به، وتحقيق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين: إحداهما: أن إنما للحصر، وهو الذى عليه أكثر الناس. والثانى: أن المحصور بها هو الأخير لفظا، وهذا الذى أجمع عليه البيانيون، وعليه غالب الاستعمالات، وإذا ثبتت له هاتان القاعدتان صح ما ادعاه؛ لأنك لو وصلت لما فهم، والتلبس قولك: إنما قمت موضوعة للم يقع إلا القيام، فلو

---

(١) سورة آل عمران: ٢٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه : ١٥٣/٢، ولسان العرب (٣١/١٣) (أنن)، وتاج العروس (ما)

(٣) سورة يوسف: ٨٦.

(٤) سورة سبأ: ٤٦.

(٥) سورة النمل: ٩١.

(٦) سورة آل عمران: ١٨٥.

أردت به ما قام إلا أنا، لم يفهم ذلك، ولا سبيل إلى فهمه إلا بأن تقول: إنما قام أنا، كما تقول: ما قام إلا أنا، وبهذا علم أنه لا يرد ما ذكره الشيخ من الآيات؛ لأن كلا منها لم يقصد فيه حصر الفاعل، بل حصر الأخير، ولو قصد حصر الفاعل لانفصل كما قاله ابن مالك، وأجمع عليه من سلم هاتين القاعدتين، وهم أكثر الناس، وقول سيبويه: إن الفصل ضرورة لا يرد عليه؛ لأنه بناه على أن إنما ليست للحصر كما هو المنقول عنه، وقول الزجاج: يجوز الأمران لا يرد عليه لأنه بناه على أن إنما وإن كانت للحصر فليس من شرط المحصور أن يكون هو الأخير، بل يجوز أن يفصل ليكون قرينة فى حصر الفاعل، وأن يصل ويريد حصر الفاعل بقرينة معينة، كما صرح الشيخ أبوحيان بنقله عنه فثبت أن من خالف ابن مالك فى المسألة لم يخالفه فى هذا الحكم، إنما خالفه فيما بنى عليه من القاعدتين إما فى الأولى، وإما فى الثانية، فظهر أن الحق مع ابن مالك وانظر إلى قول ابن مالك يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما فإنك إن تأملته لم تستطع أن تقول خلافا لسيبويه؛ فإنه لم يقل يتعين انفصاله بعد إنما، بل قال: إن حصر بإنما، وسيبويه لا يقول إن حصر بإنما لا ينفصل، بل يقول: الحصر بإنما لاوجود له، فهما كلامان لم يتواردا على محل واحد، ولو قيل لسيبويه: ما تقول لو وقع الحصر بإنما فى انفصال الضمير لما علمنا ما يقول، والظاهر أنه يقول بالفصل.

(تنبيه) قوله تعالى حكاية عن يعقوب ﷺ ﴿**إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾[1] ينبغى أن يعتقد أن (وأعلم) جملة مستأنفة أو معطوفة على إنما أشكو، وليست معطوفة على أشكو؛ إذ لو كان للزم أن المراد: لا أعلم من الله ما لا تعلمون، وليس كذلك.

ثالثا التقديم:

ومنها: التقديم، أى: تقديم ما هو متأخر رتبة، مثل: تميمى أنا وأنا كفيت مهمك، والمثال الثانى يعلم حكمه مما سبق فى أنا قمت.

(تنبيه) بقى للقصر طرق بعضها باتفاق، وبعضها باختلاف، منها: الفصل، وقد تقدم الكلام عليه، ومنها: ذكر المسند إليه كما تقدم نقله عن السكاكى: وتقدم البحث فيه، ومنها: تعريف المبتدأ فى نحو: المنطلق زيد على قول، ومنها: تعريف الخبر فى نحو: زيد المنطلق قال الإمام

---

(١) سورة يوسف: ٨٦.

فخر الدين فى "نهاية الإيجاز": إذا قلت: زيد المنطلق فاللام تفيد انحصار المخبر به فى المخبر عنه، مع قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه ثم إنها إما أن تكون لتعريف المعهود السابق، كما إذا عرف وجود انطلاق ما، وبقولك: زيد المنطلق عنيت أن صاحب ذلك الانطلاق المعهود هو زيد، فقد أفاد حصر الانطلاق فى زيد، وإما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه مفيدا للحصر فإذا قلت: زيد المنطلق، وأردت حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخصها وعمومها أفاد الحصر، ثم إن أمكن الانحصار فذلك على حقيقته، وإلا فهو على سبيل المبالغة وقد يفيد هذا القسم مع انحصار الخبر فى المبتدأ بلوغ المبتدأ فى استحقاقه لما أخبر به عنه حدا يصير معرفا بحقيقته وأما كون اللام فى الخبر هل تفيد العموم، فالأشبه أنه غير جائز إلا على تأويل، وهو أن يكون معنى أنت الشجاع أنت كل الشجعان، وهو تأويل غير حسن، فحاصله أنك إذا قلت: زيد المنطلق أفاد حصر انطلاق معين، أو حصر حقيقة الانطلاق إما تحقيقا وإما مبالغة. انتهى كلامه. ولا يخفى ما فيه ومما ذكر من أدوات الحصر قولك: جاء زيد نفسه، على ما نقله بعض شراح هذا الكتاب هنا عن بعضهم. ومنها: إن زيدا لقائم على ما نقله المشار إليه أيضا. ومنها: قلب بعض حروف الكلمة فإنه يفيد الحصر على ما نقله الزمخشرى فى "الكشاف" عند الكلام على قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا**﴾(1) فإن القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ الطاغوت؛ لأن وزنه على قول فعلوت من الطغيان، كملكوت ورحموت، قلب بتقديم اللام على العين، فوزنه فلعوت، ففيه مبالغات كتسميته بالمصدر، والتاء تاء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص؛ إذ لا يطلق على غير الشيطان، ومنه نحو قولك: قائم، فى جواب: زيد إما قائم أو قاعد، على ما ذكره الطيبى فى "شرح البيان" قبل الكلام على كون المسند مفردا فعليا.

وعد بعضهم من تراكيب القصر أيضا: زيد قام ولم يقم غيره، أو لم يقم أحد غير زيد، وفيه نظر، لأن هذين تركيبان حصل القصر من مجموعها. ومنها: تقديم المعمول فى نحو: زيدا ضربت كما سبق. ومنها: أنما بالفتح، قال الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَى أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾(2) أنما لقصر الحكم على شىء أو لقصر الشىء على حكم، كقولك:

---

(1) سورة الزمر: ١٧.

(2) سورة الأنبياء: ١٠٨.

إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان فى هذه الآية لأن إنما يوحى إلى مع فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد، وإنما إلهكم بمنزلة إنما زيد قائم، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحى إلى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية. قلت: هذا صريح فى أن أنما بالفتح للحصر، وبه صرح التنوخى فى كتاب "الأقصى القريب" ونقله الطيبى أيضا، وأنه يقال: إن كل ما أوجب أن إنما بالكسر للحصر، أوجب أن أنما بالفتح للحصر، وفيه نظر، والشيخ أبوحيان رد على الزمخشرى ما زعمه من أن المفتوحة للحصر، وقال: يلزم انحصار الوحى فى الوحدانية، وأجيب عنه بأنه حصر مجازى باعتبار المقام، قلت: وجواب آخر، وهو أن هذا لازم سواء كانت أنما المفتوحة للحصر أم لا؛ لأن هذا الإلزام جاء من إنما، ولو قلت: إنما يوحى وحدانية الله تعالى لزم ذلك، وإنما الذى أوقع الشيخ فى هذا السؤال قول الزمخشرى: وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحى مقصور على الوحدانية، فأفهم أن هذا القصر نشأ عن كونهما معا للحصر، وليس كما قال فليتأمل.

ومنها: حذف المسند لادعاء التعيين أو للتعيين نحو: يعطى بدرة ويفعل ما يشاء كما سبق، ومن هنا قال الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى السَّبِيلَ**﴾[1]: معناه لا يقول إلا الحق ولا يهدى إلا سبيل الحق. قال الطيبي: أما دلالة وهو يهدى السبيل فظاهر؛ لأنه على منوال أنا عرفت، وأما والله يقول الحق فلأنه مثل: ﴿**اللَّهُ يَبْسُطُ**﴾[2] وهو عنده يفيد الحصر اهـ. قلت: هذا عجيب فإن أنا عرفت والله يبسط حصر فيه الفاعل، ومعنى حصر الفاعل فيه لا يقول الحق إلا الله، والزمخشرى لم يتعرض لذلك بالكلية، فإنه وجه المعنى هنا ليس على الحصر، وإنما أراد حصر المفعول ألا تراه صرح بذلك، وقال لا يقول إلا الحق، ولا يهدى إلا السبيل، فلم يقع الطيبى على مراده مع وضوحه. فإن قلت: من أين أخذ الزمخشرى الحصر من هذه الآية الكريمة؟ قلت: إما أن يكون من مفهوم الصفة عند القائل به، وإما من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية؛ ولذلك قال فى سورة غافر: ﴿**وَاللَّهُ يَقْضِى بِالْحَقِّ**﴾[3]: معناه من هذه صفاته لا يقضى إلا بالحق، وحيث وجدت العلة وجد المعلول، وحيث انتفى المعلول ثبت ضده، فعلى هذا يستفاد الحصر.

---

(١) سورة الأحزاب: ٤.

(٢) سورة الرعد: ٢٦.

(٣) سورة غافر: ٢٠.

اختلاف طرق القصر:

ص: (**وهذه الطرق تختلف ... الخ**).

(**ش**): يعنى أن هذه الطرق وإن اشتركت فى إفادة القصر، فإنها تختلف من وجوه، منها: أن دلالة الرابع وهو التقديم بالفحوى، ودلالة ما قبله بالوضع، ونعنى بالفحوى المفهوم، وهو مخالف لاصطلاح الأصوليين؛ فإن الفحوى عندهم مفهوم الموافقة، لا مفهوم المخالفة، وما نحن فيه مفهوم مخالفة، وليعلم أن القصر يتضمن قضيتين إثباتا ونفيا، فالتحقيق أن القصر لا يسمى منطوقا ولا مفهوما، بل تارة يكون كله منطوقا، مثل: زيد قائم لا قاعد، وتارة يكون بعضه منطوقا وبعضه مفهوما، فإن كان بإنما فهو إثبات للمذكور بالمنطوق ونفى لغيره بالمفهوم، نحو: إنما زيد قائم، فإثبات القيام لزيد منطوق، ونفيه عن غيره مفهوم، وإن كان بإلا والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم، سواء كان نفيا، نحو: ما قام أحد إلا زيد، أم إثباتاً، نحو: قام الناس إلا زيدًا، وإن كان الاستثناء مفرغاً، نحو: ما قام إلا زيد، فيظهر أن المستثنى منه ثابت بالمنطوق، وسيأتى فى كلام المصنف أن النص فيه على المثبت فقط ولا نعنى ما نحن فيه، بل نعنى عدم العطف عليه، أى: لا تقول: ما قام إلا زيد لا عمرو، ولكن تقدم فى كلام الوالد أنه بالمفهوم فى المفرغ، وإن كان بالتقديم، نحو: تميمى أنا، فالحكم للمذكور منطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم، وإذا تأملت ما قلنا علمت أن قول المصنف غير ماش على التحقيق.

ص: (**والأصل فى الأول ... الخ**).

(**ش**): هذا وجه ثان وهو أن الأصل فى الصيغة الأولى، وهى العطف ذكر الطرفين فإنها مصرحة بالمثبت والمنفى كقولك: زيد قائم لا قاعد، وما هو قائم بل قاعد أولا غير، كذا قالوه، وفيه نظر؛ لأن لفظ "لا غير" لا يستعمل مقطوعاً عن الإضافة، ولا يترك ذلك إلا لمعنى يقتضى كراهة الإطناب، وأما بقية الصيغ فالأصل فيها النص على المثبت فقط، هكذا قال المصنف، ولا نعنى أن النفى غير مستفاد نصا، بل بمعنى أنه لا يذكر بعده التصريح بالنفى، وقد يترك النص على المنفى فى الأول رغبة فى الإيجاز. وقوله (والنفى لا يجامع الثانى) أى: النفى: بل لا يجامع النفى والاستثناء؛ (لأن شرط المنفى بلا أن يكون منفيا قبلها بغيرها) وفيه نظران:

أحدهما: أن هذا إذا عطف على المستثنى منه: أما إذا عطف على المستثنى بإلا، فما المانع وهو مثبت ويشهد لذلك بطلان عمل لا إذا وقع خبرها بعد إلا وامتناع دخول الباء، ويكون حكم المنفى بلا مستفادا مرتين إحداهما بالخصوص، والأخرى بالعموم.

الثاني: أن قوله بغيرها قيد ليس صحيحا؛ فإن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيا قبلها، سواء أكان نفيه بها أم بغيرها، نحو قولك: لا رجل فى الدار لا زيد، وهو ممتنع وقد يجاب بأن مقصوده لا العاطفة، وهذا المثال المنفى فيه ليس منفياً قبلها بلا العاطفة، بل بلا التى لنفى الجنس، لا يقال: يجوز: لا رجل فى الدار لا زيد ولا عمرو، فهذا منفى بلا، وقد نفى قبله بلا فاحترز عنه؛ لأن لا زيد ولا عمرو بدل مفصل من لا رجل وهو على نية تكرار العامل، فهو جملة أخرى والكلام فى لا التى هى حرف تعطف المفرد، وإذا تقرر أن النص على المنفى أصل فى الوجه الأول، فهو لا يجوز أن يجامع الثانى، فلا تقول: ما أنا إلا قائم لا قاعد، وقد تقدم فى كلام الوالد -رحمه الله- التعرض لهذه المسألة وتجويزها، وأما الأخيران، وهما إنما والتقديم، فيجوز فيهما التصريح وعدمه، فتقول: إنما أنا تميمى لا قيسى؛ لأن النفى فيهما غير مصرح به، بل مستفاد بالمفهوم، فجاز العطف على تميمى، وإن كان معناه: ما أنا إلا تميمى؛ لأن النفى غير المصرح به لا يمتنع أن يعطف عليه بلا، كما تقول: امتنع زيد عن المجىء لا عمرو، وإن كان معناه النفى، ولو صرحت بالنفى لما صح بلا، وشرط السكاكى لجواز مجامعة لا للثالث، أى: القصر بإنما أن لا يكون الموصوف مختصاً بالوصف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[1] فإن كل أحد يعلم أن الذى لا يسمع لا يستجيب، فلا يصح أن يقال: لا غير. قلت: فيه نظران:

أحدهما: أنه إذا لم يكن الموصوف مختصا بالوصف، لا يجوز الحصر بإنما؛ لأنه خلاف الواقع فإن كان مجازا فلا مانع من تأكيده بالعطف، وكأنه يريد اختصاصه عقلا.

الثانى: أنه إذا صح قصره بإنما، فما المانع من صحة العطف، والشيخ عبدالقاهر جعل ذلك شرطا فى حسن العطف، لا فى جوازه واستقر به المصنف، ولا شك فى قربه بالنسبة إلى عدم اشتراط ذلك.

ص: (وأصل الثانى أن يكون ما استعمل ... الخ).

(ش): هذا وجه آخر وهو أن الحصر بالاستثناء أصله أن يكون المخاطب يجهل ما استعمل له، وهو إثبات الحكم المذكور إن كان قصر إفراد، أو نفيه إن كان قصر قلب، كما تقول لصاحبك: إذا رأيت شبحاً على بعد ما هو إلا زيد، ومثاله فى

---

(١) سورة الأنعام: ٣٦.

القرآن: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلا اللَّهُ﴾[1] هذا هو الأصل، وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيستعمل له القصر بما وإلا إفرادا نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾[2] فإنه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبى ﷺ إلا أنه نزل استعظامهم له على الموت تنزيل من يجهل رسالته؛ لأن كل رسول لابد من موته، فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته، وهذا هو الصواب، وبه يظهر أن هذا قصر قلب، لا قصر إفراد؛ فإن اعتقاد الرسالة وعدم الموت لا يجتمعان، وإنكارهم الموت ينفى أن يجتمع معه الإقرار بالرسالة، حتى يكون قصر إفراد، وبهذا يعلم أن ما قلناه خير من قول غيرنا: إنهم نزلوا لاستعظامهم موته ﷺ منزلة من ينكر موته، ويثبت له صفتى الرسالة وعدم الموت؛ فيكون قصر إفراد؛ لأن ما ذكرناه لا يؤدى إلى أنهم نزلوا منزلة من يعقد أمرين متنافيين، ومثل المصنف لتنزيل المعلوم منزلة المجهول فى قصر القلب بقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾[3] فإنهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشرا، فنزلوا علم الرسل بأن المرسل إليهم يعلمون أنهم بشر منزلة من لا يعلم؛ فلذلك خاطبوهم بقولهم: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ ثم ذكر المصنف جواب سؤال مقدر وهو أن الرسل قد علموا أن المرسل إليهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبوهم بالاستثناء فى قولهم: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[4] وهو إنما يخاطب به من يجهل ذلك الحكم فأجاب بأنه من مجاراة الخصم؛ إذ شأن من يدعى عليه خصمه الخلاف فى أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام خصمه على صفته ليعثر الخصم حيث يراد تبكيته، أى: إفحامه وإسكاته، وليس ذلك لتسليم انتفاء الرسالة. وقوله: وكقولك معطوف على قوله: كقولك لصاحبك، وقد رأيت شبحا، وهو مثال لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث، فالمثال الأول تمثيل للأول، والثانى للثانى لفا ونشرًا فالثالث وهو الحصر بإنما عكس الحصر بإلا؛ فإن الحصر بإنما أصله أن يكون لمن يعلم ذلك الحكم، أى: المثبت، كقولك لمن يعلم أن زيدا أخوه: إنما هو أخوك، ترقيقا له. وقد

---

(1) سورة آل عمران: ٦٢.
(2) سورة آل عمران: ١٤٤.
(3) سورة يس: ١٥.
(4) سورة إبراهيم: ١١.

ينزل المجهول منزل المعلوم فيستعمل له الثالث وهو الحصر بإنما نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[1] فإن الصحابة لم يكونوا يعلمون أن الكفار يصلحون فكان من حقهم أن يقولوا مانحن إلا مصلحون، ولكنهم ادعوا بلسان الحال أن صلاحهم أمر ظاهر لا يستطيع أحد إنكاره؛ فلذلك أتوا بصيغة (إنما) التى الأصل فيها ذلك؛ ولذلك جاء ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[2] مؤكدا بحرف الاستفتاح وبإن وبجعل الجملة اسمية، وضمير الفصل -إن كان هم فصلا- وتعريف المسند، ثم ذكر المصنف أن لإنما فى القصر مزية على العطف؛ لأنه يعلم منها الحكمان المثبت والمنفى معا، بخلاف العطف؛ فإنهما يعلمان على الترتيب. قال الخطيبى: وبخلاف ما وإلا فى نحو ما زيد إلا قائم قلت: فيه نظر؛ لأن الاستثناء المفرغ يعلم فيه النفى والإثبات دفعة واحدة، وهذه المزية لإنما لا يشاركها فيها التقديم، وأكثر ما تستعمل إنما فى موضع يكون الغرض بها فيه التعريض بأمر، وهو مقتضى الكلام بعد ما نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ﴾[3] فإنه تعريض بذم الكفار، وأنهم فى حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

ص: (ثم القصر كما يقع ... الخ).

(ش): القصر أمر يقع بين المسند والمسند إليه، سواء أكانا مبتدأ وخبرا، أم فعلا وفاعلا، ويقع بين غيرهما كالمفعول الثانى مع الأول والحال والظرف وغير ذلك. ويرد عليه أن القصر لا يقع بين الفعل والمصدر المؤكد بالإجماع، فلا. نقول: ما ضربت إلا ضربًا، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾[4] فتقديره: ظنا ضعيفا، وكذلك لا يقع القصر بين النعت والمنعوت، كما سبق فمن أمثلة القصر: ما ضرب زيد إلا عمرًا قصر قلب كان أم قصر إفراد. قال تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِى بِهِ﴾[5] قال المصنف: وهذا مثال لقصر القلب، لا قصر الإفراد؛ فإنه ليس المراد لم أزد على ما أمرتنى به، بل المراد أننى قلت ما أمرتنى به.

قلت: هذا من المصنف يقتضى أن قصر القلب ليس فيه نفى لغير المذكور، وليس كذلك،

---

(١) سورة البقرة: ١١.

(٢)سورة البقرة: ١٢.

(٣) سورة الرعد: ١٩.

(٤) سورة الجاثية: ٣٢.

(٥) سورة المائدة: ١١٧.

والذى قاله من أن المراد أننى قلت ما أمرتنى به صحيح، ولا ينافى ذلك أن يكـون نفـى الزيـادة عليه فهذه هى حقيقة القصر، نعم هو قصر قلب لغير ما ذكره، وهـو أنـه واقـع فـى مقابلـة قـول النصارى عنه (أنه قال: ﴿اتَّخِذُونِى وَأُمِّى إِلَهَيْنِ﴾[1] فإن نسبتهم ذلك إليه لا تجتمع مع نسبتهم إليه الاعتراف بالوحدانية، ثم مما تختلف فيه أدوات القصر أن المقصور عليـه يؤخـر مـع كلمـة الاستثناء عن المقصور، والسر فى ذلك أن القصر أثر عن الحرف، الذى هو إلا، ويمتنع ظهـور أثر الحرف قبل وجوده، وذلك سواء كان بين مبتدأ وخبر، أم فعل وفاعل، أم غيرهمـا، فتقـول: ما ضرب إلا زيد، فزيد مقصور عليه، والضرب مقصور. وتقول فى قصر الفاعل على المفعـول ما ضربت إلا زيدا، وفى قصر المفعول على الفاعل: ما ضرب عمرا إلا زيد. وتقـول فـى قصـر المفعول الأول على الثانى: ما ظننت قائما إلا زيدا، وما كسوت جبـة إلا زيـدًا وفـى قصـر ذى الحال على الحال: ما جاء زيد إلا راكبا، وفى عكسه: ما جاء راكبا إلا زيد.

هذا هو الأصل، وقد يقع خلافه، وإليه أشار المصنف بقوله: (وقـل تقديمهمـا بحالهمـا) احترازاً عن تأخير حرف الاستثناء، والمستثنى على المستثنى منه، كقولك: ما ضـرب إلا عمـرا زيد، وما ضرب عمرا إلا زيد. والمراد: ما ضرب زيد إلا عمـرًا احـترازًا مـن قولنـا: مـا ضـرب عمرا إلا زيد، لغير هذا المعنى؛ فإنه ليس قليلا، وإنما كان هـذا النـوع قليـلا؛ (لاستلزامه قصـر الصفة قبل تمامها) كالضرب الصادر من زيد فى: ما ضرب زيد إلا عمـرا والواقـع علـى عمـرو فى: ما ضرب عمرا إلا زيد، ومن هذا القليل ما أنشد سيبويه:

النَّاسُ إلب عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ مِنَّا　　　إلاَّ السُّيوف وأَطْرَاف القنا ورد

وأنشد صاحب المغرب:

فَلَـمْ يَـدْرِ إلا اللـهُ مَا هَيَّجَـتْ لَنَـا

(تنبيه) مقتضى عبارة المصنف والشارحين أن القصر يدور بين الفاعل وبين المفعـول الأول والثانى، ونحوه، وفيه نظر فقد يقال: بل هو أبدا فى الجملة الفعليـة دائـر بيـن الفعـل والمقصـور عليه، فيكون بين الفعل والفاعل، وبين الفعل والمفعول، وعلى هذا ويشـهد لـه عبـارة المصنـف فى الإيضاح حيث قال: لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها، والمعنى يشهد لذلك فإن المقصـور المصدر المستفاد من الفعل لا الفاعل.

---

(١) سورة المائدة: ١١٦.

(تنبيه) قال المصنف فى الإيضاح: وقيل إذا أخر المقصور عليه والمقصور عن إلا، وقدم المرفوع كقولنا: ما ضرب إلا عمرو زيدا، فهو كلامان، التقدير ما ضرب أحد إلا عمرو، وزيدًا المذكور منصوب بفعل محذوف، كأنك قلت: ما ضرب إلا عمرو، أى: ما وقع ضرب إلا منه، ثم قيل: من ضرب؟ فقلت: زيدا، أى: ضرب زيدا، كما سبق فى قوله:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

قال المصنف: وفيه نظر لاقتضائه الحصر فى الفاعل والمفعول معا قلت: فيه نظر؛ لأنه إنما يقتضى حصر الفاعلية فقط، لا حصر المفعولية، ولو اقتضى حصر المفعولية لحملنا ذلك على أنه بعامل مقدر لا بالأول فلا معية ثم نقول: ما ذكره المصنف ينبنى على أنه هل يجوز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان أو لا؟ وقد تكلم الوالد -رحمه الله- على ذلك فى كتاب الحلم والأناة فى تفسير ﴿غير ناظرين إناه﴾ وها أنا أذكر شيئا منه قوله تعالى: ﴿لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِى إِلا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾[1] المختار أن يؤذن لكم حال، والباء مقدرة، وغير ناظرين حال ثان، وجوز الشيخ أبوحيان أن الباء للسببية، ولم يقدر الزمخشرى حرفا، بل قال: (أن يؤذن) فى معنى الظرف، أى: وقت أن يؤذن، وأورد عليه أبوحيان أن المصدر لا يكون فى معنى الظرف، وإنما ذلك فى المصدر الصريح، نحو: أجيئك صياح الديك، ويمتنع من جهة المعنى أن يكون (غير ناظرين) حالا من يؤذن، وإن صح من جهة الصناعة. قال الزمخشرى: وقع الاستثناء على الوقت والحالة معا، كأنه قيل: لا تدخلوا إلا وقت الإذن، ولا تدخلوا إلا غير ناظرين، فورد عليه أنه يكون استثناء ظرف وحال بأداة واحدة، والظاهر أنه قال ذلك تفسير معنى قوله: وقع الاستثناء على الوقت والحال معنا، أى: لأن الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده، فالمستثنى فى الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال، كأنه قيل له: لا تدخلوا إلا دخولا موصوفا بكذا، ولست أريد تقدير مصدر عامل، فإن العمل للفعل المفرغ، وإنما أردت شرح المعنى، ومثل هذا الإعراب مختاره فى مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[2] ولو قدرنا

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٣.

(٢) سورة البقرة: ٢١٣.

اختلفوا بغيا لفات الحصر فيمكن حمل كلامه على هذا، وأورد عليه أبوحيان أنه لا يصح أن يكون حالا من لا تدخلوا؛ إذ لا يقع عند الجمهور بعد إلا إلا المستثنى أو صفته، وهو إيراد عجيب؛ لأن الزمخشرى لم يرد: لا تدخلوا غير ناظرين، حتىيكون الحال قد أخر بعد إلا، وإنما أراد أنه حال من لا تدخلوا؛ لأنه مفرغ، فإن قلت: قولهم لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، هل هو متفق عليه؟ قلت: قال: أبوحيان: من النحويين من أجازه، فأجازوا ما أخذ أحد إلا زيد درهما، قال: وضعفه الأخفش والفارسى، واختلفا فى إصلاحها فتصحيحها عند الأخفش أن يقدم المرفوع، فنقول: ما أخذ أحد زيد إلا درهما. قال: وهو موافق لما ذهب إليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد، وتصحيحها عند الفارسى أن تزيد منصوبا قبل إلا، فتقول: ما أخذ أحد شيئا إلا زيد درهما. قال: أبوحيان: لم يزد تخريجه لهذا البدل فيهما، كما ذهب إليه ابن السراج، أو على أن يجعل أحدهما بدلا والآخر معمول عامل مضمر، كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول ابن مالك، خلافا لقوم أنه يعود إلى قوله لا بدلاً فلم ينقل خلافا فى صحة التركيب، والخلاف كما ذكرته موجود فى صحة التركيب، منهم من قال تركيب صحيح لا يحتاج إلى تخريج. انتهى. وحاصله أن غير الفارسى والأخفش يجوز هذا التركيب، وهم بين قائل: هما بدلان كابن السراج، وقائل: أحدهما بدل كابن مالك، فليس فيهم من يقوم هما مستثنيان بأداة واحدة، ولا نقل ذلك أبوحيان عن أحد، وقوله أولا: إن من النحويين من أجازه محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء، ولم يتلخص لنا من كلام أحد النحاة ما يقتضى حصرين، وقال ابن الحاجب فى شرح المنظومة فى تقديم الفاعل: قولك: ما ضرب زيد إلا عمرا، يجب تقديم الفاعل؛ لأن الغرض مضروبية زيد فى عمرو خاصة، أى: مضروب لزيد سوى عمرو، فلو قدر له مضروب آخر لم يستقم، فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى، ولا يستقيم أن يقال: ما ضرب إلا عمرا زيد؛ لأنه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ، كقولك: ما ضرب إلا زيدًا عمرو، أى: ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا كان الحصر فيهما، والغرض الحصر فى أحدهما، فيرجع الكلام لمعنى آخر غير مقصود، وإن لم يجوز كانت المسألة ممتنعة لبقائها بلا فاعل ولا نائبه؛ لأن التقدير حينئذ ضرب زيد، وفى الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل مقدر؛ فيصير جملتين، ولا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول، وقال ابن الحاجب فى أمالى الكافية: إذا قلت: ما ضرب

إلا زيد عمرا، فلا يمكن أن يكون قبلهما عاملان؛ لأنه إثبات أمر خارج عن القياس من غير ثبت، ويلزم جوازه فيما فوق الاثنين، وهو ظاهر البطلان، فلذلك حكموا أن الاستثناء المفرغ إنما يكون لواحد، ويجوز: ما ضرب إلا زيد عمرا، على أن يكون عمرا منصوبا بضرب محذوفا. انتهى، قال الوالد -رحمه الله-: وقد تأملت ما وقع فى كلام ابن الحاجب من قوله: ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا، وقوله: إن الحصر فيهما معا، والسابق إلى الفهم أنه لا ضارب إلا زيد، ولا مضروب إلا عمرو، فلم أجده كذلك، وإنما معناه: لا ضارب إلا زيد لأحد إلا عمرا فانتفت ضاربية غير زيد لغير عمرو، وانتفت مضروبية عمرو من غير زيد، وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره، وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره، وإنما المعنى نفى الضاربية مطلقاً عن غير زيد، ونفى المضروبية مطلقا عن غير عمرو، وإذا قلنا: وقع ضرب إلا من زيد على عمرو، والفرق بين نفى المصدر ونفى الفعل أن الفعل مسند إلى فاعل، فلا ينتفى عن المفعول إلا ذلك القيد، والمصدر ليس كذلك، بل هو مطلق فينتفى مطلقا إلا الصورة المستثناة منه بقيودها، والذى يظهر أنه لا يجوز استثناء شيئين بأداة، بلا خلاف كما لا يكون للفعل فاعلان.

ص: (ووجه الجميع... الخ).

(ش): هذا الكلام لا يناسب هذا الفصل؛ فإن هذا الفصل يتعلق بما بعد أداة القصر وجاءت هذه القطعة فاصلة، قال: وجه الجميع، أى: الحصر فى جميع صور الحصر بما وإلا، سواء كان بين الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، أو غيرهما أن الاستثناء المفرغ لابد أن يتوجه النفى فيه إلى متعدد، فهو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه، والمراد التقدير المعنوى لا الصناعى، فإن تقدير المستثنى منه والتفريغ لا يجتمعان، ولا بد أن يكون عاما؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عام وينبغى أن يحمل العموم على الشمول مطلقا مطلقا؛ ليدخل فيه نحو العدد والجموع المنكرة، ولا بد أن يكون مناسبا للمستثنى فى جنسه، مثل: ما قام إلا زيد، التقدير أحد، وما أكلت إلا تمرًا، التقدير مأكولا، ولا بد أن يوافقه فى صفته، أى: فى إعرابه، وحينئذ وجب القصر إذا أوجب منه شيء بإلا، ومقتضى كلام الشارح أنه فهم أن هذا علة لتأخير المقصور عليه، وأحوجه إلى ذلك أنه رآه فاصلا بين بعض الكلام وبعض، ولكن هذا لا يظهر أنه علة لذلك، بل يظهر أنه علة لحصول القصر.

تأخير المقصور عليه فى (إنما):

ص: (وفى إنما يؤخر المقصور عليه).

(ش): قد عرف مما سبق أن ضابط المقصور عليه أن يكون بعد إلا، سواء كانت متقدمة أو متأخرة، وأما إنما فضابط المقصور عليه أن يكون متأخرا، فتقول فى معنى: ما قام؟إلا زيد: إنما قام زيد، وفى معنى: ما ضربت إلا زيدا: إنما ضربت زيدا، وفى معنى: ما ظننت زيدا إلا قائما: إنما ظننت زيدا قائما، وهذا هو المشهور، وقد تقدم عن الزجاج أن مذهبه أن المحصور لا يتعين أن يكون هو المتأخر، بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة.

(تنبيه): يرد على قولهم: المحصور هو الأخير، أمور، منها: أن قولك: إنما قمت، معناه لم يقع إلا القيام، فهو حصر الفعل، وليس الأخير فإن الأخير هو الفاعل، وهو الضمير فلو قصدت حصره لفصلت الضمير كما سبق. ومنها: قوله ("إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكل"[1]. فإن المراد ما ذكرناه إلا أن يكون لذلك تأويل. ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾[2]، فإن المراد ما يريد أن يوقع العداوة إلا فيهما. ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾[3]، فإن المراد لم يقع إلا أن أشرك آباؤنا من قبل، ومقتضى قواعدهم أن المراد ما أشرك آباؤنا إلا من قبل، أى: لم يشركوا من بعدنا، بل من قبلنا. ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ﴾[4]، مقتضى ما قالوه أن المعنى ما فتنتم إلا به، وليس المراد؛ فإنه لا يصح فيه قصر القلب، ولا قصر الإفراد؛ لأنهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره، ولا أنهم فتنوا بغيره فقط؛ فتعين أن المعنى لم يقع إلا أنكم فتنتم به. ومنها: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾[5]، ليلزم

---

(١) الحديث أخرجه البخارى فى "الفضائل"، باب: مناقب قرابة رسول الله ﷺ، (٧/٩٧)، (ح/ ٣٧١١)، وفى مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم فى "الجهاد والسير"، (ح ١٧٥٩)، من حديث عائشة.

(٢) سورة المائدة : ٩١.

(٣) سورة الأعراف : ١٧٣.

(٤) سورة طه : ٩٠.

(٥) سورة مريم : ٣٥.

على ما قالوه أن التقدير: ما يقول له إلا كن، وليس المعنى عليه، إنما المعنى فلا يقع شيء إلا قوله كن، فيكون فيه نفى ما ليس كن من الأقوال والأفعال. ومنها: قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ**﴾[1]، مقتضى ما قالوه أن المراد ما يأتيكم به الله، بدليل أنه جواب لقولهم: ﴿**فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾[2]. انتهى.

(قوله: ولا يجوز تقديمه على غيره) أى: بخلاف إلا، وقوله (للإلباس) لأنك لو قلت: إنما القائم زيد لكان فى المعنى عكس قولك: إنما زيد القائم، وتقول: إنما ضرب زيد عمرا، ولو قلت: إنما ضرب عمرا زيد؛ لأوهم عكس ذلك المعنى، وهذا الذى ذكره المصنف.

ص (وغير كالإ فى إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا).

(**ش**): أي: حكم غير حكم إلا فى إفادة قصرى الإفراد والقلب، وامتناع مجامعة لا؛ لأنها حرف استثناء، فلا يعطف عليها بلا، وينبغى أن يقيدها بالاستثنائية. أما الصفة فلا، وإنما لم يورد عليه مثل ذلك إلا، وهى أيضا تقع استثناء وصفة؛ لأن وقوع إلا صفلة خلاف الغالب، وإنما خص الكلام بالإ وغير، دون غيرهما من أدوات الاستثناء؛ لأنه يتكلم فى المفرغ، وهو لا يكون بغيرها خلافا لابن مالك.

---

(١) سورة هود : ٣٣.

(٢) سورة هود : ٣٢.

باب الإنشاء

ص: (الإنشاء إن كان طلبا استدعى مطلوبا... إلخ)

حقيقة الإنشاء التى يتميز بها الخبر سبقت، وهو ينقسم إلى طلب وغيره، كذا قالوه، والأحسن أن يقال: إلى طلبى وغيره، وقد عدوا من غير الطلبى: نعم الرجل زيد، وربما نصحك عمرو، وكما غلاما شريف، وعس أن يجيء زيد وفيه نظر؛ لأن الأول قد يقال: إنه خبر، وقول كثير من النحاة: إن نعم وبئس لإنشاء المدح والذم، لا ينافى ذلك لجواز أن يريدوا دلالتها على ذلك الناشئة بالإخبار. قال الطيبى فى شرح التبيان: قال الاستراباذى فى كون فعلى التعجب وفعلى المدح والذم وكم الخبرية إنشاء نظر؛ لاحتمالهما الصدق والكذب باعتبار نفس الخبر، وإن لم يحتملا باعتبار المدح والذم، ومن ثم لما بشر أعرابى بينت، فقيل: نعمت المولودة قال: والله ما هى بنعمت المولودة. قال الجرجانى: وهم؛ لأن هذه الأفعال لا تحتملها باعتبار النسبة التى يحصل بها الكلام. انتهى. ومما يدل على أنهما خبران وقوع نعم خبر إن فى قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ**﴾[1]، ووقوعها جواب القسم فى قوله تعالى: ﴿**وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ**﴾[2]، وكذلك بئس، قال تعالى: ﴿**وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ**﴾[3]، وأما: ربما نصحك عمرو، فلا إشكال فى كونه خبرًا، وكذلك كم الخبرية. قال ابن الحاجب فى أماليه: كم رجال عندى، يحتمل الإنشاء والإخبار، أما الإنشاء فمن جهة التكثير؛ لأن المتكلم عبر عما فى باطنه من التكثير بقوله: رجال، والتكثير معنى محقق ثابت فى النفس، لا وجود له من خارج حتى يقال باعتباره إن طابق فصدق، وإن لم يطابق فكذب، ويحتمل الإخبار باعتبار العندية فإن كونهم عنده له وجود من خارج، فالكلام باعتباره يحتمل الصدق والكذب، فهو كلام يحتمل للأمرين باعتبار الاحتمالين المذكورين المختلفين، قلت: هذا الكلام ضعيف، والذى يظهر القطع به أن هذا خبر؛ لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرًا حتى يكون السائل معنيه اعتقاد الكثرة الواقع فى النفس، والتعبير عن ذلك بكم إخبار عن أمر خارجى، وإنما تعنى بقولنا: الخبر له خارج ما كان خارجا عن كلام النفس، فنحو: طلبت القيام، حكم نسبته لها خارج بخلاف: قام، كما صرح به ابن الحاجب وغيره، فقولنا: كم رجال عندى على الأول من الاحتمالين اللذين ذكرهما إخبار

---

(١) سورة النساء : ٥٨.

(٢) سورة النحل: ٣٠.

(٣) سورة البقرة : ١٠٢.

عن اعتقاد الكثرة كقولك: اعتقدت هذا كثيرًا فليس من الإنشاء فى شىء، وعلى الاحتمال الثانى إخبار عن الكثرة فى الخارج، وقولـه: لأن المتكلـم عـبر عمـا فـى باطنـه يستلزم أن يكـون نحـو: وأبغضت زيدًا، وعزمت على كذا إنشاء، ولا قائل به. وقوله: إن التكثير معنى ثابت فـى النفس لا وجود له من خارج، صحيح لكن المراد بالخارج ما سبق، وأما عسى أن يجـىء زيـد، فهـو تـرج كالتمنى، وسنذكره وهو طلبى نعم من الإنشاء غير الطلبى صيغ العقود، وإن قلنا: إن الوعـد إنشـاء كما يوهمه كلام ابن قتيبة فهو غير طلبى، إذا تقرر هذا فالذى نتكلم فيه الآن هو الإنشـاء الطلبى، وهو يستدعى مطلوبًا ضرورة، وكونه غير حاصل وقت الطلب ضرورى؛ لأن الحاصل لا يطلب، والإنشاء لا يتعلق بالمستقبلات.

أنواع الإنشاء

١- (التمنى)

ص: (وأنواعه كثيرة منها التمنى... الخ).

(ش): أنواع الإنشاء الطلبى كثيرة، منها: التمنى، واللفظ الموضوع لـه ليـت، ولا يشـترط إمكان المتمنى، بل قد يكون المتمنى قريبًا، مثل: ليت زيدًا يقدم، وهـو مشـرف علـى القـدوم، وقد يكون بعيدًا ممكنًا، وقد يكون غير ممكن، ومثله المصنف بقوله: ليت الشـباب يعـوذ قـال الوالد -رحمه الله-: عود الشباب ممكن عقلاً ممتنع عادة. قـال السـكاكى: تقـول ليـت زيـدًا جاءنى، فتطلب غير الواقع فى الماضى واقعًا فيه مع حكم العقل بامتناعه، وليـت الشباب يعـود مع جزمك بأنه لا يعود وليت زيدًا يأتينى فيحدثنى فى حال لا تتوقعها ولا طمع لك فيها، فهذه أحسن من عبارة المصنف والقدر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع. انتهى. وحاصله أن ما أفهمـه كلام المصنف من أن عود الشباب مستحيل عقلاً ممنوع، وهو سؤال حسن، لكـن يمكـن أن يقال: عود الشباب مستحيل عادة، إن فسرنا الشباب بالسن الذى لا يتجاوز الثلاثين، وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوزه جمع بين النقيضين فهـو مسـتحيل عقـلاً، وإن فسـر الشـباب بعـود تلك القوة والنشاط الحاصل قبل الشـيخوخة، جـاء مـا ذكـره الوالـد -رحمـه اللـه- وقـد يقـال باستحالته أيضًا؛ فإن نفس تلك القوة يسـتحيل عودهـا، إنمـا الممكـن عقـلاً عـود مثلهـا، لكـن القطع حاصل بأن المراد من قولنا: ليت الشباب يعود، عوده بالجنس أو بالنوع، لا بالشـخص. بقى على المصنف وعلى السكاكى سؤال آخر، وهو أن ما لا يتوقع، كيف يطلب؟ فـالأصوب ما ذكره الإمام وأتباعه من أن التمنى والترجى والقسم والنداء ليس فيها طلب، بل تنبيه ولا بـدع

فى تسميته إنشاء وإنما تنازع فى جعله طلبًا، وسؤال آخر وهو قوله ولا يشترط إمكانه يقتضى أنه قد يكون قريبًا وبعيدًا، ويدخل فى ذلك الترجى، وظاهر كلام النحاة أنه إن كان قريبًا فله الترجى، وإن كان بعيدًا فله التمنى، وقد صرح بذلك المصنف فى آخر الكلام ثم مقتضى كلامه أن المستحيل أحد محال التمنى، والذى يظهر أن استعماله فيه يقع على خلاف الأصل، وقد أعرب التنوخى فقال فى الأقصى القريب المتمنى يكون معشوقًا للنفس، والمرجو قد لا يكون، ويكون المرجو متوقعًا، والمتمنى قد لا يكون فالترجى أعم من التمنى من وجه، والتمنى أعم من الترجى من وجه.

(تنبيه) قال التنوخى أيضًا المرجو بلعل حصول خبرها لاسمها، وقد يكون حصول اسمها لخبرها، وقد يكون حصول الجملة من اسمها وخبرها. انتهى. ولعله يريد بحصول اسمها لخبرها نحو قولك: لعل القيام موجود وبحصول الجملة قولك: لعل أن يقوم زيد، وهذا بعينه ينقل إلى التمنى، وما قاله لا تحقيق له؛ فإن المعنى فى الجميع حصول الخبر للاسم؛ لأن الموضوع لا يطلب حصوله، ثم قال المصنف: وقد يتمنى بهل مثل: هل من شفيع، حيث يعلم أنه لم يكن قال تعالى ﴿**فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا**﴾ لإبراز المتمنى فى صورة الممكن، وقد يتمنى بلو كقولك: لو تأتينى فتحدثنى، وإنما يتعين لذلك إذا كان بالنصب، فإن لم يكن احتمل ومجيء لو بمعنى التمنى مذهب سيبويه، وأنكره كثير من النحاة والاستدلال على جوازه بقوله تعالى: ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[(١)] بنصب نكون فيه نظر؛ لجواز أن يكون معطوفًا على كرة كقول الشاعر:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِى　　　　أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[(٢)]

---

(١) سورة الشعراء: ١٠٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل فى خزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٠٤، والدرر ٩٠/٤، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، وشرح شذور الذهب ٤٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٠، وشرح شواهد المغنى ٦٥٣/٢٠ ولسان العرب ٤٠٨/١٣، والمحتسب ٣٢٦/١، ومغنى اللبيب ٢٦٧/١، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦٧٧/٤، وأوضح المسالك ١٩٢/٤، والجنى الدانى ١٥٧، وخزانة الأدب ٥٢٣/٨، والرد على النحاة ١٢٨، ورصف المبانى ص ٤٢٣، وشرح الأشمونى ٥٧١/٣، وشرح ابن عقيل ٥٧٦، وشرح عمدة الحافظ ٣٤٤ وشرح قطر الندى ٦٥، وشرح المفصل ٢٥/٧، والصاحبى فى فقه اللغة ١١٢ـ ١١٨، والكتاب ٤٥/٣.

قال السكاكى: وكأن هلا وألا حرفى التحضيض والتنديم مأخوذتان من هل، وكذلك لولا ولوما زيدت على بعضها لا، وعلى بعضها ما، وألا قلبت فيها الهاء همزة، وركبت هذه الحروف ليتولد منها فى الماضى التنديم نحو: هلا أكرمت زيدًا، وفى المستقبل التحضيض نحو: هلا تقوم، وقد يتمنى بلعل، أى: تستعمل لعل فيما بعد، ومن هنا يعلم اختصاص التمنى بالبعيد كما أشرنا إليه، ويعطى حينئذ حكم التمنى فى نصب الجواب، فإن لعل لو كانت على وضعها من التراخى لما انتصب الجواب لا يقال قوله تعالى: ﴿**لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ**﴾[1]، فيه جواب الترجى، لأنا نقول: هذا تمن لا ترج، واستشهاد بعض النحاة على نصب جواب الترجى لا ينافى هذا؛ لأن النحوى ينظر فى الترجى والتمنى إلى اللفظ، والبيانى ينظر إلى المعنى وقول المصنف (لبعد المرجو عن الحصول) قد يقال: كيف يجتمع ذكر الترجى مع البعد؟ وجوابه أنه لما ذكر الترجى المصطلح عليه أنه للقرب، بل ذكر المرجو المشتق من الرجاء، ولا شك أن الرجاء لغة لأعم من القريب والبعيد، وقول المصنف: ليتولد، وقوله: لتضمينهما معنى التمنى، يشعر بأن معنى التمنى يجتمع مع الاستفهام فى هل وألا وهلا، ومع الامتناع فى لولا وأنهما يسلبان معنى الاستفهام والامتناع، ويخلفه التمنى، وفيه نظر بالنسبة إلى هل ولو، وسيأتى عن التنوخى تحقيقه فى بقاء الترجى مع الاستفهام فى لعل وأما الاستفهام فى هلا وألا، والامتناع فى لولا ولوما فلا شك فى عدمه إلا أن يريد بقاء التحضيض والتنديم. ثم قول المصنف: ليتولد منه فى الماضى التنديم، وفى المضارع التحضيض، صواب العبارة أن يقول: وفى المستقبل؛ لأن المضارع إذا وقع بعد هذه الحروف احتمل المضى والاستقبال كما ذكره ابن مالك وغيره، والتحضيض لا تعلق له بالمضارعة التى هى صفة لفظ الفعل، بل بالاستقبال الذى هو أحد مدلوليه أو مدلوله.

(تنبيه) قد يتضمن التمنى معنى الخبر، قال الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا**﴾[2]: يجوز أن يكون ولا نكذب معطوفًا على نرد أو حالاً، قال: ولا يدفعه قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾[3]؛ لأنه تمن قد تضمن معنى

---

(١) سورة غافر: ٢٤٤.

(٢) سورة الأنعام: ٢٦.

(٣) سورة الأنعام : ٢٧.

العدة فتعلق به التكذيب، وهذا ما قدمنا الوعد به عند الكلام على حد الإنشاء والخبر، وقول الزمخشرى: إن التكذيب تتعلق به العدة، مخالف لما ذكره ابن قتيبة.

٢- الاستفهام

ص: (ومنها الاستفهام... الخ).

(ش): الاستفهام أحد أنواع الطلب استفعال، فهو طلب الفهم، وقد يخرج عن ذلك لتقرير أو غيره، وله ألفاظ ذكرها المصنف، وهى الهمزة وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان بفتح الهمزة وبالكسر قليل، وهى لغة سليم، وبقى على المصنف أم فإنها استفهامية متصلة كانت أم منقطعة، وسيأتى بسط الكلام على ذلك عند قول المصنف، والباقية لطلب التصور وكذلك يقع الاستفهام بمهما وكأى، وكذلك يستفهم بلعل عند الكوفيين. وقال التنوخى: إنها يبقى معها حينئذ معنى الترجى قال ابن مالك فى المصباح: إن ألفاظ الاستفهام غير الهمزة نائبة عنها إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون لطلب التصور فقط، وقد يكون لطلب التصديق فقط، وقد يكون لطلب أيهما كان، وقدم المصنف ما يطلب به أيهما كان لمزيد الفائدة فيه لتحصيله الاستفهام عن أيهما شئت، بخلاف ما لو قدم ما يخص أحدهما، فإنه حينئذ لا تحصل الفائدة لمزيد القسم الآخر، وأيضًا فالهمزة أم الباب فهى الجديرة بالتقديم، إذا علم ذلك فها أنا أذكر -إن شاء الله تعالى- ضوابط يتميز بها حقيقة الاستفهام عن التصديق، وحقيقة الاستفهام عن التصور ما بين لفظى ومعنوى.

فمن ذلك: الاستفهام عن التصديق: حقه أن يؤتى بعده بأم المنقطعة دون المتصلة، والاستفهام عن التصور ما صلح أن يؤتى بعده بأم المتصلة دون المنقطعة، وبعد أن كتبت هذا الضابط بفكرى رأيت ابن مالك صرح به فى المصباح بلفظه ولله الحمد، ومن ذلك الاستفهام عن التصديق، يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتفائها، والاستفهام عن التصور بكون عند التردد فى تعيين أحد شيئين، فبالاستفهام يعلم أنه أحاط بأحدهما، لا بعينه مسندين أم مسندًا إليهما أم من تعلقات الإسناد، وهذا الضابط هو أيضًا ضابط الفرق بين أم المتصلة والمنفصلة، ومن الفرق بينهما أن المتصلة لا يكون قبلها إلا استفهام إما لفظًا ومعنى، نحو: أزيد أم عمرو قائم، أو لفظا لا معنى، نحو: سواء على أقمت أم قعدت، فإن الاستفهام لفظى لا معنوى، والمنقطعة قد لا يأتى قبلها الاستفهام لا لفظًا ولا معنى، وإذا تأملته مع ما بعده علمت

أن (أم) قد لا يكون معها ما يصرفها لانقطاع ولا اتصال، حتى يعرض ذلك على المعنى ولنوضح ذلك بالأمثلة، فإذا قلت: أقام زيد أم قعد، احتمل أن يكون المعنى أى الأمرين كان منه، ويكون استفهامًا واحدًا لطلب التصور، وأم فيه متصلة وبذلك صرح الشيخ أبوحيان، ومثله قوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾[1] إلا أن الهمزة فيه للتقرير، وكذلك أزيد قائم أم هو قاعد، ومنه:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا ... أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ[2]

وكذلك لو كانت الجملتان لشخصين، وبذلك صرح الشيخ أبوحيان، وأنشد بدر الدين ابن مالك -رحمه الله-:

فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

واحتمل أن تكون استفهمت فى هذه المثل عن الأول، ثم أردت إضرابا عنه، واستفهاما ثانيا فتكون أم منقطعة، ويكون ذلك استفهاما عن التصديق تاليًا للاستفهام بالهمزة، وعن التصديق أيضًا، وقد يأتى فى بعض المثل قرينة ترجح أو تعين الاتصال، كقولك: أرضيت أم غضبت، أو الانقطاع كقولك: أقمت أم طلعت الشمس؛ ولذلك اجتمع العقل والنقل على أن أم منقطعة فى قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾[3] ولو قلت ألهم الإكرام أم لهم الإهانة، لكانت متصلة قطعًا فقد اتفقا فى التركيب اللفظى، واختلفا فى المعنى قطعا. ومن الأمثلة المحتملة أيضًا قولك: أعندك زيد أم عندك عمرو، والظاهر فيه الاتصال، واضبط هذا المثال فسيحتاج إليه فيما بعد، وإذا قلت: أقام أم لم يقم، فكذلك غير أنه يبعد أن تكون أم فيه منقطعة؛ لأنه يلزم أن يكون فيه إضراب عن الأول إلى الاستفهام عن الثانى، وذلك إنما يكون فى سنن لا يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر، ولا

---

(١) سورة ص : ٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة فى ديوانه ص ١٠٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥١/٧، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣، وجواهر الأدب ص ١٨٧، والدرر ٩٧/٦، وشرح الأشمونى ٤٢١/٢، وشرح التصريح ١٤٢/٢، وشرح شواهد المغنى ١٣٤/١، ومغنى اللبيب ٤١/١، والمقاصد النحوية ١٣٦/٤، وهمع الهوامع ١٣٢/٢.

(٣) سورة الأعراف : ١٩٥.

شك أن قولك: أقام يفهم ما يفهمه قولك أم لم يقم من التردد فى القيام، ويشهد لما قلناه قول الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[1] أن أم فيه متصلة، وأن المعنى أفلا تبصرون أم أبصرتم. وقد نقل ابن عطية وغيره هذا التقدير عن سيويه، فإن توهم متوهم أنه لا يصح قولنا: أقام أم لم يقم، لعدم فائدة ذكر أم، فهذه الآية الكريمة بتفسير سيبويه والزمخشرى قاطعة لتوهمه، ثم له من الفائدة تعيينه لطلب التصديق، وقد يقال: كيف تكون أم فيه متصلة، وقد قلتم إن أقام زيد معناه أم لم يقم، وأنه استفهام تصديق؟ فإذا صرح بهذا المعنى فقيل أم لم يقم، كيف ينقلب استفهام تصور كما سبق؟ وإذا قلت زيد أم عمرو قائم فلا يخفى أنها متصلة، وأنه استفهام تصور عن المسند إليه، وإذا قلت أقائم أم قاعد زيد فاستفهام عن المسند للتصور، وهى متصلة، وإذا قلت: أزيدًا أم عمرا ضربت، فمتصلة وهو استفهام عن تصور المفعول، هذا كله إذا ذكرت أم، فإن لم تذكر فقلت: أقام زيد احتمل أن تكون لطلب التصديق، وأن تكون لطلب تصور المسند، وأن تكون لطلب تصور المسند إليه؛ لأن ذلك قد يصدر من متردد فى وقوع قيام زيد، ومن جازم بوقوع قيام، ويشك فى المسند إليه، ومن جازم بوقوع فعل من زيد، ويشك أنه القيام أو لا، فالمعنى على الأول: أقام أو لا، وعلى الثانى أقام زيد أم عمرو، وعلى الثالث أقام زيد أم قعد، وكذلك أزيد قائم، غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق؛ لأن النسب هى الجديرة بالاستفهام؛ ولذلك كان إيلاء الفعل لهمزة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس، إذا تقرر ذلك فلنلحقه بفائدة وهى الاستفهام عن التصديق، هل يكون المطلوب به الثبوت أو الانتفاء؟ قال ابن مالك فى المصباح: الاستفهام طلب ما فى الخارج أن يحصل فى الذهن من تصور أو تصديق موجب، قيل: أو منفى، فحكى قولين فى أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفى أو لا، وكأنه أشار بقوله قيل إلى ما ذكرناه عن المفتاح، ولعله فهم أن الاستفهام عن التصديق تارة يطلب به الثبوت، وتارة يطلب به الانتفاء، والذى يظهر والله أعلم أن هذا ليس مراده، فإن الاستفهام لا يطلب به الثبوت ولا الانتفاء، وإنما يطلب به الواقع منهما فى الوجود وهو أحدهما لا بعينه، فقول السكاكى: أو الانتفاء ليس معناه أو طلب تعيين الانتفاء، بل المراد طلب تعيين أحدهما، وإنما بدر الدين فهمه على غير وجهه، وكيف يتخيل أن يطلب بالاستفهام إحدى النسبتين بعينهما، فحينئذ

---

(١) سورة الزخرف : ٥١، ٥٢.

القولان اللذان ذكرهما بدر الدين فاسدان، فإن قلت: لعل صاحب المصباح أراد الإثبات والنفى اللفظيين قلت: ذلك بعيد من كلامه، وإن أراد ذلك فممنوع، فإنه يصح لك أن تقول: ألـم يقـم زيد، ولعل الذى أوقعه فيه أن غالب ما ورد من ذلك ليس على بابه، بل التوبيخ أو التقرير مثل: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[1]، ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾[2]، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ﴾[3]، وقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمى ... بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ[4]

وقوله:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا ... وَأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ راحِ[5]

ولكن يرد عليه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾[6] فقد تقدم أن تقديره عند سيبويه، أم أبصرتم وأنها متصلة، وإذا كانت متصلة كان الاستفهام على بابه، ويرد عليه إجماعهم على أقام زيد أم لم يقم، فإن لم يقم مستفهم عنه، سواء كانت متصلة أم منقطعة، وقد صرح الجزولى وغيره بوقوع الاستفهام المحض عن النفى، وإنما خالف فى ذلك أبو على الشلوبين فمنعه، ورد عليه ابن مالك فى باب لا بقوله:

أَلا اصْطِبَارٌ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إِذًا أَلاقِى الَّذى لاقَاه أَمْثَالى[7]

بقى هنا سؤال، وهو أنه قد يقال: الاستفهام لا يكون إلا لطلب التصديق؛ لأنه إذا قصد

---

(١) سورة الزمر : ٣٦.

(٢) سورة الكهف: ٧٥.

(٣) سورة الرعد: ٤٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير فى الأغانى ٢٠١/١٧.

(٥) البيت من الوافر، وهو لجرير فى ديوانه ص ٨٥، ٨٩، والجنى الدانى ص ٣٢ وشرح شواهد المغنى ٤٢/١ ولسان العرب ١٠١/٧ (نقص)، ومغنى اللبيب ١٧/١، وبلا نسبة فى الخصائص ٤٦٣/٢، ٢٦٩/٣، ورصف المبانى ص ٤٦، وشرح المفصل ١٢٣/٨، والمقتضب ٢٩٢/٣.

(٦) سورة الزخرف: ٥١.

(٧) البيت من البسيط: لقيس بن الملوح فى ديوانه ص: ١٧٨، وجواهر الأدب ص٢٤٥، وخزانة الأدب (٧٠/٤)، وتاج العروس (ألا).

تعيين المسند إليه، فأنت تطلب العلم بوقوع النسبة الخاصة من المسند إليه الخاص، فإذا قلت: زيد أم عمرو وقائم كنت طالبا لتصديقين معا قيام زيد وقيام عمرو، وقد يجاب بأن طلب النسبتين الخاصتين وقع هنا التزاما، وليس هو عين المستفهم عنه، بل لازم له، وقد ظهر بهذا أن طلب التصديق لابد منه بكل حال إما استقلالا أو تبعا، وقد يعكس هذا فيقال كل استفهام فهو طلب تصور لأنك إذا قلت: أقام زيد، فالمعنى أقام أم لم يقم، فمعناه أى المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه؟ و(أى) إنما يسأل بها عن التصور فأنت تعلم أحد الأمرين لا محالة؛ لأن النقيضين لا يرتفعان وأنت تريد تعيين الواقع منهما فصار كقولك: أقائم أم قاعد زيد فى أنه لتصور المسند، وما من استفهام إلا يمكن أن يقال معه أى، وقد تقرر أنها إنما يسأل بها عن التصور، وجوابه أنا لا نسلم أن أيا يصلح فى قولك: أقام زيد أم لم يقم إذا قلنا: إنه استفهام تصديق، وكيف يكون ذلك وهما استفهامان وليس كل استفهام يصلح أن يقال فيه أى من جهة المعنى، وإن صلح من جهة اللفظ ألا ترى أنك لو قلت فى قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ﴾[1] إنه يصح أن يعبر عنه بأن يقال أى الأمرين لهم الأرجل أم الأيدى، لكنت مخالفا لضرورة العقل، وإن صح لفظا وبعد أن انكشف الغطاء عن ذلك فلنعد لشرح كلام المصنف، فالهمزة يطلب بها أيهما كان من تصديق أو تصور، ومثل المصنف استفهام التصديق بقولك: أقام زيد، وأزيد قائم وليس على إطلاقه، بل ذلك حيث كان المراد أم لم يقم، وأردت الانقطاع، فإن كان المراد أم عمرو أو أم قعد فلا كما سبق، فإن قيل عذره فى ذلك أن هذه الصيغة عند الإطلاق ظاهرة فيما ذكره، قلنا: ظاهرة فى أن المعنى أم لم يقم، لكن ليست ظاهرة فى أن أم منقطعة، وأما تمثيله بزيد قائم، فلا يصح على شىء من التقادير أما على أن يكون المعنى أم عمرو أو أم قاعد، فواضح، وأما على أن المعنى أم لم يقم فهو لا يصح على رأى المصنف؛ فإنه يرى أن الذى يلى الهمزة هو المستفهم عنه، فتعين أن يكون هو المسند إليه، لا الجملة، وإن كنا نوافق المصنف على ما قاله، بل نصحح هذا المثال لما سيأتى، وأما الاستفهام عن التصور فإما عن تصور المسند إليه، ومثله المصنف بقولك: أدبس فى الإناء أم عسل، وهو مثال صحيح وإما عن تصور المسند، ومثله المصنف بقولك: أفى الخابية دبسك أم فى الزق، وفيه تساهل؛ فإن فى الخابية ليس مسندا، بل المسند الاستقرار الذى هو عامل فى هذين الجارين والمجرورين،

---

(١) سورة الأعراف: ١٩٥.

ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد بالمسند الظرف، بل الاستقرار الذى يتعلق به الظرف، وإما عن تصور شيء من تعلقات المسند، ولم يذكره المصنف، وكلام الخطيبى يوهم نفيه، وليس كما قال وذلك قولك: أزيدا أم عمرا ضربت، ويصح التمثيل له بما مثل به المصنف للاستفهام عن المسند، وهو أفى الخابية دبسك أم فى الزق. قوله **(ولكونها)** أى: الهمزة (لا تختص بتصور ولا تصديق) مقلوب صوابه أن يقال: لا يختص بها تصور ولا تصديق، وإن كان الواقع أن الهمزة لا تختص بالتصور ولا بالتصديق؛ لأن كلا منهما يوجد فى استفهام بغيرها، وكل من التصور والتصديق لا يختص بالهمزة؛ لأنها استعملت فى الآخر، ولكن المصنف يريد أن الهمزة تستعمل فيهما، والتعبير عن ذلك أن يقول: لكون الهمزة لا يختص بها تصور ولا تصديق، بل تخرج عن كل منهما للآخر لم يقبح كذا وكذا، ثم على المصنف اعتراض، وهو أن عدم قبح ما سيذكره ليس ناشئًا عن استعمال الهمزة فى التصور والتصديق، كما ذكره، بل هو ناشئ عن استعمالها فى التصور فينبغى أن يقول: ولكونها لا يختص بها تصديق لم يقبح: أزيدًا ضربت، وأزيد قائم، والذى ذكره الشارح أن لذلك حالتين إن أريد التصور لم يقبح، وإن أريد التصديق قبح لما سيأتى من قبح نظيره فى هل قلت المراد أنك إذا قلت: أزيدًا ضربت كان محتملاً لأن تريد أضربت أم لم تضرب فيكون طلب تصديق فيقبح، وأن يكون المراد عمرا فيكون طلب تصور فلا يقبح، وهذا الذى ذكره فاسد؛ لأن المصنف والشارح المذكور قالا: إن المستفهم عنه هو ما يلى الهمزة فتعين أن يكون المستفهم عنه هو (زيدا) فيكون تصورا؛ ولذلك جزم المصنف بعدم قبحه؛ لأنه لا يحتمل عنده غير التصور، نعم يمكن أن يقال (زيدا) هو المستفهم عنه، فتارة يستفهم عنه أهو الذى وقع له التخصيص بالضرب، أو لا وذلك طلب تصور، وتارة يستفهم عن ثبوت تخصيصه بالضرب؛ لأن تقدير: أزيدا ضربت: أما ضربت أحدًا إلا زيدا، وأنت لو صرحت بذلك لكنت طالبا للتصديق والمستفهم عنه هو زيد باعتبار تخصيصه فلم يخرج زيدا أن يكون مستفهما عنه، أى: عن اختصاصه كأنك قلت: أشاركه أحد أم لا؟ وإنما قلنا ذلك محافظة على أن يكون المستفهم عنه ما يلى الهمزة على رأى المصنف. بقى النظر فيما هو موضوع اللفظ، والذى يظهر إن قلنا بالاختصاص أن موضوع اللفظ طلب التصديق، وأن التقدير أما ضربت أحدًا غير زيد، لكن المصنف قال: إن ذلك لا يصح، وكأنه لاحظ أن المعنى طلب التصور، وهو واضح عند تقدير عدم الاختصاص، أما على تقدير الاختصاص ففيه عسر؛ لأن مدلول زيدا عرفت ما عرفت إلا زيدًا، فإذا دخلت

الهمزة صار معناه ما عرفت إلا زيدا، وذلك استفهام تصديق وما ذكره المصنف يؤدى إلى أن يكون التقدير أزيدا الذى ما ضربت إلا هو، وفى تنزيل اللفظ عليه عسر، نعم يشكل على أنه إذا كان لطلب التصديق فى الموجب لقبحه. قولكم: لأن التخصيص يستدعى حصول التصديق؛ قلنا: مسلم؛ ولكن التخصيص يستدعِى التصديق بإسناد أصل الفعل لا حصول التصديق بالاختصاص، فقولكَ: أزيدا ضربت، يستدعى حصول التصديق بأن ثم مضروبا، وليس هو المستفهم عنه، بل المستفهم عنه اختصاصه بالمضروبية، ولم يحصل به تصديق، ويمكن أن ينازع فى أصل حصول التصديق؛ لأن قولك: أزيدًا ضربت إذا جعلناه للاختصاص وحللناه لنفى وإثبات صار كقولنا: أما ضربت إلا زيدًا، وأنت لو قلت: ما ضربت أحدًا غير زيد لما دل على ضرب زيد إلا بالمفهوم الذى ينكره كثير من الناس، ولو كانت غير استثنائية، فالاستثناء من النفى ذهب ذاهبون إلى أنه ليس بإثبات ثم قال: (والمسئول عنه بها ما يليها) أى: المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها مثال ذلك: أقائم أم قاعد زيد إذا استفهمت عن المسند، وإن استفهمت عن المسند إليه قلت: أزيد أم عمرو وقائم، أو عن تعلقات الفعل قلت: أزيدا أم عمرا ضربت، وأقائما أو جالسا ضربت، وقوله (كالفعل فى أضربت زيدا) عبارة توهم أن المراد الفعل فقط، ويكون لتصوير المسند، وإنما تريد عن وجود الفعل ويكون استفهام تصديق كما بينه فى الإيضاح، وقد تقدم الكلام على ما فى هذا المثال من النظر، وقوله: (والفاعل فى أأنت ضربت) يريد به الفاعل المعنوى لا الصناعى، فإنه لا يتقدم على فعله، وقد يقال هذا يفضى إلى أن أزيد قام استفهام عن زيد لا عن القيام، وذلك يفضى إلى أنه لا يصح: أزيد قام أم قعد، وأنه لا يصح أزيد فعل كذا، حتى يكون الفعل قد تحقق وقوعه، وفيه بعد، ثم يخلش فيما جزموا به من أن المستفهم عنه ما يليها نص سيبويه فيما نقله شيخنا أبوحيان عنه، قال فى تمثيله: أزيد عندك أم عمرو، وأزيدا لقيت أم بشرا فتقديم الاسم أحسن، ولو قلت: ألقيت زيدا أم عمرا لكان جائزا حسنا، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو كان جائزا حسنا، كما جاز: أزيد عندك أم عمرو، وتقديم الاسمين جميعا مثله وإن كان ضعيفا. انتهى كلام سيبويه. واختاره الشيخ أبوحيان، ثم نقول:" إذا كان مع الهمزة أم وجعلنا المستفهم عنه ما يليها يلزم تقديم الاسمين؛ لأن المستفهم عنه أحدهما، فلا يحصل تقديم المستفهم عنه إلا بتقديمهما، وقد قال سيبويه: إنه ضعيف، ثم إن السكاكى والمصنف جعلا من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك: أزيد منطلق، ولو كان المستفهم عنه، هو زيد لكان ذلك طلبا للتصور لا للتصديق ثم نقول: التصديق ليس له لفظ

واحد يلى الهمزة بل معناه دائر بين المبتدأ والخبر، فلا يمكن أن يلى لفظة الهمزة إلا أن يقال: المعتبر فيه هو الفعل، ثم نقول: يستحيل أن يلى الهمزة المستفهم عنه، بل بعضه. ألا ترى أن المستفهم عنه فى قولك: أزيدًا ضربت أم عمرا المضروب مبهما لا زيد فقط، ثم قوله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[1] يلزم أن يكون استفهاما عن المسند إليه، وليس كذلك بل عن النسبة بدليل: ﴿أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[2] وقول المصنف: (والمسئول عنه بها هو ما يليها) ظاهر، وقوله بها وذكره لذلك فى هذا المحل وقطعه النظير عن النظير دون ذكره لذلك فى أول الكلام أو آخره -يقتضى أن غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها، وليس كذلك، بل غيرها يشاركها فى ذلك، وقد ذكره الطيبى فى التبيان.

(تنبيه): قولنا: لا يستفهم عن المسند إليه حتى يتحقق حصول مطلق النسبة، قد يلزم أن تكون النسبة ماضية فلا يصح: أزيد سيقوم أم عمرو، وليس كذلك، بل يستفهم عن الفعل المستقبل وعن فاعله إذا ترجح وقوعه، وهذا مع كونه واضحا صرح به صاحب الأقصى القريب.

(تنبيه) إن قيل: التصديق مسبوق بالتصور، فإذا حصل التصديق كيف يطلب التصور، وقد قلتم إنه تارة يسأل عن التصور والتصديق معلوم؟ قلنا: إنما نعنى بالتصديق اعتقاد وجود النسبة فمن قال: أزيد قام أم عمرو مصدق بأن ثم قياما لكنه يجهل فاعله.

(هل) لطلب التصديق:

ص: (وهل لطلب التصديق... الخ).

(ش): الأداة الثانية (هل) وهى لطلب التصديق، وقول المصنف (فحسب) أى: فقط، وهذه الكلمة ملازمة للإضافة معنى وتقطع عنها لفظا، فتبنى على الضم فى الأكثر، وقد أوضحنا ما يتميز به طلب التصديق فى الهمزة وأمثلته وهى بعينها أمثلة الاستفهام بهل، وعبارة الطيبى فى التبيان: هل مختصة بطلب التصديق، وهى فاسدة. والصواب أن طلب التصديق مختص بها، وذلك كقولك: هل قام زيد؟ ولا يحتاج أن نقول هنا على أحد التقادير؛ لأنه لا يصلح إلا للتصديق فيحمل عليه، وقوله: وهل عمرو قاعد؟ فيه ما سبق من البحث، وذكر المثالين؛ لأن أحدهما جملة اسمية والآخر فعلية، ثم قال: (ولهذا) أى: ولكون هل لا يطلب بها إلا التصديق

---

(١) سورة يونس : ٥٩.

(٢) سورة يونس : ٥٩.

(امتنع هل: زيد قام أم عمرو)؟ لأن أم المتصلة إنما تستعمل عند طلب التصور وإرادة التعيين بعد العلم بالنسبة، والتصديق طلب النسبة فيلزم طلبها وكونها حاصلة، وهما متنافيان. قال السراج تبعا لصاحب المفتاح: بخلاف أم النقطعة فيجوز أن تعادل هل فنقول: هل قام زيد أم قعد بشر؟ قال سيبويه: تقول هل تأتينى أم تحدثنى؟ قلت: (أم) لا تقع بعد (هل) إلا منقطعة؛ لأنها لا يطلب بها إلا التصديق ولا تكون (أم) معه إلا منقطعة كما سبق، ولأنه يشترط فى اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة. قال ابن الصائغ: ولا يجوز استعمال (أم) بعد (هل) إلا أن تريد المنقطعة، كقوله:

أَلا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى رَحَى الْحَرْبِ أَمْ أَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَمَا هِيَا[1]

قال سيبويه: هو على كلامين، فقول السكاكى حينئذ: امتنع أن يقال: هل عندك عمرو أم بشر؟ بخلاف: أم عندك بشر، يقضى بأن هذا التركيب ممتنع وأن (أم) هذه متصلة، وقد اعترض عليه فى ذلك، ولا اعتراض؛ لأنه يعنى أنا إذا لم نقدر عندك قبل العاطف تكون (أم) هذه متصلة، وهذا التركيب ممتنع عند البيانيين لما قاله، وعند النحاة لعدم تقدم الهمزة فلو ساغ هذا التركيب لكانت (أم) هذه متصلة. نعم إطلاق امتناع: هل قام زيد أم عمرو، من السكاكى والمصنف فيه نظر؛ لأنه إنما يمتنع حيث لم يقدر فعل قبل العاطف، فإن قدر جاز، وكان على كلامين كما صرح به ابن الصائغ واقتضاه كلام سيبويه، ونص عليه ابن مالك فى شرح الألفية وقال السكاكى: إنه يقبح: أعندك زيد أم عندك عمرو بانقطاع (أم)، قلت: بل ينبغى أن يمتنع؛ لأن الظاهر من (أم) هذه أنها متصلة، فإنه على معنى: أعندك زيد أم عمرو، ولا فرق بينهما إلا أن هذا جملتان ولا أثر لذلك فى الاتصال وعدمه، بل يكون المعنى على كلامين فى الثانى منهما استفهام مع إضراب، وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد ولا إضراب، فالظاهر أن (أم) فيه متصلة، وأنه لا يجوز قوله: وقبح هل زيدا ضربت؟ لأن التقديم على ما قرره يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل، والمستفهم عنه لابد أن يكون غير حاصل وقت الطلب، فقولك: هل زيدا ضربت؟ لا يكون استفهاما عن التصديق؛ لأنه تحصيل الحاصل، ولا عن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمالك بن الريب فى ديوانه ص ٤٦، والأزهية ص ١٢٧ وخزانة الأدب ٢٩٤/١١، وشرح أبيات سيبويه ١١٣/٢، والكتاب ١٧٨/٣ ولسان العرب ٦١٦/١١ (مثل)، وبلا نسبة فى اللامات ص ١٥٥.

التصور؛ لأن (هل) لم توضع له، وقد تقدم ما عليه من الاعتراض. قال الشارح: وإنما قال (قبح)، ولم يقل (امتنع) وإن كان ما ادعاه جمعا بين متنافيين فهو يقتضى المنع؛ لأنه يحتمل أن يكون مفعولا بمحذوف تقديره: هل ضربت زيدا ضربته، لكن هذا التقدير بعيد؛ لأن فيه حذف عامل المفعول المذكور، وحذف مفعول الثاني؛ فلذلك كان بعيدا فكان الحمل على غيره راجحا، وقيل: إنما حكم بقبحه دون امتناعه؛ لأن الذى أدى إلى الامتناع هو التخصيص، والتخصيص ليس بلازم، بل راجح ولا سيما فى نحو: هل رجل قام، فلو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب، فلما كان المفضى إلى الامتناع راجحا كان هذا قبيحا لمخالفته الراجح. قال المصنف (دون ضربته) أى: لا يقبح: هل زيدا ضربته؛ لأن القبح إنما جاء فى: هل زيدا ضربت لتحقق التقديم المقتضى للاختصاص المقتضى لحصول التصديق بالنسبة، وأما: هل زيدا ضربته، فيجوز أن يكون العامل فى (زيدا) متقدما عليه، التقدير: هل ضربت زيدا ضربته، فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاص فليس فى الجملة ما يقتضى التصديق فصح الاستفهام بهل عن التصديق. قلت: وما ذكره المصنف من صحة: هل زيدا ضربته، وعدم قبحه، ومن قبح: هل زيدا ضربت المقتضى لجوازه فى الجملة ممنوع؛ فإن أدوات الاستفهام غير الهمزة إذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم، ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا فى ضرورة شعر. هذا نص ابن عصفور فى المقرب، وقال سيبويه فى باب ما يختار فيه النصب من أبواب الاشتغال: ولو قلت: هل زيد ذهب؟ لم يجز، وكذلك قال غيره، وقال شيخنا أبوحيان: لو قلت: هل زيدا ضربت لم يجز إلا فى الشعر، فإذا جاء فى الكلام. هل زيدا ضربته، كان ذلك على الاشتغال. هذا مذهب سيبويه، وخالفه السكاكى، وجوز أن يليها الاسم، وإن جاء بعده الفعل. انتهى. وإنما المصنف تبع فى ذلك قول الزمخشرى فى المفصل فإنه قال: فصل وقد يجىء الفاعل ورافعه مضمر، إلى أن قال: والمرفوع فى قولهم: هل زيد خرج فاعله فعل مضمر يفسره الظاهر، لا يقال إذا قدر الفعل قبل الاسم فإنما وليها الفعل؛ لأنا نقول: مرادهم أن يليها الفعل لفظا، وهذا كما أن لم وقد وسوف ولن لما كان الفعل مختصا بها لم يليها إلا صريح الفعل، وكذلك لو على مذهب البصريين، وإن كان الصحيح خلافه لمصادمته لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[1] ثم نقول: إن جاز ذلك على رأى الكسائى وجب فيه الاشتغال،

---

(١) سورة الإسراء : ١٠٠.

وتقدير الفعل قبله، وحينئذ فلا تقديم فلا اختصاص فلا قبح، فحينئذ قبح هـذا بـاطل قطعـا، بـل هو بين امتناع وحسن، فجوازه مع قبحه لم يقل به قـائل، ثـم يـرد على الزمخشرى مـن جهـة المعنى ما سيأتى، ثم اعترض المصنف على السكاكى بأنه جعل قبح: هل رجل عرف، للتقديـم المفيد للاختصاص قال: ويلزمه أن لا يقبح: هل زيد عرف؛ لأنه يرى أن نحو: زيد عرف ليس فيه اختصاص. قلت: ومن أين للمصنف أن السكاكى يوافق على قبح: هل زيد عرف، إذا كـان المقتضى لقبح: هل رجل عرف، عنده إنما هو التقديم المفيد للاختصاص، بل قد يكون له وقد لا يكون، وإنما يقول به غالبا إذا لـم يكـن للابتـداء بـالنكرة مسـوغ سـواه، وقولنـا: هـل رجـل عرف، للابتداء بالنكرة فيه مسوغ، وهو حرف الاستفهام فليس متعينا للاختصاص، ولا راجحا فيه، فكان من حقه أن يفصل فيه بين أن يقصد الاختصاص، فيقبح أو لا فلا يقبح، والزمخشرى لا فرق عنده بين زيد عرف، ورجل عرف فى إفادتهما الاختصاص، وقد جوز هذين الـتركيبين ولم يقبحهما، وسببه أنه يـرى أن العـامل سـابق فـلا تقديـم فـلا اختصـاص، لكـن يلزمـه القـول بقبحهما؛ لأن المستفهم عنه ما يلى الأداة فيلزم أن يكون هو المسـند إليـه هنـا فيكـون تصـورا، وهو لا يجوز بها ولا عذر عن ذلك، إلا أن يقال المستفهم عنـه مـا يليهـا إمـا لفظـا أو تقديـرا، والذى ولى هنا تقديرا الفعل قوله: (وعلل غيره) أى: علل غير السكاكى قبح: هـل زيد عـرف وهل رجل عرف (بأن هل فى الأصل بمعنى قد) كما جـاء فـى قولـه تعـالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ**﴾[1] فإذا استعملت فى الاستفهام كـان أصلـه أن يؤتـى معهـا بـالهمزة إلا أنـه لمـا كـثر وقوعها فى الاستفهام تركوا الهمزة، وكما قبح: قد زيد عرف، يقبح هل زيد عرف. هذا معنى كلام المصنف. قلـت: قولـه: أصـل هـل أن تكـون بمعنـى قـد، إن عنـى بـه أنهـا حـال كونهـا استفهامية بمعنى قد فهو بعيد؛ لأن ذلك يخالف إطباق المعربين على تسميتها حرف اسـتفهام، وإن عنى أن معناها الأصلى قد، ثم استعملت فى الاستفهام، فذلك ممنوع ولو صـح لا يقضـى بمساواتها لقد فى هذا الحكم، وقولهم: إنهم تركوا الهمزة قبلها؛ لكثرة وقوعها فـى الاسـتفهام يعنى أنها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر همزته وفيه نظر؛ لأنـه ليـس كـل شـىء كان متعينا لشىء يلتزم فيه ترك أداة ذلـك الشـىء، فـترك الهمـزة قبلهـا لئـلا يجمـع بيـن حرفـى استفهام لا لكثرة وقوعها فى الاستفهام، والذى أوقع المصنف فى ذلك كـلام الزمخشرى فـى

---

(١) سورة الإنسان : ١.

المفصل حيث قال: وعند سيبويه: أن (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا فى استفهام، وقد جاء دخولها عليها فى قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بسدتنا ... أَهَلْ رَأونا بِسَفْحِ القَاعِ ذِى الأَكَمِ[1]

وإذا أخذ على إطلاقه يلزم أن تكون (هل) حيث وقعت بمعناها، فتخرج عن الاستفهام بالكلية، والذى أوقعه فى ذلك قول سيبويه، وكذلك (هل) إنما هى بمنزلة (قد) إلا أنهم تركوا الألف واللام قبلها إذا كانت لا تقع إلا فى الاستفهام، وقد أول السيرافى كلام سيبويه على أن المراد أن (هل) يستقبل بها الاستفهام، كما أن قد يستقبل بها الخبر وقال السيرافى فى هذا البيت: وهذا غير معروف، والرواية أم هل رأونا، وقال ابن مالك: (هل) يتعين مرادفتها لقد إذا دخلت عليها الهمزة، ورد عليه شيخنا أبوحيان وقال: لا تقع مرادفة لها أصلا وخرج البيت على الزيادة وبالجملة فهما وأكثر النحاة متفقون على أنه عند إرادة الاستفهام ليست بمعنى قد، وقد أورد بعض الشارحين أنها لو حملت على قد لامتنع: هل زيد قائم، كما امتنع: قد زيد قائم، وأجيب بأنها حملت على الهمزة فى ذلك، وإنما لم تحمل على الهمزة فى عدم قبح: هل زيدا ضربت؛ لأنها وجدت ما تستحقه، فلم تحمل على ما هو غير أصلها، وبالجملة ما ذكره الزمخشرى من كون (هل) بمعنى (قد) إن أراد المرادفة فهو فى غاية البعد، وأما قول المصنف: إنها فى الأصل بمعنى (قد) وما أوهمه كلامه من أن أصلها ذلك، ثم صارت للاستفهام، فلم يقل به أحد فيما علمت.

(هل) تخصص المضارع بالاستقبال

ص: (وهى تخصص المضارع بالاستقبال... الخ)

(ش): لما كانت (هل) ليست أصلا فى الاستفهام، بل فرعا تقاصرت عن الهمزة فاختص المضارع بعدها بالاستقبال، فلا يجوز أن تقول: هل تضرب زيدا، وهو أخوك لأن هذا

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل فى ديوانه ص ١٥٥، والجنى الدانى ص ٣٤٤، والدرر ١٤٦/٥ وشرح شواهد المغنى ٧٧٢/٢، وشرح المفصل ١٥٢/١، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٣٥٨، والأشباه والنظائر ٤٢٧/٢، ٥٥/٧، وتذكرة النحاة ص ٧٨، وجواهر الأدب ص ٢٨١.

استفهام توبيخ، والتوبيخ لا يكون على المستقبل إنما يكون على الحال أو الماضى، واستفهام التوبيخ لا يكون إلا بالهمزة، ويصح أن تقول: أتضرب زيدا وهو أخوك توبيخا على ضرب واقع. هذا مراد المصنف، ومراده بالحال حال الضرب فلا يتوهم ما يوهمه كلام بعضهم من أنه يمتنع لأجل الحال الصناعية فى قوله: وهو أخوك، وكلام السكاكى شاهد لما قلناه، لأنه قال: وهو فى حال الفعل لم يبق إلا أن يقال: لا نسلم أن التوبيخ لا يكون إلا على مستقبل، فربما يوبخ على مستقبل لظهور القرائن من وعيد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنقل يشهد لما قلت: إنه مراد المصنف، وهو أن سيبويه قدر فى قول الشاعر:

فَمَا أَنَا والسَّيرُ فى متلفٍ يبرحُ بالذكرِ الضابط[1]

ما كنت وقدر فى قولهم: كيف أنت وقصعة من ثريد؟ كيف تكون بالمضارع، قال ابن ولاد وجماعة إنما قدر كنت مع ما وقدر تكون مع كيف؛ لأن ما أنت والسير استفهام توبيخ، وهو لا يكون إلا على ماض بخلاف كيف أنت وقطعة من ثريد، ونقل ذلك جماعة من النحاة ولم يردوا على القائل إن استفهام التوبيخ لا يكون إلا على ماض، بل منهم من وافقه، ومنهم من قال: إن سيبويه لم يقصد ذلك فثبت بهذا أن استفهام التوبيخ لا يكون إلا على ماض، ذكروا ذلك فى باب المفعول معه، ثم رأيت القاضى التنوخى قال فى الأقصى القريب: إن الإنكار قد يكون على مستقبل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى انْتِقَامٍ﴾[3] قال: أنكر أن حكم الجاهلية مما يبغى لحقارته، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى، وهو منكر فى الماضى والحال والاستقبال، وهو كلام لا ينتهض لدفع ما ذكره الأئمة من أن الآيتين لا دليل فيهما؛ لأن الإنكار فيهما وقع على ماض، وإن كان منكرا، سواء أوقع ماضيا أم مستقبلا، ولا يشهد له قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِى هُوَ أَدْنَى بِالَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[4] لأن الاستبدال وهو طلب

---

(١) البيت من المتقارب: لأسامة بن حبيب الهذلى، فى الدرر (٣/ ١٥٧)، شرح أشعار الهذليين، ولسان العرب (عبر).
(٢) سورة المائدة: ٥٠.
(٣) سورة الزمر : ٣٧.
(٤) سورة البقرة: ٦١.

البدل وقع ماضيا نعم قد يشهد له قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّى اللَّهُ﴾[1]
وكذلك قول الشاعر:

أَأَتْرُكُ إِنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ   زِيَـارَتَهُ إِنِّى إِذًا لَلَئِيمُ[2]

(هل) لإختصاص التصديق بها إلى آخره

ص: (ولاختصاص التصديق بها إلى آخره).

(ش): يريد أن (هل) لها مزيد اختصاص بما هو أظهر فى الزمان عن الهمزة، كالفعل فإن الفعل أظهر فى الزمان من الاسم؛ لأنه يدل عليه تضمنا على الصحيح، والاسم المشتق وإن دل على الزمان فدلالته التزامية، وقوله: كالفعل مقتضى الكاف أن شيئا آخر أظهر فى الدلالة على الزمان من غيره، ويحتاج إلى مثال؛ فإن دلالة الفعل على الزمان أظهر من دلالة الاسم، وليست دلالة الاسم أظهر من غيرها، وغيرهما لا يدل بالكلية على الزمان إلا أن يقال: إن اسم الفعل يدل على الزمان دلالة متوسطة بين دلالتى الفعل وسائر الأسماء، إذا تقرر هذا فهذا الاختصاص بالفعل نشأ عن كل واحد من الأمرين السابقين.

أحدهما: تخصيصها بالمضارع، وهذا واضح؛ لأنها إذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصا، فإذا كان لها تأثير فى المضارع وهو أخص من الفعل صار لها تأثير فى مطلق الفعل ضرورة.

الثانى: اختصاص التصديق بها؛ لأن الفعل صفة لكونه عرضا، والمطلوب بالتصديق لا يكون إلا صفة لأنه حكم بالإثبات أو النفى لأنهما لا يتوجهان إلى الذوات من حيث إنها ذوات، بل لما يتعلق بها من وجود وعدم، فثبت لكل واحد من الأمرين أن (هل) لها مزيد اختصاص بالفعل (ولهذا) إذا ثبت هذا الاختصاص (كان قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾[3] أدل على طلب الشكر من قولنا: فهل تشكرون، ومن قولنا: فهل أنتم

---

(١) سورة غافر: ٢٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمارة بن عقيل بن جرير الشاعر، وخالد المذكور هو ابن يزيد بن الشيبانى، يمدحه ويذم تميم بن خزيمة النهشلى بقصيدة منها البيت.

(٣) سورة الأنبياء: ٨٠.

تشكرون؛ لأن إبراز ما سيتجدد) وهو الفعل فى قالب الثابت المستقر، بحيث تكون الجملة اسمية، والمبتدأ والخبر فيها اسمان (أدل على كمال العناية بحصوله) من إبقائه على أصله من الإتيان بالفعل، وكذا: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ أدل على طلب الشكر من: أفأنتم شاكرون؛ لأن ترك الفعل من (هل) أدل على كمال العناية لتحويله عن أصله، بخلاف الهمزة، وقول المصنف: فهل أنتم تشكرون، أخذه من السكاكى، وفيه نظر؛ فإن هذا التركيب لا يصح كما سبق من وجوب تقديم الفعل فيه على الاسم لفظا، إلا إن كان فرعه على القول الضعيف، وقد أورد أن ما ذكره المصنف قد يعكس فيقال: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ أقل دلالة من أفأنتم شاكرون؛ لأن الجملة الاسمية الدالة على الثبوت لا معارض لها مع الهمزة، فلا تنقص قوتها الثابتة، إلا إذا غلب فأما إذا لم يغلب فلا أثر له، وعندى أن السؤال أقوى من الجواب، وجوابه عندى أن (هل) لا دلالة لها على التجدد، بل الفعل هو الدال عليه، فإذا لم يوجد فليس فيها شيء يعارض بالجملة الاسمية، وكونها لها اختصاص بالفعل الدال على التجدد لا يقضى لها بدلالة على التجدد؛ حيث لا فعل.

قوله: (ولهذا) أى: ولكون هل أدعى من الهمزة للفعل (لا يحسن: هل زيد منطلق، إلا من البليغ) لأن البليغ لا يستعمل ذلك إلا حيث كان يستفهم عن استمرار الانطلاق، ويحوله لذلك عن الإتيان بالفعل بخلاف غيره. قلت: والكلام إذا ذكرت قواعده استعمله من له فهم، وهذا لا يختص بهذا المحل، وإنما يصرف البيانى كل كلام إلى قواعده، بناء على أنه إذا على أصل وضعه فى اللغة، وأما من لا يتكلم على الوضع فليس الكلام معه، فهذا فيه نظر إن كان المراد بأنه لا يحسن أنه لاينبغى أن يقع فيكون فى معنى النهى، وإن كان المراد الإخبار بأن ذلك لا يحسن إلا إذا صدر من البليغ، فإن صدر من غيره لم يحسن، أى: لم يستحسن لعدم العلم بأن كلامه مطابق بقرينة.

(تنبيه) قول المصنف ولاختصاص التصديق بها هو الصواب، وعبارته فى الإيضاح: ولاختصاصها بالتصديق، والصواب ما فى التلخيص فإن (هل) لا تختص بالتصديق، ولو اختصت به لما استفهم عن التصديق بالهمزة، بل التصديق مختص بهل بمعنى أن (هل) لا تكون بغيره. أما قول المصنف: وهى تخصص المضارع بالاستقبال فهو مقلوب، فإن الاستقبال قد يكون للفعل الماضى، ثم هذه العبارة لا ينبغى أن يقع المضارع بعدها للحال، بل

الصواب أن يقال تخصص الاستقبال بالمضارع بمعنى أنـه لا يكـون المضـارع إلا للاستقبال، وهو المقصود وكذلك قوله فى الهمزة مقلوب كما سبق.

هل قسمان: بسيطة ومركبة:

ص: (وهى قسمان إلى آخره)

(ش): يعنى أن (هل) قسمان: أحدهما: تسمى بسيطة، وهى التى يطلب بها وجود الشىء كقولنا: هل الحركة موجودة؟ والثانى: مركبة وهى التى يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنـا: هل الحركة دائمـة؟ ولـك أن تقـول: لا يطلـب وجـود شـيء إلا لشـيء؛ لأن الوجـود لا يقـوم بنفسه، ولكن المراد بالأول الصفة، وبالثانى حال يعرض للصفة، ثم لك أن تقول ذلـك، ولكـن لا يختص بهل بل الهمزة كذلك، ثم البساطة والتركيب ليسـا فـى (هـل) بـل فـى متعلقهـا. ثـم قوله: يطلب بها وجود يرد عليه أنه قد يطلب بها العدم والتحقيق أنه لا يطلب إلا النسبة الواقعـة من وجود وعدم، فليحمل قولهم الوجود على تحقق النسبة من وجودها وعدمها.

(تنبيه): ذكر بعضهم أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجس فى النفـس إثبـات مـا يسـتفهم عنه بخلاف (هل)، فإنه لا يترجح عنده نفى ولا إثبات، نقلـه شـيخنا أبوحيـان، وللهمـزة وهـل أحوال معنوية سنعقد لها فصلا فى آخر الباب، ولها أحكام لفظية محلها علم النحو.

بقية ألفاظ الاستفهام يطلب بها التصور إلى آخره:

ص: (والباقية يطلب بها التصور إلى آخره)

(ش): هذا هو القسم الثالث وهو ما يطلب به التصور فقط، وهـى بقيـة ألفـاظ الاستفهام، وقد استدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1] فـإن "إن كنتـم صادقين" يدل على أن المطلوب التصور وعلى أن من شرط طلبه تقدم التصديق، ألا تـراه معلقـا على الصـدق، وبقيـة ألفـاظ الاستفهام تقـاس علـى متـى، وقولـه الباقيـة إن أراد بـاقى مـا ذكـره فصحيح، وإن أراد باقى ألفاظ الاستفهام فيرد عليه أم المنقطعة، كما تقدمت الإشارة إليـه فإنهـا لا تكون إلا للتصديق بخلاف المتصلة، فإنها لاتكـون إلا للتصـور، ولا شـك أنهـا مـن أدوات

---

(١) سورة الملك : ٢٥.

الاستفهام وقد عدها معهن السكاكى فى المفتاح، ووجهه أنها إن كانت متصلة فالاستفهام فيها واضح، أو منقطعة فهى مقدرة ببل، والهمزة لا يقال إن كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام؛ لأنها لا تستعمل إلا مع الهمزة، وإن كانت منقطعة ففيها إضراب؛ لأنا نقول كون المتصلة لا تستعمل إلا مع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام، ولا شك أن كل واحد مما قبلها وما بعدها مستفهم عنه، وكون المنقطعة فيها إضراب لا يخرجها عن أن تكون استفهامية؛ لأن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها، وإنما نعنى المنقطعة التى فيها الاستفهام دون المتمحضة للإضراب، وقد صرح النحاة بعدِّ (أم) من حروف الاستفهام، وذكره الشيخ أبوحيان وغيره، إذا عرف ذلك، فمن ألفاظ استفهام التصور "ما" ويطلب بها أحد أمرين، إما شرح الاسم، أى: شرح مدلول الاسم لغة، وكان الأولى أن يقول الكلمة لتعم الفعل والحرف، لكنه ذكر الاسم لمشاكلته للمسمى أو يقال الاستفهام عن الفعل والحرف يرجع إلى الاستفهام عن الاسم؛ لأنك إذا قلت: ما ضرب، وما من تقديره "ما" مدلول ضرب وما مدلول من، وإما أن يطلب بها ماهية المسمى كقولك: ما الإنسان؟ وتريد شرح الحقيقة الإنسانية، وإنما سمى الأول شرح الاسم؛ لأن تقديره "ما" مدلول هذا الاسم وما وضع له وتقدير الثانى ما هذه الماهية التى هى مسمى هذا الإنسان، فإن الشخص قد يعرف أن الإنسان اسم لرجل من بنى آدم، تقول: ما الإنسان؟ سائلا عن حقيقته، وأول هذين القسمين، وهو السؤال عن الاسم يكون متقدما فى الزمان عن قسمى (هل) أى: عن الاستفهام بهل البسيطة، وبهل المركبة؛ لأن شرح الاسم سابق عليهما، لأن الاستفهام عن ثبوت شىء، أو عن ثبوت شىء لشيء فرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشىء، فتقول أولا ما العنقاء، ثم تقول: هل هى موجودة؟ ثم تقول: هل هى تستمر أبدا؟ وأما القسم الثانى وهى "ما" التى يطلب بها المسمى، فهو متقدم على المركبة؛ فهى متوسطة بين "هل" البسيطة "وهل" المركبة، لأن طلب وجود الشىء مسبوق بالعلم بماهية ذلك الشىء تقول: ما الحركة؟ فإذا عرفت مدلولها لغة، تقول: هل هى موجودة؟ فإذا عرفت أنها موجودة تقول: ما هى؟ أي: ما ماهيتها؟ فإذا عرفتها تقول: أهى دائمة؟ لأن الاستفهام عن وجود الشىء لا يشترط أن يكون مسبوقا بالعلم بماهية ذلك الشيء، وأما العلم بدوام ذلك الشيء فإنه يستدعى العلم بحقيقته، كذا قالوه، ولا يخلو عن نظر؛ فإنه إن كان السؤال عن الدوام يستدعى سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك.

من للاستفهام للعارض المشخص:

ص: **(وبمن عن العارض المشخص لذى العلم كقولنا من فى الدار)**

(ش) من ألفاظ الاستفهام عن التصور "من" فإن قلت: إذا كانت "من" لا يسأل بها إلا عن التصور فكيف حصل الجواب عن قول عيسى عليه (**﴿من أنصارى إلى الله﴾**[1] وهو طلب تصور كما زعموا بالتصديق، وهو قول الحواريين **﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾**[1] قلت: أجاب الوالد -رحمه الله- فى بعض تعاليقه عن ذلك بأن "من" وإن كانت سؤالا عن التصور فالسائل بها تارة يجزم بحصول المبهم، ولكن يسأل عن تعيينه، وتارة لا يجزم، كمن يرجو ناصرا يجوز أن لا يوجد، ويرجو أن يوجد ويطلب تعيينه، فقوله: من أنصارى، محمول على ذلك قاله عيسى -عليه الصلاة والسلام- راجيا من الله تعالى إقامة ناصر له، سائلا عن عينه، فهو سؤال عن التصديق والتصور، لكنه أخرجه مخرج التصور ثقة بالله سبحانه وتعالى وأدبا معه تعالى ومع السامعين، فكان الأكمل السؤال عن التصور، وجعل السؤال عن التصديق مطلوبا فيه. والحواريون تفطنوا لذلك فأجابوا بالتصديق ليحصلوا المقصودين معا كأنهم قالوا هنا من ينصرك وهم نحن، وقالوا أنصار الله؛ لأن نصرته نصرة الله، بمعنى نصرة دينه وليبينوا أن نصرتهم له خالصة لله لا يشوبها غيره من حظوظ البشرية.

(تنبيه) قولنا: من عندك؟ يطلب بها التصور لا التصديق كما سبق؛ لأنه يتضمن أمرين: **أحدهما**: استقرار شخص أو أشخاص عند المخاطب، وأن المتكلم عالم بذلك فلا يسأل عنه.

والثانى: تعيين ذلك الشخص أو الأشخاص، وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محض، وإن كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب إلى ذلك الشخص، وهو أخص من النسبة التى كانت حاصلة للمتكلم أو لا؛ لأنها نسبة الأعم ذكره الوالد -رحمه الله- قال ومن هنا غلط بعض الناس فظن أن المطلوب بها التصديق.

(فائدة) تترتب على هذا ذكرها الو الد أيضًا أن الجواب مفرد لا مركب، ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر، فإذا قلت: من عندك؟ فقيل: زيد، كان بمنزلة قولك: ما الإنسان فتقول: حيوان

---

(١) سورة الصف: ١٤.

ناطق، فهو ذكر حد يفيد التصور فقط، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[1] وقد جاء فى الآية الأخرى: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[2] وهو ابتداء كلام يتضمن الجواب، وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها.

(فائدة أخرى) تترتب على ذلك يقال فى الجواب عن ذلك: زيد، إن كان واحدًا، أو زيد وعمرو وإن كانا اثنين، أو زيد وعمر وبكر إن كانوا ثلاثة، وعلى هذا إلى أن يستغرق، ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جوابا صحيحا، بل الجواب المطابق ما لا يزيد ولا ينقص، كما أن الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعا مانعا، ومن هنا تعلم أن المسئول عنه بمن هو ماهية من عنده، أعم من القليل والكثير، وبه تعلم أن "من" الاستفهامية ليست للعموم فى الإفراد، بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون؛ حيث استدلوا بذلك على العموم فإن أرادوا العموم بالمعنى الذى ذكرناه فصحيح، وإن أرادوا أنها تدل على الإفراد فممنوع.

(فائدة أخرى) "من" صالحة للذكر والمؤنث، وللمفرد والمثنى والمجموع، هذا حظ النحوى منها، وحظ الأصولى أنها للعموم. قال الوالد –رحمه الله فهل– العموم فى جميع هذه المراتب أو فى الآحاد، وتظهر فائدة ذلك إذا قال من دخل دارى من هؤلاء فأعطه درهما، فإن قلنا بالأول أخذ كل واحد درهما، وإن قلنا بالثانى أخذ كل واحد درهما بدخوله ونصف درهم بدخوله مع آخر، وإن دخل ثلاثة فعلى الأول يعطيهم ثلاثة لكل واحد درهم، وعلى الثانى يعطيهم ثلاثة؛ بدخول الآحاد لكل واحد درهم، ودرهما بدخول الثلاثة لكل واحد ثلثه وثلاثة، لأن صفة الأعمية فيهم ثلاث مرات فيستحقون بها ثلاثة لكل واحد درهم فمجموع ما يستحقونه سبعة، وعلى هذا القياس قال: ولم أره منقولا ولا مخلص عنه فيما يظهر لى الآن، إلا أن يقال لا عموم لها إلا فى مراتب الافراد، ولكن الأسبق إلى الفهم أنها عامة فيما يصلح، وهى تصلح للأفراد ولمجموع الأفراد، ولكل مرتبة من مراتب المثنى والمجموع، وفيه احتمال آخر، وهو أنه لا يعطى المجموع إلا درهما ومأخذه ما حققناه من أن "من" لا تدل على الأفراد، بل على الماهية مجردة عن وحدة وتعدد، ويظهر أثر ذلك فى النفى فإذا قلت: لا تشتم

---

(١) سورة الزخرف : ٨٧.

(٢) سورة الزخرف: ٩.

من يشتمك فالظاهر أن المراد الحقيقة ومعناه غير معنى لا تشتم كل من شتمك، إذا عرف ذلك، فقول المصنف يسأل بها عن العارض، يعنى أن الكلى لا يوجد فى الخارج إلا فى ضمن جزئى وذلك الجزئى مشخص لذلك الكلى فزيد مثلا عارض لماهية الإنسان الكلى ومشخص لها، فتقدير كلامه يسأل بمن عن الشيء العارض للماهية الكلية المشخص لها كقولك: من فى الدار؟ فتقول: زيد، المعنى أى: عارض مشخص لحقيقة الإنسان هو، ومثله المصنف فى الإيضاح بقولك: من فلان؟ فتقول: زيد، وهو فاسد؛ لأن فلانا كناية عن العلم فكيف يجاب بذكر العلم. ولعل المراد إذا قال شخص فلان يعمل كذا فتقول: من فلان؟ فيقال: زيد، لكن فى الاستفهام عن ذلك بمن فيه نظر، فينبغى أن يقال ما فلان؟ لأنه استفهام عن الاسم، فليكن بما سبق، وأورد عليه المصنف أن ما ذكره لا يطرد؛ لأنك تقول من زيد كقوله (للجارية السوداء[1] "من أنا"؟ وقوله تعالى: ﴿مَنْ فِرْعَوْنُ﴾[2] على قراءة الاستفهام، ولست تطلب بها مشخصا لذى العلم؛ لأن زيدا هو المشخص، (وقال السكاكى: يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك؟ أى: أى الأجناس عندك؟) وجوابه إنسان أو حيوان، مثلا لأن الجنسية شاملة، قال تعالى: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾[3] أى: أى جنس خطبكم؟ فكان جوابهم بعين جنسهم، وهو قولهم: ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا﴾[4]، ويسأل بما عن الوصف، تقول: ما زيد؟ وجوابه: كريم أو فاضل، وبمن عن الجنس من ذوى العلم، تقول: من جبريل؟ أى إنسيّ أم ملك؟ قال فرعون ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾[5] أى: من أى جنس؟ قال المصنف: وفيه نظر، يريد أنه لا يقال فى جواب من زيد؟ هو بشر، ونحوه كذا ادعاه، قيل: وهو ممنوع، بل يقال فى جوابه ذلك، قلت: لعل المصنف لاحظ أن "من" إنما تستعمل لما يعقل والجنس الكلى ليس بعاقل؛

---

(١) هو حديث الجارية المشهور الذى أخرجه مسلم فى "المساجد ومواضع الصلاة" باب: تحريم الكلام فى الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة (ح ٥٣٧)، عن حديث معاوية بن الحكم السلمى.

(٢) سورة الدخان: ٣١.

(٣) سورة الذاريات: ٣١.

(٤) سورة الذاريات: ٣٢.

(٥) سورة طه : ٤٩.

لأنه حقيقة كلية، ولا يسأل عنه بمن؛ ولذلك قال النحاة: إنه حيث أريد الجنس يؤتى بما، وقال بعض شراح المفتاح: إنه يسأل "بمن" عن الجنس أى الحقيقة، والحقيقة أعم من المطلقة والمقيدة، فإذا قيل: من فلان؟ فالسؤال عن الحقيقة المقيدة بالشخص، فيجاب بالحقيقة المشخصة، كما يقال: إنه بشر، صفته كيت وكيت، فيصح الجواب بنحو: جنى أو بشر، لا مطلقا بل مقيدا، فالمثال الذى أورده صاحب الإيضاح ليس منافيا لما قاله صاحب المفتاح، والذى قاله فى الإيضاح إنه يجاب بزيد صحيح، لأن معنى زيد البشر المتصف بصفات معينة. انتهى. ولا يرتاب أن "من" يسأل بها عن المشخص كما قال المصنف، ويدل عليه قراءة بعضهم ﴿مَنْ فِرْعَوْنَ﴾[1] على قراءة الرفع وقوله ﷺ "من أنا"[2] وهو سؤال عن الصفات، وقد وقع السؤال بها عن الاسم، كحديث الإسراء "من أنت؟ قال: أنا جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد ﷺ "[3]، وقيل: إنما نظر فيه من جهة أن قوله: يسأل بما عن الجنس، وعن الوصف يخرج عنه السؤال عن النوع وعن الحد وفيه نظر؛ لأنه إنما أراد بالجنس الكلى، وهو أعم من الجنس والنوع، يدل عليه أنه جعل من جبريل سؤالا عن الجنس، وقال: إن جوابه يصح بأن يقال بشر، وهو نوع لا جنس، ويحتمل أن يكون نظر فيه من جهة قول السكاكى إنه يسأل بما عن الوصف، فإن المنطقيين قالوا: لا يسأل عن الصفات المميزة بما، بل يسأل عنها بأى، وإنما يسأل بما عن مفهوم اللفظ، وعن حقيقة الشيء؛ ولذلك انفرد النوع والجنس بأن كلا منهما مقول فى جواب ما هو، بخلاف الفصل والخاصة والعرض العام، وقد يجاب عنه بأن مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقتها، فيستفهم بها عن الصفات، وهذا لا ينافى كلام المنطقيين فإنهم إنما يتكلمون فى موضع اللفظ الحقيقى، وما ذكره السكاكى يوافق كلام ابن الشجرى فإنه قال: يقال: ما معك؟ فتقول: درهم أو ثوب أو فرس، ويقال من معك؟ فتقول: زيد، فيقال بعد ذلك فى السؤال فى صفته، فما زيد؟ فتقول: رجل فقيه أو طويل أو بزاز انتهى. ولم يذكر المصنف أن "من" يسأل بها عن الوصف، وقال بعض الشارحين: إن "من"

---

(١) سورة الدخان: ٣١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هذا حديث الإسراء أخرجه بطوله البخارى فى "الصلاة"، باب: كيف فرضت الصلوات فى الإسراء، (٥٤٧/١)، ومسلم فى "الإيمان"، (ح ١٦٣)، عن أبى ذر.

يسأل بها عن الوصف، كما يسأل بما، إذ لا فرق بينهما إلا إن ما لما لا يعقل. قلت: وهذا الفرق يلجئ إلى أنها لا يسأل بها عن الوصف؛ لأن الوصف ليس بعاقل، فلا يسأل عنه بمن التي هي للعاقل، فإنه أراد بالوصف نحو: عالم وقائم، فإنه يسمى وصفا باصطلاح النحاة فقد دخل ذلك في قولنا إن "من" يسأل بها عن العارض المشخص على ما سبق.

(تنبيه) قد يعترض على السكاكى في قوله: يسأل "بما" عن الجنس، فيقال ما عندك؟ أى أى الأجناس، فيقال: أى لما يميز أحد المتشاركين عن الآخر فى أمر يعمهما، وما على رأى السكاكى سؤال عن الجنس، وكيف يفسر أحدهما بالآخر، وجوابه أن يقال: الأجناس مشتركة فى مطلق حقيقة الجنسية، فيسأل بأى عن الجنس، أى تعيين الجنس من بين الأجناس فتأتى بأى لتميز جنسا معينا بين مطلق الجنسية.

يسأل بأى (عما) يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما:

ص: (ويسأل بما عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما نحو ﴿أَىُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾[1] أى: أنحن أم أصحاب محمد ﷺ.

(ش): أى من أسماء الاستفهام، فإذا أريد به الاستفهام يسأل بها عن شىء يميز، أى: يعين، ولو قال: يطلب بها التمييز لصح، وقوله: فى أمر يتعلق بالمتشاركين، والمراد أنه يطلب بأى تمييز أحد المتشاركين فى أمر من الأمور شامل لهما، سواء كان ذاتيا أم غيره، مثاله: قولك: أى الرجلين أو الرجال عندك؟ فالرجلان مثلا مشتركان فى الرجولية، وهو أمر يعمهما، والذى يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المجيب، وتمييزه يقع باعتبار النسبة التى تضمنتها عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَىُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾[2] الأمران المشتركان هما الفريقان، ولكن لا بأس باعتبار ما يشتركان فيه أيضا من الإقامة المدلول عليها بقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ مَقَامًا﴾ والذى يميز أحدهما من الآخر هو الجواب بالتعيين، والأمر الذى يقع التمييز به هو الخيرية، هذا هو الظاهر والمراد بالعموم حينئذ عموم الشمول، ويحتمل أن يقال معناه ما يميز أحد المتشاركين بالنسبة إلى أمر يعمهما باعتبار الصلاحية، فقولك: أى الرجلين قام؟

---

(١) سورة مريم : ٧٣.

(٢) سورة مريم: ٧٣.

يكون الأمر أن فيه الرجلين والأمر الذى يعمهما باعتبار الصلاحيـة هـو القيـام، وهـو الـذى يقـع التمييز فيه، فإن قلت: السكاكى قال: إنه يسأل "بمن" عن الجنس فتقول: من جبريل؟ أملـك أم بشر؟ وقد قال هنا فى ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾[1] معناه الإنسى أم الجنى؟ فيلزم اتحاد الاستفهام "بمن" "وبأى" قلت: أخذه هناك باعتبار الجنسية، وهنا باعتبار دورانـه بيـن مـا يصلـح فيـه، ولا شك أن بين السؤال بأى "وبمن" علـى رأى السـكاكى عمومـا، وخصوصـا مـن وجـه فـإن أيـا يطلب بها تمييز أحد المتشاركين فى شىء أعم من أن تكون تلك الأفراد أجناسا أم غيرهـا، إلا أنه خاص بتلك الأفراد، ويسأل بما عن الأجناس أعم من أن تكون محصورة فى أشياء معينـة أولا، إلا أنه خاص بالأجناس

واعلم أن إطلاق البيانيين هنا يقتضى أن أيا يسأل بها عن المتشاركين فى أى شىء كان، وهو مخالف لكلام المنطقيين، فإنهم جعلوا السؤال عن الجنس والنوع ما هو، والسؤال عن الفصل أى شىء هو، وهو يقتضى أن لا يقال: أى شىء زيد، ويريد السؤال عن الجنس أو النوع.

بقى على المصنف فى قوله: "أحد المتشاركين" فإنه إن كان قاله بالتثنية فـيرد عليـه الجمـع مثل: أى الرجال وهم متشاركون، لا متشاركان وبأن قال متشـاركين بـالجمع والـواو والنـون، فيرد عليه نحو أى الثياب أو الثوبين فإنه لا يقال فيـه متشـاركين، بـل متشـاركة أو متشـاركَيْن، وقد يجاب بأنه إنما قال متشاركَيْن بالتثنية ومراده بهما المسئول وغـيره، سـواء كـان واحـدا أم أكثر، فإذا قلت: أى الرجال قام؟ معناه: زيد أم غيره.

(كم) للاستفهام عن العدد:

ص: (وبكم عن العدد نحو ﴿سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[2]).

(ش): "كم" تقع فى الغالب للاستفهام عن العـدد، فـإذا قلـت: كـم درهمـا لـك؟ كـأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون، وقد يكون الشىء واحدًا فيكون التمييز لأجزائه، وقد يحذف المميز ويقال: كم درهمك؟ وكم مـالك؟ أى: كـم دانقـا؟ وكـم ثوبـك؟ أى كـم شبرا، وكـم زيـد ماكث؟ أى: كم يوما، وكم رأيتك؟ أى: كم مرة، وكـم سـرت؟ أى: كـم فرسـخا، أو كـم

---

(١) سورة النمل: ٣٨.

(٢) سورة البقرة : ٢١١.

يوما؟ قال تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾[1] أى: كم يوما، أو كم سنة، أو كم ساعة. قال الفرزدق:

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالَةً   فدعاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

قال المصنف: على رواية النصب، وعلى رواية الرفع تحتمـل الاستفهامية والخبريـة، فعلى الأول يقدر المميز منصوبا، وعلى الثانى مجرورًا. قلت: والذى يظهر من جهة المعنى أن المراد الخبرية، وقول المصنف: إنه على رواية النصب يتعين الاستفهام ليس صحيحا، فإن كم الخبرية قد تنصب المميز، وعلى ذلك أنشد سيبويه هذا البيت، وأنشده ابن عصفـور علـى ذلـك، وأمـا على رواية الجر فتتعين الخبرية أيضا.

(كم) للاستفهام عن الحال:

ص: (وبكيف عن الحال).

(ش): أى: ويستفهم بكيف الاستفهامية عن الحال، تقول: كيف زيـد أصحيـح أم سـقيم؟ أطويل أم قصير؟ وفى كلام بعضهم أنه إنما يسأل بها عن الصفات الغريزية لا الخارجية، وإنه لا يقال: كيف زيد أقائم أم قاعد؟ قلت: ويرد عليه قوله تعالى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾[2] فإنـه بمعنـى فـأتوا حرثكم كيف شئتم على ما ذكره هو، وهى حال غير غريزيـة، وفـى كـلام النحـاة وغـيرهم أن معنى كيف: على أى حال، ولا يتوهم من هذا أن كيـف أخـص مـن أى. قـال بـدر الديـن بـن مالك: ليست (كيف) موضوعة لهذا المعنى، بل تستلزمه، ألا ترى أن جوابها إنما هو بالصفات لا بالمصادر. ا هـ. قال شيخنا أبوحيان: وهو كلام جيد.

(أين) للاستفهام عن المكان:

ص: (وبأين عن المكان، وبمتى عن الزمان)

(ش): يعنى أين إذا كانت استفهاما، وهذا واضح تقول: أين زيد؟ جوابـه: فـى السـوق أو فى البيت، وتقول: متى يحضر؟ فجوابه اليوم أو غدا.

---

(١) سورة الكهف : ١٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٣.

(أيان) للاستفهام عن المستقبل:

ص: (وبأيان عن المستقبل، قيل: وتستعمل فى مواضع التفخيم مثل ﴿يسأل أيان يوم القيامة﴾).

(ش): أيان يستفهم بها عن الزمان، تقول: أيان تجىء، وقصرها المصنف على المستقبل فى هذا المختصر، ولكنه فى الإيضاح أطلق أنها للزمان، وكذلك أطلقه السكاكى، وقد مثلاه بأيان جئت وهو صريح فى أنها تستعمل للماضى، فهو مخالف لكلامه هنا، لكن ما ذكره هنا هو الصواب، وهو الذى جزم به ابن مالك والشيخ أبوحيان، ولم يذكرا فيه خلافا، وحمل ذلك على ما إذا وليها فعل دون ما إذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[1] وفيه نظر؛ لأن مرساها المراد به المستقبل، فكذلك ما أشبهه، وقوله: قيل: وتستعمل فى مواضع التفخيم، ينبغى أن يقول: لا تستعمل إلا فى مواضع التفخيم كما هو مقصوده على ما يظهر، وقد نقله فى الإيضاح عن على بن عيسى الربعى، ومثله المصنف بقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[2]، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾[3] قلت: وفى تمثيل المصنف بهذه الآية نظر فإنه كلام محكى عن الإنسان الذى يحسب ﴿أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾[4]، وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيامة الذى لا يقر به، والمشهور عند النحاة أنها "كمتى" تستعمل فى التفخيم وغيره.

استعمالات أَنَّى:

ص: (وأنى إلى آخره)

(ش): أنى إذا كانت استفهاما فلها استعمالات أحدها بمعنى كيف، ومن أحسن أمثلته قوله تعالى: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[5] وبه مثل الأعلم، والثانى بمعنى من أين، وهى عبارة سيبويه كقوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[6] أى: من أين، والفرق بين أين ومن أين، أن أين

---

(١) سورة النازعات: ٤٢.
(٢) سورة الذاريات: ١٢.
(٣) سورة القيامة: ٦.
(٤) سورة القيامة: ٣.
(٥) سورة البقرة : ٢٥٩.
(٦) سورة آل عمران : ٣٧.

سؤال عن المكان الذى حل فيه الشيء، ومن أين سؤال عن المكان الذى برز منه الشيء، ويقع فى عبارة كثير أنها بمعنى أين والظاهر أن مراده من أين، وأنه تجوز فى العبارة، والثالث بمعنى متى، وقد نقل عن الضحاك فى قوله تعالى ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[1]، ويرده سبب النزول، وأما تمثيل المصنف وغيره لأنى الاستفهامية بقوله ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾ ففيه نظر؛ لأنها لو كانت هنا استفهامية لاكتفت بما بعدها؛ لأن من شرط الاستفهامية أن يكتفى بما بعدها من فعل كقوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾[2] أو اسم مثل ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[3]، والذى اختاره شيخنا أبوحيان أنها فى هذه الآية شرطية، وأقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، وجوابها محذوف، وقال قطب الدين الشيرازى: إن "أنى شئتم" فى هذه الآية الكريمة بمعنى: من أى جهة شئتم، وجعلها بهذا المعنى قسما غير كونها بمعنى من أين، وهو فاسد؛ لأن قولنا: من أى جهة شئتم مساو لقولنا: من أين شئتم فتكون بمعنى من أين.

(تنبيه) لا يخفى أنك يمكن أن تستعمل لفظ أى فى جميع مواضع هذه الألفاظ المستفهم بها عن التصور، فتقول فى: أزيد أم عمرو قائم، أى: الرجلين قام؟ وفى: أقائم أم قاعد زيد، أى الأمرين فعل؟ وكذلك فى الجميع كما تقول فى اسم أبيك: أى شيء اسمه؟ وفي: ما ماهيته أى شيء ماهيته؟ وفى: من جبريل؟ أى شيء جبريل؟ وفى كم عدد هذا؟ أى شيء هو؟ وفى: كيف زيد؟ أى حال عليه زيد؟ وفى: أين هو؟ أى مكان فيه هو؟ وفى: متى تقوم؟ أى زمان تقوم فيه؟ وفى: أنى تذهب؟ أى مكان تذهب فيه؟

ثم بين "متى" و"أيان" عموم وخصوص فإن متى أعم، وأى وما بينهما عموم وخصوص من وجه كما سبق، وأما البقية فالظاهر أنهما متباينان، وإن تلازم بعضها فإن قلت: قد قال المنطقيون: إن مقولة الكم أعم من مقولة الكيف وجودا، ويلزم منه أن يكون المسئول عنه بكم أعم من المسئول عنه بكيف، إما مطلقا أو من وجه. قلت [لا شك أن الكم كيف لا كون تريد طوله على وجه مخصوص هو كم، وهو كيف][4]، ولكن لفظ كم لا يصلح أن

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٣.

(٢) سورة آل عمران : ٤٧.

(٣) سورة آل عمران : ٣٧.

(٤) كذا عبارة الأصل.

يحل موضعه لفظ كيف، والأخص قد يوجد على وجه يستعمل له لفظ لا يستعمل له اللفظ الموضوع للأعم، ألا ترى أنك لاتقول كم زيد إلا إذا أردت أجزاءه، وأنها لا تستعمل إلا مع متعدد أو ذى أجزاء يصح إرادة كل منها بخلاف كيف، ولا تكاد العرب تجيز كيف دراهمك تريدكم عددها، وأيضا لو كانت "كيف" بمعنى "كم" لصح أن تقول فى نحو:

كم عمة لك يا جرير وخالة

كيف عمة لك، وهو ظاهر الامتناع لتغاير المعنى.

هذه الكلمات تستعمل كثيرًا فى غير الاستفهام:

ص: (ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام)

(ش): يعنى أن هذه الكلمات الموضوعة للاستفهام قد تستعمل فى غيره مجازا، فمن ذلك الاستبطاء كقولك: كم أدعوك، لمن أكثرت من دعائه، ويحتمل أن يكون أريد به النهى عن التأخر، والأحسن أن يجعل الفعل مضارعا، فيقال: كم أدعوك؛ لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء، بخلاف دعوتك قد يصدر من موبخ قد انقطع غرضه من إجابة دعائه، أو بعد تعذر الإجابة، وكلام المصنف يقتضى أن ذلك لا يختص به "كم"؛ لأنه قال فى الإيضاح: وعليه قوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ**﴾[1]، وكلام الخطيبى يقتضى أنه فهم أن ذلك فى "كم" فقط، وليس كما قال، ومن ذلك التعجب، ونعنى ما ليس معه توبيخ، وهو يشارك الاستفهام فى أن التعجب مما خفى سببه والاستفهام يكون عما خفى نحو: ﴿**مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ**﴾[2] وتقول: أى رجل هو، للتعجب، ومن ذلك التنبيه على ضلال المخاطب نحو: ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾[3] وجعله السكاكى من استفهام التوبيخ والإنكار، ومنه قول أبى عمرو بن العلاء للأصمعى أين عزب عنك عقلك؟ ومن ذلك الوعيد كقولك لمن يسيء الأدب: ألم أؤدب فلانا إذا كان عالما بذلك، ومن ذلك

---

(١) سورة البقرة: ٢١٤.

(٢) سورة النمل: ٢٠.

(٣) سورة التكوير: ٢٦.

التقرير، وسيأتى تحرير حقيقته، وقد جعل منه السكاكى على ما يوجد فى بعض نسخ المفتاح قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى﴾(١) وهو مشكل؛ لأن ذلك لم يقع منه، وسيأتى حل هذا الإشكال فى آخر الكلام -إن شاء الله تعالى-.

ثم يكون المقرر به تاليا للهمزة، كما مر من أن المستفهم عنه ما يلى الهمزة، وقد تقدم ما عليه من الأسئلة، فإن أردت التقرير بالجملة، قلت: أفعلت؟ وإن أردت التقرير بالمفعول قلت أزيدا ضربت؟ وإن أردت التقرير بالفاعل قلت: أأنت فعلت؟ فإن قلت: لو كان الاستفهام فيه عن الفاعل لاستدعى العلم بالنسبة فى قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ وهو القول والقول مفعوله اتخذونى، فهو قول لا يمكن صدوره من عيسى ﷺ، وهو لم يقله، فلم يقع التصديق بأصل النسبة فلا تكون صورة الاستفهام هنا عن الفاعل، وإنما قلنا صورة الاستفهام، لأنه لا يخفى أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، قلتُ: قد قيل اتخذوا عيسى إلها، وهذا القول لو صدر عنه لكان التعبير عنه باتخذونى، فعبر به فى الاستفهام، فأصل النسبة معلوم بهذا الاعتبار.

قال فى الإيضاح وذهب الشيخ عبدالقاهر والسكاكى وجماعة فى قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾(٢) إنه من هذا الباب لأنهم لم يستفهموا هل وقع كسر الأصنام، بل أرادوا أن يقر بكونه قد فعله، فإنما سألوا عن الفاعل؛ ولذلك أشاروا إلى الفعل بقولهم: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا﴾ ولذلك: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾(٣) ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل، وفيه نظر؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس فى السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه -عليه السلام- هو الذى كسر أصنامهم. انتهى.

قلت: ما نقله عن عبدالقاهر والسكاكى إنما هو تقرير لكون المقرر به هو الفاعل لا الفعل، وهذا لا يناسب قولهما: لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل، ولا يناسب أيضا ذكر هذا بعد قوله: المقرر به ما يلى الهمزة، وعلى كل تقدير فقول المصنف: إذ ليس فى السياق أنهم كانوا عالمين فيه نظر، أما أولا فلأن الدليل لا ينحصر فيما تضمنه السياق، وهم

---

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة الأنبياء: ٦٢.

(٣) سورة الأنبياء: ٦٣.

كانوا كفارا، ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم، وأما ثانيا فلقوله (﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ فإن "بل" فى الغالب إذا وقعت الجملة بعدها كانت إضرابا عما قبلها على وجه الإبطال له، ولو كانت استفهامًا محضا قصد إبطاله بالنفى كأنهم قالوا له: أأنت فعلت؟ فقال: لم أفعل، بل فعله كبيرهم، وأما ثالثا فبالقرائن السابقة مثل: ﴿لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1]، قولهم: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[2]. قال الخطيبى: ولو سلم فلا يلزم من عدم علمهم مدعى المصنف؛ لأنه ما ادعى لزوم عدم العلم، بل ادعى عدم لزوم العلم. وقوله (والإنكار كذلك) أى: فى إيلاء المنكر الهمزة نحو ﴿أغير الله تدعون﴾[3] فالمنكر هنا المفعول، وهو غير الله عز وجل، لا نفس الدعاء، وقد يكون المنكر الفعل كقوله تعالى ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[4]، فالمنكر عدم كفاية الله عبده.

قوله (لأن نفى النفى إثبات) يعنى أن الإنكار إذا دخل على النفى كان لنفى النفى، وهو إثبات، ولذلك قيل: إن أمدح بيت قالته العرب:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمطَايَا ... وأَنْدَى العَالَمِين بُطُونَ رَاحِ

نقله ابن الشجرى فى أماليه، ولولا صراحته فى تقدير المدح لما قيل ذلك.

قوله (وهذا مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير) يعنى أن من قال: إنها للتقرير أراد تقرير ما دخله النفى وهو الله كاف عبده، ومن قال للإنكار أراد إنكار الجملة المنفية، والأول هو معنى قول الزمخشرى: إن الهمزة فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[5] للتقرير، وما قاله متعين إن كان الخطاب فى ألم تعلم للنبى (أو لا أحد من المسلمين، وإن كان الخطاب لجنس الكافر الجاحد لقدرة الله سبحانه وتعالى، فيحتمل أن يقال: الاستفهام للتوبيخ، بمعنى أنهم وبخوا على عدم العلم، وإن كان مع الكافر المعاند بلسانه فقط فيصح أن يكون استفهام إنكار وتكذيب لهم فيما يتضمنه كفرهم من قولهم إن الله تعالى ليس كذلك، وهذه

---

(١) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٢) سورة الأنبياء: ٦٠.

(٣) سورة الأنعام : ٤٠.

(٤) سورة الزمر : ٣٦.

(٥) سورة البقرة: ١٠٦.

الاحتمالات الثلاثة فى أن الخطاب للمسلمين أو لأحد من المسلمين أو الجاحدين من مشركى أهل مكة أو المنكرين بألسنتهم وهم اليهود، وهى أقوال ثلاثة حكاها الإمام فيما يعود إليه ضمير ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾[1] فالظاهر أن الخطاب فى "ألم تعلم" للواحد من صاحب ذلك الضمير.

قوله: (ولإنكار الفعل صورة أخرى) يعنى: أنه قد يلى الاسم الهمزة، ويكون المنكر الفعل، وذلك بأن يكون الفعل دائرًا بين اسمين لا يتجاوزهما، فإذا أنكر وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لزم منه إنكار الفعل (كقولك: أزيدا ضربت أم عمرا)؛ حيث لا يمكن ضرب ثالث إذا كان للإنكار، فإنه إنكار لضرب كل منهما، ويلزم من ذلك إنكار الفعل؛ لأن نفى المتعلق نفى للمتعلق؛ ولذلك قال: (لمن يردد الضرب بينهما) يعنى إذا علم أن الضرب لا يتجاوزهما لثالث.

ومنه قوله تعالى: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[2] فإن المقصود إنكار أصل التحريم، وأخرج فى قالب طلب التعيين، وكذلك: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[3] لأنه إذا نفى الفعل عمن لا فاعل له غير المنفى عنه انتفى الفعل من أصله، ويكون استفهام الإنكار بكم وكيف مثل: كم تدعونى، وكيف تؤذى أباك، ثم استفهام الإنكار على قسمين.

أحدهما: يراد به التوبيخ، وهو من أنكر عليه إذا نهاه، أى ما كان ينبغى أن يكون هذا نحو: أعصيت ربك؟ أى: بمعنى لا ينبغى أن يكون، كقولك للرجل يركب الخطر: أتركب فى غير الطريق، والغرض منه الندم على ماض والارتداع عن مستقبل، ويقال أين مغيبك للتوبيخ والتقريع، قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[4] وضابط هذا القسم أن يكون ما يلى الهمزة فيه واقعا، لكنه مستقبح. الثانى: للتكذيب، وضابطه أن يكون ما يلى الهمزة فيه غير واقع وقصد تكذيبهم فيه، وسواء أكان زعمهم له صريحا مثل: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾[5]، أم إلزاما مثل: ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾[6] فإنهم لما جزموا بذلك جزم من شاهد خلق الملائكة كانوا كمن

---

(١) سورة البقرة : ١٠٨.
(٢) سورة الأنعام : ١٤٣.
(٣) سورة يونس : ٥٩.
(٤) سورة القصص : ٦٢
(٥) سور الطور: ١٥.
(٦) سورة الزخرف : ١٩.

زعم أنه شهد خلقهم، وتسمية هذا استفهام إنكار من أنكر إذا جحد، وهو إما بمعنى لم يكن كقوله تعالى: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا**﴾(1) أو بمعنى لا يكون، نحو: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾(2)، وقوله:

أَأَتْرُكُ إِنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ ... زِيَارَتَهُ إِنِّي إِذًا لَلَئِيمُ

ويقال متى قلت للجحد، وحمل الزمخشري تقديم الاسم في قوله تعالى: ﴿**أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين**﴾ وقوله تعالى: ﴿**أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ**﴾(3) على أن المعنى أفأنت تقدر على إكراههم على سبيل القصد، أي: إنما يقدر على ذلك الله، ولم يقدر السكاكي فيه تقديما، بل جملة على الابتداء دون تقدير التقديم كما هو أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما في: أنا قمت، فلا يفيد غير تقوى الحكم، ونقل في الإيضاح عن السكاكي أنه قال: إياك أن تغفل عما سبق في: أنا ضربت من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوت المعنى بينهما، فلا تحمل قوله تعالى: ﴿**آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**﴾(4) على التقديم، فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مرادًا به تقوية حكم الإنكار.

قال المصنف: وفيه نظر؛ لأنه إن أراد أن الاسم إذا كان مظهرا وولي الهمزة لا يفيد توجه الإنكار إلى كونه فاعلا لما بعده، فممنوع، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قدر تقديم وتأخير وإلا فلا على ما ذهب إليه، فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيها. انتهى.

يعني فيلزم أن لا يحصل الإنكار في نحو: "أأنت فعلت؟" على شيء من التقادير عنده، ولا شك أن كلامه مشكل؛ فإن التقديم والتأخير لا تعلق له بكون المنكر أو المستفهم عنه الاسم الذي يلي الهمزة مقدر التقديم والتأخير أم لا، ومن ذلك التهكم نحو قوله: ﴿**قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا**﴾(5)، وقد تقدم تفسير التهكم في باب المسند اليه، وقد قيل: إن تقدير الآية تأمرك أن تأمر أن نترك؛ لأن الشخص لا يطالب بفعل غيره، ومن ذلك

---

(1) سورة الإسراء: ٤٠.

(2) سورة هود: ٢٨.

(3) سورة يونس: ٩٩.

(4) سورة يونس: ٥٦.

(5) سورة هود: ٨٧.

التحقير كقولك: "من هذا" و"ما هذا"؟ فإن قلت: المنكر ما يلى الهمزة على ما تقرر، والذى يليها فى قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾[1] الإصفاء بالبنين وليس هو المنكر، إنما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثا، قلت: إما أن يقال إن لفظ الإصفاء يشعر بزعم أن البنات لغيرهم، وإما أن يقال: المراد مجموع الجملتين ينحل منهما كلام واحد، التقدير جمع بين الإصفاء بالبنين واتخاذ البنات، وتكون الواو فيه للمعية؛ لأن زعمهم لمجموع الجملتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما، وإن كانت فاحشة، فإن قلت: فقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾[2] لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر كما تقتضيه قاعدة أن ما يلى الهمزة هو المنكر، ولا أن يكون المنكر نسيان النفس فقط؛ لأنه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له، ولا مجموع الأمرين؛ لأنه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر، ولا نسيان النفس بشرط الأمر؛ لأن النسيان منكر مطلقا، ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر؛ لأن المعصية لا تزداد شناعتها بانضمامها إلى الطاعة؛ لأن جمهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب، وإن كان الإنسان ناسيا لنفسه، وأمره لغيره بالبر كيف يضاعف معصية نسيان النفس؟! ولا يأتى الخير بالشر، وقريب منه فى المعنى قوله ("إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث"[3] فإن الرفث مذموم مطلقا. ومنه قول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وليس منه: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فى المعنى؛ لأن كلا منهما على انفراده ليس مذموما، بل المذموم مجموعهما، وكل منهما جزء علة.

قلت: لا يرتاب فى أن فعل المعصية مع النهى عنها أفحش؛ لأنها تجعل حال الإنسان كالمتناقض، وتجعل القول كالمخالف للفعل؛ ولذلك كانت المعصية مع العلم أفحش منها مع الجهل، ولكن الجواب عن قوله: إن الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من

---

(١) سورة الإسراء : ٤٠.

(٢) سورة البقرة : ٤٤.

(٣) أخرجه البخارى فى "الصوم"، باب : هل يقول: إنى صائم إذا شئتم، (١٤/١٤١)، (ح ١٩٠٤)، ومسلم فى "الصيام"، (ح ١١٥١). عن أبى هريرة.

جنسها فيه دقة، ومن ذلك التهويل كقراءة ابن عباس ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مَنْ فِرْعَوْنُ﴾[1] بلفظ الاستفهام ورفع فرعون؛ ولذلك قال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾[2] فذكر ذلك عقبه يرشد لإرادة التهويل؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[3] وفي الصحيحين عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في "مرض رسول الله (يوم الخميس"[4] إلى آخره.

والتعظيم قريب من التهويل، ومن ذلك الاستبعاد مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ﴾[5]، أي: يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه.

هذا ما ذكره المصنف في التلخيص، وزاد في الإيضاح أنه قد يراد به التعجب والتوبيخ معا، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[6] وزاد أيضا الأمر نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[8].

وقد تقدم أن "هل" تستعمل في التمني فهذا أيضا مما نحن فيه، وزاد غيره التهديد، ومثله: بألم أؤدب فلانا، وقد تقدم التمثيل به للوعيد. ولا شك أن معناهما متقارب، وزيد أيضا العرض نحو: ألا تنزل فتصيب خيرا، والتحضيض كقولك لمن بعثته لمهم فلم يذهب: أما ذهبت، والزجر، كقولك لمن يؤذي أباه أتفعل هذا. ذكر الثلاثة في المصباح، وقد تأتي الهمزة للأمر كما قيل في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ﴾[9] معناه أسلموا.

---

(١) سورة الدخان : ٣٠، ٣١.

(٢) سورة الدخان : ٣١.

(٣) سورة القارعة : ١٠.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في "الجهاد والسير"، باب : هل يستشفع أهل الذمة؟ ومعاملتهم، (٣٠٥٣)، ومسلم في "الوصية"، (ح ١٦٣٧).

(٥) سورة الدخان : ١٣.

(٦) سورة البقرة: ٢٨.

(٧) سورة الأنبياء : ١٠٨.

(٨) سورة القمر : ١٧.

(٩) سورة آل عمران : ٢٠.

وتأتى الهمزة للتسوية المصرح بها، كقوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[1] وغيرها، كقوله سبحانه وتعالى حكاية: ﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ﴾[2].

وقال أبوسعيد السيرافى فى: علمت أزيد فى الدار أم عمرو؟ هذا ليس باستفهام، والمتكلم به بمنزلة المسئول عنه، والمخاطب بمنزلة السائل. وقد خرجت الهمزة أيضا عن معناها فى أرأيتك موافقة أخبرنى قال فى المصباح: وقد تأتى للمبالغة فى المدح كقوله:

بَدَا فَرَاع فُؤَادِى حُسْنُ صُورَتِهِ ... فَقُلْتُ هَلْ مَلَكٌ ذَا الشَّخْصُ أَمْ مَلِكُ

أو فى الذم كقول زهير:

فَمَا أَدْرِى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاء[3]

أو التدله فى الحب كقوله:

بالله يا ظَبيَات القَاع قُلْنَ لَنَا ... ليلاى منكن أم ليلى من البشر[4]

وعليه اعتراض سيأتى فى البديع، والتحقيق فى أكثر هذه الأمور رجوعها إلى الاستفهام الحقيقى.

(تنبيه) هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقة يسمى الإعنات، وسماه ابن المعتز تجاهل العارف، وهل تقول إن معنى الاستفهام فيه موجود، وانضم إليه معنى آخر أو تجرد من الاستفهام بالكلية؟ محل نظر، والذى يظهر الأول ويساعده ما قدمناه عن التنوخى من أن "لعل" تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجى. وقال التنوخى أيضا فى نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[5] ليس استفهاما محضا، ومما يرجح الأول أن الاستبطاء فى قولك: كم أدعوك، معناه أن الدعاء قد وصل إلى حد لا أعلم عدده، فأنا أطلب أن أفهم عدده، والعادة تقضى بأن الشخص إنما

---

(١) سورة البقرة : ٦.

(٢) سورة الأنبياء: ١١١.

(٣) البيت من الوافر: لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص: ٧٣، ولإشتقاق ص:٤٦، مغنى اللبيب ص: ٤١، ١٣٩.

(٤) البيت من البسيط، للمجنون فى ديوانه ص: ١٣٠، للعرجى فى شرح التصريح (٢/٢٩٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤١٦).

(٥) سورة الحاقة: ١.

يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثر فلم يعلمه، وفى طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء، وأما التعجب فالاستفهام معه مستمر؛ لأن من تعجب من شىء فهو بلسان الحال سائل عن سببه، وكأنه يقول: أى شىء عرض لى فى حال عدم رؤية الهدهد وأصله أى شىء عرض له، لكنه قلبه إلى نفسه مبالغة فى الصفة، وأما التنبية على الضلال فى نحو قول الإنسان: أين تذهب؟ مريدا التنبيه على الضلال، فالاستفهام فيه حقيقى؛ لأنه يقول: أخبرنى إلى أى مكان تذهب فإنى لا أعرف ذلك، وغاية الضلال لا يشعر بها إلى أن تنتهى، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[1]، فيأتى ما حصل به تحقيق المراد منه، وأما التقرير فاعلم أنهم لم يفصحوا عن مرادهم به، فهل نقول إن المراد به الحكم بثبوته كقولك: قررت هذا الأمر، أى: أثبته، فيكون حينئذ خبرا، فإن المذكور عقب الأداة واقع نفيا كان أم إثباتا. فالتقرير فى ﴿ألم نشرح﴾ للفعل وهو الشرح، أو المراد أنه طلب إقرار المخاطب به، مع كون السائل يعلم، فهو استفهام يقرر المخاطب، أى: يطلب منه أن يكون مقر به. ورأيت فى كلام أهل الفن ما يقتضى كلا من الاحتمالين.

وأنت إذا تتبعت الأمثلة فى ذلك قطعت فى بعضها بأن المراد الأول كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[2] إن جعلناه تقريرا، وفى البعض بأن المراد الثانى كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا﴾[3] فإنهم يطلبون إقراره به، كما صرح به المصنف فى الإيضاح، وينتظرون جوابه، فإذا أريد باستفهام التقرير المعنى الأول فذلك خبر صرف، وإن أريد الثانى فهل معنى الاستفهام باق فيه أو لا؟ الذى يقتضيه كلام الجميع أنه لا، والذى يظهر خلافه، وأقدم عليه دقيقة وهى أن الاستفهام طلب الفهم، ولكن طلب فهم المستفهم أو طلب وقوع فهم لمن يفهم كائنا من كان، فإذا قال: من يعلم قيام زيد لعمرو بحضور بكر الذى لا يعلم قيامه: هل قام زيد؟ فقد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهم بكر، إذا تقرر هذا، فلا بدع فى صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه، وإذا سلمت ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة، وظهر لك أن الاستفهامات الواردة فى القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفا إلى

---

(١) سورة التكوير: ٢٦.

(٢) سورة الإنسان : ١.

(٣) سورة الأنبياء: ٦٢.

غير المستفهم عنه، فلا حاجة إلى تعسفات كثير من المفسرين، وبهذا انجلى لك أن الاستفهام التقريرى بهذا المعنى حقيقة، وأن قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى﴾[1] حقيقة، فإنه طلب به أن يقر بذلك فى ذلك المشهد العظيم تكذيبا للنصارى وتحصيلا لفهمهم أنه لم يقل ذلك، وهذا ما قدمنا الوعد به فى قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[2]. فإن قلت: المقرر به هو ما يلى الهمزة، كما تقرر؛ فيلزم أن يكون طلب منه أن يقر بأنه قال ذلك، وهذا لم يطلب، بل طلب منه أن يقر بالواقع، والواقع أنه لم يقل: قلت، بل المطلوب منه أن يقر بالأمر الواقع، ولا ينافى هذا قولهم: إن المقرر به هو ما يلى الهمزة؛ فإن المراد أن المقرر به هو الفاعل، وتقديره ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾[3] أم غيرك، فقد طلب منه أن يقر بالفاعل منه ومن غيره، وهذا معنى قولهم: إن المستفهم عنه ما يلى الهمزة، وإن كان المستفهم عنه فى قولك: أزيد قائم أم عمرو، كلا من زيد وعمرو، ولكن مقصودهم ما يليها من مسند مع معادلة أو مسند إليه، كذلك وقد انجلى لك بهذا قول السكاكى: إن ذلك استفهام تقرير، بعد أن كان فى غاية البشاعة، واتضح لك إمكان حمل الاستفهامات الواردة فى القرآن على حقيقتها مع تنزيه البارئ عز وجل عن أن يطلب الفهم لنفسه تبارك وتعالى، وهذا ما قدمت الوعد.

وأما استفهام الإنكار فقد يكون الاستفهام به لطلب فهم السامعين لذلك الشيء المنكر فينكرونه. وأما التهكم فقد يكون فيه الاستفهام أيضا مصروفا إلى المخاطب. وأما التحقير فقد يكون استفهاما بمعنى أن ذلك وصل فى الحقارة إلى أن لا يعلم حقيقته فيستفهم عنه. وأما الاستبعاد فيمكن فيه ما سبق فى التنبيه على الضلال. والأمر يجوز أن يكون مفهوما مع بقاء قصد إفهام الناس حالهم، وطلب نطقهم بذلك. والعرض والتحضيض والزجر والمبالغة لا تعد فى اجتماع الاستفهام مع كل منها، فحاصله تكمل المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى آخر بمعاونة القرائن اللفظية أو الحالية. ومما يؤيد ما قلناه أن ابن الحاجب قال فى شرح المفصل: إن الطلب لا يمكن أن يستعمل مرادا به نوع آخر من الطلب، بل قد يستعمل ويراد

---

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة التكوير : ٢٦.

(٣) سورة الأنبياء : ٦٢.

به الخبر، وأما طلب آخر فلا، وأنت تجد كثيرا من هذه المعانى السابقة طلبا فإذا تكلفت لبقاء معنى الاستفهام فيه، وأن القرينة دلت على إرادة شيء آخر معه، خلصت من هذا.

(تنبيه) قوله سبحانه ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا**﴾[1]، يحتمل أن يكون استفهام تقرير، وكذا صرح به بعضهم، ووجهه أنه طلب منهم أن يقروا بما عندهم فى ذلك؛ ولهذا قال مجاهد: التقدير لا فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا لا جعلوا كأنهم قالوها، وهو قول الفارسى والزمخشرى. ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهم فيكون ميتة، والمراد بمحبتهم لأكل لحم أخيهم غيبته على سبيل المجاز، وجاء فكرهتموه بمعنى الأمر، أى: أكرهوه، قيل: إن "فكرهتموه" أمر، وقد يأتى الأمر بصيغة الماضى، نحو: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه. ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب؛ لأنهم لما كانت حالتهم حال من يدعى أنه يحب أكل لحم أخيه نسب إليهم ذلك وكذبوا فيه ويكون فكرهتموه خبرا.

(تنبيه) نقل الشيخ أبوحيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون "بهل" إنما تستعمل فيه الهمزة، ثم نقل الشيخ عن بعضهم أن (هل) تأتى تقريرا وإثباتا فى قوله تعالى: ﴿**هَلْ فِى ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِى حِجْرٍ**﴾[2] فأما قول الزمخشرى: إن ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ**﴾[3] للتقرير فتحمل على أنها بمعنى "قد" كما هو مذهبه، فإن الهمزة مقدرة قبله، فالتقرير حينئذ بالهمزة. وقال شيخنا أيضا: إن طلب بالاستفهام تعيين أو توبيخ أو إنكار أو تعجيب كان بالهمزة دون هل، وإن أريد به الجحد كان بهل ولا يكون بالهمزة، ومراده بالجحد القسم الثانى من قسمى الإنكار المتقدمين، ومراده بالإنكار القسم الأول فتعين فى (هل) التى للجحد الاستثناء مثل: ﴿**وَهَلْ نُجَازِى إِلا الْكَفُورَ**﴾[4].

وهل أنا إلا من ربيعة أومضر، ولا يجوز: أزيد إلا قائم.

---

(١) سورة الحجرات : ١٢.

(٢) سورة الفجر : ٥.

(٣) سورة الإنسان : ١.

(٤) سورة سبأ : ١٧.

الأمر من أنواع الطلب:

ص: (ومنها الأمر... الخ)

(ش): من أنواع الطلب الأمر، وهو يعنى أمر حقيقة فى القول الطالب للفعل إيجابا، وكذا ندبا على المشهور، وصيغته نحو: أكرم زيدا، والمقترن باللام، نحو: ليحضر زيد واسم الفعل نحو: نزال ودراك.

قال: (والأظهر أن هذه الصيغ موضوعة لطلب الفعل استعلاء). وينبغى أن يقول طلبا جازما؛ فإنه يدخل فى عبارته المندوب، والصحيح أن صيغة افعل موضوعة للإيجاب، وإن كان الأمر الأعم منه ومن المندوب. والمصنف لم يفرق بين الأمر وبين صية افعل. والتحقيق ما قلناه، وقوله: الأظهر يحتمل أن يريد به كونها لطلب الفعل ليكون دفعا لمن ادعى أنها حقيقة فى الإباحة مثلا، ويحتمل أن يكون دفعًا لقول من قال: إنها للطلب، ولكن اشترط العلو كالمعتزلة أو لم يشترط الاستعلاء ولا العلو، كالإمام فخر الدين وأتباعه مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[1] ولا حجة فيه إما لكونه مشتقا من الأمر، بمعنى المشورة والفعل، وإما لأن فرعون إذ ذاك كان مستعليا لهم، وكلامه فى الإيضاح يدل على إرادة كونها لطلب الفعل؛ لأنه لا يستدل على ذلك بإطباق أئمة اللغة على إضافة هذه الألفاظ للأمر بقولهم: صيغة الأمر، واستدل المصنف عليه بتبادر الذهن عن سماع هذه الألفاظ على ذلك، وهذا بناء منه على أن التبادر علامة الحقيقة، كما هو المشهور، وإن كان قد منع ذلك المصنف بما يطول ذكره، وقد تكلمنا عليه فى شرح مختصر ابن الحاجب، بقى على المصنف إشكال وهو أن قوله: الأظهر أن صيغته موضوعة لطلب الفعل، وقوله لتبادر الذهن إليه عند سماع هذه الصيغة يقتضى أن مجرد سماعها يفضى بتبادر الذهن إلى أنها أمر، وذلك ينفى اشتراط الاستعلاء، وإن كان يتبادر إليها بقرينة الاستعلاء فالتبادر بشرط القرينة شأن المجاز لا الحقيقة، ثم لو أراد هذا لكان الاستدلال على الاستعلاء لا على كونها للطلب، وهو خلاف ما سبق، ويرد على المصنف النهى فإنه طلب لفعل؛ لأن مطلوبه كف النفس، وخرج بقوله الاستعلاء: الدعاء والالتماس، واعترض على المصنف بأن اسم الفعل لا يسمى أمرا فى اصطلاح النحاة، وأجيب بأنه يسمى

---

(١) سورة الشعراء : ٣٥.

أمرا، فى اصطلاح أهل المعانى، وقد عده صاحب المفصل أمرا وقول المصنف لطلب الفعل استعلاء لا يقتضى أنه للوجوب أو له وللندب كما توهمه بعضهم، وربما استفيد الأمر من غير هذه الصيغ، مثل: أوجبت، وما أشبهه. وقول المصنف: استعلاء، لا يصح أن يكون مفعولا من أجله، لكن أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض، تقديره على الاستعلاء، أى: على جهة الاستعلاء، والنصب يكون بإسقاط على كما مر فى قوله تعالى: ﴿**وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ**﴾(1) على قول، ثم إذا ثبت أنها حقيقة فى طلب استعلائى، فقد تستعمل لغيره، وذلك على أقسام:

الأول: الإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، أى: ابحث لك مجالسة أيهما شئت.

قلت: إن كانت أو فى هذا المثال على بابها، فالمعنى جالس أحدهما، فإن أرادوا أن ذلك لا يجب فهو ممنوع، وما الذى صرفه عن وجوب مجالسة أحد لا بعينه وهو صريح اللفظ، وكون الأصل الجواز أو الحظر لا يقتضى ذلك، وإن أرادوا مع ذلك أنها للإباحة بمعنى أن مجالسة أيهما شاء مباحة، فذلك لا يدفع الجواز، ثم تصير "أو" حينئذ للتخيير، مثل: خذ من مالى درهما أو دينارا، وإن كان المراد أنها بمعنى الواو فما الذى صرفه عن وجوب مجالستها؛ كقولك: جالس الحسن وابن سيرين، والنحاة يقولون: إن "أو" فى هذا للإباحة، وكلامهم مشكل؛ لأنهم بين قائل إنها بمعنى الواو، وإنها للإباحة، ولا أدرى ما الذى اقتضى أنها للإباحة إذا كانت بمعنى الواو وهذا رأى ابن مالك، وشيخنا أبوحيان يقول: هى ليست بمعنى الواو، والفرق بينهما أنه لو قال: جالس الحسن وابن سيرين، كان له أن يجالس أيهما كان وحده، وأن يجالسهما معا، وإذا قال: جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجالسهما معا، وليس له أن يجالس أحدهما وحده. قلت: ولا أدرى ما الذى أباح له مجالستهما معا إذا كانت "أو" على معناها الحقيقى، ولا أدرى ما الذى منع أن يجالس كلا وحده إذا أتى بالواو، وهى لا تدل على المعية، نعم لو كانت مجالسة الحسن وابن سيرين حراما فقال: جالس الحسن أو ابن سيرين، قلنا: إنها للإباحة بمعنى أنه أباح مجالسة أحدهما؛ لأنه أمر بها، والأمر بعد الحظر للإباحة على الصحيح، والعلاقة بين الإباحة والطلب أن كلا منهما مأذون فيه، ولا يقال الجزئية؛ لأن المباح جنس

---

(1) سورة التوبة: ٥.

للواجب على قول فإن كلامنا فى المباح المستوى الطرفين، وليس جنسا للواجب فتأمل ذلك فقد غلط فيه الأكابر، ثم قولهم: الشيء إن كان أصله على التحريم، ثم أمر به فأو للتخيير، مثل: خذ من مالى درهما أو دينارا، وإن لم يكن فهو للإباحة، مثل: جالس الحسن أو ابن سيرين كلام عجيب؛ فإن الإباحة فى جالس الحسن أو ابن سيرين ليست من اللفظ، وكذلك التحريم فى خذ درهما أو دينارا، بل من خارج فحينئذ كل من هذين المثالين كالآخر يقتضى إباحة أحدهما، والتخيير وأما إباحة الأخذ من أحدهما، وامتناع ذلك فى المثال الآخر فليس من اللفظ، ثم إن الأصوليين قاطبة فسروا الإباحة بالتخيير، وإن كان التحقيق خلافه فإن الإباحة إذن فى الفعل، وإذن فى الترك ينظم إذنين معا، والتخيير إذن فى أحدهما لا بعينه.

الثانى: التهديد مثل ﴿اعملوا ما شئتم﴾ وفيه خروج عن الإنشاء، فإن التهديد خبر دل على إرادته القرينة والعلاقة فيه المضادة؛ ولذلك لا يمكن إرادة الإيجاب، والتهديد بصيغة واحدة، وإن جوزنا استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه أو فى معنييه الحقيقيين، وهذا أحسن ما يمثل به لقولنا: شرط استعمال المشترك أو الحقيقة والمجاز فى معنييهما عدم التضاد، أى: عدم تضاد الاستعمالين، لا عدم تضاد المعنيين.

الثالث: التعجيز كقوله تعالى: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**﴾[1] إذ ليس المراد طلب ذلك منهم، قال بعضهم: لأنه محال، قلت: التكليف بالحال جائز على الصحيح، لكن القرائن تفيد القطع بعدم إرادة هذا؛ فإنه غير مناسب لما هو المقصود قطعا من التعجيز، والعلاقة فيه أيضا المضادة، وهو أيضا خبر بعجزهم دلت على إرادته القرينة.

الرابع: التسخير نحو: ﴿**كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾[2] والتسخير فى اللغة: التذليل والإهانة، والمراد أنه عبر بهذا عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالا لهم، فإما أن يكون المراد أنه لم يصدر قول، ولكن حالهم حال من قيل لهم ذلك، أو يكون المراد أنهم قيل لهم ذلك قولا لم يقصد به طلب، بل قصد به الإخبار عن هوانهم، وعلى التقديرين يكون خبرا، والعلاقة فيه

(١)سورة البقرة : ٢٣.

(٢) سورة البقرة : ٦٥.

تحتم مقتضاه لتحتم مقتضى الخبر عن الماضى، وتوهم القرافى أن المراد بالتسخير الاستهزاء، فيقال: ينبغى أن يقال: السخرية، وليس كما قال.

الخامس: الإهانة مثل: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾[1] الآية والفرق بين هذا والذى قبله أن المقصود من: كونوا حجارة، الإهانة والذى قبله قصد فيه صيرورة الشىء إلى الحالة التى صدرت بها صيغة الأمر، فهذا أعم مما قبله، ومثله المصنف فى الإيضاح والأصوليون بقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[2] وفيه نظر؛ لجواز أن تكون حقيقة الأمر، والإهانة مفهومة من أمرهم بذلك مع كونه فاعلوه فى من قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ بالاستعارة التهلكمية

السادس: التسوية مثل ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾[3] أى: صبركم وعدمه فى عدم النفع سواء، وعلاقته مضادة التسوية بين الشيئين للوجوب، وهو أيضا خروج من الإنشاء إلى الخبر.

السابع: التمنى كقول امرئ القيس:

أَلا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلى ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[4]

فإن الليل لا يقبل أن يطلب منه الانجلاء، وإنما هذه الصيغة كناية عن تمنى أمنية فيكون باقيا على إنشائيته وجعلوه تمنيا لا ترجيا؛ لأن التمنى لما بعد ومن شأن المحب أن يستبعد انجلاء الليل، والياء ثابتة فى قوله انجلى؛ لإشباع الكسرة لقصد التصريع، لا أنها من أصل الكلمة كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمى

الثامن: الدعاء، وهو الطلب من الأعلى على سبيل التضرع، مثل: اللهم اغفر لى.

---

(١) سورة الإسراء : ٥٠.

(٢) سورة الدخان : ٤٩.

(٣) سورة الطور : ١٦.

(٤) البيت من الطويل، لامرىء القيس فى ديوانه ص: ١٨، وخزانة الأدب (٢/٣٢٦) ولسان العرب (شلل).

التاسع: الالتماس، وهو الطلب من المساوى كقولك بلا استعلاء لمن يساويك رتبة: اسقنى ماء، قلت: والدعاء والالتماس استعمال افعل لهما حقيقة، فلا ينبغى أن يعدا مما خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته، هذا ما ذكره المصنف، وزاد غيره شيئا آخر، ويمكن أن تزاد تلك الزيادة فنقول حينئذ.

العاشر: الندب، وهذا لم يحتج لعده المصنف؛ لأنه اقتضى كلامه أن صيغة افعل حقيقة فى الندب أيضا، فهو داخل فى حقيقة افعل، وهو إنما يذكر هنا ما خرج عنها غير أن الصحيح أن صيغة افعل للندب مجازا، وعدوا منه قوله ﴿فكاتبوهم﴾ والشافعى نص على أن الأمر فيه للإباحة، وأنه من الأمر بعد الحظر، ونقل صاحب التقريب قولا أنها واجبة إذا طلبها العبد، وجعلوا منه التأديب مثل: كل مما يليك، فإن الأدب مندوب إليه، لكنه متعلق بمحاسن الأخلاق، فهو أخص من المندوب، وقد نص الشافعى فى الأم والبويطى والرسالة على أن الأكل من غير ما يليه إذا لم يكن نحو التمر حرام.

الحادى عشر: الإرشاد، كقوله تعالى: ﴿**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾[1] قال الغزالى والإمام: الإرشاد: الندب لمصالح الدنيا والآخرة، فيحتمل أن يكون قسرا من المندوب تحصل به مصلحتان دنيوية وأخروية، فيكون حكما شرعيا، ويحتمل أن يكون من نوع الإشارة والإخبار أن ذلك مصلحة فى الدنيا، فيكون قسما آخر ليس من الحكم الشرعى.

الثانى عشر: الإنذار، نحو ﴿**قُلْ تَمَتَّعُوا**﴾[2] فمنهم من عد من التهديد، ومنهم من جعله قسما آخر، وأهل اللغة قالوا: التهديد: التخويف، والإنذار: الإبلاغ، فهما متقابلان.

الثالث عشر: الامتنان، نحو: ﴿**فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ**﴾[3] والظاهر أنه قسم من الإباحة، لكن معه امتنان.

الرابع عشر: الإكرام، مثل قوله تعالى ﴿**ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ**﴾[4] وهو أيضا من الإباحة.

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٢.

(٢) سورة إبراهيم: ٣٠.

(٣) سورة النحل : ١١٤.

(٤) سورة الحجر : ٤٦.

الخامس عشر: الاحتقار، نحو ﴿**أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ**﴾[1] وفيه نظر أيضا، ولولا أن الإلقاء سحر لكنت أقول إنه أمر إباحة.

السادس عشر: التكوين، كقوله تعالى: ﴿**كُنْ فَيَكُونُ**﴾[2] وهو قريب من التسخير، إلا أن هذا أعم.

السابع عشر: الخبر، نحو "إذالم تستح فاصنع ما شئت"[3]؛ إذ الواقع أن من لم يستح يفعل ما يشاء، وقيل: المعنى إذا وجدت الشيء مما لا يستحيا منه فافعله، فيكون إباحة، وقد تقدم أن غالب هذه الاستعمالات بنقل صيغة افعل إلى الخبر.

الثامن عشر: بمعنى الإنعام، مثل ﴿**كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ**﴾[4] ذكره الإمام فى البرهان قال: وإن كان فيه معنى الإباحة، فالظاهر منه تذكر النعمة.

التاسع عشر: التفويض، كقوله تعالى: ﴿**فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ**﴾[5] زاده الإمام أيضا.

العشرون: التعجب، ذكره الهندى، ومثل له بقوله تعالى: ﴿**قُلْ كُونُوا حِجَارَةً**﴾[6] وقد تقدم التمثيل له بغيره، وذكره أيضا العبادى فى ترجمة الفارسى من أصحابنا ومثله بقوله تعالى: ﴿**انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ**﴾[7] والظاهر أنه أمر إيجاب معه تعجب.

الحادى والعشرون: الأمر بمعنى التكذيب، ذكره العبادى عن الفارسى أيضا كقوله تعالى: ﴿**قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا**﴾[8] وقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا**﴾[9].

---

(١) سورة يونس : ٨٠.
(٢) سورة مريم : ٣٥.
(٣) أخرجه البخارى فى "الأدب"، باب: إذا لم تستح فاصنع ما شئت، (١٠/٥٣٩)، (ح ٦١٢٠) من حديث أبى مسعود.
(٤) سورة البقرة : ٥٧.
(٥) سورة طه : ٧٢.
(٦) سورة الإسراء : ٥٠.
(٧) سورة الإسراء : ٤٨.
(٨) سورة آل عمران : ٩٣.
(٩) سورة الأنعام: ١٥٠.

الثاني والعشرين: بمعنى المشورة، مثل: ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾[1] ذكره عن الفارسى أيضا.

الثالث والعشرين: الأمر بمعنى الاعتبار، ذكره العبادى أيضا فى ترجمة غير الفارسى، ومثله بقوله تعالى: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾[2].

الرابع والعشرون: التحريم، فإن جماعة ذهبوا إلى أن الأمر مشترك بين معان، أحدهما: التحريم، كما نقله الأصوليون، فإذا كنا نذكر الاستعمالات لغير الأمر مجازا فذكر هذا أولى؛ لأنه استعمال حقيقى عند القائل به ولا بدع فى استعماله عند غيره فى التحريم مجازا بعلاقة المضادة، ويمكن أن يمثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾[3] لكنه يبعده فإن مصيركم إلى النار، فإنه لا يناسب التحريم، وكذلك ﴿تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾[4].

الخامس والعشرون: التعجب، نحو: أحسن بزيد، وقد ذكره السكاكى فى استعمال الإنشاء بمعنى الخبر، وغالب هذه المعانى فيها نظر.

اختلاف صيغة الأمر عند تجردها عن القرائن:

ص: (ثم الأمر قال السكاكى حقه الفور... الخ).

(ش): اختلف الناس فى صيغة الأمر عند تجردها عن القرائن، هل تقتضى الامتثال على الفور أم على التراخى أم لا تدل على أحدهما بل على الأعم؟ فالجمهور على الأخير، ونسب إلى الشافعى — رضى الله عنه — وأكثر أصحابه؛ وقيل: على الفور عن الحنفية، وهم ينكرونه وهو اختيار أبى حامد المروزى والصيرفى من أصحابنا، والمتولى كما ذكره فى كتاب الزكاة؛ وقيل: على التراخى، وهذا القول نقل عن كثيرين، واستدل عليه بما يقتضى أن مرادهم أنه لا يوجب الفور، فهو قول الجمهور، وإطلاق التراخى على ذلك لا بدع فيه، ألا ترى إلى قول الناس أجمعين الحج على الفور أو التراخى قولان، يعنون بالتراخى جواز التأخير، ولم يقل أحد:

---

(١) سورة الصافات: ١٠٢.

(٢) سورة الأنعام : ٩٩.

(٣) سورة إبراهيم : ٣٠.

(٤) سورة الزمر : ٨.

إنه يجب تأخيره وأما القول بأن الأمر على التراخى بمعنى أنه يجب تأخيره، فقال إمام الحرمين فى البرهان وفى الملخص: إنه ليس معتقد أحد. قلت: ورأيت فى العدة فى الأصول لابن الصباغ أن طائفة من الواقفية قالوا: لا يجوز على الفور، وهذا يخدش فى قول الإمام إنه ليس معتقد أحد، لكن قال عنهم: إنهم خرقوا الإجماع، وقيل بالوقف، بمعنى لا أدرى، وقيل بالوقف بمعنى أنه مشترك، ومحل الحجاج على هذه المسألة أصول الفقه، واستدل السكاكى بأنه الظاهر من الطلب، وقد ينازع فى ذلك. والمثال الذى ذكره من اسقنى الماء، لا يدل؛ لأن معه قرينة، وهو أن طلب الماء إنما يكون لعطش يوجب الفور، واستدل أيضا بأن من قال لعبده افعل كذا، ثم قال له افعل كذا يفهم منه أنه رجع عن الأول، ولو لم يكن للفور لما أفاد ذلك وعبارة المصنف دون الجمع وإرادة التراخى والصواب أن يقول: أو إرادة التراخى وإطلاق المصنف ليس بجيد؛ فإن السكاكى قيده بالأمرين المتضادين، مثل: قم، ثم تقول: اضطجع، فإنه لا يمكن إرادة الجمع لاستحالته، ولا التراخى. قال المصنف: (وفيه نظر) يحتمل أن يريد النظر فى أصل الدعوى، فإن الحق أنه ليس على الفور، ويحتمل أن يعود إلى هذين الدليلين فإنهما ممنوعان، ولم يتعرض المصنف لكون الأمر للتكرار أو المرة، ولا لغيره من مسائل الأمر؛ لأنه أحاله على كتب الأصول.

النهى من أقسام الإنشاء:

ص: (ومنها النهى... الخ).

(ش): من أقسام الإنشاء: النهى، وهو طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء، وفيه من الخلاف فى اشتراط العلو أو الاستعلاء ما فى الأمر، ومذهب أبى هاشم وكثير أن المطلوب به نفى الفعل، وأما حكاية الخطيبى الخلاف أن مطلوبه الكف أو الترك فغلط؛ لأن الكف هو الترك والترك فعل وهو غير نفى الفعل، وقد صرح الأصوليون بما قلنا، نعم فى كلام بعض شراح المختصر أن الترك ليس بفعل، وليس كذلك، والقول به ضعيف، نسبه الشيخ أبوالحسن الأشعرى لبعضهم، ورد عليه. (وصيغته) أى: صيغة النهى (لا تفعل) بلا الجازمة احتراز عن لا غير الجازمة، وحقيقته المذكورة أعم من التحريم والكراهة، ولكن صيغة "لا تفعل" حقيقة فى التحريم، وكلام المصنف يقتضى أنها حقيقة فى الطلب الأعم من التحريم والكراهة، كما فعل فى الأمر وليس كذلك، وقد تخرج صيغة "لا تفعل" عن حقيقتها فتستعمل مجازا فى أحد

أمور، منها: الكراهة وهو كثير، ومنها: التهديد، كقولك لمن لا يمتثل أمرك: لا تمتثل أمرى، ومنها: الإباحة، وذلك فى النهى بعد الإيجاب، فإنه إباحة الترك، ومنها: بيان العاقبة كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً﴾(١) أى: عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة، كذا قيل، وعلل بأن النبى (لا يخاطب بمثل ذلك. قلت: النبى ﷺ منهى عن كل ما نهى عنه غيره، إلا ما خص، وأما خطابه بذلك مع القطع بأنه لا يصدر منه فلعله ليعلم أن غيره منهى عنه من باب أولى، ومثله الإمام بقوله: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾(٢)، ومنها: الدعاء نحو: ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾(٣)، ومنها: الالتماس، كقولك لنظيرك: لا تفعل هذا، والظاهر أن صيغة "لا تفعل" فيهما حقيقة. ومنها: اليأس كقوله تعالى: ﴿لاَ تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾(٤) ولا يخفى ما فى هذا، ومنها: الإرشاد كقوله تعالى: ﴿لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾(٥) قاله فى البرهان، وفيه نظر، بل هو للتحريم، وينبغى أن يمثل له بقوله عز وجل: ﴿وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾(٦)، ويمكن أن يكون منها التسوية مثل: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾(٧)، ومنها: الإهانة مثل: ﴿اخْسَئُوا فِيهَا وَلاَ تُكَلِّمُونِ﴾(٨)، ومنها: التمنى نحو قولك: لا ترحل أيها الشباب، ومنها: الامتنان نحو: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا﴾(٩). ومنها: الاحتقار والتقليل كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾(١٠) فهو احتقار للدنيا، قاله الإمام فى البرهان، وفيه نظر، بل هو للتحريم. ومنها: نحو: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾(١١) وفيه نظر؛ لأنه نهى تحريم. وغالب ما تقدم من المعانى التى استعملت فيها صيغة افعل ممكن وروده هاهنا.

---

(١) سورة ابراهيم : ٤٢.

(٢) سورة آل عمران : ١٦٩.

(٣) سورة آل عمران : ٨.

(٤) سورة التوبة : ٦٦.

(٥) سورة المائدة : ١٠١.

(٦) سورة البقرة : ٢٨٢.

(٧) سورة الطور : ١٦.

(٨) سورة المؤمنون : ١٠٨.

(٩) سورة البقرة : ١٨٨.

(١٠) سورة طه : ١٣١.

(١١) سورة البقرة : ١٩٥.

هذه الأربعة تقدير الشرط بعدها:

ص: (وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها... الخ)

(ش): أى: هذه الأنواع الأربعة من الإنشاء، وهى: التمنى، والاستفهام، والأمر، والنهى يجوز أن يجزم بعدها المضارع، وإنما قال يجوز؛ لأنه لا يجب، بل يجوز رفعه على الاستئناف. وفى جازمه أقوال:

الأول: أن كلا منهما ضمن معنى حرف الشرط وفعله، فمعنى أسلم تسلم، إن تسلم وضمن أسلم معنى أن تسلم، ونسب هذا للخليل وسيبويه، واختاره ابن مالك.

الثانى: أن جملة الشرط حذفت، ونابت هذه الأشياء عنها فى العمل، وهذا مذهب الفارسى والسيرافى، وصححه ابن عصفور.

الثالث: أن الجزم بلام مقدرة.

الرابع: أنها مجزومة بشرط مقدر قبلها، واختاره شيخنا أبوحيان، أى: قبل المجزوم؛ وبعد هذه الأمور. وهذا هو الذى قاله المصنف، فقوله: يجوز تقدير الشرط بعدها، أى: بعد التمنى والاستفهام والأمر والنهى، وإنما حصل الجزم بعد الأربعة، لأن الشرط سبب للجزاء، أعنى: سببا فى الأعيان، وإن كان مسببا فى الأذهان فتناسبا، وبما ذكرناه يعلم الجواب من كونه لم يقع الجزم بعد النداء، وإن كان أيضا طلبا؛ لأنا نراعى فى الطلب الذى يجزم جوابه أن يكون قصد منه فائدة سبب يترتب عليها، والنداء ليس فيه طلب غير إقبال المخاطب، وقد أورد على تقدير الشرط قوله عز وجل: ﴿**قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا**﴾[1]، فإنه لو كان التقدير أن تقل لهم يغفروا، للزم من القول الغفران، وأجيب عنه بأن القول لهم سبب، وقد يتخلف الغفران لمانع، وقيل: يغفروا محكى بالقول، وأصله اغفروا، ولكنه جاء على المعنى، كقوله: قال زيد قام، ويكون لفظه قمت، ومنه حلف زيد ليخرجن، وإنما قال لأخرجن، ونظير الآية قوله تعالى: ﴿**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾[2] وأما قوله تعالى: ﴿**فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي**﴾[3]

---

(١) سورة الجاثية: ١٤.

(٢) سورة إبراهيم : ٣١.

(٣) سورة مريم : ٥، ٦.

على قراءة الرفع، فقال الزمخشرى: إنه على الصفة، وقال السكاكى: إنه على الاستئناف، كأنه قيل له: ما تصنع به؟ قال: يرثنى. فلم يكن داخلا فى المطلوب بالدعاء، ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدمه استجابة الدعاء، فإن يحيى مات فى حياة زكريا -عليهما الصلاة السلام- قلت: يرد عليه شيئان:

أحدهما: أن هذا المحذور الذى فر منه لازم له على قراءة الجزم، فمهما كان عذر عنهما كان عذرا عن كونه صفة، وعن استجابة الدعاء.

الثانى: أن هذا الذى ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يترتب عليه محذور، بخلاف الاستئناف فإنه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه يرثه فيلزم الخلف وهو ممتنع فى هذا المحل، وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الخلف، بل يلزم عدم ترتب الغرض، فإن التقدير أطلبه ليرثنى، وفيه نظر، وإنما الصواب أن المراد إرث العلم والنبوة، كما ذكره المفسرون والسلف. وقد وقع ذلك واستجيبت دعوته (وحصل له مقصوده بتمامه قبل موت يحيى -عليهما الصلاة والسلام-

الغرض مولد عن الاستفهام:

ص: (وأما العرض إلى آخره)

(ش): العرض كقولك: ألا تنزل تصب خيرا، تقدم أنه مولد عن الاستفهام؛ فلذلك يجزم الفعل فى جوابه، كما يجزم الاستفهام. وإنما لم يقل: إنه استفهام؛ لأنه لا يريد نقل ما فى الخارج لما فى الذهن؛ فإنه عارف. قلت: وقد تقدم أنه يمكن رجوعه إلى الاستفهام، وكأن المصنف يريد أنه لما كان صيغة استفهام، ألحق بالاستفهام وكلام غيره يقتضى أنه نوع خامس من الطلب يجزم الجواب بعده، كما يجزم بعد الأربعة.

يجوز فى غير الأمور الأربعة القرينة:

ص: (ويجوز فى غيرها القرينة)

(ش): أى: يجوز فى غير هذه الأمور تقدير الشرط نحو: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[1] التقدير: إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولى لا غيره، والفاء هى القرينة فى ذلك، وحذف الجملة الشرطية أطلق الجمهور جوازه، فأما حذفها وبقاء إن فالأكثرون على الجواز، وذهب بعضهم إلى أنه

---

(١) سورة الشورى : ٩.

يحذف الفعل إلا مع بقاء "لا" التى قبله منفيا بها، وهو الذى ذكره الشيخ أبوحيان فى تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾[1]. وإن كان اختار فى شرح التسهيل الجواز مطلقا. ويجب أن يستثنى من عبارة من تكلم على حذف فعل الشرط إن سيفا فسيف: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2]، فالكلام حينئذ إنما هو فى حذف جملة الشرط بأسرها، وأما حذفها مع إن فالزمخشرى كثير الاستعمال له، ورد عليه الشيخ أبوحيان حيث قدر إن فعلتم فتاب عليكم بأن حذف حرف الشرط وفعله لا يجوز إلا بعد الأمر ونحوه مما يجزم فى جوابه، غير أن الشيخ نقل عند قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾[3] عن الفارسى جواز ذلك، وتقديره كما قيل ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾ وفيه تكلف ولم يمنعه، وكذلك نقله عن الزمخشرى فى تقديره فى قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[4] ولم ينكره، قال السكاكى وغيره: يحذف الجزاء كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾[5] الآية، وذكر غيره أنه يحذف الشرط والجزاء معا قال الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وإِنْ ... كَانَ فَقيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وإِنْ[6]

ونص ابن مالك وابن عصفور على أن ذلك ضرورة، وغيرهما أطلق الجواز، هذا إذا حذفا مع بقاء "إن" فإن حذفت "إن" أيضا فالظاهر جوازه إذا دل عليه دليل.

النداء من أنواع الإنشاء:

ص: (ومنها النداء... الخ).

(ش): أى الخامس من أنواع الإنشاء: النداء، وحقيقته طلب إقبال المدعو على الداعى بأحد حروف مخصوصة، وأحكامه معلومة فى النحو، وقد يستعمل فى غير معناه مجازا، فمن

(١) سورة المزمل : ٢٠.

(٢) سورة التوبة : ٦.

(٣) سورة المائدة : ١٠٦.

(٤) سورة الشورى : ٩.

(٥) سورة فصلت : ٥٢.

(٦) الرجز لرؤبة بن العجاج فى ديوانه ص: ١٨٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٦.

ذلك: الإغراء، وهو فى الاصطلاح إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، والمراد به هنا الابتلاء، وقد تستعمل فيه صيغة النداء كما نقول لمن يتظلم ويتشكى من الظلم يـا مظلـوم، فإنه ليس نداء حقيقة؛ لأن الغرض أن المخاطب أقبل يتظلم، ولكنه ترغيب له فى شكوى الظلم، ومن ذلك: الاختصاص، كقوله أنا أفعل أيها الرجل، وغفر الله لنا أيتها العصابـة، أى: مخصصا به دون الرجال، واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب، والاختصاص حقيقة اسم ظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب مسند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد، وأى هذه مبنية على الضم كحالها فى النداء وليست منادى. وزعم السيرافى أنها فى الاختصاص معربة، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ تقديره هو أيها الرجل، أى المخصوص به، وأن تكون مبتدأ تقديره أيها الرجل المخصوص أنا المذكو. وذهب الأخفش إلى أنـه منـادى، قـال: ولا يمتنـع أن ينـادى الإنسـان نفسه، كقول عمر – رضى الله عنه – "كل إنسان أفقه منك يا عمر"[1]. وإذا تأملت ما ذكرناه علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلبا وعلى رأى الأخفش طلب؛ لأنه نـداء، ولا يكون ذلك فى ضمير الغائب، فلا يجوز: اللهم اغفر لهـم أيتهـا العصابـة. قـال سيبويه: أراد أن يؤكد؛ لأنه قد اختص حين قال: أنا ولكنه أكد ولم يعرف المختص إلا بلفظ أيها وأيتها، وإنما وقع علما أو مضافا أو معرفا بالألف واللام، وقد خالف النداء فـى أنـه لا يبـدأ بـه، ولا يستعمل بسائر أحرف النداء، واستعمل معرفا بالألف واللام، وهو أقسام؛ قسم منقول من النداء وهـو مـا سبق، وقسم تتبع فيه النقل، مثل: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وقسـم يجـوز فيـه الأمـران،

(١) هو حديث عمر – رضى الله عنه – فى نهيه عن المغالاة فى صدقات النسـاء، فهـو صحيـح بلفظ: ولا تغالوا فى صدقات النساء". أما ما شاع على الألسنة من اعتراض المرأة على عمـر وقولها: "نهيت الناس آنفا أن يغالوا فى صداق النساء، والله تعالى يقول فى كتابه: ﴿وآتيتـم إحداهن قنطارًا فلا تـأخذوا منـه شيئًا﴾، فقـال عمـر: كـل أحـد أفقـه مـن عمـر، مرتيـن أو ثلاثًا...." الحديث فهو "ضعيف" يرويه مجاهد عن الشعبى عن عمـر، أخرجـه البيهقـى فـى الكبرى"، (٢٣٣/٧)، وقال: "هذا منقطع". وكيف تكون المرأة أفقه من عمر، وهو الملهـم المحدث، الذى نزل القرآن على لسانه. وراجع كلام الشـيخ الألبـانى علـى هـذا الخبر فـى "الإرواء"، (٣٤٧/٦، ٣٤٨).

وهو خمسة: أهل، كقوله ﷺ: "سلمان منا أهل البيت"[1] وآل، نحو: نحن آل فلان كرام، ومعشر: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"[2]، وبنى

إنا بنى نهشل لا ندعى لأب

والعلم، نحو: بك الله نرجو الفضل، بنا تميما يكشف الضباب.

(تنبيه) اقتصر المصنف من الإنشاء الطلبى على ما ذكره، وبقى عليه الترجى، نحو: لعل الله يأتينا بخير، ونقل القرافى الإجماع على أنه إنشاء وإذا كان الترجى إنشاء فهو طلب كالتمنى، وما قيل من أنه قد يكون "لعل" إشفاقا لتوقع محذور كقوله تعالى: ﴿**لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ**﴾[3] إن سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب، ولا يقال استغنى بذكر التمنى عن ذكر الترجى؛ لأنهما بابان مختلفان، ولأنه قال فى التمنى إنه قد يتمنى: بلعل، فيعطى حكم ليت. وتقع "لعل" للتقليل عند السكاكى والأخفش، وللاستفهام عند الكوفيين كما سبق، وللشك عند الفراء والطوال. قال التنوخى فى الأقصى القريب: وقد تجىء "لعل" للإشفاق والتقليل والاستفهام مع بقاء معنى الترجى، وأما القسم فهو إنشاء إجماعا، كما نقله القرافى أيضا، قيل: وإنما لم يذكره لكونه ليس طلبا؛ لأنه لتأكيد الخبر مثل: والله لأفعلن، أو الطلب على سبيل الاستعطاف مثل:

---

(١) "ضعيف جدًا" أخرجه الحاكم فى "المستدرك"، (٥٩٨/٣)، وسكت عنه، ورده الذهبى بقوله: "قلت: سنده ضعيف". لذلك أورده الشيخ الألبانى فى ضعيف الجامع (ح ٣٢٧٢)، وزاد نسبته، إلى الطبرانى من حديث عمرو بن عوف، وقال ضعيف جدًا. وقد صح موقوفا على على – رضى الله عنه.

(٢) الحديث متفق على صحته بلفظ: "لا نورث ما تركنا صدقة"، أما بهذا اللفظ، فقد قال الحافظ ابن حجر فى "الفتح"، (١٠/١٢): "فقد أنكره جماعة من الأئمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ "نحن"، ولكن أخرجه النسائى من طريق ابن عيينة عن أبى الزناد بلفظ: "إنا معاشر الأنبياء لا نورث..." الحديث. أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه، وهو كذلك فى مسند الحميدى عن ابن عيينة، وهو من أتقن أصحاب ابن عيينة فيه. وأورده الهيثم بن كليب فى مسنده من حديث أبى بكر الصديق باللفظ المذكور، وأخرجه الطبرانى فى "الأوسط"، بنحو اللفظ المذكور، وأخرجه الدارقطنى فى "العلل"، من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبى بكر الصديق بلفظ: "إن الأنبياء لا يورثون".

(٣) سورة الشورى : ١٧.

بحياتك أخبرنى. وفيه نظر؛ لأن تأكيد الطلب طلب، ولا ينحصر ذلك فى الاستعطاف، فإنك تقول: بالله اضرب زيدا. وأما التحضيض فهو إنشاء فذكره المصنف فى باب التمنى، وجعله قسما منه. وأما العرض فهو إنشاء، وقد جعله مولدا عن الاستفهام، ويرد عليه أنه كان ينبغى أن يجعل العرض قسما من الاستفهام، كما جعل التحضيض قسما من التمنى، أو يجعلهما قسمين برأسهما؛ لأن حرف الاستفهام فى كل منهما؛ لأن فى كل منهما أداة استفهام اتصل بها "لا" بل أولى لأن "هلا" استعملت فيها "هل" للتمنى، ثم زيد عليها "لا" فاستمر فيها عنده معناها المجازى من التمنى، وأما: ألا تنزل عندنا، فإن الهمزة لم تنتقل عن الاستفهام قبل العرض لغيره.

الخبر يقع موقع الإنشاء:

ص: (ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء... الخ).

(ش): يعنى أن الخبر، أى: صيغته وهى ما ليست من صيغ الإنشاء قد تستعمل ويراد بها الإنشاء، وذلك إما للتفاؤل نحو: غفر الله لك، فإنه أبلغ من "رب اغفر له" فإن صيغة غفر أصلها للمضى، والماضى لا يتعلق به الطلب، فالتعبير عنه بذلك يحصل به تفاؤل ومسرة، ولقصد التفاؤل سميت الفلاة مفازة، والعطشان ناهلا، واللديغ سليما، إلا أن هذه العلة قاصرة من صور التعبير بالخبر عن الإنشاء على الماضى، وقد يؤتى بصيغة الخبر لإظهار الحرص على وقوع المطلوب، وقد مر هذا فى صيغ الشرط كقولك: أحيا الله السنة، بمعنى الدعاء بإحيائها، والدعاء بصيغة الماضى إذا صدر من البليغ احتمل التفاؤل، واحتمل إظهار الحرص معا؛ لأنه قد يريدهما بخلاف غير البليغ فإنه لا يعلم ذلك، ولا يخلو هذا الكلام عن نظر كما سبق فى نظيره وقد يأتى الإنشاء بصيغة الخبر، كقول العبد للمولى إذا حول وجهه إليه: ينظر المولى إلىّ، فإنه أكثر تأدبا من قوله انظر إلى، بصيغة الأمر، وإن كان الأمر يشترط فيه الاستعلاء ولا استعلاء هنا إلا أنه لما كان صيغة أمر اجتنب، وعلل السكاكى حسنه بأمر آخر وهو أن فيه كناية؛ لأنه ذكر اللازم وأراد الملزوم؛ لأن وقوع النظر لازم لقوله: ينظر، أى: لازم فى الغالب.

قلت: فيه نظر؛ لأنا إن جعلناه كناية كان خبرا لفظا ومعنى، وكان حقيقة وهو قد جعله إنشاء بصيغة الخبر وأفهم كلامه أنه مجاز فليتأمل، وأما بحمل المخاطب على المطلوب منه، أى: ترغيبه فيه بأن يكون المخاطب يرغب فى تصديق الطالب، فإذا قال له: أنت تحسن إلى غدا، وقصد أن لا يكذبه أحسن إليه، فإن قلت الفرض

أنه إنشاء فتكذيبه لا يحصل أبدا، سواء أحسن إليه أم لم يحسن. قلت: وإن كان إنشاء إلا أن صيغته صيغة الخبر، فربما توهم السامع أنه خبر فكذبه، والأحسن أن يقول يجب أن لا يتوهم كذبه من لم يفهم إرادة الإنشاء ومن مجيء الإنشاء بلفظ الخبر قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿لاَ يَمَسُّهُ إلا الْمُطَهَّرُونَ﴾[2] وقيل: إنه نهى مجزوم، ولكن ضمت السين إتباعا للضمير كقوله ﷺ: "إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم"[3]. وقال القاضى أبوبكر فى كل ما يقال: إنه خبر بمعنى الإنشاء: إنه باق على خبريته، ولا يلزم الخلف بالنسبة إلى العصاة فإنه خبر عن الحكم الشرعى، وفيما قاله بحث محله أصول الفقه.

وأما استعمال صيغة الإنشاء للخبر فقد تقدم كثير منه فى صيغة افعل.

الإنشاء كالخبرفى الأبواب الخمسة السابقة:

ص: (تنبيه: الإنشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الأبواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر)

(ش): لما قدم الأبواب الخمسة السابقة على الإنشاء من أحوال الإسناد الخبرى، والمسند والمسند إليه، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر أراد أن يبين أن غالب ما سبق اعتباره فى الخبر يمكن أن يعتبر فى الإنشاء من الحقيقة والمجاز، وكونه عقليا وغيره، وكون الخطاب مؤكدا وغير مؤكد إلى غير ذلك مما لا يخفى على الفطن، والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

(تم الجزء الثانى ويليه الجزء الثالث وأوله الفصل والوصل)

---

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) سورة الواقعة: ٧٩.

(٣) الحديث أخرجه البخارى فى "جزاء الصيد"، باب إذا أهدى المحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل، (٣٨/٤)، (ح ٨٢٥)، وفى غير موضع، ومسلم فى "الحج"، (ح ١١٩٣) من حديث الصعب بن جثامة.